يا كوف كاروز

الخدمة السرّيّة العربيّة

نشاط المخابرات العربيّة

إعداد
مركز البحوث والمعلومات

ياكوف كاروز

الخدمة السرية العربية

نشاط المخابرات العربية

إعداد
مركز البحوث والمعلومات

ان مجال العمل المتميز لياكوف كاروز كان جديرا بالملاحظة وذلك لجمعه بين المعرفة العميقة بنشاط المخابرات فى العالم مع النزعة العلمية للعقل ·

ان كتابه وهو المناقشة الأولى لهذا الموضوع هو مساهمة ذات أهمية عظيمة لفهم السياسات الداخلية والعالمية فى الشرق الأوسط ـ حيث لا يمكن ادراك الشئون العـــامة دون اعطاء الاهتمام الحريص لما يجرى فى الخفاء

٠ا سير هاريل

عـــرض عـام

ـ كتاب الخـدمة السرية العربية ، من اعـداد الكاتب الاسرائيلى ياكوف كاروز ، ظهرت الطبعة الأولى منه فى بريطانيا فى العام الماضى ١٩٧٨ م ٠٠ والمعروف أن هذا الكاتب يتابع باهتمام نشاط المخابرات فى العالم ، ويحاول بجانب سرده لنشاط الخدمة السرية العربية ـ فى كتابه هذا ـ أن يربط بين نشاطها وبين الأحداث السياسية والمؤامرات التى تموج بهـا منطقـة الشرق الأوسط ٠

ـ يعقد الكاتب مقارنة بين العقول الألكترونية والأجهزة الحاسبة وغيرها مما يستخدم فى أعمال المخابرات والتجسس وبين العقول البشرية وطاقاتها ٠٠ ويخرج من ذلك بأهمية العقل البشرى وتفكيره ومدى تقديره للأحداث ونتائجها ، ثم النوايا التى ترتبط بتلك الأحداث ٠٠ وأنه لا يمكن لأى جهـاز مخترع أن يجارى هذا العقل الانسانى فى قدراته ٠٠ وبحيث لا يمكن لأى جهاز مهما كانت درجة تقـــدمه ، أن يكتشف أسرار التصميمات والمخترعات المودعة فى خزائن حديدية تحت الأرض ٠

ـ يردد الكاتب قول القائل بأن الخدمة السرية هى التعبير الحقيقى الوحيد عن الشعور الباطنى للأمة ٠٠ وأنها انعكاس حقيقى أيضا للنظام الحاكم ، حيث تعمل لتحقيق أهدافه ٠٠ ولهذا السبب اختلفت مفاهيم وأهـــداف المخابرات العربية فى كل دولة ، باختلاف نظم الحكم فيها ٠

ـ يرى الكاتب أن المخابرات المدنية فى الوطن العربى ، وفى العالم الغربى ، لها السيطرة على المخابرات العسكرية ٠٠ ويجدها عكس ذلك فى الأردن وفى سوريا ، حيث كانت المخابرات العسكرية لها السيطرة منذ عهد حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٩ ، وحيث أن الجيش هو دعامة الحـكم ٠

ـ وفى مصر سيطرت المخابرات العامة ، وان كان فى الأعوام ما بين ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ كان قادة المخابرات هم المتورطين فى مؤامرة ضد النظام الحاكم ، بينما بقيت المخابرات العسكرية موالية ومؤيدة للنظام ٠٠ وفى العراق يوجد توازن بين العسكرية والمدنية ٠٠ ثم يعود الكاتب فيسرد نشاط أفرع المخابرات المصرية والمباحث وغيرها من الأجهزة ، التى تركز فى نشاطها على اسرائيل ٠

ـ يذكر الكاتب بعض عمليات المخابرات المصرية الناجحة ، بدءا من عهد الفراعنة حتى عهد المماليك وحتى الآن ويقول أن المخابرات المصرية تركزت على حماية الجبهة الداخلية أساسا ٠٠ ويتحدث عن محاولة هروب عزيز المصرى والسادات وكيف فشلت ٠٠ ويتحدث عن موقف جماعة الاخوان المسلمين ، ونشاط العناصر اليهودية قبل وبعد ثورة ١٩٥٢ ٠٠ وان الصحفى هيكل كان على اتصال بمندوب المخابرات المركزية الآمريكية ٠

ـ يذكر الكاتب كيف أمدت المخابرات المركزية اللواء نجيب بـ ٣ ملايين دولار لحمايته الشخصية ، ولكن ناصر استغلها فى بناء برج القاهرة ٠

ـ ثم شرع الكاتب يتحدث عن تنظيم أجهزة المخابرات المصرية منذ عام ١٩٥٥ وأقسامها والمسئولين عنها ، وكيف كانت تمارس عملها ، ضد اسرائيل وضد الدول العربية ، وذكر أماكن توجيه النشاط ، وخص بالذكر روما وقبرص ، وقال أن المخابرات العامة كانت تتلقى العون الفنى من أمريكا وبريطانيا ٠٠ ثم عدد الكاتب نشاط الملحقين العسكريين المصريين وطرد بعضهم من الدول التى يعملون فيها ٠

ـ وبعد أن تحدث عن نشاط أجهزة المخابرات المصرية فى عهد الوحدة مع سوريا ، وامتداد ذلك النشاط حتى شمل لبنان والأردن والسعودية ٠ الخ ٠٠ أخذ يتحدث عن دولة المخابرات التى كشف عنها عبد الناصر وكيف أصبح رجالها القياديون عناصر رئيسية فى السلطة ، ابتداء من رئيس الوزراء ٠٠ وهنا

ذكر أسماء كثيرة فى شتى المجالات من رجال الجهاز الذين مارسوا العمل السياسى فى الحكومة وفى الاتحاد الاشتراكى والأجهزة التنفيذية الأخرى حتى أصبحوا يشكلون مراكز قوى طمعت فى السيطرة على الحكم ٠

ـ وتحدث الكاتب عن المخابرات المصرية فى عهد الكمبيوتر ، وكيف تستغل تلك الأجهزة فى خدمة المخابرات ، وان الروس أدخلوا تحسينات فنية على أجهزة المخابرات ، وكاهتمام أفراد الجهاز بتعليم اللغة العبرية ٠٠ وكانت المعلومات الهامة تصل للمخابرات عن طريق أجهزة التصنت الروسية التى تحملها السفن التى تجوب شواطىء اسرائيل ٠

ـ ويسرد الكاتب أحداث التجسس الليبى على مصر ونشاط الجماعات الدينية التى تمولها ليبيا ، لأحداث بلبلة فى صفوف الشعب المصرى ، وكيف قضى عليهم جميعا ٠٠ ويتعرض الكاتب لمؤامرة الملك سعود ومحاولته رشوة السراج ضد مصر وكيف فشلت ٠

ـ ويتكلم عن المخابرات السورية وأن نظامها على النسق الفرنسى ٠٠ وعن عملياتها قبيل وخلال وبعد الوحدة مع مصر ٠٠ وأوضح بعض عملياتها تجاه اسرائيل ٠٠ ويؤكد الكاتب أن عدم استقرار الحكم فى سوريا قد أرهق أجهزة مخابراتها كثيرا ، وحملها أعباء أكثر من اللازم ٠٠ ثم يوضح كيف تم اعادة تنظيم المخابرات السورية بعد الوحدة ، وكيف تدعمت علاقاتها بالفلسطينيين عن طريق منظمة الصاعقة ٠

ـ ثم تحدث عن مخابرات لبنان وكيف تتصرف تجاه الطوائف المختلفة ، وحيال اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم ٠

وعن المخابرات الأردنية يوضح الكاتب نشاطها حيال الفلسطينيين فى السبعينات وبعد طردهم من الأردن ، وحيال اسرائيل ٠

وعن المخابرات العراقية يشير الى علاقاتها بحزب البعث ويوضح نماذج من نشاطها حيال الدول العربية وحيال اسرائيل وحيال الأكراد فى الشمال ٠

وعن ليبيا يتحدث عن انقلاب القذافى وما صاحبه من أحداث ، وعن مدى تعاون القذافى مع كافة الثورات ، فى نواحى كثيرة بالعالم ٠٠ وتعاونه مع مختطفى الطائرات واللاجئين من الثوار ٠

ويتحدث عن الجزائر ودور المخابرات فيها حيال المنشقين عليها ، وعن التعاون مع الفلسطينيين ٠

وعن المغرب العربى يسرد نشاط المخابرات فيها لحماية الملك والعناصر الموالية له ٠٠ ويتعرض لمؤامرة أوفقير وغيرها ٠

ويتحدث عن السعودية ونظام مخابراتها ونشاطهم فى مواسم الحج لحماية العرش والأسرة المالكة ولمنع تسلل العملاء ٠

ويتحدث عن السودان ودور المخابرات فيها ٠٠ وعن الأمارات العربية ومهمة المخابرات فى هذه المناطق هو حماية الحكم من المؤامرات التى تدبر ضده ٠

ويتحدث عن الفلسطينيين وجماعاتهم المختلفة وكيف يستغلون وجودهم فى الدول العربية وغيرها لجمع المعلومات ، حيث يتجولون فى كافة الدول كيفما يشاءون ٠

ـ ويختتم الكاتب مؤلفه بالاشارة الى أن هدف المخابرات أينما كانت هو حماية النظام الحاكم من المؤامرات على كافة المستويات ٠

مقدمة

ان كتابا يؤلفه أحد الاسرائيليين عن النشاط السرى للعرب ، والخدمات المرتبطة به ، سوف يكون عرضة لاعتباره متحيزا ، ومن جانب واحد خاصة حينما يكون المؤلف نفسه قد حصل على بعض الخبرة فى تلك الأمور .

انه لمن طبيعة الأمور ، أنه لا يوجد كتاب بمفرده ، يمكنه أن يقدم صورة كاملة ، لأى خدمة (نشاط مخابرات) تعمل حاليا . وفى حالتنا هذه فان الصورة مجزأة للسبب الاضافى ، أن الفرصة غير كاملة ، للحصول على انطباع مباشر عن الشخصيات وعلى وجهات نظر قادة وأعضاء الخدمة السرية العربية وأسلوبهم فى ممارسة حرفتهم .

لقد حاولت وصف الأحداث ، بقدر ما يمكن من الأمانة ، أو ـ حينما تطلب الأمر ذلك ـ اعادة تشكيلها الى أفضل ما يصل اليه تقديرى لها . لقد سعيت الى الأدلة المدعمة ، من مصادرها الصريحة ، وفى غالبية الأحوال ـ كما يشهد على ذلك الموجز الموجود فى نهاية كل فصل ـ فاننى قد وجدت تلك الأدلة . وان بعض حالات معينة جديرة تماما بأن تذكر ـ قد مرت دون تنويه ، وذلك اما لكونها ما زالت محظورة الاطلاع عليها ، أو لتجنب رتابة تكرار أحداث عديدة متماثلة .

ان النشاط السرى ، يجرى فى كافة البلاد ، لمدى عظيم أو بسيط ـ وذلك بواسطة الحكومات أو منافسيها وأعدائها ـ وذلك بغض النظر ، عما اذا كان البلد له تنظيمات أمن ومخابرات أو لا . ان تلك من حقائق الحياة التى قد لا تكون مستساغة ، لبعض الناس ، ولكن لا يمكن تجاهلها . وتتحدد طبيعة ذلك النشاط

بصفات النظام الحاكم • وبصورة عامة فانني قد فضلت أن أحصر تقويماتى فى المجال الاحترافى وتجنب اصدار الأحكام الخلقيه •

واذا كنت قد وجدت فى بعض الأحوال ، أنه من الصعب الالتزام ، بتلك القاعدة ، فان ذلك لاقتناعى بأنه فى مثل تلك الأمور ، فان الجانب الاحترافى لا يمكن فصله عن الجانب الخلقى ، ولقد ظننت أنه من الأفضل الاحجام عن التعرض المتصل لنظرية النشاط السرى ، ويمكن للقارىء الذى لا يجد ميلا الى أى مناقشة كانت ، للنظرية ، أن يتخطى ببساطة تلك الأجزاء وخاصة الباب الأول •

اننى لم أتمكن من تجنب بعض التكرار ، ولهذا فعلى سبيل المثال ، فان قضية اشتركت فيها كل من مصر والأردن ، سوف توصف بالتفصيل فى الأبواب المصرية ، وتذكر مرورا فقط فى باب الأردن •

وفى حالات عديدة فان أبطال الروايات لم تعط لهم أسماؤهم الحقيقية ، لسبب أو سببين ، أولا ــ لأن الأسماء قد لا تكون قد سمح بعد بنشرها أو أن تكون هناك مبررات لحماية الشخص المعنى ، ففى احدى المرات كتبت مقالا فى احدى الصحف وحددت فيه اسم الشخص الأساسى ولقد أدى هذا الى استيائه الشديد فلقد كان الرجل قد أمضى عقوبته منذ زمن طويل ، ودفع الثمن للمجتمع عن أخطاء ارتكبها فى شبابه وكان فى ذلك الوقت كما أعلم تماما مواطنا ملتزما بالقانون ، وحين ظهر ذلك الاسم فى القصة التى نشرتها الجريدة فصل من وظيفته بالرغم من أنها كانت غير مرتبطة بالأمن مطلقا ، وفشلت المجهودات لاعادته اليها .

ومن البديهى أنه عند استعمال الأسماء المستعارة فانه لا يمكن ذكر مصادر القصة •

ان تلك الصفحات لم تكن لتكتب بدون مساعدة أناس مختلفين ، وهم يعلمون كم أنا ممتن لهم • ان وجهات النظر والأخطاء فى ذلك الكتاب هى خاصة بى بالطبع •

المؤلف

الباب الأول

القواعد الأساسية

هذا كتاب عن المخابرات بالمعنى التقليدى للكلمة ، والاشارة هنـــا الى النشاط السرى ، الذى فيه يكون المتحكم والمتحكم فيه بشرا ، ومن الصحيح أيضا أن الوسائل الفنية المساعدة لها مكانها فى ذلك التعريف ، تماما كالسيف ، الذى يخدم كامتداد لذراع المحارب ، فالوسائل الفنية المساعدة ، هى امتداد للتصويب العقلى لأولئك ، الذين يعملون بالنشاط السرى ·

وفى الحالات التى تحرز فيها أداة أو آلة سبقا ما فان الانسان نفسه ، يصبح ثانويا ، وتكون وظيفته الأساسية هى أن يضغط على الزر · وهنا ننتقل الى عالم آخر ، يحل فيه العالم محل عميل المخابرات ، ليس فقط فى انتـــاج الوسائل ، كما سبق ، ولكن فى تشغيلها أيضا ، ولا تبقى سرية النشاط هامة ، فى هذه الحالة لأن نجاحه لا يعتمد على كتمانه بل على درجة تطوره ولا يمـــكن اعتبار الفنيين الأمريكيين ، الذين أرسلوا الى سيناء ، لتشغيل أنظمة المراقبة على جيوش اسرائيل ومصر ، لا يمكن اعتبارهم أفراد مخابرات ، بالمعنى الدارج ، لأنهم معنيون تماما بجمع المعلومات ·

وحتى أقمار التجسس ، التى تمتلكها القوتان العظميان ، والتى تدار من مقاعد مريحة فى القواعد العلمية فى الاتحاد الســـوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ـ والتى هى معلومات عامة ، ولذا لا يمكن التخلص منها ، فانها لا تمثل عملا من أعمال المخابرات ، بالمعنىالمقبول للمصطلح ولكنها يمكن مقارنتها بطريقة على غرار طريقة أورويل ـ طريقة اشراف « الأخ الأكبر » أكثر من كونها صراعا خفيا بين عقول آدمية ·

ان الحقيقة الواقعية ، هى أنه حتى بالرغم من أن العقل الآدمى قادر على ابداع أكثر الآلات تقدما ، وبالرغم من المحاولات التى تجرى لانتاج وسائل لقراءة العقل ، فانه لا توجد آلة واحدة قد اخترعت ، يمكنها الكشف عن الخطط والنوايا الكامنة فى العقل ، ويبقى الانسان هو النوع الوحيد من الآلات الصالح لهذا الغرض . ان الفرصة ضئيلة فى أن تستطيع أداة الكترونية كشف مؤامرة محبوكة تدبر فى الخفاء ، أو أن يستطيع قمر صناعى أن يلتقط تصميما لطائرة جديدة تفوق فى سرعتها سرعة الصوت ، تصميما مخفيا فى خزائن من الصلب على عمق تحت سطح الارض .

ومما يؤكد ذلك حقيقة أن القوتين العظميين تواليان استثمار جهد عظيم فى التجسس التقليدى ، فاذا كان ذلك صحيحا ، بالنسبة لهما ، فكم يكون بالنسبة للأمم المتوسطة أو صغيرة الحجم ، والتى ليست لديها أو فى خدمتها ، مصادر عالية التقدم ، انه ليس لديها اختيار غير الاعتماد على طرق مجربة ثبتت صلاحيتها وذلك طبقا لنزعتها وتقاليدها وقدراتها — والى حد كبير أيضا طبقا لأنظمتها السياسية . ومن وجهة النظر هذه ودون أن نذهب بعيدا مثل « جون لوكاريه » القائل بأن الخدمة السرية لأعمال المخابرات هى التعبير الحقيقى الوحيد عن الشعور الباطنى للأمة ، فانه يمكننا القول بلا أية مبالغة بأن أعمال المخابرات هى انعكاس حقيقى للنظام الحاكم .

ان الأنظمة السياسية العربية ، قد اتخذت أشكالا مختلفة : ملكية مطلقة — كما فى العربية السعودية وامارات الخليج الفارسى ، وحكومات استبدادية كما فى سوريا والعراق والجزائر وليبيا ، أو دكتاتورية ملكية أو جمهورية يكون فيها المواطن متمتعا بدرجات مختلفة ، من الحرية فى شئونه الخاصة كما فى الأردن ومراكش وتونس ومصر ، والاستثناء الوحيد هو لبنان حيث على الأقل حتى الحرب الأهلية فى عام ١٩٧٥ — كان الحكم ليبراليا باعتدال . ولقد أثرت المواقف الأساسية بقوة على أعمال الأمن والمخابرات لتلك البلاد .

وفى البلاد ذات التركيب السياسى المماثل فى أى مكان آخر ، وخاصة فى أوروبا يظهر نوع من أعمال المخابرات عادة : الحربية والمدنية ولهما وظائف منفصلة أساسا حتى لو ـ كما يحدث دائما ـ تداخل ولو قليلا ٠

وأعمال المخابرات الحربية ، تكون مسئولة عن تجميع المعلومات العسكرية خلف الحدود القومية ، بينما أعمال الأمن والتى يكون المبرر الأساسى لوجودها هو حماية النظام السائد ، فانها تبدأ بالتدريج فى توسيع نطاق نفوذها وتتعامل حتما ليس فقط مع المسائل الداخلية ، ولكن مع أهداف بعيدة خارج البلاد ٠ وفى البداية كان يحدث ذلك لحماية النظام ، ضد معارضيه فى الخارج مثل السياسيين المنفيين ، أو المنافسين الأيديولوجيين ولكنها تصبح فى النهاية عضوا شاملا فى المخابرات القومية ٠ وحيث أن ذلك النوع من الخدمات السرية يظهر أولا وأخيرا لخدمة مجموعة السلطة ، فى البلاد ، فانهـا تتمتع بثقـة القيادة السياسية الكاملة وتحصل على سيطرة معينة على المخابرات العسكرية أو تنجح ـ الى حد ما ـ فى أن تصبح أقوى المكونات فى مجتمع المخابرات ، وهذه الظاهرة ، هى نتيجة الجهد المتصل لضمان التوازن أو التعادل المتبادل بين مراكز القوة ، التى يعتمد عليها النظام ٠

فى سنة ١٩٤٤ تولى مكتب الأمن الرئيسى فى الرايخ الألمانى (ر٠ س٠ هـ٠ أ R.S.H.A) بقيادة « هملر » المخابرات العسكرية ، والتى كانت حتى ذلك الوقت ، تحت قيادة الأدميرال « كاناريس » ، وبالنسبة للاتحاد السوفييتى ، فيبدو هناك شك قليل حول السيطرة المسبقة لادارة المخابرات (كى٠ جى٠ بى ، K.G.B) على مخابرات الجيش (جى٠ آر يو ، G.R.U) فى كل من السلطة والقوة ٠

ان تطور أعمال المخابرات فى العالم العربى ، لم يكن بهذا القدر من الوضوح ففى سوريا على سبيل المثال حدث العكس ففى غالبية الوقت سادت المخابرات العسكرية ، فى مجتمع المخابرات ، وكان بين الأسباب المؤدية لذلك حقيقة أنه منذ الانقلاب بقيادة حسنى الزعيم فى ربيع سنة ١٩٤٩ صار الجيش هو الدعامة الأساسية للنظام ، وكان من الطبيعى ، بالنسبة لقيادات المخابرات العسكرية ،

أن يكونوا مشتركين فى الاضطرابات العديدة التى ابتليت بها سوريا فى عشرات السنوات القليلة الماضية •

وكان ذلك هو الحال فى لبنان ، أيضا ، بالرغم من نظامها الليبرالى ، على الأقل حتى خريف سنة ١٩٧٠ حينما أصبح سليمان فرنجية رئيسا • وبسبب ضآلة بلادهم ، وضعفها ، مع تركيبها الداخلى القائم على توازن هش بين طوائف الجماهير المختلفة ، فقد فضل قادة لبنان أن يؤسسوا الأمن الخارجى للبنان ، على الدبلوماسية والتوازن فى القوة ، بين بلاد المنطقة ، ومن وجهة نظرهم فان جيش لبنان قد صمم أساسا لصيانة القانون والنظام فى الوطن ، أما كون ، أن هذا الجيش ، قد قام بأداء هذه الوظيفة جزئيا ، خلال الحروب الأهلية الطاحنة ، التى اشتعلت فى لبنان فى أعوام سنة ١٩٥٨ و سنة ١٩٧٥ فذلك أمر آخر ، وحيث كان ذلك ، فان النتيجة فى مجال المخابرات ، أن أصبحت المخابرات العسكرية مركزة على الشئون الداخلية •

وفى مصر فان المخابرات العامة كانت لها اليد العليا عامة ، ومع ذلك ففى لحظتين حرجتين ــ فى صيف ١٩٦٧ وفى مايو سنة ١٩٧١ كان قادة المخابرات العامة هم المتورطين فى مؤامرات ضد النظام بينما بقيت المخابرات العسكرية موالية وحتى مؤيدة • وكما فى مخابرات اتحاد الجمهوريات الاشتراكيةالسوفييتية كى• جى• بى • فان مدير المخابرات العامة ــ وهى المخابرات المدنية الأساسية ــ يكون مسئولا عن كل من الشئون الداخلية والخارجية ومن الجدير بالملاحظة أن مدير المخابرات المدنية كان لفترة طويلة ، رجلا عسكريا كغالبية العاملين بالجهاز•

وفى الأردن أيضا يبدو أن المخابرات المدنية تسود علىالمخابرات العسكرية، فالجيش الذى كان دائما هو العمود الفقرى للملكية ، قد أظهر أيضا أعظم التهديد لوجودها • ففى المؤامرات المتعددة والمكائد التى حيكت خلال السنوات ضد الحكم الهاشمى كان الأشخاص الرئيسيون ، من رجال الجيش ، وفى احدى المرات ، فى أبريل سنة ١٩٥٧ شارك رئيس المخابرات العسكرية ، بنفسه فى محاولة انقلاب[٤] •

وفى العراق يبدو أن هناك بعض أنواع التوازن بين المخابرات المدنيــة والعسكرية ، فلقد شارك مدير المخابرات العسكرية ، في محاولة الثورة في مارس سنة ١٩٥٩ بينما كان رئيس مديرية الأمن العام ، وهو شخص مدنى هو قائد الانقلاب الفاشل فى يوليو سنة ١٩٧٣ ٠

حقيقة أن العمل السرى (المخابرات) يتركز على الشئون الداخلية أمر يتناسب مع تقاليد الدول العربية ، فحتى قيام دولة اسرائيل وقبل أن يصبح لها مطامع توسعية فى أعقاب ثوراتها المتعددة ، لم يكن لها أهداف خارجية ، توجه لها مجهودات المخابرات ، وعلى ذلك فان أعمال المخابرات التى تواجدت فى هذه البلاد ، تعاملت كما تظل حتى الآن ولمدى كبير مع أمن النظام الداخلى ، فلقد عملت المخابرات المصرية ضد النشاط الهدام بين المواطنين ، وكانت معنية بولاء الضباط ورجال الجيش ، بينما كانت بريطانيا ترعى الأمن الخارجى ، ولقد كان ذلك أيضا هو الحال مع الأردن والعراق ، ولقد حظيت الأخيرة بالمساعدة البريطانية فى حفظ وحدة البلاد المهددة بالميول الانفصالية المنبثقة ٠

ان تقاليد التعامل مع الشئون الداخلية تفسر ، بمعنى ولو جزئيا فقط ، طبيعة المخابرات العربية ، ليس فقط كأدوات لحماية الأمن القومى ولكن أيضا كعوامل تؤثر فى الحياة السياسية فى بلادها فحين يكون رئيس المخابرات ، مشتركا أيضا فى السياسة ، فانه يجد أن من الصعوبة ، أن يرسم خطا واضحا ، بين وظائفه أو أن يتجنب التأثيرات المتبادلة ، فقد تؤثر الاعتبارات السياسية ، بسهولة على عمله الاحترافى بينما يتدخل النشاط السرى فى نشاطه السياسى ، وفى مثل تلك الحالات ، قد يظهر موقف تستخدم فيه المخابرات أساسا لخدمة مصالح المجموعة الحاكمة ، وفى أحسن الأحوال فان ذلك سوف يؤثر على اختيار الأهداف والموضوعية التى سوف تقيم بها المعلومات ، وفى أسوأ الظروف فان الرئيس (رئيس المخابرات) سوف يكون مضطرا لأن يستخدم الأجهزة ، التى تحت امرته لأهدافه السياسية الخاصة ، أو لمصلحة مجموعته ٠ ان الدور الذى لعبته المخابرات فى الانقلابات أو محاولة الانقلابات ، التى حــدثت فى الدول

العربية ، يجب أن ينظر اليها مع تلك الخلفية ، وينطبق نفس الشىء على تجسسهم على قادتهم السياسيين وأعضاء حكوماتهم ٠

وفى ذلك الجو ، فانه ليس من المستغرب أن تزدهر الأجهزة السرية ، داخل الأحزاب الحاكمة ـ فى سوريا والعراق ومصر ـ وأن تستخدم أجهزة سرية فى صراعاتهم السياسية الداخلية ، لدرجة أن تأثرت طرق التحرك الحزبية العلنية بهذا المناخ ، ولقد كان هناك وقت ، على سبيل المثال ، حيث كان سبعة أعضاء من ستة عشر عضوا فى السكرتارية العامة للاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر (بما فى ذلك السكرتير العام) أعضاء قياديين سابقين فى المخابرات ، وكان نفس الوضع فى بعض الفروع الأخرى ، من السكرتارية العامة ، فبين الاعضاء الخمسة فى لجنة التحقيق التى تبحث فى انحرافات وانتهاكات أعضاء الحزب ، كان هنالك أربعة (بما فى ذلك رئيس اللجنة) ، ضباط مخابرات سابقون ٠ ولقد حدث نفس الشىء فى سوريا والعراق ، حينما جاء حزب البعث ، الى السلطة ففى أحد بيانات الحزب فى العراق تم النص على أن جهاز الأمن ، هو أحد الوكالات التى يجب أن توضع تحت يد الحزب بلا تحفظات ٠

ومن المحتمل أن تكون المرحلة الأخيرة ، من ذلك التطور ، هو تحول الحزب الحاكم ـ وهو عادة الحزب الوحيد ـ الى نوع من أجهزة المخابرات العليا ، ويتحول نظام الحكم الى حكومة استبداد بوليسية ، وهذا هو ما يبدو أن الرئيس ناصر قد اكتشفه حين أعلن بعد شهور قليلة من حرب الأيام الستة أنه دهش لأن البلد الذى كان يمسك بدفة الأمور فيها أصبح دولة مخابرات ٠

ان من سمات رسوخ ضباط المخابرات العرب أن العديد منهم قد وصلوا الى مناصب عالية فى القيادة السياسية لبلادهم ، وعلى ذلك ، على سبيل المثال ، فانه منذ ثورة ناصر فى يوليو سنة ١٩٥٢ فان عشرين منهم على الأقل ، قد أصبحوا وزراء بل وصل عدد قليل منهم الى منصب رئيس وزراء فى مصر بما فى ذلك ممدوح سالم رئيس الوزراء فى وقت اعداد هذا الكتاب ٠

ان اهتمام المخابرات العربية ، بحماية النظام القائم فى بلادهم ينبع من الخوف من المعارضين فى الداخل والأعداء الخارجيين ، ويفرض عليهم أن يكرسوا الجزء الأكبر من طاقاتهم ، لاجراءات الحماية والمخابرات المضادة · ولقد فرضت الانقلابات والثورات التى هزت العالم العربى ، على كل حكومة ، أن تبحث باستمرار عن العناصر التى يمكن أن توجه تهديدا لمواصلة حكمها ، سواء كانت بين المنظمات الاسلامية المتطرفة أو دوائر الجناح اليسارى أو المجموعات التى ليس لها لون سياسى خاص ، ولكنها ذات طموح قوى للسلطة ، ويجب أن يضاف الى ذلك النشاطات الهدامة ، التى يقوم بها بلد عربى ضد الآخر ، والتى تكون سمة دائمة فى الحياة السياسية العربية · ولا يجب على المرء أن يغفل ، بالتأكيد ، عمليات التجسس الأجنبية ، التى تجرى فى الأراضى العربية والتى هى نتيجة للمصالح الثابتة لأمم العالم ، فى الشرق الأوسط ·

والمخابرات المضادة ، هى التى تنصب شراكها ضد النشاطات السرية ، لكل من الخصوم الداخليين والمخابرات الأجنبية ، وهناك جانبان من المخابرات المضادة ، دفاعية وهجومية ، والنوع الأول مشغول أساسا بالأمن ، بينما الثانى بالتجسس المضاد : وفى غالبية الدول الغربية فان خدمات الأمن مسئولة عن الجاسوسية المضادة : مكتب المباحث الاتحادى فى الولايات المتحدة ، ف. ب. آى. F.B.I ، و م· آى ٥ ، M.I. 5 · فى بريطانيا العظمى ، و د· س· ت· D.S.T فى فرنسا ، وفى الاتحاد السوفييتى ، فان ك· ج· ب· K.G.B يسيطر على كل من المخابرات والمخابرات المضادة ·

وفى غالبية البلاد العربية ، لا توجد حدود معروفة بوضوح بين أنواع الأجهزة التى تتعامل فى الموضوع حيث لا يتناوله فقط ادارة المباحث العامة فى مصر ، أو ادارة الأمن العام فى البلاد الأخرى ، ولكن أيضا المخابرات ، كما فى ادارة المخابرات العامة فى مصر أو مكتب المخابرات العسكرية اللبنانية ·

ان الهدف من المخابرات المضادة هو منع الأعداء فى كل من الداخل والخارج، من الاضرار بمؤسسات الدولة ومنشآتها ووثائقها الأساسية أو شخصياتها

البارزة • وعند ذلك الحد ، فان العديد من الطرق قد طبقت مثل فحص العاملين فى المراكز الحساسة والرقابة (العلنية والسرية) ومراقبة الأماكن والمجموعات التى يمكن أن تستخدم كأوساط استطلاعية للتجنيد للنشاط العدوانى السرى ، مثل الفنادق والجامعات والوكالات الأجنبية ، والأقليات القومية وغيرها ، ويقوم المرشدون والمبلغون والمخبرون فى تلك المواقع والمجموعات بتقديم التقارير لادارة الأمن عما يحدث هناك •

ان هذه اجراءات عامة وليس لهما هدف محدد مسبقا وقد أتبعت للكشف عن العلامات الأولى للنشاط العدوانى السرى ، وهى حيوية فى المرحلة الأولى ، من جهود المخابرات المضادة ، التى هى الكشف ، ويتم تسخير أسلحة اضافية ، للمرحلة الثانية ، وهى الاستقصاء وتوجه هذه الأسلحة ، نحو أهداف معينة وعلى التحديد هؤلاء الذين لم يكتشفوا بعد أو من هم محل شك • وتلك طرق هجومية ، فقبل كل شيء ، يوجد « العمل » أو الشخص الموجود داخل الهدف ، سواء من خلال التسلل أو التجنيد من الداخل، وتشكل المراقبة والتتبع والتصنت التليفونى والميكروفونى أسلحة اضافية للمخابرات العربية ، والخطوة الأخيرة هى تحييد (احباط) أولئك المشتركين فى الأعمال العدوانية ويتم ذلك بثلاث طرق : الأولى بممارسة السيطرة السرية عليهم من خلال الكشف المستتر لأعمالهم، بواسطة المخابرات ، التى تسمح لهم بالاستمرار دون اعاقة على الأقل لوقت محدد • والطريقة الثانية هى التضليل بواسطة عميل مزدوج ، والعميل المزدوج هو عميل للنظام المعارض ـ عضو داخلى هدام ، أو فرد مخابرات أجنبى ـ تم اكتشافه ثم اقناعه ، أو تقدم بنفسه للعمل فى الخدمة السرية دون علم الطرف الآخر ، ولقد حصلت المخابرات العربية على نجاحات قيمة فى ذلك المجال • والنوع الثالث والأكثر حسما فى التحييد هو القبض والمحاكمة ، لهؤلاء الذين يتهمون فى النهاية بالنشاط العدوانى السرى • ومن المعروف أن الذين تثبت ادانتهم فى البلاد العربية لنشاطهم الداخلى الهدام أو التجسس لقوة أجنبية ، يعاقبون بشدة وفى كثير من الأحوال بالاعدام •

والبلاد التى يجب على المخابرات العربية أن تدافع عن نفسها ضد عملياتها السرية ، هى فى الوقت نفسه أهداف لنشاطاتها الهجومية وهـــذا هو مجال

المخابرات الايجابية والذى يعنى بجمع وتقييم المعلومات مع عمليات خاصـــة تتعامل ـ بين أشياء أخرى ـ مع النشاط الهدام ، وشئون الحــرب النفسية والاعلام المضاد أو التشهير ضد الدول الأجنبية ٠

ولقد كانت اسرائيل نقطة تركيز مستمر ، وذات أهمية لجيرانها العرب ، فى السنوات الثلاثين الأخيرة ٠ ولا يوجد أى تفصيل لم تود المخابرات العربية أن تعرفه من اسرائيل : تكوين النظام الداخلى والأحزاب ، والمناخ السياسى ، والاهتمامات ، والنيات ، والقـــوة ، والمبادىء القتالية ، والتسليح المملوك ، والمعسكرات الحربية ، ومستوى تدريب الجيش ، والاقتصاد ، والاتصالات مع الدول الأخرى ، فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، والشركات التى تتاجر معها ، بالرغم من ضغوط المقاطعة العربية ، والتمثيل والمنشآت الخارجية ، والروابط مع الشتات اليهودى ، والمؤسسة الصهيونية ، والهجرة ، والحركات المضادة للسامية والعناصر المعادية لاسرائيل فى العالم ، والقائمة لا نهاية لها ٠

ومن جانب آخر فان مصالح المخابرات العربية ، فى بلد مثل فرنسا ، على سبيل المثال ، قد تضاءلت منذ أن تخلت عن شمال افريقيا وعكست سياستها بحدة نحو اسرائيل ، بينما بريطانيا التى ما زالت مبقية على قوات عسكرية ، فى مالطه وقبرص ، فانها ما زالت هدفا لأفراد المخابرات العربية ، ولم تتوقف الولايات المتحدة وأسطولها السادس ، وسياستها فى الشرق الاوسط وقواعدها فى البحر الأبيض المتوسط وقواتها فى غرب أوروبا ، لم تتوقف أبدا عن كونها بؤرة اهتمام ، بينما تعتبر أعمال وسياسات الاتحاد السوفييتى فى المنطقة وقواته فى البحر الأبيض المتوسط ، ومساندته للأحزاب الشيوعية العربية (وبعضها غير شرعى) وروابطه مع دول المنطقة هى مصدر انشغال واهتمام دائم ٠

ومن الأهداف التى لا تقل أهميتها بالنسبة لكل المخابرات العربية ، عن العدو الصهيونى هى الحكومات العربية الاخرى وهذا جزء مما سمى الحرب العربية الباردة وليس جديدا أن تلك الحرب قد صارت ساخنة منذرة بالسوء فى أكثر من مناسبة كما فى اليمن ولبنان والمغرب والجزائر ، ولم تفـــتر جهود بعض

المخابرات العربية أبدا للاطاحة بالنظام فى البلاد العربية الاخرى ــ بالاغتيالات والانقلابات ــ وربما حتى تعدت فى بعض الأحيان النشاطات الموجهة ضد اسرائيل التى انحصرت أساسا ، (فى فترات ما بين الحروب) فى جمع المعلومات والأعمال التخريبية ٠

ومن الجدير بالملاحظة ، أن واحدة من أكثر نوبات النشاط الهدام بين العرب كانت هى فترة الاتحاد الوحيد الذى أمكن التوصل اليه ، بين حكومتين عربيتين (وان يكن قصير العمر) ألا وهى خلال فترة السنوات الثلاث التى وجدت فيها ج٠ ع٠ م (الجمهورية العربية المتحدة) التى تكونت من مصر وسوريا فلقد تفوقت ادارتا المخابرات ، على نفسيهما فى صراعهما الهدام المطلق العنان ، نحو لبنان والعراق والاردن ٠ ولقد كانت الاعمال السرية الهجومية والدفاعية فى ذلك الوقت هى النوع الأساسى من التفاهم بين ج٠ ع٠ م٠ والدول الثلاث الأخرى ٠

وقبل أن توجد ج٠ ع٠ م٠ وحتى بعد حلها ، فان المخابرات المصرية كانت لها نفس الاهتمامات فى سوريا ولبنان والاردن والعراق والعربية السعودية واليمن وليبيا والسودان وتونس ، كما لها فى اسرائيل ، ومن وقت لآخر ، كان الملحق العسكرى أو السياسى المصرى يطرد من تلك البلاد ، فضلا عن البلاد غير العربية فى القارة الافريقية ، مثل اثيوبيا والكونغو-كينشاسا وليبيريا وغيرها .

وكانت لبنان التى قدمت المأوى للسياسيين المبعدين من البلاد العربية ، تلعب أحيانا دور المضيف للمبعوثين السريين من البلاد الأصلية لهؤلاء المبعوثين ، وكان هؤلاء العملاء يشاركون ليس فقط فى الحصول على المعلومات ، ولكن أيضا فى خطف وقتل المبعدين ، أو أنصارهم فى أرض الأرز ولقد كان اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالى فى عمان ، مدبرا فى دمشق بمعاونة من القاهرة ، وكان الأردنيون خلف الانفجارات ، التى حدثت فى العاصمة السورية ، وتآمرت العربية السعودية ، لاغتيال ناصر ، وحاول العملاء العراقيون ، أن يصفوا المبعدين من بلادهم فى القاهرة ، وقتلوا رئيس عراقى سابق فى الكويت ،

وتخلص عملاء الجزائر من اثنين من قادة ثورتهم واحد فى أسبانيا والآخر فى ألمانيا ولقد كانت ألمانيا أيضا مسرحا لقتل المنافس السياسى الرئيسى لرئيس جمهورية تونس ، وأرسل العقيد القذافى عملاء لخطف المنفيين الليبيين فى القاهرة عقب الفشل فى اغتيال صحفى مصرى ، ونسف المقر الريفى لرئيس الجمهورية المصرى ٠

ان كل ذلك يعنى أن للمخابرات العربية مدى واسعا من الأهداف يتطلب شبكة واسعة الانتشار لجمع المعلومات وجهازا قويا للأبحاث ووحدات خاصة لكل نوع من الأنشطة الهدامة ٠

ومن بين المصادر الأساسية للمعلومات التى لها قيمتها للمخابرات العربية هى الكمية الهائلة من المواد عن كل جانب من الشئون الجارية ، والتى تنساب فى هذه الأيام من صحافة العالم ، ومحطات الاذاعة ، ان الجرائد والصحف والراديو والتليفزيون تقدم معينا لا ينضب من المعلومات عن كل مجالات الحياة ، ان الأهمية التى تعزى لهذه المصادر العلنية من جانب المخابرات العربية بالنسبة لاسرائيل هى أهمية أمكن اثباتها بحقيقة أن العملاء السريين كانوا يستخدمون كثيرا قبل ذلك للحصول على مثل تلك المعلومات ، وكانت أولى المصادر لمثل تلك المعلومات التى تجمع بطريقة سرية هم عملاء يهربون خصيصا من على حدود اسرائيل بواسطة جيرانها العرب ، وكان بعض هؤلاء العملاء يتجمعون فى وحدات فدائية بواسطة مصر وسوريا من أجل ارتكاب القتل وأعمال الارهاب فى اسرائيل وأحيانا فى لبنان والاردن أيضا ٠

وكانت الأنواع الاخرى من المتسللين والذين عملوا كمصادر للمعلومات هم من اليهود والعرب الذين يعبرون الخطوط بين اسرائيل وجيرانها ، اما عمدا ، أو بلا قصد أو أولئك الذين لديهم القدرة على المرور بحرية عبر الحدود مثل ضباط وجنود قوة المراقبة التابعين للأمم المتحدة ، أو قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة والذين تعاون بعضهم مع المخابرات العربية ٠ ولكن المعلومات التى تم الحصول عليها بهذه الطريقة لم تشبع جيران اسرائيل ، ولجمع المعلومات على مستوى أعلى

كانوا مضطرين الى اقامة قواعد على أراض أجنبيه، بعيدة جدا عن الشرق الاوسط، ولم تكن مثل تلك القواعد تسمح فقط بالاستطلاع وتجنيد وارسال العملاء ، الى اسرائيل ولكنها سمحت أيضا باستغلال الناس ، الذين لهم صلة بالمعلومات فى البلاد نفسها كما هو بالنسبة للأهداف الاسرائيلية أو غيرها ٠

وعلى سبيل المثـــال فان مركز المخابرات المصرية فى ايطاليا قد أمكنها الاشراف على الاتصالات بعميل سرى فى تل أبيب ، بينما هى فى نفس الوقت تجمع التقارير عن السفارة الاسرائيلية فى روما وعن البضائع التى تغادر نابولى الى حيفا وعن الأسرار الصناعية الايطالية ، أو عن الأسطول السادس الأمريكى ٠ وأمكنها أيضا أن تتحكم فى عميل مزدوج يعمل ضد المخابرات البريطانية ، بينما ظلت تراقب نشاطات ممثلى الحكومات العربية والمواطنين المصريين المقيمين فى ايطاليا ٠

فكيف بدأت تلك الخدمة السرية ، وكيف تعمل ؟ ان مصر هى أكبر وأقدم دولة عربية ولقد كان أحد الأهداف الأولية للمخابرات المصرية ــ وللبــلاد العربية الأخرى ــ هو حماية النظام القائم ، ولقد أحرزت أعمالها فى مجال المخابرات المضادة نجاحا كبيرا فى أيام الملكية ، ولقد كانت واحدة من أكبر الأسماك التى سقطت فى شبكة التجسس المضاد المصرية والتى ساعد البريطانيون على وصولها الى تلك النهاية ، لم يكن ذلك غير أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر الحالى ، فخلال الحرب العالمية الثانية ، كان يعمل لحساب المخابرات الالمانية ٠

لقد تسببت الأجنحة اليمينية واليسارية فى الداخل من الاخوان المسلمين ، الى الشيوعيين والمعادية فى مضايقة الملك فاروق ، كما فعلت مع خلفائه ، ولقد عوملت بشدة ، فلقد اغتال البوليس السياسى التابع لجلالة الملك رئيس الاخوان المسلمين ، وقامت حكومة ناصر بمحاكمة قادتهم ثم أعدمتهم ، ثم قام نظام ناصر باعادة تنظيم الخدمة السرية (المخابرات) وأنشىء جهاز الأمن والمخابرات فى صورته النهائية فى نهاية عام ١٩٥٥ ولم يحدث فيه تغيير ذو قيمة منذ ذلك الحين ، ولقد خدم أيضا كانعكاس للتغييرات التى حدثت فى السياسة المصرية ،

وكان من بين الأطماع الأساسية هو السيطرة على العوالم العربية والافريقية والاسلامية ٠

واستمرت المخابرات المضادة ــ الأمن الداخلى والتجسس المضاد ــ فى كونها الوظيفة الأساسية للمخابرات المصرية ، وكان البريطانيون ، هم المعلمون وأيضا أول الضحايا للمصريين ، ولقد عانى النشاط السرى البريطانى ، من عاصفة قاسية فى عام ١٩٦٥ حين تم تصفية شبكة كبيرة تعمل لحساب بريطانيا ، وبعد ذلك بسنة أحبطت محاولة بريطانية لاستعادة الملكية فى مصر ٠

ولقد كانت اسرائيل دائما بؤرة الاهتمام بالنسبة لنشاط أجهزة المخابرات ومكافحة الجاسوسية المصرية وقامت ادارة المخابرات بجمع المعلومات ، عن اسرائيل وبممارسة التخريب والقتل داخل الأراضى الاسرائيلية مع عبور خطوط الهدنة ، من قواعد فى سيناء وقطاع غزة ، ولكن جهد المعلومات الأساسى ، كان هو عمل أفرع المخابرات العامة والمخابرات العسكرية فى الخارج ٠

وترجمت مطامح مصر فى السيطرة الى نشاط هدام ، خلال الفترة التى سبقت قيام ج٠ ع٠ م٠ وبدرجة أكبر خلال فترة الاتحاد ، وكانت القوة المتجمعة للحكومة الموحدة تتركز ، كما سبق القول ، على النشاط الهدام ضد لبنان والعراق والأردن ودول افريقية مختلفة ، وتضمنت هذه الأنشطة التدخل فى الحرب الأهلية فى لبنان ومحاولة الاطاحة برئيس جمهورية العراق ، اللواء قاسم ، وتوزيع الأسلحة على خصوم النظام فى ليبيا ، وتحريض مواطنى العربية السعودية ، ضد الملك ، واثارة السخط بين قطاعات من جماهير افريقيا السوداء ضد حكوماتهم ، وحينما تفتت ج٠ ع٠ م٠ وجهت هذه المؤامرات الهدامة ضد سوريا أيضا ٠

وفى مصر فأن نهاية الستينات قد تميزت بنشاطات التجسس المضاد وما يتبع ذلك من محاكمات استعراضية ، ولقد أحرز التجسس المضاد ، بعض النجاح الملحوظ ، من خلال عمليات العملاء المزدوجين ، فقبض على عدد من العملاء الذين يعملون لحساب اسرائيل وحوكموا وأعدم بعضهم ٠

وكان من الأمور غير العادية ، القبض على أعضاء من البعثة الدبلوماسية الفرنسية ومحاكمتهم ٠ وفى بريطانيا فان الملحق العسكرى المصرى تفاوض وتعاون مع الحزب النازى البريطانى ، بينما نشرت صحيفة محلية فى مصر وثيقة تثبت الطموحات الامبريالية العنصرية البريطانية فى افريقيا ، وفى أكثر من مناسبة فان المصريين كانت لهم يد فى مزاعم خاطئة من ذلك النوع ٠

وأرسلت فروع من المخابرات العامة المصرية ، عملاء سريين من دول أوربية مختلفة ، الى اسرائيل ومن القاهرة ، وأرسلت المخابرات مواطنا مصريا من أصل أرمينى الى اسرائيل فى هيئة مهاجر يهودى جديد ، وكانت ايطاليا أيضا قاعدة محببة للمخابرات المصرية ، وحينما عثرت المخابرات المصرية على اسرائيلى حقيقى فى احدى المرات ووجدت فيه ضالتها المنشودة قامت بزرعه أو بثه هناك ٠ وانتهى دوره فى خدمة المصريين ، فى حقيبة شحن دبلوماسية ، اكتشفت محتوياتها الآدمية قبل دقائق قليلة فقط قبل أن تغادر الطائرة المتجهة الى القاهرة مطار روما ٠

وفى أواسط الستينات ، جند رجل صناعة اسرائيلى مفلس فى سويسرا ، وفى لندن تم شراء وثائق من رقيب ، كان يعمل فى وزارة الدفاع البريطانية ٠ فى القاهرة حوكم الصحفى مصطفى أمين ، بتهمة نقل المعلومات الى وكالة المخابرات المركزية ، وحوالى نفس الوقت القى حوالى ٧٠٠ فى السجن غالبيتهم من الاخوان المسلمين لتآمرهم على النظام ، وحكم على أربعمائة منهم ، وأعدم بعضهم ٠

لقد سببت حرب الأيام الستة أزمة فى المخابرات المصرية ، واتهم رئيس المخابرات العامة ، فى عدة جرائم من ضمنها التآمر ضد النظام ، وتم اعتقاله ولكن دولة المخابرات ، استمرت كما كانت من قبل وكان ضباط المخابرات السابقون يتولون قيادة الحزب الحاكم ، وهو الحزب السياسى الوحيد فى مصر ، ولقد اتضحت مدى قوتهم بجلاء للرئيس السادات ، بعد حوالى تسعة شهور من توليه منصبه ، وكان غالبية قادة المؤامرة ، التى دبرت ضده من ضباط المخابرات ، ومن بينهم رئيس المخابرات العامة آنذاك ٠

وبينما استمرت المخابرات المصرية ، فى تركيز جهودها على الشئون الداخلية أساسا ، فانها لم تهمل الشئون الخارجيّة ، فوضعوا عملاء للعمل ضد اسرائيل من قبرص وفرنسا وبلاد أخرى وفى ايطاليا جمعوا المعلومات عن صناعة السلاح الايطالية ، وفى داخل مصر فان الجواسيس الأجانب ومنهم عملاء وكالة المخابرات المركزية ، كانوا يكتشفون من وقت لآخر وهم يحاولون أن يستكشفوا ما يستطيعون عن قاعدة جوية روسية بالقرب من الاسكندرية ٠

ويبدو أن المعلومات المطلوبة قبل وخلال « يوم كيبور » قد قدمت بواسطة مصادر سوفييتية ، ولقد نجحت المخابرات المصرية ، أساسا بسبب الاحتياطات التى اتخذتها والخدع التى مارستها ، وبعد الحرب استمرت فى نشاطات المخابرات المضادة ؛ التجسس المضاد واحباط المؤامرات ضد النظام وقد تميزت تلك المؤامرات بالدور الذى لعبته ليبيا فيها ٠

وفى سوريا فان الخدمة السرية لها جذورها العميقة فى الحياة السياسية ولم تكن الانقلابات العديدة التى جرت هناك لتحدث بدون ذلك النشاط السرى، ولقد أدت التغيرات المتعددة للنظام الى وضع يكون فيه الذين هم فى السلطة فى لحظة ما ، هم أنفسهم ، الذين كانوا بالأمس فقط يعملون للاحاطة بالحكومة بل ومن الممكن أن يعملوا ضدهم ثانية فى الغد ، ولقد أجبر الكثيرون منهم على الذهاب الى المنفى ، الى لبنان على الأخص والذى حولوه الى قاعدة سرية ، ضد وطنهم نفسه ، وهذا هو السبب فى أن جزءا كبيرا من جهد الأمن السورى موجه للحرب ضد المبعدين ٠ ولقد كانت لبنان هى ميدان المعركة الأساسى فى تلك الحرب ، ويتصرف كل جانب منهم كما لوكانت على أرض الوطن مع مشاركة عناصر اضافية مثل المصريين والاردنيين والعراقيين والسعوديين والذين يتدخلون كثيرا ٠ ولقد كانت واحدة من أكثر الخطط اثارة لضرب سوريا ، وعلى التحديد خلال اتحاد سوريا مع مصر هى الخطة التى رسمها الملك سعود ونفذها شخصيا ، ولقد كان الرجل الذى خطط الملك لتنفيذ الخطة عن طريقه عميلا مزدوجا يعمل فى المخابرات السورية ، ولقد حاول السوريون أن يعطوا كل واحد ما يستحقه ، فلم ينحصر نشاطهم الهدام فى أرض الأرز فقط ، ولكنه وصل العراق والأردن ، وكان أحد

العوامل لمساعدة لعملهم هو وصول حزب البعث ، الى السلطة بطموحاته العربية الشاملة ، ورئاسته الخاصة ذات النشاط السرى ٠

ولقد كانت المخابرات السورية المضادة مشغولة أيضا بالنشـاط السرى الأجنبى ـ الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وألمانيا واسرائيل ـ وكانت اسرائيل هدفامركزيا للمخابرات الايجابية لدمشق ٠

وكانت عملية جمع المعلومات ، تجرى عبر خطوط الهدنة من خلال لبنـان والاردن ، ومن قواعد فى أوربا ، ومثل مصر فقد أقامت سوريا وحدة فدائيـين لارتكاب أعمال التخريب والقتل فى اسرائيل ، وحينما كانت تستدعى الحالة فان تلك الوحدات نفسها يمكن أن تستخدم ضد لبنان أو الأردن نفسيهما ٠

واستخدم السوريون عملاء ضد اسرائيل ، من فرنسا وقبرص وتركيـا وسويسرا ٠ وفى اطار عمليات المخابرات العربية ضد اسرائيل أحرزت سوريا واحدا من أعظم النجاحات فى نهاية سنة ١٩٧٢ فقد اكتشفت شبكة عربيـة ـ يهودية ، الاولى من نوعها ، فى حيفا تعطى معلومات لسوريا وتخطط للتخريب فى اسرائيل ، بينما اكتشفت شبكة أخرى من الدروز ، تعمل فى مرتفعاتالجولان كرست نفسها للتخريب وعلى ذلك كانت المخابرات السورية هى الاولى فى التعاون مع الارهابيين ، وبقى تعاونهم المتبادل حتى اليوم ـ لدرجة أنه من الصعب أحيانا أن نعرف ما الذى تم بتحريض سوريا ، وما الذى تم بمبادرة الارهابيين ٠

ولم تكن لبنان مسرحا للقتال بين العرب فقط ، ولكنها كانت أيضا مركزا عالميا للتجسس والصراع السرى ٠ فقد فر العميـل البريطانى هارولد فيليبى (كيم) الى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية من بيروت ، وحاول الروس أن يحصلوا على ميراج فرنسية من لبنان برشوة أحد الطيارين وأرسلوا أيضا عميلا سريا من لبنان الى اسرائيل ، وبالطبع فان الامن والمخابرات اللبنانية قد اقتنعت نفسها بالاكتفاء بالاستمرار فى مراقبـة هؤلاء « الضيوف » من أجـل منعهم من الاضرار بلبنان ٠

ولقد لعب تركيب الشعب اللبنانى الخاص نفسه الذى هو سريع التأثير ، والمكون من عدة مجتمعات ، لعب دوره فى التأثير على صفات وأعمال مخابراته فحتى المخابرات العسكرية - المعروفة بمكتب المخابرات العسكرية - تعمل بالشئون الداخلية ويتضمن هذا تمويل السياسيين ومراقبة تليفونات وزراء الحكومة والشخصيات السياسية الأخرى ، وحينما أصبح سليمان فرنجية رئيسا فى خريف ١٩٧٠ ، حدث تغير خاص ، فأصبحت صلاحيات مكتب المخابرات العسكرية محدودة ، وطرد عدد كبير من ضباطه ٠

ان تحول لبنان الى القاعدة الأساسية للمنظمات الارهابية كان ضربة لاستقلاله ، وأخيرا جلب كارثة على البلاد حينما اندلعت حرب أهلية دموية فى سنة ١٩٧٥ ٠

وفى الأردن أيضا فان الواجب الاساسى للأمن والمخابرات هو حماية النظام السائد ، فخلال غالبية فترة وجودها كانت الاردن ، محاطة بجيران عرب عدوانيين ، كانت مجبرة على أن تدافع عن نفسها ضدهم ٠ وفى مناسبات لاتحصى حاولت مصر وسوريا الاطاحة بالحكومة الاردنية ، بمحاولة تنظيم انقلابات عسكرية ضد النظام واستخدمت كلتاهما التخريب والقتل ، للوصول الى أهدافهما وكانت ذروة نجاحهما هى اغتيال رئيس الوزراء الأردنى هزاع المجالى فى سنة ١٩٦٠ ، وكانت مؤامرات الاغتيال ضد الملك حسين عديدة ، وفى السنوات القريبة كان المحرض عليها ، هو القذافى عقيد ليبيا ٠

وكما هو الحال فى لبنان ، فان نسبة صغيرة من عمل المخابرات كانت تجرى فى أعمال دفاعية ، ضد نظرائهم من الاسرائيليين وذلك أيضا ينطبق على نشاطات الأردن فى تجميع المعلومات فى اسرائيل نفسها ، والتى كانت أيضا فى عمومها محدودة المدى ٠

وفى العراق فان المخابرات تكون دعامة هامة للنظام وفى السنوات القليلة الماضية كانت معنية بالتصفية الجسدية للمعارضين ، فى داخل البلاد ، وخلف

حدودها ، وفى مثل تلك الأعمال كانت تنضم اليها مخـابرات تونس والجزائر وحديثا جدا ليبيا ٠

ويبدو أن البلاد العربية الملاصقة لاسرائيل ٠ تمتلك أكثر المخابرات تقدما فى العالم العربى ، وعلى الاقل فانه قد كتب عنها أكثر مما كتب عن مخابرات البلاد العربية الاكثر بعدا ، والى جانب ذلك فانه حتى وقت قريب جدا فان بعض البلاد الموجودة فى الميدان كانت غير قادرة على مجاراة القرن العشرين ولقد نالت غالبية الدول الأخرى استقلالها فى العشرينات من القرن الحالى فقط ٠

الباب الثانى

من فرعون الى ناصر

غير الرجل الأسمر جلسته فى كرسيه ، بتوتر لدى طلب المضيفة الجوية بربط الأحزمة للهبوط فى روما وفتل شاربه الكث ، وجال بعينيه العسليتين على المنظر من تحته ، ولم يكن هناك شىء خاص مشجع فى منظر روما فى فبراير ، وسأل المسافر نفسه تكرارا ، هل يمكن أن يكون متجها مباشرة الى مصيدة يقوده اليها زميله من وطنه حسين خيرى ، والرجل الانجليزى « جون فارمر » ؟

لقد انتظر عبثا المائة ألف جنيه ، التى وعد بها فى لقاء بيروت قبل حرب السويس • فهل شكوا فيه لسبب ما ؟ لماذا انتظروا شهورا عديدة ، قبل أن يستدعوه الى تلك المقابلة ؟ سبق السيف العزل ، غمغم قائد السرب « عصام الدين محمود خليل » نائب رئيس مخابرات القوات الجوية المصرية ، الآن لا تراجع للخلف •

وتأمل باستغراب ، لقد حدث ذلك كله لانه كان « متسرعا جدا فى اتخاذ الاصدقاء ، وربما تعزى هذه « الصفة » الى الجو الذى خلقته شقيقاته الست فى منزل والده الطبيب ، فيبدو أن عائلته قد أنعم عليها بالبنات لأن زوجته أيضا لم تكن قد أنجبت غير البنات ، واسترخى قليلا عندما فكر فى ابنتيه الصغيرتين وسرح بتفكيره الى الماضى ، ففى الاكاديمية العسكرية ، حيث تخرج فى سنة ١٩٤٢ فى الواحد والعشرين من عمره ملازما ثانيا ، كان على علاقة طيبة بالجميع ، ولقد كان ذلك صحيحا خلال حياته فى الجيش كلها ومن المحتمل جدا أن يكون ذلك هو السبب فى أن أرسل الى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ لكى يتلقى دروسه فى

المخابرات ، ولدى عودته فى ابريل سنة ١٩٥٣ عين مساعدا لرئيس مخابرات القوات الجوية المصرية « على صبرى » وفى خلال سنة واحدة ورث المنصب من صبرى ٠

بدأت الطائرة تهبط وكان الممر يرى بوضوح من النافذة ، لقد بدأت القصة كلها هنا فى روما منذ ستة أشهر مضت ، فى أغسطس سنة ١٩٥٦ حيث كان هناك لعمل ، حينما اتصل به فى أحد الايام مواطن مصرى باسم حسين خيرى ، وسأله خيرى ، عديدا من الأسئلة ، عن وجهة نظره عن الوضع فى وطنهما ، وخلال مسار الحديث ظهر أن خيرى من أقارب العائلة المالكة ، وأنه قد خدم وهو ضابط سابق ، كنائب رئيس المخابرات العسكرية فى بداية الخمسينات ، وأنه قد أحيل الى المعاش بعد شهور قليلة من ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ثم ترك مصر ٠

وكان رد الفعل من محمود خليل يتسم بالحذر تجاه ملاحظات محدثه العدائية عن النظام الثورى ، ثم ألمح خيرى بسرعة عن امكانية التحريض على ثورة فى داخل الجيش المصرى ، وأظهر خليل حماسا محدودا ، ولكنه كان يتجنب اثارة شكوك خيرى ٠ وتقابل الاثنان مرة ثانية بعد ذلك بأسابيع قليلة فى فندق رفييرا فى بيروت ، وفى تلك المناسبة قال خيرى ، أن لديه صديقا يريد أن يقابل خليل ، وفى الفيلا التى أجرها خيرى خارج المدينة ، فى التلال قدم خليل الى الصديق الذى كان يتكلم الفرنسية بلكنة انجليزية ٠ لقد كان « جون فارمر » ـ أو هكذا قد سمى نفسه ـ من المخابرات البريطانية ، ووافق خليل ، على أن يكون منظمة سرية من ضباط الجيش فى مصر بهدف القيام بانقلاب ، بشرط أن يكون هو المسئول الأوحد ، وقبل خيرى وفارمر شروطه ، ولكنهما أشارا الى أن الخطة كانت ترعاها مجموعات مختلفة فى مصر والتى هدفها المشترك هو اسقاط النظام القائم ، واستعادة الملكية ، الى وضعها السابق ، وعندئذ أعطى خليل ظرفا يحتوى على ألف جنيه ٠ وفى مقابلة تالية فى بيروت أيضا تمت الموافقة على أنه من أجل أن يكون من السهل ، بالنسبة له أنّ يسافر الى ومن مصر للتشاور حول الانقلاب فانه سوف يتلقى معلومات سرية عن اسرائيل ، سوف تمكنه من أن يشرح لرؤسائه أن رحلاته هى لمقابلة « مصادره » ٠

وفى الحقيقة فقد زود بمعلومات ثمينة عن اسرائيل ، من ذلك النوع ، الذى يمكن أن يقنع أولئك المعنيين بأهمية سفرياته ، ولم يكن مصدر المعلومات غير المخابرات البريطانية (*) ٠

وفى تلك المقابلة الأخيرة أعطى خليل خمسمائة جنيه أخرى ، وأوضح أنه من أجل أن يعد الارضية لانقلاب فانه يحتـاج الى مبالغ أكبر كثيرا ، وعلى ذلك طلب مائة ألفجنيه تسلم اليه داخل مصر من أجل تجنب التورط فى تهريب عملة أجنبية ٠ وأخبر خليل ، بأنه سوف ترسل اليه اشارة بذلك فى تاريخ محـدد سابقا عليه بعدها أن يقود سيارته فى وقت محدد على طول الطريق بين القاهرة والاسكندرية وهناك سوف يقابل سيارة أخرى ـ سـوف يعطى له وصـفها ـ وسوف يسلمه سائقها النقود (١) ٠

وانقضت أربعة شهور ، ولم يتلق وصف السيارة أو أيا من النقود التى وعد بها ، وفى نفس الوقت اندلعت الحرب ، ففى البداية احتل الاسرائيليـون سيناء ، ثم هبط الانجليز والفرنسيون سويا فى بورسعيد وأخيرا استدعى محمود خليل الى مقابلة فى روما ٠

وبعـد ساعات قليلة من الهبوط ، وجد خليل نفسه يجلس مع رجـال المخابرات البريطانية ، جون فارمر وعميله حسين خيرى ، وبينهم خليل موضحا شكواه ، وحذرهم من الموقف الذى تغير والى الحاجة الى اعادة مضاعفة جهدهما ، اذا أرادا النجاح ، فما الآمال التى يمكن أن يعلقها على المستقبل ، اذا لم يكن هناك وفاء لوعد واحد من الماضى ؟ وأطلعها على وثائق تثبت أنه قد رهن مزرعته فى مصر ، من أجل أ نينفق على الاعداد للانقلاب ، وكانت تلك النفقات يجب أن تغطى بالنقود التى وعدوه بها والتى لم يتسلمها أبدا ٠

(*) خلال تلك الفترة كانت العلاقات بين بريطانيا واسرائيل طيبة للغاية ، وبنهاية اكتوبر وبداية نوفمبر ، كانت قوات الدفاع الاسرائيلية ستحتل شبه جزيرة سيناء ، وكانت قوات الحملة الانجليزية ستغزو مصر ، ويبدو ان تعريض امن اسرائيل للخطر بتسليم معلومات سرية عنها لم يقلق ضمير البريطانيين ٠

وحاول الرجلان تهدئة خليل ، وقدما له قدرا رمزيا من المال ، ولكنه رفضه ، ولقد فسر ذلك بأنه لم يعد يثق فيهما ، وفى سبيل أن يعيدا حظوتهما لديه ، فقد ذكر اسم « مرمر باشا » عدة مرات ، ومن الواضح أنهما كانا يظنان أن مجرد العلم بأن ذلك الرجل مشترك فى الانقلاب ، سوف يكون له تأثير طيب على خليل .

ثم أوضح خيرى وفارمر ، أن «مرمر» ليس الا اسما رمزيا يتكون من الحروف الأولى من « مرتضى المراغى » باشا ، الذى كان وزيرا للداخلية فى الحكومة التى أطيح بها فى انقلاب يوليو سنة ١٩٥٢ .

وكان المراغى الذى كان من عائلة معروفة ، وكان والده شيخا للأزهر ؛ كان رجلا قصيرا عنيدا موهوبا ، احتل عديدا من المناصب ، وكان قبل أن يبعد من بلاده – بين أشياء أخرى – مديرا لادارة الأمن العام لوزارة الداخلية ، فى مصر قبل الثورة ، وبعد ذلك عضوا فى الحكومة ، وكان يحاول أن يعيد الساعة الى الوراء ، مع الدوائر الملكية ، وبمساعدة المخابرات البريطانية وكان من رأيه أن يتولى العرش عضو آخر من العائلة المالكة غير فاروق وكان ينوى أن يكون رئيس وزراء الحكومة التى سوف تحل محل نظام ناصر .

وسافر خيرى مع خليل الى ميونخ وقدمه الى رجل يدعى « كريتشتون » قدمه اليه على أنه واحد من رؤساء المخابرات البريطانية ، وبينما كان هناك أعطوه رسالة تشجيع من المراغى ، وعشرة آلاف جنيه وأخبروه بأن يحرق الرسالة ، ولكنه أغلق على نفسه دورة المياه وأحرق بعض ورق التواليت وأخفى الرسالة فى حذائه .

وفيما بعد قورنت تلك الرسالة مع بعض الوثائق التى كتبها المراغى ، ووجد الخط مطابقا . وفى ميونخ أعطى خليل أيضا أدوات للكتابة بالحبر السرى .

وعاد خليل الى مصر ولم يقابل المتآمرين مرة أخرى ، وكانت الاتصالات بينهم تتم بواسطة رسولين ، كان أحدهما هو فريد شريف شاكر أخو زوجته وقام شاكر بسبع بعثات بين القاهرة وبيروت من مايو الى نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد حمل أيضا رسائل بين خليل وخيرى وأحضر نقودا لتمويل المشروعات فى مصر .

وقد تلقى خليل فى كل العملية مبلغ ١٦٢ر٥٠٠ جنيه وفى احدى رحلاته فى أكتوبر قابل شاكر مرتضى المراغى ، وأخبر أنه فى الحكومة التى ستقدم بعد الانقلاب الناجح ، فان المراغى سوف يكون رئيس وزراء وحسين خيرى وزيرا للحربية ، ومحمود خليل وزيرا للداخلية ، وفى مناسبة أخرى ، أعطى شاكر علامات نحاسية لاستخدامها لأغراض تحقيق الشخصية ، أثناء الانقلاب .

وانتهت مؤامرة اعادة الملكية — كما سمتها القاهرة — نهاية مفاجئة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى احتفال الذكرى السنوية الأولى للجلاء الانجليزىالفرنسى عن بورسعيد ، حيث ألقى الرئيس ناصر خطابا كشف فيه الانقلاب المخطط ، وحقيقة أن محمود خليل كان يعمل بعلم من رؤسائه وبموافقتهم الكاملة ، وقلد خليل وساما مناسبا من ناصر تقديرا لخدماته ، وكانت الضربة الاخيرة فى أبريل سنة ١٩٥٨ حينما حاكمت محكمة عسكرية المتهمين غيابيا وحكمت على مرتضى وحسين خيرى بالسجن مدى الحياة وثلاثة آخرين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما(٢) .

وقبل كشف مؤامرة اعادة الملكية ، فان المخابرات البريطانية قد عانت من هزية أخرى ، ففى نهاية أغسطس وبداية سبتمبر سنة ١٩٥٦ قبض على ١٦ شخصا فى مصر ، أحد عشر مصريا ، وثلاثة بريطانيين وواحد مالطى وواحد يوغسلافى لاجىء ، كأعضاء شبكة تجسس تعمل لحساب بريطانيا ، واتهم أربعة بريطانيين آخرين بالانتماء للشبكة ولكنهم استطاعوا الهرب قبل اعتقال رفاقهم .

وطبقا لوكالة أنباء الشرق الاوسط(٣) فان المجموعة كانت تعمل منذ ١٤ سنة ، وأن الجاسوسية المضادة المصرية كانت تعلم بوجودها منذ ثلاث سنوات

ونصف أى فى ربيع ١٩٥٣ ، وكان رئيس الشبكة هو « جيمس سوينبورن » الذى كان يعيش فى مصر ، منذ ٢٥ سنة ويعمل منذ ١٩٥٢ كسكرتير بوكالة الانباء العربية، التى كانت ملكيتها بريطانية وحينما علمت السلطات أنسوينبورن كان على وشك العودة لبريطانيا ، فانها قررت أن تتحرك ، وكان من المفروض أن يحل « تشارلز بيتوك » نائب مدير شركة ماركونى للراديو والتليفزيون فى مصر، محل سوينبورن فى رئاسة المجموعة ·

وكان سوينبورن ينوى أن يقدم سيد أمين محمود - ناظر مدرسة فى القاهرة - الى بيتوك ، وكان أمين قد اعتاد أن يزور سوينبورن مرة فى الأسبوع، ويسلمه تقارير تخابر مستمدة فى غالبيتها من ابنه الملازم أول أحمد أمين - بين الذين اتهموا فيما بعد - والذى كان فى وقت ما معاونا للرئيس نجيب ، وقد تم لقاء التعارف فى ٢٧ أغسطس فى شقة سوينبورن فى القاهرة ، وبينما كان اللقاء يجرى هاجم البوليس الشقة ، وقبض على الثلاثة وصادر كل الوثائق الموجودة فى لحظتها · وطبقا لرواية المصريين فان سوينبورن قد اعترف بتورطه وحدد أسماء المتعاونين معه ، وقبض عليهم جميعا ؛ بريطانى آخر ، وعشرة مصريين آخرين ومالطى « جيمس زارب » الذى كان يمتلك مصنعا للبورسلين وكولونيل سابق فى الجيش الملكى اليوغسلافى ، وقد قبض عليهم أيضا وقد كشف التحقيق أنهم جميعا كانوا مشغولين بجمع المعلومات عن القوات المسلحة والحياة السياسية فى مصر والبلاد العربية الاخرى ، وأنهم قد سلموا تلك المعلومات الى دبلوماسيين بريطانيين « ج · ب · جروف » و « ج · ب · فلكس » وكلاهما سكرتير أول ، وبالرغم من أن السفارة البريطانية أنكرت تلك التهمة فقد أبلغ الاثنان بأنهما شخصان غير مرغوب فيهما ، وطلب اليهما مغادرة البلاد وفى المقابل طرد اثنين من الدبلوماسيين المصريين من المملكة المتحدة ·

وتسببت حرب السويس والكمية الكبيرة من الادلة التى جمعت ضدالمتهمين - والتى أخذت وقتا لاعدادها -فى تأخير محاكمة المجموعة حتى مايو سنة ١٩٥٧ وعوقب سيد أمين محمود بالاعدام وصدرت أحكام بالسجن لفترات متباينة على المصريين الآخرين وعوقب سوينبورن بخمس سنوات وحوكم زارب وبريطانى آخر غيابيا وحكم عليهم بعشر سنوات وبرىء الآخرون جميعا ·

وكانت النتيجة ضربة قاسية للمخابرات البريطانية فى مصر بترت نشاطاتها لفترة طويلة ، وكانت أيضا ضربة للهيبة البريطانية • ففى انقضاضة ضارية واحدة خسرت مصالحها فى بلد كانت أجهزة الامن فيها قد تعلمت حرفتها بقدر كبير من معلمين بريطانيين • ولقد كانت ضربة عنيفة ، على الاخص اذا كان هناك صدق فى الادعاء المصرى ، بأن الشبكة كانت تحت سيطرتهم منذ سنة ١٩٥٣ وقد أشار أحد الشهود فى المحاكمة وهو ضابط فى ادارة المباحث العامة الى أنه « لولا المصاعب مع الغرب عقب تأميم قناة السويس فاننا لم نكن لنقبض على الجواسيس، لقد كنا مضطرين للقبض عليهم ، لأن نشاطاتهم قد أصبحت خطيرة»•

وفى النهاية علم أن أفراد الخدمة السرية البريطانيون لم يعلموا بالسرعة المناسبة ، بالرغم من ادراكهم بأن شيئا ما قد يكون وشيك الحدوث ، وخلال المحاكمة زعم الادعاء بأن المدعى عليهم المصريين ، كانوا قد وافقوا على الاستمرار فى الامداد بالمعلومات حتى بعد أن نقل مركز المخابرات البريطانية من القاهرة الى بيروت ، وذلك بسبب تدهور العلاقات مع مصر ، فان كانت تلك هى الحالة فأن البريطانيين قد فاتهم القطار حقا •

واذا كان لنا أن نصدق حسنين هيكل ، فان احباط النشاطات السرية البريطانية ، لم يكن هو المجال الوحيد الذى نجح فيه المصريون فى التفوق على « أوصيائهم » السابقين ، فقد كان للمصريين « عميل » ذو منصب عال فى الحكومة العراقية ، هو الذى أبلغ عن النوايا البريطانية ــ والامريكية أيضا ــ كما انعكست فى مؤتمرات حلف بغداد ، وعلى ذلك ــ على سبيل المثال ــ ففى أبريل سنة ١٩٥٦ كان لدى ناصر بيان بالمقابلة البالغة السرية ، لوزراء الخارجية ، والتى عقدت فى طهران ، فى منتصف مارس ، وحسبما قال هيكل فان تلك المذكرات قد أوضحت أن وزير الخارجية الامريكى « جون فوستر دالاس » ينوى أن لا يفى بوعده بتقديم المساعدة فى تمويل سد أسوان •

ولم يكن الذى أبلغ ناصر أقل من وزير عراقى شارك فى مؤتمر طهران ، وقد سجل دقائق المناقشات وصور الوثائق ، التى رسمت فى تلك المناسبة ،

وحزم مذكراته وصوره ، وخلال مروره ببيروت سلمها — حسب رواية هيكل — لأحد « رجالنا » مع ايضاح أنها لناصر شخصيا ، وفى الرسالة الملحقة كتب الوزير، أنه قد وجد أنه من المصلحة ، أن يسلم المعلومات الموجودة فى الطرد « لزعيم القومية العربية » وذلك لاحباط المؤامرة ، التى تخطط ضده · وفى البداية فان ناصر ومساعديه كانوا مترددين فى تصديق الوثائق ؛ ولكن حالما بدأت الاحداث تظهر واضحة غيروا رأيهم · واستمر نفس الوزير العراقى فى خدمته كمصدر أولى للمعلومات ، حتى انهيار حلف بغداد[٤] ·

وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ « صدق » تقارير « العراقى » قد أصبح واضحا بما فيه الكفاية ، وفى ذلك اليوم أعلن جون فوستر دالاس الغاء برنامج المساعدة الامريكية لبناء سد أسوان ، وأراد ناصر أن يعرف قدرة القوات البريطانية فى المنطقة ، قبل أن يقرر ماذا يفعل ففى داخل مصر لم يبق جندى بريطانى واحد فقد خرج آخرهم من منطقة القناة ، فى ١٣ يونيو ، وفى اليوم السابق لاعلان دالاس ، قرر ناصر تأميم القناة ·

فكيف حصل المصريون على معلوماتهم حول حشد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، ومرة أخرى يجب العودة الى هيكل ، فقد كتب يقول : « كان لمصر أصدقاء طيبون فى قبرص ، وكنا نساعد ثوار جماعة أيوكا (الحركة السرية اليونانية ، التى حاربت السلطات البريطانية فى الجزيرة) بالمال والسلاح ، وقد كافأونا ، بصور لمحطات الاذاعة التى كانت قد بنيت فى قبرص لاذاعة الهجوم على ناصر ،ولقد أظهرت الصور الاستديوهات من الداخل ووجوه المذيعين لدرجة أننا عرفنا من يكونون ، ثم طلبت المخابرات المصرية من ثوار أيوكا أن يقدموا التقارير عن القوات البريطانية فى الجزيرة[٤] » ·

ويضيف هيكل أن أعضاء من حركة العمل فى مالطة قد قدموا تقارير أيضا بطريقة مماثلة · ويؤكد على أن المصريين كانت لهم اتصالات مع كل ثوار المنطقة[٥] ، وأرسل مصدر حكومة بغداد أيضا تقارير عن انفعالات الغضب ، لدى رئيس الوزراء البريطانى ، انتونى ايدن وزميله فى العراق نورى السعيد[٦] ازاء

تأميم القناة ، وفى قمة أزمة السويس فان أيوكا والاصدقاء فى مالطة ، قد أمدوا مصر بالمعلومات ، بما فى ذلك الصور ، عن تحرك السفن والطائرات البريطانية والفرنسية عبر مالطه ونيقوسيا(٧) .

فكيف حدث أن عانت بريطانيا العظمى من مثل ذلك الفشل ، فى مجـــال المخابرات ، على يد بلد قد حصل على حريته حديثا من تحت وصايتها ؟ ربما لان حرفة العمليات السرية لها جذور عميقة فى أرض النيل .

ففى كتاب الموتى المصرى القديم يقال أنه حينما يموت شخص ، فانه يقدم نفسه أمام عرش الرب أوزوريس ويعدد الخطايا التى لم يرتـكبها ، خـلال فترة حياته ، ومن بينها التجسس ، ويقول اننى لم أتجسس(٨) ، وعلى ذلك يبـدو أنه منذ عهد الفراعنة قديما جدا كان هنـاك حظر على الجمع السرى للمعلومات .

وفى العصور الحديثة كذلك فان الديانة قد استخدمت كمانع ضد التجسس فقد نشر الشيخ أحمد هريدى مفتى مصر قرارا فى سنة ١٩٦٩ يقضى بتحريم الدين الاسلامى للتجسس ، قرارا يفرض عقوبة رادعة ـ تصل الى عقوبة الموت ـ على الجواسيس .

ان الحقيقة الواضحة أنه كان هناك تحريم ـ أمر يثبت أن الظاهرة كانت موجودة ، ويمكن الافتراض بأن أبناء اسرائيل الذين تركوا مصر ، بعد أن عاشوا هناك أربعمائة سـنة ، قد اكتسـبوا بعض المعلومات عن التخابر خلال اقامتهم الطويلة التى تلت ذلك فى البرية .

ان ذلك يتأكد من قصة الاثنى عشر جاسوسا الذين أرسلوا الى الامام من الصحراء ، الى الأرض الموعودة وبقصة العميلين السريين الذين تسللا بعد ذلك الى جريكو (أريحا) .

وفى فترة تالية احتلت نشاطات الخدمة السرية مركزا هاما فى العالم المصرى، فقد كان أحـد السلاطين المماليك العظماء ، بيبرس ، يكرس نفسـه تماما لهذه

الفكرة وكان مهتما أساسا بأمن حكمه الخاص، الذى كان يقوم على القوة العسكرية ويبدو أنه لم يكن قانعا بنصيحة المؤرخ القديم « فيجيتيوس » الذى اقترح (فى كتاب عن الجيش الرومانى) طريقة بسيطة وبارعة ، للكشف عن العملاءالسريين قائلا « اذا كان هناك جاسوس فى معسكرك فأمر كل جنودك فجأة ، بأن يذهبوا الى خيامهم ، ومن يبقى فى الخارج فهو جاسوس ويمكن القبض عليه حالا »(١٠) . ومن الممكن أن يفترض الانسان وهو يحس بأمان ان بيبرس قد بث المبلغين والعملاء بين جنوده ، وأنه كان يأخذ الحذر ، من أن يصبح أحد من قادته قويا جدا ، وكان أيضا ينقل حكام المقاطعات من منصب الى منصب على التوالى ، لمنعهم من اكتساب تأثير محلى كبير(١١) ولم يكن يعتمد على مرءوسيه ، وكان دائما يبحث عن الطرق ، للاشراف عليهم شخصيا ، دون أن يحسوا بذلك .

وهناك قصة من ذلك العصر ، أن بيبرس ترك معسكره فى أرسوف سنة ١٢٦٨ وذهب سرا الى القاهرة ليرى كيف تدار الأمور ، فى غيابه وبينما توهم جنوده بأنه يرقد مريضا فى خيمته فى المعسكر كان يخفى نفسه فى قلعة عاصمته . ان ذلك يذكرنا بالخليفة هارون الرشيد ، الذى وصف فى حكايات الف ليلة وليلة ، قبل ذلك بأربعمائة سنة ، بأنه كان يختلط مع رعيته ، كواحد من الشعب ، وبهذه الوسيلة يبدو أنه كان قادرا على اختبار صحة المعلومات التى ترد اليه من عملائه .

وكان السلطان بيبرس ، يقدر أهمية المعلومات السرية عن الأهداف الأجنبية ، ولكنه اعتمد أساسا على مصادره الخاصة ،فى ذلك المجال ، وعقب فتح أنطاكية فى مايو سنة ١٢٦٨ فان الفرنجة قد عرضوا عليه التفاوض ، فلم يرسل المفاوضين فقط الى طرابلس للتفاوض ، ولكنه ذهب بنفسه متخفيا فى زى خادمه ، وعلى ذلك فبالتمويه ، كان قادرا على استطلاع المدينة كخطوة أولية ، لفرض الحصار عليها فى المستقبل(١٢) . وفى وقت آخر ، ذهب بيبرس حول آسيا الصغرى متخفيا أيضا ، ولكنه خلال تلك « العملية » كان عليه أن يرهن خاتما فى محل للطعام ، وحينما عاد الى بلده كتب الى الحاكم المنغولى مطالبا برد الخاتم

المرهون اليه(١٣) • ولقد فهم بيبرس أيضا ، ما يعرف اليوم « بالعمل السياسى الخـاص » ولما كانت علاقة الصداقة بين البطريرك المسـيحى فى بغداد والمغول ، مصدر قلق بالنسبة له ، فقد قرر أن يتخلص من البطريرك فأرسل له رسالة عن طريق رسول يشـكره فيهـا على المعلومات السرية التى تلقاهـا منه ، ثم خطط بيبرس ، لأن يهاجم قطاع الطرق وأن تنقل الرسالة الى حاكم المغول فى بغداد ، وبلاد تردد أصدر الأخير أوامره بأن يقتل البطريرك المسيحى لخيانته(١٤) •
وحتى فى العصر الحـديث ، فان حكام مصر قـد كانوا مشغولين أساسا بتأمين استمرار قوتهم ، وعلى ذلك كان عمل المخابرات المصرية ومجتمع الأمن متركزا أساسا على الجبهـة الداخلية ، ويتـكون مجتمع الأمن من أربع هيئات ــ ثلاث عسكرية ، وواحدة مدنية فكل فروع القوات المسلحة لها ادارة المخابرات الخاصة بها : واحدة للجيش (ادارة مخابرات الجيش) وواحدة للبحرية (ادارة مخابرات البحرية) وواحدة للقوات الجوية (ادارة المخابرات الجوية) وأكبرها وأهمها هى ادارة مخابرات الجيش ، ومهماتها الأساسية هى تقييم ولاء القوات المسـلحة ــ وخاصة الضباط ــ للنظام وقلما تعاملت مع أهداف خارجية ، لأنها كانت مشغولة بالكامل بالأمن الداخلى •

وينطبق هذا تماما على المجموعة الرابعة وهى البوليس السياسى ، الذى أنشىء سنة ١٩٢٠ وكان دوره هو حراسة النظام ، ضد الخصوم من الداخل ، وبالرغـم من كونه جزءا من وزارة الـداخلية ، فانه يعمل مباشرة بتعليمات من القصر(١٥) •

ولقـد كان من الطبيعى أن يكون التأثير البريطانى على كل تلك الخـدمات كبيرا ، فعلى سبيل المثال كان راسـل باشا مديرا انجليزيا مشـهورا لبوليس القاهرة ، وكانت الروابط مع المخابرات البريطانية ، التى كانت قاعدتها للشرق الأوسط ، فى القاهرة ــ كانت تلك الروابط وثيقة قريبة دائما ولم تكن أكثر قربا أبدا مما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية ، وكان أعضاء المخـابرات المصرية يدربون بواسطة موجهين بريطانيين ، وحسبما قال أنور السادات ، فان

المتدربين المصريين كانوا يمنحون « دبلوما خاصا فى الجاسوسية » بالأصالة عن المخابرات(١٦) ، (ولم يقل السادات اذا كان قد رأى مثل هذه الشهادات بنفسه أو أنه قد سمع عنها فقط) ٠

وكان ضباط البوليس السياسى المصرى ، فى خدمة الجاسوسية المضادة البريطانية ، أيضا التى كانت توجههم فنيا(١٧) ولم يكن ذلك التعاون لمصلحة بريطانيا العظمى دائما ، ويشهد السادات على ذلك ، حينما يصف كيف أنه فى بداية ربيع سنة ١٩٤١ حذره العقيد موسى لطفى رئيس المخابرات العسكرية المصرية ، بأن نشاطات تلك المجموعة ، من الضباط ، الذى كان هو عضو فيها ، والتى فضلت التعاون مع الألمان معروفة للبريطانيين أيضا(١٨) ٠ وقد كتب السادات فى كتابه « ثورة على النيل » أنه كان من أولئك فى مصر الذين كانت سنة ١٩٤١ هى فترة الأمل ، فقد كانت تلك هى السنة ، التى كانت تسير فيها جيوش هتلر ، من نجاح الى نجاح ، وفى مايو من نفس السنة ، راقبوا باعجاب ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق ، ورأوا فيها أولى أزهار الشرق العربى المتحرر وفى ذلك الوقت كان السادات شابا ملازما أول وكان أصدقاؤه على اتصال فعلى بقيادة الألمان فى ليبيا ، وهو لم يذكر عدد الأشخاص فى مجموعته ولكنه يبدو أن قائدهم ، كان اللواء المتقاعد عزيز المصرى أو على أى حال معلمهم الروحى ٠ وفى مارس سنة ١٩٤١ فان رسولا من « الفرماخت » قد زار اللواء ، ليخبره بأن الحكومة الألمانية ، مستعدة للتعاون معه ٠

وبسرعة علمت المخابرات البريطانية ، عن نشاطات المجموعة ، وحينما تحققت المجموعة من ذلك قرروا أن على عزيز المصرى ، أن يهرب الى الألمان ، وفى البداية فكروا فى ارساله فى غواصة ألمانية ، الى بيروت التى كانت مازالت تحت حكومة فيشى ، وحينما أصبح من الواضح ، أن تلك الخطة لم تكن عملية ، قرروا ارساله بالطائرة ، وتم التدبير على أن يهبط الألمان بطائرة عليها علامة السلاح الجوى الملكى ، فى جبل روزا ، وتأخذ اللواء عزيز المصرى من هناك ، الى قيادة قوات الألمان فى ليبيا ، وفى اليوم المحدد ، وكان يوم سبت ، تظاهر السادات بالمرض ، وذهب الى مستشفى الجيش ، حتى لا يكون مرتبطا بمحاولة الهرب ،

فى حالة فشلها وبالنسبة للمصرى نفسه ، فقد بدأ مع ضباط من القوات الجوية المصرية ، للوصـــول الى جبل روزا ، التى كان من المفروض أن يصـــل اليه وقت الغروب ، ولـكن لسوء الحظ توقفت سيارتهما فى طـريق الأهرام ، وانتظرت الطائرة الألمانية سدى ثم عادت الى قاعدتها ٠

وعلى أى حال فقد كان اللواء المصرى قد قرر أن يصل الى خطوط الألمان ، بأى ثمن وفى آخر الأمر اتفق على أن يغادر مصر فى طائرة عسكرية مصرية بقيادة الرائد حسين ذو الفقار صبرى ، وفى ١٦ مايو سنة ١٩٤١ وهو اليوم الذى كان فيه قائد الطائرة فى نوبة عمل ، فى قاعدته الجوية ، طار الى ليبيا ، ولكن الطائرة اصطدمت بعامود وتحطمت ، وبمعجزة لم يصب الركاب وقبض عليهم جميعـا وسجنوا هم لتعريضهم أمن الدولة(١٩) للخطر ٠

وظل السادات طليقا ، واستمر فى نشاطه السرى نيابة عن الألمان ، وفى يونيو سنة ١٩٤٢ اتصل به وبالرائد حسن عزت ، اثنان من العمـــلاء السريين الألمان « جوهان ابلر » و « بيتر مونكاستر » من خلال راقصة ، تدعى « حكمت فهمى » وكان مونكاستر الذى كان يعمل كفنى لاسلكى ، يحمل جواز ســـفر أمريكى ، بينما كان ابلر يعرف باسم « حسين جعفر » وهو كما يبدو غريبا ، ولم يكن ذلك اسما مستعارا ، فلقد كان ابلر ألمانيا مولودا فى الاسكندرية ، وبعـد موت والده تزوجت أمه من محام مصرى ناجح ، يدعى صالح جعفر ، وبالرغم من أن العائلة قد رزقت بولد آخر (خدم فيما بعد كسكرتير للسادات ، وصحبه فى رحلة الى ألمانيا عام ١٩٥٦(٢٠) فان جوهان ــ حسين كان يعتبر « البكرى » بكل ما يتضمنه ذلك من تميز ، فى عائلة مصرية(٢١) ، ونشأ فى مصر ، وذهب الى مدرسة بريطانية ، وعندما استكمل دراسته كان يتساوى فى طلاقته فى الألمانية والعربية والانجليزية ، وبمرور الوقت صار مستهترا خاليا من الهموم ، وفى صيف سنة ١٩٣٨ خلال احدى رحلات متعته فى بيروت ، تم تجنيده بواســـطة المخابرات العسكرية الألمانية التى كان يرأسها الأدميرال الشهير «فيلهلم كاناريس»، وعشية الحرب ، استدعى الى ألمانيا وفى ابريل سنة ١٩٤٢ سافر الى القيادة العامة لروميل فى طرابلس ــ ليبيا ، ومن هناك اتخذ طريقه هو وصديقه خلال الصحراء الغربية الى مصر ، وبنهاية مايو كانوا يعيشون فعلا فى القاهرة ٠

ووصل ابلر حياته السابقة فى العاصمة المصرية ، كما فى أيام ما قبل الحرب لتحقيق الهدف من « التغطية » واستجابة لميله الطبيعى فى ممارسة تلك الحياة وساعدته الخمسة آلاف جنيه ، التى أحضرها معه من ألمانيا من الأوراق ذات الخمسة جنيهات ، ساعدته على استعادة طريقته المفضلة فى الحياة (لم يكن يعلم أن النقود مزيفة) (*) ، فأجر عوامة فاخرة ، على النيل ، حيث كان يستطيع أن يستضيف الضباط البريطانيين العاملين بمصر ، ويجمع منهم المعلومات لاتباعه ، وجدد اتصاله مع الراقصة ، حكمت فهمى ، التى لم يكن لديها تردد فى أن تضع نفسها فى خدمته فى نشاطاته السرية .

وكان اللقاء الأول بين ابلر ومونكاستر والسادات فى أحد مساجد القاهرة فى منتصف الليل ، ويصف السادات ، كيف أنه وصديقه حسن عزت ، قد فحصا الوثائق ووجداها صحيحة ، وناقش الأربعة بالتفصيل امكانيات الجيش المصرى ، ضد البريطانيين ، وكان السادات مقتنعا بأن تلك كانت هى اللحظة المناسبة للهجوم على البريطانيين ، وبعد ذلك بسنوات ، فانه كان ما زال متأكدا بأن فرصة عظيمة ، قد فاتت ، وقد كتب فى كتابه ، « اننى لا يمكننى الا أن أفكر فى أنه لولا سوء الحظ ، الذى صاحبنا ، لكان فى امكاننا أن نوجه ضربة مفاجئة ولكان فى امكان قواتنا أن تنضم الى قوات المحور (محور برلين ـ روما ـ طوكيو) ولتغير مسار الأحداث بالكامل »(٢٢) .

وكان للألمان رأى مختلف ، بالنسبة لقدرات الجيش المصرى ، وأبلغ ابلر السادات أنه لن يتخذ أى اجراء الا بموافقة الجنرال روميل ، وفى نفس الوقت سأل ابلر السادات ، أن يطلب من أحد رجاله ، أن يبحث عن بيت مناسب للجنرال روميل ليقيم فيه ، حينما يدخل العاصمة المصرية على رأس فيالقه ، وخلال أيام قليلة ، أبلغ السادات على نحو واف ، أن منزلا جذابا قد وجد فى طريق الأهرام فى القاهرة(٢٣) .

(*) خلال الحرب العالمية الثانية ، كان الألمان يدفعون ثمن وثائق الحلفاء ذات السرية البالغة بالعملة الاسترلينى المزيفة وكانت هذه الوثائق مسروقة من خزانة السفير البريطانى ، فى أنقرة ، بواسطة خادمة الألبانى « ايليا باسنا » المعروف باسم « سيسرو » .

وبمساعدة السادات تم تجنيد أحد المسيحيين المصريين كانت أخته على علاقة صداقة برقيب فى قيادة القوات البريطانية ، فى الشرق الاوسط فى القاهرة ، وطلب من المسيحى ، أن يحصل على خطة القيادة ، وباستخدام أخته كوسيلة للتأكد حاول المسيحى اقناع الرقيب البريطانى أن أخته والعائلة كلها سوف يقدرون جدا تقديمه للخطة المطلوبة وشرح المسيحى للرقيب أنه لو أراد البقاء فى مصر بعد الحرب ، فان ذلك الجميل سوف يرد له ، ووعد الرقيب بأن يبذل ما فى وسعه • وبعد ذلك بيومين تقابل الاثنان فى مقهى ، وفى ذات اللحظة ، التى كان الرقيب يسلم فيها الخطة ، انقض أربعة رجال مصريون فى ملابس عادية على المسيحى وبعد مطاردة مثيرة بالسيارات ، قبض عليه ولم يكن المسيحى يعلم أن صهره المرتقب يعمل فى الأمن الميدانى بالجيش البريطانى ، وكلفه ذلك الجهل خمس سنوات فى السجن(٢٤) •

ولم يكشف المسيحى عمن أرسله ، وعلى ذلك بقيت مشاركة السادات غير مكتشفة ، أو على الأقل بدا ذلك بالنسبة للتجسس البريطانى المضاد ، لأن أحدا لم يقم دليلا على أنه مشكوك فيه ، ولكن على أى حال فان الشرك كان يضيق حوله ، ويروى السادات ، الذى كان يخدم فى ذلك الوقت فى سلاح الاشارة ، ولديه معلومات عن تشغيل اللاسلكى ، أنه كان قد استدعى مرتين الى العوامة ليرى ما حدث لجهاز الارسال السرى ، الذى كان مونسكاتر غير قادر ، على تشغيله ، وكان السادات متعجبا من حياة المتعة التى يحياها الجاسوسان ، وفى زيارته الثانية وجدهما بصحبة امرأتين يهوديتين ، وطبقا لما يقول ، فان ذلك قد أثار كلا من شكوكه وحذره ، وأكثر من ذلك فانه لم يجد عيبا فى جهاز اللاسلكى ، وخلص الى أن الرجلين قد اتخذا من توقف الجهاز عن العمل عذرا ، لفصل نفسيهما عن القيادة الألمانية ، والاستمرار فى لهوهما بلا انقطاع •

وفى اليوم التالى لزيارة السادات قبض على ابلر ومونسكاتر ، وكان السادات مخطئا بالنسبة لجهاز اللاسلكى ، فانه لم يكن يعلم كما كان الألمانيان لا يعلمان أيضا ، أن المحطة الألمانية المتوسطة التى كانت مهمتها التقاط الاذاعات فى الصحراء الغربية كانت قد وقعت بالصدفة فى أيدى وحدة داورية استكشاف بريطانية ،

وما اعتبره الجاسوسان أنه عطل فى الجهاز ، كان ببساطة هو عدم وجود رد من المحطة التى لم تعد موجودة ، وكان السادات مخطئا أيضا حول طبيعة احدى الفتاتين اللتين قابلهما فى العوامة ، ومثل ابلر ومونسكاتر فانه لم يحذر من أن تكون عملية سرية ، أرسلتها الوكالة اليهودية فى القدس ، وكانت نشاطاتها من بين العوامل التى أدت مباشرة الى كشف الجاسوسين الألمانيين ، وبطريقة غير مباشرة الى القبض على السادات نفسه ٠

وطرد السادات من الجيش وعوقب بالسجن ، وفى نوفمبر سنة ١٩٤٤ هرب منه ، وأعيد تعيينه فيما بعد بالجيش (يبدو أن رؤساءه لم يعتبروا التجسس لألمانيا النازية جريمة خطيرة) ، وقد ادعى الرائد « الفريد سانسوم » الضابط البريطانى الذى ألقى القبض على السادات بأنه حاول الانتقام منه ، فبعد فترة من انقلاب ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هرب الضابط البريطانى ، بمعجزة ، من حادث طريق ، قال انه كان مدبرا من البوليس المصرى(٢٥) ٠

ولفترة قصيرة فان البوليس السياسى المصرى كان تحت قيادة اللواء أحمد طلعت ، وكان خلال توليه لمنصبه ، أن قتل رئيس جماعة الاخوان المسلمين حسن البنا ، فى فبراير سنة ١٩٤٩(٢٦) ٠ وكان أيضا مع رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى ، فى مايو من نفس السنة ، حينما استدعى رائد شاب واستجوب بواسطة رئيس الوزراء شخصيا حول ارتباطاته بالاخوان المسلمين(٢٧)، وكان ابراهيم عبد الهادى على الطريق الخاطىء ، لأنه كانت هناك أسباب أكثر خطورة ، للشك فى ذلك الضابط ولم يواصل رئيس الوزراء اتهامه وأعفى الضابط الشاب من اهتمامات البوليس السياسى ، وكان اسمه جمال عبد الناصر ٠

وعندما عين اللواء طلعت رئيسا لبوليس القاهرة ، عين اللواء محمد ابراهيم امام مكانه كرئيس للبوليس السياسى ، وبقى فى منصبه حتى انقلاب يوليو سنة ١٩٥٢ وكان يخدم فى نفس الوقت كنائب بوليس القاهرة ٠

ولم يكن البوليس السياسى هناك لحراسة نظام الحكم فقط ، بل لتنفيذ سياسة الحكومة أيضا ٠

وعلى سبيل المثال فان اجراءاتهم حيال اليهود فى مصر قد صورها الرائد سانسوم ، الذى لم يكن فى ذلك الوقت من قوات جلالة الملكة ، ولكنه كان يخدم كضابط أمن فى السفارة البريطانية فى القاهرة وكان من بين واجباته ، حماية الشخصيات البريطانية ، فى مصر ، وهم الذين كان من بينهم عدد كبير من اليهود، والذين كانوا لا يشكلون بالتأكيد خطرا على النظام العام بعد هزيمة الجيش المصرى فى الحرب ضد سرئيل سنة ١٩٤٨ ومع ذلك يصف الرائد سانسوم ، كيف أنه فى احدى المرات ، قد تلقى مكالمة تليفونية من مجهول فى الساعة الواحدة صباحا، خرج على اثرها على الفور فى طريقه الى منزل فى الحى اليهودى ٠

وكان البوليس السياسى قد هاجم المنزل حينما كان قد وصل الى هناك ، واستخدم جواز سفره الدبلوماسى للدخول الى احدى الشقق ، التى كانت تتردد منها صرخات حادة ووجد ستة من رجال البوليس ، يحاولون اجبـار المالك على التوقيع على اعتراف ، يؤكد أنه كان يتجسس لحساب اسرائيل ، وكانت نواياهم نحو زوجته واضحة ، وكان الرجل مستعدا للتوقيع على الاعتراف المزيف ، على شرط أن يتركوا زوجته لحالها ، ولكنها كانت تصرخ فيه بألا يوقع ، خوفا من أن يجلب ذلك له عقوبة الموت ، والتبس على البوليس مظهر ممثل السفارة البريطانية واختطفوا الورقة من يدى اليهودى واختفوا ، ويضيف سانسوم أنه فى حالات كثيرة ، نجح رجال البوليس السـياسى ، فى الحصول على اعترافات مزيفـة من ضحاياهم من اليهود ، من خـلال الهجوم والتعـذيب وكان اليهود يوضعون فى معسكرات اعتقال ، وكان الافراج عنهم صعبا للغاية ، وأمرا بالغ التعقيد(٢٨) ٠

واذا كانت المعاملة القاسية لليهود فى مصر ، هى نتيجة الاحباط والرغبة فى الثأر للهزيمة فى اسرائيل ، فان مقتل حسن البنا زعيم الاخوان المسلمين ، فى فبراير سنة ١٩٤٩ كان يرجع الى الرغبة فى تخليص المسرح السياسى من خصم يعتبر من أكثر الخصوم خطورة على النظام ، وكان الاخوان المسلمون شركاء تلقائيين بما فيه الكفاية ، للبوليس السياسى عندما كان الأمر يتعلق بالتضحية باليهود ٠

وكان مقتل حسن البنا قد سبقته محاولة للاعتداء على حياة سليم زكى باشا وريث راسل باشا ، وأول مدير مصرى لبوليس القاهرة ، وكان سليم باشا متخصصا فى طرق معقدة لتعذيب المسجونين تحت التحقيق ، مدعيا أنه قد تلقى تدريباته على يد البوليس السرى فى روسيا القيصرية « أوخرانا »(٢٩) •

وبعد اغتياله فى نهاية الأمر ، تشتتت الاخوان المسلمون وقبض على العديد من قادتهم ، ولكن ليس من بينهم حسن البنا • وللثأر لأنفسهم لاعتبارهم خارجين على القانون ، دبر الاخوان المسلمون اغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء ، فقد ارتدى الشخص الذى اغتاله زى أحد حراسه الخواص ، وأطلق عليه الرصاص من قرب ، فى أحد المصاعد ، حيث كانوا متجهين للصعود الى مكتبه •

وكان خليفة النقراشى ، هو صديقه ابراهيم عبد الهادى ، الذى جاء ذكره مرتبطا باستجواب الشاب ناصر • وكان البنا الذى أدرك أن منظمته قد تخطت حدودها ، قد كتب ادانة لعملية القتل وبذل كل جهد للاتصال برئيس الوزراء الجديد ، من خلال وسطاء • وفوق ذلك فانه فى فترة ما قد توسل الى الشباب ، وحذر من أنه سوف يعتبر أى عمل مماثل من الاخوان كأنه موجه اليه شخصيا(٣٠) •

ويبدو أن البنا قد قابل أيضا ابراهيم امام من البوليس السياسى ، والذى قدم اليه عروضا مختلفة سائلا فى مقابل ذلك ، عن معلومات عن رفاقه ، وكان من الواضح أن البنا لن يوافق أبدا على مثل ذلك الاتفاق ، ولكن ذلك العرض وأمثاله مما قدم اليه ، كان يهدف فقط الى اضعاف ثقة زملائه فيه واثارة شكوكهم فى موقفه •

وفى نهاية يناير سنة ١٩٤٩ انقطعت كل الاتصالات بين جماعة البنا والحكومة ، وظهر فيما بعد أن الهدف لم يكن فقط وضعهم موضع الشك ، ولكن أيضا بين الحيلولة دون البكاء عليه على اعتبار أنه شهيد(٣١) •

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ دعى حسن البنا فى غموض ، للذهاب الى مركز الشبان المسلمين ، وقت المغرب وحينما غادر المبنى ، وكان على وشك الدخول فى تاكسى أطلق عليه الرصاص من الخلف ، ومات بعد دخـوله المستشفى بقليل ، وهكذا صحت بنوءة البنا ، ففى وقت ما ، كان قد أخبر المقربين له ، بأن فشل الحكومة فى القبض عليه ، مع الآخرين يعنى أنه قد حكم عليه بالموت •

وأذاعت الحكومة أن زعيم الاخوان المسلمين قد قتل بيد أحد الاخوان ، لأنه كان على وشك أن يبوح بمعلومات مفصلة عنهم ، وسارت الجنازة التى سمح لعائلته فقط ، بحضورها ، تحت حماية الدبابات والسيارات المصفحة •

وفى اليوم التالى قتل شخص آخر فى طريق الســويس ، وقد أطلق عليه الرصاص من الخلف أيضا وكان ذلك هو ضابط البوليس السياسى ، الذى قام بالعملية ضد زعيم الاخوان المسلمين ، وكان قد وعد بألف جنيه مصرى وترقية ، وقد ضمنت السلطات أمنه باسكاته الى الأبد ، وقد سمع الرائد سانسوم القصة من العقيد محمد وصفى رئيس حرس الوزرات والمسئل عن حماية الشخصيات الحكومية الهامة جدا(٣٢) ، وتقول رواية أخرى أن وصفى نفسه كان مشتركا فى مقتل البنا(٣٣) •

الباب الثالث

برج من الدولارات

كان الاهتمام الأول والأكثر الحاحا لثورة عبد الناصر ، هو تثبيت نفسها على قواعد متماسكة ، وهذا يستلزم قبل كل شيء تغيير الأشخاص ، داخل كل قطاع من بناء الأمن المصرى ، ويبدو أن ناصر شخصيا قد أشرف على تلك التغييرات ، حيث أن التعينات داخل وخارج الجيش ، كانت فى يده ، وكان يبدو أن أول منصب رسمى تولاه كان مهيئا لهذا الغرض كمدير لمكتب اللواء محمد نجيب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، فان ناصر قد كرس نفسه لتطهير الجيش من العناصر التى قد تهدد النظام الجديد(١) وكذلك وضع الضباط الموالين فى المراكز الحساسة ٠

ويمكن أن نفترض ونحن نحس بأمان أن أهداف ناصر الأولى ، كانت فروع المخابرات ، فى أقسام القوات المسلحة الثلاثة ، واذا كانت هذه الحقيقة ، لم تضف عليها الدعاية ، والعلنية فذلك فقط لأن السلطات المصرية (على عكس ما هو متبع فى البلاد الأخرى) تخفى شخصيات رؤساء المخابرات العسكرية ، أكثر من خفائها لهؤلاء الذين يقودون المخابرات المدنية ، وعلى أى حال ، فانه من المعروف أن واحدا من قادة المخابرات العسكرية ، قد اشترك فى الانقلاب ، وكان ذلك هو على صبرى ، رئيس مخابرات القوات الجوية المصرية ، آنذاك(٢) ، وعين زكريا محى الدين مديرا لمخابرات الجيش ، فى الأيام الأولى للنظام الجديد(٣) ٠

وكان الملحقون العسكريون لمصر هم الممثلون للمخابرات الحربية فيما وراء البحار قبل وبعد انقلاب ناصر ، وكان للملحق العسكرى فى روما مصدر جيد عن اسرائيل خلال الجزء الأخير من عام سنة ١٩٥١ وبداية عام سنة ١٩٥٢ وهو

شاب يهودى اسمه ادوارد شتين (اسم مستعار) ، وخلال الحرب العالمية الثانية فان ادوارد شتين المولود فى أوربا الشرقية ، قد وجد طريقة الى احدى دول الكومنولث البريطانى وفى النهاية الى أوربا ، وقبل حرب الاستقلال ، بدأ العمل مع مبعوثى السلطات اليهودية ، واستمر فى التعاون معهم ، بعد اعلان دولة اسرائيل •

وحيث أنه كان ممشوق القوام وذا مظهر حيوى محبوب فسرعان ما كون صداقات مع زملائه ، الذين كانوا يعاملونه كواحد منهم ، بالرغم من أنه لم يكن « اسرائيليا » ، ولم يخفوا عنه شيئا ، وكانوا يناقشون كل شىء بحرية فى حضوره • وكانت المخابرات الاسرائيلية فى ذلك الوقت جديدة فى اللعبة ، ولم تكن تعلم قواعد تقسيم العمل (التخصص) حيث يعلم كل عميل ما يعنيه مباشرة فقط ، فى مجاله الخاص •

وفى أحد الأيام قابل شتين الملحق العسكرى المصرى ، ولكنه لم يخبر أحدا عن صداقته الجديدة ، وكانت نيته ، أن يستخدمه للحصول على معلومات عن مصر ، كما زعم فيما بعد ، وربما كان يعنى ، أنه كان سيبلغ عن المصرى ، بعد أن جنده ، وعلى أى حال فقد بدأ فى تمضية الأمسيات معه ، ورأى كل منهما الكثير من الآخر ، ولم يمض وقت طويل ، قبل أن يبدأ فى اعطاء المعلومات عن اسرائيل لصديقه المصرى ، وأصبحت المخابرات الاسرائيلية ، قلقة من ذلك ، وحين ذهب شتين لزيارة اسرائيل فى ربيع سنة ١٩٥٢ ، لم يكن فى المطار أحد من أصدقائه العديدين الذين كانوا ينتظرونه عادة ، وبدلا من ذلك قوبل باستجواب ، فى نفس لحظة وصوله ، ولم ينقطع ذلك حتى اكتملت الأدلة ضده ، وعاقبته المحكمة بأربعة عشر عاما •

وانتهى أمر شتين ، قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ واستمر الملحق العسكرى المصرى ، المكلف من المخابرات العسكرية ، فى جمع المعلومات عن اسرائيل ، وبالرغم من أن المبادرة المصرية فى ذلك المجال ، لم تكن دائما مؤثرة فانها ترفض أى عميل متطوع ، أو مادة أبدا • ففى نهاية عام سنة ١٩٥٢ قدم طالب اسرائيلى

نفسه ، الى السفارة المصرية بشارع « أينا » بباريس ، شارحا أنه قد حضر ليقدم خدماته ضد اسرائيل ، واستقبله الملحق العسكرى ، ولا بد أن الشاب * جيورا باتشى » (اسـم مستعار) قد ترك انطباعا طيبا لدى المضيف ،الذى اقترح أن يسافر الى القاهرة ، لفترة يتلقى تدريبا مناسبا ، ووافق باتشى ، وطلب مبلغا مقدما ليساعـده حتى يبدأ عمله ، وبدون علم الملحـق قـام برحلة الى الولايات المتحدة فى واشنطون زار باتشى الملحق العسكرى المصرى هناك ، وأعاد العرض الذى كان قد قدمه فى العاصمة الفرنسية ، ومرة أخرى تلقى مائة دولار ، (فى حسابات الملحق التى تظهر فى وثائق سقطت فما يد المخابرات الاسرائيلية ، بعد ذلك بسنوات ، كتب هذا المبلغ على أنه ٢٠٠ دولار) ، وعاد باتشى الى أوروبا ، مقررا أن يخرج بما يقدر عليه من تحايله واتصل بطالب يدعى « ايهود باراك » ، (اسـم مستعار) يعمل فى وظيفة بعض الوقت فى مكتب اسرائيلى فى فرنسـا وأخبره باتصالاته ، وجعل الموضوع يبدو على أنه قد جاء نتيجة عروض مصرية ، وصدق باراك باتشى ووجد طريقة لنقل القصة للمخابرات الاسرائيلية ، التى نصحته كيف يقوم بمحادثات أبعد من ذلك ، وبمرور الوقت ثارت الشكوك حول مدى الثقة فى باتشى وأخبره باراك بأن المعنيين بالأمر فى اسرائيل يرغبون فى سماع القصة منه شخصيا ، ودعى للحضور الى اسرائيل ، وبالتأكيد فان الحقيقة قد اكتشفت ، وأكثر من ذلك فقد ظهر أن باتشى قد حصل على صفة كطالب ، من خلال الاحتيال بتزوير شهادة القبول بالجامعة الرومانية ، وكان قد ترك رومانيا الى اسرائيل ، منذ عدة سنوات ، قبل التاريخ المحدد فى الشهادة ، وبالاضافة الى ذلك كانت الأختام التى على الشهادة قديمة ، وتحمل صورة الملك « فرنديناند (الذى توفى سنة ١٩٢٧) • ان باتشى الذى اتضح أنه مخادع تافه ، قد أفرج عنه بعد قضاء فترة قصيرة فى السجن وأرسل الى وطنه ، وأخذ والده على نفسه معاقبة ولده على طريقته الخاصة ، وكان رجلا قويا على تعاليم الجيل القديم ، فأعطاه علقة حقيقية بحزام كان يحتفظ به عادة لربط بنطلونه ، وكان الجانب الذى دهش جدا من كل ذلك هو الطالب الآخر ايهود باراك ، وهو الآن أستاذ فى أحد معاهد التعليم العالية فى اسرائيل ، فان بعد أن قبض على باتشى فقط تحقق من أنه كان مغفلا من البداية الى النهاية •

ولم تستغرق حكومة الثورة الجديدة ، وقتا طويلا ،لكى تقرر مصير البوليس السياسى ، ففى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ (بعد ثمانية أيام ، من الانقلاب) أصدر رئيس الوزراء على ماهر ، مرسوما بالغائه(٤) ، وفى ٢٥ يوليو ، كان اللواء نجيب قد أمر بالفعل بالقبض على رئيس بوليس القاهرة اللواء أحمد طلعت ، الذى كان قد خدم فى وقت ما كرئيس للبوليس السياسى ، وأمر أيضا بالقبض على اللواء محمد ابراهيم امام ، الذى كان يشغل نفس المنصب حتى ٢٣ يوليو وقبض كذلك على العديد من ضباطه(٥) ، وقد أفرج عن اللواء طلعت ، الذى كان ابن عم رئيس الوزراء على ماهر بعد أربعة أيام(٦) ، وفى ٢٣ أغسطس قررت الحكومة تقاعد اللواء امام(٧) ، وعلى عكس الكثيرين ، من الضباط الآخرين فانه لم يقدم الى المحاكمة ، وقد يكون ذلك بسبب الظن ، بأن لا يجب أن يلاقى مصيرا أسوأ من اللواء طلعت ٠

وعين الحكام الجدد رجالا موالين لهم ، ليحلوا محل الذين فصلوا ، وكانت هناك لجنة خاصة لاختيار الضباط « لادارة أمن الدولة » ولقد وضعت المهمة الأساسية لتلك « الهيئة » بأنها * محاربة الشيوعية والصهيونية (كانت السلطات المصرية تربط دائما بين كلتا الحركتين) ، وحماية أمن الدولة ضد النشاط الهدام (٨) » ٠

(وفى النهاية سميت ادارة أمن الدولة ، بادارة المباحث العامة ، ومازالت تعمل تحت نفس الاسم ، وعند انشائها كان من المقرر ، أن تعمل على طول خط مكتب المباحث الفيدرالى الأمريكى(٩) ، وعلى أية حال فعلى عكس مكتب المباحث الفيدرالى ، الذى يتبع ادارة العدل فى واشنطن ، فانها تكون جزءا من وزارة الداخلية المصرية ، وفيما بعد أرسل بعض ضباطها الى الولايات المتحدة لتلقى التوجيهات ، عن طريق محاربة الشيوعية ، وفى نفس الوقت حصل المصريون على معدات الكترونية متقدمة لتسجيل المحادثات ومراقبة الاتصالات التليفونية ٠ وكان أول مدير للباحث العامة هو رأفت النحاس والذى أتبع فيما بعد ، باللواء عبد العزيز فهمى ٠

ولم تنحصر اتصالات المخـابرات بالولايات المتحـدة فى التدريب فقط ، والحصول على المعدات المهنية ، فقد كان هناك ممثل دائم لوكالة المخابرات المركزية فى القاهرة ، وكان على اتصال مستمر بالسلطات المصرية ، وكان من بين أوائل الممثلين « جيمس انجلبرجر » الذى كان محل ثقة ناصر ورئيس تحرير جريدة الأهرام اليومية ، ذات المكانة(١٠) • ولقد كتب كل من هيكل و « مايلز كوبلاند » الذى يبدو أنه كان يعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية فى مصر ، كتب عن موضوعات المدفوعات الشخصية لناصر من جانب وكالة المخابرات المركزية •

ويروى كوبلاند ، فى كتابه « لعبة الأمم » أن حكومة الولايات المتحدة كانت قد قررت تخصيص أربعين مليون دولار لمصر ، فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقد اقترح هو نفسه ، اضافة مبلغ آخر زيادة للاستخدام الشخصى لناصر ، ليغطى بهـا ترتيبات أمنه الخاص(١١) ، وقد قبل هذا الاقتراح ، وتقرر منح ناصر ثلاثة ملايين ، من الدولارات من ميزانية الرئيس الخاصـة ، وقد اعتبر السـفير الأمريكى فى القاهرة « جيفرسون كافرى » أن الفكرة كلها سخيفة ، ولكن النقود وصلت نقدا ، ولم يكن هـناك ما يمكن عمله الا تسليمهـا ، وناقش كوبلاند الأمـر مع حسن التهامى ، أحـد مساعـدى ناصر ، موضحـا أنه بينما أن الأمريكيين لا يرغمون المصريين ، على أخذ النقود فان عليهم أن يعملوا أن النقود موجودة وأنها جاهزة ، فى أى وقت يحتاجون فيه اليها ، وبعد مناقشة الشروط مع ناصر ، أعلن التهامى أنه قد ووفق على قبول النقود ، وحملها كوبلاند الى منزل التهامى ، فى حقيبتى سفر وعندما تم عدها ، وجدت ناقصة عشرة دولارات وأخذ تهامى الملايين الثلاثة (ناقصـة العشرة دولارات) الى منزل عبد الناصر ، ثم أخبر تهامى كوبلاند أن ناصر قد يعيد النظر فى الموقف وقد يعيد النقود ويعلن على الملأ أنه كانت هناك محاولة للرشوة ، وفى النهاية قرر ناصر أن ينفقها فى شىء بارز وملفت للنظر ، فقد استخدمت هـذه الأموال فى بناء برج القاهـرة ، الذى مازال يقف مواجها هيلتون القاهرة •

أما رواية هيكل لهذه الأحداث فهى مختلفة قليلا ، فطبقا لرؤية كان ناصر فى اجتماع لمجلس قيادة الثورة كان يناقش بناء بـرج دولى لاتصـالات الراديو

لوزارة الخارجية المصرية والمخابرات (١٢) ، ودهش حين علم أن وكالة المخابرات المركزية ، قد أرسلت للواء نجب ثلاثة ملايين دولار ، وأن أحد ضباط المخابرات المصريين قد تسلم النقود فى منزل ممثل وكالة المخابرات المركزية فى القاهرة من أوراق من فئة المائة دولار ونقلها لمكتب نجيب ، واغتاظ ناصر ، من ذلك العمل الأمريكى ، ورأى فيه محاولة للرشوة وقرر أن يسخر من وكالة المخابرات المركزية بأن يكرس المبلغ لمطعم دوار على سطح البرج ٠

ومن الواضح أن هيكل ، يحمل ناصر تماما مسئولية قبول المنحة ويضع اللوم مباشرة على نجيب ، موضحا أنه كان على ناصر أن يواجه الأمر الواقع ، وأن ينفق النقود بشكل ما ، ومع ذلك ففى مناسبات أخرى فان ناصر قد أظهر حساسية أقل للهدايا من الدول الأجنبية ، مثل الطائرة التى أهدتها الحكومة التشيكوسلوفاكية فى نهاية سنة ١٩٥٥ ، والطائرة الاليوشن ـ ١٤ التى أعطاها له خروشيشيف فى مايو سنة ١٩٥٦ ٠

ومن المعروف أن ادارة المباحث العامة قد اشتركت فى حادثة فى يوليو سنة ١٩٥٤ والتى كان لها أيضا صدى فى الخارج ٠ فقد قبضت المباحث العامة على مجموعة من الشباب اليهود ، اتهموا بالقيام بنشاط هدام لصالح اسرائيل ، واتهموا بالقيام بتفجيرات فى المنشئات البريطانية والأمريكية فى مصر لتبدو كأنها من عمل المصريين ، وذلك لافساد العلاقات المصرية مع بريطانيا والولايات المتحدة ، وحسب أحد الآراء ، فان القبض على المجموعة قد تم فعلا ، طبقا لما تكشف بعدها بسنوات ، لان أحد عملاء المخابرات الاسرائيلية ، والذى أرسل لتنظيم حلقة التجسس كان هو نفسه عميلا مزدوجا يعمل لصالح المصريين(١٤) ٠

ويبدو أن الاشارة فى ذلك كانت الى رجل كان يعيش فى مصر ، على أنه مواطن المانى يدعى « بول فرانك » وكان أداة نائب مدير المخابرات العسكرية فى ذلك الوقت ، المقدم عثمان نورى ، فاذا كانت هذه الرواية صحيحة فانها تشرح جانبا زعم ممثل النيابة أثناء محاكمة أعضاء الشبكة ، بأن كشفهم قد كان ممكنا من خلال المعلومات التى تم الحصول عليها من خلال قنوات غاية فى

السرية(١٥) ، وبلا شك فان عميلا مزدوجا ، يمكنه أن يعمل بهذه الطريقة ولقد أصبح المصريون بارعين فى استغلال العملاء المزدوجين مثل محمود خليل على سبيل المثال وغالبا ما كانوا ينجحون فى ذلك .

ولم تتم محاكمة اليهود الشبان ، لمدة خمسة أشهر ، لأن ناصر وأصدقاءه كان لديهم متاعب أكثر الحاحا فى ذلك الوقت فقد كان الاخوان المسلمون يمثلون مشكلة أعظم ، بكثير من الشيوعيين ، الذين كانوا غالبا تحت الاعتقال ، اما فى انتظار المحاكمة أو محاكمين فعلا ، وعلى أى حال فقد كان الاخوان نشطين للغاية ولم يخفوا نيتهم لاستخدام العنف للوصول الى أهدافهم ، ووصلت الأمور الى درجة ، أنه بحلول منتصف سبتمبر ، توقف عبد الناصر عن الظهور ، فى المناسبات العامة ، بسبب تهديد حياته ، وحينما لفت ذلك انتباه زعيم الاخوان المسلمين حسن الهضيبى ، كتب خطابا مفتوحا الى ناصر ، سأله فيه أن يضع نهاية للتوتر بين الناس بالسماح ، بمناقشة عادلة لمشاكل الساعة وفى جو حر ، وطلب أيضا من السلطات المنفذة للقانون أما بالنسبة للتهديد بالعنف فقد أخذ على نفسه ، أن يذهب ناصر الى حيث يشاء ليلا أو نهارا ، بلا خوف من غير تحرش من الاخوان المسلمين ، وبنهاية الشهر بدأ ناصر مرة أخرى فى الظهور علانية(٨٦) .

واذا كان ناصر قد وثق من وعد الهضيبى فان ذلك يكون خطأ من جانبه ، ففى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقع اتفاقا لاجلاء القوات البريطانية ، من منطقة القناة ، وقد ترك الاتفاق منفذا لعودة تلك القوات فى حالة الهجوم على أى من دول الجامعة العربية أو تركيا وسمح الاتفاق للفنيين البريطانيين بالبقاء فى القواعد لأغراض الصيانة ، وفى ذلك اليوم نفسه قرر الجهاز السرى للاخوان المسلمين قتل عبد الناصر ، بسبب « قراره الخائن » ، ومن الممكن أن يكون ذلك بدون علم الهضيبى ، وعهد بالمهمة الى سمكرى من القاهرة هو « محمود عبد اللطيف » .

وكان ناصر يلقى خطابا فى جمع غفير فى الاسكندرية ، فى ٢٦ أكتوبر ، حينما أطلق عليه المغتال ثمانى رصاصات ، طاشت كلها ، ولم يقطع الرئيس

خطابه ، وقبض رجـاله على عبد اللطيف ، وحينما ظهر بوضـوح من هم الذين فوضوه ، نشرت شبكة واسعة للامساك بالآلاف من أعضاء الاخوان ، وقيل أن عدد المقبوض عليهم ، قد وصل الى ١٨ ألفا(١٧) ، واعتقل كل القادة بما فيهم حسن الهضيبى ، وفى ٢ نوفمبر كون مجلس قيادة الثورة ، محكمة الشعب لمحـاكمة الاخوان وكان رئيس المحكمة هو جمال سالم وكان معه على المنصة حسين الشافعى وأنور السادات • وخلال المحاكمة شهد عديد من الشهود ، أن نجيب كان متورطا فى مؤامرة الاغتيال ، وكنتيجة ، لذلك أعفى من رئاسة الجمهورية فى ٢٤ نوفمبر وحددت اقامته بالمنزل ، وفى ٤ ديسمبر عاقبت المحكمة سبعة أعضاء من الاخوان بالأعـدام ، ستة من القـادة ، وعبد اللطيف ، وكان من بينهم الهضيبى ، الذى خففت عقوبته الى السجن مدى الحياة مع الاشغال الشاقة ، وشنق الآخرون فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وبهذا توقف الاخوان عن كونهم قوة تهدد أمن النظام •

وتسبب اعدام الستة فى ذعر ، ليس فى مصر وحدها ، ولكن خلال العالم العربى والاسلامى ، وحول انتباه الجمهور المصرى الى العدو الخارجى ، حين بدأت محاكمة العملاء الاسرائيليين ، بعد ذلك بيومين فى ١١ ديسـمبر ، وكان أحـد شهود الاثبات هو المقدم ممدوح سالم الرئيس السابق لادارة المباحث العامة(١٨) والذى أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء مصر • وانتهت المحاكمة فى ٥ يناير سنة ١٩٥٥ ولكن الأحكام لم تنشر حتى ٢٧ يناير وفشلت الالتماسات من كل أنحاء العالم ، لتخفيف عقوبة الموت عـلى د • موشى مرزوق وشـمويل عازار وأعـدم الرجلان فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ وسجل موتهما نقطة تحول حاسمة فى تاريخ المخابرات المصرية وما يتبعها فلم تعد كلاب حراستها ، تنحصر وظيفتها فى حراسة الأمن الداخلى للدولة بصورة مطلقة (بالرغم من أن ذلك قد استمر فى كونه أحد الاهتمامات الأساسية) بل امتدت لتشمل بلادا أخرى أيضا •

وبنهاية سنة ١٩٥٤ فان نظام ناصر استطاع أن يحس أنه قد استتب بقوة ، لأنه قد تغلب على الأخطار المباشرة ، التى كانت كامنة فى الوطن ، وانتهت الأزمة الطويلة مع بريطانيا فى أكتوبر سـنة ١٩٥٤ بتوقيع الاتفاقية باجـلاء القوات

البريطانية ، من منطقة القناة ، بما يحقق أحد أهداف مصر القومية الأساسية ، وكان الهدف الآخر هو وحدة وادى النيل بضم السودان ، الذى كان نظريا تحت الادارة الانجليزية المصرية ، وكانت تلك المشكلة ، قد حلت قبل ذلك فى فبراير سنة ١٩٥٣ حينما وافق على أن يعد السودان نفسه لتقرير المصير خلال ثلاث سنوات ٠

وبدأ أن النظام الثورى ، قد أصبح حرا الآن ليركز انتباهه على المشاكل الداخلية ، مثل كيفية رفع مستوى المعيشة ، والتعامل مع التعداد الهائل للسكان ففى المناقشات التى دارت فى مجلس قيادة الثورة جادل الأعضاء أن هذه المشاكل لا يمكن حلها على أساس قومى ضيق بل فى اطار اقليمى واسع تقوده القاهرة سياسيا واقتصاديا ، ولقد عبر عبد الناصر عن مشاعره عن ذلك الموضوع فى كتابة « فلسفة الثورة » الذى نشر فى صيف سنة ١٩٥٤ وحدد أهداف بلاده ، فى صور ثلاث دوائر موحدة المركز وهى الدوائر العربية والافريقية والاسلامية ، وللمرة الأولى فى تاريخها الحديث تأخذ مصر سياسة خارجية نشطة ومقدامه ٠

ولقد أمد مفهوم ناصر للحلقات الثلاث المخابرات المصرية بمجال شامل وأكثر اتساعا لعملياتها بما فىذلك التدابير ضد كل أولئك الذين يبدو من المحتمل أنهم يعوقون وصولها لأهدافها وأصبح العديد من الدول الغربية من تلك النوعية ، وكذلك كانت الشقيقات العربيات ، وبالتأكيد كات اسرائيل على رأس القائمة.*

ولم يتوقف مجهود المخابرات ضد اسرائيل فى يوم ما ، وكانت المخابرات العسكرية متمركزة فى قواعد من خارج المنطقة وأخرى مقابل خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩ مباشرة ٠ وكانت الأنشطة عبر حدود قطاع غزة توجه من مكتب المخابرات الاقليمى فى غزة ، وكان مكتب المخابرات الاقليمى ، فى العريش مسئولا

(*) من المفيد ان نلاحظ انه فى مناسبة واحدة على الأقل ، عزت الدعاية الروسية « نظرية ناصر للدوائر » الى اسرائيل ، فقد كتب ن٠ فوروفسيف فى « ليتيسكايا زناميا » فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١ « انه منذ يوم اقامة اسرائيل فان قادتها قد اعتبروا افريقيا كجزء من الدائرة الثانية ، من الدول المحيطة بهم ، بينما تشكل الدول العربية الحلقة الأولى » ٠

عن العمليات على حدود سيناء ، وأقام مكتب غزة وحدة فدائيين ، كانت قيادتها متواجدة هناك ، وكانت تستخدم المقيمين هناك الذين يعرفون اسرائيل أو الذين لهم أقارب فيها بينما استخدم مكتب العريش بدو سيناء أساسا ، وكان النوع الثالث من الناس الذين كانت لهم صلة مع مكتب غزة غالباً هم من اليهود والعرب الذين عبروا الحدود من اسرائيل ، كان بعضهم قد ضل طريقه ، بينما كان الآخرون قد قرروا ترك موطنهم لأسباب مختلفة ، وبالطبع فان عددهم كان صغيرا ، ولا يمكن اعتبارهم كمصدر مستمر للمعلومات •

وكان الجزء الأكبر من البشر المتاحين للخدمة فى المكاتب الاقليمية ، من نوعية بسيطة ، وكان غالبيتهم أميين وكان كل ما يمكن أن يطلب منهم هو المخابرات التى تعتمد على النظر والمراقبة مثل تحركات الفرق العسكرية داخل اسرائيل ، وأماكن وجود أهداف المخابرات مثل المعسكرات وأنواع الأسلحة والمركبات العسكرية وروتين الحراسة فى المستوطنات ، وبخلاف عدم مقدرتهم على الدوام على وصف ما شاهدوه بدقة من مخابئهم ، فان تقاريرهم فى عمومها، كان لا يمكن الاعتماد عليها بأى صورة بصورة سليمة ، فانهم عادة كانوا قادرين على تقديم التقارير شفهيا ، ومن الذاكرة • وقد حل علاج بسيط تلك المشكلة جزئيا ، فقد طبع المصريون أشكالا توضيحية ، لكل نوع من المركبات العسكرية ، وبجانب كل صورة كان هناك مربع أبيض ولم يكن على المراقب الا أن يعلم بعلامة (+) على كل مركبة شاهدها ، وحتى ذلك لم يكن كافيا لضمان نتائج يعتمد عليها حيث أن غالبية الرجال الذين كانت ترسلهم المكاتب كانوا اما مهربين محترفين ، أو مجرمين مدانين وكانوا يعاملون من البداية بشك ، بينما كانوا يشعرون هم أنفسهم ، أن عملهم فى المخابرات ، قد فرض عليهم وأنهم يعملونه فقط لعدم توفر بديل له ، حقا لقد سمح للمهربين بممارسة حرفتهم ، وأطلق المجرمون من السجن قبل قضاء عقوباتهم فقط من أجل استعدادهم للقيام بمهام التجسس فى اسرائيل •

ومع كل تذمرهم ، فان كلتا الفئتين من العملاء كانت برغم ذلك حريصة جدا على البقاء فى مهامها ، فقد كان المهربون متلهفين الى الاستمرار فى تجارتهم

المريبة بينما كان المجرمون خائفين من أن يعادوا الى السجن ، وعلى ذلك فللبقاء فى الجانب الأسلم ، فانهم كانوا يهونون تقاريرهم ويصفون القوات الاسرائيلية عادة على أنهما أعظم بكثير والمنشئات العسكرية على أنها أكثر قوة عما قد رأوه فى الواقع •

ولقد أقلقت نوعية وتصريحات هؤلاء الجواسيس المخابرات الاقليمية ، وفى محاولة للتغلب على المشكلة قرروا استخدام التلاميذ من المدرسة الثانوية المحلية بالاضافة الى البدو ، فعلى الأقل لم يكن أولئك الطلبة أميين حتى وان لم يعرفوا شيئا عن الشئون العسكرية •

وحاول المصريون أن يعوضوا ذلك النقض ، بتنظيم مقررات خاصة للطلاب الذين بدا أنهم مناسبون لأعمال المخابرات ، وتضمنت الدروس محاضرات عن « القومية وتوجيهات عن الأنواع المختلفة من الأسلحة التى يمكن أن تصادفهم فى اسرائيل حتى يمكنهم التعرف عليها ، وتلقوا أيضا ارشادات حرفية خاصة فى الأنشطة السرية ، وقد أخبروا على سبيل المثال أن يأخذوا معهم كتبا مدرسية ، كتغطية ، حتى اذا ما قبض عليهم فانهم يستطيعون الادعاء بأنهم قد ضلوا الطريق بلا قصـــد خلال انهماكهم فى المذاكرة • وتعلم الطلبة قصصا كثيرة ليقولوها للسلطات الاسرائيلية فى حالة اذا ما قبض عليهم لتبرير عبورهم للحدود •

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ القى القبض على أربعة من هؤلاء الطلبة تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة ، كانوا قد تلقوا تدريبهم فى مدرسة غزة للأنشطة السرية ، وقد قبض عليهم على مسافة عشرة كيلو مترات ، من غزة فى لأراضى الاسرائيلية • وقال اثنان منهما هما ســيد محمــود عياد أبو الهدى وسلامة أحمــد الأموى ، أنهما كانا يتنزهان فى ضواحى غــزة ، أثناء استذكار دروسهما ، استعدادا للامتحان فى اليوم التالى ، حيث قابلا صديقيهما مصطفى عبود حمد فرحات ، وصبحى محمد راجا ، واستمرورا فى المذاكرة سويا وأنهم استغرقوا فى المذاكرة ، فلم يلاحظوا أنهم قد اجتازوا الحدود •

وكانت القصة مطابقة تماما لما علمهم اياه مدرسوهم فى الجاسوسية ، ولهذا السبب ثارت حولهم الشكوك ، فقبل ذلك بشهر واحد أعيد ســتة من الطلبة للمصريين ، بعد أن أعطوا نفس الايضاحات لسبب عبورهم للحدود •

وقد أوضح التحقيق الدقيق مع الطلبة الأربعة تناقضات فى رواياتهم فقد غير فرحات وراجا شهادتهما وقالا أنهما كانا قد قررا أن يسلما أنفسهما للسلطات الاسرائيلية بسبب خلافات أسرية ، وقال فرحات أنه كان غاضبا من أبويه ، لأنهما أرادا منه أن يترك الدراسة ، ويعمل صبيا فى حرفة ، وقال راجا أن أخاه الأكبر قد ضربه على وجهه ، لذهابه الى السينما بلا اذن ، وفى النهاية اعترف الأربعة ، بأنهم قد أرسلوا من ضابط مخابرات غزة واسمه « سعيد السقا » وأنهم قد وعدوا بمرتب شهرى قدره ستة جنيهات مصرية ٠ وككل الطلبة الآخرين ، قالوا أنهم قد جنـــدوا بواسطة واحد من مدرسيهم فى المدرسة ، قريبا لنفس « السقا » وقد طلب منهم المدرس أن يعملوا فى أيام الجمع والأجازات المدرسية ، حتى لا يتخلفوا فى دراستهم ، وأن المفروض أن يخرجوا مع مطلع الفجر ، وأن يعودوا عنـد الغسق أو فى اليوم التالى تقريبا ، قبل طلوع الشمس على أكثر تقـدير ٠

وقد وجهت الى هؤلاء الطلبة الأربعة تهمة التجسس ، وحكم عليهم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالسجن خمس سنوات لكل منهم(١٩) ٠

واقتضت السياســة الجـديدة التى وضعهـا مجلس الثورة ، ووضعهـا « جمال عبد الناصر » فى كتابه ، اجراء تغييرات عميقة فى المخابرات المصرية ، وفى بداية التنظيم الجديد فى سنة ١٩٥٤ أنشئت « ادارة المخابرات العامة » كجزء من القوات المسلحة ، وحددت مهامها بأنهـا كحلقة اتصـال بين الأفرع الثلاثة لمخابرات القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ، ثم أصبحت هذه الادارة هيئة المخابرات العامة لكل القوات المسلحة واحتفظت الفروع الثلاثة بالاتصالات المهيمنة الوثيقة الدائمة ثم تخلت هذه الادارة عن اسمها وأصبح اسمها ادارة المخابرات الحربية ، اما اسم ادارة المخابرات العامة فقد أطلق على الادارة المدنية الجديدة للمخابرات لتى أنشئت فى أواخر سنة ١٩٥٥ ٠

وأصبحت هذه الادارة الجديدة جهازا مركزيا للمخابرات ، يتحمل المسئولية العليا ، فى مجال الأمن الداخلى ، ومكافحة التجسس (جاسوسية مضادة) وجمع

الأخبار السرية فى الخارج واجراء الأبحاث حول موضوعات لا تقتصر فقط على المجال العسكرى ، وأوكلت لها أيضا مهمة المشاركة فى أوجه النشاط الهدام فى الخارج ، ثم انتهى بها الحال لتعمل كمركز تنسيق فى مجال المخابرات أى أنها تقوم بتنسيق مختلف أوجه النشاط بها مع ادارة المخابرات الحربية وادارة المباحث العامة ، وتتبع هذه الادارة الأخيرة وزير الداخلية مباشرة « زكريا محيى الدين » الذى كان على المستوى الوزارى ، مسئولا أيضا عن ادارة المخابرات العامة ، وذلك ليس لأنه كان وزيرا للداخلية ، ولكن بحكم مركزه بين المسئولين عن نظام الحكم ٠

وكان نائبه فى هذه الادارة هو « على صبرى » الذى كان يساعده كمال رفعت، وبهذا المثلث الذى وضع على رأسه ادارة المخابرات العامة ، وفى قاعدته المخابرات الحربية والمباحث العامة اعتدل البناء الأساسى لهيئة المخابرات العامة ، وظل هذا البناء على حاله رغم كل التغييرات ، التى طرأت عليهم فى ذلك الوقت ثم أمكنه أن يضم اليه ادارة البحوث بوزارة الخارجية والتى كانت موجودة منذ سنة ١٩٥٣، وتهدف هذه الادارة ، الى جمع وتقييم وتوزيع المعلومات التى أمكن جمعها بالطريق الدبلوماسى ، وهى مكلفة أيضا بأمن وزارة الخارجية ، وتمثيلها فى الخارج ، ثم انتقلت مسئوليات المخابرات العامة ، تدريجيا وعلى مر السنين الى السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية ، وأوقف « زكريا محيى الدين » عن ادارتها ثم تولى على صبرى رئاستها الى جانب وظيفته كمدير لمكتب الرئيس ، والذى كانت تتبعه أيضا سكرتارية الرئيس للاعلام ومكتب أمن الدولة ٠

وفى سنة ١٩٥٧ عين على صبرى وزيرا للدولة لشئون رئاسة الجمهورية ، وأتاح له هذا المنصب أن يحتفظ بادارة المخابرات العامة الذى كان رئيسها « صلاح نصر » ٠

وكانت خبرة « صلاح نصر » فى مجال المخابرات محدودة على ما يبدو بالمدة التى قضاها فى مكتب اتصال المستشارين الألمان ، للاستخبارات فى عام ١٩٥٤ ، ثم بعد أن تولى رئاسة المخابرات المصرية بعام رافق الرئيس « جمال عبد الناصر » فى رحلته الى موسكو ، مما يشير على ما يبدو الى وجود اتصالات بين المخابرات السوفييتية والمخابرات المصرية ٠

وتعكس الأنظمة الجديدة لهذا الجهاز المصرى التغييرات التدريجية ، التى طرأت على الأمانى القومية المصرية • وتعنى أن الأجهزة السرية ، وان ظلت دائما حارسة النظام ضد العدو الداخلى ـ اكتسبت مهمة جديدة هامة هى تنفيذ السياسة المصرية ، فى مجال الشئون الخارجية •

وأصبحت المخابرات الحربية ـ التى يمثلها الملحقون العسكريون فى الخارج ـ مع امتداد عملها متلائمة مع ادارة المخابرات العامة ، ولكنها كانت فى حاجة الى متسع من الوقت ، حتى يكون لها ممثلوها الخاصون لها ، وكان بعض الملحقين العسكريين فى السنوات الأولى من وجود المخابرات الحربية ، يقدمون خدماتهم لجهتين فى وقت واحد ، أى الى المخابرات الحربية والى المخابرات العامة ، وحدث من وقت لآخر أن كان رجال هاتين الادارتين يعملون سويا الى أن انفصلت الادارتان عن بعضهما نهائيا •

وفيما يلى على سبيل المثال كيف كان البكباشى « محمد شكرى » الملحق العسكرى المصرى فى ايطاليا فى المدة من نهاية سنة ١٩٥٤ الى النصف الثانى من سنة ١٩٥٨ يعمل لحساب المخابرات العامة ، لقد كان يقيم فى روما ، وكان معتمدا لدى اليونان أيضا ، وكان يعمل مع « مصطفى عزيز » الذى كان فى ايطاليا لحساب المخابرات العامة فى ذلك الوقت •

وتلقى « شكرى وعزيز » قرارا بالنقل بعد قليل من وصول السفير المصرى الجديد الى روما وهو العقيد « ثروت عكاشة » الملحق العسكرى السابق وممثل المخابرات المصرية فى فرنسا ، فقد دخل هذان الرجلان فى صراع مع السفير « ثروت عكاشة » الذى عين بعد ذلك وزيرا للثقافة ونائب رئيس الوزراء المصرى• وقد عمل « عزيز » فى السنة الأولى لوصوله الى روما بصفته مهندسا مكلفا بمشتريات عسكرية ، وأجرى الى جانب عمله تحقيقا حول مسلك الملك « فاروق » الذى كان يعيش فى منفاه فى ايطاليا ، وحاول أيضا بمساعدة بعض العملاء المحليين أن يقف على أسرار شبكات الجواسيس فى اسرائيل مع مراقبة الاتصالات الاسرائيلية فى روما •

وقد كانت ايطاليا شأنها شأن الدول الأخرى التى يعمل فيها العملاء المصريون ، تشكل فى آن واحد مجالا للحصول على المعلومات وقاعدة انطلاق لعمليات تجرى على الأرض الاسرائيلية .

وقضى « عزيز » عاما فى ايطاليا نقل بعده الى السلك الدبلوماسى ، وعين ملحقا تجاريا فى السفارة المصرية ، وظل يكرس كل وقته لنشاطه السرى الذى كان يتضمن اقامة علاقات وثيقة مع فتاة جميلة سويدية . وطفق قبل حملة السويس بقليل يجمع المعلومات عن فرنسا وبريطانيا وموقف القوات البريطانية فى مالطة وقبرص .

ويبدو واضحا أن « هيكل » قد أشار الى « عزيز » وهو يقصى كيف وصلت مصر على معلوماتها عن الوحدات البريطانية المرابطة فى قبرص ومالطة .

وكان من بين عملاء الملحق العسكرى شخصية أقل ما توصف به أنها غير عادية ، انه « أولريش شافت » الألمانى الذى خدم فى جيوش « هتلر » والذى قرر فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، أنه يعتنق اليهودية ، وهاجر الى اسرائيل تحت اسم « جابرييل سوسمان » وأدى فيها الخدمة العسكرية فى سلاح المدفعية، ودخل المدرسة الحربية ، وتخرج منها برتبة ضابط ، قبل أن يسجل فى كادر الاحتياط ، وقضى « سوسمان » بضع سنوات فى اسرائيل ، ولكنه لم يطب له المقام على ما يبدو فقرر فى سنة ١٩٥٤ السفر الى أوروبا ، وما ان وصل الى جنوة، حتى توجه مباشرة الى القنصلية المصرية ، حيث عرض تقديم معلومات عن اسرائيل فى مقابل مبلغ من المال .

وقد أحسن « شافت » اختيار عميله . وكما هو الحال فى معظم القنصليات المصرية ، فان فى جنوة مبعوثا للمخابرات المصرية ، الذى قرر على الفور ، أن يرسل الاسرائيلى الى روما لمقابلة الملحق العسكرى هناك . وتعهد له الملحق العسكرى ، بأن يرسله الى القاهرة واستخرج له جواز سفر مصرى باسم مستعار وأخذ منه لقاء ذلك ، كل أوراق تحقيق شخصيته الاسرائيلية ، ثم أرسله على طائرة متجهة الى القاهرة .

وفى القاهرة تلقته المخابرات ، وأجرت معه تحقيقا مستفيضا ، وقال لهم كل ما يعرفه ، ومكث فى القاهرة لفترة من الوقت ، قبل أن يعاد الى ايطاليا ٠

وعاد الى اسرائيل فى سنة ١٩٥٧ ، وفى هذه المرة تحت اسم « ديفيد ويسيبرج » لحساب المصريين ، ومع ذمك فقد عاد الى طبعه القديم ، وأخذ يتناول المشروبات الكحولية ، أكثر من المعقول ، مما تسبب فى ضياعه ، فقد جعله الكحول يهذى ، وما لبث أن أثار شكوك الاسرائيليين ، فاعتقل وسئل واعترف بالاسباب الحقيقية ، لوجوده فى اسرائيل ، وحكمت عليه المحكمة الاسرائيلية بالسجن سبع سنوات وبعدها طرد من اسرائيل(٧) ٠

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٤ توصل البكباشى « محمد شكرى » الى صيد ثمين هو فى هذه المرة « جوزيف أوفير » اسم مستعار ولد فى البلقان ، وأدى الخدمة العسكرية فى اسرائيل وحصل على رتبة ملازم ، ثم أثناء رحلة له الى روما قابل بلغاريا يدعى « بويديف » الذى كان عميلا للمخابرات المصرية ، ورتب له « بويديف » موعدا مع الملحق العسكرى ٠

وقد اقتنع « شكرى » من المعلومات التى أبلغه به الزائر الاسرائيلى ، بأهمية هذا المبلغ الذى لم يكن منتظرا وكما فعل مع « شافت » عرض على « أوفير » أن يزوده بجواز سفر مصرى ، ويرسله الى القاهرة ليقابل فيها المسئولين عن المخابرات ٠ وحيث سيكلفه بعد ذلك على الأرجح بالقيام بمهام سرية داخل اسرائيل ٠

ولكى يبرهن له شكرى على حسن نيته منحه على الفور ألف دولار ، كمقدم وحجز مقعدين فى طائرة متجهة الى القاهرة ، فقد حرص الملحق العسكرى على ألا يترك عميله الجديد يسافر بمفرده ، وطلب « أوفير » أن يبقى فى روما بضعة أيام ، ووافق « شكرى » وأجل الرحلة ، وقد كلف شخص اسمه « ابراهيم عبد القادر » وهو مسجل فى وظيفة ملحق فى قائمة الدبلوماسيين المصريين فى السفارة بمراقبة الاسرائيلى على ألا يغيب عن نظره الى يوم سفره ٠

وقام « عبد القادر » بدوره خير قيام ، الى درجة أنه لفت انتباه المخابرات الاسرائيلية ، وربما يكون « أوفير » قد لاحظ مدى الاهتمام الجديد ، الذى أثاره لدى الاسرائيليين وربما يكون بدافع من الخوف ، اختفى فجأة دون أن يترك أثرا ، ثم اقتنع الاسرائيليون ، بعد البحث والتحرى أنه رحل الى أمريكا الجنوبية ·

ويبدو فى الواقع أنه بعد أن ترك الخدمة العسكرية ، تحول الى المسيحية فى القدس ، وأن السلطات الدينية التى عمدته زودته بخطابات توصية لتيسير اقامته فى أمريكا اللاتينية ·

وقد سبب اختفاء « أوفير » خيبة أمل كبيرة دون شك لدى البكباشى شكرى ، ولكنها لم تدم الا لفترة قصيرة ، فانه سرعان ما أوقع فى شبكته بصيد ثمين آخر ·

ان البكباشى « محب عادل عفت » لا يكاد يصدق أذنيه ، لقد شعر بأنها قضية كبرى ، فان الشاب الذى تحدث اليه تليفونيا أمس وذكر له اسما فرنسيا يريد أن يقابله لمسألة هامة ·

ورد عليه الملحق العسكرى بحدة « أنا لا أهتم بمثل هذه الأمور » ·

وقال هذا المتحدث « استمع الى · اننى أعلم أنك لا تصدقنى ، ولكن لدى من الأسباب ما يحملنى على أن أتصرف على هذا النحو ، فاسمح لى بأن أقول لك كل شىء » ·

وأخرج من حافظته صورة فوتوغرافية تمثله وهو فى زى ملازم بالمظلات ، وأخرج أيضا جواز سفره الاسرائيلى ، الذى صدر باسم بيتركلين (اسم مستعار) وعمره ٢٣ سنة وولد فى بلجيكا ، وقال أن والديه وهما من المجر أصلا ، أتيا ليعيشا فى بلجيكا ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان أبوه نجارا اعتمد على نفسه وأنشأ بعد بضع سنوات ورشة لصناعة الموبيليات ·

ولكن الحرب العالميــة الثانيــة ، دمرت كل ما كان يمتلكه ، واضطر أبواه وشقيقه الكبير « أميل » الى الاختباء هربا من النازيين ، أما هو وكان فتى صغير السن فقد آوته بعض الراهبات ٠

ثم التأم شــمل الأسرة فى ســنة ١٩٤٩ وهاجرت الى اسرائيل لتقيم فى « حدرا » ، ولم يستطع « أميل » أن يندمج فى المجتمع الاسرائيلى وعاد الى بلجيكا حيث أصبح رجل أعمال كبير ، أما « بيتر » فقد التحق بالجيش ليصبح ضابطا ، وكرس كل مواهبه وكل طاقته فى خدمة الجيش ، ولكنه أدرك أن جهوده لا تقدر حق قدرها ٠

وما ان انتهت مدة خدمته العسكرية ، حتى أدرك أنه مغبون ومخدوع ، ومن هنا قرر أن ينتقم لنفسه فغادر اسرائيل فى بداية سنة ١٩٥٥ ليلحق بأخيه فى بروكسل وليساعده فى أعماله ، وهو الآن فى شهر يوليو يجد الوقت قد حان ٠

وأطرق البكباشى « عادل عفت » قليلا ، ولكنه لم يكن متأكدا بعد من صدق حديث ضيفه واقتضى الأمر منه لقاءات أخرى ليقتنع تماما ٠

وسافر على الفور ، الى روما مع الشاب الاسرائيلى ليقدمه الى زميله البكباشى « محمد شكرى » الذى يبدو أن دائرة مسئولياته تمتد الى بلجيكا ٠

وفى روما تكرر « السيناريو » المعتاد ، تلقى « كلين » جواز سفر مصرى ، باسم « يوسف سليم جرجس » وطار الى القاهرة فى بداية شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وما أن وصل الى المطار ، حتى تولاه ضباط المخابرات العامة ٠

ولم يقابل « كلين » فى البداية الا اللامبالاه والشكوك ؛ ولــكنه من فترة لأخرى كان يتعرض لاستجواب دقيق يهدف الى التحقق من دوافعه والمعلومات التى لديه ، وكان من بين الــذين استجوبوه حسن بلبل رئيس هيئة المعلومات بادارة المخابرات العامة ٠

ثم تمكن « كلين » من أن يقنع محدثيه بصدقه واخلاص نواياه ، وعلى ذلك فقد قررت المخابرات العامة المصرية التعاون معه ٠

وانحصر العمل الرئيسى للرئيس الجديد فى مراقبة الرسميين الاسرائيليين المقيمين فى روما ، الذين تحوم حولهم شكوك المصريين فى انتمائهم الى المخابرات السرية ، وعمل مع « بويديف » العميل البلغارى الذى كان الوسيط بين جوزيف أوفير » والبكباشى محمد شكرى ، وتلقى « كلين » « وبويديف » من مستخدميهم أسماء وعناوين وأصاف الرجال الذين عليهم أن يتابعوهم ، وعلى أن يغيروا السيارة عدة مرات فى اليوم ، وكان عليهم أن يقدما تقريرا يوميا الى « مصطفى عزيز » الذى كان يتصل بهم تليفونيا ، وأعطى عزيز المال الى « كلين » بسخاء ، ثم عهد اليه بأعمال هامة بعد أن أزف الوقت ٠

ومن بين هــذه المهام أن يقيم صداقة مع موظفى السفارة الاسرائيلية فى روما ، ورغم كل الجهود الكبيرة التى بذلت لم يستطع « كلين » أن يحصــل على نتائج كبيرة حتى ذلك اليوم الذى قرر فيه أن يعمل بطريقة أشد حسما ٠

وفى هذا اليوم ، ذهب الى السفارة الاسرائيلية وطلب أن يتحدث مع أحد المسئولين فى مسألة على أكبر قدر من الأهمية ، وقال للموظف الذى استقبله انه ينتمى الى المخابرات المصرية ، وأنه توصل الى الاندماج فى جهاز المخابرات المصرية لاكتشاف العمليات السرية التى تدبر ضد اسرائيل ، وأنه أتى الآن ليقدم نتيجة جهوده الى ممثلى بلاده ٠

ونقلت هذه القصة الى اسرائيل على الفور حيث بدأ التحقيق الذى أظهر انه كان مصابا بالكساح ، ولايزال به أثر فالج فى الساق اليمنى ، الأمر الذى أدى الى الحد من امكاناته فى الجيش فى مهام الحراسة ، وعرف بفضوله المريض ، وقد وجهت اليه تحذيرات شديدة اللهجه ، وقد فعل « كلين » كل شىء من أجل الانضمام الى أجهزة المخابرات ، ولكنه لم يتمكن من ذلك ، ثم حاول مرتين من بعد سفره من اسرائيل أن يلتحق كعميل سرى للسفارة الاسرائيلية فى بروكسل ٠

واذا كان « كلين » جره اعتباره على انه من « هواة » المخـابرات السرية ، الا أن تصريحاته ومعلوماته عن مهامه التى قام بها لحساب المصريين كانت تتجاوز الى حد كبير حدود ما يمكن أن ينسب الى « هاو » · وتلقت روما تعليمات واضحة من اسرائيل اشتملت على شكر السلطات الاسرائيلية له على خدماته الجليلة التى أداها ، وانه نظرا لأهمية المعلومات التى فى حوذته ، فانها تدعوه الى المجىء الى القدس ليجتمع مع المسئولين فى المخابرات السرية ·

ولكنه لمـا وصل الى مطار اللد ، لم يجد ما كان يدور بخلده ، من حفاوة وترحيب ووجد رجال البوليس الذين بدأوا التحقيق معه على الفور ·

وقدم الى المحاكمة وحكم عليه بالسجن عشر سنوات ·

الباب الرابع

أيديولوجية الهدم

كانت معظم المهام السرية فى الخارج ، توضع تحت اشراف المخابرات العامة ، ولم تكن هذه المهام موجهة ضد اسرائيل فحسب ، بل ضد الدول العربية والدول الغربية أيضا ٠

لقد وجه « جمال عبد الناصر » معارضة شديدة ، ضد حلف بغداد الذى عقد فى شهر فبراير سنة ١٩٥٥ والذى كان يربط الموقعين عليه بالدول الغربية ، وكان الزعيم المصرى يطمع فى أن يبسط هيمنته على العالم العربى ، ومن هنا كان حقده على العراق الذى وقع حلف بغداد ، وحقده أيضا على الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين شجعتا العراق ، وفى نفس شهر فبراير سافر وفد من المحامين ورجال القضاء المصريين للمرة الأولى الى جمهورية الصين الشعبية ٠

وابتعدت مصر فى نفس الوقت عن الدول الغربية وانضمت فى مؤتمر باندونج ، الذى عقد فى ابريل سنة ١٩٥٥ الى الدول التى تنادى « بالحياد الأيجابى » ، ثم انحازت فى شهر سبتمبر ، من نفس السنة الى الكتلة السوفيتية مع عقد اتفاقية الأسلحة التشيكية ٠

وكانت أهداف المخابرات العامة المصرية تتحدد بناء على سياسة الحكومة ، ومع ذلك فان أجهزة المخابرات لم تنفصل عن الدول الغربية الا ببطء ، وهكذا وبينما كانت مصر تعلن معارضتها السياسية الأنجو أمريكية فى الشرق الأوسط بوضوح ، كانت أجهزة المخابرات والأمن المصرية تتلقى مساعدة فنية متزايدة من بريطانيا ومن الولايات المتحدة على حد سواء ، وفى أواخر شهر أغسطس سنة

١٩٥٥ سافر الصاغ « مصطفى رفعت » الى الولايات المتحدة ليدرس فيها الأساليب الأمريكية ، فى البحث والتقصى(١) ، وسبقة فى شهر يوليو من هـذا العام الى لندن اللواء« عبد العزيز فهمى » مدير المخـابرات العامة لحضـور ندوة تدريب متخصصة فى جهاز الأمن البريطانى M.I 15 وبرفقته اثنان من مساعديه • وقضى « عبد العزيز فهمى » سته أسابيع فى بريطانيا ، ثم عاد الى مصر قبل معاونيه(٢)، واشترى المصريون من الأنجلو سكسون أيضا معدات متطورة للتصنت التليفونى والميكروفونى فضلا عن أن عملاء المخابرات الأمريكية ، واصلوا اقامتهم بصفة رسمية فى القاهرة •

وذكر « محمـد حسنين هيكل » أنه قبل التوقيع على اتفاقية الأسـلحة التشيكوسلوفاكية بعدة أيام ، تلقى مكالمة تليفونية من « جيمس ايشيلبيرجر » رئيس المخابرات الأمريكية فى القاهرة يرجوه فيها أن يقول « لجمال عبد الناصر » أن يحذر الوقوع فى الفخ الذى نصبه الشيوعيون(٣) ، ولم يقل (هيكل » للأسف شيئا عن السبب الذى دفع (ايشيلبيرجر » لأن يتجه اليه بصفة خاصة ولا دوره فى العلاقات بين الحكومة المصرية والمخابرات المركزية الأمريكية •

وشعر « جمال عبد الناصر » بأنه مضطر الى تبرير انزلاق مصر نحو الكتلة السوفيتية ، بسبب رد الفعل الشديد من جانب الدول الغربية ، وقال فى خطاب ألقاه فى الثانى من أكتوبر ، بمناسـبة تخريج دفعـة من الـكلية الحربية ، أن المخابرات المصرية ، وضعت يدها على وثيقتين سريتين أحداهما فرنسية والأخرى انجليزية(٤) •

وتتناول الوثيقة الأولى مختلف أنواع الأسـلحة التى تلقتها اسرائيل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وتشمل الثانية على مسح أجرته المخابرات الحربية البريطانية ونشرته وزارة الدفاع فى لندن فى شهر مايو سنة ١٩٥٥ ويشمل على ما يبدو على تقييم للموقف السياسى فى الشرق الأوسـط ، وجاء فى هـذا التقييم « أن الحكومة المصرية ، يحتمل أن تبذل كل ما فى وسعها لتجنب الحرب ، وان الجهد المصرى فى دعم الحـدود بعد أحـداث غزة ، لا يشير الى نية عدوانية

مبيتــه ، بل يبدو أقل تأكيدا أن الحكومة الاسرائيلية ستقبل سياسة تعــايش مقيدة لفترة طويلة » وأعلن « جمال عبد الناصر » أن فى حوذته نسخة من هــذه الوثيقة وأنه على استعداد ليقدمهــا الى السفير البريطانى ، ووعــد بنشر صور فوتوغرافية لمختلف فقــرات الوثيقتين الفرنســية والبريطانيــة فى الصــحف المصرية(٥) ٠

وقال « جمال عبد الناصر » أنه متأكد من صحة الوثيقتين دون أن يحــدد كيفية وصولهما اليه ، أما فيما يتعلق بالتقرير الفرنسى فقد كتب «أنور السادات» الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للدولــة وسكرتيرا عاما للمؤتمر الأســلامى ، مقالا فى صحيفة « الجمهورية » أكد فيه أن هــذه الوثيقة أرسلتهــا الســلطات الفرنسية ، الى أحدى السفارات المصرية فى الخارج(٦) ، ورد متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية ، على ذلك ، بأن السلطات الفرنسية لا تعلم شيئا على الأطلاق عن هذه الوثيقة التى تحدث عنها « عبد الناصر » وأن الصور الفوتوغرافية التى نشرتها الصــحف المصرية لم تتضمن غير فقرات من مقالات نشرتهــا الصــحف العسكرية الفرنسية والبريطانية ٠

وجاء رد فعل لندن مختلفا ، اذ أكد المتحدث باسم وزارة الحربية فى الرابع من أكتوبر ، وجود تقرير للمخابرات البريطانية وأضاف أن الحــكومة ستجرى تحقيقا لمعرفة ما اذا كان « جمال عبد الناصر » يمتلك صور منه(٧) ٠

وأيا كانت صــحة هذه الوثائق أو دقــة معلوماتها أو التقديرات ، التى اشتملت عليها ، فان المسألة هى ما اذا كانت المخابرات المصرية لديها الوسائل اللازمة للحصول على هــذه الوثائق أو ما اذا كانت على اتصال بمخابرات دولة أخرى ، أكثر خبرة فى هذا المجال ٠ ويبدو أن الاحتمال الأخير ، هو الأكثر منطقا خاصــة وأن احتمال وجود دولة أخــرى وزعمائها ، يمكن أن يستفيد من هــذا « التسرب » ٠

وليس من الصعب معرفة من يمكنه أن يستفيد من اشــاعة الانطباع بأن بريطانيا والولايات المتحــدة باعتا أســلحة الى اسرائيل كما « دلت على ذلك »

الوثيقة الفرنسية رغم أن وجهات نظر المخابرات البريطانية ، كانت تشير الى أن اسرائيل يمكن أن تشن حربا ضد مصر .

وكانت مصر تجد أنها قد تركت ومصيرها دون وسائل كافية للدفاع عن نفسها ، وقد أشيع هذا الانطباع بطريقة حاذقة باستغلال الوثيقتين ، احداهما صحيحة والأخرى غير صحيحة ، وكانت الوثيقة غير الصحيحة هى الأهم لأنها تشمل على تفاصيل دقيقة جدا عن الأسلحة التى « تلقتها » اسرائيل ، فضلا عن أنها مقنعة ، وأوضحت الصفحة الأولى من التقرير البريطانى أن هذه التقديرات كانت يوم الثلاثين من أبريل فى حين أن المفاوضات المتعلقة بصفقة الأسلحة التشيكية بدأت فى أواخر شهر مايو سنة ١٩٥٥ .

واذا صح أن السوفييت هم الذين سلموا هذه الوثائق الى المصريين ، فان هذه العملية لا تشكل غير حلقة من سلسلة طويلة ، من أعمال من هذا القبيل أعدها الاتحاد السوفيتى ، ويمكن أن يذهب الفكر الى أن هذا النوع من العمليات ينظم بطريقة دقيقة والهدف من وراء ذلك هو التوصل الى توجيه مسلك الحكومة المصرية فى اتجاه يفيد الاتحاد السوفيتى .

ونجد فى التاريخ المصرى بعد ذلك ببضع سنوات مثلا صارخا على هذه الأستراتيجية عندما اذاع الاتحاد السوفيتى تدريجيا فى مصر أنباء كاذبه ، عن حشود للقوات الاسرائيلية على طول الحدود السورية فى شهر مايو سنة ١٩٦٧ ، وكلنا يعرف أن هذه المعلومات ، هى التى دفعت جمال عبد الناصر الى حشد الجزء الاكبر من قواته فى سيناء مما أدى الى نشوب حرب الأيام الستة .

وانتهت هذه العملية ، على ما يبدو باتفاق تعاون وتبادل للمعلومات كان سببه « سامى شرف » و « شعراوى جمعة » . الأول ضابط بوليس سابق كان سكرتيرا للمعلومات للرئيس فى سنة ١٩٥٦ ، ثم أصبح وزيرا للدولة بمكتب الرئيس ، وكان يتحمل مسئولية كل ما يتعلق باستخبارات ، وزعم البعض أن « شرف » كان عميلا للمخابرات السوفيتية .

وقد شغل « شعراوى جمعة » لفترة من الوقت منصب رئيس هيئة المعلومات بالمخابرات العامة ، ثم عين بعد ذلك وزيرا للداخلية ٠

ثم أتى الرئيس « السادات » فأطاح بهذين الرجلين ، فى مايو سنة ١٩٧١ وسجنهما لأنهما تآمرا ضده لعزله ٠

وهكذاعملت مصر على تطوير نشاطها السرى فى كل الجبهات الخارجية ، وظلت اسرائيل هى الهدف الرئيسى ، ولم يكن المصريون يكتفون بجمع المعلومات تجـاه اسرائيل ، فكان المركز الاقليمى للمخابرات المصرية فى غزة يبذل طاقة كبيرة ، فى تدبير عمليات تخريب بارسال مخربين عبر الحدود الاسرائيلية ، واذا كان البدو الجهلة عملاء من الصنف الردىء ، فقد كانوا على نقيض ذلك مخربين ممتازين ، فقد كان هـذا النوع من العمل يستهويهم لأنه يتيح لهم فضـلا عن المكافأة أن يحصلوا على فوائد كبيرة من اللصوصية وعمليات السلب والنهب ، التى يقومون بها بعد تحقيق عمليات التخريب ، ومن الطبيعى أنهم كانوا يتحاشون الذهاب الى المعسكرات المسلحة ويفضلون مهاجمة القرى القريبة من الحدود حيث تتاح لهم امكانية قتل الضعفاء والمعزولين الذين لا حول لهم ولا قوة ٠

وكان يحدث لهم أحيانا وفى عملية واحدة أن ينجحوا فى قتل بعض الناس وفى السرقة ، وفى جمع المعلومات ، وقد حدث في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ أنهم قتلوا راكب دراجة على مقربة من « رحابوت » وسرقوا بعض البضائع وأشياء ذات قيمة من قرية مجاورة واستولوا على وثائق من مكتب الادارة المحلى(٩) ٠

وهـذا الحـادث الذى وقع بعد سلسلة من العمليات المماثلة كان بمثابة الشرارة التى أشعلت بعد ثلاثة أيام العملية الانتقامية الاسرائيلية ضد قطاع غزه .

وهذا الحادث ندد به كالمعتاد ، مجلس الأمن الدولى ، الذى أصبح فى ذلك الوقت « النادى المناهض لاسرائيل » ، وحيث كان يتحدث رجل الدولة البلجيكى « بول هنرى سباك » ٠

ولم تكن مصر فى حاجة الى مثل ذلك التشجيع الدولى ، لتواصل عمليات القتل والتخريب ، وقد ساعدتها مساندة الأمم المتحدة ، على نبذ كل تحفظ فى مسلكها فى هذا الصدد وذلك اذا ما كان مثل ذلك التحفظ قائما وأنشأت المخابرات المصرية وحدة خاصة من عملاء المكتب المركزى فى غزة ، ودعمتها بمئات العمليات التى تم التدريب عليها ، وكانت وحدة الفدائيين على نسق وحدات الكوماندوز التى استخدمت حتى حرب السويس ، كأدوات موجهة لاثارة القتل والفوضى فى اسرائيل وبهذا استهلكت الفقرة الثانية من اتفاقية الهدنة بين اسرائيل ومصر ، التى أبرمت فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ والتى حرمت العمليات شبه العسكرية من جانب قوات غير نظامية) ٠

وكان المسئول عن مخابرات غزة فى ذلك الوقت هو المقدم « مصطفى حافظ »(١٠) وقد وضعت وحدة التخريب المدعمة تحت قيادته ، وأراد أن يحد ما أمكن من أخطار العمليات التى يدبرها متفاهما مع سلطات عمان بحيث لا يكون المخربون مضطرين للعودة الى قطاع غزة بعد انجاز عملياتهم مباشرة حيث كانوا يستطعون الذهاب الى الأردن حيث يتكفل بهم هناك الملحق العسكرى المصرى المقدم « صلاح الدين مصطفى » ويهتم بعودتهم الى الأراضى المصرية ٠

وكان ذلك يتح للفدائيين أيضا امكانية القيام بغاراتهم ضد اسرائيل ، من الأردن ، وليس من قطاع غزة فقط ٠ وهللت الصحف المصرية لمنجزات الفدائيين ، وذكرت بفخر أن الاسرائيليين انتقدوا حكومتهم بقسوة ، لعجزها عن مقاومة الارهاب الذى أودى بكثيرين من الضحايا من المدنيين(١١) ٠

وقدم عبد الناصر تأييده الشخصى لحملة العنف أثناء زيارته لغزة فى مايو سنة ١٩٥٦ حيث هنأ وحدات الفدائيين(١٢) وصافح « مصطفى حافظ » الذى كان يشرف على شن الهجمات على اسرائيل ، ولكن حادثا غير متوقع قد وضع حدا لتلك الهجمات القاتلة ، ففى الحادى عشر من يوليو سنة ١٩٥٦ حدث انفجار عنيف ، زعزع أركان المبنى الذى كانت تشغله المخابرات المصرية فى غزه ، وكان « مصطفى حافظ » ومساعدة الرائد « شعبان هريدى » وبدوى عميل يدعى

« محمد سليمان الطالقة » فى المكتب فأصيبوا بجراح خطيرة ، وبعد ساعات لفظ « مصطفى حافظ » أنفاسه فى المستشفى ٠

وشكلت السلطات المصرية لجنة تحقيق لتحديد أسباب الانفجار ، ووضعت اللجنة تقريرا كان ضمن الوثائق التى وقعت فى أيدى الاسرائليين فى حرب الأيام الستة واستخدمت بعض هذه الوثائق كمصدر معلومات لدراسة قام بها مستشرق وأوضح التقرير ان صدر عن قنبلة كانت مع « الطلالقة »(١٣) ، وأكد التقرير أن البدوى كان عميلا مزدوجا ، أى أن الاسرائيليين كانوا يعلمون أنه يعمل لحسابهم ولحساب المصريين ٠ وكانت المخابرات الاسرائيلية تخدعه وتخدع رؤساءه ، أى أن الاسرائيليين كانوا يعلمون مع أنهم تصنعوا الجهل أنه كان يتفاخر بالعمل معهم مع انه كان يعمل فعلا مع المصريين وأضاف التقرير ان الاسرائيليين بادروا باستغلال الموقف من أجل تصفية حسابهم مع « حافظ » الذى كانوا يعتبرونه مسئولا عن العمليات الارهابية داخل اسرائيل ، ووجهوا اهتماما خاصا « لطلالقة » الذى اقتنع فى النهاية هو وحافظ من فترة ، بان اسرائيل تثق فيه ثقة كاملة وكان هو يعتبر نفسه عميلا مزدوجا لا مثيل له اسرائيلى وكان الاسرائيليون يدفعون له بسخاء بينما وعده حافظ بالمكافآت المناسبة فى المستقبل ٠

وفى أحد الأيام أبلغ الاسرائيليون « الطالقة » بأنهم يريدون تكليفه بمهمة هامة وفى غاية السرية ، وهى أن ينقل تعليمات الى عميل اسرائيلى هام يعمل فى غزة ، وأن هذه التعليمات شفوية فى كتاب باللغة الانجليزية ، وعليه أن يسلمه لرجل فى غزة ألا وهو قائد البوليس هناك « لطفى العكاوى » ، وتسلم العميل الكتاب وهو مغلف تغليفا جيدا ، ومعه ورقة من فئة الخمسة والعشرين قرشا المصرية ، وكارت يحمل اسم المفتش « العكاوى » مقطوع من أحد أركانه حتى يتمكن رئيس بوليس غزة ، من أنه يتحقق من شخصية المرسل اليه ، وكان على العميل المزدوج ، أن يقدم الورقة المالية الى مفتش البوليس الذى كان سوف يسأل عن مصدرها ، وعند ذلك يقدم له البدوى الكارت فيعلم « العميل الهام » بعد ذلك أن المرسل رسول غير مزيف (حقيقى) ٠

وما أن علم الطالقة بشخصية « العميل الهام » حتى دهش جدا حيث لم يتصور أبدا أن شخصا مرموقا فى غـزة ، الى ذلك الحد ، يمكن أن يتعاون مع الاسرائيليين ، ولقد كان فخورا جدا أن اكتشف عميلا على ذلك المستوى وذلك بخلاف المكافأةالتى كان يتوقعها .

ووضع « الطالقة » اللفافة فى جيبه ثم عاد الى غزة ، واجتاز خطوط الهدنة دون عائق ثم توجه من فوره الى مكتب المخابرات ليجد المقدم « مصطفى حافظ » الذى كان يتولى الى جانب مهامه مسئولية مكافحة الجاسوسية بالقطاع ، ولأن القبض على جاسوس له وزن «عكاوى » مفتش البوليس يعتبر نجاحا هاما فقد استدعى « حافظ » الرائد هريدى واستمع معه الى قصـة البدوى « الطالقة » وتساءلا فيما بينهما عما يمكن أن يترتب على ذلك وقرر أيضا أن يفحصا الكتاب ويعرفا ماذا فيه .

وفى اللحظة التى حاول فيها « حافظ » أن يفك غلاف الكتاب وقع الانفجار . وقد انتهى تقرير اللجنة الى « أن الحادث الذى ارتكب ضد المقدم « حافظ » وأودى بحياته ، من تدبير المخابرات الاسرائيلية ، التى استغلت سذاجة العميل المصرى « الطالقة » وجعلوه أداة لتنفيذ خطتهم ، حيث أن البدوى لم يساوره الشك فى شىء وعلى ذلك لم يتردد فى حمل القنبلة القاتلة ، فقد ظن فى الحقيقة أنه سوف يبلغ « حافظ » عن الجاسوس الخطير ، وكانت المخابرات الاسرائيلية تعمل بطريقة ماكرة جدا وغير مباشرة ، والخطأ الوحيد الذى ارتكبه حافظ ، هو أنه فتح اللفافة رغم حرصه كالمعتاد وخبرته الطويلة » ، ولولا أنه تقرير رسمى ما تلقت اسرائيل أبدا عبارة مديح لأنها قامت بعملية « ماكرة جدا » ، أما الصحف الاسرائيلية فقد نسبت حادث اغتيال المقدم « مصطفى حافظ » الى بعض اللاجئين العرب ، الذين كانوا يسـعون للثائر لأخـوتهم الذين ماتوا ، وهم يقومون بأعمـال التخريب بتكليف منه .

وبعد ذلك بأسبوع ، وصل طرد مماثل وأحدث آثارا مماثلة بالنسبة للرائد « صلاح الدين مصطفى » الملحق العسكرى فى عمان ، والذى كان مكلفا باستقبال

الارهابيين القادمين من غـزة ، وكان هـذا الرائد على علاقة وثيقة مع العناصر الفلسطينية فى الأردن ، وكان يعتبر مسئولا عن امتناع الاردن عن الانضمام الى حلف بغداد(١٤) ، وفضـلا عن الغـارات المتكررة على الأراضى الاسرائيلية عبر خطوط الهدنة فقد ظلت المخابرات المصرية تعمل ضد اسرائيل من قواعدها فى أوربا ، وكان المنفذ الأساسى لاحدى تلك العمليات ، هو « الكسندر يولين » الذى ولد فى روسيا وهاجر الى اسرائيل أثناء حرب الاستقلال ، ولم يكن يتردد فى سرد مغامراته البطولية والحديث عن شجاعته خلال الحرب العالمية الثانية ، داخل صفوف الجيش الأحمر ، وكان يزعم أن كان برتبة نقيب ، وكان كثير الـكلام ، فأطلقوا علية اسم « شاسا بوليتروك » ، ووصل فى جيش الدفاع الاسرائيلى ، الى رتبة ملازم ولكنه لم يحافظ على ذلك فقد غازل احدى الفتيات بينما كان فى نوبة حراسة ليلية ، فأحيل الى مجلس تأديب وعزل من رتبته وطرد من الجيش ، ولم تصمد حياته الأسرية لهذه المحنة فانتهت بالطلاق .

ولقد فشل « الكسندر يولين » فى حياته المدنية فرحل الى أوروبا فى مارس سنة ١٩٥٥ وقدم نفسه الى القنصلية السوفييتية فى زيورخ وطلب العودة الى الاتحاد السوفيتى ، ولم يكن ليحصل على اجابة على طلبه الا بعد فترة طويلة ، حتى فى حالة القبول ، ووجد نفسه فى حاجة الى المال فبدأ فى البحث عن طريقة يخرج بها من أزمته .

وجرب حظه فى ميونخ دون أن ينجح حيث عرض خدماته على المخـابرات الأمريكية ، وفى باريس اتصل بالسفارة المصرية ، حيث قوبل بترحاب واستمع اليه سكرتير الملحق العسكرى الذى أظهر اعجابا شديدا بماضيه ولمشاعر السخط التى يحملها لاسرائيل ، لقد كانت هذه هى حالة رجل يمكنه أن يصل الى المعلومات ولديه الدوافع لأن يفشيها .

وكان اللقاء الثانى له مع مساعد الملحق العسكرى الرائد « عيسى يوسف سراج الدين » ثم قابل بعد ذلك الملحق العسكرى العقيد « ثروت عكاشة » الذى ذكرناه من قبل والذى نعرف أنه تقرب لجمـال عبد الناصر ، وقـد عين العقيد

« ثروت عكاشة » فى باريس سنة ١٩٥٤ وكرس وقته وطاقته لجمع المعلومات عن اسرائيل ومراقبة المصريين المقيمين فى فرنسا ، ولقد أعجب الملحق العسكرى بذلك المتطوع الاسرائيلى ، وعرض عليه أن يسافر الى أثينا لمقابلة ضابط مخابرات آخر ، وفى بداية شهر أغسطس ، وصل يولين الى العاصمة اليونانية ، وهناك استقبلة رجل بدأ فى استجوابه طويلا عن تفاصيل خدمته فى الجيش الاسرائيلى وعما يعرفه عن الموقف العسكرى فى بلاده ، ثم بعد يومين استبدل جواز سفره الاسرائيلى بجواز سفر فرنسى يحمل اسم « البير جوزيف جوتيميه » ثم سافر الى القاهرة ٠

وما أن وصل « يولين » الى القاهرة حتى بدأ استجوابه مرة أخرى عن كل ما يعرفه عن منشئآت الدفاع الاسرائيلية ثم أبلغوه بعد ذلك بأن عليه أن يعود الى اسرائيل ليراقب ما يجرى فى جنوب البلاد وعليه أن يرسل تقاريره مكتوبة باللغة الروسية أو الألمانية الى صندوق بريد بأثينا وأبلغوه بأن العنوان سوف يصله فى كارت بوستال سيتسلمه بعد وصوله الى اسرائيل ، وتعلم طريقتين لاخفاء تقاريره ، تنحصر الأولى فى استخدام شفرة تطلعه على كل الأماكن مثل القرى والمخيمات والمعسكرات ، أسماء نسائية بينما تطلعه على الألوية أسماء مذكرة ، فالكتيبة يشار اليها ابن لواء والرقم الرمزى المستخدم فى نفس العبارة يقابله رقم اللواء ، وعلى سبيل المثال فان عبارة :« ان ابن ابراهام يعيش مع راشيل وعمره ١٨ سنة » معناها أن كتيبة من اللواء ١٨ توجد فى « ريفيفيم » واذا لم يستخدم هذه الطريقة ، فان عليه أن يستخدم الحبر السرى ٠

وبعد انتهاء فترة التدريب تسلم « يولين » الف دولار وأعيد الى اليونان ، وكان فى استقباله هناك ضابط مخابرات ليشرح له وسيلة عودته الى اسرائيل ، ولقد تلقى عددا من البطاقات البريدية تساعده كل بطاقة على التعرف على رسول يتصل به كلما دعت الحاجة ثم سمح له بالسفر ووصل الى اسرائيل فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ ٠

ومع ذلك فلم يستمر عمله السرى طويلا ، اما لأن ضميره قد استيقظ فجأة أو لرعب مفاجىء فقد أخبر أحد معارفه بأنه قد ذهب الى القاهرة وطلب منه أن يتصل بأجهزة الأمن لابلاغها بما يعرفه عن المخابرات المصرية ٠

وقــد تم القبض عليه فى يوليـو وحوكم وحكم عليه بالسـجن خمس سنوات (١٥) ٠ وهنالك عميل سرى آخر قادم من أثينا ويدعى « أليسيبيادس كوكاس » كانت لديه خبرة باسرائيل حيث أقام فيها مع جيش اليونان الحر خلال الحرب العالمية الثانية ثم أصبح بعد الحرب تاجر خردة وسافر لقضاء أعماله فى مصر واسرائيل ، ولكن تلك الأعمال لم توفر له الثروة التى كان يأملها ففكر فى أن يصبح جاسوسا ، وكان أحد أصدقائه يعمل لحساب المصريين وكان يدعى « بانايوتس » عميلا سريا لحساب المصريين وقدمه فى سنة ١٩٥٦ الى يونانى آخر يسمى « أتاناسيوس » الذى كان يعيش فى مصر ويجند العمـلاء للمخابرات المصرية ، وقد قال « كوكاس » ما يستفاد منه أنه مهتم بهذا الموضوع ، وقدم الى الرائد « محمد شكرى » الملحق العسكرى المصرى المكلف بايطاليا واليونان ، وكان مقره فى روما ، وقام « شكرى » برحلة عاجلة الى أثينـا لمقابلة العميل الجديد ، ودار بخلده أن « كوكاس » لن يجد مشقة فى الحصـول على مصادر المعلومات بين الروم الكاثوليك المقيمـين فى اسرائيل ، والذين لهم أقارب فى اليونان ، وكان المصريون يأملون فى امكانية الحصـول على معلومات عسكرية وزودوه بآلة تصوير وشفرة وحبر سرى لكتابة تقاريره ، ولم يكن يعرف عن الرجل الذى يتبعه والذى يعمل فى السفارة المصرية فى أثينا الا اسم الشهرة « سمير » ٠

وما أن تم تجنيد « كوكاس » لحساب المخـابرات المصرية حتى ذهب الى اسرائيل فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، واكتفى فى هذه المرة بشراء خرائط ونشرات عسكرية مختلفة لا علاقة لها بصفة السرية ، والتقط صورا لميناء حيفا من نافذة غرفته فى الفندق ، وعندما نشبت حرب السويس فى آخر الشهر خاف وقرر العودة الى بلاده ، ولكنه فى الوقت الذى كان يهم فيه بركوب الباخرة ، صادر رجال الجمارك الأفلام التى لم تطبع ٠

كان ذلك مجرد اجراء روتينى ، لم يكن موجها اطلاقا ضد « كوكاس » ، ولكن تبين من فحص الصور ما يشير دون شك الى طبيعتها ، ثم أرسلت الأفلام اليه لأنها لم تشكل فى الحالة الراهنة خطرا على أمن البلاد ، ولأن السـلطات الاسرائيلية اعتقدت أن هذا الاجراء سوف ييسر رقابة تحركات وأوجه نشاط « كوكاس » ٠

وفعلا سافر الرجل مرة أخرى الى اسرائيل فى أوائل سنة ١٩٥٧ وكان من الناحية الرسمية ليشترى عتادا مستعملا ، ومعدات عسكرية قديمة ومدمرة بحرية ، وفى الواقع فانه كان يريد أن يعرف ما اذا كان فى استطاعته أن يتنقل بحرية فى البلاد ، وقد بعثت تلك التجربة الثقة فى نفسه ، فسافر ليعود مرة أخرى فى شهر مارس ، ووجد رجل الأعمال الاسرائيلى الذى رافقه فى زيارته للترسانات العسكرية ، حيث تمكن من معاينة « البضائع » التى يفكر فى شرائها، وفى الواقع فانه لم يشتر شيئا اطلاقا ، ولكنه تعرف على ملازم مدفعية شاب وكانا يشاهدان هما يسيران سويا ٠

ثم غادر اسرائيل فى شهر ابريل ليعود اليها فى شهر أغسطس ، حيث أعتقل بعد وصوله بأسبوعين ، وقدم للمحاكمة ، وحكم عليه بالسـجن بست سنوات (٦١) ٠

وبعد ذلك بفترة من الوقت وبصورة لم تكن متوقعة وقع عميل للمخابرات العامة فى أيدى الاسرائيليين ، عند نقطة عبور الخط الذى يفصل فى القدس بين المدينة الاسرائيلية والمدينة الغربية ، لقد كان الأب « يواقيم الأنطونى » رئيس الكنيسة القبطية ، فى يافا تابعا فى ذلك الوقت للأردن وكان يذهب دائما الى المدينة القديمة لمقابلة رفاقه فى الكنيسة القبطية ، وبهذا السبب ذهب أيضا الى مصر ، حيث توجد السلطة العليا لكنيسته ، ونظرا لمكانته وشـخصيته كان تفتيشه فى روحاته وغدواته يتم بطريقة سطحية حتى الرابع من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهو اليوم الذى وجد فيه موظف الجمرك عند بوابة « ماندليبوم » فى

حقيبته ثلاث نسخ باللغة العبرية للدليل السنوى للحكومة الاسرائيلية ، وهنا حامت شكوك موظف الجمرك ، الذى لم يفهم السبب الذى جعل القسيس يحمل هذه الكتيب معه ، فضلا عن أنه عندما قدم رجل الدين حافظته ليثبت أنهـــا لا تحتوى على نقود يحظرها القانون لاحظ موظف الجمارك أنها متخمة بالأوراق فطلب من الأب « يواقيم » أن يتركها له ليفحصها بنفسه ، ولكن الأب استدار بسرعة ورجع واتجه الى دورة المياه فى هذا الموقع الصغير من الحدود وكانت ضجة صندوق المياه ، بعد ذلك بثوان تدل بوضوح على ما جرى للأوراق المذكورة .

ورغم ذلك فقد صرح لرجل الدين ، بأن يواصل طريقه كالعادة دون أن يدرى أنه عندما أسرع الى دورة المياه سقطت منه ورقة صغيرة التقطها موظف الجمرك على الفور وكانت هذه الورقة مغطاة بكتابة دقيقة بخط الأب « يواقيم الأنطونى » بالحبر الأخضر وتشتمل على تفاصيل دقيقة عن المنشآت العسكرية المختلفة ومصانع الاسلحة والمطارات الاسرائيلية .

وفى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ تقدم الأب « يواقيم الأنطونى » مرة أخرى الى نقطة المرور من بوابة ماندليوم، ولكن رجال الجمارك استبقوه طويلا وبتفتيشه عثر معه على وثيقة تصف مكان المعسكر الذى يحتفظ بأسرى الحرب المصريين ، فى حملة السويس وبها اسما ضابطى المخابرات المصريين ، اللذين يتبعهما وهما النقيب « حسن على خليل » وقصر اقامته فى بيروت والرائد « حلمى المصرى » الذى كان يقيم فى عمان وهذان الرجلان كانا معروفين لدى المخابرات الاسرائيلية لأنهما نظما غارات للفدائيين ضد اسرائيل من قواعدهم الأردنية والفلسطينية .

ولم يستطع « الأنطونى » أن ينكر أن الوثائق مدونة بخط يده ، واعترف بأنه حصل على هذه المعلومات من عسكريين اسرائيليين ، قابلهم فى مناسبات كثيرة ولكنه ذكر أن هذه المعلومات لازمة له لأنه سيؤلف كتابا عن أمجاد اسرائيل بعد التوقيع على السلام مع جيرانها العرب ، وقد اعتقل الأب « يواقيم أنطونى » وقدم الى المحاكمة وحكم عليه بالسجن عشر سنوات .

فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أمم « عبد الناصر » قناة السويس وقد أثار ذلك القرار توترا شديدا ليس فى الشرق الأوسط فقط بل وفى العلاقات بين مصر والدول الغربية ، مما حمل مصر على دعم أجهزة الأمن الداخلى وصدر اشعار الى المواطنين بعدم اجراء اتصالات « مع بعض الأجانب » واعتاد الأجانب على سماع صوت أجهزة التسجيل عندما يتحدثون فى التليفون ، وعلى رؤية ضباط البوليس الجالسين فى سياراتهم السوداء الصغيرة ، أمام بيوتهم ، وعلى منظر المخبرين السذج وهم يرتدون الجلاليب (١٨) ، وفى شهر أغسطس طرد بريطانيان من مديرى شركة شل فى مصر ، لأسباب تتعلق بالأمن كما تعرض لنفس المصير « سيفتون ديلمار » مراسل صحيفة ديلى اكسبريس فى القاهرة ثم فى نهاية الشهر تلقى ثلاثة صحفيين آخرين أمرا بمغادرة البلاد فورا وهم « ايلين ترافيس » مراسلة صحيفة « ديلى ميل » و « آن شاربلى » مراسلة صحيفة « ايفيننج ستاندر » و « وليم ستيفنسون » ممثل صحيفة « تورونتوستار » ٠

وصرح « وليم ستيفنسون » لدى وصوله الى روما بأنه هو و « آن شاربلى » قد طردا من مصر لأنهما اكتشفا — رغم كل جهود المصريين للاحتفاظ بالسرية التامة — أن الدكتور « جوهان فون ليرز » موظف الدعاية النازى المشهور يعمل فى مكتب العقيد حاتم وزير الارشاد القومى المصرى ، وكان « فون ليرز » أستاذا للتاريخ فى « جينا » قد سبق له أن تعاون مع « جوبلز » وزير الدعاية فى عهد « الرايخ السادس » بصفته خبيرا فى المسائل العنصرية ، ومناهضة السامية ، وتمكن بعد الحرب ضد اليهود من الهرب من المعسكر الذى سجنه فيه الأمريكيون ووصل الى الأرجنتين ثم ذهب الى القاهرة بعد الاطاحة « ببيرون» (١٩) ٠

وكان « فان ليرز » من بين الألمان النازيين الذين لجأوا الى مصر ، الذين احتلوا فى المخابرات المصرية مناصب تتناسب مع مكانتهم ، ويبدو أن « أوتوسكورزينى » بعد زيارته الأولى لمصر فى سنة ١٩٥٣ هو الذى تعهد بتجنيد مائة من النازيين السابقين الذين لم يستطيعوا العيش فى بلادهم (٢٠) ، وكان كثير منهم من بين أعضاء الجستابو أو المخابرات الألمانية ، ولكنهم لم يكونوا عادة

من بين الشخصيات المعدودة التى كانت تدير مخابرات « هتلر » ويبدو أن كثيرا منهم ظلوا يعملون فى مصر حتى أواخر الستينات كمستشارين ٠

ومن الصعب تحديد النفوذ الحقيقى ، الذى مارسه هؤلاء المستشارون على مسلك المخابرات المصرية ولكن مما له مغزاه فى ذلك الصدد أن نظام «عبدالناصر» لم يكن يتردد فى تجنيد النازيين فى أكثر فروع الحكومة حساسية وأهمية ٠

والأسماء التالية التى لا تشكل غير قائمة صغيرة جدا للخبراء الذين ساعدوا فى شئون الأمن والمخابرات تشير بوضوح الى نوع النشاط السابق الذى مارسه هؤلاء الخبراء ويوضح الدوائر التى جندوا فيها : « بيرنارد بندر » الذى كان يدير وحدة جستابو متخصصة فى مطاردة يهود المقاومة فى بولندا وفى الأراضى التى احتلها الاتحاد السوفييتى ، « ليوبولد جليم » وكان رئيس الجستابو فى راسو وحكم عليه بالاعدام غيابيا فى سنة ١٩٤٥ ، « جواكيم دوملينج » وكان يدير الجستابو فى دسلدروف ، « هنريش سيلمان » كان ضابط جستابو فى أولم فى ألمانيا ، « ترانز بونش » وكان مساعدا « لسكورزينى » و « ويلهلم بوكلن » كابتن فى الجستابو قام بدور فعال فى تصفية حى الجيتو اليهودى فى وارسو ٠

وكان الخبراء النازيون يشكلون لجنة من الخبراء الألمان فى المسائل التى تمس المخابرات ، وكان الرائد « صلاح نصر » فى عام ١٩٥٣ أول ضابط اتصال لهذه المجموعة ، وكان مساعده هو « عثمان نورى » ٠

واتخذت الأزمة التى اندلعت بتأميم قناة السويس فى سنة ١٩٥٦ أبعادا متزايدة الخطورة ، ففى شهر أكتوبر ورغم المعلومات التى حذرته من حشود القوات البريطانية والفرنسية ، رأى جمال عبد الناصر أن الأخطار التى تهدد بلاده قد أمكن تجنبها (٢١) ٠

وحكى حسنين هيـــكل كيف أن رجلا فرنسيا تقدم فى ذلك الوقت الى السفارة المصرية فى باريس وتسلم ألف جنيه مصرى فى مقابل المعلومات التى

قدمها من الاتصالات بين الاسرائيليين والفرنسيين والبريطانيين ، ثم عـاد نفس الرجل بعد بضعة أيام وطلب ٥٠٠٠ جنيه فى مقابل معلومات تتعلق بالاجتماعات الفرنسية البريطانية مع الاسرائيليين ، وخطط العمل العسكرى المشترك ، ورفض المصريون فى هذه المرة أن يصدقوه ، ورفضوا عرضه بناء على أوامر القاهرة ، وأيا كان الأمر فقد كان عبد الناصر يسير الأمور على هواه ولم يتكهن بأى خطر يكمن فى تنفيذه لعمليات سرية خاصة به فى ذلك الوقت ولم يدرك آثار ذلك وبوجه خاص تأميم قناة السويس على علاقات بلاده ببلد أو بلدين تأثرا أكثر من غيرهما بتأميم قناة السويس ٠

بنيت السفينة « أتوس » فى الترسانة البحرية البريطانية واستخدمها السلاح البحرى الملكى الكندى ككاسحة ألغام فى الحرب العالمية الثانية ، وعندما سحبتها البحرية الكندية من الوحدات العاملة اشتراها مواطن سودانى يعمل لحساب صاحب السفينة الجديدة « الحكومة المصرية » ٠

وقد تخصص السودانى الذى اشترى هذه السفينة ، فى عمليات الأسماء المستعارة لشراء السفن المخصصة لنقل وتهريب الأسلحة الى الثوار الجزائريين وعلى ذلك اشترك فى شهر فبراير سنة ١٩٥٥ فى عملية تسليم شحنة كانت مرسلة بالسفينة « دينا » التى غرقت أمام الشاطىء الجزائرى ٠

وقد تعرضت السفينة « أتوس » لتفتيش البحرية الفرنسية فى الميـــاه الاقليمية الجزائرية ، فى السادس عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهى فى طريقها الى ميناء « نادور » فى المغرب وكانت شحنتها عبارة عن ٧٠ طنـا من الأسلحة ، وهو ما يكفى لتجهيز جيش من ثلاثة آلاف رجل ، وأصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيانا أوضح التحقيق الذى أجرى مع طاقم السفينة يؤكد أن الأسلحة مرسلة من ميناء الاسكندرية فى ليلة الخامس من أكتوبر بأيدى جنود مصريين ، يعملون بأمر ضباطهم ، واعترف أفراد الطاقم وهم ستة من الجزائريين الشبان بأنهم تلقوا تدريبا عسكريا فى القاهرة تقرر بعده أن يتولوا مسئوليات قيادية بين الثوار الذين سيتلقون الأسلحة ٠

واستدعت الحكومة الفرنسية السفير المصرى فى باريس وطلبت ايضاحات ولكن الدبلوماسى أكد أنه لا علم له بشىء ، ثم أصدرت السفارة المصرية بيانا بعد ذلك ببضع ساعات ، أعلن أن كل مدافع الهاون والبنادق التى تم اكتشافها فى السفينة هى من صنع كندا وأن مصر ـ خلافا لاسرائيل ـ لم تشتر أسلحة من كندا على الاطلاق ، ومن الواضح أن هذا الاعتذار لم يكن يهدف فقط الى انكار مسئولية مصر فى مخالفتها للقوانين الدولية ، وانتهاك السيادة الفرنسية ولكنه كان يهدف أيضا الى خلق جو من التوتر بين فرنسا واسرائيل ما أمكن ٠

ولم تقتنع الحكومة الفرنسية بهذا التفسير نظرا للعلاقات الممتازة التى كانت قائمة بين فرنسا واسرائيل فى ذلك الوقت وأعلن رئيس الوزراء « جى موليه » فى الجمعية الوطنية يوم ٢٣ أكتوبر أنه أمام عدم كفاية الرد المصرى ، قررت الحكومة الفرنسية أن تستدعى سفيرها فى القاهرة الى باريس (٢٢) ٠

ويؤكد هذا الحادث ما ذكره « حسنين هيكل » من أن المصريين أقاموا علاقات وثيقة مع كل الحركات الثورية فى الشرق الأوسط (٢٣) ، وخلال تلك الفترة اتخذت الحكومة المصرية أولى خطواتها فى مجال النشاط الهدام وهو المجال الذى صار مفضلا لدى السياسة المصرية الخارجية فى الدول العربية وفى كل أنحاء افريقيا ، وكانت هذه السياسة تستند مباشرة على مبدأ التدخل الهـدام فى الشئون الداخلية للدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف سياسية قومية ٠

وهذه طريقة فعالة تتناسب بصفة خاصة مع الدول ذات الوسائل المحدودة فى ذلك المجال وان كان العالم كله يعلم أن الدول الكبرى لا تستحى من استخدامها فى بعض المناسبات ، وبهذا الأسلوب ، وعلى نقيض القاعدة السائدة فى المنازعات الدولية نجد أن أشد الأعمال عنفا هى الأقل تكلفة فى الرجال والعتاد (٢٤) ، وكان عبد الناصر يعرف تماما قيمة هذا السلاح ولم يتردد فى استخدامه ٠

ولم تغير الخسائر الجسيمة ، التى لحقت بمصر فى حرب السويس من معدل عملياتها السرية ، ففى شهر يناير سنة ١٩٥٦ صار المقدم « كمال‌الدين الحناوى »

الملحق العسكرى فى بغداد شخصا غير مرغوب فيه ، ومن بين ما أخذ عليه أنه أعد بالتعاون مع « محمد على عيسى » واثنين من اللاجئين الفلسطينيين ، خطة لنسف سفارات الدول المشتركة فى حلف بغداد ، وتبين أيضا أن المقدم «الحناوى» وزع منشورات مناهضة للحكومة « وأنشأ لجنة الاتحاد الوطنى للضباط والجنود » كتنظيم موال لمصر وهدفه الاطاحة بالحكم ، ثم أنه ذهب الى حد تدبير مؤامرة لاغتيال رئيس الوزراء العراقى « نورى السعيد » ، ولدى عودته الى القاهرة تقرر ترقيته مكافأة له على أعماله وأصبح السكرتير الصحفى «لجمال عبدالناصر» (٢٥) .

وفى بداية سنة ١٩٥٧ طرد النقيب « حسن على خليل » ـ الذى سبقت الاشارة اليه فى قصة الأب « يواقيم الأنطونى » من لبنان حيث كان مساعدا للملحق العسكرى المصرى فى بيروت وقد ذهب الملحق العسكرى نفسه الذى كان معتمدا أيضا لدى دمشق للاقامة فى سوريا ٠

وكان « خليل » الذى بدأ عمله فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ رئيسا لمكتب المخابرات العامة فى لبنان يعمل مع معاونيه الملحق التجارى « عبدالسلام المنياوى » وموظف الأرشيف « أحمد صفى الدين » تحت الستار الدبلوماسى ، وكانت المهام الرئيسية الثلاث فى ذلك المكتب تنحصر فى جمع المعلومات فى الأراضى الاسرائيلية عن طريق الحدود اللبنانية وارسال وحدات ارهابية عبر نفس الحدود وممارسة نشاط هدام ضد الحكومة اللبنانية ذاتها ثم التغلغل الى المدن الرئيسية وتكوين شبكة قوية من العملاء المحليين لتقديم العون لاقامة « اتحاد الشباب العربى » وهو تنظيم معارض يعمل بتعليمات من مصر ، وهذا التنظيم هو الذى قام أثناء وبعد حرب السويس بنسف كثير من المنشآت التى تنتمى الى الدول الغربية وبشن هجمات على ميناء بيروت ذاته ٠

وقد بلغت ذروة هذا النشاط السرى فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ لتنظيم عملية تهدف الى اغتيال الرئيس « كميل شمعون » وذلك بوضع قنبلة زمنية فى قصر الرئاسة ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تحاول فيها المخابرات المصرية ،

الاعتداء على حياة رئيس دولة عربية ، وقد ردت السلطات اللبنانية على ذلك بعنف واعتقلت أكثر من ثلاثين عميلا مصريا حكم على نصفهم بعقوبات متفاوتة من السجن ، واعتبرت المسئول الرئيسى « حسن خليل » شخصا غير مرغوب فيه كما ذكرنا من قبل ، وكذلك مساعده « عبد السلام المنياوى » وقد سافر هذا الأخير الى بروكسل مباشرة حيث عين فى السفارة ملحقا للشئون الثقافية والتجارية أما « خليل » فقد رقى الى رتبة رائد ، وعين بعد ذلك بعام مساعدا للملحق العسكرى فى السفارة المصرية فى سويسرا ·

وهناك ملحق مصرى آخر ، اتخذ ضده اجراء طرد من الدولة التى كان يعمل فيها لكنه حاول أن يبقى فى مكانه وهو العقيد « اسماعيل صادق » الذى كان قد أوفد قبل ذلك بعام الى طرابلس بليبيا ، وكانت وظيفته الرسمية هى ملحق عسكرى ، أما عمله الحقيقى فهو ممثل للمخابرات العامة ، وقد بدأ بعد وصوله بقليل ، فى القيام بمجهود كبير لحمل الشعب الليبى ، على الثورة وألقى خطبا علنية معادية للحكومة ووزع السلاح والمال على المعارضين فى ليبيا ·

وكما فعل زملاؤه فى العراق ولبنان ، أنشأ تنظيما معارضا باسم « جبهة نضال الشعب الليبى » ، وفى نوفمبر سنة ١٩٥٦ دبر عدة محاولات تخريبية ضد منشآت الدول الغربية ، وأنابيب البترول فى ليبيا ، وفى الوقت نفسه كشف نشاطه لتأليب الجماهير ضد الحكومة ، وألقى عملاؤه القنابل على بيوت السياسيين وقد قبض عليه ، وهو يوزع الأسلحة بالقرب من السفارة المصرية ، وعندما علم بقرار طرده رفض التنفيذ واعتصم بمبنى السفارة ، ثم انتهى به الأمر الى مغادرة البلاد واقتيد الى الحدود المصرية فى حراسة مشددة ·

وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ حدثت تصرفات مشابهة قام بها المقدم « أحمد عبد العزيز حلمى » الذى كان ملحقا عسكريا لمصر فى اثيوبيا ، وكان يبذل كل ما فى وسعه من أجل زيادة حدة التوتر القائم بين الأغلبية المسيحية والأقلية المسلمة ، فى تلك البلاد ، وكان يؤيد بطريقة فعالة الأمانى الانفصالية

للايريتريين وهو الذى أنشأ « الرابطة الاسلامية » التى كانت تطالب بالانفصال الكامل لايريتريا عن اثيوبيا ، وكان أثناء تنقلاته الكثيرة فى المنطقة وعلى طول الحدود الصومالية يوزع المال والسلاح على المواطنين بسخاء ، ولكن السلطات الاثيوبية أصدرت قرارا فى شهر نوفمبر باعتباره شخصا غير مرغوب فيـــه « لنشاطه السرى الذى يمس أمن البلاد » ، وعـاد الى مصر وظل بهـا حتى سنة ١٩٥٨ قبل أن يذهب ليمارس نشاطه فى غانا تحت ستار « مدير المركز المصرى للثقافة واعلام » •

وكانت مصر فى ذلك الوقت تمارس عملها السرى النشط داخل « الدول الشقيقة » وكان الملحقون العسكريون يطردون دائما من تلك الدول ، وعلى ذلك طلب منه المقدم « سعد الدين زايد » مغادرة السودان فورا واقتيد « على خشبه » الى حدود المملكة العربية السعودية لمغادرة البلاد ، وكان هذان الرجلان قد حاولا علانية الاطاحة بحكومتى الدولتين •

أما الملك « حسين » ملك الأردن فقد كان هـــدفا لأخطر عملية تخريب عربية ، فقد عمل الملحق العسكرى المصرى العقيد « صلاح الدين مصطفى » جاهدا فى مساندة حملة جادة مكثفة تدعو الى تمرد الجيش ، وانشاء « مجموعة الضباط الأحرار » على طراز المجموعة التى أنشئت فى مصر قبل انقلاب سنة ١٩٥٢ ولكن العقيد « صلاح الدين مصطفى » الذى كان مهتما بتنظيم الغارات الارهابية فى اسرائيل لم يقدر له أن يعيش طويلا ، ليتم عمله وورثه المقدم « أحمد فؤاد هلال » وفى ذلك الوقت كانت العلاقات متوترة بين الملك والحكومة التى كانت منذ بداية شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ برئاسة « سليمان النابلسى » وهو أحد المتحمسين جدا « لعبد الناصر » وفى شهر ابريل سنة ١٩٥٧ وبعد أيام من نجاح الملك حسين فى اقالة حكومة النابلسى تمكن الملك « حسين » من قمع حركة الانقلاب التى نظمت للاطاحة به ، وأوضح تقرير فى ذلك الصدد أن كل ضابط من الضباط الأربعة عشر ، الذين اعتقلوا بعد محاولة الانقلاب كان يتقاضى من المصريين مرتبا شهريا يبلغ عشرة أمثال مرتبه كضابط ، وقد أنفقت مصر أموالا طائلة أخرى

لتنمية الدعاية داخل الجيش وفى جمع ضباط اضافيين للاشتراك فى الانقلاب(٢٦) ، وقد تمكن قادة محاولة الانقلاب الثلاثة « على أبو نوار » رئيس الأركان ومساعده « على الحيارى » ورئيس المخابرات الحربية العقيد « محمود موسى » من الهرب وحوكموا غيابيا (٢٧) ٠

ولم تكن هذه هى المحاولة الأخيرة ، للاضرار بالحكم ، فقد أصدرت الحكومة الأردنية قرارا باعتبار المقدم « هلال » والقنصل المصرى العام فى القدس « محمد عبد العزيز » شخصين غير مرغوب فيهما فى الأردن ، ووجهت الى الأول تهمة التآمر ضد حياة بعض أعضاء الأسرة المالكة والى الثانى تهمة التحريض ضد نظام الحكم ، كما ألقى القبض أيضا على تسعة عشر أردنيا بتهمة الاشتراك فى المنظمة التى نظمها « هلال » ٠

وقد أنكرت السلطات المصرية كل الاتهامات الموجهة الى رعاياها وعلى سبيل الانتقام أجبرت السفير الأردنى على مغادرة مصر ، وسحبت ممثلها من القيادة المصرية الأردنية السورية العليا (انضمت الأردن الى هذه القيادة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦) ، ولم يتردد المصريون فى الادعاء بأن مواطنا أردنيا تقرب من المقدم « هلال » اقترح عليه تنظيم الانقلاب فارتاب فيه « هلال » وقبض عليه وسلمه لوزير الخارجية فى عمان ، وقال المصريون أيضا أن هذا الأردنى قد وقع اعترافا يؤكد فيه أنه كلف من قبل السلطات الأردنية ، بالعمل على توريط الملحق المصرى فى مؤامرة ضد النظام لتبرير طرده ٠

وكذبت الحكومة الأردنية هذا الادعاء رسميا وأغلقت سفارتها فى القاهرة (٢٨) ، أما المقدم « هلال » فقد عين فى سنة ١٩٥٨ فى السفارة المصرية بمدريد « كمستشار » ٠

وكان « عبد الناصر » يرى أن نشاط الهدم والتخريب ، وسيلة مشروعة تماما ، لتحقيق أهدافه وقد قال فى كلمة ألقاها أمام كبار الضباط فى مارس سنة ١٩٥٧ « اننا نستطيع القول بأننا أنجزنا مهمتنا عندما نقتلع الجذور الباقية

من الاستعمار ، من الدول العربية ، ونتأكد من أن مقاليد الحكومات أصبحت بين أيدى عربية صديقة تعمل لمصلحتنا وتلبى مطالبنا المشروعة » ٠

« وعلى كل دولة أن تستخدم ما لديها من وسائل بطريقة تحدد أهدافها ، وتوجد طريقتان للعمل احداهما هى العمل جهارا والأخرى لا يظهر منها الا القليل ، ونحن نعلم أن مصر فى استطاعتها أن تنجز الكثير بالطريقة الثانية ، والميزة الكبرى للعمل السرى غير المباشر هى أن العدو لا يستطيع أن يرد ، فلو أننا طلبنا من جيشنا أن يستولى على محطات ضخ البترول وخطوط الأنابيب التى تعبر الأردن وسوريا ولبنان ، وأوقفنا بذلك تدفقها فان ذلك يؤلب علينا العالم كله ، فى حين أننا لو بعثنا وحدة فدائيين لنسف هذه المحطات وخطوط الأنابيب لحصلنا على نفس النتيجة بينما تظل الدول الكبرى غير قادرة على الرد ، وقد حدث منذ ثلاث سنوات عندما بدأنا فى مطالبة ملحقين عسكريين فى الخارج بتكثيف أوجه النشاط المذكورة والتى ليست دبلوماسية أن جاءنى أحد سفرائنا ليقول أنه يخشى أن يؤدى ذلك الى الاساءة الى علاقاتنا مع كل الدول العربية ، وقد قلت له أن أعمال ملحقينا العسكريين لو عرفت فان العالم كله سيقول ان مصر قد فعلت ما يجب عليها أن تفعله وأنها حرة فى اختيار وسائل عملها »

« واذا كنتم تريدون أن تعرفوا الحقيقة ، فان نشاط ملحقينا العسكريين يمثل نوعا من المقامرة تكسبها دون حاجة الى استثمارات كبيرة ، ان الحرب المكشوفة باهظة التكاليف ، وفرصة شنها نادرة جدا ، ومن أجل ذلك فاننا نستخدم وسائل أخرى ليست بأقل فاعلية ، ان الحرب السرية تكلفنا قليلا وتكبد أعداءنا غاليا » (٢٩) ٠

وليس من المألوف أن يتحدث رئيس دولة بمثل هذه العبارات الغامضة ، عن نشاط هدام موجه ضد دول أخرى ، ولكن ذلك كان منطق الفلسفة المصرية فى مجال العلاقات الدولية ، وقد أدت الحالات المختلفة التى درست حتى الآن الى تقدير بعض الوسائل الخاصة بهذه الفلسفة ، التى تحولت الى تطبيق عملى ،

وهكذا فان توزيع المنشورات ضد سلطات بعض البلاد أو انشاء حركات معارضة ذات ميول عنصرية أو توزيع الأسلحة والمال على معارضى أى نظـــام أو نسف المنشآت الحيوية أو التآمر على حياة رؤساء الدول كانت جزءا من تلك الوسائل المعتادة ، ويضاف الى ذلك المساعدة المالية التى منحتها مصر للاجئين أو المنفيين من الدول التي مارست مصر نشاطا ضدها ، واتاحتها لهم الفرصة بأن يكون لهم مكاتب فى القاهرة وقواعد لاعداد عملياتهم ، ويمكن القول بصفة عامة أن المبعوثين المصريين والوفود القومية والشخصيات الدينية ، وممثلى وكالات الصحافة فى الشرق الأوسط والمسئولين عن الشركات المؤممة وموظفى شركة الخطوط الجوية المصرية (مصر للطيران) قد ساهموا جميعا فى المؤامرات وفى النشاط السرى للمخابرات المصرية .

الباب الخامس

الأخوة العربية فى حيز التنفيذ

فى الأول من فبراير سنة ١٩٥٨ وفى اجتماع مشترك لمجلس الوزراء المصرى السورى فى القاهرة ، أعلنت الوحدة بين البلدين وأصبحت مصر الاقليم الجنوبى وسوريا الاقليم الشمالى للدولة الجديدة ، التى كانت تحمل اسم « الجمهورية العربية المتحدة » وأطلق على الجيش السورى اسم الجيش الأول ووضع تحت قيادة رئاسة الأركان المصرية كما أدخلت تغييرات جذرية داخل أجهزة المخابرات والأمن السورية ·

وجاءت المبادرة لاجراء هذه التعديلات فى القيادة العسكرية وأجهزة الأمن السورية من القاهرة لضمان ابقاء هذه المؤسسات الاستراتيجية للسلطة فى أيد مضمونة ، وكما حدث بالنسبة لحكومة الاقليم الشمالى التى أصبحت ادارة تابعة للحكومة المركزية فى القاهرة انتقلت أجهزة المخابرات السورية ، الى ادارة المخابرات المصرية وتغير نظامها بكيفية تتلاءم مع النظام الناصرى ·

وكانت أجهزة المخابرات والأمن السورية قبل قيام « الجمهورية العربية المتحدة » مشكلة من مجموعتين : المكتب الثانى وهو ملحق بالجيش ومديرية الأمن وتتبع وزارة الداخلية ، وبعد الوحدة جرى تنظيم هذه الأجهزة كما حدث للأجهزة المصرية على أساس ثلاث هيئات جديدة ·

وحتى ذلك الوقت كان المكتب الثانى جهازا للمخابرات فى سوريا ، الا أنه قد فقد امتيازه ووضع تحت ادارة المخابرات العسكرية فى القاهرة واقتصر دوره على مكافحة الجاسوسية (الأمن الداخلى أو مكافحة التجسس) فى الجيش الأول

وعلى الاستخبار فى المجال العسكرى ، وكان رئيسه الجديد هو العقيد « محمد رضا الاستانبولى » وكان فى الأربعين من عمره ومن اللاذقية أصلا وكان قد اكتسب خبرة واسعة النطاق فى مجال النشاط السرى أثناء الحرب العالمية الثانية ، عندما كان عميلا لأجهزة المخابرات الالمانية فى تركيا ثم لجأ الى سوريا ، بعد أن تحررت من نظام فيشى فى سنة ١٩٤١ ، وأقام اتصالا مع « رشيد على الكيلانى » الذى تزعم حركة انقلاب فاشلة كانت موالية للنازى فى العراق ، فى مايو سنة ١٩٤١ كما اتصل بالمفتى الحاج « أمين الحسينى » ، ولما طرد من تركيا فى سنة ١٩٤٤ لجأ الى النمسا حيث انضم الى الفيلق العربى الألمانى برتبة نقيب ٠

وقد أهلته خبرته ليصبح رئيسا للمخابرات الحربية فى دمشق بعد قيام « الجمهورية العربية المتحدة » ٠

وأصبحت مديرية الأمن العام السورية جهازا تابعا لادارة المباحث العامة المصرية ، وألحقت بوزارة الداخلية فى الاقليم الشمالى ، وهناك جهاز ثالث هو المكتب الخاص ، ويمثل ادارة المخابرات العامة فى القاهرة ، ولما لم يكن فى الاقليم الشمالى هيئة مماثلة لمكتب وزير الدولة لشئون الرئاسة فقد ألحقت ادارة المخابرات العامة بوزارة الداخلية فى دمشق ، وكانت تلك الوزارة بين يدى المقدم « عبد الحميد السراج » وهو أحد أشد المتحمسين لمصر ، وقد أصبح رجلا قويا فى النظام السورى وكان يشغل منصب رئيس المكتب الثانى ، حتى اعلان الوحدة مع مصر ، وقد كلف المكتب الخاص الذى أنشىء حديثا بأكبر المهام وأدقها فى مجال الاستخبار والأمن واهتمت وزارة الداخلية بشئون الأمن الداخلى ومكافحة الجاسوسية فى المجال المدنى ، أما وزارة الخارجية فقد عهد اليها بمهمتين ، الأولى هى جمع المعلومات من الدول المجاورة الأردن ولبنان والعراق وتركيا وفى مقدمتها اسرائيل ، والثانية هى توجيه النشاط الهدام ضد الدول التى تحددها السلطة السياسية فى القاهرة لسبب أو لآخر ٠

وقد ورث الجهاز الجديد وحده الفدائيين للمكتب الثانى وأصبحت من بين الأداة الفعالة فى تحقيق أهدافها ، وهؤلاء الفدائيون ، يجندون أساسا من بين اللاجئين الفلسطينيين ، ويستخدمون أيضا فى جمع المعلومات حتى يتم تنفيذ عمليات التخريب والغارات الارهابية فى اسرائيل ، وقد توقفت هذه الوحدات بعد حرب السويس مؤقتا عن شن حملات العنف الارهابى ضد اسرائيل وركزت جهودها على « الدول الشقيقة » لبنان والاردن والعراق ٠

وحتى قبل اعلان « الجمهورية العربية المتحدة » فقد دخلت القاهرة ودمشق فى تعاون سرى فى كثير من المجالات ، ففى مايو سنة ١٩٥٦ عقد اجتماع مشترك لأجهزة المخابرات انتهى الى أن « اسرائيل تسعى لتبدو أشد قوة مما هى عليه فى الواقع وذلك لتثبيط العرب عن الدخول فى حرب معها » ، وكذلك ففى شهر فبراير سنة ١٩٥٨ اتفق « عبد الحميد السراج » رئيس المكتب الثانى مع الرئيس المصرى على التصدى لجهود الملك « سعود » التى كان يسعى حتى اللحظة الأخيرة لمنع قيام الوحدة (*) ، أما بعد أن أصبحت « الجمهورية العربية المتحدة » حقيقة واقعة فقد ازداد النشاط الهدام المصرى السورى وعرف انطلاقة جديدة أضيفت الى الاتجاه العادى للتعاون القائم فعلا منذ عدة سنوات بين الدولتين ٠ وفى مايو ويونية سنة ١٩٥٧ كان لمصر وسوريا أهداف واضحة عندما أثارت ســـوريا الاضطرابات ضد حكومة لبنان ، وقد قال مراسل صحيفة « تايمز » فى بيروت أنه فوجىء فى الثانى من يونية بسيارة تحمل لوحة معدنية ســـورية ، تفرغ أسلحة على مقربة من السفارة المصرية فى بيروت ، وفى نفس الوقت أعتقلت أجهزة الأمن اللبنانية حوالى ٥٠٠ من رعايا سوريا ، دخلوا لبنان بطريقة غير مشروعة وهم يحملون الأسلحة كما اعتقل موظفان بالمكتب الثانى مع ضابط كبير لم يكن سوى سكرتير « عبد الحميد السراج » ، وفى نفس الوقت انطلقت حرب اذاعية من دمشق والقاهرة وموسكو ضد الحكومة اللبنانية التى وصفت بأنها « أداة الرأسمالية وضد الولايات المتحدة » عدوة الشعوب العربية ٠

(*) انظر الباب الثالث عشر ٠

وكان السبب الرئيسى لهذه الهجمات ضد لبنان ، أن حكومته قبلت « مشروع ايزنهاور » ، الذى وافق عليه الكونجرس فى ٩ مايو سنة ١٩٥٧ والذى يخول رئيس الولايات المتحدة أن يأمر بتدخل القوات المسلحة الامريكية دفاعا عن أى دولة تهددها الأنظمة الشيوعية .

ولم يدخر المصريون جهدا لحمل الحكومة اللبنانية على تغيير سياستها حتى تتفق مع سياستهم وقد قال الصحفى اللبنانى « كسروان لاباكى » المعلق السياسى لصحيفة المساء التى تصدر فى بيروت باللغة الفرنسية ، فى مقال له أنه كان واحدا من اللبنانيين ، الذين كانوا يشعرون بأنهم أشد ميلا الى المصريين ، منهم الى السوريين أو العراقيين ، وأضاف « ولكن عندما رأينا سعادة سفير مصر العميد « عبد الحميد غالب » يتصرف ، كما لو كان المندوب الثانى لعبد الناصر فى لبنان ، ويعمل كما لو كان لبنان محمية مصرية ، وعندما حول السفارة المصرية الى ملاذ للمعارضة واختار أصدقاءه من بين المعارضين للنظام لم يكن هناك ما يمنع عن التفكير فى أن يكون ضرر هذا الرجل بالنسبة الى لبنان أكثر من نفعه ! » .

ومن الجدير بالدراسة حملة الاعلام المضاد التى بدأت فى ذلك الوقت ، وهى أول عملية من هذا النوع تقوم بها الأجهزة السرية المصرية ، وتنحصر حملة الاعلام المضاد « حملة التشهير » فى اختلاق أو ترويج خبر كاذب أو مضلل عن العدو سواء ، كان ذلك العدو دولة أو حكومة أو مجموعة أو فردا ، والهدف هو تهيئة موقف يتيح تشويه صورته والاساءة الى مصالحه بتصوير مشوه لنواياه وسياسته ، ويشكل التشهير أسلوبا هداما فى المقام الأول ، وتلك الكلمة ومحتواها من اختراع الروس ولكن الأجهزة السرية فى الدول الاخرى صغيرة أو كبيرة سرعان ما اشتركت فيها .

وكانت حملة التشهير ، التى شنتها مصر ضد لبنان تهدف الى ادانة لبنان ليس فقط « كأداة للرأسمالية » ولكن أيضا « للجريمة » التى كانت تتمثل فى اتصالاتها باسرائيل ، وفى يونيو سنة ١٩٦٧ وزعت نسخ من ثلاثة خطابات

زعم أن « أبا ايبان » سفير اسرائيل لدى الأمم المتحدة والولايات المتحدة قد تبادلها مع « شارل مالك » وزير الخارجية اللبنانى ، وفى احدى فقرات الرسالة يقول وزير الخارجية اللبنانى « واننى لحريص على أن أؤكد لكم أن العداء بين بلدينا والتوتر الذى يسود علاقاتهما المتبادلة أمور أهتم بها بقدر ما تهتمون بها ، واننى على اتفاق تام معكم عندما تؤكدون أن أفضل طريقة سياسية وأشدها فاعلية لحل هذه المشكلة يجب أن تبدأ بتحليل موضوعى لأسبابها وطبيعتها » . وقال « أبا ايبان » فى رده « ان رغبتكم الصادقة فى تفهم الاحتياجات الحقيقية والأمانى العميقة لبلادى تبعث ارتياحا كبيرا لدى تل أبيب » ، وهذه العبارة تكفى للدلالة على أن الوثيقة زائفة أصلا فان أى ممثل اسرائيلى يكتب مثلا أن الموقف اللبنانى أثار ارتياحا كبيرا فى القدس لا فى تل أبيب ، ولكن هذه الوثائق لم تكن موجهة الى الجمهور الاسرائيلى الذى كان يبتهج لكل اتجاه تقارب ، مع أى دولة عربية ، ولكن الى جمهور عربى لم يألف طبيعة الأسلوب الدبلوماسى .

وأصدر وزير الخارجية اللبنانى بيانا استنكر فيه الوثائق ووصفها بأنها مزيفة وهدد باحالة كل صحيفة تنشرها الى القضاء ولكن ذلك لم يمنع الصحف والاذاعة المصرية من اذاعتها على نطاق واسع ، وتتابعت كتابة المقالات والتعليقات الآذاعية والاتهامات الموجهة الى « المراسلة السرية » التى « أكدت » كما جاء فى صحيفة « الشعب » القاهرية الصادرة فى ١٥ يونية سنة ١٩٥٧ « ان ما تأكد لنا وما نلمسه بصدد الحكومات الرجعية عملية الامبريالية التى تدير شئون الدولة فى كل من الأردن ولبنان والتى تسعى الى طعن الأمة العربية التى تناضل ضد الامبريالية ببطولة ــ هو تحالفها ومناوراتها (٢) » .

وبلغ النشاط المصرى الهدام فى لبنان ، مداه عند تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الحرب الأهلية اللبنانية فى سنة ١٩٥٨ والذى أدى الى نزول القوات المسلحة الامريكية فى لبنان ، بمقتضى مشروع ايزنهاور ولكن المخابرات المصرية لم تخفف أبدا من جهودها فى الدول العربية الاخرى ويمكن القول بأن الطاقة التى بذلتها فى هذا المجال كانت غير عادية حقا ، وهكذا ففى مارس سنة ١٩٥٨

اشتركت المخابرات المصرية فى مؤامرة لاغتيال الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه، وقد كان « صالح بن يوسف » العدو اللدود « للمجاهد الأكبر » منفيا فى مصر فى ذلك الوقت ، وفى حماية الحكومة المصرية(٣) ، وأعلن « بورقيبه » فى نوفمبر من نفس السنة ، أنه قد أحبط مؤامرة جديدة ضد النظام التونسى ، كانت تؤيدها مصر ، ونفى « عبد الناصر » كما فعل من قبل أن مخابراته قد اشتركت فى هذه المؤامرة بأى طريقة كانت (٤) .

وحدث قبل ذلك فى يوليو سنة ١٩٥٨ أن العقيد على خشبه « المستشار » الملحق بسفارة الجمهورية العربية المتحدة فى الخرطوم قد طرد من السودان لأنه حاول تنظيم انقلاب موال « لعبد الناصر » فقد سبق أن طرد العقيد خشبه من السعودية عندما كان ملحقا عسكريا فى الرياض لتأييده مؤامرة كانت تهدف الى الاطاحة بنظام الحكم (٥) ، وفى مارس سنة ١٩٥٨ تقرر اعتبار « محب السمره » قنصل الجمهورية العربية المتحدة فى القدس ، التى كانت خاضعة فى ذلك الوقت للحكومة الأردنية شخصا غير مرغوب فيه بسبب نشاطه المعادى للأردن (٦) .

وفى بداية شهر أبريل أى قبل سقوط النظام الهاشمى فى العراق اضطر السورى « أحمد صفية » الملحق بسفارة الجمهورية العربية المتحدة فى بغداد الى مغادرة البلاد ، لأنه وزع منشورات معادية للحكومة ، وكانت العراق وبسبب نظامها الملكى واشتراكها فى حلف بغداد هدفا من الأهداف الأولى لقادة الجمهورية العربية المتحدة ومع ذلك فقد ذكر « محمد حسنين هيكل » الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا لتحرير صحيفة الأهرام (٧) ، ان « جمال عبد الناصر » رفض فى سنة ١٩٥٧ أن يقدم تأييده بالاستعداد للقيام بانقلاب ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وقال أنه قبل سنة من هذا التاريخ ، اتصل قائد الانقلاب « عبد الكريم قاسم » و « عبد السلام عارف » برئيس المكتب الثانى السورى « عبد الحميد السراج » وطلب منه أن يخبر « جمال عبد الناصر » بوجود « حركة الضباط الأحرار فى العراق » وأن يستفسر أيضا عن مستوى المساعدة ، التى قد تكون مصر على استعداد لتقديمها اليهما لمساعدة ثورتهما ، ولكن جمال عبد الناصر رفض

عروضهما ، وأخطرهما عن طريق السراج بأنه اذا كانت خططهما جادة فعلا فعليهما أن يحتفظا بسريتها ولا يبوحان بأسراها حتى للرئيس المصرى وطلب من السراج ، أن يضيف أيضا أنه ليس « عبد الناصر » هو الذى يجب أن يشرح لهما ما يجب عليهما أن يفعلوه ، وأن الانقلاب يجب أن يكون من منطلق مفهوم الذين يريدون أن يحققوه وأن « جمال عبد الناصر » نفسه لم يطلب مساعدة أحد للقيام بثورته وأن كل ثورى حقيقى يجب أن يعتمد على وسائله الخاصة وألا يجعل قضيته تعتمد على المساعدة الخارجية (٨) ٠

وقال « هيكل » أن « عبد الناصر » حكى ذلك « لخروشوف » بعد انقلاب بغداد بقليل وقال أن موقفه تجاه منظمى الانقلاب يرجع لاعتبارات عملية ومبادىء خلقية ، مما يوحى بأن « عبد الناصر » كان يتصرف بحذر ، وكان يخشى أن يكون ذلك شركا تنصبه السلطات العراقية ، وشك فى أن تكون القصة كلها مجرد عملية استفزاز ضده ، ولم يقتض الأمر وقتا طويلا ، ليتخلى عن هذه الاعتبارات والمبادىء فقد نسيها ، وان كان قد بدا له أنه يمتلك الوسائل التى تسمح له بالتدخل بنجاح فى العراق ، ولم يكن ذلك ضد المملكة الموالية لبريطانيا ، التى كان يمقتها بل « عراق قاسم الثائر » الذى لم يتردد « عبد الناصر » فى تقديم كافة المساعدات الى معارضيه ٠

وكما سبق أن ذكرنا كانت المخابرات العامة المصرية وفرعها فى دمشق هما المسئولان ، عن عمليات التخريب فى الخارج ، ولم يصادف المسئولون فى هذه المخابرات مشقة تذكر فى توجيه نشاطهم ضد لبنان والأردن ، ولكن منذ أن رفض حاكم العراق الجديد أن يمتثل للأوامر المصرية ويضحى باستقلاله بات واضحا أن العراق أصبحت على الفور موطنا منافسا للأطماع الوطنية الثورية التى قد تعرض سلطة جمال عبد الناصر للخطر » ٠

وكان من شأن هذا الاحتمال الذى اعتبر خطرا كبيرا أن قرر المسئولون فى « الجمهورية العربية المتحدة » أن يتبعوا كل الوسائل ، التى تكفل لهم التكهن بالأحداث القادمة فشكلوا قسما خاصا تنحصر أهدافه فى الاطاحة بنظام

« عبد الكريم قاسم » وعهد بمسئولية ذلك القسم الى « على صبرى » وزير الدولة لشئون الرئاسة ، وكان الرجل مؤهلا تماما لمثل ذلك العمل بحكم وظيفته السابقة كرئيس للمخابرات العامة فى مصر وعهدت باداة المشروع الجديد الى « كمال الدين رفعت » الذى كان مساعده فى تلك الادارة ، فقد كانت له خبرة سابقة فى هذا المجال ، فقد سبق له فى سنة ١٩٥٠ أن كلفته المخابرات الحربية بادارة عمليات ضد القوات البريطانية المرابطة فى مصر ثم تولى فى السنوات التالية تنظيم نشاط الفدائيين ضد اسرائيل مع الملحقين العسكريين المصريين فى سوريا ولبنان والاردن بالاضافة الى ادارة النشاط السرى ضد الدول العربية وكان بصفته نائبا لشئون الرئاسة يشرف على نشاط المخابرات العامة .

وكان الجزء الأكبر من عمل القسم الخاص يتم فى الاقليم الشمالى « للجمهورية العربية المتحدة » بسبب القرب الجغرافى من الهدف المنشود ، ولكن مركز القرار كان فى القاهرة فقد كانت وكالة دمشق تتبعه مباشرة .

وأدى تطور الموقف الى وجود جهازين يعملان فى الاقليم الشمالى ، فى وقت واحد وكلاهما يدير عمليات تخريب وهدم ، ضد العراق : الأول يتلقى أوامره من القاهرة مباشرة بينما كانت سلسلة قيادة الجهاز الثانى — مركزالمخابرات العامة — تابعة لوزير داخلية الاقليم الشمالى « عبد الحميد السراج » ، ولتفادى الازدواج والأخطاء فى التنسيق تقاسم الجهازان العمل وأدخل نظام للتشاور والتنسيق المتبادل ، اذا كان الهدف هو ابقاء عملية اتخاذ القرارات النهائية التى تتصل « بالقسم الخاص » فى القاهرة أما العمليات التى كانت توجه من سوريا ذاتها فكانت خاضعة لمسئولية المخابرات العامة ومركزة على قاعدتين ، فى دير الزور والقامشلى ، وكانت هناك أيضا بعض قواعد ثانوية موزعة فى مختلف المناطق على طول الحدود ، تسمح للعملاء السريين بالتسلل الى الأراضى العراقية ، لضم بعض القبائل العراقية الى معارضة النظام ولتزويدها بالأسلحة وكذلك للمنظمات الموالية للجمهورية العربية المتحدة وتهيئة التشكيل اللازم للعمل ، وكانت قاعدة القسم الخاص فى العراق فى مبنى سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى بغداد

وكان رئيسها هو الملحق العسكرى العقيد « عبد المجيد فريد » من الجيش المصرى ، والذى كانت له خبرة طويلة فى مجال النشاط السرى ، وكان يشغل منصب مدير ادارة الأمن بالمخابرات العامة بالقاهرة ، وكان معـاونه كملحق عسكرى ومسئول القاعدة هو العقيد « طلعت صدقى » من الجيش السورى وكانت لصدقى هو الآخر خبرة طيبة فى مجال المخابرات بعد أن عمل مساعدا للسراج فى المكتب الثانى السورى ٠

وكان « عبد المجيد فريد » و « طلعت صدقى » ومساعدهما « محمد فارس فابول » السكرتير الثالث فى سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى بغداد يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ، وكرس الثلاثة جهودهم لجمع المعلومات والابقـاء على العلاقات مع المعارضين لنظام الحكم وتدريبهم على أساليب العمـــل السرى ، وتزويدهم بالمعدات وكانوا يساعدون على الخروج من البلاد كل الذين يعتقدون أن تعاونهم السرى مع مخابرات الجمهورية العربية المتحدة قد اكتشفته السلطات العراقية ٠

ولكن « عبد الكريم قاسم » و « عبد السلام عارف » بعد استيلائهما على السلطة ، بقليل ، دبت بينهما الخلافات لأسباب سياسية وشخصية ، فكان عارف على نقيض قاسم يؤيد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وكان يسعى للظهور فى صورة الشخصية البارزة فى النظام ، وحدث ما كان ينبغى أن يحدث ففى سبتمبر سنة ١٩٥٨ اضطر « عارف » الى الاستقالة من منصبه كنائب للرئيس ، وفى شهر نوفمبر أعتقل وقدم للمحاكمة ، وفى نفس الوقت عاد الى البـــلاد « رشيد الكيلانى » بعد ثمانية عشر عاما قضاها فى المنفى ، لأنه تزعم ثورة فاشلة ضد البريطانيين فى قمة الحرب العالمية الثانية ، ثم التجأ الى ألمانيا ، وكان من غلاة المتحمسين للوحدة مع « الجمهورية العربية المتحدة » وقد تحدث مع « جمال عبد الناصر » قبل أن يعود الى العراق ويبدو أنه تفاهم معه ٠

وقد استقبل « رشيد على الكيلانى » عند عودته الى العراق استقبال رؤساء الدول ولكنه لم يقدم اليه أدنى قدر من السلطة ، بعد سبعة عشر عما قضاها فى

المنفى ، وذلك فى حد ذاته بالاضافة الى معارضته التامة لمشروع الاصلاح الزراعى الذى قدمته الحكومة ، وعدم موافقته على السياسة الاستقلالية للواء قاسم ، لم يكن بالذى يحمله على محاولة القيام بالانقلاب ، اذ لم يكن قد تلقى وعدا كبيرا بالمساعدة من جانب « الجمهورية العربية المتحدة » ولا يعرف أحد ما اذا كان قرار على هذا القدر من الخطورة ، قد نوقش فى اجتماعه مع « عبد الناصر » والرجلان الآن فى رحمة الله ، وليس من المحتمل أن تكون مباحثاتهما قد سجلت ، وأيا كان الأمر فان الخطة بدأت تتجسد فى بداية شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ وكان الهدف هو تنحية « قاسم » واغتياله اذا لم يكن هناك حل آخر ، وتكوين حكومة جديدة تعمل بتوجيه « رشيد على الكيلانى » .

واعتمد « رشيد على الكيلانى » منذ البداية على معاونين رئيسيين ، هما ابن أخيه « منذر الكيلانى » والمحامى « عبد الرحيم الراوى » وكانت مهمة « منذر » هى اقامة علاقات مع الدبلوماسيين التابعين « للجمهورية العربية المتحدة » أى مع المستشار « فؤاد عبد المجيد » ومع السكرتير الثالث « محمد فارس قابول » ، ولم يتردد « رشيد على الكيلانى » فى طلب المساعدة لتحريك الثـورة ومنحته « الجمهورية العربية المتحدة » خمسة وعشرين ألف دينار عراقى وقد أودع جزء من ذلك المبلغ فى حساب باسمه فى البنك الأهلى للتجارة والصناعة وهو بنك فرنسى مكتبه الرئيسى فى الشرق الأوسط فى بيروت ، فقد استخدمت حيـل مصرفية مختلفة للتستر على مصدر التحويلات المالية ، ولم يتردد ممثلو الجمهورية العربية المتحدة ، فى هذا الصدد فى الاستفادة من خدمات رجل البنوك اليهودى « قدورى شوا » ومن الممكن أن نفترض بثقة أن « شوا » لم يعرف السبب الذى منح من أجله هذا « الشرف » .

وكان « الراوى » وهو المساعد الثانى مسئولا عن الاتصال بضباط الجيش وشيوخ القبائل ، وقد وضع جزءا كبيرا من المساعدة المالية التى قدمتها « الجمهورية العربية المتحدة » تحت تصرف هؤلاء الضباط والشيوخ ومن بينهم شخص يدعى « عبد الرضا الحاج سيكار » وهو رئيس قبيلة منطقة الديوانية ، وقد تلقى بمفرده

٤٥٠٠ دينار ، ومن بين هؤلاء الضباط مدير عام البوليس العقيد « طاهر يحيى » ورئيس المخابرات العسـكرية العقيد « رفعت الحـاج سرى » الذى ظهر أن اشتراكهما على قدر كبير من الأهمية لنجاح الخطة ، ولكن الأحداث دلت بعد ذلك على أن كليهما كان عديم الجدوى ، لأن حركتهما كانت مشلولة ، لأنهما كانا محاطين بمن يعملون لحساب « عبد الكريم قاسم » .

وتحدد الانقلاب ليلة العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وكان على القبائل المشتركة فى الحركة أن تتخذ موقفا يتسم بالفوضى ، وأن تقوم بعمليات تخريب كنسف الطرق وخطوط السكك الحديدية وقطع الاتصالات التليفونية والبرقية ، وكان مقررا فى الوقت نفسه أن توزع الأسلحة التى أودعها ممثـلو الجمهورية العربية المتحدة فى قرية « سوسا » الواقعة على الحدود السورية ، وكان مقررا أيضا أن تلقى طائرات « الجمهورية العربية المتحدة » أسلحة فى مواقع محددة عند الحاجة الى ذلك ، وتحت كل الترتيبات على أن تقوم فى بغداد ثورة شعبية فى نفس الوقت ، وكان على الضباط المشتركين فى المؤامرة أن يتوجهـوا الى « عبد الكريم قاسم » ويطالبوه بالاستقالة وألا يترددوا فى قتله اذا لم يوافق ، وقبل أسبوع من اليوم المحدد تلقى المتآمرون ، دعما لم يكن متوقعا فقد اتصل ثلاثة ضباط ومدنيان ، بابن أخ « رشيد على الكيلانى » وبالمحامى « عبد الرحيم الراوى » وكان أحد الضباط صديقا شخصيا للمحامى ، وقالوا لهما أنهم أعضاء فى « حركة الأخوة العربية » وأن الضباط المنشقين فى الجيش كلفوهم لتقديم المساعدة « لرشيد على الكيلانى » للاطاحة بحكومة « عبد الكريم قاسم » ويريدون أن يعرفوا قبل كل شىء ما اذا كانت هناك فرصة لتزويدهم بالمال والسلاح فوثق فيهم مساعدا « رشيد على الكيلانى » وتحدثا معهم عن القبائل التى ستقوم بالثورة وعن علاقاتهما بمبعوثى الجمهورية العربية المتحدة وقدما اليهم ٢٥٠٠ دينار .

واقترح المتآمرون الجدد أن يعهد اليهم باعتقال « عبد الكريم قاسم » أو أن يغتالوه عن طريق رجال البوليس الحربى ، الذين يتولون حراسته ، وكان كل شىء معدا لليلة التاسع من ديسمبر ، ولكن حدث فى السابع من نفس الشهر ،

أن ألقى القبض فى وقت واحد على « رشيد على الكيلانى » ومساعديه وكبار الضباط المشتركين فى المؤامرة وأودعوا السجن ثم علم المتآمرون بعد ذلك بقليل أن « حركة الأخوة العربية » لم يكن لها وجود وأن الأعضاء الخمسة الذين تقربوا اليهم كانوا من مخابرات « عبد الكريم قاسم » وسجل هؤلاء العملاء السريون محادثاتهم مع « عبد الرحيم الراوى » و « منذر الكيلانى » ، وقد حكم على « رشيد على الكيلانى » ومساعديه بالاعدام ولكن الحكم لم ينفذ أما الضباط الذين تورطوا فى هذه القضية فقد عفا عنهم « عبد الكريم قاسم » بالاضافة الى أنه لم بطلب طردهم من الجيش .

ومع ذلك ورغم فشل « رشيد على الكيلانى » فان المعارضة العراقية لنظام « عبد الكريم قاسم » وأعداءه فى الخارج قرروا ألا يلقوا السلاح وسرعان ما دبرت مؤامرة أخرى ، وكانت الموصل فى هذه المرة هى مركز الثورة والعمل بقيادة العقيد « عبد الوهاب الشواف » وكان معظم الضباط الذين اشتركوا فى المؤامرة الأولى مشتركين فى الثانية ، وكان أحدهم هو رئيس المخابرات الحربية « رفعت الحاج سرى » وكان من بين المدنيين الرئيسيين ، بعض أعضاء قبيلة شمر ، التى تعيش فى منطقة الموصل بالعراق وفيما وراء الحدود فى منطقة الجزيرة بسوريا .

وفى شـــهر يناير وفبراير وبداية شهر مارس من سنة ١٩٥٩ كانت الاستعدادات للانقلاب تسير على ما يرام ، وبتأييد فعال من الجمهورية العربية المتحدة وكان المتآمرون يتلقون فى بغداد كل المساعدة المطلوبة من القسم الخاص الذى كان يديره « عبد المجيد فريد » والسكرتير الثالث فى السفارة « محمد فارس قابول » وكانت العمليات التى تولتها الادارة العامة فى سوريا ، تحت اشراف المقدم « برهان أدهم » رئيس تلك المخابرات شخصيا من قاعدة «القامشلى» من الاقليم الشمالى وتجمعت كميات هائلة من الأسلحة الخفيفة فى « تل كوشاك » فى سوريا بالقرب من الحدود العراقية ، ثم نقلت على دفعات صغيرة الى الأراضى العراقية ، وكانت هذه الاسلحة يوجه جزء منها الى قبيلة شـــمر ، والى اللواء الخامس بقيادة « الشواف » والذى كان يعانى من نقص فى الأسلحة والذخيرة ، وقد عرفت حكومة بغداد كيف تستغل تخلف تسليح القوات المسلحة .

وقبل الوقت المحدد للثورة تلقى المتمردون جهاز ارسال لاسلكى مجهزا تجهيزا تاما ، ولكن لسوء الحظ لم يستخدم الا بعد بداية الثورة فى ٨ مارس سنة ١٩٥٩ لأن المتمردين لم يعرفوا كيف يستخدمونه ، وعلى ذلك لم يتمكن راديو الموصل ـ وهو ما أطلق على جهاز الارسال ـ من اذاعة البيان ، الذى أعد عن الانقلاب وتولت اذاعة دمشق ذلك ، ولم يتردد المسئولون فى « الجمهورية العربية المتحدة » فى أن يذيعوا قيام حركة التمرد حتى قبل أن يعرف النبأ داخل العراق ، مما لا يدع مجالا للشك فى الدور الذى قامت به « الجمهورية العربية المتحدة » فى تلك الحركة بأسرها .

وكان « جمال عبد الناصر » موجودا فى العاصمة السورية فى نفس اليوم المحدد لقيام حركة الانقلاب للاحتفال بذكرى قيام « الجمهورية العربية المتحدة » وقرر البقاء فى دمشق حتى يسمع عن نتيجة هذه الحركة ، ولكن تطور الأحداث خيب أمله لأن محاولة الانقلاب قد فشلت سواء لسوء تنظيمها أو لانعدام التنسيق بين قادتها ثم لأنها لم تتلق التأييد الشعبى المرجو ولقى قائدها مصرعه ولم يحظ الضباط الذين اشتركوا فيها بعفو الرئيس هذه المرة ، فقد حكم عليهم جميعا بالاعدام ، ونفذ الحكم ، وكان من بينهم رئيس المخابرات الحربية (١٠) ، وكان على سفارة « الجمهورية العربية المتحدة » فى بغداد أن تتحمل تبعة هذا الفشل ، ففى التاسع من شهر مارس ، تلقى تسعة من أعضائها أمرا بالطرد وغادروا العراق خلال ٢٤ ساعة ومن بينهم الملحق العسكرى ومساعدوه وهما العقيد « عبد المجيد فريد » والعقيد « طلعت صدقى » وكذلك « محمد فارس قابول » ، وقد رقى « فريد » مقابل الخدمات التى أداها الى منصب مدير القسم الخاص فى القاهرة ، وأصبح « صدقى » هو مساعده .

ولم يكن هذا الفشل الثانى ليقلل من همة مدبرى المؤامرات ضد « عبد الكريم قاسم » ، فكانت المحاولة الثالثة وهى تدبير محاولة اغتياله داخل سيارته فى أحد ضواحى بغداد فى السابع من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، والذى دبر الحادث هو حزب البعث بالتعاون مع القسم الخاص ، الذى كان يمثله فى ذلك الوقت

« توفيق أباظه » السكرتير الثانى فى سفارة « الجمهورية العربية المتحدة » فى بغداد وهو الذى سلم المتآمرين ٤٥٠٠ دينار لشراء الأسلحة .

وفى هذه المرة أصيب « قاسم » بجرح فى كتفه الأيسر ، وقضى فترة طويلة فى المستشفى وتمكن كثير من المشتركين فى تلك المؤامرة من الهرب الى سوريا واعتقل الآخرون وحوكموا وحكم عليهم بالاعدام ولكن لم ينفذ الحكم ، أما « توفيق أباظه » فقد طرد من العراق (١١) .

واذا كانت جهود مخابرات « الجمهورية العربية المتحدة » قد اتجهت حقيقة فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ضد العراق أساسا فان الشئون الأردنية ، لم تهمل أبدا فقد كانت مسئولية ادارة المخابرات عامة كنوع من المكافأة على الدور الذى قامت به هذه الادارة فى أحداث العراق ، وتكون « مجلس ثورة » أردنى فى دمشق منذ سنة ١٩٥٧ وكان من بين أعضائه « عبد الله الريماوى » وهو وزير خارجية سابق ، و « على أبو نوار » و « على الحيارى » من رؤساء الأركان السابقين، وهذه الشخصيات شأنها شأن بقية أعضاء « مجلس الثورة » الذين كانوا فى الحقيقة عملاء للمخابرات السورية يعملون فى تعاون وثيق مع المكتب الثانى الذى كان يديره « عبد الحميد السراج » حتى اعلان قيام « الجمهورية العربية المتحدة » ثم ادارة المخابرات العامة التى كان يرأسها « برهان أدهم » ، وكان هدف مجلس الثورة هو الاطاحة بالملك « حسين » ، ففى يوليو سنة ١٩٥٨ وفى نفس الشهر الذى استولى فيه « عبد الكريم قاسم » على السلطة فى العراق ، حدثت محاولة انقلاب فى الأردن ، بقيادة العقيد « محمود الروسان » ولكنها فشلت وقدم هو وأحد عشر ضابطا أردنيا آخرين الى المحاكمة ، وفى شهر مارس سنة ١٩٥٩ اكتشفت مؤامرة اشترك فيها ضباط آخرون فى الجيش الأردنى برئاسة اللواء « صادق الشرعى » والذى كان على صلة بمخابرات « الجمهورية العربية المتحدة » ومما يذكر فى ذلك المجال أن ثورة الشواف فى الموصل فشلت فى ذلك الوقت .

وتكررت محاولة العراق على نفس الصورة تماما فى الأردن اذ بعد فشل محاولة الانقلاب فى مارس سنة ١٩٥٩ قرر الأردنيون فى المنفى وضباط مخابرات

دمشق اغتيال كثير من الشخصيات الأردنية ، وقد وقع الحادث الأول فى سنة ١٩٦٠ ضد رئيس الوزراء « هزاع المجالى » وضد « الشريف ناصر » خال الملك وقائد الحرس الملكى ، وجندت المخابرات السورية لهذا الغرض أردنيا يدعى « ناصرى محمد سعد الله » الذى كان يعمل خادما فى أحد مطاعم دمشق ، وزودته بجواز سفر مزيف وعاد الى الأردن تحت اسم مستعار لمسيحى لبنانى ، وما أن وصل الى عمان حتى اتصل بضابط أردنى سابق يعمل فى شركة شل سلمه المسدس لاغتياله ولكن « سعد الله » لم تتجمع لديه الشجاعة اللازمة للقيام بمهمته وأعاد المسدس الى الضابط الموظف بشركة شل ، ومع ذلك فقد قبض عليه لأن أباه الذى كان يخاف عليه قد أبلغ السلطات الأردنية بوجوده ٠

ولم ييأس المتآمرون ، ووجدوا أناسا آخرين لديهم الاستعداد لارتكاب أى جريمة ، ومنهم « صلاح فورانى » تاجر الصحف فى عمان ، الذى كان يذهب دائما الى سوريا بمقتضيات عمله ، وكان أن جنده عملاء المخابرات السورية أثناء احدى زياراته ، ولم يعهدوا اليه فى البداية الا بمهمة هدامة تنحصر فى ترويج بعض الشائعات فى الأردن وقد قام هو بتجنيد اثنين يعملان سعاة فى المكتب الصحفى التابع للحكومة فى عمان ، وهما « شاكرالدباس » و « محمدالشموت » ٠

وفى شهر ابريل سنة ١٩٦٠ استدعى « فورانى » الى دمشق لحضور اجتماع مع رئيس المخابرات المعسكرية العقيد « أدهم » وأحد مساعديه العقيد « بهجت ماسوتى » ، وقيل له فى هذا الاجتماع أن عليه أن يدخل فى مرحلة أدق فى النضال السرى ووافق فى مقابل ١٠ آلاف دينار أردنى يقتسمها مع بقية مجموعته على أن يقوم بنسف المبنى الذى يقع فيه مكتب رئيس الوزراء الأردنى « هزاع المجالى » ، كما اشترك فى اجتماع دمشق أيضا « زكريا الطاهر » وهو أردنى يعيش فى المنفى كانت عائلته تمتلك من بين ما تمتلك شركة النقل عبر الصحراء وشركة « بتراتاكس » ، وكان « الطاهر » يستغل لنفسه العلاقات الطيبة التى كان يقيمها مع سائقى هاتين الشركتين فى نقل الرسائل أو الأسلحة والمتفجرات الى الأردن ، لحساب المخابرات السورية ، وعلى ذلك فقد تلقى « فورانى » فى

مكتبه بعمان أربعة قنابل وجهازى تفجير يعملان بالتوقيت ، أما مساعداه «الدباس» و « الشموت » فقد نظما العملية بدقة ووضعا هذه المعدات الناسفة فى حقيبة دخلا بها الى المبنى ليلة التاسع والعشرين من أغسطس سنة ١٩٦٠ ووضعت قنبلة فى احدى أدراج مكتب رئيس الوزراء ووضعت الأخرى فى بدرون المبنى ٠

وفى الانفجار المزدوج ، الذى حدث فى صباح اليوم التالى ، لقى رئيس الوزراء مصرعه مع عشرة من مساعديه وأصيب اثنان وأربعون شخصا بجراح خطيرة ، وتمكن القاتلان من الذهاب الى دمشق فى احدى سيارات شركة بترا ، أما بائع الصحف « فورانى » فكان أقل خطأ منهما وألقى القبض عليه ، وعلى ثلاثة أشخاص آخرين اشتركوا فى المؤامرة ٠

وقدم المسجونون الأربعة الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام وشنقوا ، كما قدم ستة متهمين آخرين ، الى المحكمة غيابيا وحكم عليهم بالاعدام ، وكان العقيد « برهان أدهم » والنقيب « بهجت ماسوتى » من المخابرات السورية من بين هؤلاء المتهمين ، ومن الطبيعى أنهما قد امتنعا عن الذهاب الى عمان (١٢) ، ولم تكن مخابرات دمشق تهتم فقط بخططها الهدامة ، بل كان عليها دائما أن تدافع ضد العمليات التى تشبه ذلك والموجهة ضد الاقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة ، وعلى ذلك فقد اكتشف فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ مؤامرة نظمها فى الخارج بعض السياسيين والضباط السوريين المنفيين فى لبنان بالتعاون مع كثير من ضباط الجيش السورى وحيث أن العملية ، قد تضمنت ضباطا فقط تولت المخابرات العسكرية أمر هذه القضية وبدأت التحقيق بأن أرسلت الى لبنان ، أحد رجالها وكلفته بالتسلل الى داخل مجموعة المتآمرين ، وتمكن العميل السورى بسرعة من معرفة أسماء المتآمرين ، وتجمدت هذه العملية باعتقال ٧٥ شخصا فى سوريا ، وبذلك لم يتوفر لهذه المؤامرة الوقت الكافى لتدخل مرحلة التنفيذ ٠

وتضايقت الأردن من كثرة عمليات الهدم والتخريب التى وجهت ضدها على أيدى رعاياها فى المنفى ، وهم بدورهم الذى استغلتهم أجهزة « الجمهورية

العربية المتحدة » فحاولت أن ترد بعمليات مباشرة ، فيما وراء الحدود السورية واستعملت بدورها السوريين المنفيين ضد وطنهم ، وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ اتهم « عبد الحميد السراج » رئيس المكتب التنفيذى فى الاقليم الشمالى السلطات الأردنية بوضع متفجرات فى سيارة الأتوبيس السورية الذاهبة من الكويت الى دمشق ، دون اثارة شك سائقى هذه السيارات ، وقد تمت هذه العملية أثناء تفتيش السيارات التى تعبر الاردن (ترانزيت) ، وأكد « السراج » أن القنابل وضعت بحيث تنفجر وسط الجموع المحتشدة فى ميدان التحرير بدمشق حيث كان مقررا أن يلقى « عبد الناصر » خطابا ولم تكن هناك جدوى من شرح الطريقة التى تمكن بها الأردنيون من أن يعرفوا مقدما أن السيارات الملغمة ستتواجد فى الوقت المحدد فى ذلك المكان (١٤) ٠

وبعد ذلك بأسبوع وفى ٢٥ أكتوبر وقعت ثلاثة انفجارات فى دمشق ولم تحدث هذه الانفجارات اضرارا فى الأموال أو الأنفس ، ولكن البوليس اعتقل سوريا يدعى « محمود محمد البستانى » واثنين من الرعايا الأردنيين ، وأعلنت « الجمهورية العربية المتحدة » أن الثلاثة كانت فى حوزتهم وثائق تدل على وجود شبكة تجسس وتخريب أردنية فى سوريا مرتبطة ببعض العناصر المناهضة لسوريا فى لبنان ، وصرح « البستانى » فى مؤتمر صحفى بأن «صلاح الششكلى» شقيق الرئيس السورى السابق ، قد وعهده بألف ليرة سورية عن كل قنبلة ، يتمكن من تفجيرها فى الاقليم الشمالى واقترح عليه أن يتلقى تدريبا فى المعسكر الخاص فى الاردن ، ولما عاد « البستانى » الى سوريا ، سلم السلطات القنبلة التى أعطاها له « الششيكلى » والتى كان مقررا أن يضعها فى حمص (١٥) ٠

وبدا أن هناك احتمالا كبيرا ، لأن يكون البستانى عميلا للمخابرات العامة تنحصر مهمته فى التسلل الى دوائر السوريين المنفيين والأردنيين الذين يحركونهم فى لبنان ٠

وبعد ذلك بستة أسابيع ، وفى العاشر من سبتمبر حدث انفجار فى قاعة الانتظار بسفارة « الجمهورية العربية المتحدة » فى بيروت فدمرها واستبد القلق

الشديد بالسوريين من كثرة حوادث الانفجارات فأخذوا يمارسون ضغوطا قوية على لبنان ، جارهم الضعيف ، وفى نهاية شهر أكتوبر سافر « توفيق جلبوط » مدير الأمن العام اللبنانى الى دمشق ، ليقابل زميله السورى ، واتفق الرجلان على ما يبدو فى ذلك الاجتماع على اتخاذ اجراءات تهدف الى وقف كل هذه الأعمال الهدامة المعادية لسوريا والتى تصدر عن مختلف المنظمات ، التى تعمل من لبنان، ثم بعد ذلك ببضعة أيام قام البوليس بتفتيش منزل « صلاح الششيكلى » ووجدوا فيه بعض الاسلحة والمتفجرات ووثائق تكشف بوضوح عن مؤامرة كان يجرى الاعداد لها ضد الاقليم الشمالى من « الجمهورية العربية المتحدة » ، ولم يستطع رجال البوليس القبض على صاحب هذه الترسانة ، فقد هرب الى عمان دون أن ينتظر وصولهم ، وكان أحد أعوانه « منير الملاذى » أقل حظا منه ، اذ اعتقل ، لقد كان سوريا وذكر أنه غادر بلاده منذ عدة شهور سبقت ليذهب الى عمان حيث اتصل بالمخابرات الأردنية ثم سافر الى بيروت حيث كان يجند مع « صلاح الششيكلى » المنفيين السوريين ويرسلهم الى التدريب فى معسكر أردنى ليتدربوا على تكتيكات التخريب (١٦) ٠

وفى أواخر شهر أكتوبر أعتقل البوليس اللبنانى أحد أعضاء مجلس النواب اللبنانى ، وهو وزير سابق يدعى « محمد الفاضل » ، فقد اعتبر حلقة الاتصال بين المنفيين السوريين وبين الملحق العسكرى الأردنى الرائد « غازى الخطيب » (١٧) ، وبعد ذلك بثلاثة أسابيع عاد الملحق العسكرى الأردنى الى بلاده ليقضى أجازته وعندما أعلنت السلطات اللبنانية أنها تمنع عودته الى لبنان ٠ واتهمته بالقيام بنشاط سرى غير مشروع له طبيعة معادية للحكومة السورية ٠

وكان الرد على ذلك هو تعيين الرائد « غازى الخطيب » ياورا للملك«حسين» وربما اعترافا بالخدمات التى أداها (١٨) ٠

واستمرت عمليات الازعاج الأردنية ضد سوريا طوال سنة ١٩٦١ ، وفى احدى ليالى شهر يناير ، انفجرت قنبلتان فى دمشق وحمص ، فى وقت واحد ،

لقد كانت ثلاث سيارات ملغمة قادمة من لبنان ، وعبرت الحدود لبضع ساعات فقط من الانفجار ، وعلى أثر هذه الحوادث اعتقل ثمانية أردنيين فى لبنان ، طرد منهم سبعة من البلاد (١٩) ، ثم فى النصف الثانى من شهر فبراير شرح اثنان من الرعايا السوريين ، فى مؤتمر صحفى نظم فى دمشق كيف أن المخابرات الأردنية حاولت تجنيدهما ليضعا قنابل فى دمشق أثناء الاحتفالات بذكر قيام « الجمهورية العربية المتحدة » (٢٠) ، وفى نفس اللحظة ــ اذ صدقت حكومة الاقليم الشمالى ــ نسف رجلان خط سكة حديد ، على بعد أحد عشر كيلو مترا داخل الأرض السورية ، والتجأ المخربان الى الأردن (٢١) .

الباب السادس

انعدام الثقة بين الأخوة

ظلت المخابرات السورية والمصرية طوال عمر « الجمهورية العربية المتحدة » تبذل معظم جهودهما المشتركة ـ كما رأينا فى الباب السابق ـ ضد ما اتفق على تسميته « الدول الشقيقة » وفى هذه الفترة ندرت الأعمال الموجهة ضد اسرائيل ، وعلى الأقل الأعمال التى تعلن للجماهير ·

وانحصر نشاط مخابرات « الجمهورية العربية المتحدة » اما فى القيام بهجوم سرى ضد احدى الدول الشقيقة أو فى اتخاذ موقف دفاعى للتصدى لهجمات هذه الدول الشقيقة ، وكانت تحدث من وقت لآخر عمليات مكافحة تجسس فى مواجهة دولة أجنبية غير عربية ، وليس بالضرورة أن تكون هذه الدول هى اسرائيل ·

وعلى ذلك فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ قدم أربعة سوريين الى المحاكمة بتهمة التجسس لحساب المخابرات التركية (١) ·

ولم تكن وحدة المخابرات المصرية والسورية قائمة على أساس صحيح أو عملى ، لقد كانت نوعا من التحالف الزائف حاول فيه المصريون ابتلاع السوريين، فى حين حاول السوريون يائسين أن يحافظوا على طابعهم الخاص · واذا كان مصريون كثيرون قد عينوا فى مختلف مناصب المخابرات السورية (فى حلب على سبيل المثال عمل الكثيرون من الضباط المصريين) فان تلك المخابرات ظلت سورية فى جوهرها ، طوال وجود السراج فى رئاستها وظل التعاون بين جهازى المخابرات فعالا ، طالما كان نشاطهما السرى موجها ضد الدول العربية وغيرها ،

وفى أغسطس عين « عبد الحميد السراج » نائبا للرئيس فى الحكومة المركزية « للجمهورية العربية المتحدة » مما اضطره للاقامة فى القاهرة ، وبذلك أبعد « عبد الناصر » بضربة واحدة الرجل الوحيد ، الذى كان يمنعه من تحقيق طموحه فى السيطرة الكاملة على سوريا ٠

وسرعان ما تبين « للسراج » ، أن منصبه الجديد أجوف لا قيمة له ٠ فعاد الى دمشق ، حيث دخل فى صراع مع « عبد الحكيم عامر » الذين عين ممثلا للحكومة المركزية ، ودار الصراع ، حول السيطرة على المخابرات والآمن فى الاقليم الشمالى ٠

وأصدر « عبد الحكيم عامر » قرارا باقالة « مروان السباعى » أحد أعوان « السراج » وكان رئيسا لادارة الأمن ومكلفا أيضا بشئون المكتب الخاص (مكتب المخابرات المصرية العامة فى دمشق) وعين مكانه رجلا يثق فيه ، هو العقيد « رشيد القطينى » وأقصى بعض كبار الموظفين ، واعتقل آخرون ونقل ١٢ من بينهم الى القاهرة ، ومن بين هؤلاء الاثنى عشر رفض رجلان ، أن يخضعا ، كان أحدهما هو « عبد الوهاب الخطيب » المساعد الشخصى « لعبد الحميد السراج » وصدر قرار فى الوقت نفسه بحل المكتب الخاص وادماجه بمخابرات الاقليمين ، وانتقل ضباط ادارة المخابرات العامة من القاهرة الى دمشق ليشرفوا على تحقيق هذا الاندماج ٠ لم يكن هناك متسع من الوقت لينجزوا عملهم فقد نجح الانقلاب فى سوريا وأعاد استقلال البلاد ٠

وبادر سادة دمشق الجدد بسجن عبد الحميد السراج وثلاثين آخرين ، من معاونيه من بينهم العقيد « برهان أدهم » والملازم « عبد الوهاب الخطيب » ، وفى الحادى والعشرين من سبتمبر أعلن المحامى العام السورى المكلف بالتحقيق مع المتهمين ٢٤٠ تهمة ضد « السراج » (٢) وكان ذلك كفيلا بالقضاء على شخصية هذا الأخير الذى تمكن بعد ذلك بقليل من الهروب والعودة الى القاهرة وعين فى سنة ١٩٦٧ مديرا لهيئة التأمينات الاجتماعية فى مصر ٠

اتبعت مصر طوال مدة الوحدة تجاه سوريا موقفا يتمثل فى الآتى : « ان ما لك هو لى ، وما لى فانه يظل ملكى » وهكذا فقد كانت العمليات السرية التى يجب القيام بها من الأراضى السورية ، مثل الأعمـــال التى تستهدف العراق والأردن ولبنان وبالطبع اسرائيل كانت تتم بمشاركة سوريا وعلى النقيض من ذلك ظلت المخابرات المصرية تعمل من جانبها فى المجالات التى ليست لها علاقة جغرافية بالاقليم الشمالى ، وتتصرف فيها كما لو أن الجمهورية العربية المتحدة لا تخطر لها على بال

ولم يكن يصرح لموظفى المخابرات السورية اطلاقا بالذهاب للعمل لدى البعثات المصرية فى الخارج فى الدول غير العربية ، وقد طبقت هذه القاعدة حتى تجاه أقرب جيران سوريا : تركيا : ، حيث كانت فيها واحـــدة من أهم قواعد المخابرات المصرية •

وكانت تركيا فى الواقع هدفا لاهتمام خاص من جانب مصر لأنها عضو فى حلف الأطلنطى ، وتشكل حلقة اتصال بين هذه المنطقة ، وبين حلف بغداد ، (الحلف المركزى بعد انسحاب العراق) وكانت مصر شديدة الاهتمام بالقواعد الامريكية فى تركيا ، وكان من الممكن جمع كثير من المعلومات فى تركيـــا عن القوات البريطانية المرابطة فى قبرص ، وقامت مصر من تركيا بعمليات موجهة ضد العراق ، والأردن عن طريق تجنيد الطلبة العراقيين والأردنيين فى الجامعات التركية ، فضلا عن أن الممثلين الدبلوماسيين لهاتين الدولتين فى تركيا يمكن أن يشكلوا مصادر معلومات هامة ولاحتمال تجنيد عملاء سريين ، وكان هناك أحد الدبلوماسيين الأردنيين فى تركيا يعمل لحساب رئيس القاعدة المصرية اللواء « زكريا العدل امام » •

وكان « امام » يمثل على ما يبدو المخابرات العامة والعسكرية فى وقت واحد ، وتولى مهام منصبه فى أنقره فى بداية سنة ١٩٥٦ وعمل لمدة ثلاث سنوات قبل أن يجبر على العودة الي مصر اثر حادث خطير جدا على علاقاته مع جهاز الأمن

التركى ، والواقع أن رجاله قد اعتقلوا رجل بوليس تركى كان مكلفا بمراقبتهم واحتجزوه لبضع ساعات فى مكتب الملحق العسكرى ٠

وكان فى معاونة « امام » الملحق الصحفى بالسفارة « عبد الفتاح أحمد » والذى كان له مساعد آخر فى أعماله السرية والعلنية هـــو « مصطفى نزهت يلماز » والذى كانت زوجته « ليلى » قد زارت القاهرة سنة ١٩٥٨ وهناك تعرفت على « شهاب طان » وهو رائد متقاعد من الجيش التركى كان قد أتى الى مصر يقدم خدماته لجبهة التحرير القومية الجزائرية وقد قابلته مرة أخرى فى أنقره وقدمته لزوجها ٠ وناشد فيه « يلماز » ولاءه الاسلامى وطلب منه العمل لحساب المخابرات المصرية ضد اسرائيل وأن يجمع النشرات الدورية للجيش الاسرائيلى ، وصور المنشآت الهامة مثل الموانى ومعامل تكرير البترول وخطوط الأنابيب ، وبالرغم من أن الرحلة كانت قصيرة ، لقد أعطى « شهاب » عنوانا للتعمية فى تركيا ألا وهو عنوان « ليلى يلماز » وكان عليه أن يرسل تقاريره على ذلك العنوان قبل أن يغادر اسرائيل ومن أجل ذلك أمدوه « بشفرة على طريقة النافذة » (*) وقد استطاع أن يجد عنوانا فى اسرائيل حيث يستطيع قادته أن يتصلوا به خلال اقامته هناك ٠

وكان ذلك الانجاز هو أحد العوامل التى فضحت « طان » فقد كان قد تعارف فى استانبول بأحد اليهود الذى كانت أخت زوجته تعيش فى حيفا وحصل على عنوانها وأعطاه « لعبد الفتاح أحمد » دون أن يخبر اليهودى بذلك وحينما وصل الى اسرائيل ، كتب الى أخت زوجة اليهودى يبلغها أمنيات عائلتها ويخبرها أن بعض الرسائل قد تصل اليه على عنوانها ، ولسوء الحظ ففى اليوم التالى لاستلامها تلقت رسالة من أختها فى استانبول لم تشر فيها الى « شهاب » وأثار ذلك الشك فى نفسها وحينما وصلت رسالتان أخريان « لشهاب » بعد ذلك

(*) يقوم ذلك النظام على قطعة من الورق تقطع منها ثقوب بطريقة عشوائية ، وتوضع على قطعة أخرى من الورق وتكتب الرسالة السرية داخل الثقوب ثم تزاح الورقة العليا حيث يكون لدى المرسل اليه ورقة مثقبة مماثلة يستطيع بواسطتها قراءة ما كتب خلال الثقوب ٠

بعدة أيام لم تتصل به بل اتصلت بالبوليس ، وقبل ذلك كان « شهاب » قد أصبح على صداقة مع اسرائيل يتحدث التركية ، ساعده فى شراء المطبوعات العلنية ، ومجلة الجيش « ماراشوت » وخرائط مختلفة ، وادعى « شهاب » أنه يشترى تلك الأشياء أنه يخطط لكتاب عن جيوش العالم ، وبالرغم من أنه لا يعرف غير اللغة التركية ، فانه لم يهتم بأن يشرح كيف سوف يقرأ تلك المواد التى كانت مكتوبة بالعبرية ويبدو أنه قد اعتقد أن تلك القصة مقنعة تماما ولم يحلم أبدا بأن يكون صديقه الجديد ، قد شك فيه وأنه سوف يتقاسم ذلك الشك مع سلطات الأمن التى وضعته تحت المراقبة ، وبعد وصوله بأسبوعين قبض عليه وعوقب بالحبس لمدة أربع سنوات (٣) ٠

وفى يناير سنة ١٩٦٢ أطلق سراح شهاب بعد أن قضى ثلث العقوبة ، وأعيد الى بلده ٠ ولكن ذلك لم يكن بحال ما نهاية صلته باسرائيل فقد بدأ بعد ذلك بعدة شهور يعمل كصحفي ونشرت صحيفة « اينى صباح » التركية وصحيفة « الجمهورية » القاهرية سلسلة من المقالات السامة المضادة لاسرائيل من تأليفه مبنية بالكامل على الخيال وبالرغم من أن المقالات كانت تحمل توقيعه فقد ظهر أنها كانت قد كتبت بواسطة مراسل تركى كان قد استغل قصة الجاسوس السابق فى رواياته (٤) ٠

وأصبحت لعنة « شهاب » ــ مثل لعنة « بلعام » فى الكتاب المقدس ــ مباركة فقد بدأ بعدها بسنة فى نشر سلسلة من المقالات فى جريدة « اتحاد مقعدى الحرب للجيش التركى » ، وكانت تلك السلسلة أغنية تمجيد لدولة اسرائيل وانجازاتها (٥) ٠

وعلى عكس النتيجة غير المفيدة لاستخدام مواطن تركى ضد اسرائيل ، فان المصريين قد تمتعوا فيما بعد بنصر غير متوقع ، كان يهدف ولو جزئيا الى تركيا نفسها كعضو فى حلف بغداد ، ويروى « حسين هيكل » كيف أنه بعد فترة انقلاب « قاسم » فى العراق فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ أن كل وثائق حلف بغداد السرية قد شحنت فى طائرة وأرسلت الى القاهرة كهدية لعبد الناصر(٦) ٠

ولم يوضح « هيكل » ماذا فعل المصريون بحمولة طائرة من الوثائق السرية ٠

وقد لقيت المحاولة المصرية ، التى تلت ذلك بالحصول على معلومات عن تركيا نجاحا أقل ، ففى سنة ١٩٦٠ أعلن أن « حاتم محمد خيرى » وهو أحد العاملين فى سفارة ج٠ ع٠ م٠ فى أنقره ، شخص غير مرغوب فيه بتهمة الاشتراك فى نشاط سرى ، وجمع المعلومات ٠

ومن الأمثلة الواضحة على نفور المخابرات المصرية فى عهد ج٠ ع٠ م٠ من استخدام السوريين ، فى أفرعها فى البلاد الأجنبية هو المثال الذى يتضح فى تاريخ قاعدتها فى ألمانيا الغربية ففى ابريل سنة ١٩٥٩ عين العقيد « توفيق اسماعيل » ملحقا عسكريا للجمهورية العربية المتحدة فى بون وهو ضابط من الجيش السورى ، وعضو من عائلة شهيرة فى اللاذقية ، وكان ضابطا صارما وعنيدا بالمدفعية ، وحاصلا على دورة قيادة من الاتحاد السوفييتى ، وبسبب اعتراضات فى مخابرات الاقليم الجنوبى ، لم يتسلم منصبه وألغى التعيين وكتعويض أرسل الى أثينا كملحق عسكرى ، ولكنه بقى هناك ثلاثة شهور ، فقط حيث تقرر مرة أخرى تعيينه فى ألمانيا الغربية ، وذلك تحت تأثير المشير « عبد الحكيم عامر » كحركة استرضاء نحو قادة الجيش الاول (الجيش السورى) الذين كانوا غاضبين لالغاء الوظيفة الاولى لزميلهم ، وعلى أى حال فيبدوا أن سلطات اسماعيل كانت محددة بحدود الوظائف الشرعية للملحق العسكرى ، وكانت كل الشواهد تدل على أن المخابرات المصرية ما زالت غير ميالة لأن تعهد له بادارة فرعها فى ألمانيا ٠

وفى بون حل « اسماعيل » محل العميد « عثمان نورى » الذى ذكرناه فى الباب السابق ، على أنه الرجل الذى كان فى سنة ١٩٥٤ مسيطرا على « بول فرانك » (الذى كان اسمه العبرى أفرى أيلاد) وهو عميل مخابرات اسرائيلى كان يعيش فى مصر بجواز سفر ألمانى ، وتعود علاقات « نورى » بألمانيا الى

سنة ١٩٥٣ حينما كان مساعدا للمقدم « صلاح نصر » (الذى أصبح فيما بعد رئيسا لادارة المخابرات العامة) كضابط اتصال « للجنة المستشارين الالمان لشئون المخابرات » وفى مارس من نفس السنة عين « نورى » قائما بعمل رئيس المخابرات العسكرية وفى يوليو سنة ١٩٥٥ أرسل الى بون كملحق عسكرى ونحو نهاية السنة ، وقبل ستة شهور من تركه لمنصبه رقى الى رتبة العميد ٠

ولم يكن من المدهش فى ضوء ماضيه المؤثر ، أن يتمتع « نورى » بثقة كل الهيئات السرية المصرية ، وفى ألمانيا كان بالاضافة الى منصبه العلنى ، يعمل كرئيس للمؤسسة المشتركة للمخابرات العسكرية العامة ٠

وكما كان الوضع فى البلاد ، التى أقيمت بها أفرع للمخابرات المصرية فقد كانت ألمانيا أحد الأهداف لجمع المعلومات والأنشطة الأخرى ، وقاعدة للعمليات ضد اسرائيل ، وبالنسبة لألمانيا نفسها فقد كان المصريون مهتمين بقوات حلف الأطلنطى داخل البلاد وبالأنشطة الفرنسية المضادة لجبهة التحرير القومية الجزائرية هناك وبالمنظمات المعادية للسامية وبمساعدة ألمانيا لاسرائيل وبالمؤسسات الاسرائيلية واليهودية ، وكان ذلك الفرع يشترك أيضا فى مراقبة المواطنين المصريين والطلاب المقيمين فى ألمانيا وفى حماية الوكالات المصرية والبعثات الدبلوماسية أينما ظهرت ، وقد أظهرت المخابرات المصرية اهتماما كبيرا أيضا بشراء المعدات الالكترونية وغيرها التى تصنعها المؤسسات الألمانية لأعمال المخابرات ٠

وكان عملاء الفرع المشترك يعملون تحت ستارات مختلفة ، فكان العقيد « شعبان هريدى » نائب الملحق العسكرى يقوم بنشاطه السرى الى جانب عمله العلنى ، (وهو الذى ذكرناه من قبل كنائب رئيس مكتب المخابرات فى غزة ، الذى جرح فى الانجار الذى قتل العقيد « حافظ ») وكان من الواضح أن « محمد أحمد محسن » السكرتير التجارى للشئون الصناعية فى السفارة ، بالرغم من لقبه المتواضع هو أحد الأشخاص المهمين فى الفرع ويبدو أنه كان يديره بعد

رحيل « عثمان نورى » وكان « صلاح أبو جبل » القنصل العام فى فرانكفورت هو أحد أعضاء ادارة المخابرات العامة ، بينما كان الدكتور « حسن فقوسه » رئيس مكتب جامعة الدول العربية فى بون نشطا فى شئون المخابرات ، ومن بين أولئك الذين كانوا يعملون دون ستار دبلوماسى الدكتور « أحمد عصفور » مراسل صحيفة الجمهورية القاهرية و « خيرى الرفاعى » وهو رجل أعمال فى ميونخ وكان يعمل لحساب المخابرات العامة ، وكان من بين مهامه ترويج العملات الاسرائيلية المزيفة ٠

وكان أحد المشروعات التى نفذت فى ذلك الوقت يتضمن شابة ألمانية تدعى « هلجارد أوتو » كانت قد تعرفت بمراسل الجمهورية « أحمد عصفور » وتبع ذلك تجنيدها لحساب المخابرات المصرية وأرسلها صديقها الى بعثة المشتريات الاسرائيلية فى كولون والى السفارة الاسرائيلية فى النمسا ، والى المفوضيات الاسرائيلية فى سويسرا بعد أن زودها ببطاقة صحفية محلية مزيفة ، وفى كل من تلك الأماكن كانت تقدم نفسها على أنها صحفية وتطلب معلومات عن اسرائيل وتحاول الحصول على التاريخ الشخصى وصور الأعضاء المختلفين ، ولكن أهم تكليفاتها كانت فى بداية سنة ١٩٥٨ حينما أرسلها « عصفور » الى اسرائيل كممثلة لوكالة أنباء تعرف باسم كونتيننتال ولسوء حظها فقد انتهت مهمتها مبكرا دون نتائج كثيرة ، فبينما كانت فى ايلات عبرت الحدود الأردنية بلا قصد واعتقلت لبعض الوقت فى الاردن وبعد اعادتها الى اسرائيل أسرعت بمغادرة البلاد ، وبعد ذلك بسنة اتخذ تعاونها مع قائدها صورة أخرى حيث تزوجت الدكتور « عصفور » ٠

ان حرب السويس قد زادت من مصادر المخابرات المصرية ، من اتجاه غير متوقع ، فبعد انسحاب اسرائيل من سيناء وقطاع غزة فى بداية سنة ١٩٥٧ أقامت قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة على طول الجانب المصرى من خط وقف اطلاق النار ، وكان مسموحا لضباط ورجال تلك القوات بزيارة اسرائيل بحرية، وبمرور الوقت اتضح أن بعضهم يتعاونون مع المخابرات المصرية فيما يزيد عن

حدود واجباتهم الذى كان يتضمن فى بعض الأوقات تسليم كل بلد بيانات عن الآخر بهدف خفض التوتر على جانبى الحدود ومن الممكن أن يكون التعاون الوثيق بين أعضاء قوات الأمم المتحدة مع المصريين ، قد نتج جزئيا من أنهم قد جاءوا من بلاد مثل الهند ويوغسلافيا التى لم تكن حكوماتها فى أى من الأوقات على ود مع اسرائيل ، بينما كان الآخرون يعملون لحساب المصريين بدافع من الطمع البحت ، وكانت طائرات الاستكشاف التابعة للأمم المتحدة ، تستغل أيضـــا بواسطة المصريين لأغراض المخابرات من خلال تقديم التقارير عن عما شاهدوه أو نتيجة لوجود ضابط مصرى على الطائرة ٠

ان كل العمليات ضد اسرائيل والتى وضعت فى ذلك الباب ، كانت كلها ثمرة لمبادرة المصريين ، وعلى أى حال فى نفس الوقت ، استمرت محطات المخابرات المصرية فى امتصاص المتطوعين ، الذين كانوا يقدمون خدماتهم ضـــد اسرائيـــل وعلى سبيل المثال فقد قدم « حاييم أوجين »(*) ، وهو فنى من مكتب البريد ، من تل أبيب كل ما يعلمه عن الصواريخ الاسرائيلية ، لممثلى المخابرات المصرية فى ايطاليا ، وكان فرع المخابرات المصرية فى روما كما ذكر من قبل ــ معدا لاستقبال مثل ذلك المتطوع ، وفى مقابل معلومات طلب « أوجين » مبلغا متواضعا هو ٢٠ ألف دولار ، ولكن ضابط المخابرات الذى قابله قرر أنه يستحق ١٠٠ دولار فقط كمصاريف ، وسواء صدق ضابط المخابرات أو شك فى روايات الاسرائيلى فانه رأى أنه من المفيد البقاء على صلة به وعند ذلك قرر أن يعطى « أوجين » عنـــوانا سريا فى روما باسم « روز مالى مولين » ٠

واستمر التراسل بين الآنسة « روز مالى مولين » وبين « أوجين » لمـــدة حوالى سنة ، واقترح المصريون أن يزور بلدهم ، وكانوا مستعدين أن يرســـلوا له تذكرة الطائرة الى ايطاليا ، ولكن الاسرائيلى أصر على تذكرة عودة ومصاريف وبالنسبة لطلبه الاخير ، تعنت المصريون لسبب ما ورفضوا الموافقة على النقود ، وتوقفت المراسلات وانقطعت الاتصالات ٠

(*) اسم مستعار ٠

وبعد تسع سنوات قبض على « أوجين » فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ واتضح من محاكمته ، أن الأمن قد صور كل الرسائل التى كان قد أرسلها للمخابرات المصرية مع الردود عليها ، وكان ذلك يعني ولأسباب خاصة بها أن ادارة الأمن بالرغم من علمها بالاعمال الخاطئة « لاوجين » قد امتنعت عن القبض عليه ، فى ذلك الوقت ولم تكن تأكيداته للمحكمة ، بأنه كان يرغب فى تخويف المصريين بالصواريخ الاسرائيلية مقنعة بالنسبة للقضاة وقرروا أنه حتى ولو كانت المعلومات التى كان قد سلمها كانت زائفة فان عملية تسليمها غير شرعية ، وعوقب « أوجين » بالسجن أربع سنوات ٠

وهذا متطوع آخر ، كان يعمل مع محطة المخابرات المصرية فى الحبشة ، ففى ربيع سنة ١٩٦٠ اتخذ أحد الاسرائيليين طريقه الى الحدود ، وكان جميل الطلعة وذا شارب وفى بداية الثلاثينات من العمر ، وقد قدم معلومات عن المنشئات العسكرية فى النقب مقابل عشرة آلاف دولار ، وكان « ناثانيل مالحى »(*) يقيم فى ايلات التى جنحت به سفينة « كاليو » حمولة ٤٠ طنا فى ميناء « مصوع » ، ولم تكن السفينة تصلح للابحار ، وكانت تحتاج الى اصلاحات أساسية وكان الطاقم الذى يحصل على أجره قد هجر السفينة ، وكان « مالحى » يأمل فى الخلاص من مأزقه بمساعدة المخابرات المصرية ، وعلى أى حال فان تلك الهيئة ، لم تكن تميل الى مثل ذلك الكرم ، وقد دفعت له فى المرحلة الأولى ٥٠ دولارا حبشيا فقط ٠

وكانت هناك عدة مراحل أخرى قليلة ، حيث أن جواز سفره الاسرائيلى ، كان على وشك الانتهاء ، واتصل « مالحى » بالقنصل الاسرائيلى ليجدده ، ولكنه غير رأيه بعد عدة أيام ، وقرر أن يجدده بنفسه ، ولم يكن ملتفتا الى القاعدة البسيطة ، بأن أولئك الذين يقومون بالعمل السرى ، يجب أن يتجنبوا التورط فى النشاط الاجرامى « العادى » حتى لا يثيروا شبهات لا داعى لها ، وبالاضافة الى ذلك فانه لم يكن يعرف لغات أجنبية ، وكان جواز سفره ، ينتهى فى ٨ يونية سنة ١٩٦٠ ، وكل من درس جوازات السفر الاسرائيلية يعرف أن التاريخ يكتب

(*) اسم مستعار ٠

بالفرنسية ، الى جانب العبرية وكان على « مالحى » أن يضيف كلمة «deux»
ولنكه لم يكن يعرفها فقد كتب « اثنين » بالانجليزية «two» بالرغم من أن
الكلمة السابقة كانت Soixante بالفرنسية ، وحين انتهى من عمله ، تقدم الى
الى السفارة ، وقال أنه قد أرسل جواز سفره الى وزارة الداخلية باسرائيل
حيث جدد وأعيد اليه ، وأظهر الجواز ليثبت كلامه ، حيث ثبت أنه باطل ، وقبض
عليه فى ايلات فى بداية سنة ١٩٦١ ، وقد ادعى أيضا فى محاكمته أن هدفه
الأول كان خداع المصريين ، واستخلاص الأموال منهم ، وحكم عليه بالسجن لمدة
سبع سنوات ٠

ولم تكن ادارة المخابرات العامة فى مصر تتحرك فى مكانها ، فقد ظهرت
فرصة لتظهر فيها نشاطها وذلك فى منتصف أبريل سنة ١٩٦٠ حيث أعلن اتحاد
عمال الشحن فى نيويورك مقاطعتهم لتفريغ السفينة كليوباترا ، وكان ذلك
احتجاجا ضد رفض الحكومة المصرية السماح للبضائع الاسرائيلية بالمرور من قناة
السويس حيث كان قد سمح بمرورها بعد حرب السويس ، ثم أعيد الحظر فى
بداية سنة ١٩٥٩ وصادرت سلطات القناة البضائع القادمة أو المرسلة الى
اسرائيل ، وكان رد الفعل لحركة عمال الشحن فى نيويورك ، أن امتنعت غالبية
البلاد العربية بتأثير من مصر ، عن تقديم خدماتها للسفن الامريكية ، التى فى
موانيها ، وفى نفس الوقت اعتبرت مظاهرة نيويورك ، كصفعة لنظام القاهرة
وكانجاز للسياسة الاسرائيلية ، وادعت وسائل الاعلام المصرية ، أن هذه «مؤامرة
صهيونية » جديدة « ووراء رفض تفريغ كليوباترا تقف منظمات سرية تنشر
الفساد والدمار الاخلاقى» ،(٨) ووصف ذلك العمل ، على أنه جزء من الخطة
الاسرائيلية لكسر الحظر الذى فرضته المقاطعة العربية(٩) ٠

ومن أجل تحويل الانتباه عن نجاح « العمل الاسرائيلى الهدام » فان الحظ
العاثر ، الذى كانت تعانيه المخابرات الاسرائيلية فى مصر كان يهلل له فى الخارج،
وبالرغم من أنه بعض شبكات الجاسوسية الاسرائيلية ، قد اكتشفت قبل ذلك
ببعض الوقت وعلى فترات مختلفة فقد أفردت دعاية كبيرة فى نفس الوقت عن

الكشف عن عدد كبير من شبكات التجسس الاسرائيلية ـ هى ست شبكات على وجه التحديد طبقا لرواية مصر • وكان عدد المشتركين فيها ستة عشر شخصا من بينهم عدد من الاجانب ، ولكن غالبيتهم من المواطنين المصريين ، ولخلق جو من الدراما عقد « سعد عفرة » مدير الاستعلامات ، مؤتمرا صحفيا خاصا(١٠) ،قال فيه « لقد بدأت اسرائيل حرب جاسوسية ضدنا » ، « ان تلك الحرب قد استمرت لاكثر من ثلاث سنوات وقد كنا نحارب بهدوء وصبر •• ، حتى لا تدرك اسرائيل الخطر وتغير خططها •• ، ولقد نجحنا فى وضع يدنا على عدد كبير من شبكات التجسس التى تعمل فى المدن المختلفة مثل روما وجنيف وميونخ وزيورخ وأمستردام ••• ، ولكن اسرائيل لم تعلم ولم تشعر ، ولم تتحقق من ربط كل تلك الأطراف ببعضها ••• ، ولقد قبضنا عليهم جميعا ••• ، كنا نخدع المخابرات الاسرائيلية لمدة ثلاث سنوات ••• ، وكنا نمدهم بمعلومات خاطئة كانوا يشكروننا عليها ••• ، لقد شكرت المخابرات الاسرائيلية ، ادارة مخابراتنا دون أن تعلم ماذا كانت تفعل ، فقد كان لديهم الانطباع بأننا كنا عملاءهم •

ومن بين أولئك الذين صوروا على أنهم عملاء اسرائيليون اثنان من المواطنين الايطاليين هما « ريمانودو دى بيترو » و « فرديناندو باكيولا » وأحد الهولنديين ، هو « ميويس جودسوارد » ، وكان الاخير الذى كان يقيم اتصالا لاسلكيا مع اسرائيل تدفعه المخابرات المصرية ليرسل معلومات يعطونها له ، كما اكتشفت جهاز ارسال آخر فى حوزة « محمد سامى نافع » بالاضافة الى معدات تصوير وزجاجة من الحبر السرى ، بينما كان « عز الدين نعيم » و « سمير الاسكندرانى من المصريين ، الذين جندتهم المخابرات الاسرائيلية ، فى ايطاليا ، ثم تعاونوا مع مخابرات بلدهم ، لدى عودتهم الى مصر ، وكانوا يعملون كعملاء مزدوجين وكانا مسئولين عن القبض على عدد من أعضاء الشبكات الاسرائيلية(١١) •

وتفاخر المتحدث المصرى أن أنشطة المخابرات الاسرائيلية قد أوقفت فى مصر قبل أن تنضج ، ولقد اتضح ذلك فى محاكمات سبعة أشخاص اتهموا بالتجسس والتى بدأت فى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦١ ، وكان أربعة من المتهمين ، بما فى

ذلك رئيسهم من الأرمينيين · وكان « جين توماس » هو فى التاسعة والعشرين من عمره ، قد بدأ عمله السرى قبل ذلك بثلاث سنوات فى ألمانيا ، ووصل الى كولون من القاهرة فى عام ١٩٥٦ ،مقررا أن يجرب حظه خارج مصر ، حيث لم تكن لديه وظيفة ثابتة ، ولمدة سنتين كان يعمل فى مؤسسات تجارية مختلفة لفترات محدودة ، ولم تتحقق أحلامه فى النجاح ، ولكن ذلك لم يقلل من حبه للحياة ، وكان يقضى أوقات فراغه فى أماكن التسلية التى كان مرتبه المتواضع يسمح له بزيارتها ، وفى ربيع سنة ١٩٥٨ تقابل فى احداها مع رجل أعمال يتحدث العربية بلهجة لبنانية ، حيث قدم نفسه له على أنه « اميل » ، وبسرعة أصبح الاثنين أصدقاء يقضيان كثيرا من الوقت سويا ، وكان اميل يدفع كل « الفواتير » ، وبعد ذلك بعدة أسابيع اقترح على « توماس » أن يعود الى مصر وأن يبدأ فى جمع المعلومات العسكرية وغيرها لحساب حلف شمال الاطلنطى ، ووافق « جين توماس » وبدأ على الفور فى التدريب على وظيفته الجديدة ، وعلم « اميل » تصوير الوثائق وتحميض الأفلام وارسالها فى صناديق ذات جدارين أو أغلفة الكتب أو أنابيب المراهم الطبية ، وحيث حصل على خبرة مناسبة فى تلك المجالات عاد « جين توماس » الى القاهرة فى الاسبوع الأول من يونيو سنة ١٩٥٨ ·

وحين عاد الى منزله كانت أول زيارة له هى لصديقه القديم « محمد أحمد حسن » وهو موظف فى قاعدة مدفعية مصرية اقنعته النقود بسرعة وبدأ فى الامداد بالوثائق من محل عمله وكان « جين » يصورها ويرسلها الى عناوين مموهة فى أوربا وكان تقييم تلك المعلومات ممن استلموها على أنهامفيدة وهامة ·

وظهر أن « جين توماس » عميل له مستقبله ، وفى بداية أغسطس ، دعى لزيارة ألمانيا ، وهناك تلقى مكافأة نقدية على نجاحه فى تجنيد « حسن » ونقل الاشراف عليه الى مسئول آخر فى حلف شمال الاطلنطى ، علمه كيف يستخدم الحبر السرى ، وخلال زيارته قابل « توماس » الشابة الشقراء الجذابة « كاتى بندورف » وفى بداية أكتوبر تزوجها ثم عادا الى مصر بعد أسبوعين من الزفاف وفى القاهرة تظاهر الزوج باشتغاله بتصدير التذكارات المصرية ، الى البلاد

الأوربية ، وفى الواقع فان تلك التذكارات كان تستخدم لاخفاء الافلام ، التى يرسلها لقادته ، وقام بتجنيد والده « ليون توماس » الذى يساعده فى الوظيفة الدقيقة ، لفك « القطع الفنية » واعادة تركيبها بعد وضع الرسائل بداخلها .

واستمر « حسن » فى كونه عميلا بارزا ، وكان فى بعض الاحيان يرافق « جين » وزوجته فى رحلاتهم العائلية على طول القناة ، أو المواقع الحساسة الاخرى ، حتى يمكنهم لدى عودتهم من كتابة التقارير عما شاهدوه ، وسرعان ما تحققت كاتى مما كان يفعله زوجها وأصبحت مساعدته فى ذلك ، وحينما زارا ألمانيا فى صيف سنة ١٩٥٩ درست الارسال اللاسلكى والشفرة وقد ساعد جهاز الارسال على سرعة الاتصال مع قادتهم الذين أوضحوا منذ ذلك الحين ، أنهم من المخابرات الاسرائيلية .

وأدخل « جين » فى شبكة تجسسه شابا أرمينيا آخر ، هو « جارايت تانيليان » وهو مصور محترف ، ساعده على تصوير الوثائق وتحميض الافلام وحاول « جين » أن يحصل أيضا على معلومات عن الصناعات العسكرية المصرية ، فاتصل بأحد أقاربه وهو « جورج داما لكيان » وكان ابن عمه « حكمت مصطفى » يعمل صانع أقفال فى أحد مصانع وزارة الدفاع ، وبالرغم من أن اتصالاته لم تأتى بفائدة فانها لم تتسبب فى ضرر سريع لجين لأن ابنى العم لم يقدرا أهميتها حتى فيما بعد عندما قدما للمحاكمة ، ومن جانب آخر اتصل بالرائد « أوديب حنا كيرلس » فى يوليو سنة ١٩٦٠ ويبدو أن ذلك الاتصال كان مثمرا فبعد أن تقابلا عن طريق المصور « تانيليان » عزز جين معرفته بالضابط المسيحى الى أن جاء يوم قرر فيه أن يطلب منه العمل لحسابه والحصول على معلومات عسكرية ، وتظاهر « كيرلس » بالاستعداد لذلك ، ولكنه اتصل فورا بادارة المخابرات العامة حيث طلبوا منه أن يتعاون مع جين وزوده بجهاز تسجيل لتسجيل محادثاتهما وفى نفس الوقت قامت المخابرات العامة ، بوضع « جين توماس » وكل المتصلين به تحت المراقبة ، ويبدو أن التتبع قد جرى بطريقة لفتت انتباه « جين » وعلى ذلك أرسل زوجته الى ألمانيا وخطط للحاق بها ولكنه قبض عليه هو ومعاونيه فى بداية يناير سنة ١٩٦١ .

وكان السبب فى سقوط « جين » وشبكته هو تجنيد رجل قام منذ اللحظة الأولى ، بدور العميل المزدوج ، وكانت الشبكة قد اكتشفت فى صيف سنة ١٩٦٠ ولكن المصريين ادعوا كما حدث من قبل فى حالات أخرى أن مخابراتهم كانت تراقب أفرادها منذ سنة ١٩٥٨ أى قبل القبض عليهم (١٢) بثلاثة أعوام.

وفى يوليو سنة ١٩٦١ حوكم « جين » ومساعدوه ولم يقنع الادعاء باعترافاتهم وبالدلائل المتجمعة ضدهم ودخل هو ومجلس الدفاع فى عالم الدعاية الرخيصة ، الذى لا يتفق مع ما تمليه العدالة ، وقد أكد ممثل الادعاء ، أن المبادىء التى يؤيدها « جين توماس » واسرائيل متماثلة ، وقرر أن « الله » قد عرف التلمود بطريقة تنكر وجوده ، واقتبس من برتوكولات حكماء صهيون(*) مايدل على أن « تأشيرات الدخول الى ذلك العالم هى الكذب والخداع ، واستخدام القوة ، وأنه لا يوجد عار فى أن تكون جاسوسا أو محرضا »(١٣) وتحدث دفاع « جاريت تانليان » طويلا عن الصهيونية ووضحها للقضاة ، بحكايات (نوادر) فكاهية مختلفة، تقول احداها أن صهيونيا قد طلب أجازة من عمله ، بسبب موت أبيه ، وبعد فترة من الوقت طلب أجازة لسبب موت أمه وفى المرة الثالثة مات أبوه ، وفى المرة الرابعة ماتت أمه وفى تلك المرة قال له رئيسه « انني أوافق على أنه من الممكن أن يكون لك عدة آباء ولكننى لا يمكن أصدق أن لك أكثر من أم واحدة » وقد قالت الصحيفة التى نشرت ذلك أن قاعة المحكمة قد ضجت بالضحك .

وأكثر من ذلك فان الدفاع قد قال أن الفيلسوف الفرنسى « فولتير » قال فى احدى المرات أن الصهاينة اناس أشرار ، يمارسون الطب حتى يستطيعوا قتل المسيحيين ، حيث أنهم يعتقدون أنهم بقتلهم يصبحون أقرب الى الله (١٤) ،

(*) برتوكولات حكماء صهيون هى عمل شرير اخترعه « اخرانا » البوليس السرى القيصرى وكتب فى صورة برتوكولات اجتماعات سرية ادعى أن رؤساء يهود العالم قد عقدوها فى باذل خلال المؤتمر الصهيونى الأول فى سنة ١٨٩٧ ومن تلك التقارير نتجت الخطط الصهيونية للاطاحة بكل انظمة البلاد وتسيد العالم تحت حكم ملك من بيت « داوود » ، وحتى يومنا الحالى فان تلك البروتوكولات تستخدم فى اثارة اعداء السامية ، وقد طبعت مئات الآلاف ، من النسخ منها فى روسيا القيصرية والمانيا النازية ومصر وسوريا ولبنان والعراق ، وقد اعتاد الملك « فيصل » ملك السعودية أن يهدى نسخة الى كل ضيف اجنبى .

والحقيقة بأن «فولتير» قد مات قبل ١٠٠ سنة من قيام حركة الصهيونية ، وأنه لم يكن على معرفة بمصالح « الصهيونية » ، تلك الحقيقة لم تؤرق مجلس الدفاع المتعـلم ٠

وعلى العكس من الجو التافه خلال جلسات المحكمة فان العقوبات كانت ثقيلة جدا فحكم بالاعـــدام على « جاين توماس » و « محمد أحمد أمين » و « جاربت تانليان » كما حكم على « كالى بندروف » بالاعدام غيابيا وحكم على « والد توماس » بالسجن مدى الحياة ، وعلى قريبه « دامالكيان » بسنة واحدة فى السجن بينما برىء« حكمت مصطفى » من كافة التهم ، وكان أعضاء المحكمة التى حاكمته تضم « سعد الشاذلى » الذى كان عقيدا فى لواء للمظلات فى ذلك الوقت ، والذى خدم فيها بعد كملحق عسكرى فى لندن ، وكان رئيسا للاركان ، أثناء حرب « عيـد الغفران ، وفى عام ١٩٧٤ عين سفيرا لبلاده فى لندن ٠

الباب السابع

الجاسوس الذى أصبح يهوديا

لم يكن المصريون يعتبرون كل الارمنيين « خونة للعهد عديمى الضمير » كما سماهم مستشار الادعاء خلال محاكمة « جين توماس » وشركائه(١) ، فلقد كان « كابوراك يعقوبيان » ـ على سبيل المثال ـ يعتبر ـ « أرمنيا طيبا » ولد فى سنة ١٩٣٨ وعمل كمصور محترف وجند لخدمة المخابرات العامة فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ وكان المسئولون عنه يأخذون فى اعتبارهم أساسا أنه عنصر جيد « لزراعته » لوقت طويل فى اسرائيل ، ولمدة سنة كاملة كانوا يعدونه لمهمته ، ودربوه على مهارات مختلفة تتصل بالنشاط السرى ، ولكن الجهد الرئيسى كان مكرسا لتغطيته فى هيئة يهودى ، فأجريت له عملية الطهارة، فى أحد المستشفيات ودرس الديانة اليهودية واسرائيل من الكتب والصحف التى سلمها له قادته وزار حتى أحد معابد اليهود فى العاصمة المصرية عدة مرات ، ويبدو أن رؤساءه لم يجدوا أسهل من اعطائه التعاليم الاساسية للعادات اليهودية ، ولكنهم كانوا بالرغم من ذلك قلقين حول الثقة فى تعليمه ليصبح يهوديا(*) •

وكانت الشخصية الجديدة ، التى خلقوها له هى شخصية ابن أحد اليهود اللاجئين من تركيا ، وكانت الوثائق التى أمدوه بها تظهر تاريخ ميلاده على أنه سنة ١٩٣٥ فى « سالونيكا » فى تركيا ، ولسبب ما ، أضافوا ثلاث سنوات لعمره •

(*) تتميز تلك الطريقة بحقيقة أنه خلال اقامة « مورد فاى لوك » فى القاهرة للتدريب كعميل سرى ضد اسرائيل ، فى النصف الأول من سنة ١٩٦٣ ، (والذى أصبح مشهورا بالرجل الذى كان فى حقيبة الملابس) فان ضباط المخابرات المصرية ، قد سألوه عن العادات الدينية اليهودية ، متى يصلى اليهودى ، كيف يرتدى شال الصلاة ، كيف تربط الأحجبة ، الخ ••• (انظر الباب الثامن) •

ويبدو أن مخترعي هـذه التغطية قد نسوا أن سالونيـكا ، قد أخـذها اليونانيون سنة ١٩١٢ وأنها قد أصبحت جزءا متكاملا من اليونان ، منذ ذلك الحين ، وحسب رواية الجاسوس فان أباه قد تخلى عن زوجته وابنه واختفى ولم يترك أثرا ، وماتت الأم فى مصر ، وأعطوه دليلا على ذلك ، « صورة لقبرها » فى المقابر اليهودية فى القاهرة وبالطبع فانك لا تستطيع أن تسأل شاهد القبر عن « الابن » ولا يمكن استجوات أب غـير معروف مكانه ، وهـذه طريقة معتادة (موصوفة فى مراجع الحرفة) للتغطية ، ويكون الاقارب فيها قد قتلوا أو اختفوا حتى اذا ما ثارت الشكوك ، لا توجد طريقة للتحقق من القصـة ، ولتجسيد الشخصية الجديدة ــ ايزاك (اسحاق) كوتشوك ــ فقد أعطوه وثائق يزعم أنها صدرت من مجلس الطائفة اليهودية وحاخامية القاهرة ، ولجعـل التزوير أقـل اتضاحا فانه لم يعط الوثائق الاصلية بل صورها ٠

وفى خريف سنة ١٩٦٠ قدم اسحاق نفسه مدعما ببطاقة شخصية مصرية الى مكتب الامم المتحدة بالقاهرة وطلب « شهادة لاجىء » مدعيا أن السلطات قـد رفضت مد تصريح اقامته فى مصر ، وأجيب الى طلبه بعد ذلك بعدة أسابيع ثم قدم طلبا بعد ذلك للسفارة البرازيلية ، للحصول على تأشيرة هجرة ، وقد منحت له فى مارس سنة ١٩٦١ ، وفى أبريل أبحر على سفينة أسبانية من جنوا الى ريودى جانير وعلى السفينة تعرف على شاب من أعضاء المزارع اليهودية الجماعية من « برور هايل » كان مسافرا مع زوجته وابنتيه لزيارة العائلة فى البرازيل ، وقدمه عضو الكيبوتز الى أقاربه فى « ريو » والى ممثلى الوكالة اليهودية هناك ، وتحدث اسحاق عن نفسه وماضيه كما قد علموه ، ولكن اللهجة اليهوديةغير المتقنة لم تخدع عضو الكيبوتز ، ذا النظرة الثاقبة ، وبينما كانا فى الخارج سويا فى أحد الايام صادفا يهوديا أرثوذكسيا كانت أهداب شال الصـلاة ، تبـدو من تحت جاكتته ، ولم يعرف اسحاق ما اذا كانت ، ولم يستطيع الاسرائيلى نسيان الحادثة٠

وفى البرازيل حضر اسحاق اجتماعات كانت قد رتبت مسبقا فى مصر ، وكان سالم عزيز السيد ، هو ممثل المخابرات العامة ، وبالنسبة لهؤلاء غـير المهتمين بوظيفته الحقيقية ، فانه كان يعرف على أنه مبعوث الغرفة التجارية المصرية

وبناء على تعليمات حصل اسحاق على بطاقة شخصية محلية وبدأ العمل كمصور، ونحو نهاية العام اتصل بادارة الهجرة بالوكالة اليهودية ، وفى ديسمبر ترك ريودى جانيرو كمهاجر الى اسرائيل ، وفى الطريق ،توقف فى جنوا لمقابلة رئيسه المباشر من القاهرة ، والذى أعطاه الاوامر النهائية قبل رحيله الى وطنه الذى يقصده ، وكان عليه أن يخدم فى قوات الدفاع الاسرائيلية ، والأفضل طبعا فى الفرق المدرعة ٠

وحين وصل اسحاق الى اسرائيل فى ٢٠ ديسمبر كانت زيارته الأولى لصديقه فى « برور هايل » ، وزادت الشكوك التى نشأت لدى عضو الكيبوتز فى البرازيل ، ووجد طريقة لوضعها موضع اهتمام سلطات الأمن ، وأصدروا لـه التعليمات بعدم قطع الاتصال مع « المهاجر الجديد » ، وبناء على نصيحة من عضو الكيبوتز حضر اسحاق مقررا فى اللغه العبرية فى كيبوتز ، يسمى « دوروت »، ولسبب ما فانه لم يستقر هناك ، وطلب نقله الى مقرر فى كيبوتز « نجبا » وهناك أمضى ستة شهور يتعلم العبرية وأصبح صديقا جدا لفتاة شابة من أعضـاء الكيبوتز ، وعندما أتم منهجه أعطى شقة فى « أشكيلون » وفى نوفمبر سنة١٩٦٢ انضم الى الجيش ، ولكن بعدها بأقل من سنة سرح من الجيش ، بناء على التماس منه ، وبالرغم من أنه كان مهاجرا جديدا وفى سن الخدمة العسكرية الالزامية ، فان ذلك لم يكن يمثل مشكلة ، وكان السبب الحقيقى وراء التماسه هو أنه قد كلف فى الجيش ، وفى وظيفة لا تزودانه بأية معلومات نافعة ، بالنسبه للذين يخدمهم فى القاهرة ، وبطبيعة الحال لم يكن يملك على أن يدا خفية وراء عمله فى الجيش ٠ وظل طوال الوقت على اتصال بقيادته فى المخابرات العامة فى القاهرة بواسطة رسائل بريئة فى مظهرها ، ولكنها تحتوى على رسائل بالحبر السرى ، وكانت المراسلات تتم فى الاتجاهين ، من خلال عناوين للتمويه فى أوربا ٠

وكانت علاقاته مع الفتاة من « نجبا » تزداد توطدا وبدأ الحديث عن الزواج، وكان ولا بد وأن يؤدى هذا العمل الى عواقب مؤسفة وكانت سلطات الأمن ، تواقة لمنعها لو أمكن ، لقد كان هناك الآن أكثر من دليل اجرامى كاف ضد « اسحاق كوتشوك » وكان القبض عليه مسألة وقت فقط ، ووضع تحت الحجز القضـائى

فى ١٩ ديسمبر بعد عدة أسابيع من تسريحه من الجيش وبعد سنتين بالضبط من هجرته الى اسرائيل ، وقد أدى تفتيش شقته الى العثور على أدوات للكتابة السرية وأشياء أخرى بددت البقية الباقية من الشكوك حول وظيفته الحقيقية ، وحكم عليه بثمانية عشر عاما ، وفى مارس سنة ١٩٦٦ أعيد الى مصر مع سجينين آخرين مقابل ثلاثة من الاسرائيليين ، الذين كانوا قد عبروا خطوط الهدنة بطريق الخطا الى قطاع غزة(٢) ٠

وفى ربيع سنة ١٩٦١ عندما كان « كابوراك يعقوبيان » فى طريقه الى البرازيل ، كانت « أنيسة سليمان » وهى مطلقة شابة تعيش فى الاسكندرية مع ابنتيها ، كانت قد قررت زيارة أقاربها فى ألمانيا ، وكانت ألمانية المولد ، أتت الى القاهرة قبل الحرب العالمية الثانية وتزوجت هناك بعد ذلك بعدة سنوات وأصبحت مسلمة ، وعلى ذلك كانت ابنتاها تحملان الجنسية المصرية ، ولهذا السبب وجدت صعوبة فى الحصول على تأشيرة خروج لهما ، حينما قررت زيارة مسقط رأسها ، وأفضت بمشكلتها لصديق كانت تعرفه من أربع سنوات وكان يونانيا فى حوالى الثلاثين من عمره ، يدعى « سبيريدون كونستانتينوس سكيبيس » سمسار جمارك سابق ، ويقيم فى الاسكندرية أيضا ، وعبر سكيبيس عن استعداده لمساعدتها واقترح عليها فى نفس الوقت ، أن تنضم الى احدى المنظمات التى يقع مكتبها الرئيسى فى أثينا والتى تعمل فى تنسيق المعلومات ، لحلف شمال الاطلنطى وألمح الى أن المنظمة لها اهتمام بالجيش المصرى عامة وقواته البحرية على وجه الخصوص ، وطلبت أنيسة بعض الوقت لتفكر فى الموضوع ، وكان ما فعلته فى الحقيقة أنها أخذت طريقها الى ادارة المخابرات العامة مباشرة حيث أخذت تعليماتها بالتظاهر بالموافقة على قبول الاقتراح ، ومنذ تلك اللحظة ، كانت تعمل بأوامر من المخابرات العامة ، التى أمدتها بالمعلومات التى تقوم بتوصيلها لصديقها سكيبيس ، وكانت تصحبه أينما ذهب لتصوير الاهداف العسكرية ، وفى احدى المرات سافرت معه الى القاهرة ، حيث سلم أحد الافلام لمصور أرمينى يدعى « جاسبر بازريان » لتحميضه ٠

وركبت المخابرات العامة مكروفونا فى شقتها فى الاسكندرية لتسجيل محادثاتها مع سكيببيس ، وفى احدى هذه المحادثات ، أخبرها أنه بالاضافة الى « بازريان »فان أخويه كانا شركاءه فى نشاطه السرى وكان الاثنان قد تركا مصر، منذ عدة سنوات واستقرا فى أثينا ، وفى مقابلة أخرى مع سكيببيس ، قدمت أنيسة لعضو يونانى فى الشبكة السرية ويدعى « نيكولاس روسوس » وكان أيضا فى حوالى الثلاثين والذى انضم بعد ذلك لقوات الامم المتحدة فى قطاع غزة٠ وعلمت أنيسة فيما بعد أن المنظمة السرية ، كانت تعمل لحساب اسرائيل وليس لحلف الاطلنطى ٠

وقررت المخابرات العامة أن تكشف الشبكه فى أغسطس سنة ١٩٦١ قبل عدة أيام من مغادرة قائد الشبكة الى اليونان ، وقد قبض عليه وبتفتيش شقته عثرت السلطات على حبر سرى لكتابة التقارير وأشياء أخرى وتم القبض على المصور بازريان فى الوقت المناسب أيضا ، فى القاهرة ، بينما قبض على موظف الامم المتحدة روسوس فى غزة ، وكان فى حوزة الاخير جهاز ارسال سرى لارسال الرسائل الى اسرائيل ، وقد أدى استجوابهم الى القبض على عشرة أعضاء آخرين فى الشبكة من بينهم سبعة من اليونانيين واثنان من قبرص ، ومصرى واحد مسلم(٣) ٠

ولم يكن هناك شك — حسب تقارير الصحافة المصرية عن المحاكمة — فى أن الشبكة قد تم كشف النقاب عنها فى مايو سنة ١٩٦١ ويرجع الفضل فى ذلك الى أنيسة سليمان التى تطوعت أو أجبرت على القيام بدور العميل المزدوج ، ضد سكيببيس وشركاه ، ولم تتأخر المخابرات المصرية ، وتحركت ضد المنظمة السرية خلال أربعة شهور ، وبالرغم من ذلك فحين بدأت المحاكمة فى فبراير سنة ١٩٦٢ أكدوا أن الشبكة كانت تحت المراقبة السرية منذ مايو سنة ١٩٥٩(٤) ٠

وفى نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكم على أعضاء الشبكة ٠ بعقوبات متفاوته من السجن من سنة الى مدى الحياة (٥) ٠

ان تلك القصة العارضة تنتمى لعالم المخابرات المضادة ، وينطبق ذلك على عدد من الحالات الاخرى ، مثل لعبة « محمود خليل » مع المخابرات البريطانية ، والشبكة البريطانية ، التى كان يديرها « جيمس سوينبورن » وموضوع « جين توماس » وشبكة ، وتقع مسئولية تلك الامور على ادارة المخابرات العامة وادارة المباحث العامة مشتركين ، وبالرغم من أن التوزيع الحقيقى للسلطة بينهما ليس واضحا ، فان الأولى تبدو مرتبطة بالتجسس المضاد ، وهو كشف وتحييد أنشطة المخابرات الاجنبية ، بينما الثانية مسئولة عن الامن الداخلى ألا وهو منع الانشطة المضادة للنظام والتى تقوم بها المنظمات السرية ، وفى القوات المسلحة ، فان تلك المهمة الاخيرة تقع تحت سلطة ادارة المخابرات العسكرية والمسئولية مفوضة الى ادارة الأمن بها ، وفى نفس الوقت فان تلك الادارة تنقل الأمور المتصلة بالجاسوسية للمخابرات العامة وتنقل مشاكل الأمن الداخلى – مثل المؤامرات ضد الحكومة – الى ادارة المباحث العامة •

وبالاضافة الى الاجراءات الوقائية المعادية فى كل خدمات الامن – مثل حماية الوثائق ومراقبة شاغلى المراكز الحساسة والرقابة العلنية والخفية للبريد والتصنت التليفونى والتحكم فى الحدود وغير ذلك – فان خدمات الامن فى مصر، تطبيق تكتيكات احتياطية وتشمل هذه محاكمات جاسوسية استعراضية والتحذير ضد الجواسيس فى أوساط الاتصال والرجاء لأولئك الذين سقطوا فى شباك المخابرات الأجنبية ، لتسليم أنفسهم للسلطات • وفى ذلك المجال فان للمصريين عادة غريبة ؛ ففى غالبية محاكمات التجسس الاجنبى فى مصر فان الادعاء المكرر هو أن العملاء ، المكتشفين كانوا تحت الرقابة السرية للمخابرات السرية المصرية قبل القبض عليهم وللعجب فان تلك الفترة غالبا ما تكون ثلاث سنوات دائما ، فقد ادعى ذلك فى موضوع سوينبورن فى سنة ١٩٥٦ وفى قضية « جين توماس » وتلك الخاصة بالمجموعة اليونانية بقيادة سكيبيس والمجموعة التى كانت تعمل لحساب اسرائيل ، والتى كان من أعضائها البارزين الهولندى « ميويس جودسوارد »(*) •

(*) انظر الباب السادس •

وحسب الاوساط المصرية ، فان شبكة آخرى ، بقيادة الاثيوبى « على أحمد أفندى » قد قبض على أعضائها فى بداية سنة ١٩٦٢ وقيل أيضا أنها كانت تحت مراقبة المخابرات المصرية من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٢(٦) ٠

ومن المعقول أن نفترض أنه حين يكتشف المصريون شبكه تجسس ، فانهم يسعو نللابقاء على الرقابة السرية عليها لفترة ما من الوقت من أجل الكشف عن كل أعضائها ونشاطاتها ، قبل اتخاذ القرار بحلها ، ولقد رأينا الدور الهام الذى يلعبه العملاء المزدوجون ، فى عدد من الحالات التى توضحت ، فانهم يقدمون معلومات مفصلة يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لأعمال ونواياكل من يرتبط بالمجتمعات المختلفة قبل أن يتم ابطالها ٠ وفيما عدا الحالات التى يكون من الضرورى فيها احباط فورى شديد فان أى خدمة سرية تعمل ، بالمقاييس العادية للمنطق سوف تفعل نفس الشىء ، ومن المفهوم أيضا أن المخابرات المصرية مهتمة بتضليل منافسيها بالنسبة لتاريخ الكشف عن أنشطة تجسسهم لالقاء الشك على صحة المعلومات التى حصلوا عليها من خلال الشبكة ، كما أن هناك أيضا عنصرا من عناصر التهنئة الشخصية كما لو أنها تقول « انظر كم نحن ناجحون ، لقد كنا متحكمين فى أنشطة أعدائنا لفترة طويلة » ٠

وبالرغم من ذلك فانه من الصعب أن تجد شرحا معقولا للاصرار على الادعاء فى المحاكمة تلو المحاكمة بأن أنشطة المدعى عليهم كانت مكتشفة منذ ثلاث سنوات قبل القبض عليهم (وذلك بالرغم من أن المحاكم قد أثبتت فى غالبية الاحوال أن فترة المراقبة السرية ، كانت أقصر بكثير) ٠ ومن الممكن أن تكون ادارة العلاقات العامة فى المخابرات العامة كانت قد تلقت توجيها فى احدى المرات بأن تدعى بأن شبكه معينة ، كانت تحت المراقبة السرية لمدة ثلاث سنوات ، قبل حلها ، وأن تلك الادارة قد أخذت هذه التعليمات على أنها أمر دائم ، وكما قد يكون الامر كذلك فانه يبدو ومن غير المحتمل أن المعتقدات الخرافية أو التقاليد المقدسة هى التى تلزم المخابرات المصرية بتحديد فترة السنوات الثلاث ٠

وكما يمكننا الحكم من الامثلة الموضحة فان المخابرات المصرية قد أحرزت نجاحا كبيرا فى أعمال العمالة المزدوجة ، والعميل المزدوج هو عميل للبلد « آ »

يعمل فى الحقيقة لصالح البلد « ب » بدون علم البلد « أ » والمتحكم الحقيقى هو مخابرات البلد « ب » بينما تكون مخابرات « أ » مناورا ظاهريا • ويصبح العميل العادى عميلا مزدوجا ، اما بأن يشترى بوسائل مختلفة ، مثل ضمان الحصانة من القبض عليه فى تهم محرجة أو بكمية من المال أو باحدى صور الاكراه ، وعلى ذلك فعلى سبيل المثال فقد أجبرت المخابرات المصرية الهولندى جودسوارد على الاستمرار فى الارسال اللاسلكى لاسرائيل ، بمعلومات كانوا يعطونها له ، وفى تلك الحالة ، يجب على من يقود العميل لمزدوج أن « يغذيه » — ومن خلاله يغذى العدو — بمعلومات لا تثير الشك ومن ثم يجب أن تكون صحيحة ، على الأقل الى حد ما ، ولقد رأينا ان العميلة المزدوجة « أنيسة سليمان » كانت تتلقى المعلومات من المخابرات المصرية لنقلها الى العميل الاسرائيلى ، ان نظام العميل المزدوج ، يجعل من الممكن خداع العدو من خلال المعلومات (وبعضها يدس بهدف التضليل) و بايهام العدو أنه يتحكم فى جاسوس أو شبكة ما بينما يكون الجاسوس أوالشبكة مستغلة ضده ،وأكثر من ذلك فان المتحكم الحقيقى يستطيع أن يعلم الكثير من مخابرات العدو وترتيبها وعملائها وأهدافها ، وعلى أى حالة فانه يحدث فى بعض الأحيان أن تتحقق مخابرات « أ » من أن مخابرات « ب » قد حولت أحد عملاء « أ » الى عميل مزدوج •

وحينما لا تضع مخابرات « أ » نهاية للعبة باقصاء العميل ، بل تتظاهر بمسايرته فان العميل المزدوج يتحول الى « عميل مزدوج مشوش » بمعنى أن مخابرات « أ » تستغله هو وقادته ، وكذلك كانت الحالة مع البدوى « طالقة » المذكور سابقا •

وتدور أنشطة المخابرات المصرية خارج مصر أيضا فقد أرسلت ادارة المخابرات العامة مبعوثين الى الخارج ، وينضمون علنا الى فروع المخابرات العامة ويبدون فى مظهرهم ، على أنهم فى الهيئات القنصلية أو الدبلوماسية ، ويعهد اليهم بالرقابة على الممثلين الرسميين والمواطنين المصريين ، مثل رجال الأعمال والسياح والطلبة بينما يحتفظون برقابة خاصة على الاقليات — الايطالية واليونانيه — خلال زياراتهم الى أوطانهم الأصلية ، وكان للحسابات التى يحتفظ

بها المواطنون المصريون ، فى بنوك أوربا أهمية خاصة وعلى الاخص فى سويسرا ، وكانوا يأملون أن تقدم هذه الحسابات معلومات عن الذين يهربون الاموال خارج مصر ، وأيضا عن الذين يعملون لحساب المخابرات الاجنبية ، حيث أن مكافآتهم كانت فى كثير من الاحوال ، لاتدفع فى حسابات أجنبية ، وكان المتخصصون فى أعمال البنوك يرسلون الى أوربا لهذا الغرض ، وكانت مصر مهتمة أيضا بمجموعات المصريين المنفيين ، الذين كانوا يعارضون النظام الناصرى ، ووجدوا الملجأ السياسى فى الدول الأوروبية ، ويشمل ذلك مرتضى المراغى واخوان أبو الفتح ،وأعضاء من الاخوان المسلمين ٠

وكانت مراقبة المخابرات الاسرائيلية هى بالتأكيد احدى الوظائف الاساسية للمخابرات المصرية المضادة ومن ثم عنايتها اليقظة بأماكن اللقاءات والاجتماعات المختلفه الممكنة حيث يمكن أن تجرى المحاولات لتجنيد المصريين للمخابرات الاسرائيلية وغيرها ٠ وتحت ذلك يندرج ، أولا وأخيرا ، البعثات الدبلوماسية المصرية ، وما يتصل بها من بعثات فى الخارج ٠

ولم تكن اسرائيل ودول الشرق الأوسط الأخرى هى التى كانت تشغل المخابرات المضادة المصرية فى سنة ٦١ ــ ١٩٦٢ ، ففى نوفمبر عام ١٩٦١ قبضت السلطات المصرية على « أندريه ماتيه » رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية وثلاثة آخرين من أعضائها ، وكانت العلاقات الدبلوماسية قد قطعت خلال حرب السويس ، ولكن البعثة استقرت فى القاهرة باتفاق موقع بين ممثلى البلدين ، فى زيورخ عام ١٩٥٨ ومنحت الصفة الدبلوماسية(٧) وكانت مهمتها الأساسية هى معالجة المسائل المتصلة بالممتلكات الفرنسية التى صودرت فى خريف سنة ١٩٥٦ والمعاهد الثقافية الفرنسية والتى كانت قد زالت عنها المقاطعة حسب اتفاقية زيورخ ، وبالاضافة الى الأعضاء الأربعة للبعثة ، قبضت السلطات أيضا على مواطن فرنسى مقيم فى مصر ، وكان هو المستشار القانونى للبعثة ، وقبض على ستة من المصريين أيضا واتهموا جميعا بالتجسس والتآمر لقتل الرئيس ناصر ، وتخطيط الشغب فى مصر ، بالتنسيق مع هجوم اسرائيلى على البلاد وتوزيع منشورات مضادة للحكومة ، وتهريب النقد ،واحتجت الحكومة الفرنسية دون

جدوى وأنكرت التهم الموجهة ضد الرجال وادعت ردا على ذلك بأن القبض عليهم يمثل انتهاكا للقانون الدولى وللصفة الدبلوماسية للبعثة ، ووضعت المجموعة تحت المحاكمة وطالب الادعاء بالسجن مدى الحياة مع الاشغال الشاقة لهم جميعا، وفجأة فى ٧ ابريل سنة ١٩٦٢ طلب الادعاء وقف المحاكمة الى أجل غير مسمى، وامتثلت المحكمة للطلب بغض النظر عن الاعتبارات السياسيه آخذة فى الاعتبار المصالح العليا للدولة » ، وأفرج عن المسجونين ، ومن بينهم المواطنون الفرنسيون الذين وصلوا الى باريس فى تاريخ لاحق ، واجابة على أسئلة الصحفيين شرح « ماتييه » أن وقف المحاكمة والافراج عنهم ، كان نتيجة وقف اطلاق النار بين الحكومتين الفرنسية وثوار الجزائر قبل ذلك بحوالى ثلاثة أسابيع فى « ايفيان » فى سويسرا ، وقد أكدت جريدة الاهرام فى ٨ أبريل سنة ١٩٦٢ بأن الافراج عن الجواسيس الفرنسيين كان ترجمة فعلية لاعلان ناصر ، بأن وقف اطلاق النار فى الجزائر قد فتح طريقا جديدا للتقارب العربى الفرنسى (٨) ، وبعد ذلك بثلاث سنوات ونصف وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ أسقطت التهمه نهائيا عن الدبلوماسيين الفرنسيين ، بمرسوم خاص من الرئيس ناصر ، وقد حدث ذلك خلال الزيارة الرسمية التى قام بها المشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس المصرى الى باريس ٠

وكان الملحق العسكرى فى لندن فى ذلك الوقت العقيد الشاذلى ، الذى ذكرناه من قبل ٠ كعضو فى المحكمة التى عاقبت الارمينى « جين توماس »وشركاه، وبحكم منصبه فقد كان أيضا ممثلا لادارة المخابرات العسكرية ومرتبطا بالاضافة الى أنشطته الرسمية بالعمل السرى وقد ظهر ذلك فى محاكمة قادة « حركة القومية الاشتراكية البريطانية » فى صيف سنة ١٩٦٢ ، وكان زعيمها « كولن جوردان » ونائبه « جون تيندال » واثنان من مساعديه قد اتهموا بانشاء منظمة شبه عسكرية لتأييد أهدافهم السياسية ، وخلا سماع الشهادة ذكر أنه خلال تفتيش منزل جوردان ، قد اكتشفت صورة من رسالة كتبها تيندال فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٢ الى العقيد الشاذلى ، وتلخص الرسالة اجتماعا عقد فى ١٤ يوليو بين تيندال وجوردان والملحق العسكرى المصرى ، وكان الموضوع الاساسى فى

المناقشة هو التعاون بين مصر والحركة القومية الاشتراكية بهدف الحرب ضد القوات المنظمة للصهيونية واليهوديه العالمية ، التى تهدد المصالح المتبادلة لكل منهما » ، واقترح الحزب النازى البريطانى تبادل المعلومات مع « السلطات العربية المناسبة وأشارت الرسالة الى أن الحقائق المتعلقة بالأنشطة اليهودية فى كافة الدول هى من مصلحتنا ونحن متأكدون أيضا أنها كذلك بالنسبة لكم فاذا كنتم تستطيعون مساعدتنا فى اقامة اتصالات مع الممثلين العرب فى بريطانيا فاننا نؤكد لكم بأننا نتعاون الى أقصى درجة ممكنة فى تبادل المعلومات من ذلك النوع» .

والحاقا لتبادل المعلومات اقترح تيندال نيابة عن حزبه القيام بدعاية عن المشكلة اليهودية عن طريق المنشورات والموجزات والكتب وعلى ذلك كان من المطلوب من المصريين أن يعدوا المواد المتصلة بالموضوع ويقدموها لمكتبة الحركة القومية الاشتراكية ، وكانت نهاية الخطة هى اقامة محطة اذاعة فوق سفينة خارج المياه الاقليمية البريطانية ، لتذيع لمدة ساعتين ، مساء كل يوم ، عن المسألة اليهودية ، وأن تقدم القضية العربية بطريقة عاطفية ، وكانت الخطة بكاملها ــ بما فى ذلك مرتبات الزعيم ونائبه ــ سوف تتكلف ١٥ ألف جنيه استرلينى ، فى السنة (حسب حسابات تيندال) .

وتوقفت الاتصالات بين المنظمة النازية والملحق العسكرى المصرى حين عوقب جوردان بتسعة شهور وعوقب تيندال بستة شهور من السجن .

وعقب الافراج عنه فى مارس سنة ١٩٦٣ صرح تيندال ، بأن الاتصالات مع المصريين ، قد عادت وأنه توجد فرص جيدة للوصول الى اتفاق مرض ،ولم يتضح اذا ما كان الامر كذلك فانه فى تلك المرة يكون قد أحيط بكتمان شديد(٩) .

وهذا عمل مصرى آخر مرتبط ببريطانيا أيضا ويتصل بمجال الاعلام الذى يهدف الى التسوية والتضليل ففى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ نشرت جريدةالجمهورية محتويات رسالة سرية توهم بأن كاتبها هو « دنكان سانديز » الذى كان فى ذلك الوقت سكرتيرا للكومنولث البريطاني ومرسلة الى أحد القادة البيض فىروديسيا

الشمالية وكانت الرسالة ذات الثلاث عشرة صفحة مكتوبة على الآلة الكاتبة على أوراق مجلس العموم وادعت الصحيفة ، أنها قد حصلت على الرسالة بعد أن سقطت فى أيدى مجموعة من الافريقيين « بطريقة لا داعى لذكرها ، من أجل صالح القضية » وأوضحت الصحيفة أن الحزب القومى المتحد المستقل فى روديسيا الشمالية قد وزع نسخا من الوثيقة فى البلاد المشتركة فى النضال ضد الامبريالية والبلاد التى تدافع عن الحياد الايجابى وكذلك على القادة الافريقيين وقد أحضرها الى القاهرة شاب أفريقى بارز ، ومن أجل اثبات أصالة الرسالة نشرت الصحيفة ما أكدت أنه الصفحتان الأولى والاخيرة ٠

وقد وصفت الوثيقة خطة جديدة للامبريالية البريطانيه هدفها الاساسى هو هدم الدول الافريقية المستقلة حديثا من الداخل ، وعلى سبيل المثال فانها قد اقترحت أنه يجب العمل على أ نيشعر الافريقيون بأنهم كانوا يطورون الصناعة القومية الخاصة بهم ، ويمكن أن يتم ذلك بتغيير الاسماء المتصلة بالامبريالية وتعيين عدد من الافريقيين فى المناصب القيادية ليخدموا كساتر من الدخان الأسود « للمكائد البيضاء » ، ويجب أن تعطى المساعدات والقروض من خلال « منظمة البحوث والخدمات الفنية للكومنولث فقط والتى أنشأتها المخابرات البريطانية وتعمل تحت اشرافها ، ويجب أن تقام الجامعات ومعاهد التعليم العالى ، ويعين فى هيئة تدريسها معلمون منتقون بمهارة بهدف خلق طبقة من الافريقيين موالية للامبريالية ، والتى فى النهاية سوف تقود الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، ويجب شراء القادة والصحفيين وأولئك الذين يرفضون يجب أن تشوه سمعتهم بلا رحمة ، وتشرح الرسالة أيضا كيف نظمت المعارضة اليمينية المتطرفة بين البيض ضد الدستور الروديسى الجديد ، وذلك لتمكين مكتب الخارجية البريطانية، من تصويرها على أنها نصر عظيم للافريقيين ، حصلوا عليه بالرغم من اعتراضات الرجعيين البيض ٠

وكانت الوثيقةفجة ساذجة للغاية ، لدرجة أنه لم يكن من الضرورى تحليلها لاثبات عدم قابليتها للتصديق ، فلا يمكن أن يصدق شخص عاقل أن عضو مجلس وزراء بريطانى يمكن أن يورط نفسه فى الكتابة (وربما على الاخص) اذا

كانت الحقائق صادقة ، وهذا المثال من « الأعمال الامبريالية الحقيرة » قد نبع من قسم الاعلام المبنى على التشويش والتضليل فى بعض دول الكتلة السوفيتية ، أو فى مصر وكان لسان حالها هو « الجمهورية » ٠

ووجهت حملة اعلام أخرى مبنية على التشويش والتضليل ضد اسرائيل ، فقد نشرت مجلة روز اليوسف الاسبوعية فى القاهرة ، فى عددها بتاريخ ٨أكتوبر سنة ١٩٦٢ أنها قد نجحت فى الحصول على « وثيقة هامة جدا » وكانت تلكرسالة ـ ظهرت صورتها فى المجلة ـ ادعوا أن كاتبها هو « د٠ ناحوم جولدمان » فى نيويورك فى ١٥ مايو سنة ١٩٦٢ موجهة الى « ديفيد بن جوريون » فى القدس ، وقد أوضحت الرسالة ـ حسبما قالت المجلة ـ وجود اتفاقية سرية بين الاثنين كان الهدف منها هو تضليل الرأى العام فى الولايات المتحدة بتصوير اسرائيل على أنها دوله ديمقراطية فريدة فى الشرق الاوسط ، وكانت الرسالة التى كانت مكتوبة بالانجليزية ـ يبدو أنه لم يكن هناك خبير فى اللغة العبرية ، فى ادارة « الاعلام المبنى على التشويش والتضليل » التى حررت الرسالة ـ ، كانت تقول :

ان لى أعظم السعادة أن أؤكد لك وللآخرين الذين شاركوا معنا فى تخطيط وتنفيذ واحدة من « بنات أفكارك » ، ـ أقصى النجاح خلال النزاع المعلن عنه بين كل منا كعلامة على الديمقراطية الاسرائيلية اننى لايمكن أن أصف بالكلمات ،كيف أن ذلك النزاع قد ألهب خيال المواطنين الامريكيين غير اليهود ، والذى نتج عنه زيادة التبرعات ، والتأييد المعنوى لاسرائيل ، ولقضيتنا العامة ٠

ان خطتك التى أثبتت نجاحا عظيما تجعل كل منا يشعر بالفخر ، لما قد تم انجازه وفى الحقيقة فانك كنت دائما متأكدا من نجاحها ، الذى جعل كل القوى المتعارضة فى الولايات المتحدة تعمل من أجلها ضد معارضة الكثيرين الذين كانوا أكثر من معارضين بالنسبة لها ، وبالرغم من أن ـ لسوء الحظ ـ التبرعات الذاهبة الى اسرائيل قليلة جدا اذا ما قورنت بآمالنا وأمنياتنا فانك مازلت تستحق الشرف العظيم فى التزامك بخطتك طوال هذه السنوات ٠

ان تلك « الوثيقة » تتحدث عن نفسها وتوضح بجلاء المنطق المشوه والنقص فى فهم المؤلفين لها ليس فقط بالنسبة للشئون الاسرائيلية بل أيضا فى طريقة العمل فى الانظمة الديمقراطية عامة ٠

وعلى عكس المقدم الشاذلى فى لندن فان زميله الملحق العسكرى فى بيروت زغلول عبد الرحمن » لم يشارك فى أى مكائد ضد اسرائيل ، وكمساعد مقرب للمشير عامر ، فقد بدأ عمله فى مجال المخابرات العسكرية فى سنة ١٩٥٦ حينما كان مساعدا للملحق العسكرى المصرى فى دمشق ، وكانت الخبرة التى حصل عليها من تلك الوظيفة قد استغلها فى سنة ١٩٥٩ حينما لعب دورا مهيمنا فى ادارة مخابرات الجيش الأول للاقليم الشمالى ، وبعدها بسنة عين ملحقا عسكريا للجمهورية العربية المتحدة فى بلجراد ، ولكنه لم يبق طويلا فى هذه الوظيفة وفى سنة ١٩٦٢ نقل ملحقا عسكريا فى بيروت ، وكانت العاصمة اللبنانية فى ذلك الوقت هى القاعدة الاساسية لهجمات التخريب المصرى ضد سوريا ، التى انفصلت أخيرا من الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر السابق وكان محور كل ذلك العمل هو السفارة المصرية فى بيروت ، وكانت اتصالات عبد الرحمن فى سوريا منذ سنواته السابقة هناك يمكن أن تساعد بلا شك فى العمليات السرية المصرية ولكنه ــ حقا ــ لم يستغل تلك الصلات أو على الاقل بالطريقه التى كان يتخيلها رؤساؤه ٠

واتصل بممثلى المخابرات السورية فى بيروت وبدأ فى امدادهم بمعلومات عن أنشطة السفارة المصرية فى لبنان وعلى الاخص تلك التى تتحرك للتحريض على انقلاب فى سوريا ، ولم يتضح اذا ما كان قد تصرف بهذه الطريقة لأسباب سياسية أو لتعويض الكمية الهائلة من المال التى كان يقامر بها فى نوادى لبنان، وعلى أى حال ففى أغسطس سنة ١٩٦٢ هرب الى دمشق ؛ وقد يكون ذلك ناتجا من خوفه من أن تكون اتصالاته مع المخابرات السورية ، قد كشفت ، فحزم حقائبه وصور الوثائق التى ظن أنها هامة ، وترك بيروت فى سيارته الخاصة الى الحدود السورية ، وحسب احدى الروايات فانه سافر فى سيارة السفير السعودى وأنه قد زوده بجواز سفر سعودى باسم « الأزهرى » ليمكنه من اخفاء شخصيته الحقيقية ، اذا أصبح ذلك ضروريا ، وفى سوريا استقبله أعضاء المخابرات

العسكرية ، الذين نظموا فورا مؤتمرا صحفيا هاجم من خلاله الحكومة المصرية ، وبعد أن قضى ستة أسابيع فى سوريا سافر الى باريس حيث عاش ما يقرب من سنة زار دمشق خلالها مرتين ، وفى فرنسا قام باتصالات مع أقاربه ، اخوان أبو الفتح ، الذين يقودون المعارضين للنظام الناصرى ، ومنذ أواخر سنة ١٩٦٣ الى يونيو سنة ١٩٦٤ كان يقيم فى سويسرا وخلال ذلك الوقت يبدو أنه يئس من فرصة عودة خصوم الناصرية الى السلطة فى مصر ، وكان يبدو أنه مستعد لاقناع المخابرات المصرية بأن يعود الى بلده • وفى ١٧ يونيو أخذ طائرة مصرية الى القاهرة ، وتقول احدى القصص ، بأنه قد اختطف وأوصل الى العاصمة المصرية فى صندوق ، وخلال محاكمته أمام محكمة عسكرية ، فى أغسطس سنة ١٩٦٥ فانه لم يردد مثل ذلك الاتهام ، وقال أنه قد عاد الى الوطن وسلم نفسه برغبته الحرة ،واتهم بالهرب من الخدمة وبالقيام بأعمال ضارة بأمن الدولة •

وبقى مصيره بعد المحاكمة لغزا ، وادعى أحد المصادر أنه قد أعدم سرا ، بينما تقول رواية أخرى أنه قد أطلق سراحه بفضل المعلومات التى كانت لديه عن نشاطات معارضى النظام – فى أوروبا بما فيهم الاخوان المسلمون ، وزعم أيضا أنه قد قبض عليه بعد حرب الايام الستة ، بعد أن تورط فى محاولة الانقلاب التى قادها عبد الحكيم عامر(١٠) •

وفى أثناء هروب زغلول عبد الرحمن من بيروت الى دمشق كانت عمليات « الهروب واللجوء الى العدو » هى النمط السائد فقد فر « أشرم صالح » مساعد الملحق العسكرى الأردنى فى لندن الى القاهرة ، فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وكما فعل السوريون فان المصريين قد نظموا مباشرة مؤتمرا صحفيا لضيوفهم(١١) •

ومن الجدير بالملاحظة ونحن نمر بهذه الاحداث أن أشهر هارب أو خائن فى سنة ١٩٦٣ لم يكن « مرتدا » على الاطلاق • على الاقل من وجهة نظر روز اليوسف وتقول رواية تلك المجلة الاسبوعية المصرية أن « هارولد فلبى » الذى اختفى من بيروت فى الأسبوع الاخير من يناير سنة ١٩٦٣ قد اختطف بواسطة المخابرات الاسرائيلية وأنه يجب البحث عنه فى تل أبيب، وليس فى دول الكتلة السوفيتية وأن السبب وراء اختطافه كما تؤكد المجلة هو تعاطفه العلنى مع العرب كما عبر

عنه فى مقالاته فى مجلات الايكونومست والأوبزرفر وهل هناك دليل أكثر من أن اسرائيل ، كانت مشهورة بانتهاك التقاليد الدبلوماسية والقانون الدولى ؟(١٢) ومن الممكن أن نفترض أنه حتى روز اليوسف قد اكتشفت منذ ذلك الحين أن فلبى كان يوجه فى داخل المخابرات البريطانية بواسطه المخابرات السوفييتية وأنه كان يقيم فى الاتحاد السوفيتى منذ اختفائه ٠

وغير ذلك اختار أحد الهاربين من الخدمة أن يفر الى اسرائيل ، ففى١٩يناير سنة ١٩٦٤ هبط « محمد عباس حلمى » وهو نقيب فى القوات الجوية المصرية ، هبط فى أحد المطارات العسكرية الاسرائيلية آتيا فى طائرة عسكرية من طراز « ياك ــ ٢ » ، وكانت من الاسباب التى ادعاها لهروبه الى الجانب الآخر عدم رغبته فى المشاركة أكثر من ذلك فى حرب اليمن ،التى استدعى اليها ، وحينما أصبح ارتداده معروفا ، أعلن راديو القاهرة عن اختفاء طائرة تدريب بسبب « سوء الاحوال الجوية » ٠ وبقى حلمى فى اسرائيل حوالى ستة شهور ، ثم غادرها حسب رغبته الخاصة الى الارجنتين ، التى اختفى منها بعد وصوله اليها بعدة أيام ، وفى البدايه أشيع أن عملاء المخابرات المصرية قد وجدوه فى بيونيس أيرس وقتلوه هناك ، ولكن فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٤ أشارت الأهرام الى أن حلمى قد أعيد الى مصر ، وأنه فى مصر الآن ، وخلال أيام من ذلك قالت صحيفتا الاخبار المصرية والكفاح اللبنانية ،فى ٢ يوليو سنة ١٩٦٤ نقلا عن الاسوشيتدبرس أن المتحدث باسم السفارة المصرية فىالارجنتين قد أعلن « اننا لم نسمع عنه أبدا واذا كان هنا الآن أو فى الماضى فانه لم يتصل بالسفارة وأن السفارة قد عرفت أخبار حلمى عن طريق برقية من الأسوشيتدبرس » ، ومن جانب آخر حملت الأهرام والأخبار بعد ذلك بسنتين خبرا فى ١١ مايو سنة ١٩٦٦ يقول أن حلمى قد أعدم فى اليوم السابق ، وقالت الصحيفتان أنه لدى وصوله الى الارجنتين فان النقيب حلمى قد سلم نفسه الى السفارة المصرية التى أرسلته الى القاهرة ٠

ان الانكار فى سنة ١٩٦٤ والتأكيد فى سنة ١٩٦٦ بعدها بسنتين لا يدع مجالا للشك حول شخصية المبعوثين الذين أعادوه ــ سواء برضاه أو عنوة ــ الى وطنـــه ٠

الباب الثامن

بريد دبلوماسى آدمى

ان ايطاليا ، كما أوضحت بالابواب السابقة كانت احدى القواعد الاساسية للمخابرات المصرية ، فى أوروبا ، وفى صيف سنة ١٩٦٤ كان مركز المخابرات العامة ، هناك ذا تركيبة كبيرة ، كان رئيسه « سليم عثمان السيد » الذى كان منذ سنة ١٩٦٢ سكرتيرا أول للسفارة المصرية فى روما ، وفى يونيو سنة١٩٦٤ انضم الى الفرع سكرتير أول آخر هو « اسماعيل سالم عادل » وهو خبير فى أعمال العنف ، وكان هناك سكرتير أول اضافى ، اسمه « منعم النحلاوى » كان مسئولا مباشرة عن أمن السفارة والاشراف على هيئتها ، وعلى المصريين ، الذين يزورون العاصمة الايطالية ، وحيث أنه كان أعزب فان شـقته فى ٦٠ طريق « تراسون » كانت مقرا لاقامة أعضاء المخابرات المصرية ، الذين يكونون فى روما لفترات قصيرة ، وكان مسئولا عن الشفرة أيضا ، وكان يساعده فى ذلك وفى كافة مسئوليات نشاطه السرى « اسماعيل مبارك » السـكرتير الثانى ، الذى كانت لديه ميزة « المظهر الاوربى » والذى سـاعده على الامتزاج فى المجتمـع الايطالى ، وكان السكرتير الثالث للمقر البابوى (الفاتيكان) هو « مصطفى سعيد الديوانى » والذى كان أشـقر ولذا كثيرا ما يسـتخدم للرقابة فى الاجتماعات السرية ، بين هيئة « المركز » والعملاء الأجانب ، وكان « عبد الله تهامى يحيى » وهو أيضا سكرتير ثالث ، هو الرجل الذى يقوم بعموم الاعمال والخدمات للرئيس العام للمركز ، وكان « محمد على موسى » وهو كاتب فى مكتب السياحة المصرى ـ والذى كان لسبب ما ، يحمل لقب مساعد الملحق الصحفى ـ له وظيفة ثابتـة مع « يوسف أحمد خاطر » وهو كاتب فى القسم القنصلى وهى الرقابة خـلال الاجتماعات مع العملاء وتعقبهم ، وكان حارس السفارة « فاضل شريف الدين »

يظهر فى المطار ، كلما هبطت احدى طائرات « العال » بينما يحوم فى أوقات فراغه مراقبا على السفارة الاسرائيلية ، وكان كل من « محمد أحمد أسعد » وهو كاتب فى مكتب الجامعة العربية فى روما ، والصحفيان « محمد الحسين »و «سعيد سالم عادل » يقومون بجمع المعلومات ، خلال عملهم العلنى وينطبق نفس الشيء على « حسن فهمى العيسوى » المستشار الاقتصادى ، و « محمد عبد العاطى » بالقنصلية المصرية بميلانو ، واللذين كانا يصنفان البيانات عن الأمور الاقتصادية عامة والروابط التجارية الاسرائيلية على وجه الخصوص ، ولاجمال الصـــورة ـ بالرغم من أن كل ذلك لا يصف كل امتداده ـ فانه تجب الاشارة الى المحطة الفرعية للمخابرات العامة فى نابولى ، والتى كان يديرها « طلحة الحمولى » الذى كان يعمل تحت ستار كاتب فى القنصليه العامة ، والذى كان الجزء الاكبر من وقته يقضيه فى منطقة الميناء ، مراقبا حركة البضائع ، والناس من والى اسرائيل٠

وبالتأكيد يجب أن يضاف الى ذلك الطلبة الذين يحضرون دراسات بالخارج، ورجال الأعمال وممثلو المؤسسات الحكومية ، ومن بين تلك الفئة الأخيرة « حسين محمد يحيى » مدير شركة الطيران العربية المتحدة .U.A.A ، وهى خط الطيران المصرى ، وقبل أن يشغل هذه الوظيفة كان يخدم كملحق عسكرى فى روما ، وكان مسئولا عن أنشطة المخابرات العسكرية المصرية فى ايطاليا ، واستمر وهو فى وظيفته المدنية الجديدة فى جمع المعلومات ، وربما كان يبدو فى تلك الحرفة كما لو كان يضمن استمرار بقائه فى ايطاليا ، وكان العديد من الكتبة الايطاليين، الذين يعملون تحت رئاسته وخاصة أولئك الذين كانوا فى مكتب الشركة بالمطار، يتعاونون مباشرة مع المخابرات العامة ، ويمكن الافتراض بأنهم لم يكونوا يفعلون ذلك بعلمه فقط ، بل بمباركته أيضا ٠

وعلى عكس تنظيم المخابرات العامة ، فان تنظيم المخابرات العسكرية ، كان هزيلا فقد كان اللواء « حسن أحمد عبد القادر » يخدم كملحق عسكرى بحرى وجوى ، وكان « يوسف على طيرة » هو سكرتيره ، وكان فى خدمته أيضا جانب خاص من المصادر المصرية الايطالية والمساعدين المشـــتركين لكل من الهيئتـــين ولكن كان من الواضح أن قدراتهم فى مجاله ، كانت محدودة وكان الجزء الاساسى

من التمويل والقوة البشرية مخصصا لمحطة المخابرات العامة ، وبالرغم من ذلك فان تلك القاعدة الكبيرة ، ومع كل كثرة الموظفين المصريين فى هيئتها لم يبدو أنها ذات تأثير ملحوظ أو هكذا بدت للمكتب المركزى لادارة المخابرات العامة فى القاهرة ، والذى على ذلك أرسل فى منصف يونيو سنه ١٩٦٤ بعثة خاصة من القيادة الى ايطاليا ، للتحقيق فى أسباب ذلك ، وكان « أمين محمد كامل » اختيارا مناسبا لهذه المهمة ، حيث كان معتادا على ايطاليا ، فمن يناير سنة ١٩٥٩ الى بداية سنة ١٩٦٢ كان يخدم كسكرتير ثان فى المفوضية المصرية فى المقر البابوى بالفاتيكان ، وحيث أنه من الصعب كما هو متوقع أن توجد أية آثار من القدسية فى أنشطته خلال تلك السنوات الثلاث ، فانه لم يعرف ان كان ولو مرة واحدة، قد وضع قدمه داخل الفاتيكان ولقد كان فى ذلك الوقت رئيسا لمحطةالمخابرات العامة فى ايطاليا ٠

وفى صيف سنة ١٩٦٤ وصل كامل الى العاصمة الايطالية ، حاملا جواز سفر دبلوماسى ، وصف فيه كمستشار بوزارة الخارجية المصرية ، ولم ينزل فى فندق ، بل كان يقيم خلال زيارته كلها والتى استمرت حتى أوائل أغسطس فى شقة السكرتير الأول « منعم المحلاوى » فى ٦٠ طريق « تراسون » وكان يعقد فيها المقابلات مع ممثلى المخابرات العامة المحليين ، ومع العديد من عملائهم ، وبالنسبة لهؤلاء الذين لم يهتموا بشخصيته الحقيقية فقد كان يقدم نفسه باسم « عمر » ، ولم يكن أحد من الذين يأتون لزيارته يسمح له بالدخول للمبنى الا اذا ظهر « عمر المزيف » فى النافذة فى الساعة المحددة مسبقا ، وكان عدم ظهوره علامة على الخطر وكان على الزائر أن يبقى فى الشارع الى أن يقرر الوجه المعروف، أن الخطر قد زال ، وكان ذلك يعنى أنه ليس على أى شخص يرغب فى معرفة شخصية الزوار ، الا أنه يتخذ موقعا جيد التعمية ، ويفحص من الذى دخل المبنى بينما يقف شخص ما فى النافذة المناسبة ٠

وكان بين أولئك الذين زاروا عمر مرتين أو ثلاثا ،رجل طويل أشقر ذو بناء رياضى ، يرتدى دائما نظارة داكنة وكان يبدو فى أوائل الثلاثينيات ودائما أنيق

الملابس ، وبعد كل زيارة كان يتجه مباشرة الى محطة القطارات ويرحل الى الجنوب .

وكان الرجلان قد تقابلا - لأول مرة - منذ سنتين فى أحد سجون القاهرة، وكان الرجل الأشقر اسرائيليا ، مراكشى المولد ، عبر الحدود فى قطاع غزة فى يونيو سنة ١٩٦١ وسلم نفسه للسلطات المصرية المحلية ، فحيث كانت حياته الزوجية عاصفة ، فقد قرر أن يفارق زوجته وأطفاله الأربعة ، ويبدو أن الخلافات العائلية كانت قد نتجت عن انتهاكها للقانون ، حيث كان قد أمضى سنتين فى سجن « الرملة » ، وكان يأمل ، أو هكذا خدع نفسه ، أنه خلال مصر يستطيع أن يصل الى كندا أو استراليا ، وأن يبدأ حياة جديدة ، وقد استجوب فى سجن غزة ، ثم فيما بعد فى سجن القاهرة ، استجوابا مطولا حول ماضيه وخدمته العسكرية ، فى قوات الدفاع الاسرائيلية ، وكان يزوره فى سجن القاهرة من وقت لآخر أحد المصريين ، كان يسمى نفسه « محمد شمس »وبمرور الوقت اكتشف أن الرجل يعمل فى المخابرات المصرية . وطال بقاؤه فى زنزانة السجن المصرى أربعة شهور بلا هدف ، وبلا أمل ، وحاول السجين الاسرائيلى ، الانتحار مرتين ، وفى نهاية الامر حينما أخبروه فى نهاية سنة ١٩٦٢ أن كلا من الكنديين والاستراليين قد رفضوا طلب هجرته اتصل بمحمد شمس وعرض خدماته ضد ضد اسرائيل ، وكنتيجة لذلك فقد زاره الرجل الذى قدم نفسه اليه على أنه « عمر » ، ومر شهر آخر وفى يناير سنة ١٩٦٣ أخذ من السجن الى شقة فى القاهرة ، ومرة أخرى ، أعيد سؤاله عن ماضى حياته وأنشطته فى اسرائيل ، ولدهشته استجوبوه أيضا عن العادات الدينية اليهودية مثل مواعيد « المنحة » و « المعاريف » (صلوات بعد الظهر والمساء) ، وعن كيفية ارتداد شال الصلاة والاحجبة وهكذا . ولم يكن أمامه الا التخمين بأن مستجوبيه يحتاجون مثل تلك التفاصيل ليستطيعوا تدريب أحد الافرادمن غير اليهود ليستلل الى اسرائيل تحت ستار أنه يهودى(*) وبعد ذلك بثلاثة أسابيع ، نقل الى فيلا فى وسط

(*) حيث اثبت موضوع الأرمينى « كابوراك يعقوبيان » ان الستار اليهودى الذى انشاته المخابرات العامة له كان مهلهلا جدا .

العاصمة حيث بدأ تدريبه على عمله السرى ، والذى كان يقوم به عمر واثنان من مساعديه ، قدما له باسمى « فؤاد » و « راغب » ، وكان التدريب يهدف الى اعداد السجين السابق والعميل المقبل لمهمته الأولى ، وكان عليه أن يستقر فى نابولى ، وأن يقيم صداقات مع الاسرائيليين الذين يمرون بالمدينة وأن يلتقط الافراد المناسبين لتجنيدهم لخدمة المخابرات المصرية وكان عليه فى نفس الوقت أن يحصل على اذن عمل وبمرور الوقت على الجنسية الايطالية ، وحينما يتم ذلك يبدأ فى مباشرة مهمته الحقيقية ، وبعد اجراء عملية تجميل جراحية فى وجهه ، فانه سوف يرسل الى اسرائيل كعميل مقيم ٠وحسب الخطة ، فانه سوف يفتتح وكالة سفر فى اسرائيل كغطاء لانشطته غير المشروعة ، وسوف يوفر ذلك غطاء ممتازا لعمله السرى ، حيث أنه يسمح بالاتصال المستمر مع اناس من مختلف مسارات الحياة ويبرر الروابط المختلفة مع البلاد الأجنبية كما أنه طريقة مريحة لتحويل الأموال ، ومن الممكن أيضا أن يستخدم عملاء آخرين فى وكالته ٠

واستمر التدريب ستة أشهر وفى آخر أسبوع من يوليو سنة ١٩٦٣ صبغوا له شعره وزودوه بجواز سفر مصرى باسم « أحمد حمدى الحبال » وطار هو وعمر الى فرانكفورت بطائرة من طائرات شركة مصر العربية ، وحيث كانا يغادران المطار بالتاكسى استبدل عمر جواز السفر المصرى بآخر مراكشى ، باسم « يوسف الدهان » صادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٦١ من القنصلية المراكشية فى دمشق مثبتا أن حامله يهودى ، مولود فى « أغادير » ، وحسب قصة التغطية فان والديه قد قتلا فى الزلزال الذى دمر المدينة فى فبراير سنة ١٩٦٠ ، ومرة أخرى ، كما حدث فى حالة « يعقوبيان » فان المخابرات العامة ، قد تخلصت من الوالدين ، حتى لا تكون هناك امكانية للتقصى ، وكانت « أختام الدخول » فى جواز السفر ، تظهر أن حامله كان فى الجزائر سنة ١٩٦١ حينما كانت تحت الحكم الفرنسى ، ومن هنا سافر الى دمشق ، حيث جدد جواز سفره من القنصلية المغربية ، هناك ثم سافر الى بيروت ووصل الى فرانكفورت فى نهاية سنة ١٩٦٢٠

ويبدو أن موجهى « يوسف دهان » لم يعلقوا أهمية كبيرة على عدم احتمال قيام أحد اليهود ـ حتى ولو كان بجواز سفر مغربي ـ بزيارة أحد بلدان الشرق

الاوسط العربية ، وعلى الاخص سوريا ويبدو من المعقول أن نفترض أنهم قد أوصلوه لدمشق ، لانهم هناك كانوا قادرين على الحصول على جواز سفر من القنصلية المغربية ، ويبدو أن حشو جواز السفر بأختام مزورة للدخول والخروج من والى الجزائر وسوريا ولبنان لم تشكل مشكلة خاصة للمخابرات فى القاهرة كما أنهم لم يهتموا بأن تلك البلاد الثلاثة ، قد تنظر نظرة باهتة الى ذلك الاستخدام السيىء لأختامها ، وعلى أى حال ، فان ألمانيا فى هذه الحالة شىء مختلف قليلا ، ففى الاسبوع الاخير من يوليو سنة ١٩٦٣ حينما وصل يوسف دهان الى فرانكفورت كان من المفروض أنه كان مقيما فى ألمانيا منذ نهاية سنة ١٩٦٢ وعلى ذلك كانت المخابرات المصرية مضطرة لتنسيق التصاريح المناسبة وأختام الدخول كدليل لا ينفذ اليه الشك على ذلك ، وعموما فان المخابرات ، تحاول أن تتجنب استخدام الوثائق المزورة فى البلاد التى تصدرها بسبب خطورة اكتشافها ، ومن أجل تجنب تلك المخاطر فان المصريين يمكن أن يكونوا قد حصلوا على تأشيرة ألمانية ، حقيقية ، ومن الممكن أن يكون هناك شخص آخر تنطبق عليه الاوصاف تقريبا وتكون صورته قد استبدلت فيما بعد ، ومن الممكن أن يكون هذا الشخص قد وصل الى ألمانيا ، فى تاريخ ادعاء وصول دهان فى نهاية سنة ١٩٦٢ ٠

وأمضى « عمر » و « دهان » أسبوعا فى فرانكفورت وكان كل منهما ينزل فى فندق مختلف ، وكانا يتقابلان فى المساء فقط حيث يقدم دهان تقريرا بأنشطته خلال اليوم ، وكانت تتضمن أنه أصبح على قدر الامكان معتادا على المدينة كما لو كان قد قضى فيها حقا ستة شهور ، وذلك تدبير حكيم لزيادة قيمة قصه التغطية ٠ وفى أوائل أغسطس سنة ١٩٦٣ وصل الاثنان الى نابولى ، وهناك قدم عمر دهان الى موجهه الجديد ، الذى كان يسمى نفسه « سيد » ، ولم يكن دهان يعلم أن ذلك هو السكرتير الأول « سليم عثمان السيد » رئيس محطة المخابرات العامة فى ايطاليا ، وتم ترتيب اجتماعات شهرية لدهان مع موجهه الجديد ولكن للاتصالات العاجلة المؤقتة فقد أعطى عنوانا سريا ، وللطوارىء أعطى أحد أرقام التليفون فى روما ٠

ومرت سنتان منذ أن كان دهان مسجونا فى سجن مصرى ، وهو الآن يشبعر بالحرية الكاملة • وكان مغرما بالثياب الفاخرة والنساء الجميلات ، ومنغمسا فى كليهما ، وهى حالة لم تجعله يحظى برضى موجهه المصرى وبالتأكيد تتحقق الآمال، التى علقها على عميله ، وكان دهان نادرا ما يقدم معلومات عن أفراد اسرائيليين ، يمكن تجنيدهم وحينما كان يفعل ذلك فقد كان يثبت عدم قيمتها على الاطلاق ، وخفض مرتبه من ٨٩٫٠٠٠ الى ٥٠٫٠٠٠ ليرة فى الشهر وبالرغم من ذلك لم يتأثر مستواه المعيشى ، ولذلك بحث الآن عن مصادر اضافية للدخل ، لتغطية مصاريفه، ووجدها فى تشكيلة من المغامرات المريبة، وبالتأكيد فان ذلك قد شارك بنسبة بسيطة فى نوعية عمله القذر أصلا ، وكان يدور فى حلقة مفرغة ، فكلما انخفض راتبه زاد الجهد الذى يبذله لتدعيم نفسه ، وكلما قل الوقت المتاح لأداء واجباته • وحين جاء « عمر » لزيارة ايطاليا لمدة شهرين فى صيف سنة ١٩٦٤ هدد بقتله ، اذا لم يبدأ فى أداء واجباته كما كان يتوقع منه ، ولكن ورطة دهان المالية كانت أكبر من خوفه ، وفى أغسطس سنة ١٩٦٤ نجح فى أن يقترض من سيد ٢٠٠٫٠٠٠ ليرة ادعى أنه يحتاج الى اظهارها للبوليس « ليعطوه تصريح اقامة دائمة فى ايطاليا ، ولم ير سيد النقود مرة ثانية أبدا ، وكان العذر الذى تلقاه من دهان أنه قد صرفها على التصريح ، وزاد ذلك من تعقيد الموقف ، فلم يستطع مستخدموه أن يكبحوا غضبهم حيث كانوا فى ذلك الوقت ساخطين عليه، بسبب كميات الاموال التى أنفقت عليه بلا طائل ، وعلى طريقة حياته عموما •

وكان سيد ، على وجه الخصوص ، شديد السخط وكان قد أخبر دهان فى منتصف أكتوبر ، أنه لم يعد يريده وأنه سوف يقترح على عمر أن ينقله الى بلد آخر وأنه سوف يعرف النتيجة ، لكل من ذلك فى اجتماعهم الشهرى القادم ، وبأن عليه أن يوقف نشاطه فى المخابرات فى الوقت الحالى ، وأجاب دهان ، أنه حينما يقبض بما فيه الكفاية فانه سوف يعود الى الخدمة ، ومقابل ذلك قال سيد أنه مفوض فى تلك الحالة ، فى أن يقبض على دهان ، أو أن يتركه ، وكان قراره أنه يجب القبض عليه أو أعادته لمصر • وأدرك دهان متأخرا ، أنه قد اتخذ الطريق الخاطىء ، وحاول أن يصلح خطأه بالتعبير عن استعداده للذهاب الى القاهرة ،

لتوضيح الأمور لعمر ، وكانت اجابة سيد على ذلك ، هى أنه يعطيه حقنة لتهدئة أعصابه ، الى أن يتم اعداد جواز سفره المصرى ، ورفض دهان محتجا ، بأنه فى تمام الاسترخاء كان ذلك كفيلا بانهاء المحادثة ، لولا أنهم احتجزوه ، واحتفظوا به فى الغرفة ، حتى اليوم التالى وتناول الثلاثة الحراسة عليه ٠

وفى ظهر الغد ١٧ نوفمبر ، قدم له « عادل » ذو الطبيعة الشاحبة ،فنجانا من الشاى ، وكان دهان عطشانا وبالرغم من احساسه بالشكوك الا أنه احتسى الشاى ثم أصيب بدوار فورا ، وبعد فترة من الوقت دخل عادل الى الحجرة وفى يده حقنة ، وقال انها لتهدئك ثم غرسها فى فخذ دهان ، وفى الحال شعر العميل بصداع شديد واضطربت رؤيته ، ووجد نفسه راقدا على الاريكة فى الغرفة ، وبعد ساعة أو ما يقرب من ذلك ، لاحظ أن « موسى » ، الرجل ذا الشفقة الموسومة يعد حقنة ثانية ، ويعطيها لسيد الذى غرسها فى الفخذ الآخر لدهان ، الذى أصبح أكثر دوارا ، لكنه لم يفقد الوعى ، وبعد ذلك نزع الرجال الثلاثة عنه جاكتــه وبنطلونه وربطوه الى مقعد مركب فى صندوق كبير يشبه حقيبة ملابس كبــيرة جــدا ، ولويت قدماه وذراعاه خلف ظهره ، ثم ربطت ثم حشــو فمه بخرقة من القماش وغطوا عينيه ، ولفوا جسده بالكامل بالخيش وربطوه بحبل ، ثم أقفل الصندوق حينئذ وشعر دهان بأنه محمول ٠

وبالتأكيد فان دهان أصبح معزولا تماما عما يحدث حوله فلم يكن يستطيع أن يرى أن أحد الذين ساعدوا فى احكام اغلاق الصندوق كان « يوسف أحمــد خاطر » وهو الكاتب فى القســم القنصلى فى الســفارة المصرية ، وكان من بين أعماله الروتينية هى أن يصحب البريد الدبلوماسى من والى المطار ٠ وكانت احدى السيارات التابعة لخط الطيران المصرى تقف منتظرة ، فى الفناء ، وســاعد خاطر فى انزال الطرد الدبلوماسى ، الذى اتخذ منه مقعدا طوال الرحلة وجلس ســيد بجوار السائق الايطالى ، ووقع السكرتير الأول « النحلاوى » على فاتورة شحن الطرد ، وتأكد أن السيارة يمكنها أن تسير مباشرة ، الى الطائرة الكوميت المصرية الواقفة دون أن تفتش فى الجمارك ٠

وبينما كان الصندوق فى طريقه الى مطار « فيوميشينو » بدأ ساكنه يفيق ومن خلال الصوت المتزايد للطائرة أدرك الى أين كانوا يأخذونه واستعد لتلك اللحظه التى يستطيع فيها أن يسمع أشخاصا آخرين بخلاف من قاموا بأسره صوت استغاثة من داخل الصندوق ٠

وبدا الوقت مناسبا حينما أخرج الصندوق من السيارة ، وكان على وشك أن يوضع في مخزن العفش فى الطائرة ، واستجمع قواه الباقية وصاح بالايطالية « النجدة ـ القتلة » ، « النجدة ـ القتلة » ، وسمع أحد موظفى الجمارك الايطاليين، صيحاته ، وكان يقف بجوار الطائرة ، ويلاحظ تحميلها ، وطلب أن يفتح الصندوق ، وكان الوقت هو الخامسة وخمسين دقيقة مساء ، ورفض سيد والنحلاوى الذى كان قد جاء للاشراف على العملية ، أن يفتح الصندوق وبدأت مناقشة كان من نتيجتها ، أن أعاد الدبلوماسيون الصندوق الى سيارة الخطوط الجوية المصرية ، وغادرا المكان بسرعة ، واتصل موظف الجمارك بالبوليس وتعقبا الهاربين سويا ، وحينما لحقا بالسيارة فان قائدها « السكرتير الأول » النحلاوى قفز منها وحاول الهرب ، ولكنهم أدركوه بسرعة ووضعوه تحت الحراسة هو وسيد والسيارة الى نقطة بوليس المطار ٠

وعند فحص الصندوق من الخارج بواسطة البوليس وجد أن البطاقة الملصقة عليه تقول بالانجليزية والايطالية « الى من يهمه الأمر ، تشهد سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى روما أن الطرد الدبلوماسى رقم ٣٣ يحتوى على البريد الدبلوماسى الرسمى لوزارة الخارجية بالقاهرة » ولقد حملت الوثيقة توقيع وختم السفارة ، كما هو مطلوب ، وتحت البطاقة الملصقة كانت هناك آثار واضحة للبطاقة الرسمية السابقة ، دالة على أن الصندوق قد حزم فى الماضى لتوصيل « شحنات دبلوماسية » أخرى ، وللحظات كان الموظفون الايطاليون ، يترقبون شرا ، فهل قد انتهكوا خطأ فظيعا وانتهكوا حصانة بريد دبلوماسى شرعى ؟ ولكن صدرت أنة أخرى من الصندوق « النجدة ـ القتلة » ، وتنفس الايطاليون الصعداء ولم يترددوا أطول من ذلك وفتحوا الحقيبة ،وتقابلت عيونهم مع منظر نادر ،ويمكن للمرء أن يتخيل تفاعلهم حينما اتضحت «محتويات » الصندوق ، وأسرعوا بفك

السجين ، وحينما أفاق بعض الشيء بدأ يستعيد تتابع الاحداث ، وفى البداية قدم نفسه على أنه المغربى يوسف دهان الذى جاء الى روما من نابولى ، لجمع مبلغ من المال من مدينيه ، وفى النهاية اعترف أنه اسرائيلى من أصل مغربى ، وأن اسمه الحقيقى « موردخاى لوك » وأنه قد هرب منذ سنتين من اسرائيل الى مصر ٠

وأدى تعاطف السلطات الايطالية مع الدعاية العالمية الى شعور لوك، بأنه بطل حقيقى لمأساته المضحكة ، وربما كان يأمل فى أن تساعد هالة البطولة فى تخفيف حدة جرائمه التى ارتكبها ضد قوانين بلده ، التى غادرها بطريقة غير شرعية وتعاونه مع مصر ، ولكن مهما كان تبريره الوهمى ، فان ادراكه الوحيـــد الذى لا لبس فيه هو أن أسلم مكان له هو اسرائيل ٠

وفى ٢٤ نوفمبر ، بعد أقل من أسبوع من « شحنه » فى الصندوق هبط فى مطار اللد وبعدها بقليل حوكم وعوقب بعشر سنوات ، ثم حصل على عفو بعد ست سنوات ، لحسن سلوكه ، وأفرج عنه فى أغسطس سنة ١٩٧١ ليفتح فصلا جديدا فى حياته ٠

وقدمت السلطات الايطالية احتجاجا قويا للسفارة المصرية ، وفى البداية اعتذر السفير المصرى « أحمد نجيب » وادعى أنه لا يعلم شيئا عن الموضوع ولكنه غير رأيه بعد ذلك بثلاثة أيام ــ يبدو أن ذلك كان بتعليمات من حكومته ــ وأعلن أن الحقيبة المصرية كانت تحتوى على وثائق وأن البوليس الايطالى قد غيرها بواحدة أخرى كان لوك « مشحونا » فيها ، وأنكر مكتب الخارجية الايطالى ، ذلك الاتهام بعنف ، وطرد ثلاثة من السكرتيرين الأوائل ، سيد والنحلاوى فى ١٨ نوفمبر وعادل فى ٢٨ نوفمبر(١) ٠

ويبقى السؤال هو : لماذا استخدم المصريون مثل تلك الاجراءات العنيفة ، ضد موردخاى لوك ؟ ان الخطف عملية معقدة ، يمكن أن تفشل بسهولة ، وأن تسبب ضررا بالغا للبلد المسئول عنها ٠ ولكن يبدو أن المخابرات العامة ، كانت لديها عادة تنظيم مثل تلك « الرحلات » داخل حقيبة الملابس ، وقد كانت حالة

الحقيبة تدل على الاستخدام المتكرر ، كما أشار الى ذلك المتحدث باسم البوليس الايطالى ، وفى نفس الوقت فان الافتراض السليم هو أن المصريين كانوا يلجأون الى ذلك النوع من « التوصيل » فى الحالات غير العادية فقط ، والتى يعلقون عليها أهمية حيوية ، ومن الجائز أيضا أن القيام بتلك العملية قد تطلب الموافقة من أعلى السلطات فى المخابرات (وبالتأكيد غالبا من سلطات أعلى) وبغض النظر حتى عن الجوانب المعنوية والشرعية ، فقد كا نمن الضرورى الاخذ فى الاعتبار المضاعفات السياسية فى حالة الفشل • ولكن من الممكن أن تكون العمليات السابقة من ذلك النوع قد أنجزت من غير أن تنكشف ومرت بسهولة جدا لدرجة أن أحدا لم يفكر حتى فى امكان كشفها ، فاذا كانت احدى المناورات ، بلا شك قد نجحت فى الماضى فانه لم يكن هناك سبب للتوقع بأنها قد تفشل فى حالة لوك ، ولا بد أن ذلك كان هو الحال مع الذين فكروا فى خطفه وعلى ذلك لم تكن لديهم صعوبة فى الحصول على الموافقة الرسمية ولقد ظهر أنهم كانوا يضللون أنفسهم ورؤساءهم فلم تبرر ترتيبات نقل لوك مثل هذه الثقة بالنفس ولقد كان محظوظا ، فان محاولة تخديره كان من الممكن أن تقتله فى الحال ، ان تقديم العقاقير يجب أن يقوم به الحرفيون فقط ، حيث أن الخطأ فى حساب جرعة أو حقنة ، يمكن أن يؤدى الى الموت ، وحتى ولو كان برنامج ترتيبات أفراد المخابرات المصرية ، يشتمل على توجيهات فى ذلك المجال ، فانه من غير المحتمل أن يصلوا الى مستوى عال من الممارسة الطبية •

لقد أمضى المصريون سنتين ليتعرفوا على قدرات وصفات موردخاى لوك ، والانطباع هو أنهم لم ينجحوا فى تقييم أى منهما بدقة ، وأنهم ببساطة انبهروا جدا من حقيقة أنه اسرائيلى • ان اليهودى الاسرائيلى الذى لديه الاستعداد للعمل ضد بلاده لهو ظاهرة نادرة ومن ثم كانت الآمال الضخمة التى علقوها عليه ومن ثم أيضا كانت شدة خيبة أملهم وبالرغم من أنه كان لديهم ممثل فى نابولى فانهم لم يثقوا فى أن يعهدوا بالاشراف على لوك اليه بل عهدوا بذلك الى رئيس محطة المخابرات العامة فى ايطاليا ، وهذا دليل آخر لأهميته بالنسبة لهم ، وبالرغم من ذلك فقد دفعوا له مرتبا منخفضا للغاية ، نتج عنه أنه أعطى اهتماما ضئيلا

لطلباتهم (بغرض أنه كان يستطيع القيام بها) حيث بدأ يسعى لمصادر أخرى لزيادة دخله وتناسى المصريون الأسباب الجذرية ، وكانوا مهتمين فقط بالنتيجة ولم يكن لوك قد قدم المطلوب منه بعد ، وبالرغم من مرتبــه المنخفض فانه كان يعيش فى مستوى معيشى عال ، وكان ذلك يعنى بالتأكيد كما يبدو أنهم قــد استدلوا عليه ــ أن شخصا آخر كان يناور عليه ويدفع له ويوجه « لعبته » مع المصريين ، وقد جرحت كرامتهم فكرة هى أنه كان يستغفلهم ، وأن ما قد أخذه منهم قد استخلصه بمزاعم باطلة .

وفى تلك المرحلة ، توقفت المخابرات المصرية عن التصرف المنطقى ، فــلم يعودوا يستطيعون أن يفهموا أنهم كانوا يتعاملون مع مغامر حقير ، لم يكن منذ البداية مناسبا لما كانوا يتوقعونه منه ، وبدلا من أن يتوقفوا عن الخسارة ــ وتلك الأشياء تحدث لكل المخابرات فى وقت أو آخر ــ وأن يفصلوه ببساطة فانهمقرروا أن يعطوه درسا فيأخذوه عنوة الى القاهرة ويستجوبوه ويصلوا الى الحقيقة ، ثم ماذا ؟ ان مصيره فى مصر ، لو أن خطتهم نالت نجاحا ، لا يمكن أن يكون أكثر من مجرد حدس وتخمين .

الباب التاسع

العميل الذى أفلس

باريس ، واشنطون ، بروكسل ، بيروت ، تونس ، نيقوسيا ، بون ، أنقرة ، بغداد ، الخرطوم ، ريودى جانيرو ، أديس أبابا ، روما ، طرابلس عمان ، جنيف ، نابولى ، ان هذه القائمة من المدن ليست الا عينة من تلك التى ذكرت فى هذه الصفحات شاهدة على مجال نشاطات المخابرات المصرية فى السعى وراء أهدافها ٠

وكانت أكثر المجهودات كثافة ، خارج الشرق الأوسط تتركز فى أوربا بينما اسرائيل تظل الى الأبد الى الهدف الأول ، وكانت أوربا هى أغنى المصادر لمفاتيح ألغاز الشئون الاسرائيلية ـ ومن بينها الشئون الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية ـ بالنسبة للعيون والآذان المصرية البوليسية السرية ٠٠

وكان الاستثمار الأساسى الآخر هناك هو اكتشاف ـ واذا امكن تحييد ـ جهود العمل السرى الاسرائيلى ضد مصر ، وكانت هناك الفرصة دائما أن يكون بين الاسرائيليين الذين يزورون أوربا ـ يهودا كانوا أو غير يهود ـ أفرادا مناسبين لتجنيدهم للمخابرات المصرية ٠ وفوق كل شىء فمن أوربا ، كان يمكن قيادة العملاء فى اسرائيل ، فيمكن تزويدهم بعناوين سرية لرسائلهم وتقاريرهم واستدعائهم للاجتماعات اذا تطلبت الحاجة دون جذب انتباه أفراد الأمن الاسرائيليين ، فلا عجب أن الادارات الثلاث للمخابرات العسكرية والعامة وادارة المباحث ، قد دفعت برجالها الى بلاد أوربا الغربية ٠

وكانت واحدة من أنشط قواعد المخابرات المصرية القريبة من الوطن موجودة فى قبرص ، وسوف نذكر كيف ظلت تؤدى مهمتها نحو القوات البريطانية

فى الجزيرة من خلال أعضاء سريين من اليونانيين هناك ، ولكن الهدف الأساسى من محطة المخابرات المصرية فى قبرص كان هو الحصول على المعلومات عن اسرائيل وقيادة العملاء فى داخلها ، فقد كانت قبرص هى المكان المثالى لقيادة العملاء فى اسرائيل وتنظيم الاجتماعات للقادمين فيها حيث كانت أقرب الجيران غير العربيات لها وغير بعيدة جدا عن القاهرة ، وكانت سلطات نيقوسيا ودودة دائما نحو الحكومات العربية ، وكان بالمدينة جالية عربية صغيرة ممن جاءوا من كل بلاد المنطقة ، بما فى ذلك اسرائيل وحيث كانت المدينة محبوبة من السياح الاسرائيليين فقد كانت مكانا ممتازا للصيد لالتقاط ممن يمكن تجنيدهم ٠

وحتى ولو كان العملاء يعملون فى بلد آخر فلقد كان من الأسهل والأكثر كفاءه أن يتم تمرينهم ومقابلتهم واستجوابهم فى قبرص ، أكثر من أى مكان آخر ، وتلك هى حالة « محمود مصلحة » على سبيل المثال وهو شاب عربى من قرية « دابوريا » تحت سفح جبل « تابور » فى اسرائيل ، وحيث كان فى زيارة لألمانيا ضمن بلاد أخرى خلال رحلة لغرب أوربا فى سنة ١٩٦٢ فان تعرف فى كولونيا على مجموعة من الطلبة المصريين ، اتضح فيما بعد أن بعضا منهم كان يعمل فى المخابرات المصرية ، وأقنعوه بالانضمام اليهم واعدين اياه فى مقابل ذلك بأنه سوف يسمح له فيما بعد باستكمال دراسته فى القاهرة ، وحين يجمع كمية كافية من البيانات اللازمة كان عليه أن يسافر الى نيقوسيا لمقابلة قيادته ، وكان عليه النزول فى فندق معين ويتصل بممثل المخابرات المصرية باشارة متفق عليها ، وحين حل الوقت فانه تصرف حسب التعليمات ٠

وفى عاصمة قبرص سلم محمود قائده كل المادة التى جمعها من طوافه الخاص وحدد له قائده أولى مهامه المحددة والتى اشتملت على جمع كل ما يقدر عليه من مواقع المعسكرات فى اسرائيل والادارة العسكرية فى المناطق السكنية العربية والأقلية العربية فى البلاد ٠ ونظم القائد مع محمود طرق اقامة الاتصال وعلمه استخدام الحبر السرى وأمده بعنوان للتغطية فى ألمانيا ، وكان عليه أن يرسل تقاريره فى صورة خطابات غرامية لفتاة على أن يكتب المعلومات المراد تبليغها بالحبر السرى ، تحت الكتابة الظاهرية وفى النهاية تلقى كمية من النقود كرمز لاعجابهم بما قد فعل ٠

وعاد محمود الى قريته وبدأ فى العمل ، وبعد ذلك بفترة قصيرة ، ولأسباب لا ترغب المخابرات الاسرائيلية فى الافصاح عنها ـ حامت الشكوك حوله ، وكان قد أرسل خمس رسائل فقط للعنوان السرى سقطت غالبيتها فى يد المخابرات ، وحلت شفرتها ، وفى أحداها كتب يقول أنه ينوى أن ينظم حركة سرية من الشباب المثقف الذين سوف يكرسون أنفسهم لجمع المعلومات للمخابرات المصرية ، وبتفتيش منزله بعد القبض عليه عثر على الأدوات التى كان يستخدمها فى عمله السرى وهى كاميرا ومنظار مكبر وحبر سرى ، وفى البداية حاول الانكار ولكن حين ووجه برسائله انهار واعترف ، وقد عوقب بالسجن عشر سنوات (١) ٠

وفى حالة مماثلة أقيمت الصلة فى غرب أوربا واستمرت فى قبرص ، فلقد ترك « فرج عابد » قريته « ماعيليا » فى الجليل وسافر الى فرنسا سنة ١٩٦٤ ليدرس فى معهد لاهوتى ، وهناك كون صداقات مع الطلبة العرب فى باريس ، وبسرعة أدرجتة المخابرات المصرية فى القائمة ، وكان قائده الذى يدعى « يونس » يدعى أنه يعمل بالنيابة عن الملحق العسكرى المصرى ، وكانت أولى مهام فرج هى جمع المعلومات عن الأفراد العسكريين الاسرائيليين ، الذين يدرسون فى فرنسا ، وبعد ذلك « التعميد بالنار » ، أرسل فى زيارة لاسرائيل ليجند عملاء أكثر من قريته ، وفى اسرائيل لفت النظر حينما بدأ فى أخذ الصور منطقة حيفا ، ومع ذلك سمحت له المخابرات بالعودة الى فرنسا مع الاستمرار فى مراقبته ٠

ولدى عودته لباريس ، انضم فرج الى رابطة الطلبة الاسرائيليين ، وأظهر ميلا عظيما لاكتساب صداقة الاسرائيليين ، الذين يقومون بالتدريب فى مشروعات « داسو » ، وكان متلهفا أيضا للحصول على أى دليل على التفرقة فى أى من أنشطة رابطة الطلاب التى لها صلة بالعرب الاسرائيليين ، وبذلك أصبح معروفا ونشاطه واضحا ، وما كان يحدث ذلك لو أنه كان أقل نشاطا وظهورا بما يتلاءم مع طبية العميل السرى ، وازدادت الشكوك حوله ، وتمت آخر بعثانه الى اسرائيل عشية حرب الأيام الستة ، وفى تلك المرة كان مكلفا بمهمتين تتضمن الأولى جمع المعلومات ، بينما الثانية تنظيمية ، كانت الأولى هى كتابة تقرير عن تحركات السفن البريطانية والأمريكية فى خليج حيفا ، وعن الفرق العسكرية الأجنبية ،

داخل البلاد(*) ، ولهذا السبب أعطى كاميرا وحبرا سريا ، وكان الأمر الثانى هو ارسال صديق ـ كان قد جنده فى احـدى زيارته السابقة ـ الى قبرص لمقابلة ممثل المخابرات المصرية ، ولم يتم تنفيذ المشروع أبدا فقد قبض عليه هو وصديقه وحوكما(٢) ٠

ان المخـابرات المصرية مثل كثير مثلها قد اعترفت منذ فترة طويلة باغراء سويسرا كقاعدة للنشاط ، فبالرغم من حجمها الصغير فانها توفر فرص تغطية ممتازة لأفراد المخابرات ٠ كانت السفارة والبعثة العسكرية فى « برن » بينما تقع فى زيورخ القنصلية العامة ومكاتب شركة الطيران الوطنية (مصر للطيران أولا ثم فيما بعد خطوط الطيران العربية المتحدة) وشركة قناة السويس ، وفى جنيف كانت هناك قنصلية ومفوضية للأمم المتحدة ومكتب سياحة ومكتب لخط الطيران ٠ وبمرور السنوات فان الكثيرين من أفراد المخابرات ، الذين ذكرناهم فعلا قد خدموا فى مؤسسة أو أخرى من تلك المؤسسات ، فعلى سبيل المثال فان المقـدم « محمد شكرى » الملحق العسكرى وممثل ادارات المخـابرات العسكرية والعامة فى ايطاليا واليونان حتى سنة ١٩٥٨ قد عين قنصلا عاما فى زيورخ فى نهاية تلك السنة « وفريد شريف شاكر » الذى قد يذكر كواحد من الرسل بين القاهرة وبيروت خلال مؤامرة استرجاع الملكية فى سنة ١٩٥٧ كان فى سويسرا سنة ١٩٥٩ فى هيئة الغرفة التجارية المصرية ، وكان نائب الملحق العسكرى من أوائل سنة ١٩٥٨ هو الرائد « حسن على خليل » الذى كان قبلها بسنة قد أعلن أنه شخص غير مرغوب فيه من سلطات بيروت ، وكان معينا هناك أيضا كنائب للملحق العسكرى ولكن الحقيقة الواقعة ، كان يخدم كرئيس لمحطة المخـابرات العامة المحلية ، وأمر بترك لبنان بسبب نشاطه الهـدام ، الذى بلغ ذروته فى محاولة فاشلة للأعتداء على حياة الرئيس كميل شمعون ٠

وكانت أهداف المخابرات العامة فى سويسرا تتكون الى حد كبير من تجميع المعلومات عن معارضى القاهـرة ، فى ذلك الوقت ، وكان هؤلاء ، بالاضـافة الى

(*) ان الاعتقاد بوجود فرق اجنبية على الأرض الاسرائيلية قـد استبد بالمخابرات المصرية لسنوات عديدة ، ولا يحتاج الأمر للقول بانه لا اساس له ٠

اسرائيل ، هم فوى الغرب وخاصة فرنسا ، ومن سويسرا كان من الممكن أيضا تنظيم المساعدة لثوار جبهة التحرير الجزائرية فى الجزائر ، وأن تتابع من قرب تحركات المخابرات الفرنسية ضدهم ، وفى احدى المرات أدى ذلك على وجه الخصوص الى نتائج مؤسفة ٠ كانت أنشطة العملاء المصريين والجزائريين تحت رقابة السلطات الاتحادية وشملت تلك الرقابة التصنت على تليفونات السفارة المصرية فى برن ، وفى مارس سنة ١٩٥٧ ظهر أن تسجيل المحادثات التليفونية بالاضافة الى معلومات أخرى عن أنشطة المصريين والجزائريين كانت تنقل بانتظام بواسطة النائب العام الاتحادى « رينيه دوبوا » الى « مارسيل مرسييه » من السفارة الفرنسية ، وكان مرسييه هو ممثل المخابرات الفرنسية Sdece وكان يساعد النائب العام الاتحادى فى عمله رجل بوليس سويسرى اسمه « أوليريخ » ، وانتهت القصة بانتحار دوبوا ومحاكمة أوليريخ وطرد مرسييه من البلاد(٣) ٠

وكانت سويسرا بالتأكيد أيضا قاعدة لتجنيد وقيادة العملاء ضد اسرائيل وكانت تلك القاعدة مثل كل محطات المخابرات المصرية على أتم استعدادها لتقبل المتطوعين ، وقد قدم أحد هؤلاء المتطوعين نفسه للخدمة فى جنيف فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وكان اسم « شمويل باروخ » وهو اسرائيلى ، فى حوالى الأربعين وأحد أفراد عائلة معروفة فى القدس وكان قد اشترك فى سلسلة من المشروعات المشكوك فيها ، فقبل الحرب العالمية الثانية مباشرة أرسل الى بريطانيا للدراسة وبعد أن حصل على درجة مهندس نسيج تزوج واستقر فى مانشستر ، وبعد ذلك بعشرين سنة فى عام ١٩٥٨ قرر تصفية أعماله والعودة الى وطنه ، مع زوجته وأولاده الثلاثة ، واستثمر كل رأسماله فى مؤسسة « ارجادين » للنسيج فى « كريات جات » وعلى أية حال لم تزدهر أعماله ، ووصلت سنة ١٩٦٣ الى حافة الافلاس ، وفى مواجهة ذلك زار باروخ أقاربه فى جنيف ، على أمل الحصول على اعانة مالية لانقاذ مشروعه ولكنهم خذلوه ، وفى بحثه عن مصادر أخرى للتمويل وجد طريقة الى ممثل المخابرات المصرية ، الذى وعده باستثمار المال اللازم ، ولكنه اقترح زيارة القاهرة ومناقشة تفاصيل الاتفاق ، ووافق باروخ ، وصحبه ضابط مخابرات الى زيورخ وقدمه الى شخصين آخرين أمداه بجواز سفر مصرى ، سافر معه على شركة الطيران العربية المتحدة الى العاصمة المصرية ، وقضى باروخ

أسبوعـا هـناك كضيف على المخـابرات المصرية ، الذين طافوا به فى المدينـة وضواحيها ، وصوروه فى منطقة الأهرام دون ما تردد فى امكان أن تستخدم هذه الصور اذا لزم الأمر للضغط عليه • فى تهديد واضح وباختصار فانه اذا لم يتعاون فانهم ، لن يترددوا فى كشف أنشطته للسلطات الاسرائيلية ، وفى نهاية الأمر أخبروه بأنهم يستطعون تدبير مستثمرين أجانب لتمويل اعـادة تشغيل مشروعه ، وأن العملاء المصريين سوف يرسلون للعمل هـناك تحت ستار أنهم خبراء ، وحصلوا على توقيعه على عقد يحدد الشروط ودبروا طرق الاتصال به ، وكان من المفروض ان تبدأ على الفور محاولة استكشاف المعلومات وتوصيلهـا للمخابرات المصرية •

ومن القاهرة طار باروخ الى روما ومن هـناك الى جنيف وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عاد الى اسرائيل وبدأ العمل على الفور، وكانت رسائله الى مستخدميه المصريين ترسل الى عنوان وهمى فى روما ، وقد أرسل تقريرين : واحدا عن الحالة الاقتصادية فى اسرائيل والثانى عن دبابة جديدة ، زعم أنها أدخلت الى الخدمة فى اسرائيل ، وأخفيت التقارير فى الغلاف المعدنى ، لكتب الصلاة التى يهديها الى أقارب مسافرين الى الخارج سائلا اياهم أن يوصلوها للعناوين ، التى أعطاها لهم ، وكانت تلك مبينة على المعلومات المتاحة مجانا فى الصحافة ، ولكن تحليلها وتقييمها بواسطة أحد المتعلمين المقيمين فى اسرائيل ، كانت لها قيمة عند المخابرات المصرية ، وكان قد نقل تقريره عن الدبابة الجديدة من مقال فى المجلة الأسـبوعية للجيش « بمحنيه » عن دبابة ايطـالية جـديدة وليست اسرائيلية وببساطة غير جنسيتها •

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يعمل فيها بلا أمانة ، فعند عودته سنة ١٩٥٨ الى اسرائيل من انجـلترا أحضر معه ١٣٠ نولا لمشروع مصنع النسيج ، وكانت تلك الأنـوال قديمة ، وغير حـديثة الطراز ، ولـكنه أعلن أنها جديدة ، وتساوى ٣٠٠ ألف جنيه اسرائيلى ، ونتيجة لذلك اعتبر مصنعه كمشروع ووفق على اعطائه حوالى ٦٠٠ ألف جنيه كسلفة تنمية ، ولكن على أى حال فلا توجـد سلفة قادرة على تحويل الأنوال القديمة الى أنوال حديثة وكان المنتج النهائى من

نوعية منخفضة ، كما لم يكن لدى باروخ موهبة ادارية كافية لدرجة أن مصنعه سرعان ما واجه المتاعب ، ووجد هو نفسه فى متاعب أيضا ٠

كانت هذه هى الورطة المالية المتصاعدة التى أوقعته فى شراك «المستثمرين» المصريين الذين أوهموه انهم قادرون على مساعدة لكى يقف على اقدامه من جديد ولكن كما كانت أنواله غير مناسبة للاستعمال ، كذلك كانت وعوده للمخابرات المصرية لا قيمة لها أساسا ٠

وبالاضافة الى تقديم المعلومات ، فقد كان من المفروض فيه أن يخدم كعميل مؤثر ، أو بالأحرى ـ كعميل للهدم السياسى ، وليس من المستحيل أن تكون هذه المهمة بالاضافة قد خطرت على بال شخص ما فى القاهرة ٠ هو أحد الذين تذكروا موضوعا تكشف فى ألمانيا الغربية منذ أربع سنوات ، وذلك حينما أكتشف أن عضوا برلمان ألمانى غربى من « البوندستاج » يدعى « الفريد فرنزل » والذى كان لسنوات عديدة يحتل منصبا فى لجنة الدفاع بها كان يسلم بانتظام الأسرار العسكرية لألمانيا ، وحلف شمال الأطلنطى ، الى المخابرات التشيكية ٠ ويبدو أن أحد الأفراد فى المخابرات المصرية فكر فى أن شمويل باروخ يمكن أن يصبح فرنزل الاسرائيلى ، ومن أجل أن يفى بما أوكل اليه انضم باروخ الى « اسرائيل هاتزيرا » أى (اسرائيل الشابة) وهى حركة قامت فى ذلك الوقت لترغيب طائفة « السفارديم » فى اسرائيل والاشتراك فى حملة سنة ١٩٦٥ الانتخابية للكنيست ، وحضر المقابلة رئيس الحركة محملا بأربع حقائب تشهد البطاقات الملصقة عليها بسفريات مالكها الى البلاد الأجنبية ، وكانت تحتوى وثائق لاثبات الخلفية العائلية المميزة وحالته الاجتماعية وروابطه من الأشخاص المهمين فى الخارج ، وقد وصف موقفه المالى ، بأنه ممتاز ، ودون أن يذكر الانتكاس فى أعماله ، وهو قد فعل كل ذلك ليضخم قصته الوهمية ، ويدعم ادعاءه عن مدى قدرته على المساعدة فى الحركة بتأمين الدعم المالى لها من مشاهير اليهود اذا كان الاتصال بهم سوف يتم من خلاله ، وبالتأكيد فان « المساعدة » التى كان يأمل فيها سوف تأتى من مستخدميه المصريين ، وهو شىء يمكن أن يكون الانسان واثقا أنه لم يناقشة مع رئيس « اسرائيل الشابة » ٠

ولقد ترك انطباعا جيدا ، وخلال أسابيع قليلة كان مسئولا عن اللجنة المالية للحركة ، ولم تصل الاعتمادات من المستثمرين وأغلق مصنعه ، وبناء علي طلبه أعلن افلاسه ، وكانت حياته الخاصة أيضا محطمة فقد تركته زوجته وأخذت أطفالهما الثلاثة خارج البلاد وكان يسكن مع امرأة أخرى ، وكان على وشك أن يغادر اسرائيل معها حين قبض عليه فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ فى حيفا ، وفى يناير سنة ١٩٦٥ حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ سنة وكانت تلك واحدة من أقسى العقوبات التى طبقت على جاسوس فى اسرائيل ، فلو نجح فى تنفيذ خططه نيابة عن المصريين ــ مستخدما أحد المشروعات الصناعية كقاعدة للتجسس وكحزب سياسى يهودى للمناورة السرية فى اسرائيل ــ لكان شمويل باروخ قد اعتبر كواحد من أكبر العملاء السريين ، فى هذا الجيل ، ولكانت علامة نصر للمخابرات المصرية ، يندر أن تحرزها أكبر وأكثر المخابرات خبرة ، ولكن فى الحقيقة فان الخطة لم تكن شيئا أكثر من أمل كاذب وخدعة أقيمت على مصنع ، كان قد فشل من قبل ، وحركة سريعة الزوال ، محكوم عليها بالاخفاق من بدايتها ٠

وفوق ذلك فان شمويل باروخ ، كان قد لوحظ فى مطار روما ، حين وصل بالطائرة من مصر فقد رآه أحد الاسرائيليين الذين يعرفونه وكان موجودا فى المطار فى ذلك الوقت وأبلغ المخابرات(٤) ٠

ولم تكن « اسرائيل الشابة » هى الحركة السياسية الوحيدة التى حاولت المخابرات المصرية ، أن تسيطر عليها ففى أواخر الخمسينات قامت فى اسرائيل مجموعة قومية صغيرة متطرفة من العرب الاسرائيليين وسمت نفسها « الأرض » وكانت تؤيد « الوحدة العربية » كما تعبر عنها الأيدويوجية المصرية الناصرية ، وكانوا يعتبرون فلسطين « كوحدة لا تتجزأ ــ بما يتمشى مع رغبات الشعب العربى الفلسطينى ٠ بما معناه أنه يجب أن تختفى دولة اسرائيل ولكن المحكمة العليا رفضت طلب تسجيلهم كرابطة شرعية على أساس أنهم يهددون الدولة باستغلال نظامها الديمقراطى بهدف تدميرها ، وكما قال أحد القضاة « انه لا يوجد نظام ديمقراطى يمكنه أن يقدم المساعدة والاعتراف لحركة تسعى لتقويض وجوده » ٠

ونحو نهاية سنة ١٩٦٤ أعلن أنها حركة غير شرعية ، وقبض على ثلاثة من قادتها(*) وهم « منصور كردوسه » و « حبيب القهوجى » و « صبرى جريس » ، وكان قد سبق ذلك الاجراء القبض على رسل من المخابرات المصرية ، كانت لديهم الأوامر بالاتصال بقادة الحركة .

وكان واحد من أولئك المبعوثين هو « عبد الرازق الذؤابى » وهو شاب فى العشرين من الناصرة ، وخلال استجوابه اتضح أنه كان يعمل نجارا . فى « بتاح تكفا » حتى قرر فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ أن يعبر الحدود الى غزة التى كانت فى ذلك الوقت تحت الحكم المصرى ، ثم سافر بالأتوبيس الى أشكيلون ومشى لمدة ست ساعات حتى وصل الى غايته ، وهناك اتخذ سبيله الى مركز البوليس ، وبعد أن أوضح أنه قد قدم من اسرائيل سلم الى المخابرات فى غزة ، وفى البداية استجوبه اليوزباشى حلمى ، الذى سأله عن معسكرات الجيش الاسرائيلى والقوات المسلحة بالقرب من قطاع غزة وعن تفاصيل تنظيم الجنود الاسرائيليين والشئون العسكرية الاخرى . وبعد ذلك بعدة أيام استجوب ضابط آخر هو النقيب مصطفى الذى اقترح أن يعود الى اسرائيل نائبا عن المخابرات المصرية ، وبالرغم من أن عبد الرازق قد رفض الاقتراح فانه قد سمح له بالبقاء وذهب معه الى قريب يسكن فى « خان يونس » ، وظل لمدة سنة يعمل نجارا ولكن فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ استدعى مرة أخرى الى مكتب النقيب حلمى ، وكرر النقيب اقتراحه الأول مصحوبا هذه المرة بالتهديد بالفصل من الوظيفة ، ومرة أخرى رفض وفصل من وظيفته فعلا ، وحيث أصبح بلا وظيفة فقد قرر أن يجرب حظه فى الأردن بمساعدة أحد أعمامه الذين يعيشون هناك ، وبعد أن حصل على تأشيرة للأردن ذهب الى احدى وكالات السفر ليستعلم عن طريق السفر كانت اجابة الكاتب ــ الذى يبدو أنه كان يعمل بالمخابرات أو بتعليمات منها ــ ان مزق

(*) ترك حبيب قهوجى اسرائيل فى سنة ١٩٦٨ وبدا فورا وزوجته « نايفه » فى العمل مع المخابرات المصرية وبعد ذلك نقل الى خدمة السوريين وقاد الشبكة العربية ــ اليهودية التى اكتشفت فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ (انظر الباب السابع عشر) ، وترك صبرى جريس اسرائيل فى مايو سنة ١٩٧٠ وكان فى ذلك الوقت يعمل بالكتابة فى مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت .

التأشيرة ، وفى تلك الظروف لم يكن لـدى عبد الرازق بديل آخر غير أن يبلغ النقيب حلمى أنه مسـتعد أن يمتثل لرغبـاته ـ وذلك كما أخبر مستجوبيه من الاسرائيليين فيما بعد ٠

وكان لدى حلمى مهمتان عاجلتان ، كانت الأولى هى أن يقيم اتصـالا مع منصور كردوسة ، أحد قادة جماعة « الأرض » فى الناصرة ، وأن يستوضح منه عن كمية المساعدة المالية التى يحتاجهـا وكذلك اذا ما كان راغبـا فى الدعاية المصرية ، والثانية هى أن يشترى قاموسا عبريا ـ عربيا وعـديدا من الصحف الاسرائيلية ، ومن أجل ذلك أعطى أربعمائة جنيه اسرائيلى على أن يسلم ما يتبقى بعد شراء القاموس والجرائد الى منصور كردوسة ٠

وأخذ عبد الرازق بواسطة سيارة جيب الى الحدود بواسطة « رجب » أحـد مسـاعدى النقيب الذى أعطاه « مدية بزنبرك » وزوجا من الاحـذية الرياضية البيضاء ، وكانت المدية ليستخدمها كسلاح ، ضد أى شخص يعترضه أثناء عبوره للحدود ، بينما الحذاء الرياضى حتى لا يترك آثارا فى نقطة العبور ، وأمره رجب بارتدائها حتى يصل الى أول طريق أسفلتى ثم يغيرها بحذائه الخاص ٠ وأرسل رجب رجلين مسلحين برشاشين « كارل جوستاف » لاصطحاب عبد الرازق لمدة ساعتين داخل الأراضى الاسرائيلية وتركاه فى الليل فى غابة ليست بعيدة من مدينة « سـديروت » وفى الفجر اتخـذ طريقه حتى الطريق السريع ثم سـافر بالاتوبيس الى تل أبيب ٠

وفى تل أبيب جرى الى « مصطفى الذؤابى » وهو أحد أقاربه ونام فى غرفته فى « شيخونات » (هاتكفا) أحد ضواحى تل أبيب ، واشترى القاموس والصحف من شارع « اللنبى » وهو أحد الشوارع الرئيسية وليس من الواضح اذا ما كان أو كيف سلم النقود لمنصور كردوسة ، فقد يكون قد عهد بها الى مصطفى وسأله أن يسلمهـا ، وفى اليوم التـالى رجع الى غزة من نفس الطريق الذى سلكه فى السنة الماضية ٠

وبعد ذلك بأسابيع قليلة دخل اسرائيل مرة أخرى ، وفى هذه المرة أعطى ٣٠٠ جنيه لمنصور كردوسـة وبالاضافة الى ذلك كان لديه مهمتان لتنفيذهما ،

كانت الأولى هى أن يشترى حذاء مطاطا ، ويبدو أنها كانت مرغوبة جدا فى غزة ، وكانت المهمة الثانية هى أن يجند مصطفى الذؤابى للمخابرات المصرية ، وأن يحضره لغزة ، ولقد نجح فى المهمتين ، ورجع الى غزة بأحذية جديدة ، ومصحوبا بصديقه مصطفى ٠

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ تسلل عبد الرازق عائدا الى اسرائيل للمرة الأخيرة بثلثمائه وخمسين جنيهـا فى جيبه أعطاها له المصريون ، وفى تل أبيب قابل « محمود » أخو مصطفى الذؤابى ، الذى دعاه الى غرفته فى شارع « ايلات » وبتفتيش عبد الرازق عثر معه على المديه وأشياء أخرى مختلفة شهدت على وجوده فى غزة ، وقد عوقب فى مارس سنة ١٩٦٥ بست سنوات من السجن ، بينما عوقب قريبه مصـــطفى ـ الذى قبض عليه قبله بعد أن أرسلته المخـــابرات المصرية فى غزة لاقامة اتصال مع جماعة « الأرض » ـ ، بثمانى سنوات سجن فى يناير سنة ١٩٦٥(٥) ٠

تعرضنا فى الأبواب السابقة لاسرائيليين ـ مثل شمويل باروخ ـ قدموا أنفسهم للمخابرات المصرية بناء على مبادرة منهم ، ولكن نوعا آخر من المتطوعين قد اكتشف فى بريطانيا فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ وكان يعمل لحساب كل من المصريين والعراقيين ٠ كان ذلك رجلا قبض عليه فى شارع « نورثمبرلاند » فى لندن ، وهو شارع يضم العديد من مكاتب الحكومة ، بينما كان يتبادل مظروفين مع رجل آخر قبض عليه هو الآخر ، كان الأول هو الرقيب « برسى سيدنى ألن » وهو كاتب فى ادارة الحرب الأرضية والجوية فى وزارة الدفاع البريطانية ، وكان الرجل الآخر هو الرائد « عبد الحافظ غزالة غباشى » مساعد الملحق العســكرى العــراقى ، وكان الظرف الأول يحتوى على وثائق سرية لحـكومة جلالة الملكة ، ويحتوى الثانى على عشرة جنيهات استرالينية من ميزانية حكومة بغداد مدفوعة للرقيب ٠

وبعد ذلك بقليل أفرج البوليس عن الضابط العراقى بعد أن أثبت صفته الدبلوماسية ، وفيما بعد ذلك وفي المحكمة قرر المفتش « جون ولسون » الذى

قبض على الرجلين أنه قد شاهد ثلاث مقابلات من ذلك النوع ، من جانب ألن ، وكانت المرة الأولى فى ٨ مارس وتتبعه ولسون من اللحظة التى ترك فيها وزارة الدفاع لمقابلة « مصطفى حسن مصطفى القبانى » وهو موظف بالسفارة المصرية ، وبعدها بيومين شاهد مرة أخرى مثل تلك المقابلة •

وبذلك كان الرقيب ألن خادما لثلاثة من السادة بريطانى ومصرى وعراقى ، وان يكن أمره يدعو الى الحزن •

كان فى الثلاثة والثلاثين من عمره وأبا لأربعة من الاطفال ، وكانت زوجته قد دخلت المستشفى فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ وكان غارقا فى الديون ، وحيث فشل فى العثور على طرق أخرى لزيادة دخله ، فقد قرر أن يستغل الرصيد الوحيد المتاح له ألا وهى الوثائق السرية ، التى يتداولها خلال عمله فى وزارة الدفاع ، ومن مكتبه اتصل بالسفارة العراقية بالتليفون وعرض عليهم « سلعته » وعلى ذلك وجهوه الى الرائد عباس ، الذى دعاه لمقابلته • وبالرغم من أن الوثائق كانت عديمة الجدوى (حيث لم تحتو شيئا عن اسرائيل) فقد اقترح عباس أن يتصل ألن بالمصريين ، وحتى أعطاه رقم التليفون المناسب ، وبهذه الكيفية قابل الرقيب ألن الرائد « كمال » من البعثة العسكرية المصرية ، وتسلم ألن خمسة عشر جنيها استرلينيا فى مقابل الوثائق التى أحضرها معه « تعبيرا عن الود » حيث أخبروه أن « لدى السفارة المصرية نسخة من تلك الوثائق بالذات » •

وكان الاسم الحقيقى للرائد كامل هو « مصطفى حسن مصطفى القبانى » وكانت المرتان اللتان قابل فيهما ألن قد لاحظهما المفتش الأول « ولسون » • ولم يكن من الممكن أن تكون مدفوعات المصرى الى الرقيب أكثر من ذلك ضآلة ، فحتى لحظة القبض عليه لم يكن قد تلقى غير خمسة وستين جنيها لا غير ، وحتى يقبض مبالغ أكبر ، فقد أشاروا عليه بأنه يجب أن يقدم معلومات عن اسرائيل ، وفى النهاية قرر أن يأخذ مستندات من ملف بالغ السرية ، ولكنه فى اليوم الذى فعل فيه ذلك لم يستطع أن يتصل بمخدومه فى السفارة المصرية ، وعلى ذلك اتجه للرائد عباس فى السفارة العراقية ، وشرح له الموقف واتفق معه على المقابلة ،

وكان ذلك هو الموعد الذى قبض فيه على الاثنين ، وعوقب ألن بالسجن لمدة عشر سنوات ٠

ولقد كانت حالته فريدة حيث أنها حدثت فى خلال احدى الفترات القليلة التى كانت فيها العلاقات بين القاهرة وبغداد ودية ، بما يكفى للتعاون فى أمور المخابرات فى المجال العملى ، وبالرغم من ذلك فان رد فعلهما كان مختلفا بعد أن كشف الأمر ، فقد قررت الحكومة العراقية أن تستدعى عباس مساعد الملحق العسكرى ، ولكن المصريين لم يفعلوا ذلك فلقد وصلوا الى الخلاصة ، بأن أحسن وسائل الدفاع هى الهجوم فنشروا فى « الأهرام » على حلقات الوثائق التى ادعوا أن ألن قد سلمها للرائد عباس فى مقابلتهما الأخيرة ، وحسبما قالت الصحيفة فقد تضمنت تلك الوثائق ، خطة بريطانية شاملة للطوارىء فى الشرق الأوسط ، وخططا للتدخل على وجه الخصوص فى ليبيا والكويت ولبنان ، فى حالة الحرب وكلها مبنية على التعاون مع الولايات المتحدة ٠

وسرعان ما أثارت الوثائق والضجة ، التى صاحبت نشرها الشكوك حول أصالة تلك الوثائق ، فحيث أدعى أن ألن لم يكن لديه الوقت لتسليم الوثائق للضابط العراقى (لأنهما قد اعتقلا بينما كانا يتبادلان المطروفين) فقد شرح « حسنين هيكل » فى مقال فى « الأهرام » أن المصريين قد حصلوا على الوثائق بطريقة أخرى ، وحتى ولو كان الأمر كذلك ، فان مصر لم تكن قد اعترفت فقط بالقيام بأنشطة غير شرعية فى بريطانيا ، ولكنها حتى قد استغلت الحقيقة لاحراج الحكومة البريطانية ولم تكن هذه المرة الأولى ، التى يطبق فيها الرئيس ناصر تلك الخدعة ، فقد فعل نفس الشيء ، كما ذكر من قبل ، حينما نشر فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ تقريرين سريين : واحدا فرنسيا والآخر بريطانيا ، أكد أن المخابرات المصرية قد اختلستهما (٦) ٠

ولم يكن المكتب الاقليمى للمخابرات فى غزة قانعا بارسال العملاء ضد اسرائيل عبر الحدود ، فقد استعمل تكتيكات أخرى أيضا اتضح واحد منها حينما قبض علي سبعة من شبكته في نهاية مايو سنة ١٩٦٦ ، وكان ثلاثة منهم صيادين

من « عكـا » والاربعـة الآخـرين من ساكنى « يافـا » وكان الجميع من العـرب الاسرائيليين ، وكانوا مشغولين منذ سنة ١٩٦٣ بجمع المعلومات وشراء الجـرائد والكتب والخرائط للمخابرات المصرية ٠

كانوا قد اعتادوا الابحـار فى قارب الصـيد من عكا ، وعند وصولهم الى غزة ـ فى مواعيد محددة مسبقا ـ يعطون اشارة لأفراد المخابرات الذين ينتظرونهم على الشاطىء ثم يذهبون لمقابلتهم بقوارب آليه وتتم الاتفاقات بينهم فى الظلام ، فيقوم الزوار الاسرائيليون بتسليم غنائهم ويعطيهم المصريون التعليمات الجديدة ويدفعون لهم ثم يغادر الصيادون المكان بسرعة وينشرون شباكهم لصيد السمك لكسب قوتهم وكغطاء لأنشطتهم السرية ٠

وبعد فترة من الوقت اهتم حرس السواحل الاسرائيلى بالتحركات الغريبة لقارب الصيد من عكا ، وبالنسبة لواحد من الرجال السبعة المتورطين فى العملية كانت العواقب مؤسفه خاصة بالنسبة للشـاب الوسـيم الذى يبلغ السادسـة والعشرين من عمره والمدعو محمود الصباغ وهو غواص محترف من « يافا » وابن « محسن الصباغ » الذى كان ، حتى موته من سنتين فى عمر متقدم ، واحـدا من أحسن الصيادين المعروفين فى يافا ، وكان الأب وكل أسرته يقيمون علاقات وديه مع اليهود منذ أيام الانتداب ، وكان محمـود يساعد مهاجـرى « الهاجانا » غير الشرعيين فى الهرب من السفن الى الشاطىء وكان صديقا « لالياهو جولدمب » قائد « الهاجانا » وكان يستضيفهم فى منزله ، وفى نفس الوقت ، كان محمـود يفخر بنفسه كعربى ، وحتى القبض عليه بتهمة الجاسوسية ، لم يكن يرى أى تعارض بين ذلك وبين صداقته لليهود ، ولكنه حينما اكتشف وقبض عليه لم يعد قادرا أكثر من ذلك على التوفيق بين عواطفه ولذلك انتحر ، ولقد حدث ذلك بعد أن أخبرته سـلطات السـجن ، بوقت قصير بأن طلبه لمقابلة أحـد أفراد أسرة « جولومب » قد ووفق عليه(٧) ٠

ان أولئك الأعضاء من ادارة المخـابرات العامة المعنيين بتحييد النشاط السرى الأجنبى داخل مصر ، كانوا مشغولى اليدين ، وقلما كانوا أكثر انشغالا من ذلك حينما واجهوا موضوع « مصطفى أمين » الذى أذهل الرأى العام المصرى ٠

في سنة ١٩٤٤ أنشأ مصطفى أمين وأخوه التوءم مؤسسة « الأخبار » التى كانت تصدر ثلاث صحف ، بما فى ذلك « أخبار اليوم » وكان كل منهما يكتب فى الصحف الثلاث وكان مصطفى ، الذى تعلم فى الولايات المتحدة محاضرا فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة ، فى مادة الصحافة وكانت روابطهما بالدوائر الغربية ، وخاصة الأمريكية معروفة تماما ، وحينما حدث الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كانا من بين أكثر المؤيدين حماسا ووضعا صحفهما وصلاتهما فى خدمة قادة الانقلاب ، وأصبح مصطفى واحدا من أقرب أصدقاء الرئيس ناصر ، وقام هو و « حسنين هيكل » الذى كان فى ذلك الوقت فى هيئة أخبار اليوم ، بالابقاء على الاتصال القريب باعضاء وكالة المخابرات المركزية ، الذين كانوا يزورون مصر مثل « كيرمت روزفلت » أو الذين كانوا ممثلين دائمين مثل « جمس انجلبرجر » ، ولم يكن قادة النظام الجديد يعلمون بتلك الاتصالات فقط بل كانوا يشجعونها أيضا(٨) ٠

ويبدو أن الصداقة بين الاخوين « أمين » والنظام الناصرى لم تفسد اطلاقا نتيجة تأميم مصر لكل دور النشر والصحف بما فى ذلك صحفهما شخصيا فى مايو سنة ١٩٦٠ وبقى الاثنان فى هيئة تحرير أخبار اليوم واستمر فى عملهما الصحفى العادى وانعكس المدى الذى ظل فيه مصطفى على وفاق مع النظام فى المقال الذى نشره فى مجلة المصور القاهرية الأسبوعية فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وكان وصفه المفصل لمسار الأحداث التى بلغت ذروتها فى حركة دمشق هو وصف لا يمكن أن يكتبه سوى شخص على أقرب اتصال بالادارة ، وأكد ـ من بين ما قال ـ ان انفصال السوريين، لم يكن ممكنا الا لان المصريين قد أهملوا اقامة أنشطة المخابرات فى سوريا بسبب تقديرهم لحساسية السوريين لذلك ، وكذلك بقى أخوه « على أمين » على علاقة طيبة بمن كانوا فى السلطة ، وفى مايو سنة ١٩٦٥ عين فى لندن كمراسل للأهرام الذى كان رئيس تحريره فى ذلك الوقت هو الرجل الذى كان يعمل فى وقت ما صحفيا عنده ٠ ألا وهو حسنين هيكل ٠

وبعد شهرين فقط من سفر على الى بريطانيا قبض على أخيه مصطفى ، بتهمة التجسس ، واتهم بتسليم معلومات سرية الى « بروس تايلور أودل » القنصل

بالسفارة الأمريكية ، وكان أودل قد وصل الى القاهرة فى نهاية سنة ١٩٦٤ ووصفته الصحافة بعد القبض على مصطفى أمين ، بأنه ممثل وكالة المخابرات المركزية وادعوا أن وظيفته الحقيقية ، قد اتضحت للمخابرات المصرية ، من وثائق حلف بغداد التى أرسلها الرئيس قاسم فى صيف سنة ١٩٥٨ كهدية لعبد الناصر(٩) .

ولم يكن هناك جديد فى « الاكتشاف » فى أن مصطفى كان على اتصال بأعضاء من السفارة الأمريكية وبعد ذلك بسنوات أعلن مصطفى أن اتصالاته مع الأمريكيين قد قامت بناء على طلب ناصر ، الذى كان يأمل أنه بهذه الطريقة يمكنه أن يعلم ماذا يدور فى السفارة(١٠) . ويقول « سعيد فريحه » رئيس تحرير صحيفة الأنوار البيروتية المؤيدة للناصرية ، ان مصطفى قد أرسل رسالة الى الرئيس ناصر فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ مدعيا أنه بعد القبض عليه قد عذب لمدة أكثر من ثلاثة أسابيع ، بناء على تعليمات رئيس المخابرات العامة فى ذلك الوقت « صلاح نصر » ، وتقول القصة أن زوجته قد أحضرت الى المكان الذى كان مسجونا فيه واحتجزت فى الغرفة المجاورة ، وكان يسمع صيحاتها والتهديدات الموجهة لها بايذاء ابنتيهما ، وكان الهدف من التعذيب هو دفعه للاعتراف بما كان صلاح نصر يريد أن يسمع(١١) ، وقد كرر مصطفى اتهاماته فى عام ١٩٧٥ حينما كان مرة أخرى رئيس تحرير أخبار اليوم ، وبعد أن خرج صلاح نصر من السجن الذى كان محتجزا فيه بعد حرب الايام الستة(١٢) . وخلال مقابلاته فى السجن مع العميل السرى الاسرائيلى « وولفجانج لوتز » قال مصطفى ان اعتقاله كان لاعتبارات سياسية كانت أكثر أهمية بالنسبة للرئيس من الصداقة(١٣) .

وليس من المعروف فى أى مرحلة ولأى سبب أثارت اتصالاته بالأمريكيين الشكوك لدى المخابرات العامة المصرية ، فمن المؤكد ، أن من العوامل المساعدة على ذلك كان التدهور فى العلاقات بين القاهرة وواشنطن والتى بدأت تتضح خلال سنة ١٩٦٤ والتى كان من علاماتها محاكمة المواطن المصرى ، « فكتور يواقيم » الذى كان يعمل فى مجلة « الصداقة » التى تنشرها السفارة الأمريكية والذى اتهم بالتجسس لحساب الولايات المتحدة وأعدم فى ابريل سنة ١٩٦٤ (١٤) .

وحينما بدأ الشك فى مصطفى ، وضـع تحت المراقبة المسـتمرة ، وكانت اجتماعاته مع ممثل وكالة المخـابرات المركزية ، تتم فى منزله فى الثانيـة بعد الظهر ، كل يوم أربعاء وقد أكد ذلك رجل المخابرات العامة ، الذى أدلى بشهادته فى المحاكمة ، وصرح نفس المصدر أيضا أن الأمريكى كان يقف بسيارته بعيدا عن المنزل بعدة شوارع ثم يستمر على قدميه الى شقة عميله ، وذلك كما هو معتاد فى خـلال العمل السرى ، وكان وهو فى الطريق يتأكد من أن أحـدا لا يتبعه ، وبالرغم من أن الشقة كانت فى الطابق السادس فان « أودل » كان يأخذ المصعد دائما الى طابق أعلى ، ثم ينزل على السلالم الى شقة مصطفى ، وذلك لتضليل أى شخص يمكن أن يكون متتبعا له(١٥) ، فاذا ما كان ذلك الوصف صحيحا فانه لم يكن من الواجب تتبع أودل اطلاقا ، وكان يكفى أن يراقبه أى شخص من مكان خفى مقابل شقة مصطفى أمين كل يوم أربعاء فى الثانية بعد الظهر ٠

ان انتظام المقابلات ، يدعو الى القول بأن المشاركين فيها كانوا يعتقدون فى شرعيتها وفى عدم الشك فيها بأى حال ٠ ولكن حسب قول المخابرات المصرية ، فانه لم يكن حذر أودل وسلوكه المراوغ هو الذى دل على أنه متورط فى أعمـال سرية فقد سجلت محادثاته مع مصطفى من ميكروفونات مخبأة فى الشقة ، وفى سيارته أيضا كما يبدو حيث كان يلتقى الاثنان أحيانا(١٦) ، وقالت المخـابرات المصرية أن المحادثات المسجلة كشفت أن مصطفى كان تحت قيادة الشخص الذى كان يشغل منصب أودل قبل ذلك(١٧) ٠ وقد استغل مصطفى امكانيات أخبار اليوم خلال مجهوداته لجمع المعلومات ، وذلك بالطبع دون علم زملائه فى مجلس الادارة ، وعشية القبض عليه صرح بأنه كانت هناك خطة لتجنيد أخيه على ، الذى كان فى بريطانيا فى ذلك الوقت ، لخدمة وكالة المخابرات المركزية ، وعلى ذلك ففى اليوم التالى لأخذ مصطفى الى المعتقل توقف العمود الذى كان يرسله أخوه من لندن يوميا لينشر فى الأخبار ٠

وقد قبض على مصطفى أمين ، بينمـا كان يتعشى فى الاسـكندرية ، مع « بروس تايلور أودل » وهو على وشك تسـليم « تقريره الاسـبوعى » كما قال المتحـدث المصرى ، وقد قبض على الامريكى أيضـا ، ولكن أفرج عنه لحصـانته

الدبلوماسية ، وقالت السلطات أن التقرير المصادر كان يحتوى على معلومات سرية ، فى هيئة أسئلة من وكالة المخابرات المركزية بخط أودل وقد كتبت الاجابات عليها بخط مصطفى(١٨) ، وحوكم مصطفى وحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، لتسليمه أسرارا سياسية واقتصادية ـ غير عسكرية ـ لسلطة أجنبية ٠

ومر يوم بعد اعلان العقوبة ثم نشرت السلطات رسالة ادعت أن مصطفى كتبها يعترف فيها بأنه مذنب ، ويطلب العفو من الرئيس ناصر مقرا بأن أودل قد ضلله ، وفى نفس الوقت أنكر تلقيه للاموال من وكالة المخابرات المركزية ، مقابل المعلومات التى سلمها ، بالرغم من أنه اعترف بأنه قد نقل له ٢٠ ألف جنيه استرلينى من ماله الخاص الى لندن عن طريق أودل ٠

وأفرج عن مصطفى أمين من السجن فى يناير سنة ١٩٧٤ فى سن التاسعة والخمسين بقرار « رأفة » من الرئيس السادات ، وأعيد أخوه على الى مصر بعد الافراج عنه ، وفيما بعد عين مصطفى مرة أخرى رئيسا لتحرير أخبار اليوم ٠

كانت خدمات الأمن فى مصر ، أبعد من أن تكون مشغولة تماما بحماية الأمن الخارجى للدولة كما فى حالة مصطفى أمين ، فالبرغم من الاجراءات المختلفة مثل التأميم والاصلاح الزراعى لم تحل مشاكل البلاد (التى يزيد تعدادها مليونا كل سنة) بثورة « الضباط الأحرار » فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولم تتحقق أمانى الوحدة القومية العربية للنظام الناصرى ، وتم حل الاتحاد مع سوريا ومنذ سبتمبر سنة ١٩٦٢ تورط الجيش المصرى فى حرب اليمن التى كانت لا تبدو لها نهاية ٠ وقد ولدت كل تلك المصاعب توترا وأدت الى عدم الاستقرار وحاول ناصر اقامة قاعدة سياسية شعبية لنظامه فى صورة « الاتحاد الاشتراكى العربى » ـ وهو المنظمة السياسية الوحيدة فى البلاد ـ ومجلس الأمة الذى كان كل أعضائه قد انتخبوا من الدوائر الموالية للنظام ، ولكن تلك الهيئات لم تستطع أن تخدم كصمامات أمن للأصوات المعارضة ، ولا كادرات فعالة للنقد أو التأثير على سياسة الحكومة ، وبالرغم من التأييد الشعبى الذى كان يتمتع به فان الرئيس المصرى استمر فى الاعتماد على قوات الأمن فى البلاد ـ الجيش والبوليس والمخابرات ،

واشتعلت الصراعات الداخلية السرية ، ولكنها كانت محدودة على أى حال ، وكان يقوم بها بقايا المعارضة الرئيسية للنظام ــ الاخوان المسـلمون والشيوعيون ــ أو بعض الشخصيات المحلية البارزة الذين ما زالت لديهم سلطة معينة فى المناطق الريفية ، ويضاف الى ذلك الاختلافات داخل الطبقة الحاكمة نفسها ، بين المجموعات المتنافسة بما فى ذلك الجيش(١٩) .

وتدل موجة الاعتقالات الواسعة فى الفترة ما بين يوليو وسبتمبر سنة ١٩٦٥ على مدى الأنشطة السرية ، وكانت تلك الموجـة موجهة ضـد الاخوان المسلمين والشيوعيين والعناصر المشتركة فى النشاط الارهابى ، وفى ابريل سنة ١٩٦٦ كتب رسميا أنه من بين سبعمائة معتقل ، أطلق سراح ثلثمائة وأن الباقين سوف يحاكمون ، ولكن تقريرا غير رسمى يفيد أن عدد المقبوض عليهم قد تراوح بين ثمانية آلاف الى أربعين ألفا(٢٠) .

وكان ٣٧٠ من هؤلاء الذين واجهوا المحاكمـة من بين « الجهـاز السرى » للاخوان المسلمين ، وكما نذكر فان تلك الهيئة كانت مسئولة عن محاولة اغتيال الرئيس ناصر فى أكتوبر سنة ١٥٩٤(*) ، وانهم خمسة وسبعون من المعتقلين ، بالتآمر للاطاحة بالنظام ومائة وتسعة بالمساعدة فى الجريمة ، ومائة وخمسـة وثلاثون باحياء منظمة غير شرعية ، وستة عشر باحراز أسلحة ومتفجرات وثمانية بمهاجمة النظام وسبعة بعدم ابلاغ السلطات بالنشاط غير الشرعى ، وحوكموا فى ثمانى مجموعات بين فبراير وأغسطس سنة ١٩٦٦ ولكن العقوبات لم تعلن الا بعد انتهاء المحاكمات كلها .

وكان أهم ما فى المحاكمات تلك التى بدأت فى ابريل سنة ١٩٦٦ وانتهت فى أغسطس من نفس السـنة ، فحسبَ عريضـة الاتهام ، فان المدعى عليهم قد تآمروا لاغتيال الرئيس ناصر والشخصيات العامة الاخرى ولقلب نظام الحكم ، ولنسف المؤسسات الهامة واغتصاب السلطة بهدف انشاء حكومة دينية ، وكانوا

(*) انظر الباب الثالث .

ثلاثة وأربعين متهما ، منهم امرأتان ، وكان على رأسهم « سيد قطب » وهو محام في الحادية والستين من عمره ، والعقائدى الرئيسى للحركة ، وكان ثمانية وعشرون منهم تحت سن الثلاثين ومتعلمين تعليما عاليـــا ، فهم مهندسون ومحاضرون بالجامعات ومدرسون وطلبة ، وبعد القبض عليهم دل أحد المتهمين البوليس ، الى عديد من مخابىء الاسلحة ، وقد أعــدم ثلاثة من المجموعة من بينهم سيد قطب وسجن الآخرون لمدد مختلفة ٠

وفى المحاكمات السبع الاخرى ، حكم بالسجن على مائتين وتسعة أشخاص ، وبرىء ثمانية عشر ، وحكم غيابيا على الدكتور « سعيد رمضـــان » الممثل الاول للاخوان المسلمين فى الخارج ، وهو أخو زوجة « حسن البنا » « المرشد الأول » للمنظمة ، الذى قتل فى القاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٩(*) ، وكان الدكتور رمضان قد ترك مصر فى سنة ١٩٥٤ وعمل منذ ذلك الحين كمدير للمركز الاسلامى فى جنيف ، وكان أيضا السفير الأردنى لمنظمات الأمم المتحدة بالمدينة ، وكان قد اتهم بتمويل أنشطة المنظمة والتخطيط لمحاولة الاعتداء على حياة الرئيس ناصر ، وزعم أيضا أن المنظمة قد تلقت مساعدات مالية من الحكومة السعودية (٢١) ٠

وحوكم أحد عشر مسجونا آخرين فى أغسطس سنة ١٩٦٦ ، وبالرغم من أنهم كانوا على اتصال بالاخوان المسلمين الا أنه يبدو أنهم كانوا يعملون مستقلين وقد اتهموا أيضا بالتآمر لاغتيال الرئيس ناصر ، وكان المتهم الرئيسى شخصية معروفة ذات تاريخ حافل ، ففى سنة ١٩٤٥ وفى ظل الملكية قتل « حسين توفيق » وزير المالية « أمين عثمان باشا » وكان توفيق فى ذلك الوقت عضوا فى الاخوان المسلمين، وحكم عليهم بالاعدام ، ولكنه استطاع الهرب من السجن الى سوريا ، وهناك أيضا جعل وجوده مخفيا ، وفى سنة ١٩٥١ حكم عليه بالاعدام فى دمشق لمحاولة قتل « أديب الشيشكلى » حاكم سوريا فى ذلك الوقت وتعدلت العقوبة الى السجن مدى الحياة ، وفى النهاية أعيد الى مصر بناء على تدخل السلطات المصرية ، التى أوجدت له عملا فى « شركة مصر للبترول » (شدل سابقا) وفى وقت القبض عليه فى يوليو سنة ١٩٥٥ كان مديرا للأفراد فى المؤسسة ٠

(*) انظر الباب الثانى ٠

وابهم الادعاء المتهمين ، بأنهم خططوا لضرب الرئيس ناصر ببندقية ذات تلسكوب ، والاطاحة بالحكومة وانهم كانوا ينوون أن يغتالوا أيضا السفير الامريكى « لوسيوس باتل » ، وادعى أن الاخوان المسلمين قد وافقوا على تمويل العملية ، وتقديم الاسلحة اللازمة ، ولم ينكر توفيق وأربعة آخرون من المتهمين حيازة الأسلحة ، واعترف توفيق حتى أن المجموعة قد ناقشت اغتيال ناصر والسفير الأمريكى ، انتقاما من وقف المساعدة الأمريكية لمصر ، ولكنه أشار الى أن تلك كانت مجرد اقتراحات تخلوا عنها فيما بعد ، وعوقب توفيق وأربعة من مساعديه بالسجن مدى الحياة وأربعة آخرون بعقوبات أقل من ذلك من السجن بينما برىء اثنان(٢٢) ٠

وحكم على مجموعة أخرى من المتهمين من أحد عشر شخصا ، فى سبتمبر سنة ١٩٦٦ وكان أعضاؤها قد قبض عليهم أيضا فى يوليو سنة ١٩٦٥ منضمين « للحزب الشيوعى العربى » غير الشرعى والذى يظن أنه يتجه نحو « جمهورية الصين الشعبية » ، وكان مؤسس الحزب وسكرتيره العام هو المحامى «مصطفى أغا» الذى كان قد طرد من نقابة المحامين بعد ادانته بتهمة التزوير وطرد أيضا من « الحزب الشيوعى المصرى » الذى كان يتبع خط موسكو، واتهمت المجموعة بالتآمر للاطاحة بالحكومة واقامة « الجمهورية المصرية الشعبية » ، وبعد بدء المحاكمة فى فبراير سنة ١٩٦٦ صارت الجلسات سرية ، وبالرغم من أنه لم يقدم أى تفسير لذلك فقد كان السبب على ما يبدو مرتبطا بالعلاقات التى أقامها المتهمون مع السفارة الصينية الشعبية فى القاهرة ٠

وحكم على مصطفى أغا بالسجن مدى الحياة(*) بينما صدرت أحكام متقاربة على السبعة الآخرين وبرىء ثلاثة منهم عقيد بالجيش(٢٣) ٠

(*) فى ٧ يوليو سنة ١٩٧٥ قالت صحيفة الجمهورية ان مصطفى اغا قد طلب اعادة نظر قضيته على أساس أن المحكمة التى حاكمته كانت غير قانونية وأن التهم التى وجهت اليه اخترعها عميل للسفارة الأمريكية يدعى « عبد العزيز جاد الحق » بالتعاون مع رئيس المخابرات العامة « صلاح نصر » ٠

الباب العاشر

دولة المخابرات

ان المحاكمات من ذلك النوع ، الذى عقد فى صيف سنة ١٩٦٦ لم تكن هى العلامة الوحيدة ، التى شدت الانتباه الى أمن الدولة ، ولم تكن المخابرات سلاح عمليات فقط ، ولكنها كانت قوة تحدد أو على الاقل تؤثر فى طبيعة الاطار السياسى المصرى ، وكانت المخابرات من الدعامات الاساسية للنظام وقد أصبح العديد من أفرادها القياديين فى مناصب رئيسية فى السلطات الحكومية ، ويتضح ذلك تماما فى تكوين السكرتارية العامة للاتحاد الاشتراكى العربى فى يناير سنة ١٩٦٧ حيث كان سبعة على الاقل من أعضائه الستة عشر أعضاء سابقين فى المخابرات · ومن بينهم « على صبرى » السكرتير العام شخصيا ، والذى كان أول رئيس للمخابرات العامة ·

وكان أحد أعضاء السكرتارية وهو « عبد الفتاح أبو الفضل » (سكرتير العضوية) مسئولا عن سكرتارية الحزب للتوجيه والاعلام ، وكان من قبل يخدم فى المخابرات العسكرية ، كضابط مسئولا عن منطقة القناة ، وكان يعيش فى السودان ، لفترة من الوقت وكان فى البداية تحت غطاء تجارى ، كوكيل لمصنع « بيره » وفيما بعد كممثل لجريدة « الجمهورية » ، وعند عودته عين مديرا لاحدى ادارة المخابرات العامة ، وعلى أى حال فمهما كان اسم تلك السكرتارية لطيفا (سكرتارية التوجيه واعلام) فقد كانت وظيفتها هى على ما يبدو ممارسة الرقابة على المصالح المؤممة ، وكان ذلك يتم من خلال « الرقابة الشعبية » بمعنى تجميع البيانات ، بواسطة سكرتيرى الوحدات الاساسية للحزب ، وكانت المعلومات تخزن فى « أرشيف » شامل يحتوى على ملفات مكثفة عن عدد كبير من المواطنين المصريين(١) · ولقد كانت سكرتارية التوجيه والاعلام فى الحقيقة هى مجرد الواجهة الكاذبة لوحدة تجميع المخابرات (المعلومات) ·

وكان أربعة من بين خمسة أعضاء من السكرتارية العامة فى « لجنة التحقيق فى الانحرافات والجرائم لأعضاء الحزب »(٢) ومن بينهم « عباس رضوان » رئيس اللجنة ، كانوا يشغلون مراكز فى المخابرات سابقا ، وكان من بين أعضاء اللجنة « شعراوى جمعه » وزير الداخلية ، وهو مدير سابق لاحدى ادارات المخابرات العامة ، وكان فى نفس الوقت « سكرتير التنظيم » للاتحاد الاشتراكى العربى ، وكان مسئولا عن الجهاز السرى الداخلى للحزب ، وكان ذلك الجهاز قد أنشىء فى سنة ١٩٦٦ بواسطة عبد الناصر وكان يتكون من تابعيه شخصيا ، فى المراكز الأساسية ـ وهو نوع من المنظمات السياسية المدنية تقابل تنظيم « الضباط الأحرار » فى الجيش ، وقد حوله شعراوى الى منظمة مهمتها الأساسية هى جمع المعلومات ، وقد جاء ذلك من شخصية هامة ، هى « أحمد كامل » رئيس المخابرات العامة ، الذى كان هو نفسه أحد أعضاء التنظيم(٣) ، ومن المنطقى أن نفترض أن خبرة المخابرات التى تجمعت لدى الشخصيات الهامة الاخرى فى الحزب قد أثرت أيضا على طريقة عملهم •

لقد اقترح البعض أن تركيبة الحزب السياسى ـ المخابرات ـ الأمن المصرية ، قد استفادت أيضا من النصيحة السوفييتية ، ولقد ذكر بالفعل تعاون المخابرات مع الاتحاد السوفييتى ، فلا يبدو عديم المعنى أن يكون شعراوى جمعه هو البادىء بذلك(*) وأن يكون من الارتباطات الواضحة أيضا مشاركة صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ، فى وفد مفاوضات مصرى برئاسة « عبد الحكيم عامر » نائب رئيس الجمهورية فى زيارة لموسكو فى نوفمبر سنة ١٩٦٦(٤) •

ولقد كان لأحد جوانب ذلك « التعاون » ـ الأمداد ببيانات المخابرات ـ آثار بعيدة المدى قبل نهاية سنة ١٩٦٧ فلقد أدت المعلومات التى لا أساس لها اطلاقا والتى سلمتها روسيا فى ربيع تلك السنة الى مصر حول الاستعدادات العسكرية لاسرائيل ضد سوريا ، أدت الى تحرك الفرق المصرية الى شبه جزيرة سيناء وأدت فى النهاية الى حرب الايام الستة ، ولقد ثبت ذلك بلا أدنى خلل من الشك فى المحاكمات التى عقدت بالقاهرة بعد الحرب ، ولم ينس المصريون الدرس الذى تعلموه من تلك الغلطة ، فبعد ذلك بسبع سنوات ونصف كتب الصحفى المصرى

(*) راجع الباب الرابع •

الكبير « احسان عبد القدوس » أن الاتحاد السوفييتي قد قدم في سـنة ١٩٦٧ تقريرا عن حشد عشر فرق اسرائيلية للهجوم على سوريا ، وكتب يقول أن الزمن قد أثبت أن المعلومات السوفييتية ، كانت زائفة وأن الهدف كان هو تحريض ناصر للقيام بعمل يزيد من اعتماده على اتحاد الجمهوريات السوفييتيه الاشتراكية(٥) ٠

ولقد ظهر أن المخابرات المصرية قبل حرب الايام الستة كانت خاطئة فى تقدير أن الطيران والقوات المسلحة المصرية أكثر تفوقا من مثيلاتها فى اسرائيل ومن المؤكد أن ذلك التقييم كان متأثرا بتقارير المخابرات السوفييتية ٠ ولم تكن المخابرات المصرية ، أو جزء منها ، مخطئة فقط بالنسبة للشئون الخارجية فقـد ادعى الرئيس ناصر في خطاب ألقاه في نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعد حرب الأيام الستة ، ببضعة شهور، ادعى أن هنالك عدة انحرافات اكتشفت فى ادارة المخابرات العامة، نتجت من محاولة تكوين « مراكز قوى » وتدعيم مجموعة قادرة على الاستيلاء على السلطة ، وقال ناصر لسامعيه ، ان تلك الانحرافات قد تم معالجتها وأن ما يسميه « بدولة المخابرات » قد تم استئصالها(٦) ٠

وقد سبق تلك الملاحظات بشهرين القبض على رئيس المخـابرات العامة ، « صلاح نصر » لدوره فى التآمر الذى كان يهدف الى الحلول محل النظام القائم (وذلك حسبما قال مستشار الادعاء فى خلال محاكمة المتآمرين فى يناير سنة ١٩٦٨) ٠ وكان الذى كشف ذلك هو المخابرات العسكرية ، برئاسـة اللواء « محمد أحمد صادق » ، ولقـد نتج التآمر من المنازعات داخل الطبقـة الحاكمة المنغلقة ، حول مسئولية الانهيـار العسكرى ، وكان زعيم المؤامرة هـو المشـير « عبد الحكيم عامر » الذى يبدو أنه انتحر بعد انكشاف أمره ، واشتمل أسـماء المشتركين على « شمس الدين بدران » وزير الحربية السابق « وعباس رضوان » وزير الداخلية السابق ، وحوالى خمسين من الضباط القادة بالجيش ، وكان من بين قائمة المتآمرين المطلوب القبض عليهم بعد الانقـلاب « على صبرى » نائب رئيس الجمهورية و « أمين هويدى » وزير الحربيـة و « شـعراوى جمعه » وزير الداخلية و « محمد فايق » وزير الاعلام القومى و « سامى شرف » سكرتير الرئيس و محمد فوزى رئيس « هيئة الأركان » ، وسوف نقابل تلك الأسماء مرة أخرى قريبا ولكن من الجانب الآخر من السياج ٠

وعوقب صلاح نصر بالسجن مدى الحيـاة ، لدوره فى المؤامرة ، وخـلال محاكمته السرية أعطى خمس عشرة سنة لدوره الشامل ، كرئيس للمخـابرات العامة ، ولقد حوكم معه نائبه « حسن عليش » وسكرتيره « على أحمد على » ومدير ادارة الشئون العامة « حمدى الشامى » وحكم على الثلاثة بالبراءة من كافة التهم ، ولقد شملت الاتهامات ضد نصر ، أربع تهم محددة : استغلاله لمنصبه من منتصف سنة ١٩٦٢ وحتى القبض عليه فى أغسطس سنة ١٩٦٧ فى أنشطة تتعارض مع مبادىء الثورة ، واستخدام جهاز المخابرات العامة لأهدافه الشخصية ، وتبديد ميزانية المخابرات فى منح لأشخاص مختلفين ، واهانة شرف بعض النساء بنشر الصور بهدف التهديد ، وسجن الأفراد ، بدون تفويض بالقبض عليهم، واستخدام التهديد والتعذيب لاستخلاص الاعترافات ٠

وتشير هذه الاتهامات الى طبيعة « الانحرافات » داخل المخـابرات العامة ، التى ألمح اليها الرئيس ناصر فى خطابه فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ ٠ وخرج صلاح نصر من السجن بأمر من الرئيس السادات ، فى يناير سنة ١٩٧٤ ، وعلى أى حال فحينما صـار طليقا أصبح معرضا لوابل من التهم وجهت اليه من أولئك الذين اعتبروا أنفسهم من ضحاياه السابقين ، ومن بينهم مصطفى أمين ، الذى أفرج عنه فى نفس الشـهر والذى أكد أنه قـد ضرب وعـذب بتعليمات من نصر ، لدفعه للاعتراف ، بأنه كان يعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية ، واتهم نصر ، أيضا بالمسئولية عن حالتين من القتل بالسم ، ففى سنة ١٩٦٤ زعم أن « الدكتور أنور المفتى » الطبيب الشـخصى للرئيس ، قد سمم ، لأنه قد أوضح لمريضـه البارز (الرئيس) أن مرضه بالسكر يؤثر على قدرته على الحكم ، وكان الاتهام الثـانى هو أن المشير عامر ، لم ينتحر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ولكنه قد سمم عمدا بتعليمات من صلاح نصر(*) ، وقالت صحافة القاهرة ، أن نصر قد اشترى فى سنة ١٩٦٤ كمية هائلة من السم من الخارج « لخدمة مصالح الدولة العليا » ٠

(*) نشرت الأهرام نبأ القبض على نصر يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ وحتى لو كان لديه دافع (وهذا يبدو غير محتمل) فانه من المشكوك فيه انه كانت لديه الفرصة او السلطة ليأمر موظفى السجن بتسميم عامر ، وفى خريف سنة ١٩٦٧ أشيع (حسبما جاء فى الأهرام فى ١٠ أكتوبر من نفس السنة) أنه فى وقت ما أعطى ناصر لعامر سما من معامل المخابرات العامة ، وبالرغم من أن هذه النظرية أكثر قبولا فانه لا يلزم أن تكون صحيحة ٠

وهناك اتهام من نوع آخر صاحبته هى نجمة السينما « فاتن حمامة » التى أكدت فى حديث معها لمجلة « آخر ساعة » القاهرية الأسبوعية ، أنها قد أجبرت على مغادرة مصر لأن صلاح نصر ، أراد أن يجبرها على العمل لحساب المخابرات العامة(٧) •

واستبدل نصر « بأمين هويدى » الذى كان يخدم فى نفس الوقت ، أولا كوزير للحربية ، وفيما بعد كوزير للدولة وهو مولود فى سنة ١٩٢١ وكان سابقا مقدما فى سلاح المشاه ، وقد عمل فعلا فى المخابرات العامة كمدير لادارة الأبحاث بها • وبوظيفته الجديدة صار من أقرب مساعدى الرئيس ناصر ، وكان الآخرون هم « سامى شرف » رئيس مكتب الرئيس « وشعراوى جمعة » الذى كان مسئولا عن ادارة المباحث العامة والبوليس بوصفه وزيرا للداخلية ورئيسا للجهاز السرى للاتحاد الاشتراكى العربى ، كما ذكر من قبل ، وعلى ذلك ، كان هؤلاء الثلاثة يحكمون قنوات المعلومات ووسائل ضمان تنفيذ قرارات الحكومة ، وكانوا يقيمون علاقة وثيقة بالقوات المسلحة من خلال وزير الحربية الفريق « فوزى » •

ان « دولة المخابرات » التى أعلن ناصر « حلها » قد استمرت فى الازدهار ، بالرغم من التغيير فى الأفراد وبمرور الوقت أصبحت الشخصية الرئيسية الجديدة ما يطلق عليه فى مصر « بمراكز القوى » والذين حاولوا السيطرة على مصر حتى أزيلوا بدورهم من الساحة السياسية •

وحينما بدأت مصر تفيق من كارثتها العسكرية استأنفت أنشطتها السرية مرة أخرى ومع تحرك حدود اسرائيل الى الغرب ، تحركت معها (مراكز) المخابرات المصرية ، وحل محل القاعدتين الاقليميتين فى غزة والعريش — اللتين أصبحتا الآن فى يد اسرائيل ، وأصبحتا هدفا لجهود التجسس المصرية — حل محلهما فى الأهمية ، محطات على الشاطىء الغربى للقناة فى بور سعيد والاسماعيلية والسويس ، وكانت هذه الفروع تكون جزءا من شبكة المخابرات العسكرية ، وكانت تحت قيادة « ادارة التجميع بها » التى كانت قد أنشئت فى عام ١٩٦٢

وكان العملاء يرسلون الى سيناء ثم يعودون الى الأراضى المصرية ، بالقوارب وخلال لسان الأرض فى منطقة بور فؤاد ، التى لم تكن قوات الدفاع الاسرائيلية ، قد احتلته خلال حرب الأيام الستة ، وكان هؤلاء العملاء مشغولين بجمع المعلومات وأعمال الهدم ، وعلى سبيل المثال ففى أكتوبر سنة ١٩٦٧ اعتقلت فى العريش مجموعة صغيرة كانت متخصصة فى مثل هذه الحيل والقتل ، الى جانب ذلك ولخلق الانطباع بأنها ليست الا مجموعة سرية محلية فانها سمت نفسها « منظمة تحرير سيناء » .

وفى ٦ فبراير سنة ١٩٦٨ كشف النقاب عن شبكة ، كانت تشتغل بجمع المعلومات عن القوات الاسرائيلية فى سيناء وكانت تلك الشبكة التى كانت تبلغ تقاريرها لمصر بالراديو تعمل منذ شهور قليلة فقط ، وكان رئيسها هو « أحمد كامل ابراهيم عبد الوهاب » وهو ضابط اشارة سابق ، فى بوليس الحدود المصرى ، وكان يقوم بالارسال من غرفة ، كان رجاله قد حفروها تحت أحد المبانى بوسط العريش ، وهاجمت قوات الأمن ذلك الموقع واستولت على معدات الراديو، وكذلك على ٢١٢ صورة من البرقيات التى كان قد أرسلها منذ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ وحتى القبض عليه ، وقد قبض على مساعديه من سكان المنطقة والبدو من المناطق المحيطة(٨) .

وقبض أيضا على مجموعة أخرى من العملاء تتكون بكاملها من البدو وذلك فى نهاية نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فقد صادفت دورية من الاسرائيليين فى شمالى سيناء بدويا فى السابعة والعشرين من عمره يدعى « شلاشى خالد عربى » وبتفتيشه عثر معه على وثائق وصور تحتوى على تفاصيل للمطارات والمنشآت العسكرية ووحدات الجيش الاسرائيلى فى شبه جزيرة سيناء ، وكان الرجل فى طريقه الى بور سعيد ، لتسليم تلك المواد الى المشرفين عليه ، وقد كشف استجوابه ، أنه هو واثنان من أصدقائه قد اعتادوا عبور لسان الارض ، عند بور فؤاد ، أو عبور بحيرة البردويل بالقارب الى بور سعيد ، وكان قائدهم فى مصر هو « محمد اليمن » وهو ضابط مخابرات فى قاعدة بور سعيد ، وكان العضو الرابع فى الشبكة شخص « مقعد » وكان يسجل المعلومات ، ويعد التقارير وكان الاربعة يعملون

بتشجيع من رؤساء مشايخ سيناء ، وقد حكم على كل أولئك بمدد مختلفة من السجن(٩) ٠

فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ زاد « اميل لبيب نجار » وهو « مبيض منازل » من حيفا فى السادسة والعشرين من عمره ، زار قبرص وأقام صداقة مع تاجر مصرى يدعى « رفعت » ساعده فى الحصول على العقاقير المخدرة التى كان مدمنا عليها ولدى عودته ، ظل على اتصال مع صديقه الجديد عن طريق البريد ، وعندما دعاه رفعت لزيارة نيقوسيا مرة أخرى ، أجاب « المبيض » بأنه لا يستطيع تدبير نفقات الرحلة ، ولم يسمح رفعت لنقص المال أن يقف فى طريق لقائهما مرة أخرى ، وفى ابريل سنة ١٩٦٩ أرسل اليه تذكرة طائرة ، وعندما وصل نجار الى نيقوسيا كان التاجر المصرى فى انتظاره فى المطار ، وأخذه بسيارته الى فندق بالمدينة ، وفى تلك المرة صرح رفعت بأنه عميل للمخابرات المصرية ، واقترح أن يعمل نجار لحسابه ، وأمر المجند الجديد بأن يستأجر غرفة فى « هادار هاكارمل » فى حيفا تطل على الميناء ، وبذلك يستطيع مراقبة تحركات السفن الحربية والقوات الامريكية والبريطانية فى اسرائيل ، اذا ما اكتشف أنها موجودة(*) ، وبالاضافة الى ذلك كان عليه أن يبعث تقاريره برقيا مستخدما رموزا متفق عليها من قبل عن أى تحركات عامة تحدث فى اسرائيل ، ولقد بعث بالفعل بمثل تلك البرقية فى ١٢ أكتوبر ولكن المعلومات التى احتوت عليها كانت لا أساس لها ٠

وفى سبيل تغطية نشاطه السرى ، تنبه على نجار ، أن يغير وظيفته وأصبح « رجل أعمال » وكان من المفروض أن يحضر أى معلومات يحصل عليها الى قبرص خلال رحلات أعماله ، وكانت الصفقة الوحيدة التى أجراها تتضمن ١٢ مظلة أرسلها رفعت الى اسرائيل ٠

(*) ان موضوع وجود قوات أجنبية فى اسرائيل ، كان المرة تلو المرة مثل الوسواس يعاود المخابرات المصرية فى رسائلهم الموجزة لعملائهم ، وذلك يمثل مفهوما خاطئا للشئون الاسرائيلية ، حيث على العكس من ذلك فان القوات الأجنبية لم يحدث أبدا أن استقرت فى اسرائيل أو انها قد أتت لمساعدتها ٠

وسرعان ما أثار « نجار » الشك وقبض عليه وخلال محاكمته ، كان دفاعه أنه قد تمشى مع الاقتراح المصرى ، بسبب ادمانه على العقاقير المخدرة ، وكان رفعت يمده بالمخدر والنساء ، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات(١٠) ٠

ومثل نجار كان « عرفات سالم أبو دبى » وهو صاحب كشك من عكا ، وكان قد زار قبرص فى أكتوبر سنة ١٩٦٨ وفى الجزيرة قابل امرأة شابة اسمها « مارى » أمضى معها الليلة ، فى نادٍ ليلى ، وفى الصباح التالى دعته الى شقتها وبينما كانا يرتشفان مشروبا ، اكتشف فجأة أن لها شركاء فقد وصل رجل وسأل صاحب الكشك بصرامة عما كان يفعل هنالك ، ، وظن أبو دبى ، أنه قد سقط ضحية لزوج من المبتزين ، ولكنه سرعان ما تحقق أنه قد أصبح متورطا فى لعبة مختلفة تماما ، فقد كان الرجل ــ الذى كان يسمى نفسه عبد الله ــ يعمل لدى المخابرات المصرية ، وكان هدفه الوحيد هو أن يجند أبو دبى وكان ما يريده منه هو المعلومات عن الجيش الاسرائيلى ، وأعطاه عبد الله كاميرا لتصــوير الاهــداف العسكرية وعلمه كيف يستخدم الحبر السرى ، وزوده بعناوين للتغطية فى قبرص وغرب أوروبا ، وكان عليه أن يوقع على الرسائل باسم « شدولومو » ٠

وعاد أبو دبى الى كشكه فى عكا ، ولو كان قد قنع بتدوين ملاحظات زبائنه وارسالها للمصريين لطالت حياته كعميل سرى ، ولكنه كان متلهفا الى استعمال الكاميرا ، وخلال قيامه بأولى مهماته التصويرية فى مطار حربى (لاحظته) زوجة أحد الطيارين ، ونبهت سلطات الامن المحلية ، وكانت النتيجة بالنسبة لابى دبى هى ثمانى سنوات من السجن(١١) ٠

ولد « عبد الرحيم قرمان » فى سنة ١٩٣٣ لعائلة من أكثر العائلات العربية شهرة فى حيفا ، وكان عم « طاهر قرمان » نائب رئيس البلدية بالمدينة وكان من المعروف ، أنه على علاقة طيبة باليهود ، وعند قيام دولة اسرائيل ، بقيت العائلة فى البلاد ، ولم تنضم الى آلاف العرب ، الذين هربوا الى البلاد المجاورة ، تلبية لنداءات زعمائهم ، وكان عبد الرحيم صبيا خلال فترة حرب الاستقلال ، ووصل الى سن الرجولة كمواطن فى الدولة اليهودية ، وتزوج من امرأة فرنسية أسلمت

من أجله ، وكان الزواج بلا أطفال ، وقررا أن يتبنيا طفلا ، وفى سنة ١٩٦٧ ذهبا الى فرنسا ، بنية أن يجدا طفلا فى أحد معسكرات اللاجئين ، فى الدول الغربية وطلب عبد الرحيم مساعدة أحد العاملين بالسفارة المصرية بباريس ، وقد أدى ذلك الى أن قدموه فى مايو سنة ١٩٦٨ الى « حمص » و « عباس » وهما رجلان من المخابرات العامة ، أقنعاه أن يعمل لحســاب مخـابرات بلدهما ، وأخذاه الى بروكسل ، حيث حضر مقررا مكثفا من يونيو الى سبتمبر فى الانشطة السرية ، ومارس التصوير واستخدام الحبر السرى والشفرة والاستقبال اللاسلكى ، وقبل عودته الى اسرائيل زود براديو ترانزستور ، وكان عليه أن يستخدمه فى أوقات محددة فى استقبال تعليمات شفرية ، من مستخدميه ، وكان « الكود » (الرمز) مبنيا على كتابين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، أعطيا له ، وكانت ردوده المكتوبة بالحبر السرى ، ترسل الى عناوين للتمويه فى بلجيكا وبريطانيا وكندا ، واذا ظهرت طوارىء وخاصة فى حالة التحركات المفاجئة فى اسرائيل كان عليه أن يرسل برقية بنص متفق عليه الى أحد عناوين التمويه .

وأوكلت اليه مهام من بينها المراقبة النظرية مثل تحركات سفن البحرية الاسرائيلية فى ميناء حيفا وفحص مدى مناسبة الطريق السريع بين حيفا وعكا لاقلاع وهبوط الطائرات ، وكان من المطلوب أيضا من العميل الجديد أن يقــوم بمبادرات ، فقد طلب منه فى أحد رسائل الراديو الشفرية ، على سبيل المثال ، أن يبحث عن أسباب الغاء خطوط الركاب لشركة « زيم » للنقل البحرى ، وكان من المفروض أيضا أن يشترك فى أعمال المخابرات التنفيذية (العمليات) ـ جمع المعلومات لاغراض العمليات ، ومن بين الاوامر الاخرى أن يقيم ودا مع اليهود الاسرائيليين ، الذين يسافرون للخارج كثيرا وعلى الاخص مع أفراد القوات الجوية، وأن يقدم تقاريرا عن مواعيد رحلاتهم ومقاصدهم وكان الهدف من ذلك هو أن يتمكن قادته من تحديد أماكن هؤلاء الناس ثم الســعى لتجنيدهم للمخـابرات المصرية . كما طلب من عبد الرحيم أن يقوم بأعمال المخابرات الوثائقية كذلك ، فقد طلب منه أن يقدم لهم جواز سفر لاحد اليهود الاسرائيليين ، وأن يكون سنه بين الثامنه والعشرين والخامسة والثلاثين كما كان من بين مهامه الاخرى ، أن يقوم بتجنيد اسرائيلى عربى آخر لخدمة المخابرات المصرية .

وكانت تلك المهام المختلفة كافية لشغل شبكة بأكملها ، وليس عميلا وحيدا، وعلى كل حال ، فقد بذل عبد الرحيم ، ما فى وسعه لتنفيذ تلك المهام ، وبالرغم من أن منزله كان فى مزرعة العائلة فى قرية « ابتين » فقد قام بتأجير شقة فى « هادار هاكارمل » لاغراض عمله السرى ، وفى ربيع سنة ١٩٦٩ جند « توفيق فياض بطاح » وهو عربى اسرائيلى فى الثلاثين من عمره يعمل ككاتب فى مكتب جمارك حيفا وعرض عليه عبد الرحيم أن يساعده فى زيادة مبيعات الكتابين اللذين ألفهما ، وذلك بمساعدة السفارات العربية فى أوروبا ، ووصل الكتابان الى أفراد المخابرات المصرية بباريس ، الذين فضلوا تجنيد المؤلف ، وطلبوا أن يرسله لمقابلتهم فى أوروبا ، وقد نجح عبد الرحيم حتى فى الحصول على جواز سفر اسرائيلى باسم « زفى هرزوج » وذلك من خلال مساعى أحد كتبه وكالات السفر فى حيفا ، وكان ذلك الجواز فى حوزته حينما قبض عليه فى مطار اللد فى ١٤ يناير سنة ١٩٧٠ حينما كان يتأهب لركوب الطائرة ، الى أوروبا ، وبذلك منع من مقابلة قادته المصريين ، فى فندق « رويال جاردن » فى لندن وقبض على صديقه « توفيق فياض بطاح » فى نفس اليوم ، وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٧٠ حكم على عبد الرحيم قرمان ، باثنتى عشرة سنة ، بينما حكم على بطاح بثمانى سنين(١٢) ٠

وكما قد رأينا « قرمان » وكيف تم تجنيده فى باريس وتمرينه فى بروكسل، وكان على وشك مقابلة قادته فى لندن حين قبض عليه ، وكانت عناوين التمويه الخاصة به فى بروكسل وبريطانيا وكندا ، وهذا يعنى أن عملياته قد مست أربع دول ، باستثناء مصر حيث يوجد مركز المخابرات ، وحيث كانت ترسل اليه التعليمات وهو فى اسرائيل ، ان العمليات التى قد وصفناها حتى الآن ، قد تراوحت غالبا بين بلدين مثل ارسال الاسرائيلى الذى تطوع فى بلجيكا للتدريب فى ايطاليا أو تشغيل محطة أثينا بواسطة أفراد فى روما ولكن حالة عبد الرحيم تشهد على اعادة شاملة للتخطيط لانشطة المخابرات العامة فى الخارج ، ويبدو أن ذلك هو ما ترتب على نتائج حرب الايام الستة ، وتدل كل القرائن على اقامة محطة مركزية فى لندن للتوجيه والتنسيق مع فروعها فى غرب أوروبا ، ولفترة من الوقت كان يديرها « حسن عبد المجيد عبد الفتاح » بينما جاء فى أحد التقارير ، أنها كانت تدار لفترة وجيزة بواسطة « حافظ اسماعيل » السفير المصرى فى لندن، فى ذلك الوقت ٠

ولم يقض عبد الرحيم قرمان وصديقه توفيق فياض بطاح مدة عقوبتهما كاملة ، ففى ١٣ ابريل سنة ١٩٧٤ نشرت صحيفة « أخبار اليوم » القاهرية خبرا يفيد أن كليهما قد هرب من السجن بمساعدة المخابرات المصرية ، وأن ذلك قد تم « بوسائل خاصة » وعلى ذلك فان التفاصيل لا يمكن نشرها لدواعى الامن ولحماية بعض الاشخاص الذين ما زالوا فى اسرائيل ٠

وفى الحقيقة فان الرجلين قد وصلا الى مصر ، ولكن ليس « بوسائل خاصة » فلقد سلما مع ثلاثة وستين من سجناء الامن الآخرين ، فى مقابل اثنين من الاسرائيليين كانا فى السجون المصرية ، كان أحدهما هو « باروخ مزراحى » الذى قبض عليه سنة ١٩٧٢ فى اليمن ، بتهمة التجسس لاسرائيل ، وأخذ الى مصر للاستجواب والمحاكمة ، بينما كان الآخر هو « يورى ليفى » وقد كان مختل العقل، وبقى فى السجون المصرية لمدة ٢٠ سنة بالرغم من براءته من أى ذنب ٠

وقبل نهاية سنة ١٩٦٨ اشتركت المخابرات فى مشروعين أكثر أهمية ، كان أولهما هو اعطاء مقرر فى النشاط السرى لعشرة من رجال « فتح » ، وقد علمنا بذلك من « محمد داود عودة » المعروف « بأبو داود » وقد تحدث عن ذلك خلال استجوابه فى الأردن بعد القبض عليه فى عمان فى فبراير سنة ١٩٧٣ بتهمة التخطيط لاحتلال بناية مكتب رئيس الوزراء قبل اجتماع البرلمان ، بقليل والاحتفاظ بأعضائه رهائن حتى يفرج عن حوالى ٤٠ من المنظمة كانوا مسجونين(١٣) ٠

وكانت الروابط بين « فتح » والسلطات المصرية ، قد بدأت قبل ذلك بعام ، حيث قابل ناصر « ياسر عرفات » و « صلاح خلف » المعروف « بأبو أياد » و « فاروق قدومى » (المسئول حاليا عن الشئون الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية) ، وكما ذكر « هيكل » الذى كان بصحبتهم فانه كان هناك قلق بالنسبة لنوايا أولئك الرجال ، وقد قال لهم ناصر نفسه فى البداية أنه « حسب رسالة تلقاها رجال مخابراتنا من الكويت ، فانكم تكونون أنتم الثلاثة قد جئتم هنا لاغتيالى » وحينما اقتنع بأن ذلك لم يكن فى نيتهم ــ حيث نزع عرفات

وأبو أياد سلاحهما ، قبل دخول حجرة عبد الناصر بينما كان قدومى غير مسلح ــ شرح لهم آن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ليس ملزما للارهابيين بنفس درجه الزامه للحكومات العربية ، وأضاف ، « يجب أن تكونوا سلاحنا غير المسئول ، وعلى ذلك الاساس سوف نعطيكم كل ما نقدر عليه من مساعدة » ٠

وبعد ذلك الاجتماع بدأت مصر فى امداد « فتح » بالاسلحة ، وحينما زار ناصر موسكو فى يوليو سنة ١٩٦٨ كان ياسر عرفات عضوا فى الوفد المرافق له وسافر بجواز سفر مصرى ، باسم « محسن أمين » وأدرج فى قائمة المسافرين على أنه أحد الفنيين فى المجموعة ، وقدم الرئيس المصرى ، قائد فتح الى «كوسيجين» و « بريجنيف » و « بودجورنى » وسلموه الى « كيريل مازوروف » الذى كان مسئولا فى ذلك الوقت ، عن حركات التحرر القومية فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى(١٤) وكانت تلك هى بداية « شهر العسل » بين الاتحاد السوفييتى والارهابيين ٠

وفى نهاية سنة ١٩٦٨ كانت الخدمات السرية (المخابرات والمباحث) مشغولة مرة أخرى بالمشاكل الداخلية ، ففى ٢٠ نوفمبر بدأت اضرابات الطلبة فى المنصورة والاسكندرية والقاهرة ، وكان السبب المباشر للانفجار هو اللوائح الجديدة التى نشرت فى اليوم الســابق والتى تنص على شروط قاســية للقبول فى المدارس الثانوية والجامعات ، واستمرت الاضرابات عدة أيام ، وقتل عشرات من الناس ، وجرح أكثر من ٢٠٠ من الشعب ورجال البوليس ، واعتقــدت الســلطات أن الاحداث لها علاقة بنشاط عملاء للاجانب حتى أنها حــددت اسم أحــدهم وهو « محمد محمود حداد » الذى ادعوا أنه قد جند بينما كان أسيرا فى اسرائيل خلال حرب الايام الستة(*) ، وخلقت وسائل الاعلام جوا من الهلع ، وأسهبت فى وصف الطريقة التى تم بها اغراء عــدد كبير من المواطنين المصريين لضعف أخــلاقهم ، أو لمصاعبهم المالية أو لحبهم للرفاهية ثم ضمهم الى شبكة المخابرات الاسرائيلية

(*) نفت المصادر الاسرائيلية ان أسيرا بذلك الاسم ، قد أخذه الجيش الاسرائيلى ، (صحيفة معاريف الصادرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨) ٠

التى تتصيد المصريين الابرياء بالخارج ، وانضم الرئيس ناصر نفسه الى تلك الحملة، وفى حديث ألقاه فى الاتحاد الاشتراكى العربى حيث دعا كل أولئك الذين يعملون لحساب المخابرات الأجنبية ، الى الاستسلام فى مقابل العفو عنهم(١٥) .

كان التجسس للقوى الأجنبية مستوجب اللوم أما تجنيد العملاء الأجانب للخدمة فى المخابرات ، فقد كان مسموحا به ، ولقد ظهر ذلك فى موضوع بدأ فى لندن واستمر فى القاهرة وعمان ، وأكمل الدائرة مرة أخرى الى لندن ، وقد أكد فى الوقت نفسه التعاون بين المصريين والمنظمات الارهابية ، وكان يمثل فى تلك الحالة « المخابرات العسكرية » الذى لم تكن قد غيرت تركيبها واستمر كل ملحق عسكرى فى ادارة محطته ، وفى أن يكون مسئولا مباشرة أمام المكتب الرئيسى فى القاهرة فقط .

كان العقيد « جمال الدين بركات » الملحق العسكرى ، فى بريطانيا نشطا للغاية ، وكان أحد مساعديه وهو « أحمد محمود الباسطى » الذى كانت وظيفته الرسمية هى « الملحق الادارى للشئون الطبية » يتفاوض مع « تريفور وليامز » و « رونالد هانن » وهما المواطنين البريطانيين ذوى السجل الأجرامى ، وكنتيجة لمحادثاتهم الأولية زار الرجلان مصر في نهاية نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

وخلال استجوابه بعد عودته الى لندن ، ذكر هانن ، كيف أنه قد زار السفارة المصرية ثلاث مرات هو وصديقه قبل سفرهما للقاهرة ، وفى كل مرة كان يقابلهما الباسطى وقد كان الملحق العسكرى نفسه موجودا فى مرتين منهما وعرض وليامز أن يبيع للمصريين طائرات هليكوبتر واطارات ، ولكن يبدو أن العقيد بركات كان أكثر اهتماما بوجهات النظر السياسية لزائره أكثر من اهتمامه بالاتفاق نفسه ، وشرح للبريطانيين أنه سيكون من المستحسن أن يعيدا تقديم عرضهما فى القاهرة حيث يستطيع هو نفسه أن يقدمهما لدوائر أخرى اذا لم تكن الحكومة المصرية مهتمة بالموضوع .

وحسبما قال هانن ، فقد استقبل هو وصديقه لدى وصولهما الى القاهرة بممثل من المخابرات المصرية .لم يكن لديه أى اهتمام على الاطلاق بالاتفاق

التجارى ، الذى كان يدور فى خلدهما بل سألهما عن مشاعرهما نحو اسرائيل ، وكان يبدو مقتنعا بأمكانية الاعتماد عليهما ، وأخبرهما بأنه يجب أن يذهبا الى عمان .

وبعد ذلك بقليل اتصلت صحفية بريطانية تدعى « مارجريت ماكارتن » بويليامز فى بار فندق « شبرد » حيث كان المصريون يستضيفون الزائـرين ، وكانت تعلم كل شيء عنه ، وعرضت أن تقدمه الى شخص ما قبل أن يسافر هو وهانن الى الأردن ، وعلى ذلك قابل وليامز ممثل « فتح » الذى ناقش معه الاصناف التى أتى الى مصر لبيعها ، وبعد ذلك طار الانجليزيان الى عمان حيث نزلا ـ حسب التعليمات ـ فى فندق « فيلادلفيا » وهناك اتصل بهما رجل أوضح أنه قد سمع عنهما من الآنسة « ماكارتن » ونظم لهما مقابلة مع رجال فتح الذين لم يناقشوا معهما الاتفاق التجارى بل خطط التخريب .

وقد شملت تلك الخطط نسف احدى طائرات « العال » خلال توقفها فى الليل بمطـار « هيثرو » فى لندن وخطف بعض مشاهير اليهود البريطـانيين ، وتخريب سفينة تحمل أسلحة الى اسرائيل ، بينما تقف على رصيف الشحن فى بريطانيا ، وأخيرا وليس آخرا سرقة صاروخ ذى رأس نووية ، من معسكر حربى بريطانى فى ألمانيا لحساب الارهابيين ، وكان عليهما بالاضافة الى ذلك أن يدمرا اثنين من ستة أهداف معينة فى اسرائيل .

ومن أجـل القيام بالمهمة الأولى أعطيت لهما متفجرات ومفجرات وأدوات لتوصيلها بجسم الطائرة ، ولكن على أى حال فان تفاصيل الخطة لم تناقش أبدا وتركت لمبادرة وليامز وهانن ، وكانت المهام الأخرى سوف تعالج بعد التنفيذ الناجح للمهمة الأولى ، ولاســتمرار الاتصـال فى لندن تقرر أن تظـل المنظمة الارهابية على اتصال بالرجلين من خلال أحد أعضائها أو من خلال الآنسة ماكارتن.

ولقد دارت المحـادثات فى العاصمة الأردنية فى جو بالغ الصداقة وكانت الملاحظة المزعجة الوحيدة ، هى التى آثارت أحد رجال فتح بالشك فى كون هانن يهوديا ، وحينما تم انكار ذلك استمر كل شيء بسهولة .

ولم يتم شيء من كل تلك الخطط حيث خاف هانن من المخاطر المترتبة على ذلك ، وسلم نفسه للبوليس البريطانى ، لدى عودته الى لندن واعتبر « شاهد ملك » فيما جاء بعد ذلك من محاكمة ، وحكم على وليامز بعشر سنوات بينما لم يستجوب العقيد بركات الملحق العسكرى المصرى فى المملكة المتحدة عن دوره فى ذلك الموضوع وبقى فى بريطانيا ، حتى أنهى خدمته فى مايو سنة ١٩٧١ (١٦) .

ولعل أكبر الجواسيس الانجليز سنا ، من الذين سقطوا فى يد المخابرات الاسرائيلية هو « آرثر بيترسون » والذى كان فى الحادية والسبعين من عمره ، وكان يعمل كمصور صحفى ، وقد زار اسرائيل خمس أو ست مرات ، لحساب المخابرات المصرية ، وكانت المخابرات المصرية ، قد جندت بيترسون فى قبرص ، وتدرب هناك وطلب منه الحصول على معلومات عسكرية وغيرها عن اسرائيل ، ووعد بخمسين جنيها استرلينيا بالاضافة الى مصاريف السفر عن كل رحلة ذهابا وايابا .

ولقد كان بيترسون بالتأكيد فى مصاعب مالية ولم تكن هذه المرة الأولى ، التى يسافر فيها وحده تاركا زوجته وابنتيه وأحفاده فى انجلترا فقد جاب افريقيا مصورا ولدى عودته الى وطنه كان يقوم بالقاء المحاضرات فى المعاهد التعليمية ، وفى اسرائيل أيضا ، طلب منه وتلقى تصريحا بالقاء المحاضرات فى المدارس ، ولكن العدد الكبير من الصور التى أخذها بجانب المنشئآت العسكرية سرعان ما أثارت الشكوك المباشرة من حوله ، وفى ابريل سنة ١٩٧٠ قبض عليه وحوكم ، وقد أنكر جمع أى شيء عن المنشئآت العسكرية ، وجادل بأنه ليس له أى هدف منها ، ولكنه اعترف بجمعه للمعلومات عن المناطق الساحلية المناسبة لرسو السفن .

وحيث كان نحيفا وطويلا ، ويلبس نظارة وأشيب الشعر ، فقد كان منظره مثيرا للشفقة حينما وقف أمام القضاء ، ومن أجل كل ذلك حكم عليه بثمانى سنوات فى السجن ، ولا بد أن المحكمة قد شعرت أن رجلا فى سنه ، كان يجب عليه أن يعرف كيف لا يورط نفسه فى مشكلات الجاسوسية ، ولكن يبدو أن

المخابرات المصرية ، كانت تظن أنه سوف يكون محصنا ضد الشك بسبب سنه المتقدم .

وقدم بيتر التماسا يتضمن أن ثمانى سنوات من السجن ، لرجل فى سنه تعادل عقوبة السجن مدى الحياة ، وقد خفضت المدة الى خمس سنوات وفى النهاية عفى عنه فى ابريل سنة ١٩٧٢ بقرار من الرئيس ، وأعيد الى بريطانيا(٧١) .

وكان أحد زوار محطة المخابرات العامة فى لندن ، هو « جين بيرسلام » وكان قد جند فى باريس ، فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأرسل الى لندن لتلقى التعليمات عن استخدام الحبر السرى والشفرة ، وكان رجال المخابرات المصرية ، قد قابلوه لأول مرة فى باريس ، بعد عودته بقليل من زيارة أسرية فى اسرائيل ، وبناء على تعليماتهم فقد اتصل ببعثة مشتريات وزارة الدفاع الاسرائيلية فى باريس بعد ذلك بعدة شهور وطلب المعاونة فى الحصول على عمل فى منشآت الدفاع فى اسرائيل ، وفى سبتمبر سنة ١٩٦٩ زار اسرائيل مرة أخرى وعرض خدماته كتابة على « المعهد الفنى بحيفا » و « معهد وايزمان العلمى فى رحابوت » و « المفاعل النووى فى ناحال سورق » ، وفى ديسمبر عاد الى فرنسا ، وفى فبراير سنة ١٩٧٠ قام برحلة أخرى الى اسرائيل ، وقبض عليه فى ذلك الشهر فى مكتب المفاعل النووى ، بينما كان هناك حيث طلبوه للمقابلة الشخصية .

وكان جين بيير سلام ، قد ولد فى مدينة صغيرة فى مقاطعة « الأوران » فى غرب الجزائر وحينما بلغ الثامنة عشرة سافر والداه الى فرنسا ، ولكن بعد ذلك بقليل انفصل والده عن العائلة ، ولا بد أن ذلك قد ترك تأثيرا مؤذيا على الصبى ، واضطر للعمل لاعالة أمه وأخته الصغيرة ، وفى نفس الوقت ، كان يدرس الطبيعة والالكترونيات فى مدرسة مسائية ولكنه لم يتمكن من استكمال دراسته ، فقد كان العبء ثقيلا جدا بالنسبة له ، وأمضى حوالى السنة فى أحد أقسام الأعصاب فى احدى مستشفيات باريس وبعدها صارت حالته مناسبة لاستعادة نشاطه الطبيعى ، ولكنه لم يكن مؤهلا للخدمة العسكرية .

وفى سنة ١٩٦٦ اقتنع جين بيير من جانب أقربائه بزيارة اسرائيل حيث كانت هناك عائلتنا والديه ، وبعد ذلك بسنتين ذهب لرؤيتهم للمرة الثانية ، وكانت تلك المرة هى التى قابل فيها لأول مرة عملاء المخابرات المصرية لدى عودته الى باريس وحيث قد جرت محاكمته سريا فلم تعرف الظروف التى نجحوا فى تجنيده خلالها ، وفى ١٤ يوليو سنة ١٩٧٠ حكم عليه بثمانية عشر عاما من السجن .

وفى أغسطس سنة ١٩٧٣ كتب « سلام » الى وزير الخارجية الفرنسية « ميشيل جوبرت » والى صحيفة « لوموند » مؤكدا براءته ، وقد اتخذ هذه الخطوة بعد أن زارته أمه فى السجن ، وكانت حجة محامى الدفاع هى أن سلام يطلب العفو ليعود لأسرته فى فرنسا وقال المحامى أيضا أن موكله لم يكن مسئولا عن أفعاله ، وأن ذلك قد ثبت من الفحوص النفسية (١٨) .

ان جانبا من الفكرة ، عما كان يأمل المصريون فى الحصول عليه من سلام ، قد لخص فى كتاب ظهر سنة ١٩٧٥ بقلم الصحفى المصرى « محمود مراد » والذى نشر فصلا منه فى صحيفة لبنانية(١٩) ، وقد وصف مراد جين بيير ــ ولسبب ما أهمل ذكر اسم عائلته ــ بأنه محاضر فى المعهد الفنى ، وأن مهمته كانت هى امداد المخابرات العامة المصرية ، بمعلومات عن النشاط النووى لاسرائيل ، وكان الرجل مهما جدا بالنسبة للمصريين ، واستطرد يقول ، لدرجة أنهم خططوا لتهريبه من سجن الرملة ، كما هربوا عملاء آخرين ، من نفس السجن وبالتأكيد فقد كان مراد يشير بذلك الى عبد الرحيم قرمان وتوفيق فياض بطاح اللذين لم يهربا كما قد رأينا بل سلما للمصريين كجزء من مبادلة للسجناء ، وحسبما قال مراد فقد رفض جين بيير الهرب وفضل انتظار العفو .

ولم تعبر المخابرات المصرية القنال الانجليزى بل عبرت حتى المحيط الأطلنطى ، والدليل على ذلك موجود قضية « ألبرت ميلك » التى بدأت فى نيويورك وبعد فترة خمس سنوات استؤنفت فى العاصمة الفرنسية وكان « ألبرت ميلك » قد ولد فى مصر وهاجر الى اسرائيل فى سنة ١٩٤٩ وهو فى سن العاشرة

مع أسرته وبعد أن أمضى خدمته العسكرية كجندى فى المظلات عمل فى وظائف مختلفة ، الى أن ذهب الى نيويورك فى سنة ١٩٦٤ حيث سجل نفسه هناك فى كلية فنية ودرس ميكانيكا المحركات ، وكان يعمل فى مكاتب « فولكس واجن » لاعالة نفسه ، وكان بين زملائه فى الفصل عدد من العرب ، قدموه للعقيد « صلاح الدين أحمد أيوب » الملحق الجوى المصرى فى واشنطون ، وكان أيوب مشتركا فى قيادة العملاء السريين بالاضافة الى وظيفته العلنية ، وأتى الى نيويورك للمهمة العاجلة لمقابلة الشاب الاسرائيلى فى مطعم « مركز روكفلر » ، ولم تترك أسئلة الضابط المصرى مجالا للشك ، فى نوعية الموضوعات التى يهتم بها : الخدمة العسكرية لميلك ، أسماء قادته ، المعسكرات التى عاش فيها ، مواقع تدريبات الجيش ، ٠٠٠٠ الخ ، واتفق الاثنان على اللقاء مرة أخرى ، بعد ذلك بأسبوعين ، وفى تلك المرة تم اللقاء فى احدى وكالات السفر المصرية فى نيويورك ، ويمكن الافتراض بأن المصرى كان يشعر بالأمن فى ذلك المكان أكثر من غيره ، وكانت أسئلته فى تلك المرة أكثر أهمية وطلب من رفيقه أن يجمع المعلومات عن التقدم النووى ، فى اسرائيل ، وعن التحصينات وعن التعديلات ، التى أدخلت على الدبابات وسفن البحرية ، ولم يرفض البرت ميلك ، وفى مقابل المعلومات التى كان قد قدمها فعلا ولاستعداده للخدمة فى المستقبل أعطى مائة دولار فورا وزجاجة ويسكى ٠

ولم يبد أنه قد كان هناك اتفاق على لقاءات أخرى بين الاثنين ، فقد اقترح الضابط المصرى أن يقابل الشاب الاسرائيلى الملحق العسكرى فى باريس بخصوص أية اتصالات مقبلة ، وبقى ميلك فى الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٦٨ حيث عاد الى اسرائيل وهناك عمل كضابط على سفينة صيد كانت تعمل خارج اسرائيل ، وفى مايو سنة ١٩٧٠ ذهب الى باريس وبيد أنه كان فى حاجة الى المال فتذكر اقتراح الملحق الجوى المصرى فى الولايات المتحدة ، وباتصاله بالسفارة المصرية قابل الملحق العسكرى العقيد « عز الدين مختار » ، وأعيدت نفس الأسئلة وطلبات مشابهة بالنسبة للمعلومات ومن بينها طرق التحركات والتحصينات فى سيناء وأقنعة الغازات والطائرات الجديدة والمعدات البحرية وانتاج الأسلحة النووية ، وفى مقابل المعلومات طلب ميلك مالا يقل عن عشرة آلاف دولار وعد الملحق بدفعها له ٠

وعـاد ميلك الى اسرائيل فى ابريل سـنة ١٩٧١ وقبض عليه واعـترف باتصالاته بضباط المخابرات المصرية ، ولكنه أكد ـ كغيره فى نفس الظروف ـ أنه كان ينوى أن يساعد بلاده وذلك بتعلم « طريقة عمل » الأعداء ، وحكمت عليه « محكمة مقاطعة تل أبيب » بالسجن ست سنوات ، وكانت استجابة المحكمة العليا لرجائه ، أن زادت هذه المدة الى ١٢ سنة(٢٠) .

وهذا ملحق عسكرى مصرى آخر كان أكثر اهتماما بالبلد الذى يعمل فيه أكثر من اهتمامه باسرائيل . ان أى شخص زار محطة السكة الحديد الرئيسية فى روما يعلم السـهولة ، التى يصل بها الانسان طريقه، فى اتساعها الصاخب المزدحم ، وعلى ذلك لم يكن المستغرب أن ينجح « كارلو بياسكى » فى مراوغة SID (المخـابرات الايطالية) التى كانت تتعقبه منذ اللحظة التى ترك فيها « مونفا لـكون » ، وحينما قبضوا عليه فى آخـر الأمر لم يكن يحمل حقيبته الجـلدية المنتفخة ، واعترف مباشرة بأنه كان قد خطط لارسال الايصال بالبريد لشخص ما ليأخذها فيما بعد وبذلك يتجنب الاتصال المباشر بالموضوع ، ولم تكن حقيبة اليد خالية بالطبع ، بل كانت تحتوى على وثائق تخص « الترسانات البحـرية الايطالية » وكانت تتضمن تفاصيل تخطيطات قوارب الحراسة التى كانت تبنى فى ذلك الوقت للبحرية الايطالية ورسما تخطيطيا لشبكة الرادار الايطالية .

وكانت الوثائق ستسلم للعقيد « محمد عبد الحميد حلمى » الملحق العسكرى المصرى فى روما ، منذ سنة ١٩٦٧ ، وكان كارلو بياسكى فى الخمسين من عمره وكان يعمل فى أرشيف الترسانة ، ويبدو أنه كان يمده بالمعلومات منذ سـنة ١٩٦٨ ولم يكن الاثنان قد تقابلا أو أنهما نادرا ما تقابلا ، ولتبادل الرسـائل كانا يستخدمان « فاصلا » ومهمة الفاصل هى بث أو نقل المعلومات والرسـائل من أحد العملاء الى قائده من أجل منع اللقاء وجها لوجه بين الاثنين لدواعى الأمن ، وخاصـة حـين يتضمن الأمر مادة تساعـد على الادانه ، وفى حالتنا هـذه كان « الفاصل » ايطاليا يعمل كمترجم فى السفارة المصرية بروما ، وبعد القبض على بياسكى ، صادرت السلطات الايطالية جواز سفر المترجم لتمنعه من الهرب ، بينما سارع العقيد حلمى ، الذى كان يحمل جواز سفر دبلوماسى بمغادرة ايطاليا ، ويبدو أنه خاف من أن تعلن الحكومة الايطالية أنه « شخص غير مرغوب فيه » .

وكان بياسكى قد بدأ يثير الشك بسبب رحلاته المتعددة من مدينة « مونفا لكون » الصغيرة الى روما ، ومن الجائز الى مصر أيضا ، وكان التصنت على تليفونه ومراقبة تحركاته هى التى أدت للقبض عليه وكشف شركائه . وكانت « التمبو » هى التى نشرت القصة لأول مرة فى ١٠ مارس سنة ١٩٧٠ وقالت أنه ربما لم تكن خطط احواض السفن من أجل الاستخدام المصرى بل لتنوير الاتحاد السوفيتى ، وتجدر الملاحظة أنه فى اليوم الذى كشف فيه الموضوع علنيا قالت صحيفة « المساء » القاهرية ، أن « أمين هويدى » رئيس المخابرات العامة ووزير الدولة ، فى ذلك الوقت قد استقبل السفير الايطالى فى مصر ، وبالطبع لم توضح عن موضوع محادثتهما(٢١) .

الباب الحادى عشر

التآمر ضد الرئيس

كما قد سجلنا من قبل فان الرئيس عبد النـاصر قد أعلن انتهـاء « دولة المخابرات » حينما اكتشف ــ متأخرا وجودها بعد حرب الأيام الستة ، وعلى أى حال ، فانه لم يفعل أى شىء ، أو ربما لم يستطع فعل أى شىء لالغائها ، وفى كتـابه « وثائق على الطريق الى عودة الوعى » يقص الكاتب المصرى المشـهور « توفيق الحكيم » قصة مشهورة جدا ، ففى ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٠ كتب الى ناصر معبرا عن أسفه لتعيين « حسنين هيكل » رئيس تحرير الأهرام فى ذلك الوقت وزيرا للاعلام ، وظن الحكيم أن تعيينه سوف يحرم الجمهور بالتقليل من مكانة صحيفة جريئة ، ويثير الشك فى المعـلومات التى تنشرها ووجهـات النظر التى تعبر عنها ، وأشار الكاتب الى أن الروح المعنوية للجماهير كانت منخفضة ، وأكد أن البلاد كانت فى نوبة انفعال لأزمة فى الثقة ، وفى جو من « الارتباك والقلق والتشويش » .

كان ذلك فى أوج حرب الاستنزاف مع اسرائيل ، حيث كانت مصر تعانى من خسائر فادحة يوميا ، وخاف الحكيم من أن لا يترك رحيل هيكل من الأهرام للجماهير ، بديلها غير الراديو والتليفزيون « التى لا يلجأ الناس اليها الا للاستماع الى الأغانى والموسيقى » .

وأرسل الحكيم رسالة مع زوج ابنة الرئيس الذى كان عضوا فى هيئة تحرير الأهرام ، وبعد يومين من تسليمها جلس أربعة أفراد يتحدثون فى أحد منازل القاهرة ، وكان المضيفان همـا « لطفى الخولى » رئيس تحـرير المجلة الشهرية

اليسارية «الطليعة» وزوجته بينما كان الضيفان هما « نوال المنهلاوى » السكرتيرة الخاصة لحسنين هيكل وزوجها « عطيه البندارى » ، وبعد ذلك بعدة أيام قبض على الأربعة فى يوم ١٢ مايو لاتصالهم بموضوع رسالة الحكيم ، وظهر أن الرسالة قد أرسلت الى المدعى العام مع تعليق اضافى من « سامى شرف » الذى كان مسئولا عن شئون المعلومات ، فى مكتب الرئيس ، واستجوب الاربعة عن رسالة الحكيم ، وفى خلال الاستجواب أعيد عليهم تسجيل كامل للحديث الذى دار فى منزل الخولى خلال تجمعهم هناك وكان واضحا من التسجيل أن سكرتيرة هيكل قد قرأت الرسالة ، وحتى صورت منها نسختين وأن الخولى قد نصح هيكل بترك منصب وزير الاعلام وأن « خالد محيى الدين » ـ وهو أحد الضباط الاحرار الذين قاموا بانقلاب يوليو سنة ١٩٥٢ والذى كان معروفا بوجهات نظره الماركسية ـ كان يعلم بالموضوع أيضا(١) ٠

لقد كانت رسالة كتبتها شـخصية شـهيرة مثل الكاتب توفيق الحكيم الى الرئيس المصرى ذريعة كافية ليبدأ جهاز البوليس المصرى فى العمل ٠

وقبل ذلك بثمانية عشر شهرا وجهت الأهرام نقدا حادا للمخابرات العامة ، فى أعقاب القبض والاستجواب لأحد العلماء ، كان قد نشر حديثا ادعوا أنه ضار بأمن الدولة، وكانت الصحيفة قد نشرت الحديث بعنوان «تلطيخ السمعة» ووصفت بالتفصيل كيف أن رجال المباحث ومعهم ضابط من المخابرات ، قد وصلوا فى الخامسة والنصف صباحا وفتشوا منزل العالم ، فى وجود أسرته ، وكيف أن الرجل قد اعتقل واستجوب لمدة خمسة عشر يوما ، وكيف أطلق سراحه فى النهاية ، حينما أصبح من الواضح أن المعلومات التى كان قد نشرها لا تضر بأية حال بالدولة، وفى رده على ادعاءات الاهرام ، ادعى أمين هويدى رئيس ادارة المخابرات العامة ، أن دور المخابرات فى ذلك لموضوع قد انتهى بجمع الدلائل ونقلها الى « مدعى أمن الدولة » وأن الاخير قد استمر فى التحقيق مع الموضوع وقد نشر الاهرام ذلك الرد ، وأضاف هويدى أنه يود أن يؤكد للجماهير أن المخابرات العامة تقوم بمهامها باخلاص ٠٠ وهى أساسا الدفاع عن الثورة ضد أعدائها الخارجيين والداخليين ٠

وكان رد الاهرام أنها كانت دائما تسعى حتى خلال العهد الاستبدادى لجهاز المخابرات ، للتحذير من خطورة الموقف ، ففى سنة ١٩٦٦ كتبت تقول « اننا اذا سمحنا لجهاز المخابرات أن يتصرف كما يريد فانه قد يصبح نموا سرطانيا يؤدى للقضاء على الجسم الموجود فيه وفى النهاية يقضى على نفسه »(٢) ٠

وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ مات عبد الناصر ولكن « دولة المخابرات » بقيت ، وأصبح ذلك واضحا بسرعة لخليفته « أنور السادات » حينما اكتشفت فى ربيع سنة ١٩٧١ خطة لخلعه ، وكان المتآمرون يعتقدون أنهم يستطيعون السيطرة على السلطة من وراء الستار بينما يخدم الرئيس الجديد كدمية يحركونها وحينما تحققوا من أن السادات لديه أفكار أخرى قرروا أن يخلصوا أنفسهم منه ٠

وكان المتآمرون من المسئولين ، عن المخابرات المصرية والمباحث ، فكان من بين مسئوليات سامى شرف كوزير للدولة ، أن يتولى شئون المخابرات فى اللجنة التنفيذية العليا ، وكان « شعراوى جمعه » وزير الداخلية مسئولا عن ادارة المباحث العامة والبوليس ، بينما كان « محمد فوزى » وزير الحربية مسئولا عن المخابرات العسكرية ، وبالطبع عن كل القوات المسلحة وكان « أحمد كامل » هو رئيس ادارة المخابرات العامة ، وكان الشركاء الآخرون فى المؤامرة من رجال المخابرات السابقين : « على صبرى » نائب رئيس الجمهورية و « محمد فائق » وزير الاعلام و « عبد المحسن أبو النور » السكرتير العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، وكان من بين الشخصيات الاضافية المشتركة ، « أمين هويدى رئيس المخابرات العامة من سبتمبر سنة ١٩٦٧ الى ابريل سنة ١٩٧٠ و « محمد سعد الدين زايد » وزير الاسكان والضابط السابق فى المخابرات العسكرية ٠

وكان هناك جهاز سرى آخر فى خدمة المتآمرين ألا وهو الجهاز السرى للاتحاد الاشتراكى العربى وكان سامى شرف وأحمد كامل أعضاء فى سكرتارية ذلك الجهاز السرى ، وكان شعراوى جمعه هو سكرتيره العام ، منذ بداية انشائه فى سنة ١٩٦٦ ، وخلال شهادته ـ التى سوف نعود اليها ـ أكد أحمد كامل أن شعراوى جمعه قد طبق صورة طبق الاصل من طرق المخابرات داخل تلك المنظمة ، وكان

كل اهتمامه هو أن يحوله الى لا أكثر ولا أقل من مصدر للمعلومات وفى النهاية ، وبعد ست سنوات من ادارة المنظمة بتلك الطريقة ، تحول أعضاؤها الى مجرد موردى معلومات ينفذون الاوامر ، وكان يقوى ذلك الاتجاه سامى شرف وعلى صبرى اللذين كانا من رجال المخابرات واتبعا نفس المسار ، وأضاف كامل أنه من خلال الجهاز السرى ، الذى كان يتكون من خلايا من عشرة أفراد كان المتآمرون قادرين على التلاعب بالاتحاد الاشتراكى كله .

وقد فشلت المؤامرة ضد السادات ، أولا وأخيرا ، بسبب فقدان الثقة الاساسى بين قادتها ، وكانت شهادة أحمد كامل مذهلة لتوضيحها جو المكائد الذى كان سائدا بين المتآمرين ولقد نشرت شهادته على ست حلقات فى جريدة النهار اللبنانية اليومية(٣) وعلمنا منها أن كامل يتصنت على المكالمات التليفونية لكل قادة المؤامرة بناء على تعليمات سامى شرف أو بمبادرة شخصية منه (بدون علمهم بالطبع) ، وكان من بين أولئك الذين سجلت محادثاتهم التليفونية سامى شرف وشعراوى جمعه أنفسهما ، وحسبما قال حسنين هيكل ، فانه يوجد فى مصر ثلاث شبكات تليفونية(٤) ، واحدة للامور العادية والثانية لمسئولى الحكومة والوزراء ، والثالثة دائرة مغلقة لخمسة وعشرين شخصا ، بينهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وبعض أعضاء الهيئة العليا للاتحاد الاشتراكى العربى وقادة القوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة وقليل من المختارين الآخرين ، من بينهم هيكل نفسه ، منذ الوقت الذى خدم فيه كوزير للاعلام وكانت تلك القائمة المميزة تتضمن المتآمرين ضد السادات ، وبالاضافة الى التصنت التليفونى الذى تم بتعليمات من سامى شرف ورئيس المخابرات العامة فقد تصنت شعراوى جمعه ، على تليفونات كل أصدقاء السادات ويبدو أن ذلك قد تم من خلال ادارة المباحث العامة التى كان مسئولا عنها بوصفه وزيرا للداخلية ، وذلك يعنى أنه حتى الرئيس كان هدفا للتصنت التليفونى .

ومن الصعب أن نقرر اذا ما كانت الرقابة التى أجراها أحمد كامل وسامى شرف وشعراوى جمعه على زملائهم المتآمرين ، قد نتجت من عدم الثقة أو أنه قد كانت لها دوافع أخرى واذا كان صحيحا أن سامى شرف كان عميلا سريا

سوفييتيا ، فانه يمكن الافتراض ، بأنه كان يبلغ تحركاته الخاصة وكل شيء يكتشفه لقادته السوفييت(*) •

ان ذلك الموقف الذى يقوم فيه أحد أفرع النظام بالرقابة ، وجمع المعلومات عن الافرع الاخرى وحتى عن الرئيس ليبدو طبيعيا فى « أرض النيل » ولقد ذكى أحمد كامل فى شهادته « ان ادارة المخابرات العامة » قد تلقت معلومات خاصة عن نية الرئيس السادات لخلع على صبرى ، وقد أوصلت تلك المعلومات الى سامى شرف وأضاف « لقد اعتدت أن تصلنى مثل تلك المعلومات كرئيس للمخابرات ، وحسب طريقة عملنا كما أبلغها لسامى » ، وفى مناسبة أخرى أخبر كامل سامى شرف وشعراوى جمعه ، أنه قد وصل الى الخلاصة « بأنه على أساس المعلومات التى لدى فى منصبى كرئيس للمخابرات فان الرئيس يعتقد أن كل المحيطين به على مستوى من الحماقة وعليكم (سامى وجمعه) أن تثبتوا أنكم على الاقل لستم كذلك » •

ولم نكن المخابرات المدنية وحدها هى التى تراقب تطورات رئاسة الجمهورية، فقد وصف كامل كيف اتصل به محمد فوزى وزير الحربية فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١ وقال « لقد علمت من مخابراتى العسكرية ، أن « ممدوح سالم » مع الرئيس وأنهم قد طلبوا نص اليمين القانونية ، وكان سامى وأحد المصورين هناك كذلك » ولقد ظهر فيما بعد أن ذلك كان صحيحا ، حيث عين ممدوح سالم كوزير للداخلية فى مكان شعراوى جمعه الذى فصل •

لقد أدت الرقابة زائدة الحذر فى النهاية الى سقوط أولئك الذين مارسوها فقد زاد العدد الكبير من الناس المشتغلين بالنشاط السرى من فرص التسرب وعلى الأخص فيما يتصل بالتآمر على النظام ، وعلى ذلك فقد حدث فى ١٠ مايو سنة ١٩٧١ أن وصل أحد ضباط البوليس الشباب الى بوابة منزل الرئيس السادات ، وطلب التحدث اليه على وجه السرعة ، وبعد مناقشة مطولة مع الحرس الشخصى

(*) انظر الباب الرابع •

للرئيس ومع سكرتاريته ، سمح له بالدخول ، وكان هو أحد الضباط المسئولين عن التصنت التليفونى فى ادارة المباحث العامة ، وقد اقتنع الرئيس السادات من الشريطين اللذين أحضرهما الضابط معه ، بأن مؤامرة تدبر حقا ضده(٥) ٠

ويبدو من المحتمل أن مصادر أخرى قد أبلغت عن المؤامرة ، فقد كان ممدوح سالم(*) قبل تنصيبه وزيرا للداخلية ، محافظا للاسكندرية وعضوا أساسيا فى الجهاز السرى للاتحاد الاشتراكى ، وكان فى كل من هاتين الوظيفتين مسئولا أمام شعراوى جمعه وقد أثبت تعيينه فى مكان الأخير ، أن ولاءه كان لرئيس الدولة أكثر من ولائه لرئيسه المباشر ٠

ولقد ذكر أحمد كامل فى شهادته أن عملاءه فى الاسكندرية قد أبلغوه بأن ممدوح سالم قد اتخذ خطوات لمنع الجهاز السرى هناك من العمل ضد الرئيس ٠

وكان « حافظ اسماعيل » الذى خدم من ابريل الى نوفمبر سنة ١٩٧٠ كرئيس لادارة المخابرات العامة ووزيرا للدولة ، خلال الفترة التى نتحدث عنها ، وحسب احدى الروايات ، فان اتصالاته مع المخابرات العامة ، قد مكنته من اكتشاف ما كان على وشك الحدوث وعلى ذلك كان فى قدرته أن يحذر السادات فى الوقت المناسب ٠

وبالرغم من أن وزير الحربية ، قد شارك فى التآمر فان « محمد صادق » رئيس الاركان وكبار الضباط فى الجيش ـ ويبدو أن من بينهم رئيس المخابرات العسكرية ـ قد ظلوا موالين للسادات ، وقد عين اللواء صادق وزيرا للحربية مكان محمد فوزى ٠

وانهارت المؤامرة خلال ساعات قليلة من اكتشافها وقبض على أولئك المسئولين عنها وحوكموا وعوقبوا بمدد مختلفة من السجن ، وقد كانت التسجيلات التليفونية ، لمحادثاتهم هى الدليل الاساسى ضدهم وكان هنالك ١٨٥ شريطا من

(*) رئيس وزراء مصر وقت اعداد هذا الكتاب ٠

هذه الشرائط(٦) ولم تكن كلها من نوعية جيدة وقد وجدت المحكمة صعوبة فى حل ألغازها فى بعض الاحيان(٧) وكانت الشرائط الباقية ، تحتوى على مكالمات خاصة لأشخاص غير مشتركين فى التآمر وقد أحرقت فى احتفال خاص فى فناء وزارة الداخلية بحضور الرئيس السادات ووزير الداخلية ممدوح سالم ورئيس ادارة المباحث العامة « سيد فهمى » الذى عين محل « حسن طلعت » الذى فصل لاتصاله بالتآمر ، وقبل ذلك ألغى السادات الجهاز السرى للاتحاد الاشتراكى العربى(٨) ٠

وتوضح شهادة أحمد كامل شيئا عن الطريقة التى كان قد عين بها فى منصبه وعن حالته فى ربيع سنة ١٩٧١ والجوانب المختلفة من حياته السابقة وعمله ، وكان قد ولد فى القاهرة سنة ١٩٢٦ وترك الخدمة بالجيش ، وهو فى رتبة عقيد ، وعمل لفترة فى مكتب الرئيس مع سامى شرف ، وأخيرا عين محافظا لاسيوط ٠ وبعد حرب الايام الستة ، عين رئيسا لمنظمة الشباب بالاتحاد الاشتراكى العربى ، وعضوا فى سكرتارية تنظيمه السرى ، ثم أصبح محافظا للاسكندرية وفى نوفمبر سنة ١٩٧٠ حل محل حافظ اسماعيل كرئيس للمخابرات العامة ، وكان اسماعيل قد تقلد عددا من المناصب العسكرية والدبلوماسية ، قبل أن يستدعى فى ابريل سنة ١٩٧٠ من منصبه كسفير فى لندن ليرأس المخابرات العامة ، وقد استمرت هذه الوظيفة لمدة ستة أشهر فقط ثم عينه الرئيس الجديد أنور السادات وزيرا للدولة ٠

وفى الظروف المحيطة بتعيينه ، يروى أحمد كامل ، « أخبرنى سامى » أن حافظ اسماعيل كان رجلا صعبا وعليه فقد قررا (سامى شرف وشعراوى جمعه) تعيينى فى المخابرات ٠٠ وقال سامى أيضا أن أمين هويدى (رئيس المخابرات العامة من سبتمبر سنة ١٩٦٧ الى ابريل سنة ١٩٧٠) قد أصر على العودة للمخابرات ، ولكنه كان مكروها لدى من يعملون بها » ٠

وعندئذ اختار الرئيس السادات أحمد كامل كمدير للمخابرات العامة ، بتوصية من شرف وجمعه وبالرغم من أنه طبقا للدستور فان السادات كان هو

الرئيس المباشر لكامل ، فان الرئيس لم يتجشم عناء الاجتماع به ، وكان الرئيس الجديد يتلقى تعليماته ـ الشفهية دائما ـ من سامى شرف بوصفه وزيرا لشئون رياسة الجمهورية ، وقد استمع اليه الرئيس للمرة الاولى والاخيرة بعد ذلك بستة أشهر ، وكان فى تلك المناسبة يناقش معه الموقف الداخلى فى مصر • وفى ذلك الوقت كان لدى السادات سبب قوى للاعتقاد ، بأن هناك مؤامرة تدبر ضده وكان كامل يعلم تماما بكل ما كان يجرى ، ولكنه بالرغم من ذلك لم يقل شيئا للسادات بل قال « ان شعورى كان هو اننى اذا كنت قد قلت للرئيس كل شىء أعرفه ، فى تلك المقابلة فاننى أكون كمن أضاف الوقود الى النار ، ولهذا السبب ، وبنية طيبة فاننى لم أخبره بشىء ، اننى أعترف أن تلك كانت غلطة •

ولم تكن « غلطة » ـ بالتأكيد ـ هى الكلمة المناسبة فى تلك الحالة ، فحينما يخفى رئيس المخابرات معلومات حيوية عن قادة بلاده ـ مهما كان السبب فانه يكون قد خان الثقة الموضوعة فيه ، ومضى كامل يقول مبررا ما قام به « لقد كان من المفروض أن أكون على اتصال برئيس الجمهورية كرئيس للمخابرات ، ولكننى لمدة ستة شهور ، قد طلبت ذلك ورجوته ولكن بلا نجاح وكان سامى هو الصلة بينى وبين الرئيس ، وكان الرئيس يتلقى المعلومات من التقارير ، التى أقدمها لسامى ولم أكن أتلقى تعليمات منه بعد تقديمها •

وفى الحقيقة فان السادات قد أهمل كامل فى الشئون الاخرى كذلك ، « ويتضمن قانون المخابرات على أن ذلك الجهاز (المخابرات العامة) يكون مسئولا عن أمن الرئيس ، وبالرغم من ذلك فاننى لم أتلق أية معلومات عن تحركات الرئيس طوال مدة عملى بالمخابرات » •

وفى نفس الوقت فان الرئيس ، قد وافق على طلب كامل للمشاركة فى مجلس الدفاع الوطنى(*) (يبدو أن ذلك كان من خلال سامى شرف) كما وافق له

(*) ان مشاركة رئيس المخابرات العامة فى اللجنة الوزارية للأمن القومى ، قد تمت فى سنة ١٩٧٤ حسب المرسوم رقم ٢٤٨ الذى أصدره رئيس الوزراء (الوقائع المصرية ، ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٤) •

على رحلة دعى اليها لزيارة الاتحاد السوفييتى ، وحيث كان مقررا للرحلة أن تتم فى منتصف مايو سنة ١٩٧١ فان كامل ، قد استغل الفرصة فى مقابلته الوحيدة مع الرئيس ، ليحصل على اجازة منه قبل أن يسافر ، ولكن اجابة السادات كانت أنه لا يظن أن كامل يستطيع أن يبدأ الرحلة فى الوقت المتفق عليه سابقا ، وفى ١٤ مايو سنة ١٩٧١ وفى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ، دق جرس التليفون فى منزل كامل ، وكان المتحدث هو اللواء « أحمد اسماعيل » وكان يتكلم من المكتب الرئيسى للمخابرات العامة ، معلنا أنه قد حل توا محل كامل ، وفى اليوم التالى قبض على كامل •

ويبدو أن المؤامرة قد غيرت من موقف السادات نحو المخابرات والمباحث ومن العلنية التى أضفتها وسائل الاعلام على زياراته لتلك الاماكن يمكن الحكم بأنه كان قد قرر أنه من الافضل عدم اهمالها ففى منتصف يونيو زار ادارة المخابرات العامة ، كما زار ادارة المخابرات العسكرية فى يوليو ثم مرة أخرى فى بداية أكتوبر • وصرح لرؤساء ادارتى المباحث العامة والمخابرات العامة بمقابلة الصحفيين وكان ذلك بالتأكيد من أجل أن يعملوا على تحسين صورة ادارتيهما(٩) •

وفى نفس الوقت سمح بالنقد ضد أنشطة المباحث والمخابرات قبل رئاسة السادات ولقد انعكس ذلك الاتجاه أيضا على المسرح مسرحية « عفاريت مصر الجديدة » التى أخرجها « على سالم » وعرضت على المسرح القومى بالازبكية ، كبت الحريات المدنية تحت حكم عبد الناصر(١٠) ، وكان بطل المسرحية الذي كان يحارب العفاريت ضابط بوليس ، وكان المفهوم الضمنى هو أن الحالة قد تحسنت فى العهد الجديد للسادات •

وفى مسرحية أخرى اسمها « الثعلب » « لفايز حلاوة » عرضها التليفزيون المصرى ، كان الموضوع هو الطرق الارهابية لجهاز الأمن والمخابرات فى الماضى ، وكان التركيز على المخابرات والمباحث واهمالهم للمجرمين الحقيقيين واستغلالهم لمناصبهم الرسمية للحصول على مكاسب شخصية ، واضطهادهم للمواطنين الابرياء وكان هؤلاء ممثلين فى الرواية باثنين من الفلاحين المسنين حضرا الى المدينة لبيع الدجاج(١١) •

ومنذ فترة حصلت المباحث والمخابرات المصرية على فرصة لاثبات كفاءتهما فى مجالاتهما الخاصة وقد حدث ذلك بعد أن وقعت البلاد فى الاضطراب نتيجة لاضرابات العمال فى مصانع الحديد والصلب فى « حلوان » فى أغسطس سنة ١٩٧١ وشغب الطلبة فى بداية سنة ١٩٧٢ ، وكما حدث فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ فقد أثارت تلك الاحداث رعبا وبائيا من الجواسيس ، وأشارت الصحافة الى أن كل تلك الاحداث لها صلة بأنشطة العملاء الأجانب عموما وبالجواسيس الاسرائيليين على وجه الخصوص ووصفوا مرة أخرى بالتفصيل أعمال التجسس التى تورط فيها مواطنون مصريون ٠

وزاد من قوة التأثير المطلوب من هذه الموضوعات أن تحدثه على الجماهير نشر بعض القضايا ، ففى نوفمبر سنة ١٩٧١ نشرت وسائل الاعلام اعدام « بهجت يوسف حمدان » وهو مواطن ألمانى من أصل مصرى ، حكم عليه بالاعدام منذ سنتين من قبل ذلك بتهمة التجسس لحساب اسرائيل(١٢) ، وفى نفس الشهر حكم بالاعدام على « ابراهيم فهمى كامل » من الاسكندرية الذى اتهمه الادعاء بأنه قد جنده الاسرائيليون فى ايطاليا ودلت عليه امرأة مصرية ، قابلها فى روما وقدمها لعميل سرى اسرائيلى(١٣) ،وقبض على « عبد الله عبد العزيز ابراهيم » بينما كان يحاول الفرار من مصر لتسليم معلومات للمخابرات الاسرائيلية التى كانت قد جندته فى فينا سنة ١٩٦٨ وكانت المعلومات التى سلمها تصل اليه عن طريق المخابرات المصرية ــ بدون علمه بالتأكيد ــ من خلال ضابط كبير فى الجيش اتهم بأنه قد حاول تجنيده للعمل السرى واتصل الضابط فى الحال بالمخابرات التى علمته كيف يتصرف(١٤) ، وقبض على « جمال حسنين يوسف » فى شبكة التجسس الاسرائيلية فى اليونان ، وقد قبض عليه « لأن الجواسيس يقبض عليهم دائما فى النهاية ، لأخطاء صغيرة » ــ كما أشارت الى ذلك المخابرات المصرية ، فى ندائها الى الجماهير ، واستمر النداء يقول ، « انه من الأفضل لأولئك الذين وقعوا فى حبال الاسرائيليين أن يسلموا أنفسهم ، بدلا من أن يطعنوا وطنهم من الخلف ويجب عليهم الاتصال بمكاتب المخابرات المصرية فى كوبرى القبة » وأكد لهم أنه لن يصيبهم ضرر وأنهم سوف يقابلون بالفهم والعفو ، وأن سرهم لن يفشى أبدا(١٥) ٠

وقبض أيضا على شاب فرنسى يدعى « برنارد هيوللى » كان فى رحلة شهر العسل على الباخرة الايطالية « أسبيريا » وفصل عن زوجته ، لأنه بينما كانت السفينة راسية فى الاسكندرية ضبط وهو يصور الميناء(١٦) ٠

ووصفت وسائل الاعلام المخابرات الاسرائيلية بأنها تكد لجمع المعلومات عن كل جانب من الحياة فى مصر وليس فقط عن الجوانب السياسية والعسكرية وأوضحت أن اسرائيل من أجل تدبير تخريب الاقتصاد المصرى فانها تحتاج الى بيانات اقتصادية مفصلة وأنه من المهم بالنسبة لها الحصول على معلومات من كل نوع ، بما فى ذلك حقائق المشاكل الاجتماعية وذلك من أجل خفض الروح المعنوية للجماهير المصرية عن طريق الحرب النفسية ٠

ولقد استثمرت مصر دائما جهدا دعائيا هائلا فى مكافحة الحرب النفسية وكثيرا ما تناقشها الجرائد وتحذر الجماهير ، ضد تأثيرها النفاذ ، وقد نشر «صلاح نصر » الذى عين رئيسا للمخابرات العامة كتابا عن الحرب النفسية فى عا ١٩٦٦، وفى لقاء مع الصحافة تحدث « سيد فهمى » رئيس ادارة المباحث العامة فى نفس الموضوع(١٧) ، ومن رأيه أن الحرب النفسية الاسرائيلية التى تهدف الى اضعاف الجبهة الداخلية المصرية ، تعمل عن طريق نشر الاشاعات ، وفى ذلك المجال ذكر أن النساء المصريات كن يساعدن المخابرات الاسرائيلية بلا قصد وقال « ان المرأة هى حلقة اتصال جيدة لنقل الاشاعات فى مصر فهى وعاء يمتص المعلومات الهامة من الزوج والابن والأخ ، وحيث أنها دائما وعاء مكسور فان تلكالمعلومات تتسرب منه بسهولة ، وعلى ذلك فانه يجب غرس الحذر المناسب ، فى المجتمع المحيط بالمرأة » ٠

وكما اشترك الرئيس ناصر فى الحملة ضد نشاط المخابرات الاجنبية فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ فان الرئيس السادات قد أعلن فى ١٧ فبراير سنة ١٩٧٢ فى مؤتمر للاتحاد الاشتراكى العربى عن القبض على ثلاثة عملاء يعملون للمخابرات الاسرائيلية وهم رجل أعمال بلجيكى يدعى « جاكس هيران » وولده وصحفى فرنسى اسمه « جين مارك فوا » واتهموا بترويج منشورات تشجب السياسة الخارجية المصرية (١٨) ٠

وفى اليوم التالى أعلن حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام ، أنه فى أواخر سنة ١٩٧١ قبض على كاتبة تعمل بالبعثة الامريكية بالقاهرة (حيث كانت تعمل كجزء من السفارة الأسبانية ، التى كانت ترعى المصالح الامريكية فى فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر) وذلك بتهمة جمع المعلومات ، ولم يطلق سراحها ، الا بعد أن ضمنت واشنطون ، عدم نقل المعلومات التى حصلت عليها لاسرائيل، وقد خصص هيكل جزءا من كتابه « الطريق الى رمضان » لتلك الحالة التى سماها « موضوع راندوبولو »(١٩) ، ويروى أن وكالة المخابرات المركزية قد نجحت فى تجنيد مواطن مصرى من أصل يونانى اسمه « طناشى راندوبولو » وهو مدير مزرعة فى جنوب غرب الاسكندرية ، وكانت تلك المزرعة تقع على حدود قاعدة جوية سوفيتية كانت الطائرات السوفيتية تعمل منها لحماية مصر وحراسة أسطولهم فى البحر الابيض المتوسط (*) ، وكانت مهمة راندوبولو هى كتابة التقارير عن نشاط الروس فى تلك القاعدة ، وكان الاتصال به يتم عن طريق الآنسة « سوان » وهى كاتبة فى قسم التأشيرات فى القنصلية الامريكية ٠

وفى مرحلة معينة أثار راندوبولو الشك وبدأ المصريون فى ملاحظته ، وحسبما قال هيكل فان السلطات وضعت يديها على ثلاثة خطابات كتبها بالحبر السرى ، تحتوى معلومات عن القاعدة السوفيتية ، ويبدو من الشاذ أن يلجأ راندوبولو الى الحبر السرى ، حيث كان لديه اتصال « حى » مع قادته الامريكيين ولكننا ليس لدينا الخيار الا أن نصدق أن تلك كانت هى الحالة ، وبافتراض أن الأمر كان كذلك فقد قبض على راندوبولو بينما كان فى صحبة أحد الامريكيين ، وفى الحال أثبت الاخير صفة الدبلوماسية وأطلق سراحه ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للآنسة « سوان » فبالرغم من محاولتها للهرب فقد قبض عليها فى منزلها وأخذت الى ادارة المخابرات العامة ٠

واشتكى « دونالد بيرجس » رئيس البعثة الامريكية الى وزارة الخارجية المصرية ، مدعيا أن مواطنة أمريكية قد اعتدى عليها بواسطة البوليس المصرى

(*) لقد اهمل هيكل ان يذكر أن تلك الطائرات السوفييتية كانت تقوم بطلعات استكشافية فوق الأسطول السادس الأمريكى من تلك القواعد ٠

الذى كان يستخدم الرشاشات والمسدسات ، ولكن اتهاماته قد فندت بفيلم سينمائى لعملية القبض على الآنسة « سوان » كان اللواء « أحمد اسماعيل »رئيس المخابرات العامة قد أمر بتصويره ، واستدعى اسماعيل الممثل المحلى لوكالة المخابرات المركزية « ايوجين ترون » الذى كان مُقيما فى مصر تحت ستاردبلوماسى كعضو فى البعثة الامريكية التى يرأسها بيرجس ، وطلب ترون أن يتم التكتم على الموضوع وأن يطلق سراح المعتقلة وقد كتب فى رسالة الى اللواء اسماعيل يقول :

اننى أود أن أؤكد أن أية معلومات قد حصلنا عليها من خلال الفتاة ، لن تذهب الى اسرائيل ، وسوف تكون لمصلحة الولايات المتحدة فقط ، وفى الواقع فانها سوف تكون لمصلحة مصر أيضا لأنها مكنت الحكومة الامريكية من أن تقول للاسرائيليين أنكم « مبالغون » حينما طلبوا مزيدا من الاسلحة على أساس الاسلحة التى يرسلها الاتحاد السوفيتى الى مصر ، اننى أود منك أنتفهم أن مصر ليست هى هدف موضوع الجاسوسية هذا ، وكما تعلم فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مشتركان فى مواجهة شاملة ، وهنالك قاعدة كان يعمل منها السوفيت وبالطبع فقد كنا نود أن يعلم ماذا يفعلون فكنا نتجسس عليهم وليس عليكم ٠

وأضاف هيكل أنه بعد تلك الرسالة غير العادية فان « بيرجس » مصحوبا « بترون » قد قاما بزيارة اللواء اسماعيل واعتذرا له عن الادعاء السابق ، الخاص بالقبض على الآنسة « سوان » ، ومن الجوانب الطريفة أن الاخيرة لم تنهار ولم تعترف أبدا بالاعمال المنسوبة اليها ، وبعد ذلك بعدة شهور أطلق سراحها ، أما بالنسبة لمدير المزرعة « راندوبولو » فقد أعلنت السلطات المصرية أنه قد مات بأزمة قلبية أثناء القبض عليه ٠

ان تلك الحالة العرضية توضح الحقيقة أنه بالرغم من خطورة حالة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة بعد حرب الايام الستة ، فان وكالة المخابرات المركزية قد ظلت على اتصال بالمخابرات المصرية ، وكما يقول هيكل فان ذلك الاتصال كان يخدم أيضا لنقل الرسائل فى صيف سنة ١٩٧١ من الرئيس نيكسون للرئيس السادات(٢٠) ٠ وقد كتب « مايلز كوبلاند » عن حالة

حدثت فى السنوات الأخيرة لعبد الناصر ، فيــذكر كيف أن وكالة المخــابرات المركزية علمت بأن مجموعة من ضباط الجيش كانت تخطط لتجريد ناصر من السلطة ، وأن تحكم باسمه فى هيئة مجلس عسكرى وأبلغ الرئيس الامريكى بذلك فقرر ابلاغ ناصر فورا عن تفاصيل التآمر ، ونفذت وكالة المخابرات المركزية الأوامر ، ولكن ربما بطريقة لم توضح شخصية العميل الذى أدلى بالمعــلومات ، وبالرغم من ذلك فقد بدأ ناصر فى تصيد الجواسيس ، وكان من بين العديدين الذين شك فيهم عميل آخر لوكالة المخابرات المركزية قبض عليه ليس لأنه قدم معلومات عن المؤامرة ولكن للشك فى أنه كان فى مركز يسمح له بذلك(٢١) .

وكانت المخابرات العامة تقيم اتصــالا فى نفس الوقت مع ك . ب . ج (K.B.G) . السوفيتية ، ولقد تأكدت تلك الحقيقة ، من حادث طريف حيث سلمت المخابرات ، بطريق الخطأ تسجيلات لمكالمات تليفونية كان الروس قدطلبوها وسلمت الى ممثل وكالة المخابرات المركزية بالقاهرة(٢٢) .

وكانت الاتصالات عن قرب مع الروس تعكسها الدعوة التى تلقاها « أحمد كامل » رئيس المخابرات العامة لزيارة الاتحاد السوفيتى ، وكا نمن بين الأوراق التى وجدت بمنزله خلال التفتيش الرسمى بعد القبض عليه مذكرة عن « الممثل الاعلى للمخابرات السوفيتية»(٢٣) .

ولقد قبض على أحمد كامل ولم يقم أبدا بالرحلة الى موسكو ، ولكن خليفته اللواء أحمد اسماعيل قام بها بدلا منه بعد ذلك بسنة ، وقد ذهب كعضو فى وفد مصرى برئاسة رئيس الوزراء « عزيز صدقى »وكان من بين الأعضاء الآخرين « ممدوح سالم » وزير الداخلية ، ونائب وزير الحربية اللواء عبد القادر حسن وقد تمت تلك الزيارة فى أكتوبر سنة ١٩٧٢ بعد ثلاثة شهور من طرد الرئيس السادات للخبراء الروس من مصر ، وكان أولئك « الخبراء » يمثلون فى الحقيقية قوة حملة كاملة حيث كان هناك ٢٠ر٠٠٠ منهم ، وكانوا هناك ليس فقطللاشراف على تدريب الجيش ، ولكنه للمساعدة فى الدفاع عن البلاد ، واليوم لا يوجد أدنى تساؤل فى أن المحاولات التى أجراها الوفد مع السوفيت لم تخدم فقط كنقطــة

انطلاق لتجديد شحن الأسلحة لمصر ، ولكن أيضا لامتداد تلك الشحنات الى مدى لم يعرف حتى اليوم بهدف تسهيل الهجوم على اسرائيل ، وبمعنى آخر فان الزيارة كانت هى الخطوة الأولى على طريق حرب « عيد الغفران » ، وقد قال البيان الصادر فى نهاية الزيارة أن الاتحاد السوفيتى « أن الحكومات العربية لها الحق فى تحرير أراضيها بالوسائل المختلفة »وذلك لا يعنى بالضرورة الطرق السلمية(*) .

وفى نفس الوقت فانه لم تتضح طبيعة العلاقة بين تجديد ارسال الأسلحة وأسلوب البيان الرسمى وبين مشاركه وزير الداخلية فى الوفد المصرى (وهو كان مسئولا عن البوليس وادارة المباحث العامة) ورئيس المخابرات العامة ، وعلى أى حال فانه يبدو بالتأكيد فى الغالب أنه بانحسار استياء السوفيت لطردالخبراء والقوات العسكرية فقد تقرر تجديد التعاون فى مجالات الأمن والمخابرات كذلك .

وهناك دليل آخر على ذلك يتمثل فى حقيقة أن القسم العربى فى راديو موسكو قد أذاع أن « يورى أندروف » « عضو المكتب السياسى » كان من بين المستقبلين فى الاستقبال ، الذى أقيم فى المطار تكريما للوفد المصرى(**)(٢٤) .

والذى لم تذكره الاذاعة هو أن « أندروف » كان هو رئيس لجنة أمن الدولة أى رئيس المخابرات السوفيتية ، وحيث كان يندر أن يخرج على قدميه فان ذلك يوحى بأنه قد جاء للترحيب بزملائه وزير الداخلية ممدوح سالم ورئيس المخابرات

(*) فى بيان مشترك صدر فى فبراير سنة ١٩٧٣ فى نهاية زيارة « حافظ اسماعيل » مستشار السادات للأمن القومى لموسكو أكد السوفييت ان « البلاد العربية لها الحق الكامل فى القيام باى نوع من النضال لتحرير اراضيها المحتلة » .

(**) من الجدير بالملاحظة أنه قبل دخول الجيش المصرى الى سيناء فى مايو سنة ١٩٦٧ ـ والذى نتج عنه حرب الأيام الستة ـ فان وفدا مصريا قد زار موسكو (فى نوفمبر سنة ١٩٦٦) برئاسة المشير « عامر » نائب رئيس الجمهورية ، بينما كان باقى الأعضاء هم وزير « شمس بدران » ورئيس المخابرات العامة « صلاح نصر » .

العامة أحمد اسماعيل ،ومن المثير للدهشة ، أن الكثير من العلنية قد أضفى فى تلك المناسبة على الروابط بين أجهزة الأمن فى الاتحاد السوفيتى ومصر ، (وذلك على عكس ستار السرية الذى يغلف عادة مثل تلك الأمور وعلى الاخص فى الاتحاد السوفيتى) ٠

وبعد حوالى أسبوع من عودة الوفد من موسكو عين اللواء اسماعيل وزيرا للحربية ، وأخذ مكانه فى رئاسة المخابرات العامة العقيد « عز الدين مختار » الذى كان قد أنهى مدة خدمته منذ سنة كملحق عسكرى مصرى فى فرنسا والذى ذكر اسمه فى الفصل السابق ، على أنه الرجل الذى استجوب وأعطى تعليمات «لألبرت ميلك » فى باريس ٠

ولم يكن الاتحاد السوفيتى وحده هو الذى أبقت مصر معه روابط سرية ، فقد كان الطيارون المصريون ـ الذين لم يكن شخصياتهم سرية ، بسبب حملهم لجوازات سفر ليبية ـ يتدربون على « الميراج » فى فرنسا ، وقد زار الشخص المسئول عن الالكترونيات فى مكتب رئيس الوزراء الفرنسى القاهرة على رأس وفد لمناقشة التعاون مع وزير الداخلية ممدوح سالم(*) ، وفى ١١ أبريل سنة ١٩٧٢ تم توقيع اتفاق عن المعاونة الفرنسية فى مختلف المجالات بما فى ذلك تشغيل حاسب الكترونى وتدريب أفراد مصريين ، على استخدام أجهزة التصنت٠

وعلى ذلك فسوف تأتى بعثة معونه فنية فرنسية الى القاهرة بينما يتدرب أفراد مصريون فى فرنسا وكان أول أربعة من المصريين ، سوف يغادرون مصر الى باريس فى أوائل أغسطس سنة ١٩٧٢ ، وكان من المؤكد فى ذلك الوقت أنفرنسا هى التى ستخلف ألمانيا الشرقية التى ترك خبراؤها مصر فى أعقاب المؤامرة الفاشلة ضد الرئيس السادات فى مايو سنة ١٩٧١(٢٥) ٠ وفى نفس الوقت كان

(*) من الممكن الافتراض أن « مكتب رئيس الوزراء » يشير الى Sdece (المخابرات الفرنسية) والتى تعمل خارج فرنسا ٠

سيغادر مصر الى فرنسا وفد من أفراد الأمن من وزارة الداخلية لدراسة استخدامات العقول الالكترونية فى أعمال الامن والبوليس(٢٦) ٠

وكنتيجة لرحيل الافراد السوفيت العسكريين ، انتشرت الاشاعات عن محاولات التآمر ضد النظام المصرى ، وقد أنكرت السلطات المصرية غالبية تلك الاشاعات ، وقد ادعت احدى تلك الاشاعات ، أنه قد حدث انقلاب فاشل كان من نتيجته أن فصل اللواء « مصطفى عبد الرحمن محرز » رئيس المخابرات العسكرية وقبض عليه(٢٧) ، ومن المؤكد أنه كان هنالك سبب للتوتر ، فقد قال السادات فى خطاب له فى مجلس الشعب فى نهايه يناير سنة ١٩٧٣ أن مصر قد مرت « بمرحلة صعبة » فى الشهور الثلاثة السابقة حيث كانت بعض العناصراليسارية التى لها صلة بمراكز قوى معينة من التى انكشفت مع مؤامرة مايو سنة ١٩٧١ – كانت قد بدأت فى تنظيم نفسها ، وكان رأى السادات أن تلك العناصر قد حاولت تحريض العمال والطلبة ضد النظام وأعلن القبض على ١٤١ شخصا من بينهم ١٢٠ من الطلبة(٢٨) ، وقد اتهمت صحيفة لبنانية معروفه بصلاتها بالدوائر الحكومية المصرية ، اتهمت بلغاريا وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية باثارة وتمويل أحداث الشغب فى مصر(٢٩) ٠

وثارت الاشاعات لبعض الوقت حول تطبيق اجراءات صارمة لسحق أى تحريض معارض لسياسات السادات(٣٠) ، بل وزعم أن السادات قد أقام جهازه السرى الخاص فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى مماثلا لذلك الذى قام هو نفسه بحله فى مايوسنة١٩٧١(٣١)، وقد عزى الرئيسالسادات الأحداث بينالاقباط والمسلمين فى الاسكندرية – فى خطاب ألقاه فى اللجنة المركزية للاتحادالاشتراكى العربى – الى يد أمريكية خفية ، تحاول اثارة الفتنة الطائفية فى مصر(٣٢) ، وفى مقابلة مع الصحافة حذر مدير المخابرات العامة (اللواء أحمد اسماعيل) من المحاولات الاسرائيلية لتجنيد المواطنين المصريين ، الذين يسافرون الى الخارج وكان مقتنعا بأن المخابرات الاسرئيلية تعلم أن عديدا من هؤلاء المواطنين ، يبلغون

السلطات فور عودتهم الى الوطن وأن البعض الآخر يتردد بينما يبقى البعض الآخر من « ذوى النفوس المريضة يتصورون أنه من الممكن الاستمرار فى التعاون مع العدو » ، وقال اللواء اسماعيل أن المخابرات الاسرائيلية ، تستفيد من الأنواع الثلاثة من المصريين ، حيث أنهم يمثلون عبئا على خدمات الأمن المصرية (المباحث والمخابرات)(٣٣) ، وفى مقابلة أخرى ناشد اللواء الجماهير الامتناع عن الحديث غير الحذر وذلك لمنع المعلومات من الوصول الى الآذان الغير مناسبه وطالب بزيادة الحذر الأمنى ونصح « كل مواطن فى البلاد مهما كان عمله أن يعتبر نفسه كعضو فى جهاز المخابرات العامة »(٣٤) ٠

الباب الثانى عشر

المخابرات المصرية فى عصر الكمبيوتر

ان المشاكل الداخلية المرتبطة الى مدى كبير بتثبيت مركز أنور السادات ، بعد توليه الرئاسة كانت هى الاهتمام الأسمى للمباحث والمخابرات المصرية فى سنة ١٩٧١ و سنة ١٩٧٢ ، وكانت المشاكل الخارجية ما زالت موجودة ، بينما لم تتغير الأحوال التى نشأت بعد حرب الأيام الستة ، وقد حدد السادات تاريخا أعلن أنه لن يحتمل بعده استمرار الموقف الحالى ولكنه لم يستطع أن يفى بذلك ، وكان الروس ما زالوا غير مستعدين لامداده بوسائل الهجوم ، أو أن يعـــدوه بالضمانات السياسية أو المساعدة أو استمرار الامداد بالسلاح اذا ما بدأت الحرب ، وبدأت امكانية أن يحدث ذلك فى الوضوح فى أكتوبر سنة ١٩٧٢ فقط كما قد رأينا ٠

وكان الجو فى العالم العربى أبعد ما يكون عن الهدوء ، ففى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ قتل أربعة أعضاء من منظمة (أيلول الأسود) « وصفى التل » رئيس الوزراء الأردنى ، الذى كان فى القاهرة لحضور جلسة مجلس الدفاع العربى المشترك ، وكان وصفى التل يرأس حكومة عمان ، خلال المعـارك بين الجيش الأردنى والمنظمات الارهابية فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، وقبض على المغتالين ، ولكن أطلق سراحهم بكفالة فى نهاية فبراير سنة ١٩٧٢ ، وكانت المحكمة التى قررت ذلك قد عقدت جلساتها فى جو٭لا يمكن أن يوصف الا بأنه جو رسمى ، وبعد ذلك ببعض الوقت صرح للأربعة بمغادرة مصر سالمين ، وقد ألقى حسنين هيكل الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا لتحرير الأهرام ، ألقى باللوم فى عملية الاغتيال على الضحية نفسها ، وأكد أن زيارة التل للعاصمة المصرية قد كانت نوعا من

الاستفزاز ، ومع ذلك فقد كان هيكل يعتقد أن أجهزة الأمن المصرية لم تتصرف كما يجب فى تلك الحالة ، وذلك بنقص الاجراءات الاحتياطية لمنع الاغتيال (١) ، وربما يجدر التعليق على الدعاية الكبيرة التى أضيفت على البرقية التى أرسلها المغتالون للرئيس السادات ، قبل اطلاق سراحهم بأسبوع يتمنون له الشفاء السريع من مرضه (٢) ٠

وربما شجعت معاملة مغتالى رئيس الوزراء الأردنى المخابرات العراقية ، لأن تحاول أن تجرب حظها فى القاهرة ، فقد حاول مبعوثوها فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٢ أن يقتلوا سياسيا عراقيا حاصلا على حق اللجوء السياسى للقاهرة ، وقبض على ١٧ « عميلا عراقيا » بينما نجح خمسة فى الهرب الى بيروت (*) ٠

وفى بداية سنة ١٩٧٢ قطعت مصر العلاقات الدبلوماسية مع الأردن نتيجة نشر خطة « الملك حسين » لاقامة اتحاد فيدرالى أردنى ـ فلسطينى ، وقبل أن تقطع العلاقات رسميا أعلنت السلطات الاردنية ، طرد عشرة من العاملين بالسفارة المصرية وأحد المراسلين الصحفيين من وكالة أنباء الشرق الأوسط بالأردن بتهمة التجسس (٣) ٠

واذا كانت هنالك أية صحة فى الادعاء الأردنى فانه يمكن الافتراض بأنهم لا يقصدون جمع المعلومات بقدر ما يقصدون التدخل السياسى فى الأردن فقلما كان الادعاء باطلا تماما بالنسبة للتدخل المصرى فى الشئون الداخلية للبلاد العربية ، وبالرغم من أنه كان من المتوقع أن يتوقف مثل ذلك التدخل بعد حرب الأيام الستة فانه يبدو أن ذلك لم يحدث ، ويدل على ذلك ورود التقارير فى صيف ١٩٧٢ من تعليمات أصدرتها وزارة الخارجية المصرية الى ممثليها، بالامتناع عن مثل تلك الأنشطة ، وبنقل العاملين فى السفارات المصرية بالبلاد العربية بسبب مثل تلك الأنشطة (٤) ٠

(*) انظر الباب الثانى والعشرين ٠

ومن المحتمل أن الدبلوماسيين الذين نقلوا (أو الذين قيل أنهم قد نقلوا) قد كان غالبيتهم ، أو ربما كلهم ، من أفراد المخابرات ، وأن العمليات السرية المصرية ، فى البلاد العربية قد استمرت كما كانت من قبل ، وربما كان هنالك سبب اضافى لذلك فمن المعتقد أن المصريين قد توصلوا الى اتفاق مع الروس بتجميد الجهود المصرية فى أوروبا ، بينما تضمن روسيا امداد مصر بالبيانات عن اسرائيل بينما وعدت مصر بتسليم المعلومات عن البلاد العربية ككل. وامارات الخليج الفارسى على وجه الخصوص ، ويبدو أن محطة المخابرات العامة فى الكويت، كانت تغطى منطقة الخليج الفارسى .

وكانت مجهودات جمع المعلومات فى اسرائيل فى السنوات الثلاث السابقة على حرب عيد الغفران تتركز أساسا على العمليات ، التى كانت تجرى عبر خطوط وقف اطلاق النار فى سيناء ، وعلى ذلك ففى نهاية سنة ١٩٧٠ وبداية سنة ١٩٧١ قد قبض على ٦٩ عميلا للمخابرات المصرية كان أغلبهم من البدو من سيناء ، الذين كان يقودهم المكتب الاقليمى للمخابرات فى بور سعيد (٥) ووجد فى حوزة الكثير منهم أدوات مساعدة مثل النظارات المكبرة وآلات التصوير ، وفى بداية سنة ١٩٧١ قبض على وحدة مخابرات تتكون من خمسة رجال ، ثلاثة منهم من الجنود ـ رقيب وعريف وجندى ـ يحملون الأسلحة ، واثنين من المدنيين ، غير المسلحين من بدو سيناء (٦) ، وكانت هذه الوحدة واحدة فقط من العديد من الوحدات التى يقبض عليها من وقت لآخر بواسطة قوات الأمن الاسرائيلية .

وكانت المعلومات التى يحصل عليها من خلال تلك الوحدات ـ بالرغم من كونها متعددة ـ غير كافية لتخطيط حملة عسكرية شاملة ، ولا يمكن فقط أن يجيب على التساؤل « عن كم كانت المخابرات المصرية تعرف عن اسرائيل قبل أكتوبر سنة ١٩٧٣ » الا شخص له القدرة على الوصول الى كل الملفات المتصلة بالموضوع ، ومن المؤكد غالبا أن المخابرات المصرية قد تعلمت أيضا درس حرب الأيام الستة ، ويمكن الافتراض أنه بالاضافة الى المعلومات ، التى حصلوا عليها فان الروس قد قدموا التدريب والارشاد لتحسين نوعية المخابرات المصرية ، وقد كتب حسنين هيكل عن الفترة التى سبقت يوم « عيد الغفران » سنة ١٩٧٣ :

انه للمرة الأولى قام العرب بدراسة شاملة للعدو الذى عليهم أن يحاربوه وأصبح النقص ، الذى كان لدينا فيما سبق ، فى ذلك المجال مما لا يمكن تصديقه، ولما كانت اسرائيل بلدا تشعر أنه لا يجب أن توجد ، فاننا كنا نتصرف فعلا على أنها غير موجودة ، وكانت كل المطبوعات التى تأتى من الخارج عن اسرائيل معرضة للمصادرة فى الجمارك ، التى كانت حتى تقوم بتمزيق الأجزاء التى تشير الى اسرائيل من مطبوعات مثل « دائرة المعارف البريطانية » و « لاروس » وقد حاول مدرس عضو فى هيئة التدريس بالجامعة المصرية ، أن يحلل « جهـــاز الحرب الاسرائيلى » قبل عام ١٩٦٧ ولكنه لم يجد التشجيع للقيام بذلك ، وبعد هزيمة سنة ١٩٦٧ فقط ، وبمساندة من الرئيس ناصر ، تم اجراء عملية تقييم شاملة للمؤسسات العسكرية الاسرائيلية ، طرقها وتقاليدها وشخصياتها (٧) .

وكان هيكل ، كما هى عادته ، يظهر وجها واحدا من العملة ، فقد كانت المطبوعات التى تتصل باسرائيل تمنع من العامة ولكن ليس من المباحث والمخابرات، فقد فعلت المخابرات العامة والمخابرات العسكرية كل ما فى وسعهما للحصول على الجرائد والمجلات والكتب من وعن اسرائيل ، حيث تسمح حرية الصـحافة الاسرائيلية وحرية مراسلى الصحف الأجانب فيها لآى شخص مهتم بأن يحصل على صورة دقيقة عن الحياة داخل البلاد ، وكانت تلك المواد تعتبر مهمة بدرجة كافية بالنسبة لادارة خاصة فى المخابرات العامة مكرسة للحصول عليها ، وأكثر من ذلك فان المخابرات المصرية لم تكن قانعة بشراء تلك المواد من البلاد الأوروبية، فكما قد رأينا فى الأبواب السابقة ، فانهم كانوا يفرضون تلك المهمة على عملائهم السريين ، الذين يرسلونهم الى اسرائيل عن طريق حدودها مع بلد ثالث ، ولقد قبض على عدد من أولئك العملاء بعد أن ثارت الشكوك حولهم لشرائهم الصحف العبرية ، وكانوا فى نفس الوقت بالطبع مكلفين بمهام أخرى ، وفى حالة واحدة على الأقل فقد قبض على أحد هؤلاء العملاء السريين لشرائه صحيفة لليهود السوفييت بدلا من صحيفة عبرية (٨) .

وفى الفترة المؤدية الى أكتوبر سنة ١٩٧٣ أعطى اهتمام خاص لتعليم اللغة العبرية ، لأفراد المخابرات المصرية ، وكان يظن ـ وذلك حق ـ أن ذلك أداة

مؤثرة للوصول الى فهم أفضل لاسرائيل ، ومن بين الوثائق العديدة ، التى وصلت الى أيدى الاسرائيليين خلال حرب يوم عيد الغفران كان كتب ها ــ سايار (الرائد) لدراسة اللغة العبرية ، ويبدو أنه كان يطبع كل شهر منذ سنة ١٩٧٠ وما بعدها فى مدرسة المخابرات العسكرية التابعة لادارة المخابرات العسكرية ، وكان الكتيب يحتوى على جوانب مختلفة من المعلومات عن اسرائيل باللغة العبرية مع ترجمة عربية للمقاطع والكلمات التى تعتبر ذات صعوبة خاصة ، وكانت الطبعة من الطراز القديم الذى كان تطبع به الكتب العبرية ، التى تستخدم فى الصلاة فقط ، ومن الجائز أن تكون المخابرات المصرية قد « ورثتها » من المجتمع اليهودى الذى كان مزدهرا يوما ما ، والذى انقرض الآن الى عدد قليل جدا من العائلات ، وربما كان من المتوقع أن يكون مؤلفو الكتاب قد تعرفوا تماما على الحياة الاسرائيلية ، ولكن بدلا من ذلك فقد كان يحتوى على تشويهات وأكاذيب لا يمكن بالتأكيد أن تعزى الى فهــم لاسرائيل ، وكانت المحتويات وطريقة التنظيم والأخطاء اللغوية الصارخة تذكر بمحطة راديو القاهرة العبرية ، وليس من المستحيل أن يكون المسئولون فى تلك المحطة ، هم الذين طلب اليهم « كخبراء » أن يؤلفوا ذلك الكتاب لدراسة اللغة العبرية وقد أصبحت أخطاؤهم المسلية فى الاذاعة مادة ثابتة للفكاهة بين صغار الاسرائيليين ٠

ان ادارتى الأبحاث فى المخابرات العامة والعسكرية كانتا تقدمان أو تحاولان تقديم تقييم معقول لقادة مصر، على أساس المواد العلنية والسرية، ولكن الانجازات المصرية كانت أساسا فى مجال « مخابرات العمليات » ، وكان البدو فى سيناء يقدمون التقارير ، عما قد رأوه ، وكانت مراقبة القوات الاسرائيلية من الشاطىء الغربى لقناة السويس عبر الماء ومتابعة شبكات الراديو الاسرائيلية فى سيناء تمثلان مصدرا هاما للمعلومات وعندما وقعت فى أيدى المصريين قائمة الأسماء الرمزية للوحدات الاسرائيلية فى الجبهة الجنوبية فى بداية حرب يوم عيد الغفران فانهم سارعوا باستغلالها فى تسديد نيران المدفعية (٩) ٠

وبالتأكيد فان المساعدة الأساسية قد جاءت من المخابرات السوفييتية ، فقد كانوا يقدمون المعلومات التى تجمعها سفن التجسس الروسية ، التى كانت

تجوب الشواطىء الاسرائيلية ، وبها أحدث المعدات الالكترونية، وكذلك المعلومات التى تجمعها الأقمار الصناعية السوفييتية التى كانت تصور من أعلى ، ومن أكثر الأمثلة وضوحا لاعتماد المصريين على الاتحاد السوفييتى ، فى ذلك المجال ، أن الرئيس السادات قد علم المدى الحقيقى لغزو اسرائيل للشاطىء الغربى للقناة حينما أراه « كوسيجن » صور جوية سوفييتية ، لذلك فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٣ (١٠) ٠

ولكن ربما كان المعيار الحقيقى ، لحالة معلومات المخابرات المصرية ، وتقييمها هو الاعتقاد السائد فى مصر بأن ما حدث لم يكن الا معجزة ، وقد قال السادات للسفير السوفييتى « فلاديمير فيوجرادوف » : « قل لبريجنيف أن الأسلحة السوفييتية ، هى التى أنجزت معجزة العبور » (١١) وقد أكدت الدعاية داخل الجيش المصرى ، أن « الناس الطيبين » قد رأوا « النبى محمد عليه الصلاة والسلام » وهو يسير بين الفرق المقاتلة (١٢) ٠

وفى الحقيقة فان معجزة قد حدثت بالفعل ولكنها كانت من نوع آخر ، فقد كانت المخابرات الاسرائيلية قد أصيبت بالعمى المؤقت ، بالرغم من طوفان المعلومات والمؤشرات الواضحة المتاحة قبل يوم عيد الغفران بأسبوعين على الأقل ولكن تقييم المخابرات الاسرائيلية قد جاء من مدخل تافه أكثر من اعتماده على التحليل الرزين للحقائق ٠

وكان التقييم قد تأثر أيضا بالعديد من أعمال الخداع المصرية ، فقبل ثلاثة أيام من الهجوم ، على سبيل المثال نشر الأهرام بناء على طلب الجيش أن القائد الأعلى قد قرر السماح للضباط بتأدية العمرة الى مكة ، لمن يرغب منهم فى ذلك ، وجاء نبأ آخر من المخابرات العسكرية ، حسبما قال هيكل ، أن وزير الحربية المصرى سوف يعقد محادثات مع وزير الدفاع الرومانى فى القاهرة فى ٨ أكتوبر (١٣) ، وقبل ذلك امتنع الرئيس السادات فى خطاب له فى ٢٨ سبتمبر عن الحديث عن « تحرير الأراضى المغتصبة بالقوة » كما كانت عادته دائما ٠

وكما سبق أن ذكرنا فقد كانت مصادر المعلومات متاحة تماما للمخابرات الاسرائيلية ، وكانت احدى تلك المصادر غير العادية هى « عائلة شاهين » الذين انتهى مصيرهم معهم فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وذلك حينما حكم على الأب « محمد يوسف شاهين » والأم « انشراح » بالموت بينما حكم على الابن الأكبر « نبيل » ذى التسعة عشر عاما بالسجن خمس سنوات ، بينما أرسل الابنان الصغيران « محمد » ذو السبع عشرة سنة و « عادل » ذو الست عشرة سنة الى اصلاحية الأحداث (*) ٠

وتبدو مأساة هذه الأسرة فى صورة تظهر الأم مستندة الى ذراع الابن الأكبر خلال قراءة العقوبة فى المحكمة ٠

ان استخدام كل من الزوج وزوجته فى النشاط السرى ، ليس من غير العادى ، فقد كان عدد من الأزواج وزوجاتهم يعمـــلون لحساب « الأوركسترا الحمراء » وهى الشبكة ذات النطاق الواسع التى كان يرأسها « ليوبولد تريبر » وكان السوفييت يديرونها ضد « ألمانيا النازية » ودفع بعضهم أرواحهم ثمنا لحربهم ضد « الرايخ الثالث » ٠

وفى سنة ١٩٥٣ أعدم « اثيل وجوليوس روزنبرج » بالكرسى الكهربائى فى الولايات المتحدة بعد أن وجدوا مذنبين لتجسسهم لحساب الاتحاد السوفييتى ، وكان « موريس ولونا كوهين » على اتصال أسرة « روزنبرج » ولكنهما نجحا فى الهرب فى الوقت المناسب وقبض عليهم فى سنة ١٩٦١ فى بريطانيا وكانا فى ذلك الوقت متخفيان تحت اسمى « بيتر و هلين كروجر » وكانا يعملان مع عميل المخابرات السوفييتية « كونون مولودى » والذى يعرف أكثر باسمه المستعار « جوردون لونسدال » ، وكان « حبيب » و « نايفة القهوجى » من حيفا ، يعملان

(*) اطلق سراح الولدين فيما بعد كقصر وصدر العفو عن الأم فى يناير سنة ١٩٧٦ لتكون معهم (الأهرام فى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦) ، وفى فبراير سنة ١٩٧٦ صدر مرسوم بمنعها من مغادرة مصر (الأهرام فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦) ٠

لحساب السوريين ، وكان « الفجانج » وزوجته «والترود» من العملاء الاسرائيليين، وقد قضيا وقتا فى أحد السجون المصرية •

وعلى أي حال فانه من النادر اشتراك أسرة بكاملها فى الجاسوسية (الأبوين والأبناء) (*) ، وكان « محمد يوسف شاهين » قد ولد فى القدس سنة ١٩٣٨ بينما كانت زوجته « انشراح » مصرية المولد ، وحتى حرب الأيام الستة ، كان الزوج موظفا بوزارة العمل بالعريش ، وقال الادعاء أثناء محاكمتهما أنه بعد نهاية القتال ، ببعض الوقت تم تجنيد الزوجين بواسطة المخابرات الاسرائيلية ، حين قدما طلبا بالعودة الى مصر •

ويتضح من الوصف التفصيلى الذى ظهر فى الصحافة المصرية أن المهمة الأساسية لأسرة شاهين كانت هى جمع المعلومات ذات الطبيعة العسكرية ، وكانوا قد تدربوا فى بير سبع على استخدام الحبر السرى لكتابة التقارير التى كان يجب ارسالها الى عناوين للتعمية فى أوروبا الغربية ، سلمت اليهم قبل سفرهم الى القاهرة ، ومرت سنة لم يحقق خلالها الزوجان ما كان متوقعا منهما ، ولكن فى سنة ١٩٦٩ طارا الى روما بدعوة من الاسرائيليين وهنالك أعطيا جوازى سفر اسرائيليين وطارا الى اللد ، وحيث استقبلا من مضيفيهم ، بجهاز كشف الكذب ووجدا صادقين ، فانهما أرسلا لدراسة مقرر تنشيطى فى الكتابة السرية ، ومقرر جديد للاستقبال اللاسلكى ، ومنذ ذلك الوقت أصبحا قادرين على استقبال التعليمات بالراديو ولكن تقاريرهما كانت ما زالت ترسل بالبريد •

وبعد سنة أخرى سافر الاثنان مرة أخرى الى اسرائيل ، عن طريق روما ، وفى تلك المرة أعطيا تدريبا فى التصوير ومن أجل أن تكون عملية تصوير الأهداف العسكرية سهلة قاما بشراء سيارة من ايطاليا ، وكان محمد يقود السيارة بينما تقوم زوجته بالتصوير خلال سير السيارة ، وهى تخفى الكاميرا فى حقيبة يدها ، وعند تلك المرحلة أفضيا بسرهما لأبنائهما عن عملهما السرى •

(*) انظر الباب التاسع عشر لأسرة مماثلة ، والباب السادس لأسرة اخرى •

وخلال احدى زيارتهما لاسرائيل فى ابريل سنة ١٩٧٤ تعلم شاهين ، كيف يشغل جهاز ارسال عالى السرعة (يمكنه ارسال رسالة طويلة فى ثوان قليلة) وحسبما قال الادعاء ، فان الزوجين قد قاما باحضار جهاز الارسال ، من عند الكيلو ١٠٣ طريق القاهرة - السويس حيث كانت المخابرات الاسرائيلية قد أخفته (*) ، وبسبب عطل ميكانيكى فى الجهاز ذهبت زوجة شاهين الى اسرائيل مرة أخرى فى يوليو سنة ١٩٧٤ لاحضار قطع الغيار اللازمة ، وفى ٥ أغسطس بينما كانت فى اسرائيل قبض على زوجها فى القاهرة ، ويبدو أن ذلك كان بدون علم أبنائه ، وحينما عادت « انشراح » بعد ذلك بثلاثة أسابيع ، أبلغها أبناؤها أن أباهم كان فى القنطرة ، وقد قبض عليها فى نفس اليوم ، ولم تفصح السلطات المصرية ، عن كيفية كشف أولئك العملاء .

ولم ينشر خبر القبض على أسرة شاهين الا بعد ذلك بشهرين ، من خلال وكالة أنباء الشرق الأوسط ، فى الذكرى السنوية الأولى لحرب يوم عيد الغفران (١٤) ، وكان أحد أسباب ذلك التوقيت لنشر الخبر ، هو الرغبة فى ابراز دور المخابرات العامة فى الحرب ، فالسنة التى فد مرت منذ الهجوم على اسرائيل ، كانت تتميز بالاطراء الممل للقوات المسلحة المصرية والقيادة السياسية ، بينما بدا أن المخابرات قد نسيت .

وفوق ذلك ، وحتى فى مصر ، فانه بين حين وآخر ، كان يقال أن هزيمة مصر سنة ١٩٦٧ كان سببها هو تقصير المخابرات ، وقد تكون وجهة النظر هذه شبيهة بوجهة النظر الاسرائيلية ، بعد سنة ١٩٧٣ بالنسبة للخطأ فى حسابات المخابرات ، التى كان من أسبابها أن أخذت قوات الدفاع الاسرائيلية ، على حين غرة وفى مقال نشر فى أغسطس سنة ١٩٧٤ اتهم اللواء المتقاعد « عبد الحميد الدغيدى » قائد القوات الجوية لمنطقة القناة وسيناء ، خلال حرب الأيام الستة ، اتهم اللواء « محمد أحمد صادق » (رئيس ادارة المخابرات العسكرية ، فى

(*) منذ وقت المحادثات المصرية الاسرائيلية عن فض الاشتباك فى بداية سنة ١٩٧٤ .

سنة ١٩٦٧ ورئيس الأركان ووزير الحربية فيما بعد) بتقديم معلومات مضللة عن كفاءة الطائرات الاسرائيلية ، وكتب « الدغيدى » يقون أنه لولا ذلك الخطأ ، لكانت الخسائر الاسرائيلية قد بلغت « ١٠٠ ٪ قبل فجر ٥ يونيو » (١٥) ٠

كانت هذه التهمة موجهة للمخابرات العسكرية ، ولكن الجمهور لا يفرق عادة بين المخابرات المدنية والعسكرية ، ومن ثم فقد ظن البعض ، أنه يجدر التوضيح بأنه لم يكن الجيش المصرى وحده ، هو الذى أخذ درس حرب الأيام الستة ، بل المخابرات أيضا ، وكان الهدف هو « اثبات » أنه كما تحطمت أسطورة الجيش الاسرائيلي ، الذى لا يهزم ، كذلك فان الهالة المحيطة بالمخابرات الاسرائيلية قد تبددت ٠

وفى اليوم التالى للقبض على أسرة شاهين نشرت الأهرام ، مقابلة مع رئيس المخابرات العامة « أحمد عبد السلام توفيق » (١٦) وهو ضابط من الجيش ، تدرب فى الاتحاد السوفييتى ، وكانت آخر وظيفة له هى قائد المنطقة المركزية ، وكان توفيق قد عين محافظا لقنا ، فى مايو سنة ١٩٧١ وأصبح رئيسا للمخابرات العامة ، فى مارس ١٩٧٣ خلفا « لعز الدين مختار » الذى شغل المنصب لمدة ستة شهور فقط ، وقد قال توفيق فى تلك المقابلة أن الجيش المصرى ، بدأ فى العمل يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهو مزود بمعلومات دقيقة عن القوات الاسرائيلية ، وقد تحقق ذلك بفضل أفراد المخابرات المصرية المنتشرين فى الخارج وبفضل الوسائل الحديثة ، التى لديهم فى عملهم ، ولأن المخابرات « قد تعلمت دروسا من أحداث يونيو سنة ١٩٦٧ » وأضاف أنه منذ حرب الأيام الستة ، فانه قد تم الكشف عن أكثر من ٣٠ حالة تجسس ، ولكن ليست كلها مرتبطة باسرائيل ، وأكد أن المخابرات العامة قد وجهت ضربة للعملاء الاسرائيليين ، قبل عدة شهور من حرب يوم عيد الغفران وشلت نشاط المخابرات الاسرائيلية فى مصر ٠

وذكر توفيق ، حالتين فقط ، كانت الأولى هى كشف ضابط فى سلاح المهندسين وشابة مصرية جندتهما المخابرات الاسرائيلية ، وقد قبض عليهما فى

يونيو سنة ١٩٧٣ وأعدما بعدها بسنة ، وحسب احدى الروايات فقد قبض على الضابط المصرى المقدم « عبد الحميد الفقى » بسبب كاتب بريد غير أمين ، سرق طابعا من بطاقة بريدية مرسلة للضابط من فرنسا (١٧) ، ولاحظ الكاتب نقطة سوداء تحت الطابع ، وبالفحص المعملى ثبت أنها « نقطة مصغرة » بما معناه أنها « صورة مصغرة جدا لرسالة بالشفرة » وتحتوى على تعليمات لجمع التفاصيل عن قواعد الصواريخ ، وقبض على الفقى فى الحال ، ولكن اعتقاله ظل سرا ، خشية أن يمنع ذلك عودة صديقته « هبة عمار سالم » من العودة من فرنسا الى مصر ، وفى احدى القصص أن المخابرات المصرية ، قد نجحت فى استدراجها الى ليبيا ولكن رواية أخرى ، تقول أنها قد اعتقلت فى مطار القاهرة ·

والحالة الأخرى والتى قال توفيق أنها قد سدت مصدرا هاما للمعلومات ، كانت هى القبض على « نبيل شفيق النحاس » رئيس الادارة الفنيـة لمنظمـة التضامن الأفرو ـ آسيوى بالقاهرة ، وقد قبض عليه فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٣ بعد ستة أسابيع من الهجوم المصرى السورى المشترك فى يوم عيد الغفران ، وقد وجدت السلطات فى منزله ، معدات تسجيل وحبرا سريا وآلة تصوير وكتابا « لأجاثا كريستى » كان يستخدم كمفتاح للشفرة بين « نبيــل » وقادته من الاسرائيليين ·

وبلا شك فقد كان القبض عليه نصرا للمخابرات المصرية ، وحسبما قالت الصحافة المصرية فقد كان يعمل منذ خمسة عشر عاما فى خـدمة الاسرائيليين وذلك يمثل عملا عظيما ، بالنسبة لعميل سرى ، وعلى أى حـال ، فليس من الواضح ، كيف اكتشف أمره وكعادة المخابرات العامة ، فقد ألمحت الى أنه كان تحت الرقابة منذ مدة طويلة ، وأنه كان قد تم « تحييده » منذ فترة قبل أن تطبق عليه ·

وبالاضافة الى تلك الحالات فقد نشر فى سنة ١٩٧٤ على نطاق واسع ، أنباء القبض والمحاكمة والاعدام لستة عشر مواطنا مصريا ، اتهموا بالتجسس لاسرائيل وكان غالبيتهم قد قبض عليهم فى سـنة ١٩٧٣ ، وقد نشر مدير ـ

المخابرات العامة الرجاء التقليدى فى مايو سنة ١٩٧٤ ، الى كل أولئك الذى سقطوا فى الشبكة الاسرائيلية ، أن « يتوبوا وسوف نعاملهم كآباء وأمهات ورفاق » (١٨) .

ومن المعقول أن نفترض ، وقد جاء ذلك نتيجة لملاحظات توفيق المنشورة ، ان بعض حالات القبض التى قد حدثت فى عام ١٩٧٣ قد كانت لمنع تجميع المعلومات ـ على قدر الامكان ـ بواسطة عملاء اسرائيل السريين عن التحضيرات السرية للحرب ، وفى الحقيقة الواقعة ، فان أهم مصادر المعلومات لاسرائيل لم تتأثر ، وقد أوضح تقرير « لجنة أجرانات » بما لا يقبل الشك أن المخابرات الاسرائيلية لم تكن تنقصها المصادر ، ولكن كانت تنقصها الفطنة فى تقييمها ، ان أولئك المشتركين فى تقييم المخابرات فى اسرائيل (والولايات المتحدة كذلك) ينطبق عليهم قول الرسول : « ان لهم أعين ولا يرون ولهم آذان ولا يسمعون » (أرميا ٥ : ٢١) .

وفى نفس الوقت فقد بذل المصريون ، بلا شك ، جهدا هائلا ليمنعوا تسرب المعلومات الى أقل حد ممكن الى اسرائيل ، والبلاد التى عن طريقها يمكن أن تصل المعلومات فى النهاية الى اسرائيل ، وحسبما قال هيكل ، فان مخابرات الولايات المتحدة كانت تستخدم الملحقين العسكريين من البلاد الأخرى لتجميع البيانات العسكرية ، وكان من بين المشهورين منهم الملحق العسكرى لاحدى الدول الآسيوية ، وفى سبتمبر سنة ١٩٧٣ قبل حرب يوم عيد الغفران بشهر « دبرت » المخابرات المصرية ، حادثة اشتركت فيها سيارة الملحق العسكرى الآسيوى ، وقد اعتدى عليه قائد السيارة المصرية بمنتهى الوحشية ، لدرجة أنه قد أمضى عدة شهور بالمستشفى .

وحيث أن حسنين هيكل قد وصف تلك الحادثة فلا مجال للشك فى أصالتها (١٩) ، وذلك يذكرنا « بحادثة » مشابهة دبرت فى القاهرة ، منذ ٢٠ سنة مضت ضد الضابط البريطانى ألفريد سانسوم (*) .

(*) انظر الباب الثانى .

وكما هى العادة ، كانت المخابرات والمباحث المصرية ، مشغولة ليس فقط بتعويق التجسس الأجنبى بل أيضا بالنشاط الدفاعى ضد الأعداء الداخليين ، فقد شهد ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ خاتمة محاكمة ٩٢ شخصا فى القاهرة ، اتهموا بالتآمر للاطاحة بالنظام المصرى بالقوة ، وحكم على ثلاثة منهم بالاعدام ، وقد قدمت أوراقهم للمفتى للموافقة ، على ذلك حيث كانت تلك هى الطريقة فى مصر ٠

وبهذا انتهى موضوع كان قد بدأ فى ١٨ ابريل سنة ١٩٧٤ حينما قامت مجموعة من الشباب بالهجوم على الكلية الفنية العسكرية ، فى هليوبوليس ، وكان البعض من تلك المجموعة طلبة فى الكلية ، وكانوا يقومون بالهجوم من الداخل ، بينما قام الآخرون بالهجوم من الخارج وفشلت العملية ، ولكن ٣٠ شخصا قتلوا من بينهم ٧ من الحرس العسكريين وستة من المهاجمين بينما جرح ٢٣ شخصا ٠

وتحركت السلطات بسرعة ، وقبضت على ٩٥ من المشتبه فيهم حوكم ثلاثة منهم فى محكمة للأحداث وحولت التهم ضد الباقين الى محكمة أمن الدولة العليا ، وكان من بينهم ١٦ طالبا من الكلية الفنية العسكرية وضابط من سلاح المهندسين، وعشرة من طلبة كلية الطب ، وأحد عشر عاملا وكاتبا ، وكان الباقون من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية ، وقد اتهموا كلهم بعضوية منظمة سرية ، وبمحاولة القيام بانقلاب ضد النظام ٠

وأوضحت التهم التى نشرت فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٤ أن ضمير أحد المتآمرين قد آلمه فى اللحظة الأخيرة ، وكان طالبا للطب فى جامعة الاسكندرية ، وحيث تبين له أن الكلية الفنية سوف تهاجم ، فقد أخذ سيارة أجرة وذهب مباشرة الى منزل السادات ومن هناك الى ادارة المخابرات العامة ، وبهذا اكتشف المنظمة السرية ، وكان قائد المنظمة هو « صالح عبد الله سرية » وكان فى السابعة والثلاثين ، وكان يحمل جوازى سفر أحدهما ليبى والآخر عراقى ، وكان يعمل

موظفا فى المكتب الرئيسى للجامعة العربية فى العاصمة المصرية ، وكان عمله العلنى هو الغطاء لنشاطه الهدام وبتفتيش منزله عثر على مفكرة مفصلة ، عن تركيب وطريقة عمل وأهداف منظمته ، ولم ينتظر زيارة السلطات بل قبض عليه بينما كان يحاول الهرب من مصر ٠

وفى حالة نجاح الهجوم ، فان باقى المتآمرين الذين كانوا ينتظرون فى ميدان قريب ، لينضموا للمهاجمين ، وكان الهدف هو مهاجمة مخازن الاسلحة بالكلية ، والاستيلاء عليها ، والاتجاه مباشرة الى مكتب اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، حيث كان الرئيس السادات سليقى خطابا هنالك فى تلك اللحظة ، وكان المتآمرون ينوون أخذه هو ومستمعيه أسرى ثم يعلنون فى الراديو الاستيلاء على السلطة ٠

وكانت المنظمة قد أنشئت فى نهاية سنة ١٩٧٢ وفى ذلك الوقت زار قائدها « سرية » ليبيا ، بدعوة من حكومتها ، لمناقشة « اقامة وتمويل الحركات السرية فى العالم العربى » ، وزار ليبيا مرة ثانية فى يونيو سنة ١٩٧٣ وقابل العقيد القذافى لمحادثات طويلة ، عن انشاء مجموعات « كوماندوز » فى البلاد العربية ، وكان « سرية » يؤيد قيام دولة اسلامية ، تدار حسب الشريعةالاسلامية ولم تنجح جهوده لاستخدام بقايا الاخوان المسلمين ، ولكن على أى حال فقد أحرز نجاحا محدودا، بين الجيل الأصغر ، من الشباب ، بالرغم من أن عدد مجنديه لم يزد عن عدد المتهمين فى القضية ٠

وكانت المنظمة تعمل حسب كل قوانين النشاط السرى ، فكان أعضاؤها منظمين فى خلايا ، من ستة أفراد وكانت الاجتماعات تتم فى المساجد والحدائق والأماكن العامة فى القاهرة والاسكندرية ، وكانوا مدربين على استخدام الاسلحة والهجوم ، والدخول الى الأماكن والمبانى المحروسة وعلى أخذ الرهائن (٢٠) ٠

وبعد حوالى ثلاثة شهور من الهجوم على الكلية الفنية العسكرية ، أعلن « ممدوح سالم » نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القبض على حركة سرية

باسم « حزب التحرير الاسلامى » وذلك بتهمـــة محاولة الاطاحة بالنظـــام المصرى (٢١) ، وفى الحقيقة فقد وضع ٨٠ من أعضائها فى المعتقلات (٢٢) ، وكانت تلك الحركة قد أنشئت فى الخمسينات فى الأردن ، وكانت نشـــطة فى أوائل الستينات فى لبنان (*) والكويت وليبيا • ومنذ سنة ١٩٦٥ لم يسمع عنها شيء ، وحسبما قال ممدوح سالم ، فان الوثائق التى وجدت فى حوزة أعضائها ، وكانت كل الدلائل تشير الى ليبيا •

وكان التدهور فى العلاقات بين مصر وليبيا قد بدأ بعد حرب يوم عيد الغفران بقليل ، فقد اعترض القذافى على وقف اطلاق النار ، وعلى اتفاقية فصل القوات بين مصر واسرائيل ، وبالاضافة الى الاعتبارات السياسية ، فان الصراع بين السادات والقـــذافى ، كان قائما على أحقاد شخصية ، وحتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ كان عقيد ليبيا ، يصف نفسه بأنه قائد بلا دولة ويصف مصر بأنها دولة بلا قائد ولقد فشلت جهوده لاقامة اتحاد بين ليبيا ومصر ، واذا أمكن سوريا كذلك ، ثم جاءت الحرب وجاء معها تغير صورة السادات فى العالم العربى ، ونسفت مطامح القذافى فى أن يكون قائدا للوحدة العربية •

وفى رسالة الى أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية ـ والتى أذيعت فى ٦ أغسطس سنة ١٩٧٤ ـ ذكر السادات بعض الأنشطة السرية ، التى قامت بها المخابرات الليبية فى مصر ، والتى ـ كما ادعى ـ كانت تحت القيادة المباشرة للعقيد القذافى نفسه (٢٣) ، وعلى سبيل المثال ، ففى ابريل سنة ١٩٧٤ أرسل الى القاهرة « سراج آدم على » وهو ميكانيكى سيارات ، وصاحب سيارة أجرة من طبرق ، وذلك لاغتيال الصحفى المشهور « احسان عبد القدوس » وقد دفع له مبلغ ١٤٥٠ جنيه ليبيا ، وأعطيت له بندقية ، ورسالة للملحق العسكرى الليبى فى العاصمة المصرية ، وكانت التعليمات للملحق العسكرى هى أن يعطيه ٢٠٠ جنيه أخرى ، وأن يساعده فى تنفيذ مهمته ، وحينما وصل « على » الى

(*) أنظر الباب الثامن عشر •

المدينة قام بجولة وحدد مكان ضحيته ثم أمضى بعض الوقت فى اللهو ، حتى نفذت نقوده ، وفى أحد النوادى الليلية اشترك فى عراك بالأيدى ، وقبض عليه وفى حوزته البندقية ، وباستجوابه أعلن أنه ممن يعملون لحساب المخابرات الليبية ، وأنه قد أمر بتتبع الهاربين من الجيش الليبى ، وحضر الى البوليس اثنان من الموظفين بمكتب الاتصال العسكرى الليبى ، وأكدا قصته ، وفى النهاية اعترف على بحقيقة مهمته ٠

وكانت احدى المشروعات الأخرى التى حاولت المخابرات الليبية تنفيذها هو نسف المنزل الريفى للرئيس السادات فى مرسى مطروح ، وجندوا لذلك أفرادا من قبيلة « أولاد على » على الحدود المصرية الليبية ، وقد قبض على أحدهم ، وهو « ميخائيل عطيوة » واعترف بتجنيد الليبيين له فى يناير سنة ١٩٧٤ بمرتب شهرى قدره ٥٠ جنيها ٠

وفى يوليو سنة ١٩٧٥ حوكم أربعة من البدو ، لتعاونهم مع المخابرات الليبية ، التى كانت تخطط لضم الصحراء الغربية الى ليبيا ، وقد دفعت للمتهمين مبالغ ضخمة ، وتدرب واحد منهم على الأقل فى طبرق ، كان يشرف على العملية ضابطان من المخابرات الليبية ، هما « قدرى الشريف » و « على الحاروصى » (٢٤)

ووصلت الأزمة فى العلاقات بين مصر وليبيا الى أقصاها فى مارس سنة ١٩٧٦ حيث قبض على أكثر من ٤٠ عميلا ليبيا لتخطيطهم لخطف أو قتل أعضاء من مجلس قيادة الثورة الليبى ، الذين حصلوا على حق اللجوء السياسى فى القاهرة ، وكذلك التخطيط لاغتيال القادة المصريين ٠

وقد تميزت بداية سنة ١٩٧٦ مثل السنة التى قبلها باعلان انتهاء « دولة المخابرات » الناصرية ، وسرعان ما كان ذلك ذريعة للافتراء على ناصر نفسه ، واتهم بتهريب ١٥ مليون دولار ، الى حسابه الخاص فى بنك فى سويسرا ، ووصفت المقالات الصحفية وحتى فيلما سينمائيا عن قصة الكاتب المعروف « نجيب محفوظ » المخابرات والمباحث المصرية فى عهد ناصر بالاستبداد ، والقيام

بأعمال التعذيب البربرية والاغتصاب ، ووصف المسئولين عن هذه الأفعال بأنهم « تلاميذ النازى الذين حولوا السجون المصرية الى جحيم » (٢٥) ٠

ان الزمن وحده هو الذى يستطيع أن يبين الى أى مدى يستطيع شجب الماضى ، أن يغير الحاضر أو أن يبدل صورة المستقبل ، وعلى أى حال يبدو أن هناك جهدا يبذل لتحسين النوعية الحرفية لعمل المخابرات ، والدليل الواضح على ذلك هو ادخال جهاز حاسب الكترونى فى خدمة المخابرات العامة (٢٦) ٠ والسؤال الحاسم هو الى أى مدى سوف تستخدم تلك الآلة المتطورة ؟ ويمكن أن يسأل نفس السؤال بالنسبة لكل الأجهزة والوسائل التى فى خدمة أجهزة الأمن والمخابرات فى مصر ٠

الباب الثالث عشر

المتآمر الملكى

الأربعاء ١٢ فبراير سنة ١٩٥٨ ٠

طافت نظرات الضيف محلقة فوق غرفة الاستقبال فى قصر صغير من المجموعة الملكية بالناصرية فى الرياض بالمملكة العربية السعودية ، كانت هناك صورة للملك سعود معلقة فوق أحد الحوائط ، وعلى الحائط الأيمن كانت هنالك ساعة ذهبية وعلى الحائط المقابل نسخة أخرى منها ، وتعجب الضيف « عزيز عباد » من البرلمان السورى ، لماذا تكون هناك ساعتان متماثلتان ، ولم تكن احداهما ، حتى تعمل ، وكان عقرباها يشيران الى الساعة التاسعة والثلث ، بينما كان الوقت فى الحقيقة بعد الظهر بكثير ، ونظر الى الساعة الأخرى ، ولدهشته فقد رأى أنها تشير الى التاسعة والثلث هى الاخرى ، وفكر قائلا ، ليس من الكافى أن تكون الساعة مصنوعة من الذهب ، بل يجب أن تعطى الوقت كذلك ، وفى لحظة خيال ، توهم أنه لم يصل مبكرا عدة ساعات بالطائرة ولكنه قد انتقل بالبساط السحرى مباشرة ، الى احدى ليالى ألف ليلة وليلة ٠

كان الذى رحب به فى المطار هو رئيس البروتوكول الملكى وحمو الملك « أسعد ابراهيم معرى » صديقه القديم ، الذى عاش معه فى بلده الأصلية ، وكانت هذه الزيارة قد جاءت بمبادرة من « معرى » واصطحبه مضيفوه الى فندق « اليمامة » حيث وضع الجناح الخاص ، رقم ٢٢٣ تحت أمره ، وبعد وجبة مترفة أحضره « أسعد معرى » الى قصر ابنته « أم خالد » ، احدى زوجات الملك ، وبدا « لعزيز عباد » أن هناك بعض الصدق فى القصة القائلة ، بأن مصير الأشخاص وسياسات الدولة ، كانت تتقرر من خلال غرف الحريم ، ولم تكن سيدة القصر

شابة ، كما أنها لم تكن ترتدى السراويل الموسلين الشفافة ، التى يرتديها الحريم فى الأفلام ، ولكن فى ذلك الحين ، وبغض النظر عن ثروته ، فان جلالته لم يكن « حلم العذارى » اذا حكمنا على ذلك بصوره فى الصحافة ، أكثر من حكمنا بالصورة المثالية المعلقة على الحائط ٠

وكانت المحادثة بين زوجة الملك ووالدها والضيف قد بدأت لتوها ، حينما دخل عبد طويل أسود مناديا « أم خالد » بعمتى ، وظن « عزيز » أن ذلك هو أحد أبناء الملك من زوجة افريقية ٠

وهمس الرجل الأسود فى أذنها ، وأعلنت سيدة المنزل للضيف أن جلالة الملك ، أطال الله عمره ، يود أن يراه ، ونهض « عزيز » وصحب العبد الى مقر الملك ، الذى كان على بعد مائة وخمسين ياردة ، وكان يقف على الباب ستة من العبيد بالسيوف الذهبية ، وكان الملك نفسه يلبس اللون الأبيض ، ويغطى رأسه بكوفية فى بياض الثلج ، وكانت قدماه عاريتان الا من الخف ، وكانت الحجرة معطرة بعطر رقيق ، وأشار الملك الى أريكة ، وجلس عزيز ٠

وبدأ الملك سعود أولا بالتعبير عن أسفه بأن موافقة سوريا للاتحاد مع مصر، قد سمحت للامبريالية بأن تتحكم ، وكان يتحدث بشعور عظيم ، وقال أنه فى رأيه أن تكوين دولة قوية متحدة سوف يهدد عرشه فى نهاية الأمر ، وأضاف الملك ، أنه كان هناك عدد قليل من رجال الدولة فى سوريا ، يعملون لحساب العراق ، ويحاولون الاطاحة بالنظام ومنع الوحدة ، وأنه قد قابل بعضا منهم ، ولكنه يرغب فى عمل اتصالات مع رجال دولة من سوريا يمكنه أن يثق بهم ٠

وكان « عزيز عباد » على تمام الموافقة مع تقييم الملك سعود للموقف ، وأضاء وجه الملك حينما اقترح الزائر ، أن يتصل بالضباط فى الجيش السورى ، وعلى الأخص « عبد الحميد السراج » رئيس المخابرات العسكرية السورية ، وقال « عزيز » أنه علم أن « السراج » سوف يتولى مركزا هاما فى الاقليم السورى ، فى دولة الوحدة الجديدة ، وأكد الملك أن الرجل الأول الذى يود عبد الناصر

التخلص منه سوف يكون هو « السراج » وعندئذ سيتولى المصريون السيطرة على سوريا (١) ، وأنه ، أى « سعود » ، سوف يتصرف بطريقة أخرى ، فقد كان مستعدا لقبول أى اقتراح يقوله « السراج » وأن يعتبره رئيس الجمهورية القادم ، ولسوف يمكنه من الحصول على أى تمويل يمكنه من وقف الاتحاد ، وبالرغم من أنه كان يوجد فى سوريا رجال آخرون مستعدون للتعاون معه فقد كان الملك يفضل « السراج » لأنه كان رجلا ماهرا له تأثير على الجيش ٠

وتم الاتفاق على أنه عند عودة « عزيز » لسوريا فانه سوف يتصل فورا بالعقيد « السراج » واذا حصل على موافقته على التعاون فانه سوف يرسل الى « أسعد ابراهيم » برقية تقول : « ان الأسرة بحالة طيبة » ، ثم تتخذ الاجراءات التالية ، حينما يقرر « السراج » أن يشارك ٠

وعند ذلك انتهت المحادثة ، وصحب « مبروك » العبد الطويل « عزيز » الى قصر « أم خالد » وهناك وصف محادثته مع الملك ، وألحت عليه « أم خالد » وأبوها فى التحرك لمنع الوحدة ٠

وفى اليوم التالى ، طار « عزيز » من الرياض الى جدة ، ومن هنالك الى القاهرة ، وعندما ارتفعت عجلات الطائرة عن أرض الممر فى جدة ، تنفس بحرية فلم يكن فى حقيقة الأمر معتادا على مثل تلك الألعاب ، وخاصة مع الملكية ، وقد كان الخوف مستحوذا عليه طوال زيارته للسعودية وأحس بالندم لأنه ورط نفســه ٠

لقد بدأ الأمر كله منذ أربعة أسابيع حينما قابل « عزيز » صديقه القديم « أسعد ابراهيم معرى » و « ماجد ابراهيم معرى » فى فندق فى بيروت ، وتحول الحديث عن امكانية أن يعملوا سويا فى الانتخابات القادمة لمجلس النواب فى دمشق ، وانتهت المقابلة دون الوصول الى أى قرارات نهائية ٠

وحينما أعلنت أخبار الوحدة ، دعا « ماجد » « عزيز » لمقابلة أخيه « أسعد » حمو الملك فى اللاذقية ، وفى تلك المناسبة قال « أسعد » أنه من المناسب الآن

اعداد قائمة بأسماء المرشحين ، بحيث يكون نجاحهم مضمونا بمساعدة الملك سعود ، الذى كان مستعدا لتغطية كل النفقات المطلوبة ، وشعر « عزيز » بقوة ، بأنه حيث أن الاتحاد قد أعلن ، وحيث أنه سوف ينفذ فانه لن يكون هنالك حاجة للانتخابات ، ولكن على أى فقد أصر « أسعد » على ضرورة ايجاد أفراد فى سوريا ، يمكن للملك « سعود » أن يعتمد عليهم فى بعض الاجراءات السياسية ، وقد جعلت هذه الفكرة « عزيز » شاكا وخائفا ، وكان « أسعد ابراهيم معرى » معروفا باتصالاته مع العربية السعودية ، حيث كانت ابنته احدى زوجات الملك ، ولم يكن الاجتماع به يمكن أن يمر دون ملاحظة عملاء المراقبة التابعين « لعبد الحميد السراج » ٠

ومنذ أن تولى ذلك الرجل الهادى مكتب المخابرات ، فى مارس سنة ١٩٥٥ فان شيئا ما قد تغير فى ذلك « المكتب الثانى » فقد أصبح قوة حسم فى الدولة ٠ ليس فقط فى أمور المخابرات ، ولكن فى مجال الأمن الداخلى أيضا ، وكان « السراج » وهو قومى متحمس ، قد خدم من قبل وهو شاب كضابط فى « جيش التحرير » الذى أنشأه « القاوقجى » وحارب ضد اسرائيل سنة ١٩٤٨ ، وفيما بعد نجح فى أن يحصل لنفسه على موقع من ادارة شئون الدولة السورية متخطيا الحدود الرسمية لوظائفه ، وكمعجب « بعبد الناصر » فانه كان ينظر الى أى شخص يعارض القائد المصرى على أنه عدو لسوريا ، وتذكر « عزيز عباد » الاشاعة بأن الملك « سعود » كان مساعدا فى المؤامرة التى دبرها « مرتضى المراغى » مع المخابرات البريطانية ، والتى كشفها « عبد الناصر » فى خطابه فى بور سعيد فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، وظن « عزيز » أنه من الأفضل أن يبوح بما كان يجرى قبل أن يكتشف بوسيلة أو أخرى ٠

ولدى عودته الى دمشق من اللاذقية أسرع الى مكتب المخابرات ، واستمع اليه « السراج » واقترح أن يستمر فى الاجتماعات مع « الأخوة معرى » من أجل الوصول الى نواياهم الحقيقية ٠ وقابلهم « عزيز » مرة أخرى ، وكان فى تلك المرة يعمل لحساب مكتب المخابرات وكانوا فى شدة السعادة ، حينما ذكر أنه يعرف « السراج » وأنه يوصى به للتعاون مع الملك السعودى ، وقد وعد « عزيز »

حتى بترتيب مقابلة لهم معه وفى الوقت المناسب ، ذهب مع « أسـعد » الى « الأركان العامة » حيث قابلا « السراج » ، وكان رد فعل « السراج » أن قدمهما الى النقيب « برهان أدهم » سائلا اياهما أن يصوغا له مقترحاتهما ٠

وكان الثعلب الصغير ، يعلم تماما ، ماذا كانا يفعلان حينما نقلهما لأدهم وذلك من خلال « عزيز » ، وكان « السراج » و « أدهم » من الضباط الشباب المقربين من « أديب الشيشكلى » حينما كان رئيسا للجمهورية ، وعندما خلع « الشيشكلى » فصل « أدهم » من الجيش ، على عكس « السراج » ، ويمكن أن يكون ذلك بسبب أصله الشركسى ، وفى نفس الوقت فقد كان رئيسا لمكتب المخابرات فى القنيطرة ، التى كانت قريبة من قريته الأصلية ، وكرجل مدنى ، فقد تولى وظائف مختلفة لاعالة زوجته الفلسطينية وأولاده الثلاثة ، وكان يعمل من وقت لآخر كسائق لورى ثم ككاتب فى شركة تأمين ، كان دائم البحث عن المال ، وكانت كل دمشق تعلم عن شغفه بالشقراوات ، وكان من بين صديقاته أرملة شابة كانت زوجة لطيار فى القوات الجوية السورية ٠

ولم يكن سرا أيضا أن « أدهم » الذى كان قد فصل من الجيش ، بسبب « الشيشكلى » كان مدينا له أيضا باعادته الى الجيش ، ففى صيف سنة ١٩٥٦ أتى « الشيشكلى » ـ الذى كان مبعدا فى سويسرا ـ الى بيروت لقيادة انقلاب ضد النظام السورى ، وكان ذلك الانقلاب قد خططه الحزب القومى السورى ، بمساعدة مباشرة من العراق وبريطانيا والولايات المتحدة (٢) ، وحالما وصل الى بيروت استدعى اثنين من الضباط ، الذين كانوا مرتبطين به عن قرب فى الماضى ، وذلك من أجل أن يعلم منهما الموقف فى البلاد ، والجو السائد فى الجيش ، وكان أحد هذين الضابطين هو « برهان أدهم » ، واستشير كلاهما عن العملية التى خطط لها وقد حذرا من أن فرص النجاح تبدو ضئيلة ، ويبدو أن « الشيشكلى » كان يشاركهما نفس وجهة النظر ، ولم يترك وقتا ، فسافر الى سويسرا ومعه عشرة آلاف دينار عراقى ، وكانت حكومة بغداد قد قدمتها له من أجل الانقلاب ٠

وبالنسبة « لأدهم » نفسه فانه منذ البداية كان قـــد أخبر « السراج » بالموضوع وكوفىء على ذلك مباشرة فقد استـــدعى للجيش وعين رئيسا لقسم الشئون الداخلية فى مكتب المخابرات وأصبح اليد اليمنى « للسراج » ٠

وبينما كان « عزيز عباد » يتذكر كل ذلك أراح رأسه على كرسى الطائرة ، وبينما أغمض عينيه استرجعت ذاكرته الرجل الأسمر ذا الشعر الأسود المتوسط الطول ، الذى بعثه رئيس مكتب المخابرات هو و « أسعد معرى » الى مكتبه ، ولم يكن « أدهم » يربى شاربه ، ربما على عكس رئيسه « السراج » ، وحينما سمع أن ســـعود يود أن يعمل ســـويا مع ضباط الجيش الســـورى ، عبر عن احترامه البالغ بموقف الملك ، ولكنه أضاف أنه يريد معلومات أكثر من ذلك ، وكانت الموافقة على أن يذهب « عزيز »الى العربية السعودية على أن ينضم اليه « أسعد » هناك ، ومنذ ذلك الحين ، تطور كل شيء فى سرعة متلاحقة ، فسافر أسعد الى العربية السعودية ، ورحل عزيز عن طريق القاهرة جدة الى الرياض ، ووصل يوم ١٢ فبراير ، والآن فانه خلال ساعات قليلة سوف يهبط مرة أخرى فى القاهرة مارا بأول تجربة له وسط النيران ، وهدأت مخاوفه فقد كانت الخطوة التالية تعتمد على « السراج » ٠

وأمضى « عزيز عباد » أربعة أيام فى القـــاهرة ، حيث كانت أسرته فى انتظاره ، وعندما عاد الى دمشق فى ١٧ فبراير ، قدم تقريرا عن مهمته لرئيس مكتب المخابرات ، وقال السراج ، أنه قبل أن يعطى أية اجابة ، فانه يجب أن يزن الأمور بدقة مع زملائه وفى نفس الوقت بدأ سعود ، الذى كان يتوقع نوعا من الاستجابة بعد سفر عزيز بيوم واحد ، بدأ يفقد الصبر ، ولما لم تصل البرقية المتوقعة ، أرسل حماه أسعد معرى الى دمشق ليلح على « عباد » لتحريك الأمور ، وشرح عباد لرسول الملك ، أن كل شيء يسير حسب الخطة ، ورتب مقابلة أخرى مع السراج ، وفى تلك المقابلة طلب السراج مبلغ مليونى جنيه ، قبـــل القيام بالانقلاب و ٢٠ مليون بعد النهاية الناجحة للانقلاب ، وأشار الى أن تلك المبالغ سوف تكرس لمشروعات التنمية ، وذلك من أجل تهدئة حمـــاس الشعب نحو الوحدة ولتعويضهم عن فقدها ٠

ووافق أسعد وقال : أن الملك سوف يقبل كل الشروط ، طالما أن الوحدة لن تقوم ، وأرسل برقية الى حفيده الأمير « خالد بن سعود » طلب منه فيها مليونا جنيه ، وتم الاتفاق على أن يذهب « عزيز عباد » الى الرياض مرة أخرى ليبلغ شروط السراج للملك ٠

وفى ٢٠ فبراير ، وجد عزيز نفسه مرة أخرى فى العاصمة السعودية ، وبناء على اصرار سعود فقد أقسم له أن كل شىء قاله له عن موافقة السراج على القيام بالانقلاب هو الحقيقة المطلقة وعندئذ أعطاه الملك « شيكا لحامله » بمبلغ مليون جنيه من البنك العربى بالرياض ، ليسحب من بنك « مدلاند » فى لندن ، ثم أمر « سعود » ابنه « خالد » أن يحضر له قلما وورقة من مكتبه الخاص ، وكانت الورقة تحمل الكلمات التالية باللغة العربية :

بسم الله الرحمن الرحيم ، المملكة العربية السعودية ، المكتب الخاص للملك؛ واستدار الملك « لعزيز » وطلب منه أن يكتب الآتى :

أوافق على ما قاله أخى المقدم « عبد الحميد السراج » ، وعلى أى حال فان لدى ملاحظات ، وطلبات فى ذلك الشأن ، أولا آمل أن يتولى الرياسة شخص موثوق به ، وخال من التعصب الحزبى والأفكار الهدامة ، وثانيا أن يتم اعتقال « شكرى » (٣) وأعضاء الحكومة الحالية ، الذى ساقوا البلاد الى تلك الكارثة ، وحمايتهم حتى تصبح الظروف مستقرة ويتم اعلان الجمهورية ، وبعد ذلك لن يكون لهم أية أهمية ، وثالثا يجب طرد السفير المصرى (٤) وأن يحل محله أحد المدنيين ، وكذلك يجب أن يعود الملحق العسكرى الى بلاده ، واذا لم يتم تنفيذ ذلك كله فانه سوف يسبب المتاعب لكم جميعا ، وأخيرا أتمنى لكم النجاح ، وآمل أن يظل كل شىء جرى بيننا سرا ، وحتى مبلغ المليون جنيه ، لا يجب ذكره الآن أو فى المستقبل ، واذا ما أرسلتم الينا وفدا بعد نجاح الانقلاب والعملية ليشرح لنا الموقف ، فاننا سوف ننفذ اتفاقنا معكم بالكامل ٠

وقد تضمنت طلبات الملك أيضا ، أن يتم سجن رجل قال أنه قد أضر بأمن بلاده وترحيل رجل آخر ، وبعد أن تم الاتفاق على الشروط اتصل الملك بمدير

مطار الرياض « حمود الفلاق » وطلب منه اعداد طائرة خاصة لتسافر « بعزيز » الى دمشق ، ووصل عزيز الى العاصمة السورية يوم ٢١ فبراير ، وهـو يوم الاستفتاء على الوحدة وانتخاب « ناصر » رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ٠

وعندما وصل « عزيز » ذهب مع النقيب « برهان أدهم » الى منزل السراج وأعطاه الشيك الذى أودع فى البنك العربى باسم ع٠س٠ (عبدالحميد السراج) ، وتقرر أيضا فى نفس اللحظة طلب المليون الثانية ، وأبرق عزيز « لأم خالد » عن ذلك الموضوع ، وبعد مقابلة منفرد مع السراج أرسل أسعد برقية كذلك ، طالبا سرعة ارسال المبلغ الاضافى ، وكما ظهر فيما بعد ، فان تلك المقابلة قد سجلت على شريط وقال السراج فيها أنه لن يكون قادرا على اقناع الضباط الآخرين ، بالاشتراك فى الانقلاب الا بعد دفع المليون الثانية ، كما وعد بذلك ، وفى النهاية تقرر أن يسافر عزيز للرياض فى اليوم التالى ٢٥ فبراير مع « ماجد » أخو أسعد للحصول على النقود ٠

وحينما قابل عزيز الملك فى تلك المرة كانت « أم خالد » موجودة أيضا مع ابنها وعمها « ماجد معرى » ، وشرح عزيز مدى الحاجة للمبلغ الاضـافى ، وغضب الملك حين سمع أن المائة ألف جنيه ، التى كان قد أرسلها مع سفيره فى دمشق « عبد العزيز بن زايد » قد نقلت الى زميله السفير السعودى فى بيروت خوفا من دفعها فى دمشق والآن يجب أن يتم استلامها فى بيروت ، واستلم عزيز الفرق فى اليوم التالى ، فى هيئة شيكين ، الأول بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه ، والثانى بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مسحوبة على البنك العربى من بنك « مدلاند » فى لندن ٠

وكما حدث فى المرة السابقة ، فقد جعله الملك يوقع ايصالا ، ويقسم على ولائه ، وحيث كان الانقلاب قد تخطط له ، أن يتم خلال احتفالات الوحدة بينما يكون « ناصر » فى دمشق ، فقد استفسر سعود عن مصيره وأجاب عزيز ، بأنه سوف يطلب من « ناصر » مغادرة سوريا مع سفيره وملحقه العسكرى ، وسأل الملك ؛ أليس من الممكن التخلص منه مرة واحدة والى الأبد ؟ واقترح أن تقوم مقاتلة سورية بضرب طائرة عبد الناصر أثناء مغادرتها دمشق ، وقال أنه مستعد

لدفع ١٠٠ ألف جنيه للطيار المقاتل ومثلها للسراج ، بالاضافة الى المبالغ الاخرى المتفق عليها ، وفى الحقيقة فأنه سوف يعطى مرتبا مدى الحياة ، فوق كل ما سوف يحصل عليه من الخزانة السورية ، كرئيس للجمهورية ، ووعد الملك « عزيز » بوزارة فى أى حكومة تتكون بعد الانقلاب ، ومرتب سنوى طوال حياته ، وسوف لا يثير سقوط طائرة عبد الناصر الشكوك فقد كان سعود واثقا أن كل انسان سوف يظن أن ذلك من عمل اسرائيل ٠

وفى اليوم التالى طار عزيز عائدا الى دمشق ، وأعطى الشيكين الى النقيب أدهم الذى كان قد جاء لمقابلته فى المطار ، وأخبره عزيز عن فكرة سعود باسقاط طائرة « ناصر » ، وأبلغ أدهم ذلك بدوره الى السراج ، ونصحه أن يطلب من سعود المائتى ألف جنيه ، التى كان سعود مستعدا لدفعها فى « العملية » ٠

وفيما تلا ذلك سافر عزيز عباد الى بيروت واتصل بالسفير السعودى ، الذى أرسل برقية شفرية للرياض ، عن الموضوع ، وضغط أيضا من أجل المائة ألف جنيه المفقودة لاستكمال المليون الثانية ٠

وعند تلك النقطة ، بدأ الأخوان « أسعد » و « ماجد معرى » الموجودان فى بيروت فى ذلك الوقت فى الشك فى شىء ما ، وفى ٣ مارس ، أرسل أسعد برقية لعزيز ، تقول أن الموقف خطير و « البناية » معيوبة ، وكانت « البناية » هى الكتابة عن المؤامرة كلها (٥) ٠

الباب الرابع عشر

طبيب بلا مريض

بدأت سنة١٩٥٨ بأعمال ملكية سعودية هدامة تهدف الى نسف الوحدة بين مصر وسوريا ، والتصفية الجسدية لعبد الناصر ، ولقد كشف ناصر تلك المؤامرة فى خطاب عام فى دمشق ، فى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ ، وأوضح أنه كان قد علم بالمؤامرة ، منذ بدايتها فقد أخبره بها السراج عن طريق القائد العام للقوات المسلحة اللواء « عبد الحكيم عامر » ، وقد قال ناصر بفخر اننى كما قلت فى بورسعيد (*) فاننا أيضا نؤمم بين حين وآخر مؤامرات هدامة » ٠

ووعد أنه كما أن النقود التى دفعها البريطانيون للمؤامرة ، التى رأسها « مرتضى المراغى » قد كرست لاعادة بناء بورسعيد ، فان النقود التى أرسلها الملك سعود سوف تكون هى الأساس لخطة السنوات الخمس للتنمية فى سوريا (الاقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة) ، واختتم ناصر حديثه قائلا ، « وبهذه الطريقة فان الخير ينبع من الشر » ٠

وانتهى الموضوع كله ، فى المحكمة العسكرية فى دمشق ، فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٨ حيث نشرت المحكمة ، بيانا بالتهم الموجهة للمتآمرين ، وكان هناك متهمان فقط ، هما « أسعد وماجد معرى » وكانا قد تركا وطنهما فى الوقت المناسب ، وحوكما غيابيا وبالطبع لم يمكن محاكمة الملك سعود وزوجته ، وعلى أى حال فقد دفع سعود ، ثمن الفشل فى خططه ، ففى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٨

(*) فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حينما كشف عن مؤامرة استعادة الملكية فى مصر ـ انظر الباب الثانى ٠

نقل الى أخيه فيصل كل السلطات المتصلة بالأمور المالية والشئون الخارجية ، ولم تعد هذه السلطات اليه أبدا ، وفى سنة ١٩٦٤ خلع من العرش ، وفى سنة١٩٦٩ مات « سعود » فى المنفى فى مصر ، كضيف على عبد الناصر الذى كان مستعدا لدفع ٢٠٠ ألف جنيه لقتله ٠

وبالطبع لم تتميز سنة ١٩٥٨ بالاعمال الهدامة فقط ، فقد كان لاتحاد مصر وسوريا فى الجمهورية العربية المتحدة ، صدى فى العالم العربى كله وحتى خارج حدوده ، وكما حدث فى كل مجالات الحكومة فان الوحدة قد غيرت فى مجالات الأمن والمخابرات فى كلا البلدين ٠

وكما ذكر من قبل ، فان حتى لحظة الوحدة مع مصر ، فقد كان لسوريا قسمان فقط للمخابرات والأمن ؛ دائرة الامن العام ، وهى تكون جزءا من ادارة البوليس والأمن العام ، ومكتب المخابرات ، الذى يكون فرعا من فروع الاركان العامة ٠ ويشبه ذلك التركيب هيئة المخابرات فى فرنسا ، قبل الحرب العالمية الثانية وكان من تراث الانتداب الفرنسى على سوريا ، وفى المجال المدنى كانت الجاسوسية المضادة والأمن الداخلى ، تحت رعاية ادارة الأمن العام بينما كانت فى المجال العسكرى من مهام مكتب المخابرات ، وكانت هناك منافسه بين الاثنين مهنيا وسياسيا ٠

فمنذ الانقلاب العسكرى الأول ، الذى قام به العقيد « الزعيم » فان الشئون العسكرية والمدنية فى سوريا ، قد اختلطت ولم يكن من الواضح دائما ما الذى يتصل بأمن القوات المسلحة وما الذى له الصفة المدنية المطلقة وحيث كان الجيش هو مصدر القوة فى كل انقلاب حكم البلاد بعد الانقلاب الأول ، فلم يكن من المدهش أن يكون لمكتب المخابرات اليد العليا ، خاصة عندما يعين رجل مثل « عبد الحميد السراج » رئيسا له فى مارس سنة ١٩٥٥ ،وبالرغم من أنه كان فى الثلاثين من عمره فقط فان تأثيره قد ظهر بسرعة ليس فقط فى مكتب المخابرات ، ولكن أيضا فى ادارة الأمن العام التى حولها بالكامل الى سلاحه التنفيذى ٠

وكان السراج يعد من بين أولئك المقربين للواء « أديب الشيشكلى » حاكم سوريا من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الى فبراير سنة ١٩٥٤ ، وبجبهته العالية ونظرته الذكية فقد كان السراج رجلا منطويا قليل الكلام ، يفضل البقاء وحيدا ، وقد كان هنالك من يعتقد أنه كان لديه ميل طبيعى للنشاط السرى ، وقد أرسله « الشيشكلى » الى فرنسا للتدريب ، ولدى عودته عينه مساعدا عاما ، وعندما أزيح « الشيشكلى » أعفى السراج أيضا من وظيفته وأرسل فى مهمة الى فرنسا كمساعد للملحق العسكرى ، وعلى أى حال فقد بقى هناك شهورا قليلة فقط قبل أن يستدعى الى سوريا لتولى مكتب المخابرات ٠

وخلال خدمة السراج كمساعد للملحق العسكرى فى ربيع سنة ١٩٥٤ حدث أن كان طالب يهودى من سويسرا يتنزه خلال حدائق « غابة بولونيا » فى باريس ، وحين نفذ من الجانب الجنوبى الغربى من الحديقة استمر فى السير فى طريق « المارشال ماونورى » وفجأة شاهد لوحة مكتوبة بالعربية والفرنسية، على بوابة مبنى صغير ، واقترب أكثر وقرأ الكلمات الفرنسية « سفارة الجمهورية السورية » ، وعندما كان على وشك السير رأى رجلا طويلا ، ذا نظارات ، وشعرا أشقر يمر من البوابة ويختفى ، وبدا له أنه قد قابل ذلك الشاب من قبل ، ولسبب ما شعر أن هنالك شيئا غريبا حول دخوله الى سفارة عربية ٠

وعندما عاد الطالب الى سويسرا صادف الشاب مرة أخرى ، وظهر أن كليهما كان يدرس فى نفس الجامعة ، وكان الرجل الذى ذهب الى السفارة السورية فى باريس اسرائيليا يدعى « اسحق كريمر »(*) ٠

ووصلت أخبار زيارة « كريمر » فى باريس الى المخابرات الاسرائيلية ، وبالبحث فى الأرشيف وجدوا أن لديهم فعلا ملفا عنه ، فمنذ سنتين عبر الحدود الى الاردن ، وبعد أن بقى هنالك عدة شهور فى السجن أعيد الى اسرائيل ، وكان من المعروف عنه عدم الاستقرار ، وأنه لم يجد المكان المناسب سواء فى عائلته أو فى المجتمع ، وكان والده من الجيل القديم ، ويعمل فى أحد جوانب صناعة

(*) اسم مستعار ٠

التسليح ، وكان أخوه قد قتل فى « حرب الاستقلال » وكان هو قد درس لحوالى سنة فى كلية فى سويسرا .

وكان من الصعب ايجاد تفسير لاستدعائه للسفارة السورية ، وكان من الواضح أنه لا يجب عمل ما يثير شكوكه فى كونه مراقبا ، وبالاستعلام المتحفظ ، عن شئون أسرته تبين أنه فى نهاية السنة الدراسية ، وكان ينوى الزواج فى اسرائيل ولم يكن هناك بديل عن الانتظار ، بفارغ الصبر ، حتى يعود ثم استخدام كل طريقة لمعرفة الحقيقة .

وصل « اسحق كريمر » الى اسرائيل ، كما كان متوقعا وكانت أسرته مبتهجة بذلك ، وبدأوا فى استعدادات محمومة من أجل الزفاف ، بينما كانت المخابرات تراقبه وكان كل شىء يبدو طبيعيا للغاية ، ولكن بعض كبار رجال المخابرات كانوا مترددين ، فمن وجهة النظر الأخلاقية البحتة ، فالبرغم من أنه لم يكن يوجد دليل حتى الآن ، على أن « كريمر » قد ارتكب أى اخلال بالأمن ، فهل يجب أن يسمحوا للزواج بان يتم دون حتى أن يحذروا العروس الشابة مما قد يحدث ، اذا ما وجد زوجها مدانا ؟ ومن جانب آخر ، فهل كان من المسموح به تشويه سمعة شخص ما ـ خاصة فى عيون زوجته المستقبلة ـ حين لا يوجد دليل على ادانته ؟ وبغض النظر عن ذلك ، فان اثارة مثل تلك الشكوك قد يعوق الى الأبد ، أية فرصة لكشف الحقيقة حول اتصالات « كريمر » بالسوريين .

وبدا أنه لا بد من القيام بالتحريات بأسرع وأنشط ما يمكن ، دون التدخل فى الشئون الشخصية للمشتبه فيه ، وتم الزفاف كما كان مقررا له ، ونزل الزوجان الشابان فى فندق ، فى منطقة تل أبيب ، مؤقتا وكان على « كريمر » أن يعود وحده الى سويسرا ، لاستكمال دراسته ، ووجد أولئك الذين كانوا يراقبونه ، أنه قد اعتاد أن يقابل جنديا شابا ، يبدو أنه كان يعرفه من مدة طويلة ، وبمراقبة الجندى اتضح فى يوم من الأيام أنه قد أخذ حزمة من الوثائق ، من وحدته ، وأحضرها لصديقه « اسحق » ، وكان ذلك فى مساء اليوم السابق على سفر كريمر الى أوربا ، وكانت ضربة حظ ، فقد كانت المخابرات

قد فقدت الأمل فى الحصول على دليل قوى ضده ، وعلى أى حال فقد كان من المقرر أن يقبض عليه وأن يستجوب ، بالرغم من أن فرص كشف النقاب عنه كانت ضئيلة فى حقيقة الأمر ٠

وفى اليوم التالى وقبل أن تقلع طائرة « كريمر » بوقت قصير انتشر أفراد المخابرات ، وكذلك ضباط من الفرع الخاص ، من البوليس الاسرائيلى ،فى أنحاء مطار اللد(*) ، وانتظروا بفارغ الصبر ، وفى أحد المكاتب جلس طبيب ، أحضر خصيصا الى المطار ، وأخبر أنه قد يحتاج اليه ، ولم يكن يعلم أن المخابرات قد علمت أن والد « كريمر » مريض بالقلب ، وأنه قد يصاب بنوبة ، اذا ما رأى ابنه بينما البوليس يقبض عليه ٠

وقبل حوالى ساعة ، من الرحيل ظهر « اسحق » وبصحبته زوجته وأبوه وصديقه الجندى ، وعندما أتم الرسميات العادية ، فى مكتب الاستقبال ترك مرافقيه ومر خلال ادارة مراقبة المسافرين » وذهب الى صالة الجمرك ، وهناك فتشت حقائبه ووجدت فيها بسهولة الوثائق التى أعطاها له الجندى ٠

وفى ذلك الوقت كان مبنى المطار أصغر بكثير عما هو عليه فى هذه الايام ، فقد كان الواقفون خارج صالة الجمرك ، يستطيعون رؤية ما يحدث بالداخل ، وحينما رأت الزوجة الشابة أن زوجها ، لم يركب الطائرة ، بل اقتاده البوليس انفجرت بالبكاء وبذل حموها كل جهده لتهدئتها ، وربما كان ذلك هو السبب فى أنه قد احتمل الصدمة دون أن يعانى من أى تأثيرات ضارة ، وهرب الجندى ،ولكن قبض عليه بعدها بعدة ساعات وأرسل الطبيب الى منزله ، دون أن يعلم أبدا لماذا قد أزعجوه ٠

ولم يحاول « اسحق كريمر » أن ينكر بل اعترف بأنه قد سلم تقارير صناعة عسكرية للملحق العسكرى بالسفارة السورية ، بباريس ، وأن ذلك الرجل

(*) ليس للمخابرات الاسرائيلية سلطات تنفيذية ، ويقوم الفرع الخاص فى البوليس الاسرائيلى بالقبض على من تشتبه فيهم المخابرات وارسالهم للمحاكمة ٠

قد طلب منه بعد ذلك أن يقوم بتنفيذ مهام أخرى من طبيعة مشابهة ، كما أنه لم ينكر أن دافعه الأساسى ، كان هو المكسب المادى ، وقد عوقب بخمس سنوات من السجن ، وحينما جاءت عروسه لزيارته للمرة الأولى عرض عليها الطلاق ولكنها رفضت ، ولكنها غيرت رأيها بعد عدة شهور وطلقته •

وعندما عين « عبد الحميد السراج » رئيسا لمكتب المخابرات فمن المرجح أنه قد مر بحالة « اسحق كريمر » بينما كان يراجع « الأصول » التى ورثها ، ولكن على أى حال فلم تكن لديه طريقة لمعرفة ما قد حدث للرجل ولماذا فشل فى المحافظة على موعده مع الملحق العسكرى فى باريس ، وقد كان من المحتمل أن يكتشف السراج ، أن « كريمر » لم يكن هو الوحيد الذى بدأ التعاون مع المخابرات السورية ثم ابتلعه الصمت ، وذلك لو أن السراج كان قد استمر فى التدقيق فى الملفات القديمة بمكتبه •

وكان أحد هؤلاء هو « جوزيف مينانت » وهو رجل فرنسى ، تظاهر بأنه يهودى وأتى ليعيش فى اسرائيل فى سنة ١٩٤٩ مع زوجته « بوليت بورون » وهى مسيحية أيضا ، وقد عمل لمدة ثلاث سنوات كمدنى فى سلاح المهندسين فى بناء التحصينات ، وأعمال أخرى حتى أصابه الملل » يوما ما وعبر الحدود الى سوريا ، آخذا زوجته معه ، وقد قال كل ما يعرفه عن اسرائيل ووافق مباشرة على العمل لحساب المخابرات السورية •

وعاد « مينانت » الى اسرائيل متكشفا المعلومات عن الفرق الاسرائيلية المسلحة فى شمال البلاد ، ثم عبر مرة ثانية الى سوريا ، وفى دمشق كانت تنتظره أخبار سيئة ، فقد ماتت زوجته « بوليت » ، ولم يستطيع أبدا أن يعرف اذا كانت قد ماتت موتة طبيعية أو لا ، وبالرغم من ذلك فقد استمر فى تنقلاته غير المشروعة لحساب السوريين •

وعاد « مينانت » مرة أخرى الى اسرائيل وأخبر اثنين من أصدقائه ، أنه كان فى باريس وأن الفرنسيين يريدون بيانات عسكرية عن اسرائيل لأنهم كانوا يخططون لغزو سوريا عن طريق اسرائيل ، وأقام صداقة أيضا مع أحد رجال

المظلات ،وكان مولودا فى فرنسا وقرر أن يعود للاستقرار فى بلده الأصلى ،وتطوع « مينانت » بمساعدته وأقنعه أن أقصر طريق الى باريس هو دمشق ٠

وحيث كان الاثنان على وشك العبور الى سوريا استيقظ ضمير رجل المظلات فجأة وسلم نفسه لبوليس حيفا وأخبرهم بكل شيء يعرفه ، وقبض على «مينانت» ووجدت معه كراسة بها مفكرة وقوائم عن قوات الدفاع الاسرائيلية ، تغطى ٤٠ صفحة ، وعوقب مينانت بالسجن عشر سنوات(١) ٠

وبينما كان السراج يراجع ملفاته فانه لابد أنه قد لاحظ أن الاسرائيليين ، لم يكتفوا بالقبض على عملاء السوريين ، ولكنهم قد حاولوا أيضا أن يرسلوا جواسيسهم الى سوريا ، ففى أكتوبر سنة ١٩٥٢ حوكمت مجموعة كبيرة من ٢٤ فردا بتهم التجسس لحساب العدو ، وحكم على ثمانية منهم بالاعدام وحكم على الباقين بمدد مختلفة من السجن (٢) ٠

وفى صيف سنة ١٩٥٤ اكتشف مجموعة أكبر من ذلك ـ غالبيتهم فى لبنان ، وبعضهم فى الاردن ـ كانوا يجمعون المعلومات عن القوات المسلحة العربية بما فى ذلك القوات السورية ، وفى ذلك الوقت سافر رئيس الأمن العام فى دمشق « احسان القواس » الى بيروت لمناقشة التعاون مع زميله اللبنانى « فريد شهاب » عن الحرب ضد الجاسوسية الاسرائيلية(٣) ، وقد أعدم أحد المتهمين وهو « نجيب الحلبى » فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ من أجل التجميع السرى للبيانات عن الجيشين السورى واللبنانى(٤) ٠

وكان واضحا للسراج ، أن لبنان يمثل نقطة ضعف ،بالنسبة لسوريا ، وذلك ليس فقط فى مجال نشاط المخابرات الاسرائيلية ، ففى ذلك البلد الصغير الذى يتكون شعبه من عدد من المجتمعات ـ يغار كل منها على مركزه وحقوقه ويكون ولاؤه الأول لنفسه ـ لم تكن هناك فرصة لقيام « نظام » قوى ، ولهذا السبب كان لبنان حساسا لأى رياح تهاجمه ، وكان يمثل ميدانا للمناورات الهدامة ضد الحكومات العربية الأخرى وعلى الاخص ضد سوريا ٠

ومنذ سنة ١٩٤٩ قامت عدة انقلابات فى سوريا ، وفى كل مرة يجد رجال الدولة المخلوعون ملجأ مريحا فى بيروت ، وبالطبع فان المسئولين عن السلطة فى دمشق لم يكونوا ليوافقوا على ذلك بسهولة ، حيث كان من النادر أن يترك المنفيون السوريون بالجلوس كسالى ، ففى اللحظة ، التى يصلون فيها الى مأمنهم فانهم يبدأون فورا فى التآمر للعودة الى السلطة فى سوريا ، وعلى ذلك يمكن أن نرى أن لبنان كان موقعا للنشاط ، له تأثير مباشر على الشئون الداخلية فى سوريا .

وكان من النادر أن يمر شهر ، منذ تعيين السراج رئيسا لمكتب المخابرات، دون أن تمر عليه تلك المشكلة بكل ثقلها ، وفى ٢٢ أبريل قتل المقدم « عدنان المالكى » نائب رئيس أركان حرب الجيش السورى (وعضو حزب البعث) ، وكان الذى قتله رقيبا فى البوليس الحربى ، أعدم فورا بعد الجريمة ، وقد أوضحت التحقيقات التى تلت ذلك أن القاتل ينتمى الى « الحزب القومى السورى » ،ووجهت التهمة للحزب بكامله لاشتراكه فى القتل ، وفصل ضباط الجيش وموظفو الحكومة الذين كانوا أعضاء فى الحزب من وظائفهم ، وقبض على العديد من أعضاء الحزب بينما نجح آخرون فى الهروب الى لبنان ، ورفضت حكومة لبنان ، أن تسلم بعض المواطنين اللبنانيين ، الذين كانوا أعضاء فى الحزب بناء على طلب سوريا ، كذلك رفض الاردنيون أن يستجيبوا للرجاء السورى ، لتسليم أحد أعضاء برلمان عمان، وقد لامه المدعى العسكرى السورى لتحريضه على قتل « عدنان المالكى » ،كذلك فقد اتهم « وليام بريور » رئيس الادارة السياسية بسفارة الولايات المتحدة فى دمشق ، لصلاته بالحزب القومى السورى(٥) .

وحسبما قالت وثيقة الاتهام ، فقد كان أعضاء الحزب ، الذين يخدمون بالجيش جواسيس أيضا يمدون المخابرات الامريكية ، منذ سنة ١٩٥٥ بالمعلومات عن الاخوان المسلمين والحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان ، وبالطبع فقد نفى « روبرت سترونج » القائم بالاعمال الامريكية ، وجود أية علاقة بين السفارة والحزب القومى السورى .

وقد نظم السراج أساليب عمل مكتب المخابرات فى كل من مجال الامن الداخلى والجاسوسية المضادة وكذلك فى حقل النشاط الخارجى ، وككل البلاد العربية ، فقد كانت المخابرات السورية ، وخدمات الأمن مركزة على الشئون الداخلية وتلاحظ عن قرب أعداء النظام ، سواء كانوا شخصيات عامة أو مؤسسات أو أقليات قومية ، مثل الأرمن واليونانيين والأتراك واليهود ، وتراقب بحدة المخابرات الأجنبية فى البلاد .

وكان المبلغون من كل مسارات الحياة فى خدمة المخابرات مع ضابط مسئول عن كل شبكة من حوالى ٢٠ رجلا ، وكان على الضابط أن ينظم المقابلات بالتليفون ويقابل المبلغين فى شقق خاصة ، وكانت تلك الاحتياطات ضرورية لتفادى الاتصال الشخصى ، بين المبلغين ، فاذا لم ينبت أحد منهم مقدرته أو اذا لم يكن قد اعتبر قابلا للاعتماد عليه ، فانه لا يحصل على عنوان مكان المقابلة ويكون اللقاء فى تلك الحالة فى الشارع ويأخذه الضابط فى سيارته للدردشة ، وكانت تلك الشقق مهيأة للخدمة ٢٤ ساعة فى اليوم ، حتى يمكن لأى مبلغ تكون لديه معلومات هامة لا تقبل الانتظار أن يطلب موعدا عاجلا بالتليفون ، وحسب الظروف وخاصة فى ضوء توالى المؤامرات ضد الادارة ، فان المبلغ كان عليه أن يتصل فى مواعيد محددة خلال اليوم ، لاستخدامه اذا ما دعت الحاجه لذلك ، وفى العادة كانت كل ثلاث شبكات تحت اشراف شخص واحد .

وكان المبلغون يجندون من المنظمات أو المؤسسات التى كانت تحت الاشراف ، كما أنه لم يكن من غير المعتاد ، آن يتم « زرع » الجواسيس وعلى سبيل المثال ، فقد كان العملاء يتقدمون لشغل الوظائف ، فى مثل تلك المؤسسات أو فى البعثات الاجنبية ، وكان مكتب المخابرات يعرف الوظائف الخالية فى أماكن أهدافه وذلك عن طريق المصادر الداخلية والرقابة السرية على الخطابات أو عن طريق التصنت التليفونى ، وعلى ذلك فقد كان دائما فى مركز يسمح بارسال الشخص المناسب فى الوقت المناسب .

ولم يتردد مكتب المخابرات فى اقتحام مكاتب أو مقار من كان يهتم بهم سرا ، واذا أمكن فان « المقتحمين » يقومون بتصوير الوثائق الموجودة فى تلك

الأماكن واذا لم يمكن فانهم ببساطة يستولون عليها ويهيئون المسرح ليبدو كما لو كانت « سرقة » عادية ، وبعد حوالى عام من تولى السراج حدث اقتحام نتج عنه تصوير الرموز السرية للسفارة الفرنسية فى دمشق ، وفى حالة أخرى فى نفس الوقت تقريبا سرقت تقارير من أحد العملاء السريين كان يعمل تحت غطاء أنه موظف بالسفارة الروسية •

وكان العمل ضد اسرائيل يدار من « قسم اسرائيل » بمكتب المخابرات وكانت العمليات المباشرة عبر الحدود تتم من قاعدتين ، كانت احداهما هى القنيطرة والتى كان يرأسها لفترة ما هو « برهان أدهم » بينما كانت الاخرى والاكثر أهمية فى لبنان ، وبالرغم من التوتر بين بيروت ودمشق والذى كان سببه وجود المثقفين السوريين ، الذين يعملون فى لبنان ضد نظام بلدهم فان التنسيق ضد اسرائيل، قد استمر فى كل من مجالات المخابرات الايجابية والتجسس المضاد •

وكمثال على ذلك الطريقة ، التى تم بها القبض على شبكة جواسيس ، تعمل فى لبنان لحساب اسرائيل وذلك فى أغسطس سنة ١٩٥٥ ، ولقد قبض على ١٥ من أعضائها واعترفوا بتسليمهم معلومات عن جيوش سوريا ولبنان للمخابرات الاسرائيلية ، ومن أجل التحقيق فى ذلك الموضوع ، جرت المحادثات بين المخابرات العسكرية للبلدين ، كما لو لم يكن بينهما أى تعارض(٦) •

ولم ينحصر التفاهم بين مخابرات البلدين فى مجالات الجاسوسية المضادة فقد كانت المخابرات السورية نشطة ضد اسرائيل فوق الاراضى اللبنانية وبموافقة اللبنانيين وتعاونهم ، وبالتنسيق مع مخابراتهم العسكرية كان الضباط السوريون يجندون العملاء على الارض اللبنانية ، وارسالهم من لبنان الى اسرائيل •

وكان المجندون أساسا من السكان السابقين لمنطقة الجليل الأعلى ، والذين كان أغلبهم يعيش فى لبنان والبعض فى سوريا ، وكانوا معتادين على التضاريس ولهم عائلات أو روابط اجتماعية مع العرب الاسرائيليين فى الشمال ، وقد كون مكتب المخابرات وحده فدائيين ، من بينهم بقيادة الملازم أول « برهان بولس » ،

وكان أعضاؤها يتسربون من الحدود ويذهبون الى القرى ، ويجندون أقاربهم أو أصدقاءهم لحساب المخابرات السورية ، وكان أولئك المبعوثون يعملون كضباط مراسلة وحملة رسائل يحملون معهم لدى عودتهم المعلومات التى جمعها المجندون الجـدد ٠

وكان التسرب من خلال الحدود ، يتم بالليل وكذلك الاتصالات فى مناطق الأهداف ، وخلال النهار كان الفدائيون يختفون خوفا من اكتشافهم ليس من جانب السلطات وحدها ، ولكن أيضا من جانب الفلاحين ، الذين لا يعملون فى صفوفهم ، وكانت المخابرات اللبنانية ، تعمل بنفس الطريقة واستفادت من الجهود السورية عن طريق قطع الطريق على العملاء العائدين من اسرائيل الى سوريا ، عن طريق الاراضى اللبنانية ، ولم يكن مجندو الجواسيس يجمعون المعـلومات فقط بل كانوا كثيرا ما يستخدمون فى مهـام تتضمن التخريب والقتـل ، ففى سبتمبر سنة ١٩٥٥ أرسل « جلال قاوش » المولود فى الجليل الأعلى ، والذى كان يعمل لحساب المخابرات السورية منذ سنة ١٩٤٩ و « على خربوش » وهو من الجليل أيضا ومجند فى سنة ١٩٥٥ وذلك لتنفيذ عقوبة فى « يوسف الصفدى » الدرزى وهو حارس غابة فى الجليل ، وكان « الصفدى » قد أثار الشك فى أن يتعاون مع اسرائيل ، ولكنه هرب من سوريا ، وفيما بعد حوكم غيابيا ، وحـكم عليه بالاعدام ، وكان « على خربوش » معروفا لدى « السراج» حيث خدم الاثنان فى جيش التحرير التابع « لفوزى القاوقجى » فى سنة ١٩٤٨ ، وكان السراج متلهفا على تنفيذ العقوبة لاتناء الدروز الآخرين الذين قد يكونون متعاونين مـع اسرائيل ،وقد قام رسولاه بتنفيذ التعليمات ، وأطلقا النار على ضحيتهما دون أن يقبض عليهما ، وبعد أقل من أسبوعين عادا الى الاراضى الاسرائيلية لشـن هجوم عن طريق كمين وفتحا النيران على أتوبيس مسافر من « عكا » الى « صفد » وقد قتل اثنان من الركاب وجرح خمسة ، ومرة أخرى استطاع الاثنان الوصول الى دمشق سالمين ٠

وكانت قيمة المعلومات التى ينقلها المجندون الجواسيس — القتلة محدودة الى درجة ما حيث كانت كلها تنحصر فى منطقة الجليل ، وكانت غالبا تصبح قديمة

بمرور الوقت الذى كانت تنقل فيه هذه المعلومات من المصدر الى القيادة من خلال المجند وكانت نوعية المصادر ، أيضا غير عالية ، حيث لم تكن لديهم الوسيلة للوصول ، الى المعلومات الممنوعة من التداول ، وعندما تولى « السراج » أجريت بعض المحاولات لتصحيح الموقف ومقابلة المتطلبات بالامكانيات ، فلم يعد يطلب من فلاحى الجليل الاعلى المساكين ، أن يقدموا التقارير عن القوى النسبية لمؤيدى ومعارضى « ديفيد بن جوريون »داخل حزب الاغلبية ، أو تفاصيل عن تقدم اسرائيل فى الابحاث الذرية ، ويمكن الافتراض بأن السراج كان يعلم أن ذلك لم يكن هو الطريق للوصول الى أسرار اسرائيل ، وأنه قد قرر أن يحاول أن يسرب عملاءه الخاصين الىمراكز القوة فى اسرائيل ، ومن المؤكد أيضا أنه قد تحقق كم ستكون تلك المهمة صعبة ، ولكن حتى لو كانت الفرصة ضئيلة فقد كان عليه المحاولة ٠

وكانت احدى تلك المحاولات قد جرت عن طريق امرأة أمريكية غير متزوجة فى التاسعة والعشرين من عمرها ٠ كانت « مارى فرنسيز هاجن » طويلة ونحيفة وداكنة الشعر وذات وجه تبدو عليه علامات الذكاء ، وكانت تعمل كسكرتيرة فى البعثة السورية فى الامم المتحدة ، فى نيويورك ، وكما يحدث فى أفلام الجاسوسية فقد أصبحت متورطة فى التجسس من خلال حبها لرجل ، فخلال عملها قابلت « غالب كيالى » وهو عضو فى الوفد السورى ، ووقعت فى حبه ، وحينما عاد الى دمشق تبعته ، وليس من المؤكد اذا كانت قد توقعت أن تكلف بمهمة مخابرات أولا ، ولكن من المؤكد أنها لم ترفض حينما طلب منها ذلك ٠

ووصلت الى اسرائيل فى النصف الأول من أغسطس سنة ١٩٥٦ على أنها صحفية ، وقد أثار شكوك المخابرات حولها لرغبتها الزائدة لمقابله الشخصيات القيادية الاسرائيلية واهتمامها غير العادى بالأمور العسكرية ، ومن الممكن أن تكون قد أرادت الحصول على أكبر قدر ممكن من المادة فى أقل وقت ممكن لتعود بأسرع ما يمكن لحبيبها ، وقد قابلت ثلاثة من العرب الاسرائيليين فى القدس ،

وقدمت نفسها لهم على أنها أمريكية متزوجة من دبلوماسى سورى وطلبت من كل منهم أن يرسل اليها بالمعلومات على عنوانها فى دمشق ، وفى غياب الاتصال البريدى بين سوريا واسرائيل ، اقترحت عليهم أن يهربوا رسائلهم الى الاردن ، من خلال قرية بيت الصفصافة » بالقرب من القدس ، وكان خط الهدنة فى ذلك الوقت بين اسرائيل والمملكة الهاشمية ، يمر خلال وسط القرية ٠

وبعد وصولها الى اسرائيل بعشرة أيام قبض عليها ، ولم تترك مذكراتها أى شك حول أسباب زيارتها ، وقد عاملتها المحكمة بمنتهى الرأفة ، وحكمت عليها بالسجن سنة واحدة فقط ٠

الباب الخامس عشر
عـدم الاستقرار يرهق رئيس المخـابرات السورية

كان « السراج » رئيس مكتب المخابرات السورية مشغولا بأشياء كثيرة ، فقد حاول « الششكلى » كما رأينا أن يدبر لاسقاط النظام من الخارج ، ولكن سوريا كانت مازالت لها مشاكلها الداخلية ، فقد كانت تعارض « مشروع أيزنهاور » الذى أعلنه الامريكيون فى بداية سنة ١٩٥٧ والذى بمقتضاه كانت أى دولة فى الشرق الاوسط تستطيع أن تطلب مساعدة الولايات المتحدة « ضد أى اعتـداء عسكرى صريح من جانب أي بلد تحت سيطرة الشيوعية العالمية » ، وكان حزب البعث (الذى كان السراج متعاطفـا معه ، بالرغم من أنه ليس عضـوا فيـه) والناصريون واليساريون الآخرون فى العالم العربى ، يرفضون السياسة الامريكية وكانوا متلهفين لتقوية روابط بلادهم مع الكتلة السوفيتية ، وفى مارس من تلك السنة وقع اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا ، لاقامة أول مصنع لتـكرير البترول فى سـوريا •

ولم يـكن كل من كان فى دمشق مسرورا بتلك الحـالة ، وبالرغم من أن السراج لم يكن يعتبر شيوعيا ، فقد لامه الكثير من الناس بسبب زيادة النفوذ الشيوعى ، وذلك يفسر لماذا حاول الرئيس « القوتلى » نفسـه ، أن ينحيه بمساعدة رئس الأركان « نظام الدين » ، وبالرغم من مركزيهما فقد فشلا ، ولقد كان ذلك يرجع بالتأكيد الى رئيس مكتب المخابرات السورية كان يدير الشئون الداخلية منذ النصر الكاسح للعناصر المضادة للغرب ، فى انتخابات مايو ، وكانت تلك العناصر ، تريد مد سيطرتها الى لبنان الذى كان قد أعلن — ضد رغبتهم — موافقته على « مشروع أيزنهاور » ، وفى ذلك كانوا متفقين فى الرأى مع مصر ، التى كانت قد بدأت فى استثمار جهد هائل فى لبنان ، لكسبه الى جانب وجهة النظر المصرية •

وفى جو العداء السائد ، فى ذلك الوقت ، ضد « الغرب» فى دمشق استخلص المراقبون الامريكيون أن سوريا تخطو خطوات عملاقة ، نحو الشيوعية وأنه من الضرورى محاولة الحد من تلك العملية وكان أبسط الحلول ، وأكثرها تأثيرا هو اسقاط النظام واستبداله بنظام آخر أكثر ودا نحو « الغرب » •

ومن أجل ذلك اتصلوا بالضباط السوريين وأعضاء الحزب القومى السورى فى لبنان ، وكذلك جندوا الرئيس السورى السابق « أديب الشمشكلى » والرئيس السابق لمكتب المخابرات العقيد « ابراهيم الحسينى »، وكما حدث فى المحاولة العراقية الأمريكية البريطانية فى السنة السابقة ، فان الضباط الذين وثق فيهم المتآمرون أسرعوا بابلاغ مكتب المخابرات ، ومرة أخرى بدأت لعبه مزدوجة ، كان « السراج » يمسك فيها بكل الخيوط ويحرك المشتركين مثل العرائس الخشبية ، واستمرت اللعبة حتى ١٢ أغسطس ، حيث أعلنت سلطات دمشق عن الكشف عن مؤامرة أمريكية للاطاحة بالنظام وفى اليوم التالى أعلن أن الملحق العسكرى الامريكى المقدم « روبرت مالوى » والسكرتير الثانى «هدار دستون » ونائب القنصل « فرانسيس جيتون » أشخاص غير مرغوب فيهم ، وكانوا بذلك أول دبلوماسيين أمريكيين ، يتهمون بالتآمر للاطاحة بحكومة عربية ، منذ الحرب العالمية الثانية(١) •

وفى الدوائر السورية الحاكمة كان هناك من يخافون من احتمال زيادة النفوذ الشيوعى من ناحية ومن تدخل القوى المؤيدة للغرب من العراق والاردن وتركيا ، من جانب آخر ، وكانت تلك العناصر ، وخاصة أعضاء حزب البعث ، ومؤيدى ناصر من أمثال « السراج » هى التى قامت بالوحدة بين بلادهم ، وبين مصر فى فبراير سنة ١٩٥٨ ومعها جاء التغيير الملحوظ فى جهاز الأمن والمخابرات السورى ، ولقد نبعت المبادرة بهذه التغييرات من القاهرة ، كما نعلم ، والتى أرادت أن تؤكد فوق كل شيء أن مثل تلك الاجهزة الحيوية والحساسة ذات القوة سوف تبقى فى أيدى أمينة أى فى الايدى المصرية •

ولم يكن لأفراد المخابرات فى الاقليم السورى أى ارتباط بالمحطات الخارجية لادارة المخابرات العامة والعسكرية المصرية ، فيما عدا استثناءات قليلة جدا ،

وبقيت تلك المحطات بالكامل تقريبا خالية من غير المصريين ، وكما حدث فى كل المجالات الاخرى حاول المصريون أن يضعوا فى أيديهم ، كل مراكز الأمن والمخابرات الحاسمة فى الاقليم ، وأصبح السوريون أفرادا بدلا من أن يصبحوا شركاء فى الحكومه كما كانوا يأملون ، وحتى وقت حل الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦١ لم تكن المخابرات السورية أكثر من أدوات لتنفيذ الاهداف المصرية •

ومهما كانت المشاكل الداخلية والعربية التى أثقلت كاهل مكتب المخابرات السورى فى الفترة التى أدت الى الوحدة مع مصر ، فان شيئا من ذلك لم يتعارض مع مناوراته المتصلة ضد اسرائيل ، وكانت تلك المناورات تتم فى بعض الاحيان من خلال الاردن ، وفى ذلك الوقت كانت القدس ما زالت مقسمة وكانت المدينة القديمة وغالبية الاماكن المسيحية المقدسة ، وكذلك اليهودية ، تحت السيطرة الاردنية ، وكانت اسرائيل تسمح لمواطنيها العرب المسيحيين بعبور الحدود وزيارة الاقارب والأصدقاء فى الأردن ، وكانت تلك الظروف معروفة بالتأكيد لدى السراج وزملائه ، ولم يتباطأوا فى استغلالها ، وكانت احدى طرقهم ، هى أن يرسلوا عناصر أذكياء ، كانت وظيفتهم هى تحديد الافراد المناسبين للنشاط السرى ، والذين فى حالة خاصة واحدة قاموا بدور المجندين ، وكقاعدة عامة ــ وحسب كل كتب المهنة ــ كانت تلك مهمتين منفصلتين ولا يجب الجمع بينهما ، ولكن فى تلك الحالة كان من الواضح أنه لا يوجد بديل لذلك بسبب الوقت القصير المتاح لعملية التجنيد ، التى تتكون أولا من تحديد الشخص ثم انشاء العلاقة وفى النهاية التجنيد •

وكان العنصر الموهوب موضوع الحديث هو اللبنانى « أحمد داود عزية » ، وكان اسمه يوحى بأنه لم يكن فى زيارة القدس ، من أجل صلاة عيد الميلاد (أحمد هو أحد أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم وعادة لا يتسمى به غير المسلمين) ، وفى بداية يناير سنة ١٩٥٧ دار حديث بينه وبين « اخوان حورى » فى مقهى بالقرب من « البوابة الوردية » للمدينة القديمة ، وكان هؤلاء من أولاد محام مسيحى مشهور من عكا ، وأظهر اللبنانى اهتماما شديدا بطريقة حياة

العرب الاسرائيليين ، وخلال مناقشتهم الودية كان من الطبيعى أن يسأل أصحابه عن تصرفاتهم ومشاعرهم تحت الحكم اليهودى ، واكتشف أن أكبر الاخوة « نبيل » مدرس فى مدرسة حكومية فى قرية « المزرعة » وأن الآخر « أسامه » طالب فى كلية الطب بالجامعة العبرية بالقدس ، ويبدو أن الثلاثة قد تقابلوا عدة مرات خلال زيارتهم القصيرة للمدينة القديمة ، وفى احدى تلك المقابلات أخذ « عزيه » الأخ الأكبر جانبا واقترح عليه مساعدة « القضية العربية » عن طريق جمع المعلومات للمخابرات السورية ، ووافق نبيل وتولى حتى تجنيد أخيه ٠

وحيث حصل « عزية » على موافقة الاخوين فقد أخبرهما أن الرجل الذى سوف يكون قائدهم المباشر سوف يتصل بهما قريبا وأخبرهما أيضا عن الاشارة المميزة التى سوف يستخدمها ، وفى الواقع فبعد عودتهما الى اسرائيل بأسبوع جاء « فاخر عبد الحميد » وهو سائق أتوبيس سابق من قرية « دير حنا » لرؤية الاخ الاكبر ، وبالاخذ فى الاعتبار أن الاتصال بالاخ الاكبر كان يتم بواسطة رسول يعبر الحدود الاسرائيلية متسللا ، فاننا يجب أن نذكر أن تلك كانت طريقة فعالة وسريعة ، ففى خلال أسبوع تلقى مكتب المخابرات السورى تقريرا من « عزية » وأبلغ « عبد الحميد »فى « دير حنا » عن المجندين الجدد ، وقد خطط للحصول على المعلومات التى جمعها « نبيل » و « أسامة » على أساس أسئلة ايضاحية أعطيت لهم ، وتتكون من الجرائد العسكرية والخرائط ومعلومات عن المنشآت العسكرية ، وقد تم تسليم تلك المواد حسب كل القواعد التقليدية لمثل تلك الصفات فيقوم رئيس الشبكة « فاخر عبد الحميد » بايقاف سيارته فى أحد شوارع « عكا » فى موعد ومكان متفق عليه ثم يسير « نبيل » بجانب السيارة ويقذف فيها « الشحنة » ٠

وكان الرسل الذين يقومون بالتوصيل بين عبد الحميد ودمشق من المقيمين السابقين فى الجليل وكانت تتم قيادتهم بواسطة السوريين خلال لبنان ، وكان أكثرهم نشاطا هو شقيق « فاخر » واسمه « حسن عبد الحميد حسين » ٠

وكان « حسين » ذلك هو نفسه أحد أكثر الافراد شهرة بين « المجندين ــ الرسل ــ المخربين » فى وحدة الفدائيين بالمخابرات السورية ، وحيث كان متوسط الطول وعريض الاكتاف فقد كان مشهورا منذ كان صبيا بقوته البدنية وشجاعته (ولد فى دير حنا سنة ١٩٢٨) ، وكان « حسين » قد وهب ذاكرة بصرية غير عادية ، وهى موهبة ساعدته على أن يجد طريقه بين الممرات والاشجار الكثيفة فى منطقة الحدود بين اسرائيل والاردن وسوريا ولبنان ، وحينما كان فى السادسة عشر فقط وكانت البلاد تحت الانتداب البريطانى ، انضم الى قوة عبر الحدود الأردنية » والتى كانت تحت القيادة البريطانية ، وحينما بدأت حرب الاستقلال انضم الى جيش التحرير بقيادة « فوزى القاوقجى » ، وبعد الحرب استقر « حسين » فى الاردن ، وقدم خدماته للسلطات هناك ، وقد شكوا فى أن تكون المخابرات الاسرائيلية قد أرسلته فسجنوه لمدة ٩ شهور ، ولدى اطلاق سراحه اتخذ طريقه الى لبنان ، وبعدها بسنتين تسرب من هناك الى اسرائيل ، ويبدو أنه كان بهدف البقاء فيها ، وعلى أى حال فقد سجن هناك أيضا وفى سنة ١٩٥٤ أعيد مرة أخرى الى لبنان ، وعندئذ أجرى أول اتصال له بمكتب المخابرات السورى ، ولم تكن البداية سهلة ، ففى البداية ، كان السوريون متحفظين ، ربما لأنه كان الطرف الذى أخذ المبادرة حيث تميل المخابرات الى الشك فى المتطوعين ، وتعتبرهم فى البداية من عملاء الاعداء ، الى أن تثبت الثقة فيهم ، وفى النهاية قدر السوريون مواهبه ــ معرفته غير العادية بالتضاريس وبقرى الجليل ، وذاكرته الملحوظة ــ وقرروا استخدامه لتجنيد المصادر فى اسرائيل ولاستخدامه كمراسلة ، ولم يخيب « حسين » ظنهم ، فقد كان يجد الملجأ دائما فى قريته الاصلية ، حيث كانت عدة نساء متزوجات ينتظرن زيارته بلهفة ، لدرجة أنه فى بعض الاحيان قد وجد نفسه فى قتال مع الازواج ، الذين يصلون الى منازلهم ، على غير توقع ولكنه فى كل مرة كان يستطيع الهرب فى ظلام الليل عائدا عبر الحدود .

وكان أول مجندى « فاخر » هو أخيه الذى كان يقود كلا من الأخوين « حورى » ولكن نشاط ذلك الثلاثى قد وضعت المخابرات الاسرائيلية له حدا فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ حيث قبض عليهم وحوكموا(٢) ، ولم تكن الشبكة السورية القوية قد حلت فى ذلك الوقت فقبل ذلك بشهرين تم اكتشاف مجموعة

سرية أخرى ، قبل أن يكون لديها الوقت الكافى لتفعل الكثير وكانت تتـكون من ١٣ شابا من قريتين من الجليل ـ كان غالبيتهم من « العرابة » والباقين من « نامرا » ـ كانت لديهم جميعا فكرة التعاون مع المخابرات السورية ٠

« والعرابة » هى احدى أكبر القرى فى الجليل الاسفل وفى أيام «جوسيفوس فلافيوس » كانت تسمى « العرب » وكانت احدى أهم ثلاثة مدن فى الجليل ، وتدل بقايا الاطلال من بداية القرن السادس ، أن المسيحيين قد عاشوا هناك ، منـذ العصر البيزنطى ،ولكنهم الآن لا يكونون الا جزءا صغيرا من التعداد ، وكان أول المسلمين قد وصلوا الى القرية ، فى بداية القرن التاسع عشر ٠

وفى ربيع سنة ١٩٥٨ وبعد مولد الجمهورية العربية المتحدة بفترة قصيرة تبلورت هناك مجموعة من الشباب القومى المسلم ، وكانت لقاءاتهم تتم فى النادى الرياضى والثقافى بالقرية ، وكان نشاطهم ينحصر أساسا فى نشر الدعاية ضد اسرائيل ولـكن لم يكونوا جميعا قانعـين بذلك ، ومن أجل عمـل شىء أكثر « واقعية » اتصل اثنان منهم ـ المدرس « حسن غربونى » و « محمد ياسين » ـ « بابراهيم فهماوى » وهو مدرس أيضا ، « ويوسف كنعان » من القرية الاسلامية الكبيرة « تامرا » فى الجليل الاسفل ٠

وكان « فهماوى » سكرتيرا سابقا للفرع المحلى للحزب الشيوعى الاسرائيلى ولديه خبرة فى التنظيم ، وقرر الشباب الاربعة ، اقامة حركة سرية ، تخدم كقاعدة لحركة مسلحة سرية ، تعمل داخل اسرائيل وتساعد سـوريا فى وقت الحرب ؛ ووافقوا على أن أحسن طريقة لتنفيذ تلك الخطة هى الاتصال بالمخابرات السورية ، للحصول على مساعدتها فى التدريب والسلاح والمال ٠

وكان الانتقـال من النظرية الى التطبيق سريعـا ، ففى بداية مايو ، كان « محمود ياسين » و « يوسف كنعان » فى طريقهما الى سوريا ، وعبرا عند منبع الاردن بعد أن صاحا للجنود السوريين على الجانب الآخر بأنهم يريدون العبـور وقد تلقيا استقبالا باردا ، وكان الشىء الوحيد الذى أشاع الدفء فى أجسامهما

بعد أن ابتلا فى النهر ، هو الضرب الذى حصلا عليه من الجنود السوريين ، الذين شكوا فى كونهما جاسوسين اسرائيليين ورفضوا أن يصدقوا أنهما قد جاءا ليقدما خدماتهما لوطنهما العربى ، وأخذا الى السجن فى دمشق ثم وضعا تحت رعاية الرائد « برهان بولس » رئيس القسم الاسرائيلى بمكتب المخابرات ، واقتنع ذلك الضابط الموهوب الذكى الذى تولى تلك الوظيفة منذ سنة ١٩٥٤ باخلاصهما ، ولكنه أوضح لهما أنهما فى الوقت الحالى ، فان عليهما أن يركزا على تجميع المعلومات ليأتى المندبون لالتقاطها ، أكثر من تركيزهما على اقامة حركة سرية مسلحة ، ثم أرسلهما « بولس » عندئذ الى اسرائيل ، عن طريق لبنان وهو طريق أكثر راحة وأقل خطرا من الطريق الذى سلكاه فى مجيئهما ، واقتيدا الى الحدود عند « روش هانيكرا » وعند حلول الظلام تسربا الى اسرائيل دون أن يلحظهماأحد ·

ومر شهر مايو دون أن يأتى أحد « العرابة » أو « تامرا » ، ولم يفطن المتحمسون الشباب الى أنه فى ذلك الوقت ، كانت المخابرات السورية متورطة بعمق فى الحرب الأهلية فى لبنان ، وليس لديها الوقت للتعامل مع مجموعة من المجندين الخام ، الذين لم تثبت بعد قدرتهم على المساهمة الفعالة ، ونفذ صبرهم وخافوا أن يكونوا قد أهملوا فقرر « غربونى » الذى كان أصدقاؤه يعتبرونه قائدهم أن يرسل مبعوثين مرة أخرى الى السوريين المتباطئين ، وبدأ « محمود ياسين » مصحوبا فى تلك المرة بأخيه الأصغر « أحمد » وليس « بكنعان » الذى لم يكن سباحا والذى واجه صعوبة فى عبور نهر الاردن ، فى المرة السابقة ، وقوبل الاثنان ليس بالصفعات تلك المرة ، ولكن بتأنيب قاسى ، وأخذا الى القنيطرة ، حيث أقرب قواعد المخابرات وهناك أخبرهما قائد القاعدة أنهما قد فصلا لعدم اطاعتهما للتعليمات ، بإنتظار المندوبين من سوريا ، وأمرا بالعودة من نفس الطريق ، الذى جاءا منه ، ويبدو أنه كان من الصعب على السوريين استغلال الاراضى اللبنانية ، فى أنشطتهم السرية ، بسبب الحرب الاهلية اللبنانية ، التى كانت دائرة فى ذلك الوقت ، وفى نفس الوقت ، كانت علاقتهم بمكتب المخابرات اللبنانى ، ليست طيبة وعلى ذلك كان مرور العملاء ، خلال لبنان محاطا بالمشاكل ، وعلى أى حال فان مرور اثنين من العملاء غير المدربين ، مثل « اخوان ياسين » خلال ذلك الطريق ، لم يكن معقدا جدا ، ولم يكن لدى الاثنين اختيار آخر غير السباحة عائدين الى اسرائيل ·

ومر العبور دون عثرات ، ولكن المتاعب ظهرت من اتجاه غير متوقع ، فحين وصلا الى الشاطىء صاح « أحمد » وسقط على الارض فاقد الوعى ، وبعد لحظة من الهلع ، اكتشف «محمود » أن أخاه قد جرح ليس بطلقة من أحد حراس الحدود ولكن من شوكة أحد القنافذ الذى أثير وأزعج بلا قصد .

وروضت المجموعة نفسها على الصبر ولكنها لم تبق ساكنة ، فقد بدأت تجمع المعلومات التى ظلت أنها قد تهم المخابرات السورية ، واتخذت أعضاء جدد « لمشروعها » ، ولم تبقهم دمشق فى الانتظار طويلا ، بعد كل ذلك ، ففى ليلة صيف حارة سمع « غربونى » طرقا خفيفا على بابه ، وكان بالخارج ثلاثة رجال ، قال من يبدو أنه قائدهم « لقد أرسلنا برهان بولس » ، وكان ذلك هو « على خربوش » من « العرابة » وهو أحد الأعضاء القدامى فى وحدة العدائيين التابعة للمخابرات السورية ، وسوف نذكر أن أولئك الذين نفذوا العقوبة فى الدروز ، « يوسف الصفدى » وأحد أفراد المجموعة ، التى هاجمت الاتوبيس على طريق عكا — صفد » (وقد قتل « خربوش » بواسطة القوات الاسرائيلية خلال احدى غزواته لاسرائيل فى نوفمبر سنة ١٩٦٤) ، ونادى « خربوش » « غربونى » لكى يخرج معه مباشرة الى بستان الزيتون ، على مشارف القرية ، وأعطاه تعليمات شفريه وقائمة مكتوبة أيضا عن نوع البيانات المطلوبة ، ثم عاد فورا هو وصحبه الى سوريا عبر الحدود اللبنانية ، وبعد ذلك بشهر عادوا وأخذوا من «غربونى» كل المعلومات التى حصلت عليها الشبكة ، وفى تلك المرة أحضر « خربوش » تعليمات مكتوبة للمجموعة ، وكانت تلك التعليمات هامة بالنسبة لشكلها ومحتواها ، وكانت من بين الوثائق التى كانت فى حوزة « غربونى » عند القبض عليه هو وباقى المجموعة ؟

فكر قليلا يا أخى ، فقد مرت عشر سنوات منذ كارثتك ، ونحن نعلم حالتك جيدا ومعاناتك ونشاركك عواطفك ، كن صبورا ، لقد اتصلت بنا ، ويجب أن تعمل حسب تعليماتنا .

اننا لا نوافق على أن يأتى أى منكم الينا للاتصال بنا وذلك باستثناء واحد : اذا شعرتم أن هناك خطرا عظيما يهددنا ، من جانب العدو وعلمتم كل تفاصيل الخطر والنوايا ٠

أننا نرسل لكم مبلغا من المال ، لارساله الى والدى الفتاة العربية « نايفة » ويجب أن تقوموا بالوفاء بكل طلباتها ، وأن تعطوها القوة وترفعوا من روحها ، ولسوف نساعدهم من وقت لآخر(*) ٠

أرسلوا الينا علبة من كل نوع من المعلبات الآتية : فاصوليا خضراء (مصنع فريمان) ، مربات تين ، «مصنغ فينا) ، عصير ومربة المشمش ، « مصنع ياخين) فواكه مشكلة (فى علب ، مصنع متزارون) وعصير عنب (مصنع شامار) مربات (تين وخوخ وتفاح — تنوفا) ، وعلبة من زيت الخضروات الاسرائيلى (من ٣ — ٥ كيلو ونرجو تسليمهم الى أصدقائنا لارسالهم لنا وأخبرونا على الاسعار ومصاريفكم(*) ٠

نرجوكم الاستمرار فى نشاطكم فى سرية مطلقة واحتياط بالغ ولا تتصرفوا بأنفسكم مع شعبكم بطريقة يمكن تثير شكوك الأعداء ، وحاولوا أن تتعلموا منهم المكر والخداع والحيل ، ولسوف نحاربهم بنفس طرقهم ونتغلب عليهم بعون الله ٠

أخبرونا بكل ما تشعرون به وباقتراحاتكم وطلباتكم ، ونأمل أن تتعلموا كل ما تريدون بالتدريج وعلى مراحل ، ولسوف نبدأ من هنا من الصفر وسوف نرسل لكم بالتعليمات بانتظام ، وذلك لمصلحتنا جميعا ، وفيما بعد انتبهوا الى تعليماتنا وتصرفوا تبعا لها والله معكم والمجد للعرب ٠

نرجوا اخبارنا عن أنشطة وحدات الاسطول الحربى فى حيفا وتواريخ ابحارها وعودتها ، وفى أى اتجاه وأين ترسو بانتظام فى الميناء ، وعن عدد وأنواع زوارق الطوربيد هناك ، والرقم المكتوب على كل منها ٠

(*) المقصود هو « نايفة عاقلة » التى عوقبت لتجسسها لحساب الأردن ، فبينما كانت فى الأردن ، قدمت خدماتها للملحق العسكرى السورى فى عمان ، انظر الباب السابع عشر والباب الحادى والعشرون ، وقد أعطى « خربوش » احدى عشرة عملة ذهبية لوالديها ٠

هل تم رؤية وحدات بحرية جديدة فى حيفا ، واذا كان الأمر كذلك ، فأى منها ؟ « النوع والرقم والحمولة ومكان الرسو وتاريخ الرؤية للمرة الأولى ومتى تصل وكيف تعمل) ، واننا نعلق أهمية على السؤالين الاخيرين ، استمروا فى البحث حتى تحصلوا على النتائج ٠

تتبعوا التحركات فى معسكر « كردانى » ومن أجل أى هدف تستخدم الدبابات هناك (أنواعها وعدد كل نوع ، وهل هى متواجدة هناك بانتظام بأطقمها ، أو أن الفرق تأتى من وقت لآخر ؟ وما هى شاراتهم وألوان أغطية رءوسهم ؟ (استمروا فى بذل الجهود وأخبرونا بالنتائج) ٠

ولم تصل الوثيقة المحتوية على التعليمات ، والتى سلمت « لغربونى » الى بقية المجموعة فبعد أيام من استلام غربونى لها ، قرر صديقه « ابراهيم فهماوى) من « تامرا » أن يرسل له بعض المعلومات التى كان قد جمعها ٠ فأرسل رسالة مع « محمد فاضل » وهو عضو فى اتحاد الشباب الشيوعى فى القرية ، والذى كان قد جند من فترة قصيرة ، وقد قبض على المندوب الشاب ، وهو فى طريقه الى « العرابة » وفى أعقابه « غربونى » والاخوة « ياسين » و « كنعان » وزملائهم الأعضاء فى الشبكة ، وعوقبوا بمدد مختلفة من السجن(٣) ٠

وبعد الوحدة كان لبنان كما كان من قبل أحد الأهداف الكبيرة للمخابرات فى دمشق فقد كان الاهتمام السورى طويل الأجل ، بأن وجود المنفيين السوريين المعارضين للنظام فى بيروت ، قد ازداد بالمعارضة الملتهبة للسياسات المشايعة للغرب للرئيس « شمعون » وحكومته ٠ وحيث كان لبنان نفسه منقسما حول ذلك الموضوع ، أصبح الأمر بؤرة للتوترات الطائفية كما هو معتاد فى ذلك البلد، وكان الكثير من اليساريين والمسلمين يؤيدون التقارب مع « البلاد العربية الثورية» بقيادة مصر فى صورة وحدة ، أو نوع من التكامل ، ومن جانب آخر ، كانت غالبية المسيحيين يريدون المحافظة على استقلال بلدهم وارتباطها بالغرب ، وفى سنة ١٩٥٧ أقيمت هيئة معارضة هى « الجبهة القومية » تحت قيادة اسلامية وكان هوفها الظاهرى هو منع تعديل الدستور ، والذى سوف يسمح باعادة

انتخاب « شمعون » لفترة الرئاسة الثانية ، وفى الواقع فقد كانت المعارضة للرئيس موجهة لتعاطفه غير المحدود نحو الغرب ، ولم تكن له علاقة بمسألة طول فترة الرئاسة(*) .

وتحول العنف الذى ثار ضد هذه الخلفية فى سنة ١٩٥٧ الى حرب مدنية فى مايو سنة ١٩٥٨ ، وادعت الحكومة أن الاعضاء المتمردين ، من الجبهة القومية يتلقون عونا سوريا ، وكما هو متوقع فقد نفى كل من الثوار والجمهورية العربية المتحدة ، ذلك بعنف ، ولم تجد الحكومة اللبنانية ، أى بديل الا أن تقدم شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة ، الى مجلس الأمن ، وكانت تلك هى المرة الاولى ، التى تشكو فيها حكومة عربية شقيقة على ذلك المستوى العالمى ، وكان « شارل مالك » هو الممثل اللبنانى ووزير الخارجية ، الذى كان قد وصفته حملة الاتهامات المصرية بأنه الرجل الذى كان يراسل « أبا ايبان » ممثل اسرائيل فى الامم المتحدة، وسفيرها لدى الولايات المتحدة ، وقد قدم « مالك » قائمة طويلة بالاحداث التى تشير الى التدخل الشديد للمخابرات السورية فى الشئون اللبنانية وعلى سبيل المثال ، ففى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨ عقد اجتماع فى مكتب « برهان أدهم » (الذى كما نذكر قد عين رئيسا لادارة المخابرات العامة فى دمشق بعد الوحدة مع مصر) بمشاركه ثلاثة من القوميين اللبنانيين ، « غالب ناجى » من بعلبك « ومحمد يافوفى » من نحلة ، والصحفى « رياض طه » من بيروت ، وأرشدهم « أدهم » كيف يضعون المتفجرات فى معسكرات الجيش اللبنانى .

وقبل ذلك بأسبوعين قبض على مواطن سورى هو « محمد عبد الرحمن الجابرى » من حلب ، فى العاصمة اللبنانية ، وخلال استجوابه اعترف بأنه كان ضابطا فى الجيش السورى ، وأنه قد أرسل الى لبنان بواسطة النقيب « أحمد نجيب المعراوى » رئيس مكتب المخابرات فى حلب ، للانضمام الى مجموعة من الجنود السوريين فى بيروت كانوا مشتركين فى الانشطة الارهابية ، وادعى أن عددا من هؤلاء المبعوثين قد وصلوا الى لبنان ، كل منهم على حدة وعند وصولهم

(*) فى سنة ١٩٦٤ رفض الرئيس « فؤاد شهاب » مشروع قانون قدمه مجلس النواب ، يسمح له بالخدمة فترة اضافية .

تجمعوا فى وحدات كل منها ١١ رجلا ، وروى أنه قد تلقى أسلحة ونقودا فى بيروت ، وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ حكمت عليه محكمة عسكرية بخمس عشرة سنة من السجن مع الاشغال الشاقة ٠

ولم تتردد المخابرات السورية فى أن تستخدم ضد « دولة شقيقة » وحدة فدائيين فلسطينيين للتسرب الى اسرائيل (من خلال لبنان عموما وبتعاون من سلطاته) للتجسس والقتل والتخريب ، وكان ينتمى الى تلك الوحدة الجليلى « حسن عبد الحميد حسين » الذى رقى منذ الآن وكان يدير مجموعة مضادة للوحدات المارونية لشمعون ، كما جند « جلال قاوش » وهو أحد الشركاء فى الاعتداءات القاتلة « لعلى خربوش » فى اسرائيل لمساعدة المتمردين ، ومثل كثيرين غيره ، قبض عليه وسجن ٠

وبعد أن توقف العنف فى لبنان ، عاد « حسن » الى عمله القديم للتجنيد والمراسلة ، وازداد الاتجاه ازاءه تشددا مرة أخرى ، وفى بداية سنة ١٩٦٣ هرب الى لبنان حيث قدم خدماته للسلطات ، وهناك أيضا صادف الشكوك وفى نهاية مارس تسرب عائدا الى قريته الأصلية ، وطلب من « المختار » أن يسلمه للبوليس وقال أنه يفضل أن يموت فى اسرائيل على أن يعيش فى بلد عربى ، وقد حوكم وحكم عليه بالسجن ١٢ سنة٠٠

ولقد نجحت المخابرات السورية فى تجنيد دبلوماسى أجنبى أيضا هو « لويس دى سان » القنصل العام لبلجيكا فى دمشق ، وفى ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ قبضت عليه السلطات اللبنانية ، لدى وصولهمن سوريا ، ووجد فى سيارته ٣٣ مدفعا رشاشا و ٢٨ مسدسا وكمية كبيرة من الذخيرة من بينها قنبله ذات جهاز تفجير أوتوماتيكى ، وكان يحمل أيضا رسالة الى شخصية مشهورة ،رفض فيما يبدو أن يفصحعنها ، وكانت الرسالة تحتوى تعليمات لتنفيذ عملياتتخريبية مختلفة وقتل المنفيين السوريين فىبيروت(٤) ٠

وقد قدمت مجموعة المراقبين ، الذين أرسلتهم الأمم المتحدة الى لبنان ، كنتيجة لشكوى لبنان الى مجلس الأمن تقريرا بأنها لم تستطع اثبات الاتهامات، وحاولت التهوين من مدى النشاط السورى الهدام ، ولقد ظهر أن مراقبى الأمم المتحدة قد « راقبوا » مناطق الحدود الجبلية ، بين البلدين خلال النهار فقط ، وأنهم كانوا يتركون مواقعهم عند حلول الظلام ، وذلك حسبما قال « روبرت مورفى » فى كتابه « دبلوماسيون بين المحاربين » حيث كان فى لبنان فى مهمة خاصة من قبل الرئيس « أيزنهاور » ، وحين قامت القوة الأمريكية ، التى وصلت الى لبنان فى يوليو سنة ١٩٥٨ بالتصنت على الخط التليفونى بين دمشق وبيروت، أصبح من الواضح بلا أدنى شك من أى بلد كان المتمردون البنانيون يتلقون المساعدة(٥) ٠

ولم يكن مسموحا للمخابرات السورية ، بأن تقتصر على العمليات الهجومية بل كانت مضطرة أيضا للاشتراك فى الجاسوسية المضادة ، ففى يونيو سنة١٩٦٠ أعدم الدرزى « هانى أبو صلاح » رميا بالرصاص ، بعد أن حوكم ووجد مدانا بالتجسس لصالح اسرائيل ، وبعد ذلك بشهر حوكم ١٤ رجلا فى دمشق (تسعة منهم غيابيا) وفى نهاية يونيو سنة١٩٦١ اكتشفت شبكة للجاسوسية والتخريب يتكون أعضاؤها بالكامل من « حزب الطاشناق الارمنى »(٦) ، وكان الارمن ينقسمون ، منذ كان غالبيتهم ، يعيشون تحت الحكم العثمانى ، الى حزبين ، ففى سنة ١٨٨٥ كون المثقفون رابطة ثورية تعرف باسم « هانشاق » وذلك بهدف رفع الروح القومية لكل قطاعات الشعب ، وبعد ذلك بخمس سنوات تكونت مجموعة « الطاشناق وهى الرابطة الاكثر نشاطا ، والتى تنادى بالتدريب العسكرى ، وما زال ذلك التقسيم ساريا ، ويرتبط اسم « الهانشاق » بالاتحاد السوفيتى « والطاشناق » بالغرب ٠

وحسبما قال المتحدث الرسمى فى دمشق فى وقت الحادث فقد كان « الطاشناق » يعملون لحساب الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل ، وقد قبض على ٣٤ من أعضاء الجماعة ، وحوكم تسعة آخرين غيابيا ، ولقد أشيع أن الطاشناق كانوا يتميزون بتسلسل هرمى منظم وتدريب عسكرى صارم ، وكان الموالون

للمجموعة يعطون الاسلحة ويتدربون على استخدامها فى سوريا ولبنان ، وأقيمت أيضا وحدات « كوماندوز » خاصة ، وكان الحزب يجرى كل تلك الانشطة ، تحت ستار النوادى والمدارس والمؤسسات الخيرية الدينيـة ، وقد اكتشفت أسـلحة ومتفجرات وأجهـزة راديو فى مراكزهم فى دمشق واللاذقية والقامشلى وحلب وفى المدينة الأخيرة على الأخص اكتشف مخبأ كبير للمعدات العسكرية ، ويشتمل على أسلحة أوتوماتيكية وذلك فى عيادة للصليب الاحمر الارمنى ، وكانت كل تلك الاسلحة قد هربت من لبنان فى سيارات الممثلين الدبلوماسيين فى بيروت ، ولقد ورد اسم السفارة الفرنسية على وجه الخصوص وكان سائقها الارمنى شاهدا فى المحاكمة ، وكانت السفارات تدفع فى مقابل المعلومات التى يقدمها « الطاشناق »، وكانت عملية جمع المعلومات ممكنة نتيجة للسلطة المطلقة للحزب على أفراده ، الذين كانوا مشاركين فى كل مجالات الحياة فى سوريا(٦) .

الباب السادس عشر

المخابرات السورية والارهابيون

انفصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦١ كان الاهتمام الأول لحكامها الجدد ، هو حالة الأمن الداخلى ، وحيث كان النظام الجديد يواجه الأعداء من الداخل ومن الخارج ، فلم يكن واثقا من نفسه ، وبعد يومين من الانفصال طرد اللواء « محمد الجارح» من منصبه كنائب للسكرتير العام للأمن والبوليس فى وزارة الداخلية وحل محله اللواء « فتح بكر » ، وكان صاحب ذلك المنصب يسيطر على كل قوات البوليس وادارة الأمن العام ، كما كانت تسمى « خدمة الأمن » فى سوريا ، وفى منصف ديسمبر سنة ١٩٦١ حدث تغيير آخر فقد حل العقيد « سمعان هشام » محل « فتح بكر » وعدل لقب الأخير الى « قائد قوات الأمن الداخلى » ، وبذلت الجهود أيضا لتحسين ظروف خدمة أعضاء تلك القوات لضمان ولائهم للنظام ، وفى النهاية — وكما هو متوقع فى بلد تعتمد فيه الحكومة على الجيش — نقلت قوات الأمن الداخلى الى الاطار العسكرى ويعرفهم المرسوم رقم ٦٧ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ بأنهم « قوات ثانوية تعمل داخل اطار القوات المسلحة وهم تابعون لوزير الداخلية ، ويشتركون فى المهام والواجبات التى توكل اليهم حسب القواعد والتنظيمات المعمول بها » وتشمل المنظمات ، التى تحت سيطرة قيادة قوات الأمن الداخلى على ادارة الأمن العام ، التى أعيد تسميتها الآن « بادارة الأمن السياسى » وقد حددت مهامها على أنها « فحص المعلومات المتصلة بالأمن السياسى للدولة ، من خلال التحريات التى تجريها ومن خلال المعلومات التى تتلقاها من أقسامها الاقليمية والمركزية ، وأن تقدم الاقتراحات الضرورية لقيادة قوات الأمن الداخلى ، من أجل ضمان حماية الأمن السياسى » .

والوحدتان المحترفتان الأساسيتان فى الادارة هما ادارة الأمن الداخلى وادارة

الأمن الخارجى ، وتتضمن الأولى الأقسام المشتغلة بمراقبة الأحزاب والمنظمات والعمال والمصانع والطلاب والمعلمين والصحافة والمطبوعات ، وتحتوى الادارة الثانية على ثلاثة أقسام : واحد للشئون العربية وواحد لشئون اللاجئين والثالث لمراقبة اليهود والصهيونية(١) .

ويبدو أن ادارة الأمن السياسى قد ورثت مهمة « المكتب الخاص » وهو فرع ادارة المخابرات العامة المصرية فى دمشق خلال قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم فلم تكن تعمل داخل سوريا فقط ، ولكن فى الخارج أيضا ، وفى كل الأحوال بين جيرانها ، وكان من بين من تعاملت معهم ادارة « عبد الحميد السراج » الرئيس السابق للمجلس التنفيذى ووزير داخلية الأقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة ورئيس مكتب المخابرات السورية ، فى وقت من الأوقات ، وكما ذكر من قبل كان السراج قد سجن بعد انفصال سوريا من الاتحاد ، لكنه هرب ووجد مأمنه فى القاهرة ، قبل أن تحاكمه محكمة عسكرية ، وهو اما قد نسى أو أنه قد اختار أن يتجاهل خيبة أمله فى ناصر ، الذى رد له الجميل لكل خدماته ، بأخذه من دمشق وتعيينه نائبا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، وهو لقب خال من كل معنى . وحين وصل الآن الى مصر كرجل منفى فانه ، على أى حال ، قد وجد لدى ناصر رغبة متبادلة فى استعادة سوريا الى أحضان الوحدة .

وكان من الواضح لدى الاثنين ، ناصر والسراج ، أن الجمهورية العربية المتحدة ، لا يمكن اعادة اقامتها بوسائل سياسية مقبولة ، وعلى ذلك فقد قررا أن يطبقا التكتيك الذى كان قد استخدماه خلال جهودهما المشتركة للاطاحة « بقاسم » فى العراق ، ففى ذلك الوقت ، كما هو واضح فى باب سابق* ، أقيم فريق خاص ، كان يعمل بالتنسيق مع ادارة المخابرات العامة ، ولكن مستقلا عنها ، ومرة أخرى ، تم اقامة هيئة خاصة ، « المكتب العربى » بهدف احياء الاتحاد بين مصر وسوريا وكان السراج هو رئيس ذلك المكتب فلم يكن هناك من يعرف السوريين ، أكثر منه أو من كانت لديه الفرصة للوصول الى ذلك الهدف ، ضمن

(*) الباب الخامس .

كان أكثر منه تأهيلا لاستخدام المنفيين السوريين ـ الذين كان أغلبهم يقيم فى لبنان ـ فى الأنشطة الهدامة الموجهة ضد بلادهم نفسها ؟ وكانت تلك الأنشطة تتضمن اقامة الاتصالات بالدوائر « الوحدوية » فى سـوريا وتسريب وحدات التخريب وتهريب الأسلحة للبلاد ٠

ولم يكن المكتب العربى هو الهيئة الوحيدة التى تقوم بنشاط سرى ضد سوريا ، فلم تتخلف ادارة المخابرات العامة المصرية عن مثل تلك الأعمال ، من خلال محطتها فى لبنان الموجودة فى السفارة المصرية فى بيروت ، ويبدو أكثر من محتمل أن الهيئتين كانتا تنسقان أنشطتهما بطريقة أو بأخرى ، ولم يكن لبنان الذى كان فى ذلك الوقت مسرحا لعملياتهما ممتلئا بالمنفيين السوريين المعارضين لحكومة دمشق فحسب بل كانت له الى جانب ذلك ميزة حدوده الطويلة أو عن طريق التسلل ٠

ولم يكن السوريون أنفسـهم مستعدين لقبول الأمـر فى استكانه ، فلم يقوموا فقط باتخاذ خطوات مختلفة لاعاقة الأنشطة الهدامة ، بل بادروا بالأعمال الانتقامية من جانبهم وحددوا لأنفسهم ثلاثة أهداف : السلطات اللبنانية والمنفيين السوريين الذين يعيشون فى لبنان والمبعوثين المصريين الذين يعملون من هناك ٠ وكان السوريون مقتنعين بأن الحكومة اللبنانية قد سمحت بالنشاط المعادى ضد سوريا ، من جانب المنفيين والمصريين ، ولذا وجدوا لدى أنفسهم الحرية فى أن يعملوا ما يرونه مناسـبا فى لبنان ، وكانوا فى بعض الأحيان يقنعون بالقيام بالدعاية السوداء ، وقد قبض على مبعوثين سوريين فى أغسطس سنة ١٩٦٢ وهم يوزعون منشورات تهاجم مصر(٢) ، وفى مناسبات أخرى خططوا لأعمال مؤذية أكثر خطورة ، وأحد الأمثلة على ذلك هو الشبكة السرية التى اكتشفت فى طرابلس فى فبراير سنة ١٩٦٣ وظهر من استجواب أعضائها ، أنها كانت تحت قيـادة « غير مدنية » يبدو أنها مكتب المخابرات السورية ، وكان أعضاؤها قد كلفوا باغتيال « أديب النحوى » وهو محام منفى من حلب ونسف مبنى الحـكومة فى المدينة(٣) ٠

ومع كل ذلك فقد كانت المحاولات ما تزال مستمرة للوصول الى تفاهم مع السلطات اللبنانية بالمفاوضات المباشرة والرسمية وقد جرت احدى تلك المحاولات فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ حين تقابل أفراد من قادة المخابرات السورية مع نظرائهم من اللبنانيين ، كان الوفد السورى برئاسة مدير عـام قوات الامن الداخـلى ، اللواء « يوسف شاكر » ورئيس مكتب المخابرات ، فى ذلك الوقت العقيد « محمد خير بدوى » وقـد استقبلهم رئيس مكتب المخـابرات اللبنانى العقيد « أنطوان سعد » وعديد من مساعديه(٤) ومن المحتمل أن يكونوا قد ناقشوا بين أمور أخرى موضوع القبض على الملازم ثان « فايق عبد العزيز » من الجيش السورى ، الذى اعتقل فى لبنان ، منذ فترة قصيرة واعترف أنه مرسل فى مهمة سرية من حزب البعث ــ الذى استولى على السلطة فى دمشق فى مارس سنة ١٩٦٣ ــ الى حزب البعث اللبنانى (غير الشرعى)(٥) ، ويبدو أن ذلك كان أحـد أول انكشافات الممارسات السرية لحزب البعث كحزب حاكم وانتهاكه لشئون الدولة ، وكان من الواضح أن البعث كان يأمل فى تسخير الحزب الشقيق فى لبنان للنضال ضد المعارضين المنفيين وعملاء المخابرات المصرية والمتعاونين معهم ٠

وبالرغـم من أن غالبية الجهد السـورى ، كان فى ذلك الوقت مركزا على لبنان ، فان « الجبهة » الاسرائيلية لم تكن مهملة تماما أكثر من أى وقت مضى ، وكان واحد من أكثر الناس نشاطا فى ذلك المجال هو الملحق العسكرى السورى فى نيقوسيا ، الذى كان بحكم منصبه الرسمى يدير أيضا محطة مكتب المخابرات هناك ، وفى يناير سنة ١٩٦٤ جند « يوسف دامونى » من وادى نيسان فى حيفا ، وكان مستوردا للبضائع من قبرص وجند « يوسف » أخاه « زكى » وثلاثة من أصـدقائه مقيمين أيضـا فى وادى نيسان ، وشركائه فى العمل ، وبتعليمات سورية اشترى الخمسة خرائط وبحثوا عن المعلومات عن مشاهير العرب ، وعن الأهـداف العسكرية ، وكانت رحلاتهم الخاصة بالعمل فى قبرص تخدم كغطاء لاتصالاتهم وتسليمهم المواد لقادتهم السوريين ، وكان عليهم أن يسافر واحـد منهم كل شهرين الى نيقوسيا ، لتسليم التقارير عن نتائـج بحثهم ، وكان على

المسافر فى « المهمة » أن يحدد تاريخ اللقاء القادم ، واستطاع أربعة من أعضاء الشبكة اقامة صلة مباشرة بالملحق العسكرى السورى ، وبناء على تشجيعه حاول الرجال الخمسة ، دون أن ينجحوا ، اقامة « ناد كشفى كاثوليكى » فى حيفا ، كانوا ينوون استخدامه كغطاء لحركة قومية شبابية وكشبكة مخابرات مكثفة .

ولقد اكتشفت المخابرات الاسرائيلية أنشطة الشبكة غالبا منذ بدايتها ، دون أن يعلم الشباب بالطبع شيئا عن ذلك ، ولكن باقتراب سنة ١٩٦٥ قاموا بايقاف نشاطهم ، خوفا من أنه ربما يكونون قد أثاروا الشك حولهم ، وكان اعتقالهم بسبب فحص جمركى للبضائع التى كانوا يستوردونها من قبرص ، فقد كانت بعض المواد مرسلة ظاهريا باسماء ، أقارب مختلفين لتجنب دفع الرسوم عليها ، وحتى اذا لم يكونوا قد اكتشفوا بوسائل أخرى ، فان تلهفهم على الاستفادة السريعة ، كان سيؤدى بهم الى نفس المصير ، لقد نسوا — أو لم يعلموا — القاعدة الأساسية بأن أولئك المشتركين فى الجاسوسية ، يجب أن يتجنبوا التورط ، فى أنشطة غير شرعية واضحة حتى لا يجذبوا انتباه السلطات ، وعلى أية حال فقد كانوا يعملون بتحفظ شديد ، وقد تلقوا مبلغ أربعة آلاف جنيه اسرائيلى ، خلال تلك السنة من مكتب المخابرات السورى ، وهو مبلغ كبير فى تلك الأيام ، وقبض عليهم فى فبراير سنة ١٩٦٥ وفى سبتمبر تعلموا الدرس الصعب من مدد سجنهم المختلفة(٦) .

وكانت تلك الشبكة هى الأولى ، من نوعها حيث كان كل أعضائها من ساكنى المدن ، فقبل ذلك نجح السوريون فقط فى تجنيد العرب الاسرائيليين الريفيين الذين كانت فرصتهم للحصول على المعلومات محدودة أساسا .

وبينما كان ممثل المخابرات السورية فى قبرص مشغولا مع الشباب الخمسة من وادى نيسان ، كان زملاؤه فى سوريا ، مازالوا مشغولين فى النزاع بين العرب ، وكان التوتر بين بيروت ودمشق قد زاد فى ربيع سنة ١٩٦٤ ، قبل انتخابات البرلمان اللبنانى ، وكانت تلك تتم على مراحل ، كما هى العادة فى ذلك البلد ، فى أبريل وفى بداية مايو ، وكانت تلك الفترة تتميز بحوادث الحدود وبوضع المتفجرات فى المبانى والبيوت والصحف اللبنانية المعروفة بولائها لمصر ،

وجرت هجمات على منشئآت المياه بهدف الاخلال بالحياة اليومية فى لبنان ، وقد نفذت كل تلك العمليات بالاضافة الى التكديس العادى للمعلومات السياسية والعسكرية والبيانات عن أعداء النظام السورى ، الذين يعيشون فى المنفى فى لبنان ، ولكن ذلك لم يكن هو كل شيء ، ففى النصف الأول من مايو سنة ١٩٦٤ أعلنت بيروت عن الكشف عن شبكة سرية سورية بقيادة الملازم أول « جلال مرحاج » من ادارة الأمن الخارجى التابعة لادارة الأمن السياسى فى سوريا ، وكان فى « جدول أعمال » الشبكة خطط للهجوم على السفارة المصرية فى بيروت ، وخطف المنفيين السوريين ومحاولة اغتيال الشخصيات اللبنانية الموالية لمصر بما فى ذلك رئيس مكتب المخابرات اللبنانى العقيد « أنطوان سعد » الذى كان مضيفا لرؤساء المخابرات السورية خلال زيارتهم للبنان فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ ٠

وقد أظهر استجواب أعضائها بعض الحقائق البارزة التى تسربت بعض تفاصيلها الى الصحافة فى لبنان ــ حول المتسترين على الشبكة الذين كان أحدهم ذا صفات مثيرة للانتباه ، وهو عميل سرى سورى يدعى « موفق دياب » كان قد أخبر رؤساءه فى دمشق ، أنه قد نجح فى بيروت فى تتبع ضابط فى الجيش السورى مطلوب لدورة فى اضرابات حلب وحماة ، قبل ذلك بعدة شهور ، وفى ضوء هذه المعلومات أرسل الملازم أول « مرحاج » الى لبنان ، وقابل « دياب » وعملاء آخرين وبحث معهم أمورا مختلفة من بينها طرق خطف الضابط المطلوب ، وقد أمدهم طبيب لبنانى ، كان عضوا نشطا فى البعث ، بمادة مخدرة لاستخدامها فى « العملية » ، ويبدو أن أعضاء الشبكة ، قد ناقشوا أيضا مهام أخرى ، كانت قد تخططت أو على وشك التنفيذ ، ولم يتم تحقيق أى من هذه الخطط ، فبعد يوم من وصول الملازم أول « مرحاج » تم القبض على أعضاء الشبكة التسعة ، بما فيهم الطبيب الذى كان قد قدم المواد الطبية اللازمة لعملية الخطف التى رتبت ٠

وسرعان ما تكشف أن « موفق دياب » لم يكن وحده هو العميل المزدوج ، بل كان هناك اثنان آخران من التسعة الأعضاء فى الشبكة هما عميلان مزدوجان يعملان ظاهريا ، لحساب السوريين ، ولكنهما فى الواقع تحت سيطرة اللبنانيين ، وأكثر من ذلك فقط ظهر أن « دياب » لم يكن يخدم سيدين فقط بل ثلاثة ، وكان الثالث هو المخابرات العامة المصرية ، التى كان أحد ممثليها الأساسيين فى

بيروت هو « محمد نسيم » ، وبالرغم من أن ذلك لم يعلن بلا تحفظ ، فان الانطباع الذى ساد فى تلك الحالة هو ان دياب كان يعمل بتعليمات تم تنسيقها مسبقا بين المخابرات المصرية واللبنانية ، وقد ادعى أحد الشهود ، أنه قد التقى هو و «دياب» مع ممثل المخـابرات المصرية ، الذى بناء على أوامره خططت المجموعـة لنسف مكاتب الصحف الموالية لمصر لالقاء اللوم على السوريين ٠

وكانت المناقشات التى دارت بين المتآمرين قبل القبض عليهم ، قد سجلت بواسطة العملاء المزدوجين وكانت الشرائط بين الدلائل ، التى بنى عليها الادعاء اتهاماته ، وكما هو متوقع فقد أنكرتها السلطات السورية كلها وأكدت أن « موفق دياب » قد خدعهم وأن الملازم أول « مرحاج » كان قد أتى الى لبنان بناء على تقرير « دياب » بأنه قد حدد مكان الضابط السورى المطلوب ٠ وقالوا أن « مرحاج » كان قد خططوا للقبض على الضابط واعادته الى سـوريا وهى خطوة يبـدو أنهم كانوا يبررونها بأنها تنفيذ للاتفاق بين البلدين ــ الذى يسمح لضباط المخابرات السورية ، بدخول لبنان ولضباط المخابرات اللبنانية بدخول سوريا ، حتى مع حمل الأسلحة ٠

ولم يفلـح ذلك ٠ فـذهب العقيد « أحمـد السـويدانى » رئيس مكتب المخابرات ، فى ذلك الوقت الى بيروت لمناقشة موضوع الملازم أول « مرحاج » ولكنه لم يصل الى شيء فى محاولة التفاوض لاطلاق سراحه ، وردا على ذلك قبض على عـدد من المواطنين اللبنانيين فى سوريا ، من بينهم ضابطان من قـوات الأمن الداخلى فى لبنان ، كانا يمران داخل دمشق فى طريقهما الى لبنان عائدين من اجازة فى تركيا ، واتهم الرجلان بالنشاط الموجه ضد أمن الدولة ، وبالرغم من أن التهم كانت لا أساس لها من الصحة ، فقد قوى ذلك من فرصة منح الملازم أول « مرحاج » الحرية فى مقابل الافراج عنهما ٠

أما بالنسبة « لموفق دياب » وهو أهم العملاء المزدوجين الثلاثة فى الشبكة فان المخابرات السورية لم تغفر له خيانته ، وفى ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤ أعـدم رميا بالرصاص فى « شارع شـهادة » فى بيروت ، وهـرب المغتالان السوريان بالسيارة ، ولكن ليس قبل أن يمرا فوق جثته عدة مرات(٧) ٠

وطالما استمر الصراع السرى بين القاهرة ودمشق فان استغلال لبنان كميدان أساسى لصراعهما ، قد جعل تورط ذلك البلد وقابليته لتحمل الضرر محتوما ، واستمرت سوريا فى الجاسوسية والتخريب والقتل بكامل قوتها هناك حتى سنة ١٩٦٦ حيث أدى تحسن العلاقات السورية مع مصر الى انخفاض مدى الأعمال العدائية السرية •

ولكن حتى فى قمة أعمالهم العدائية المستترة مع مصر فان المخابرات والمباحث السورية كانت تحوطها المتاعب من الاتجاهات الاخرى كذلك وعلى أرض وطنهم أيضا ، ففى فبراير سنة ١٩٦٤ قبض على أربعة عشر شخصا فى دمشق بتهمة التجسس لحساب ألمانيا الغربية ، وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٤ أعدم أربعة أشخاص من بينهم المبشر اللبنانى « جميل الكاره » والسورى « جميل الحداد » وذلك بعد أن وجدوا مدانين بالتجسس لحساب اسرائيل(*) ، واتهم ستة عشر عضوا من شبكة أخرى بالعمل لحساب اسرائيل وحوكموا فى بداية أبريل سنة ١٩٦٤(٩) ، وفى فبراير سنة ١٩٦٥ أعدم المقدم « عبد المنعم حكيمى » و « فرحان الاتاسى » وهو مواطن أمريكى من أصل سورى وذلك لتسليمهم معلومات الى سلطات الولايات المتحدة ، كما أعلن أن شخصية من العاملين فى سفارة الولايات المتحدة من بينهم السكرتير الثانى « والتر سنودن » غير مرغوب فيهما(١٠) ، وفى هذه الفترة نفسها هرب « محمد عرقى » رئيس القسم الفلسطينى فى مكتب المخابرات بدمشق الى الأردن ومنح حق اللجوء السياسى هناك(*) ، وأعدم الاسرائيلى « ايلى كوهين » فى ١٨ مايو وكانت محاكمته قد بدأت فى فبراير •

وكان جو « الأمن » فى سوريا مكهربا فى ذلك الوقت • ويدل على ذلك اصدار مرسوم من رئيس الجمهورية « نور الدين الأتاسى » فى ١٥ يونيه سنة ١٩٦٦ بمنع شراء واحراز وتربية الحمام الزاجل دون ترخيص من سلطات الأمن وعلى المخالفين أن يتوقعوا مواجهة المحاكمة العسكرية ، وعقوبة ثلاث سنوات بالسجن(١١) ، ولم يحدد المرسوم اذا ما كان عديد من الجواسيس قد كانوا

(*) انظر الباب التاسع عشر •
(*) انظر الباب الحادى والعشرين •

يستخدمون الحمام كوسيلة للاتصال لدرجة أن أصبح منع تربيته احدى الضروريات •

وفى تلك الفترة أقيمت أول الصلات العملية بين المخابرات السورية والمنظمات الارهابية ، وكان مكتب المخابرات السورية هو الذى ساعد على الظهور المبكر لنشاط « منظمة فتح » وكان ذلك نحو نهاية سنة ١٩٦٤ حيث تم الاتفاق على التعاون بين « ياسر عرفات » «والعقيد أحمد السويدانى » رئيس المخابرات العسكرية السورية(١٢) ، وشأنه شأن « عبد الحميد السراج » وهو أحسن المعروفين من سابقيه فان « السويدانى » قد وصل الى ذلك المنصب ، فى سن مبكرة فقد كان فى الثالثة والثلاثين فقط ، وكان أيضا يشبه « السراج » فى كونه انطوائيا وقليل الكلام ، وكان أصدقاؤه يسمونه « أبا الهول » ، وكان قد زار جمهورية الصين الشعبية لفترة طويلة ، وكان من المعجبين « بالفيتت كونج » وطرقهم فى الحرب(١٣) ، ويجب أن نذكر أنه حينما حصل « السويدانى » على موافقة البعث السورى على التعاون مع « فتح » كانت سوريا هى البلد الوحيد ذات الحدود مع اسرائيل التى تؤيد سياسة استخدام القوة ضد اسرائيل ، وبالرغم أن سوريا لم تذهب بعيدا فى اقتراح أعمال عدائية واقعية فانها كانت تؤيد تجديد أنشطة الفدائيين بصورة تشبه تلك التى سبقت حرب السويس ، وكان مكتب المخابرات يضم من قبل ، كما نعلم ، وحدة للفدائيين تتكون من مقيمين سابقين فى اسرائيل وعلى الاخص من منطقة الجليل الاعلى ، والذين كان القليل منهم يعيشون فى سوريا بينما الاغلبية فى لبنان لكنهم كانوا يبقون على روابطهم مع العرب فى شمال اسرائيل • والشىء العملى الذى لم يأخذه السوريون فى اعتبارهم هو الفصل التقليدى بين الكشافين والمجندين والمندوبين أو أى وظائف أخرى لها علاقة بالموضوع ، فكان أعضاء تلك الوحدة يستخدمون بكل طريقة فى التخريب ضد قوات الحكومة خلال الحرب الاهلية اللبنانية فى سنة ١٩٥٨ ، ولقد تذكرهم « سويدانى » حينما كان يتفاوض مع « عرفات » •

وتلاقت أهداف « ياسر عرفات » ومنظمته مع سياسة الحكام السوريين ، وكان التحفظ الوحيد بالنسبة لانشطة « فتح » هو أنها يجب ألا تتم من قواعد سوريا ، وكان السوريون يفضلون أن توجه ردود الفعل الاسرائيلية المتوقعة ضد جيرانهم اللبنانيين أو الاردنيين ، وكانت المشكلة الكبيرة التى تواجه « عرفات »

هى الحقيقة الواقعية فى أنه لا يوجد لديه الرجال المناسبون للقيام بالهجمات ، وفى مواجهة ذلك كان أبسط الحلول هو أن يوضع فى خدمة « فتح » الجنود الفلسطينيين الذين كانوا يخدمون فى الجيش السورى ، ولكن ذلك بدا خطيرا جدا بالنسبة للسوريين حيث أن ذلك يعطى دليلا قويا على تورطهم فى الموضوع ، وقدم رئيس مكتب المخابرات حلا آخر ، فقد كانت التفاصيل الشخصية عن أعضاء وحدة الفدائيين ، ما زالت فى ملف فى أرشيف مكتب المخابرات السورية ، وفتح « سويدانى » تلك الملفات « لعرفات » ، وكان غالبية الشعب يعيشون فى معسكرات اللاجئين فى لبنان ، وكانوا متأكدين من أنهم سيجدون بينهم من هم مستعدون لان يؤجروا أنفسهم ، وكان هؤلاء هم « أبطال الثورة » الذين كانوا يرسلون فى تلك الايام من خلال الاردن وقليل منهم من لبنان الى اسرائيل ، كذلك كانت عمليات منفصلة تتم من قطاع غزة ٠

وكان الاردنيون واللبنانيون غير متحمسين للتسرب الى اسرائيل من المناطق التى تحت سيطرة أى منهما ، وكثيرا ما أحبطوا المؤامرات التى كانت على وشك الحدوث خلال أراضيهم وسجنوا مرتكبيها ، وكان أحد المعتقلين عميلا سوريا محنكا هو « جلال قاويش » الذى كان قد ولد فى الجليل الاعلى ، وكان يعمل لحساب المخابرات السورية منذ سنة ١٩٤٩ ، وكنا قد ذكرناه من قبل كأحد أعضاء وحدة الفدائيين التابعة لمكتب المخابرات السورية والتى أرسلت فى سنة ١٩٥٨ للمشاركة فى الحرب الاهلية اللبنانية وعلى أنه الرجل الذى شارك فى الهجومين القاتلين فى اسرائيل (على الحارس الدرزى « يوسف الصفدى » وعلى ركاب أوتوبيس عكا ــ صفد) سنة ١٩٥٥ ٠

ولا عجب كبير فى أنه يمثل ذلك الماضى بدا قاويش لعرفات على أنه مصدر قوة وعين قائدا لاحدى وحدات فتح ، وقد اعتقل « قاديش » فى لبنان فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ بينما كان على وشك التسرب لاسرائيل مع اثنين من رفاقه للقيام بغارة أخرى ، وفى بداية فبراير سنة ١٩٦٦ أعلنت السلطات اللبنانية أنه قد انتحر بالقفز من نافذة أحد مكاتب ادارة الامن العام فى بيروت ، وادعت « فتح » والسوريون أنه قد عذب حتى الموت على أيدى اللبنانيين ، وكيفما كانت الحقيقة فان ذلك العميل السورى قد أصبح أحد أوائل الشهداء من منظمة عرفات ٠

الباب السابع عشر

مكتبة شارع حورى

كانت الحدود الفاصلة بين أنشطة المخابرات الخارجية والداخلية غير واضحة، منذ أمد طويل وذلك بسبب طبيعة المجهودات الهدامة الموجهة ضد الانظمة الدائمة التغير فى سوريا ، وكان الموقف الذى دعا الى التنسيق الدقيق بين ادارة الامن السياسى وبين مكتب المخابرات موقفا معقدا ، لدرجة أنه قد تطلب حتى ادماجهما، وفى الحقيقة ففى مارس سنة ١٩٦٦ عين العقيد « عبد الكريم الجندى » رئيسا لكل خدمات الامن والمخابرات فى البلاد ، ولقد ألغيت تلك الوظيفة بعد ذلك بثلاث سنوات بالضبط فى مارس سنة ١٩٦٩ حينما انتحر « الجندى » — أو ربما قتل ، وكما فى مصر تحول مكتب المخابرات الى ادارة المخابرات العسكرية وكان مديرها الاول هو العقيد « على ظاظا » وهو عضو فى قيادة حزب البعث(*) ، ثم حل محله العقيد « حكمت الشهابى » (**) ،، كما أقيمت أيضا ادارة مخابرات عامة على الطراز المصرى برئاسة « عدنان الدباغ » ، وأنشىء منصب جديد يسمى المنسق ، ويبدو أن من بين مهامه الاشراف على الخدمات الامنية وله الحق فى اتخاذ القرارات فى المسائل المثيرة للخلاف ، وقد تولى تلك الوظيفة « جميل ناجى » الذى كان فى نفس الوقت قائدا للقوات السورية •

وبالرغم من كل اهتمامها بالأمن الداخلى كانت المخابرات السورية لا تزال تجد الوقت للعمل ضد سرئيل وكان من الأدلة على ذلك حتى للعين غير المدربة هو استمرار قاعدة قبرص فى العمل كقاعدة هامة لذلك الغرض •

(*) فى ابريل سنة ١٩٧١ عين وزيرا للداخلية •

(**) رئيس اركان حرب الجيش السورى وقت كتابة هذا الكتاب •

فاذا كان بلد مثل سوريا يحتفظ بملحق عسكرى فى نيقوسيا ، بالاضافة الى سفارة فان السبب ليس من الضرورى أن يكون هو الرغبة الحارة للتعلم من خبرة الجيش القبرصى أو ارسال الضباط الصغار للدراسة فى الاكاديميات العسكرية ، التى لا وجود لها على الجزيرة ، بل يكون السبب الوحيد لارسال ملحق عسكرى الى قبرص هو أعمال مخابرات ، فقد كان يمثل المخابرات العسكرية ويستطيع أن يستمر فى مراقبة القاعدتين البريطانيتين فى الجزيرة ويستطيع أيضا القيام بالانشطة التى تهدف الى جمع المعلومات عن اسرائيل ، وليس من المدهش كما قد ذكرنا من قبل أن جزءا كبيرا من من محاولات المخابرات السورية فى السنوات القليلة الماضية كان مركزا على قبرص .

وفى البداية حاول السوريون تجنيد المدنيين القبرصيين لخدمتهم ، فقد أقنع « محمد زهير » وهو أحد أعضاء البعثة العسكرية السورية فى نيقوسيا ، جنديا قبرصيا يدعى « ستيل يوس بابا جيوريوس » كان قد عمل لفترة محدودة على احدى السفن الاسرائيلية وتعلم قليلا من العبرية ، أقنعه بأن يأخذ أجازة قصيرة ، من الجيش ، وأن يمضى أسبوعا فى اسرائيل لشراء المجلات العسكرية وتصوير الأهداف العسكرية ، وكان ذلك فى مارس سنة ١٩٦٧ ، وقد قبض عليه فى مطار اللد ، بينما كان على وشك ركوب الطائرة الى قبرص ، وانتهت أجازته القصيرة بسبع سنوات فى السجن قضى منها ثلاث سنوات قبل أن يطرد من اسرائيل(١) .

وكان من الوجوه المألوفة على مسرح المخابرات القبرصية « حبيب » و « نايفة » القهوجى وهما زوجان كانا دائما العداء لاسرائيل ، وكان هو أحد الأعضاء النشيطين فى المنظمة القومية المتطرفة « الأرض »(*) ، بينما كانت هى تعمل قبل زواجها لحساب المخابرات الأردنية وقبض عليها وعوقبت بالسجن لمدة سنتين(**)، وفى سنة ١٩٦٨ قرر الاثنان أن يغادرا اسرائيل مدعيان أنهما قد قررا الاستقرار فى كندا ولكنهما فى الحقيقة لم يذهبا بعيدا ففى صيف تلك السنة بدأ نشاطهما

(*) انظر الباب التاسع .

(**) كان اسمها قبل الزواج نايفة عاقلة ، انظر الباب الخامس عشر والباب الواحد والعشرين .

فى نيقوسيا ، فى خدمة المخابرات السورية ، وكان من بين مهامها الاخرى ، حيث يبدو أنهما كانا يعملان ككشافين ومجندين ، يعملان على اختيار الأفراد المناسبين من بين العرب الاسرائيليين وادخالهم فى خدمة المخابرات السورية ، وقد اشتركا فى لقاءهما ومعهما أحد العملاء فى السفارة السورية يعرف باسم « جورج » ،فى الاجتماع مع « رمزى الاسمر » وهو عربى اسرائيلى من اللد ، كان قد استقر فى قبرص منذ سنة ١٩٦٦ ، وفى البداية اتصل به رجل قدم نفسه على أنه يدعى « الكسنداروس » — يبدو أنه مستخدم محلى للمخابرات العسكرية السورية — وسلمه الى « جورج » ، وبذلك كان أربعة من العملاء السوريين لهم يد فى تجنيد رمزى الاسمر ٠

وكانت مهمة الاسمر، هى الحصول على التقارير عن القوات الجوية الاسرائيلية وقوات المدرعات بعد أن يقيم الصداقات مع الضباط فى تلك القوات ثم يسحب منهم الاسرار العسكرية ٠

وقد بذل السوريون جهدا كبيرا واهتماما لتجنيد « سعدى » ، وكان بمبادرة منهم (بالرغم مما يبدو من أنه كان غير مهتم بذلك) أنه زار قبرص فى منتصف أكتوبر سنة ١٩٦٩ من أجل مقابلة « عبد الحميد السعدى » وهو أحد اخوته الاثنين اللذين كانا يعيشان فى سوريا ، وقد تمكن ذلك الأخ من اقناع « غازى » بالتعاون مع المخابرات السورية وأقام الصلة بينه وبين « جورج » ، ولكن بالرغم من التخطيط الدقيق فقد ظهر أنه كانت هناك بعض الاخطاء ، وكان ذلك واضحا لدى عودة « غازى سعدى » الى اسرائيل بعد أقل من شهر واحد من تجنيده ، حيث قبض عليه ووجد معه زجاجتان من الحبر السرى وعنوان وهمى ، وفى فبراير سنة ١٩٧٠ عوقب بالسجن لمدة اثنتى عشرة سنة(٣) ٠

وباستثناء البلاد العربية فان قبرص هى أقرب جارات اسرائيل ، وهى أكثر راحة وأقل خطورة عن منطقة الحدود السورية الاسرائيلية بالنسبة لتجنيد العملاء السريين ، ولكن لم يتم هناك تجنيد يهودى اسرائيلى واحد ٠ ففرص تجنيد مثل ذلك العميل قليلة فى الجزيرة ، وحتى لو أراد هو التطوع فانه كيهودى سوف

يكون حذرا من أن يعمل شيء مثل ذلك في مكان صغير كهذا حيث يمكن كشفه بسهولة ، ان تجنيد أحد اليهود الاسرائيليين بواسطة احدى المخابرات العربية لهو عملية معقدة تتطلب فترة طويلة من التخطيط أكثر مما تسمح به فترة بقاء سياحية قصيرة على الجزيرة ، ومع ذلك فكما سوف نرى بعد قليل فان بداية أعظم انجاز للسوريين وربما لكل المخابرات العربية عامة كان يرتبط مباشرة بقبرص ٠

فبينما كان النشاط السوري مستمرا فى القواعد الاخرى كان من بين الموالين الجدد لها منذ فترة قصيرة مضت شاب اسرائيلي كان قد أمضى سبع سنوات فى أوروبا وهو يدعى « اندريه بن آير » كان قد ترك اسرائيل فى سنة ١٩٧١ وشق طريقه فى بلاد مختلفة فى عالم الجريمة وبعد أن قضى سنة فى سجن هولندى قدم « بن آير » خدماته الى السفارة السورية فى العاصمة السويسرية فى صيف سنة ١٩٦٨ مدعيا أنه كان قد خدم كضابط فى القوات الجوية الاسرائيلية ، وحينما طلب منه أن يطير الى دمشق وافق فى الحال ، وهناك بحث أمره مرة أخرى ، ثم تدرب على وظيفة البحث عن المعلومات التى اسندت اليه ، وحسبما روى هو نفسه فقد تقابل مع شخصيات كبيرة فى المخابرات السورية ومن بينهم العقيد « عبد الكريم الجندى » الذى كان مسئولا فى ذلك الوقت عن كل خدمات المباحث والمخابرات فى سوريا ، وبعد ذلك بعدة أسابيع وبعد ان تلقى كمية كبيرة من المال عاد الى أوروبا وهناك ذهب الى السفارة الاسرائيلية فى ألمانيا مباشرة وروى مغامراته ٠ وأوضحوا له أنه يجب أن يعود الى اسرائيل ، قد فعل ذلك بعدها بشهرين وفور وصوله الى حيفا قبض عليه وبعد سنة من عودته حكم عليه فى ديسمبر سنه ١٩٦٩ بالسجن عشر سنوات(٤) ٠

ان المكتبة الموجودة فى شارع « حورى » فى حيفا ، كانت لها أهداف أخرى الى جانب كونها مصدر عيش لصاحبها ، فقد كان «داود تركى» متلهفا على الدردشة مع عملائه نفس لهفته على بيع ما لديه من كتب ، وكان غالبية المشترين من العرب المحليين وكان يسألهم عن أسرهم وأعمالهم وزوجاتهم ثم يخزن تلك المعلومات فى ملفات فى خليفة ذكراته ، من أجل أن يقرر من الذى سوف يقوم بالاتصال به دون مخاطرة حين يأتى الوقت المناسب لحديث من القلب الى القلب ٠

وكان « داود تركى » رجلا بدينا متوسط الطول وقد ولد فى سنة ١٩٢٧ فى « معر » فى الجليل الأسفل وهى قرية كبيرة على جانب طريق عكا ـ صفد ، وكان أكثر من نصف تعـــدادها من الدروز والثلث من المســيحيين والباقى من المسلمين ، ويبدو أن « معر » هى مدينة معره القديمة ، التى ذكرت فى التلمود حيث أصرت مجموعة من الاسر ذات القرابة على البقاء فيهـــا وكانت تســميتها « معروت » بسبب كهوفها الكثيرة التى نحتتها الطبيعة فى « جبل حازون » الذى يرتفع خلفها ، ويبدو أن تلك الكهوف قد غرست فى هؤلاء الذين نشأوا وترعرعوا الى جانبها ـ ميلا الى السرية وحبا فى الغموض ٠

وقبل أن ينتقل الى حيفا كان « تركى » سكرتيرا لفرع الحزب الشيوعى ، فى قريته ، ثم أصبح متأثرا بتعاليم « ماوتس تونج » وترك الحزب ، وعلى أى حال فانه لم يتخل عن وجهات نظره القومية المتطرفة ، والتى اتخذت صبغة يسارية ، ولقد استطاع بطريقة ما أن يوفق بين متناقضات عديدة فى معتقداته ، وبعد حرب الايام الســتة وصل الى قرار بأنه يجب الاطاحة بالنظام الاسرائيلى بالوســائل العنيفة وأنه يجب اقامة منظمات ماركسية سرية من أجل الوصول الى ذلك الهدف، ومنذ أن طرأت له الفكرة ، أصبحت وسواسا ، وقد ناقشها مع عدد من أصدقائه المقربين ، ولكنها لم تتعد مرحلة الكلام ، وفى خريف سنة ١٩٦٩ قرر أن يترجم نظرياته الى أعمال ، وتذكر أن صديقه « حبيب القهوجى » وهو من حيفا أيضا قد استقر فى قبرص وقرر أن يسأله النصيحة ٠

وطــار « تركى » الى قبرص وفى مقابلته الاولى مع « قهوجى » أصبح من الواضح أنه قد وجد الشخص المناسب ، وكان « تركى » يريد أولا وأخيرا المساعدة المالية ، لتنفيذ خطته ، وقدمه « قهوجى » الى رجل عبر له عن استعداده فى تقديم مثل تلك المعونة فى مقابل معلومات عن اسرائيــل ، وكان ذلك الرجــل ممثلا للمخابرات المصرية ، وعلى ذلك فيبدو أن « القهوجى » قد استطاع منذ أن سافر الى قبرص الاتصال ليس فقط بالمخابرات السورية ، ولكن بالمخابرات المصرية أيضا ، وقد قام العميل المصرى بتعليم « تركى » شفرة مبنيه على قصة انجليزية ، على أن تستخدم فى اتجاه واحد فقط ـ من القائد الى العميل لتوصيل الأوامر ،

وكانت تلك الأوامر تصدر فى اشارات لاسلكية قصيرة الموجه يستقبلها « تركى » وصـــدرت اليه التعليمات بكتابة اجـاباته بالحبر السرى وارسالهــا الى عناوين للتمويه أعطيت له ٠

ولم يتحقق ابدا الاتفاق الذى تم فى قبرص ، فلم تصل النقود التى وعد بها المصرى ولم يرسل « تركى » أية معلومات ، وقد يكون ذلك بسبب أنه لدى عودته الى اسرائيل صادر البوليس قصاصه من الورق كان قد دون عليها العناوين المموهه ٠

وانقطعت اتصالاته بالمخابرات المصرية ولكنه بقى على اتصاله مع « حبيب القهوجى » ومن خلاله ظل على اتصال بالمخـابرات السورية ، وفى يوليو ســنة ١٩٧٠ ظهر رجل فى مكتبة « تركى » وقدم نفسه على أنه أمريكى يدعى « جوزيف ووكر » وقال نيابة عن « القهوجى » أن منحة دراسية قد تم ترتيبها« لعائدة » ابنة « تركى » للدراسة فى احدى الجامعات التركية وأعطاه أيضا عنوان « قهوجى » فى بيروت ٠

وفى بداية سنة ١٩٧٠ بدأ « تركى » اتخاذ خطوات عملية نحو اقامة المنظمة التى كان قد خطط لها ، ووجد الأفراد المناسبين للعضوية بين الأعضاء السابقين فى منظمة « الأرض » والذين كانوا كلهم من العرب وكذلك بين « ماتز بن » وهى مجموعة صغيرة مضادة للصهيونية تؤيد الثورة الاشتراكية فى الشرق الأوسط وانهـاء دولـة اسرائيل ، ومن بين هـؤلاء كانت أكثر مجموعتين منتجتين هما المجموعتان اللتان تولدتا من « ماتزبن » وهما التحالف الشيوعى الثورى والجبهة الحمراء ، وكان غالبية أعضـائها من اليهود ، وقد جند « تركى » أيضـا أفرادا، صادفهم خلال ساعات العمل وكان أحدهم وهو « غسان أجباريا » من أم الفهيم وهو الذى سبق ادانته فى ســنة ١٩٦٧ بتخريب مصنع سيارات فى الناصرية لحساب منظمة فتح ٠

وكان الجديد اللافت للنظر ، فى المنظمة التى أقامها « تركى » هو حقيقة أنها كانت تضم كلا من العرب واليهود ، وكانت دوافعهم أيديولوجية ، وكانت

تلك هى المـرة الأولى ، التى يعمل فيهـا اليهود ، فى خـدمة العـرب لمثل تلك الأسباب ، وكانت أهداف المنظمة الاطاحة بالنظام القائم فى اسرائيل ، وانهاء دولة اسرائيل وقد سبق التخطيط لتنفيذها من خلال النشاط السرى العنيف ، وحيث أن مؤسس المنظمة كان ينقصه التمويل الكافى لمثل تلك المهمة الـكبيرة فقد اتصــل بمخابرات البلاد العربية (مصر أولا ثم ســوريا بعد ذلك) بأمل الحصول على المال والسلاح ، وأدوات التخريب والتدريب ولكن بينما اعتبرت مصر تلك المجموعة وسيلة للحصول على المعلومات ، كان السوريون مستعدين لتدريب أعضائها على القيام بالهجمات الارهابية ، وقد وعدوهم حتى بالسلاح والأجهزة ، ولكنهم لن يرسلوها أبدا أو ربما وجدوا صعوبة فى تهريبها الى اسرائيل .

وفى ديسمبر ســنة ١٩٧٢ قبض على « تركى » وواحــد وثلاثين شخصا آخرين ممن كانوا أعضاء فى المنظمة أو اشتركوا بصورة أو بأخرى فى انشطتها وكان ستة من اليهود ، ونظريا قد كانت المنظمة مكونة بما يتفق مع كل القواعد ، التى تحكم النشاط السرى ، ولكن على أى حال ، فعمليا فانها لم تكن تعمل بصورة مناسبة ، فقد كان الكثير من أعضائها يعرفون بعضهم البعض وكان كل منهم ملما بعمليات الآخر ، ويعتبر ذلك انتهاكا لقاعدة الخلايا حيث يجب ألا يعلم أى عضو شـخصية الأعضــاء الآخرين أو الحقائق عن المنظمة الا اذا كانت تلك المعلومات ضرورية بالنسبة للمهام التى يكلف بها وحسب خطة « تركى » فان المنظمة كانت مبنية على أساس خلايا ، من ثلاثة أشـخاص ، بحيث يكون قائد الخلية هو فقط الذى يعرف قائد القسم ، ومرة أخرى فانها لم تعمل بتلك الصورة تماما فقد كان هناك قطاعان عربى ويهودى وكان رئيس القطاع العربى هو قائد المنظمة كلهـا وهو « داوود تركى » وقد عين « ايهود أديف » وهو طالب فى جامعة حيفا لقيادة القطـاع اليهودى ، وأعطى كل عضو اسما مستعارا يعرف به لـدى الأعضـا الآخـرين ، فعلى سبيل المثال كان « القهوجى » يعرف « بأبو كامل » « وأيهود أديف » « بموسى » .

وخلال استجواب أعضاء الشبكة وخلال محاكمتهم اتضح أن « داوود تركى » قد ســافر الى تركيا فى أكتوبر ســنة ١٩٧٠ متظاهرا بأنه يرتب لأبنته لتبدأ

دراستها هناك ، وقابل « قهوجى » الذى كان فى ذلك الوقت يعمل لحساب المخابرات السورية وليس لحساب المصريين (فى ذلك الوقت لم يكن هناك أدنى شك حول ذلك) ، وقد وعده « القهوجى » (حسب طلب « تركى ») أن يرسل له الأسلحة ومواد التخريب عن طريق لبنان الى مخبأين فى الجليل ، وكانت اشارة التسليم سوف تتم عن طريق رسالة شفوية تذاع فى وقت محدد من راديو دمشق ، وفى مقابلة أخرى فى تركيا فى يناير سنة ١٩٧١ اتفق الاثنان على أن يذهب عدد من أعضاء المنظمة الى سوريا من أجل التدريب على السلاح وطرق التخريب ٠

وقد قابل « تركى » « القهوجى » خمس مرات وفى احدى المناسبات فى يونية سنة ١٩٧٢ ذهب معه الى دمشق ، وكان اثنان من زملائه العرب قد سبقوه الى هناك فى أغسطس ونوفمبر سنة ١٩٧١ ، كما سافر الى هناك أيضا اثنان من الأعضاء اليهود من بينهم رئيس القطاع اليهودى ، « ايهود أديف » وذلك فى يوليو وسبتمبر سنة ١٩٧٢ ، وكان على الآخرين السفر للتدريب ولكن رحلاتهم لم تتم لأسباب مختلفة ، قبل القبض عليهم ، وكانت أنظمة الرحلات متماثلة ، فكان كل عضو يقابل « القهوجى » — فى تركيا أو اليونان ، واليهود فى اليونان لسبب ما — وكان على الزائر لدى وصوله الى تركيا أو اليونان ، أن يبرق الى « القهوجى » فى لبنان باسم الفندق الذى ينزل به بالاضافة الى رسالة متفق عليها مسبقا وبعدها بأيام يصل « القهوجى » الى الفندق ويأخذ جواز السفر الاسرائيلى الخاص بالضيف ثم يعيد له جواز سفر سورى فى السفارة السورية غالبا ويزوده بقصة مختلقة ثم يأخذه الى دمشق ، وعلى سبيل المثال فقد أعطى « ايهود أديف » جواز سفر سورى باسم « جورج حورى » وكانت قصته المختلقة ، أنه كان قد ترك سوريا فى سن الثانية ، واستقر مع والديه فى الأرجنتين وعلى ذلك لا يستطيع التحدث بلغته الأصلية ، ويبدو أن المخابرات السورية ، وهى تؤلف قصته قد تذكرت « كامل ثابت » الذى كان قد وصل الى دمشق مسلحا بقصة حول هجرة عائلته منذ سنوات عديدة الى الأرجنتين ، وكان « كامل ثابت » هو الاسم الذى يظهر فى جواز سفر العميل السرى الاسرائيلى « ايلى كوهين » ، وطار « ايهود أديف » و « حبيب قهوجى » من أثينا الى بيروت ومن هناك سافر بالتاكسى الى دمشق ٠

وفى دمشق ظل الضيوف مشغومين فى ثلاثة مجالات ، فقد استجوبوا أولا عن معلوماتهم عن اسرائيل ، وأخبروا بنوع المعلومات التى يجب أن يقوموا بجمعها لدى عودتهم الى هناك ، وقد كتب « ايهود أديف » تقريرا من عشرين صفحة عن الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم تدربوا على استخدام مختلف أنواع الأسلحة وأدوات التخريب وتلقوا التعليمات عن الكتابة بالحبر السرى وتعلموا شفرة لتلقى الرسالات الشفرية مبنية على كتاب « الطريقة الى الحرية » وتعلموا أيضا كلمات رمزية تذاع من راديو دمشق ، وعلى سبيل المثال فقد كانت عبارة « الجمال تحت خمار أسود » تعنى أن هناك بعض التهديد ، بينما تفيد عبارة « ان الطبيب يتلمس الطريق » أمرا بتوضيح اذا ما كانت هناك حالة طوارىء فى اسرائيل ، وكانت أغنية شعبية محببة فى ساعة معينة ، من برنامج ما يطلبة المستعمون تعنى ارسال أحد الأعضاء للتدريب فى سوريا ، بينما كانت اذاعة أغنية أخرى فى نفس البرامج تعنى تأجيل ارسال العضو للتدريب ، وكانت العبارات الأخرى تفيد اخفاء الأسلحة وأدوات التخريب فى مخابىء فى شمال اسرائيل ، ولسبب ما كانت الرسالات الشفرية والجمل الرمزية تتأخر ، وكان من الممكن أنها لم تذع أبدا أو أن أعضاء الشبكة قد فشلوا فى التقاطها ، وقد اشتروا جهاز تسجيل ، بأمل أن يساعدهم فى حل شفرات الرسائل ، ولكن بلا جدوى .

وكان الجزء الوحيد من الخطة الذى تم تنفيذه هو خطة المخابرات ــ ألا وهو تسليم المعلومات للمخابرات السورية ، واستلام النقود فى مقابل ذلك ، ولقد عرف من وثيقة الاتهام أن خمسة من الأعضاء ، الذين زاروا دمشق قد دفع لهم حوالى خمسة آلاف دولار ، وكان الذى تلقوه فى اسرائيل هو عقوبة ثقيلة من السجن ، وخلال محاكمتهم فقط علموا أنه من بين المجندين فى المنظمة أشخاص فضلوا أن يضعوا ثقتهم فى المخابرات الاسرائيلية . وكانت رسائل « داوود تركى » الموجهة لابنته ــ ولكنها فى حقيقة الأمر موجهة لقائده « حبيب القهوجى » ــ تقرأ وتصور فى اسرائيل قبل أن يتم ارسالها الى مطافها الأخير(٥) .

ويدل موضوع الشبكة العربية ــ اليهودية على مدى طموح المخابرات السورية ، وكان تجنيد « كمال كانج » وهو شخص معروف من قرية « مجدل

شمس » يصور على أنه أحد أحجار الزاوية فى تصميمات السوريين ، وكان « كانج » رجلا فى السادسة والعشرين من عمره ، نال بعض التعليم وهو أحد قادة جماعة الدروز ، فى مرتفعات الجولان ، وعضو سابق فى البرلمان السورى ، وصديق لعدد من مشاهير الاسرائيليين وقد علقت المخابرات السورية ، آمالا عظيمة عليه وكما حدث فى حالة صاحب المكتبة « غازى سعدى » فقد تمت استمالة على « كانج » بواسطة أخ له يعيش فى سوريا ، ويمكن الأفتراض أنه حتى ولو كان يعارض اشتراك أخيه فى التجسس فقد وجد « نور الدين فانى » وهو لواء فى الجيش السورى صعوبة فى رفض الفرض ، الذى قدم له وخاصة لأنه جاء من العقيد « حكمت الشهابى » رئيس المخابرات العسكرية شخصيا ٠

وكانت النتيجة أنه فى أبريل سنة ١٩٧٠ أرسل رئيس المخابرات العسكرية ، رسالة الى « كمال كانج » فى مجدل شمس ، خلال أحد أقربائه ويدعى « مازى توفيق أبو صالح » وهو رقيب أول فى الجيش السورى ، وفى يونيو ٠ ظهر الرسول مرة ثانية وأقنع « كانج » بعبور الحدود معه لمقابلة أخيه « وحكمت الشهابى » ، وسافر « كانج » فى ظلام الليل الى دمشق ، وأمضى هناك ٢٤ ساعة وأخذ على عاتقة ايجاد مواطن اسرائيلى يكون لديه الاستعداد للعمل لحساب المخابرات السورية ، وقد اصطحبه مدنيان مسلحان حتى حدود قريته ٠

ونجح « كانج » فى تجنيد أحد الاسرائيليين بدأ فى الأمداد بالمعلومات عن الشئون العسكرية وكان كانج يخدم كوسيلة اتصال بينه وبين مندوبى المخابرات السورية الرقيب أول « أبو صالح » ، وكان الأخير قد أعطى مفتاحا للباب الخلفى بمنزل « كانج » ، وكان يقوم باحضار التعليمات والتمويل من المخابرات السورية ، وفى احدى المرات أحضر ثلاثة آلاف جنيه اسرائيلى ، وفى مرة أخرى ألف دولار ، وقد احتفظ « كانج » بألف جنيه من الدفعة الأولى لتغطية نفقاته ، وفى مارس وأبريل سنة ١٩٧١ رتب مقابله بين الاسرائيلى ورسول المخابرات السورية ٠

فى مايو سنة ١٩٧١ قبض على « كمال كانج » والرقيب أول « أبو صالح » بينما منع نشر اسم المواطن الاسرائيلى الذى يبدو أنه لم يكن غريبا على مثل تلك

الأحداث ، وبعد ذلك بسنة عوقب « كانج » بثلاث وعشرين سنة من السجن ، ولكن فى يونيو سنة ١٩٧٣ عفى عنه وأطلق سراحه وبالنسبة للرسول «أبو صالح» فقد هرب من السجن قبل ادانة « كانج » وأعيد القبض عليه مرة أخرى سنة ١٩٧٠ حين حضر لزيارة بعض الأقارب عند الحدود الجديدة التى تقررت فى اتفاق الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية(٦) .

ولم يكن « كمال كانج » هو الوحيد من ساكنى الجولان الذى حاولت المخابرات السورية تسخيره لخدمتها ، ففى النصف الأول من سنة ١٩٧٣ كشف النقاب عن شبكة من ٦٢ من الدروز من قرى الجولان ، وكان رئيسها هو « شكيب أبو جبل » الذى كان يعمل فى خدمة السوريين لمدة ١٧ سنة كمبلغ عن الحياة بين أخوته من الدروز ، وخلال حرب الأيام الستة ، هرب الى سوريا ، ولكنه بعد ذلك بفترة قصيرة تسرب عائدا الى اسرائيل وطلب السماح له بالبقاء فى قريته مجدل شمس واعدا بالامتناع عن النشاط المحظور ولم يف بوعده وانتظر حتى تم نسيانه ثم عاد الى العمل ، وتسلل الى سوريا عدة مرات ، وكان ذلك فى حد ذاته ليس بالغ الصعوبة حيث كانت الحدود على بعد مئات قليلة من الياردات من منزله .

وقد اكتشف الحلقة الأولى من الشبكة فى يناير سنة ١٩٧٣ حينما قتل « ابن أبو جبل » فى مواجهة مع القوات الاسرائيلية ، على الحدود ، وسرعان ما ظهر أنه كان فى طريقه لمقابلة أحد ممثلى المخابرات السورية ، وقد وجد فى حوزته بالاضافة الى قنبلة يدوية ـ يبدو أنه كان قد أخذها معه للدفاع الشخصى ـ وثائق تحتوى معلومات عن المستوطنات الجديدة فى مرتفعات الجولان وكذلك جرائد ومجلات اسرائيلية ، وأظهر التحقيق أنه كان هناك اتصال ذو اتجاهين مع المخابرات السورية ،فكانت الشبكة ترسل المعلومات بوضعها أحيانا فى صندوق بريد (وهو مكان متفق عليه مسبقا يترك فيه من العميل والقائد المواد أو المعلومات لبعضهما لتحاشى الاتصال المباشر) يأتى السوريون ويأخذونها منه ـ بينما كان السوريون يسلمونهم خطابات متفجرة لتوزع داخل اسرائيل ، وقد أرسلت مثل تلك الخطابات فى البريد الاسرائيلى الى الرئيس « نيكسون » ووزير خارجيته « روجرز » وغيره ، ولكنها اكتشفت قبل مغادرتها البلاد ، وقد أوضح ذلك للعالم

مصدر الرسائل المتفجرة ، التى غمرت بلادا مختلفة من وقت لآخر ، ومن بين الافتراضات التى يمكن الدفاع عنها هو أن تكون هذه الرسائل قد أرسلت من داخل تلك البلاد حيث تكون قد وصلتها عن طريق البريد الدبلوماسى السورى .

وقد خطط عدد من أعضاء الشبكة بناء على تعليما تالسوريين لخطف أحد رجال الأمن الاسرائيليين دون أن ينجحوا فى ذلك بعد أن سقط خمسة من الضباط السوريين غالبيتهم من رجال المخابرات فى أيدى الاسرائيليين ، فى جنوب لبنان فى يونية سنة ١٩٧٢(٧) .

وعلى الأقل فقد كان جانب من المعلومات التى حصلوا عليها من المجموعة العربية اليهودية ، ومن شبكة الدروز ذا فائده فى التخطيط للهجوم على اسرائيل فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولكن المساهمة السورية الأساسية ، فى تلك الحملة ، كانت هى الهجوم المضلل الذى نجح فى جذب انتباه اسرائيل عن الاستعدادات السورية والمصرية للحرب ، وكان ذلك هو خطف ثلاثة من اليهود السوفييت ، فى منطقة الحدود التشيكية النمساوية فى سبتمبر سنة ١٩٧٣ بينما هم فى طريقهم الى اسرائيل ، فقد كانوا مسافرين فى قطار ، ويعرف باسم « تشوبن اكس برس » من موسكو الى فينا بينما استقل الخاطفان المسلحان القطار ، من محطة براتسلافا فى سلوفاكيا ، وقد ظهر فيما بعد أنهما من أعضاء نسور الثورة الفلسطينية ، وما زالت مسألة اذا ما كانوا قد تلقوا مساعدة من داخل تشيكو سلوفاكيا وكيف نجحوا فى ادخال الأسلحة الى البلاد ، مازالت تلك المسألة مفتوحة ، وعلى أى الأحوال فمن البديهى غالبا أن أى شخص يسعى الى اعاقة اليهود السوفيت من طلب حق الهجرة بحرية الى اسرائيل ، فانه يكون متوافقا مع رغبات السوفييت ، وبسرعة أصبح من الواضح أن اسم « ثوار الثورة الفلسطينية » لم يكن الا غطاء للمنظمة الارهابية المعروفة بالصاعقة ، التى أقيمت فى سوريا سنة ١٩٦٨ وكانت تحت القيادة المباشرة للجيش السورى وقيادة حزب البعث فى دمشق ، وفى حديث مع المجلة الألمانية الاسبوعية « دير شبيجل » قال قائد المجموعة « زهير محسن » بكل صراحة أن العملية ضد المهاجرين قد جرت بموافقة الرئيس السورى حافظ الأسد(٨) .

والرجل المسئول عن «وزارة الصاعقة» تحت اسم البعث هو سامى العطارى، وهو يحمل لقب « رئيس مكتب نشاط الفدائيين فى القيادة »(٩) ، والمنظمة والحزب بينهما ارتباط وثيق ، فكل من الارهابيين ورجال الامن السوريين يتدربون فى مدرسة الحزب فى درعا(١٠) ، وخلال الحرب الأهلية اللبنانية قرر البعث ومنظمة الصاعقة مشتركين اقامة مركز طبى ، فى منطقة برج حمود النبعة »(١١)، والحقيقة بأن الصاعقة قد نفذت السياسة السورية خلال تلك الحرب لدرجة أنها وقعت فى الخلاف مع المنظمات الارهابية الأخرى حقيقة تثبت أنها كانت أداة حكومة دمشق •

ولم تكن الحدود بين الأنشطة « العادية » والارهابية فى المخابرات السوريه، هى فقط التى لا يمكن تمييزها بل كان الحال كذلك بين الجيش والحزب والمنظمة الارهابية •

وككل نظام استبدادى آخر فان الحكومة السورية ، تعتمد الى مدى كبير على سلطات الامن والمخابرات بها ، وهى تعتبر الاعداء الداخليين على انهم ليسو أقل خطرا بل وفى بعض الاحيان ، أكثر خطرا عن الخصوم الخارجيين ، ويتأكد ذلك بالعدد الكبير من المتآمرين الحقيقيين أو الوهميين الذين يعلن عن القبض عليهم من وقت لآخر من خلال الاوساط الاعلامية العربية ، وأى شخص يمثل تهديدا للنظام أو يظن أنه كذلك فانه معرض للسجن اذا كان محظوظا وللاعدام اذا لم يكن كذلك ، وكان المصير الاخير من نصيب اللواء « محمد عمران » وهو نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق فى الحكومة السورية الذى ذهب الى المنفى فى طرابلس ـ لبنان فى سنة ١٩٦٧ ، وفى ٤ مارس سنة ١٩٧٢ أغتيل فى منزله فى طرابلس بواسطة مبعوثين سريين من دمشق ، ولقد اتضح ذلك من تحقيقات السلطات اللبنانية(*) •

وفى مشاكل الأمن الداخلية يبدو أن السوريين يستخدمون خبرة الأجانب فقد لعبت ألمانيا الشرقية دورا هاما فى ذلك المجال ، ففى ديسمبر سنة ١٩٧٣ ظام

(*) انظر الباب العشرين لتفصيلات أكثر •

نائب رئيس ادارة شئون الأمن فى الحزب الشيوعى لألمانيا الشرقية ، بزيارة سوريا(١٢) ، وفى مارس سنة ١٩٧٦ قام وفد مفوض من ألمانيا الشرقية برئاسة وزير الداخلية ويضم ضباطا من قيادة البوليس بزيارة دمشق لمناقشة تقوية التعاون بين وزارتى الداخلية لكل من البلدين(١٣) ، وذلك حسبما قال البيان الرسمى .

وكانت الروابط بين المخابرات السورية وبين مخابرات البلاد العربية الأخرى قد تأثرت بالصراعات داخل المجال العربى ، وكان النظام الهاشمى فى الأردن الذى كان قادة سوريا يعتبرونه لسنوات طويلة كمنبوذ قد اعترفت به سلطات دمشق فى سنة ١٩٧٥ وكنتيجة لهذا التغيير أقيمت الاتصالات بين المخابرات ومباحث البلدين(*) .

وقد حدث فى سوريا تطور هام فى الموقف نحو لبنان ، ففى بداية سنة ١٩٧٦ وفى قمة الحرب الأهلية اللبنانية دخل الى لبنان ٢٣٠ ضابط مخابرات سورى للمساعدة فى اعادة استتباب الأمن ، وقد أتوا أيضا لاعادة تنظيم مكتب المخابرات الذى كان منافسهم الأساسى لسنوات عديدة وذلك لمحاولاته لافساد العمليات ضد معارض النظام فى دمشق الذين كانوا يجدون الملجأ فى لبنان(١٤) .

(*) انظر الباب الحادى والعشرين .

الباب الثامن عشر

للجدران آذان

فى أحد أيام نوفمبر سنة ١٩٧٠ صعدت مجموعة صغيرة من الرجال مسرعة السلالم الى الطابق الاعلى بمبنى مكتب البريد الرئيسي فى بيروت واتخذوا طريقهم مباشرة الى باب احدى الغرف الكبيرة ، وتوقفوا لثانية ثم اندفعوا الى الداخل ؛ وكانت الغرفة تحتوى على تركيبات التصنت التليفونى الخاصة بمكتب المخابرات التابع للجيش اللبنانى ، ودهش الناس ممن كانوا يجلسون فى الغرفة وبذلوا محاولة هوجاء لاخفاء الاوراق وشرائط التسجيل المنتشرة فوق مكاتبهم ولكن أمرا مقتضبا من قائد الفريق المقتحم جمدهم فى أماكنهم ٠

كان الرجل أنيق الملبس ، وتبدو عليه الصحة بينما يكذب مظهره سنواته الخمس والستين ، لقد كان هو « صائب سلام » الذى كان قد عين منذ شهر واحد رئيسا لوزراء لبنان ، ولم يعد أى شىء حوله الآن يذكرنا بأنه فى ربيع وبداية صيف سنة ١٩٥٨ كان من بين قادة حركة التمرد ضد نظام الرئيس « كميل شمعون » ، وفى تلك الأيام كان معروفا بأن تؤخذ له الصور الفوتوغرافية وهو فى مركز قيادته فى أحد الأحياء الاسلامية فى بيروت ، وفى يده اليمنى بندقية ومسدسه فى جرابه ، بينما يقف الى جانبه حارس خاص أصغر منه حجما ، وكان ذلك أيضا مصدر الفخر « لسلام » الذى لم يتجنب الدعاية أبدا ، وكان مغرما باعلان أنه رجل الدولة الوحيد فى العالم ، الذى يحرسه أحد الاقزام ٠

وقد قاد « صائب سلام » الهجوم على غرفة التصنت فى هيئة عملية عسكرية، ولكن باسم النظام فى تلك المرة ، وقد صادر عددا كبيرا من الشرائط ، كان مستجلا عليها المحادثات التليفونية مع السياسيين والصحفيين ورجال الاعمال ذوى

الاهمية ، وحتى مكالماته هو شخصيا منذ ساعات قليلة ، وفى الحقيقة لقد كان فى بيروت حوالى ثلاثة آلاف شخص كانوا هدفا لافراد التصنت التليفونى فى مكتب المخابرات(١) •

وأعلن « صائب سلام » فى احدى جلسات مجلس النواب « لقد أغلقت محطة التصنت ومن الآن فصاعدا فلن يتصنت أحد على أحاديث أى مواطن لبنانى » ، وكانت الادعاءات المضادة من سلفه « رشيد كرامى » وهو أحد زعماء المعارضة بلا طائل فقد كان يدافع عن المخابرات العسكرية ووصف التصنت التليفونى بأنه « وسيلة ضرورية لاكتشاف الجواسيس الاسرائيليين » ، وحسبما قال فان العميل الاسرائيلى السرى « ايلى كوهين » الذى أعدم فى دمشق قد اكتشف بنفس الطريقة التى هاجمها « صائب سـلام »(٢) ، وفند « سـلام » تلك الملاحظات قائلا بأن التصنت كان سياسيا فى طبيعته ولم يكن من أجل أغراض الأمن وأقسم بأنه طالما بقى فى السلطة « فانه لن يكون هناك تصنت على المحادثات التليفونية أو اساءة الى خصوصات المواطنين » •

ماذا كان « المكتب الثانى » (مكتب المخابرات) ، وماذا كانت وظائفه ، ولماذا أثار نقمه « صائب سلام ؟ » •

كان مجتمع المخابرات اللبنانى مبنيا على الطراز الفرنسى وهو من بقايا أيام الأنتداب فى لبنان وسوريا الذى كانت فرنسا قائمـة به بين الحربين العالميتين والذى منحته لها « عصبة الأمم » ، وكانت أصول الحكومة بما فى ذلك الخـدمات الأمنية ، قـد أقيمت قبل الجـلاء الفرنسى ، وكان من الطبيعى أنهـا قد تنظمت بنصيحة وتحت قيادة الخبراء الفرنسيين •

ومن ثم كانت المخابرات العسكرية تسمى « بالمكتب الثانى » حيث أنهـا كانت الفرع الثانى من هيئة الأركان الجيش الفرنسى ، وكان من مهامها حماية أمن الجيش والبقاء متيقظة لأعـداء الدولة ، كذلك كانت ادارة الأمـن العام مساوية لنظيرتها الفرنسية فى أنها تحمل مسئولية كل جوانب الأمن القومى الأخرى كجزء من وزارة الداخلية •

وعلى أى حال شأنه شأن مكتب المخـابرات السورية الذى كان قد تخطى حدوده الرسـمية ، وكان فى وقت من الأوقات عاملا هاما فى الحياة السياسية للبلاد فان مكتب المخابرات فى لبنان قد تخطى أيضا حدودة المرسومة فى الأصل وقام بأكثر من نصيبه فى التدخل المباشر فى الاضطرابات السياسية اللبنانية ، وكما حدث فى سوريا فان مكتب المخابرات اللبنانى ، أصبح هيئة الأمن العليا وظهر تأثيره البعيد فيما هو وراء النطاق العسكرى الضيق ، ومن جانب آخر فان ادارة الأمن العام كانت قانعة كما فى دمشق ، بدورها كسلاح تنفيذى فى عالم الأمن الداخلى وفى حفظ النظام العام فى لبنان ٠

ومن أحـد أسباب تلك الظاهرة هو المركز الحيوى ، الذى تحتله القوات المسلحة ، ومن ثم المخابرات فى غالبية البلاد العربية ويتضح ذلك جدا فى سوريا حيث ظل الجيش هو العمود الفقرى الأساسى للنظام منذ انقلاب « حسنى الزعيم » فى نهاية مارس سـنة ١٩٤٩ ، وبعكس الجيوش العربيـة الأخرى ، فان مركز الجيش اللبنانى لا ينبع من غياب أى قوى سياسية أخرى لكنه ينبع من التنظيم الطـائفى ، الذى تم التوصـل اليه فى هيئة ميثاق وطنى بين زعماء المسيحين والمسلمين فى عام سنة ١٩٤٣ ، وينص الميثاق ، بين أشياء أخرى ، على أن يكون رئيس لبنان « مسيحيا مارونيا » دائما وأن يكون رئيس الوزراء مسلما سنيا ، كما أتفق أيضـا على أن يتم اختيار قادة الجيش وقـوات الأمن الداخلية من بين الطائفة المارونية ، وكان ذلك التنظيم يهدف الى اعطاء المسيحين اللبنانيين درجة معينة من الثقة بعد القرون الطويلة من الاضطهاد الذى تعرضوا له ٠

وبتلك الطريقة تحول مكتب المخابرات ، ليس الى رمز الى قوة المسيحيين عامة ، بل الى معقل للمسيحيين فى الحكومة مسئولا فقط أمام القوات المسـلحة الذى يكون مارونيا دائما ، وعلى أى حـال فان ادارة الأمن العام بالرغم من ان رئيسها مسيحى ، فهى تتبع وزير الداخلية الذى يكون فى بعض الأحيان درزيا ، وفى بعض الأحيان مسلما ، وهذه التبعية لوزير غير مسيحى ـ من بين عوامل أخرى ـ قد أدت الى أن يبدأ المسئولون عن مكتب المخـابرات فى جعل أنشطة

المكتب فى حالة تعارض مع الشئون الداخلية وحيث أن كل الأمور التى تتصل بالأمن العسكرى كانت أيضاء بين يدى المكتب فقد أصبح أقوى وأعلى سلطة أمنية فى البلاد ٠

وبمرور الوقت ، وكما يحدث عادة مع كل مخابرات العالم نشأ التعارض والتنافس بين الهيئتين الأمنيتين اللبنانيتين المنفصـلتين ، وذلك بالاضافة الى المشاكل الطائفية المعقدة فى البلاد ٠

ولقد زاد اشتراك مكتب المخابرات فى الشئون الداخلية بصورة ملحوظة بوصول اللواء « فؤاد شهاب » الى الرئاسة فى سـنة ١٩٥٨ ويبدو أن ذلك قد استمر بنفس المعدل فى عهد خليفته « شارل الحلو » مثيرا غضبا متزايد الاشتعال بين أعضاء المعارضة وحتى بين أعضاء من الحكومة نفسها ، وكان كل ما ينتظره كل اولئك الساخطون هو فرصة لحسم النزاع مع مكتب المخابرات « والشهابيين » وكل من يقف وراء « حلو » ٠

قد أتت هذه الفرصة فى أغسطس سنة ١٩٧٠ خلال انتخابات الرئاسة فى هيئة حملة ضد مكتب المخـابرات وتدخله فى سياسـة لبنان ، وكان بين قادة الحملة ، « ريمون اده » وهو مارونى « وكمال جنبلاط » وهو درزى وكان كلاهما وزيرا فى الحكومة التى ستنسحب ، فكان جنبلاط هو وزير داخليتها وعلى ذلك فقد كان المتصور أنه يكن ضغينة لمكتب المخابرات وذلك بسبب انتقاده لرغبته فى الحصول على أهمية أكثر لادارة الأمن العام ، وليس لأن الادارة قد لفتت انتباههم الى كل شيء ، وفى بداية سنة ١٩٧٠ اختلف مع رئيسها على رفض الادارة أن تصدر جواز سفر لأى شخص يطلب جواز سفر للسفر الى أى مكان (فيما عدا اسرائيل بالطبع) ، بما فى ذلك البـلاد الشـيوعية(٣) وقد نشـأ التوتر بين « جنبلاط » وبين المخـابرات العسـكرية أيضـا من حقيقة أنه كان أحـد اكثر اللبنانيين المؤيدين العلنيين لروسيا السوفيتية ، وخلال احـدى أكثر الأزمات حدة فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ولبنان اتهم جنبلاط السلطات اللبنانية (مكتب المخابرات) باثارة وتلفيق الحوادث ، التى أدت الى التوتر(٤) وكان ذلك

تاليا لفشل المخابرات السوفيتية فى الترتيب لأحد الطيارين اللبنانيين ، بسرقة طائرة ميراج والطيران بها الى روسيا السوفيتية مقابل مكافأة* .

وقد اختلف جنبلاط أيضا مع الجيش فى مسألة المنظمات الأرهابية التى كانت تتركز فى ذلك الوقت فى لبنان ، بعد أن طردت من الأردن بينما تقلصت أنشطتها فى سوريا ، ولم يكن الارهابيون يكونون فقط دولة داخل الدولة ويهددون سيادة لبنان ولكنهم أيضا كانوا يعرضونها الى انتقام اسرائيل ولقد كان من المدهش بصورة كبيرة أن وجودهم كان شوكه فى جانب الجيش اللبنانى الذى كان يدرك جيدا ، أنه عند الحساب الأخير فأنه سوف يطلب منه دفع الثمن

وكان هناك آخرون بجانب « جنبلاط » ، قادة المسلمين مثل « صائب سلام » ممن كانوا يؤيدون الارهابيين ويشجبون الخط الذى يسير فى الجيش ، ويمكن الافتراض أن كل اولئك الناس كانوا يرون لسبب ما أنهم أهداف لمكتب المخابرات ، ولقد كانت حقيقة أنه كان يضع تحت مراقبته ليس فقط اولئك الذين كانوا يعارضون سياسة الحكومة ولكن أيضا الوزراء والشخصيات المشهورة الأخرى كذلك .

وليس أدل على ذلك من الحادثة التى وقعت « لعبد الله المشنوق » خلال فترة عمله كوزير للداخلية بين سنة ١٩٦٠ ، سنة ١٩٦١ ، (فى حكومة يرأسها « صائب سلام ») ففى أحد الأيام اتصل « مشنوق » بمحافظ الاقليم الشمالى الذى كان معروفا بقسوته الشديدة ، لدرجة أنه لم يكن يضحك أبدا ، وفى تلك اللحظة قرر « مشنوق » أن يجرب حظه معه ، بنكتة شعر ببساطه أنها سوف تأتى باستجابة سارة ، ولم يكن من الممكن أن يكون ذلك تملقا فقد كان الوزير قد روض نفسه غالبا على الفشل ولكن النجاح قد جاء من اتجاه غير متوقع ، فقد جاءت قهقهة عالية خلال سماعته التليفون وكان ذلك صوت أحد المتصنتين ، الذى يبدو أنه أعجب بالنكتة الجيدة التى سمعها واستطاع بذلك أن يعدى « زبائنه »

(*) انظر الباب الثانى .

بمرحه لدرجة أن وزير الداخلية ، استطاع فى آخر الأمر ، أن يفخر بأنه قد استطاع النفاذ خلال الطبيعة الصلبة للمحافظ(٥) ٠

وفى تلك القصة (التى أختار عبد الله المشنوق أن يرويها لأحد الصحفيين ، بعد عدة سنوات من حدوثها) أكثر مما تراه العين ، فان أداة تصنت مركبة على التليفون قد تسبب حدوث أى صوت آخر عند اتصالها بالاسلاك ، ولكن لا يمكن بأى طريقة سماع صوت المتصنت ، ومن المؤكد غالبا ، أن فى ذلك الوقت فى أوائل الستينات فان المحادثات ، كانت تسجل فعلا فى لبنان باستخدام أجهزة تسجيل تعمل أوتوماتيكيا فى اللحظة التى ترفع فيها السماعة ، ولكن حتى لو كان التصنت يتم بواسطة السماعات ، فانه لم يكن للوزير ولا لمثل الاقليم الشمالى ، أن يسمع الضحك لسبب بسيط هو أن المتصنت ، لديه وسيلة استماع فقط ، فى خدمته وليس لديه ما يظهر صوته ، مثل ميكروفون أو خلافه ، ومن جانب آخر فان عامل تليفون ، على لوحة التليفونات فى وزارة الداخلية فى بيروت أو فى مكتب المحافظ فى الشمال ـ أو حتى فى التوصيلة بين المدن اذا مازالت تستخدم ـ يكون قادرا على كل من الاستماع والتدخل فى المحادثة ، ومن الممكن جدا أن يكون المتحدثان قد سمعا أحد اولئك العاملين على الخط ، وقد يكون ذلك الرجل يعمل لحساب قوة أجنبية ، من المحتمل أن تكون المخابرا تالسورية ، ومن المحتمل ألا يكون كذلك ٠

وأيما كان السبب ، فان تلك الحادثة تؤكد أن وزارة الحكومة والشخصيات المرموقة الأخرى ، كانوا يعلمون أن محادثاتهم كانت تسجل ، منذ بداية الستينات حينما كان « صائب سلام » رئيسيا للوزراء ، وكونه لم يفعل شيئا فى ذلك الوقت ، لايقاف أنشطة مكتب المخابرات فى المراقبة فان ذلك قد كان اما لأن تكتيكات المخابرات الحربية كانت فى صالحه بطريقة أو بأخرى ، أو لأن اللواء شهاب الذى كان رئيسا فى ذلك الوقت ، لم يوافق على مثل ذلك التحرك ، وحينما تحرك « سلام » خلال فترة توليه الجديدة ، لمنصبه فى خريف عام سنة ١٩٧٠ فانه بالتأكيد قد كانت لديه أسبابه الخاصة مرة أخرى ، لأن يفعل ذلك ، وأن يكون ذلك قد تم بموافقة الرئيس الأخير « سليمان فرنجيه » ٠

وقد بدأ الهجوم على « مكتب المخابرات » قبل عدة شهور من اقتحام عرفة المراقبة التليفونية فى بناية مكتب البريد ببيروت ، فهى قد بدأت فعلا ، كما ذكرت من قبل فى منتصف حملة انتخابات الرئاسة فى أغسطس سنة ١٩٧٠ والتى كسبها فرنجيه بفارق صوت واحد ـ ٥٠ الى ٤٩ وهى أقل أغلبية حصل عليها رئيس لبنانى ، وقد اتهمت الصحافة مدفوعة بخصوم الحكومة الراحلة ـ مكتب المخابرات بتعدى اختصاصاته والتدخل في الشئون الداخلية فى لبنان ، وليس من المستبعد الظن بأن التفاهم حول انتخاب فرنجيه قد تضمن أيضا تعهده باجراء تغييرات كاسحة فى مكتب المخابرات ، فبعد انتخابه مباشرة بدأت الصحف اللبنانية ، فى نشر أنباء مسبقه عن حالات الطرد المتوقعة فى المخابرا تالعسكرية، وخطط اعادة تنظيمها ولم تمر الا أسابيع قليلة ، حتى تحققت تلك القصص فى أحداث عرفت فيما بعد « بالانقلاب الأبيض » ٠

وكان الانقلاب موجها أولا وأخيرا ضد الشهابية أو « الديجولية اللبنانية » التى لم يكن مكتب المخابرات فى نظر معارضيها الا أداة عمياء ، وقد أتى اللواء « فؤاد شهاب » الى السلطة فى سنة ١٩٥٨ مثل الجنرال « ديجول » بهالة المخلص بعد أن بلغت أزمات البلاد حدتها ، خلال الحرب الأهلية ، وظلت الشخصيات من مختلف الفرق السياسية فى لبنان ، ومعهم أتباعه فى قيادة الجيش فى النظر اليه على أنه قائدهم حتى بعد نهاية فترته الرئاسة فى سنة ١٩٦٤ ، وكانوا يحجون لرؤيته كما يذهب أنصار « ديجول » الى « كولومبن ليه دى ايجليس » وظاهريا لم يكن يرى الا المدنيون ولكن خلف المسرح كان هناك رجال الجيش ومسئولا مكتب المخابرات ، الذين كانوا يحركون الخيوط ، وكان « شهاب » كما كان خليفته « حلو » يحصل على تأييد الوزراء ورجال البرلمان من خلال النقود التى كان يوزعها مكتب المخابرات من ميزانيته السرية(٦) ٠

وبعد حوالى شهر من انتخاب « سليمان فرنجيه » تسربت الأنباء عن اتخاذ قرار فى قيادة الجيش بالتعاون مع الرئيس الجديد للقيام باعادة تنظيم مكتب المخابرات ، لوضع نهاية لتدخل الجيش فى شئون الدولة ، وفى تلك المناسبة تغير اسم المكتت الثانى الى « مكتب المخابرات العسكرية »(٧) وأعلن أن حكومة

لبنان الجديدة ترغب فى ابعاد الجيش عن مجال السياسة الداخلية ، وأن ترى تغييرات جوهرية فى مكتب المخابرات وأن تكون مهمة الأخير هى الاهتمام بالمخابرات العسكرية ، حيث أنه كان قد أصبح فى أيدى الحكام السابقين وسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية وأن ضباط المكتب سوف يتغيرون وأن مسئولية الجيش ، سوف تنحصر فى الأهداف العسكرية وحماية الحدود فقط »(٨) ٠

وفى ديسمبر سنة ١٩٧٠ فصل العقيد « جبريل لحود » من وظيفته كرئيس لمكتب المخابرات ، وعين ملحقا عسكريا فى « تشيكوسوفاكيا » ، وفى نفس الوقت تم نقل الكثيرين من ضباطه ، وقد أرسل أربعة منهم الى الخارج حيث بدا للبنان فجأة ، أنه من البديهى أن يكون له ملحقون عسكريون فى السنغال وغينيا وليبريا وأروجواي(٩) ٠

وقيدت سلطته وتبعا لذلك انحسرت هيبته ، وقد كتبت مجلة الصياد الاسبوعية البيروتية بعد ذلك بستة شهور تقول : « ان ذلك المكتب الذى كان قد أصبح أسطورة حية قد صار الآن فى وضع مختلف » ، وحسبما قالت المجلة ، فان أكثر الأمثلة وضوحا على تقلصه هو حفض ميزانية المصروفات السرية ، من مليونين الى ٦٠٠ ألف جنيه لبنانى ، بين عامى سنة ١٩٧٠ و ١٩٧١(١٠) ، وعلى أى حال فان الحكومة قد أدركت أنها قد ذهبت بعيدا جدا فى ذلك المسار وأن مثل ذلك المبلغ لن يكفى لمجرد بقاء مكتب المخابرات وعلى ذلك ففى سنة ١٩٧٢ ضوعف ذلك المبلغ الى مليون و ٢٠٠ ألف جنيه(١٢) ٠

وبالرغم من النجاح فى انزال قيمة مكتب المخابرات بسبب ولائه للنظام السابق ، فقد كان ما يزال هنالك بعض المتذمرين ، وكان أكثرهم تزمتا يقول بأن الضباط المفصولين قد عوملوا بمنتهى الرفق وكانوا يتلمسون الطرق لزيادة خشونة تلك المعاملة ، ففى البداية أفشوا سرا أن مرتب الملحق العسكرى فى الخارج كان ٢٥٠٠ دولار فى الشهر وهى حقيقة سرعان ما أثارت النقد فى الصحافة، وخفضت الحكومة مرتب الملحق العسكرى الى ٩٠٠ دولار كحد أقصى ، وقد ذهب « كمال جمبلاط عدو المكتب المعروف الى أبعد ما يمكن وطالب بالغاء المنصب

أساسا ، قائلا : أنه فى رأيه أن بلدا صغيرا مثل لبنـان ، لا يحتـاج الى ملحقين عسكريين ، وأن المال المدفوع ، يمكن أن يستغل بالتأكيد فى أغراض أخرى أكثر نفعا(١٣) ٠

وكانت تلك فقط ، هى البـداية ، لمحنة الضباط السـابقين ، بمكتب المخابرات ، فبعد أقل من سـنتين من فصلهم ، وجهت اليهم تهم جديدة ، فقـد وجهت للعقيد « لحود » الرئيس السابق لمكتب المخابرات وبعض مساعديه تهم القيام بعملية اتلاف بعض الملفات السرية ، الخاصة بتجنيد بعض العملاء الخاصين ، وبعض الأمور الأخرى ، التى كان مكتب المخـابرات متورطا فيهـا ، بطريقـة أو بأخرى ، وذلك فى اليوم التالى لانتخاب فرنجيه فى أغسطس سنة ١٩٧٠(١٤)٠

وفى فبراير سنة ١٩٧٣ أصدر المدعى العسكرى اتهاما ضد العقيد « لحود » وأحد عشر مقدما ، وأحد الرواد ، وخمسة من الضباط الآخرين ، برتب مختلفة ، كانوا جميعا من أفراد مكتب المخابرات السابقين اعتبروا جميعـا مسئولين عن الأضرار المتعمد بالارشيف والوثائق التى تخص الجيش ، واتهموا بالتدخل فى انتخابات البرلمان والرئاسة ، والاساءة الى حريات المدنيين ، وتبديد أموال الجيش واستغلال مناصبهم للتأثير على المؤسسات المدنية ، وكان من المفروض أن يعتقل هؤلاء جميعا فى الموعد المحدد لمحاكمتهم ولكن بعضهم لم ينتظر أن يحدث ذلك(١٥) فقد هرب خمسة منهم من بينهم العقيد « لحود » الى أسبانيا ووجد أربعة آخرون حق اللجوء السياسى فى سوريا ٠

ولقد كانت فرصة نادرة ، بالنسبة لدمشق ، لأن ترد الى لبنـان الايواء المستمر للاجئين السياسيين من سوريا ، فلم يكن المرور دائما فى اتجاه واحد ،. وقبل ذلك بعدة أسابيع منح اللواء « أميل البستانى » القائد السابق للجيش اللبنانى حق اللجوء السياسى هو وزوجته الى سوريا ، حينما كانا على وشك أن يقبض عليه بتهمة الرشوة بعد اتضاح حيازته لصواريخ فرنسية خلال قيادته فى سنة ١٩٦٨ ، ولكن الضباط اللبنانيين الذين فروا حديثا ، والذين كانوا مسئولين ، قبل ذلك ، عن التعامل مع اللاجئين السـوريين ، يبدو أنهم كانوا

قادرين على تقديم معلومات هامة لمخابرات دمشق ، وأمام محكمة عسكرية نهائية فى بيروت ، حكم على خمسة من المتهمين غيابيا بعقوبات من السجن بين أربعة وعشرة أعوام وحكم على العقيد « لحود » بالحد الأقصى من العقوبة وهو عشر سنوات مع الأشغال الشاقة ، وبرىء الآخرون جميعا ٠

ويبدو أن اضعاف مكتب المخابرات العسكرية قد ساعد على تقوية ادارة الأمن العام ، فخلال ستة شهور ، كان الناس يقولون أن الادارة وليس مكتب المخابرات ، هى عيون وآذان البلاد(١٦) ، وفى الحقيقة فانه منذ بداية الستينات ، فان الادارة كانت تنمو باستمرار ، حيث أن وظائفها كانت قد امتدت لتقابل النمو فى التعداد الأهلى ، والعدد المتزايد للأجانب في لبنان(١٧) ، وفى سنة ١٩٦٢ كان عدد العاملين بها ٣٣٠ شخصا ، بينما بعد ذلك بسنة زاد هذا الرقم الى ٥٠٠(١٨) ، وفى سنة ١٩٧١ كان عددهم ٩٠٠(١٩) وازدادوا مرة أخرى خلال سنة الى ١١٥٥(٢٠) ٠

وحيث أن تلك الادارة كانت فى التقسيم الرسمى تعتبر منظمة لجمع المعلومات من الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، نيابة عن الحكومة ، فقد عهد اليها أيضا ، بمكافحة الجاسوسية ، وكشف مصادر الاشاعات الضارة ، والمنظمات السرية ، وتحديد ومراقبة أعضائها وحراسة رجال الدولة اللبنانيين ، والزوار الأجانب ذوى الأهمية ، وكان عليها أن تشارك فى التحريات عن الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة ، وأن تتعاون مع قوات الأمن الأخرى ، فى حراسة الأراضى من البحر والحدود(٢١) ٠

ومن أجل مجابهة تلك المهام المتشابكة قسمت ادارة الأمن العام ، الى ادارات وظيفية ومكاتب اقليمية خلال المقاطعات الخمس والمدن الرئيسية فى لبنان ، وبسبب التوازن الحساس الموجود بين القطاعات المختلفة ، فان اليقظة المستمرة أصبحت ضرورة أكثر من أى وقت مضى ، وتبعا لذلك وبالرغم من نظام الحكم الديمقراطى الفريد فى العالم العربى ، كان على المواطنين اللبنانيين أن يعودوا أنفسهم على النطاق الواسع من المراقبة والذى كان يتفق مع النكتة اللبنانية : « انت حى ، وذلك يعنى أنك مراقب »(٢٢) ٠

وكان ذلك حقيقيا ، لدرجة أن اقتراحا قد قدم فى سنة ١٩٧١ بأن تفتح ادارة الأمن العام ملفا لكل مواطن لبنانى ، ولكن شكرا لنقص الأجهزة الالكترونية، التى كانت السبب فى أن الفكرة لم تتحقق أبدا(٢٣) ، وبعد ذلك بحوالى سنتين ، تم الحصول على أجهزة متقدمة (من بينها أدوات تصنت) وذلك لمراقبة السياسيين والأحزاب السياسية(٢٤) ، وفى نفس الوقت ، أعيدت مراقبة المحادثات التليفونية ذات الطبيعة « غير الخاصة »(٢٥) ، ولم تتضح المعانى المحددة ، لكلمة « غير الخاصة » بالنسبة لذلك الموضوع ، كما لم يعرف اذا ما كانت هناك علاقة بين اعادة التصنت التليفونى ، وبين استقالة « صائب سلام » من منصبه كرئيس للوزراء فى ابريل سنة ١٩٧٣ .

ان تجسيد الوضع الخاص للبنان ، يتضح من الحاجة التى شعر بها قادة الأمن الى اقامة ادارة خاصة للتعامل مع اللاجئين السياسيين ، بالاضافة الى الادارة التى تتعامل مع الأجانب « العاديين »(٢٦) ، ومما حث على ذلك تلك الاعداد الكبير من المبعدين من البلاد العربية المختلفة الذين وجدوا الملجأ فى بيروت أو المدن اللبنانية الأخرى ، والذين كانت مؤامراتهم ضد أنظمة بلادهم تحمل دائما بذور المتاعب المحتملة ، بالنسبة للبنان فى علاقاته مع البلاد العربية المعنية ، ومع ذلك فقد كان من المطلوب من السلطات اللبنانية أن تدافع عن أرواح اللاجئين ، الذين كان الكثيرون منهم يقتل على يد مبعوثين سريين مرسلين خصيصا من أوطانهم الأصلية ، ويتضح ثقل المشاكل التى سببها وجودهم فى لبنان من حقيقة أنه فى أحد الأوقات ، اقترح أن تحول احدى المدن التى يلجأ اليها العرب ، الى مركز للاجئين العرب ، حيث يعيشون هناك تحت حراسة مشددة من الأمن والمخابرات(٢٧) .

وتفتخر ادارة الأمن العام أيضا ، بأن لديها ادارة لمراقبة المنشورات والمطبوعات وتلك هى ادارة الرقابة التى تفحص البرقيات والرسائل والكتيبات والدوريات والصحف والكتب والتسجيلات والافلام وبرامج التليفزيون ، وتفحص تلك المواد ، ليس من زاوية الأمن فقط ، ولكن أيضا لأى شيء قد يؤثر على العلاقات الخارجية للبنان من خلال التعارض مع مكتب الجامعة العربية للمقاطعة ضد

اسرائيل ، وقد وقعت حادثة فى سنة ١٩٦٢ حينما منع المراقبون تسويق دائرة المعارف الفرنسية « لاروس » وذلك حسب المقاطعة العربية ، لانها كانت تحتوى بابا عن اسرائيل(٢٨) ، وكان ذلك على عكس تعليمات وزير التعليم اللبنانى ، الذى كان قد صرح باستيراد « لاروس » ، وقد انتقد وزراء آخرون قرار المنع ومن بينهم وزير الأشغال العامة والمارونى « بيير الجميل » على أنه يدل على ضيق الأفق الذى لا يمكن الا أن يضر بسمعة البلاد ، وفى النهاية رفع الحظر ، وسمح ببيع الموسوعة ، بعد ازالة الصفحات المؤذية عن اسرائيل(٢٩) ، وقد فكر المراقبون جديا فى شطب الصفحات القليلة المكتوبة عن اسرائيل فى دائرة المعارف البريطانية(٣٠) وبينما كانوا على وشك ذلك قامت حركة نظمت لاسترضاء الفرنسيين عن تشويه « لاروس » فلم يتم اجراء ذلك الشطب •

وكما حدث أن أدى تضاعف التعداد فى لبنان ، بمرور السنوات الى ضرورة زيادة عدد العاملين فى قوات الأمن فقد ظهرت الحاجة أيضا الى اعادة تشكيل تلك القوات لمجابهة الظروف الجديدة ، وعهد بتلك المهمة الى العقيد « أنطوان الدحداح » الذى عينه الرئيس « فرنجيه » مديرا للأمن العام ، وأعطى تفويضا رسميا بعد الموافقة على اقتراحاته فى ديسمبر سنة ١٩٧١ فى مرسوم جمهورى ، يتصل باعادة تنظيم قوات الأمن الداخلى ، وهى ادارة الأمن العام ، الشرطة والبوليس القضائى(٣١) • وبالرغم من أن ادارة الأمن العام تتعامل أيضا مع شئون الجريمة مثل مكتب التحقيقات الفيدرالى فى الولايات المتحدة فان وظيفتها الأساسية هى آمن الدولة وعلى العكس من ذلك الشرطة والبوليس القضائى حيث هما هيئتان بوليسيتان محددتان ، لحماية النظام العام ومكافحة الجريمة •

وقسمت ادارة الأمن العـام الى خمس ادارات : الفرع الخاص ، والادارة الفنية ، وقسم الادارة ، والتنظيم والتخطيط والمباحث • ويشمل مكتب المدير العام الارشيف والعلاقات العامة وتلك تكون قسما سادسا ، وقد خطط المدير الجديد ، لتعيين ضباط من الجيش على رأس كل ادارة(٣٢) ويبدو أنه كان غير متأثر بحركة فصل الضباط بالجملة ، من مكتب المخـابرات منذ سـنة واحدة قبل ذلك •

وفى نفس الوقت تحسنت ظروف خدمة أفراد الأمن الداخلى(٣٣) وكانت قد تدهورت ماديا لدرجة أنه فى يوليو سنة ١٩٧٠ كانت هناك محاولة لتنظيم اضراب عن الطعام على ذلك وكانت النتيجة الوحيدة فى ذلك الوقت هى القبض على ١٩ من العاملين اتهموا باثارة التمرد والدعوة للاضراب(٣٤) .

ولم يمنع النظام الديمقراطى والحرية السياسية النسبية التى اعتادت أن تميز لبنان ، لم يمنع السلطات من ممارسة الاشراف على الأحزاب السياسية فى البلاد وذلك يعنى كل الأحزاب السياسية وليس فقط تلك الأحزاب الخارجة عن القانون ، وهنا أيضا يمكن تتبع التأثير الفرنسى ، حيث تقوم « الشرطة القومية » بمراقبة كل وأى حزب بما فى ذلك الحزب الحاكم وذلك بصورة علنية ، وهذا النظام مناسب بطريقة خاصة لاولئك الذين من هدفهم المحافظة على الصورة الفريدة للبنان والمحافظة على التوازن الدقيق داخل تركيبه الطائفى والذىهو أحسن طريقة للابقاء على شخصيته ، وبعد كل شىء فلبنان جزء من العالم العربى الذى يتميز باتجاهات خاصة ـ الوحدة الاسلامية والوحدة العربية والوحدة السورية ـ تنكر الوجود الفعلى للدولة اللبنانية ، وذلك يوضح لماذا تميل بعض الاحزاب العربية فيما بينها مثل الحزب الشيوعى أو حزب البعث الى اثارة المخاوف من أولئك المخلصين لفكرة استقلال لبنان .

ان أحدى الهيئات السياسية ، التى كانت مصدرا للقلق ، بالنسبة للسلطات اللبنانية كانت هى « الحزب القومى السورى » ذا الميل الى الوحدة السورية والذى يعرف بالحروف الأولى من اسمه باللغة الفرنسيةP.P.S والذى كان قد تأسس على يدى « أنطون سعادة » قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان سعادة لبنانى من الروم الأرثوذوكس الذين عادوا الى بلادهم الأصلية ، من البرازيل : حيث كان يعيش مع والده منذ بداية القرن ، حسبما كان يقول مؤسس الحزب فان « سوريا الطبيعية » التى تخص « الأمة السورية » تضم المنطقة بين نهر الفرات فى الشمال وقناة السويس فى الجنوب ، وتشتمل على قبرص أيضا وفى ضوء تعدد اللغات والمعتقدات والأجناس التى تسكن تلك المنطقة الواسعة فان « سعادة »

لم يعتبر اللغــة والدين والجنس كأسس للقومية وكان شعاره هو « الأرض هى الأمة » ، وقد كون حزبه على الطراز الفاشتسى فى ايطاليا والمانيا النازية وأقامة على أساس من التنظيم العسكرى السرى برئاسته شخصيا كقائد .

وقد ترك « أنطوان سعادة » لبنان مرة أخرى فى عام سنة ١٩٣٨ ويبدو أنه قد أمضى سنوات الحرب فى أمريكا الجنوبية ، بالرغم من أن السلطات الفرنسية قد ادعت فيما بعد أنه كان يعيش فى المانيا ويقوم بالأرسال الاذاعى فى برلين ، وفى عام سنة ١٩٤٧ عاد مرة أخرى الى لبنان ، حيث بدأ فى تنظيم حزبه ، ولم يأخذ ذلك منه طويلا فى بداية يونيه سنة ١٩٤٩ كانت هناك خلافات مسلحة بين رجاله وبين الـكتائبيين بقيادة المارونى « بيير الجميل » الذى يبدو أنه قد تلقى بعض التشجيع الرسمى ، وهرب سعادة الى دمشق ووجد هناك الملجأ والوعــد بالمساعدة ، من الرئيس السورى « حسنى الزعيم » الذى كان قد أستولى على السلطة بانقلاب قبل ذلك بثلاثة شهور ، وعلى أى حال فان الصداقة بين الرجلين كانت قصيرة الأجــل ، ففى بداية يوليو تم تسليم « ســعادة » للبنانيين الذين حاكموه وأعدموه خلال ٤٨ ساعة .

ولقد صار « سعادة » بعد موته شهيدا وصارت أرملته « جوليت الأمير » الأمينة الأولى للحزب القومى السورى ، ويبدو أن ذلك كان تحت تأثير عادة كانت تتبع فى بعض الأحيان فى أمريكا اللاتينية حيث تربى « ســـعادة »* وانتقلت القيادة الواقعية للحزب القومى السورى ، الى « جورج عبد المسيح » أحد مساعدى « سبــعادة » وتركزت أنشطته فى « سوريا » حيث حصل أعضاء عن الحزب على مناصب عالية ، فى كل من الجيش والحكومة ، وعلى أى حال فان تلك الأنشطة ، قد أوقفت فجأة حيث قتل أحد أعضاء الحزب نائب رئيس الأركان السورى المقــدم « عدنان المالكى » فى ابريل ســنة ١٩٥٥ ، واعتبر الحــزب خارجا عن القانون وعوقبت أمنيته الأولى بعشرين سنة من الســجن ، وحوكم قائده « عبد المسيح

(*) كانت « ايفـــا » الزوجة الأولى « لجوان بيرون » هى فى نفس الوقت نائبته كرئيس للارجنتين ، بينما كانت « ايزابلا » زوجته الثانية نائبة لرئيس الجمهورية قبل أن تصل الى الرئاسة بعد وفاته .

وزملاؤه غيابيا ، حيث فروا الى لبنان ، وبالاضافة الى المسئولية عن القتل فقد أتهم أعضاء الحزب القومي السوري بالتجسس لحساب الولايات المتحدة ، وتلقى المساعدة من العراق (الذى كان مازال مملكة وعضوا فى حلف بغداد » ٠

وفى لبنان بدأ عبد المسيح وزملاؤه فى اعادة بناء منظمتهم ، وقد بلغوا الذروه خلال الحرب الأهلية فى سنة ١٩٥٨ حينما ساندوا الرئيس « كميل شمعون » فى صراعه ضد معارضيه الذين كانوا مرعوبين من سوريا ومصر ، وفى تلك السنة حصل الحزب على وضعه الشرعى فى لبنان للمرة الأولى ، وكان تحالفهم مع « شمعون » الذى كان يؤيد الاستقلال اللبنانى وليس الوحدة السورية قد نشأ من المخاطر التى كانت تهدد كلا المعسكريين ، من دعوة ناصر للوحدة العربية، فى مصر وفى سوريا ، التى كانت فى تلك الوقت الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ٠

وفى نهاية سنة ١٩٦١ قام الحزب القومى السورى ، بمحاولة أخيرة ، لتحقيق أهدافه وذلك بمحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة ، وكانوا ينوون اقامة حكومة جديدة بعد القبض على الرئيس « شهاب » ورئيس الوزراء « رشيد كرامى » ووزير الداخلية « كمال جنبلاد » والقادة الآخرين ، وكذلك قادة الجيش ، وقد تضمنت القائمة رئيس مكتب المخابرات العقيد انطوان سعادة والمقدم عزيز الأحدب ، مدير الأمن العام ٠

وكان الحزب فى ذلك الوقت قد انقسم الى قسمين ، وكان أكثر القسمين اعتدالا مازال تحت قيادة « جورج عبد المسيح » بينما كان النصف الآخر الذى حاول القيام بالانقلاب تحت قيادة « عبد الله سعد » وهو أحد أقارب مؤسس الحزب ، وقد قرر القيام يالانقلاب ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وهو وقت اعتقدوا أن يكون فيه غالبية ضباط الجيش اللبنانى بعيدا عن معسكراتهم ،بمناسبة أجازة العام الجديد ، ولكن الأمور صارت خطأ منذ البداية فقد شعر مكتب المخابرات وادارة الأمن العام برياح الانقلاب فى بداية ديسمبر ويبدو أن المعلومات قد وصلت اليهم أيضا من مخابرات بلاد عربية معينة(٣٤) ٠

وحيث تحققوا من ذلك ، وبالرغم من أنهم لم يكونوا مستعدين فان المتآمرين قرروا أن يقدموا الموعد وذلك على الأقل للاحتفاظ ببعض عناصر المفاجأة ، وفى رواية أخرى ، أن السلطات اللبنانية علمت بالموعد الجديد للانقلاب ، ولكنها تركت المتحردين ليستمروا من أجل أن تكون لديها الذريعه لحل الحرب القومى السورى(٣٥) وقد لاقى المتمردون هزيمة ساحقة ، وقتل منهم واحد وعشرون فى الاشتباكات مع قوات الأمن من بينهم تسعة عشر من السوريين والفلسطينين اللاجئين ، واثنين من اللبنانيين وقبض على كثيرين آخرين ، من بينهم قائدهم « عبد الله سعد » ، وحتى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٢ كان ٦٤٣٥ قد استجوبوا وقبض على ٢٤٣٧ فيما بعد ذلك ، وفى ١٠ مارس كان مازال هناك ٥٢٥ منهم فى السجن (٣٦) وقد أعتبر الحزب غير شرعى فورا ، وذلك فى أول يناير عام سنة ١٩٦٢ وقد القت السلطات اللبنانية باللوم - من خلال الصحافة - على المخابرات الأردنية واللبنانية لمساعدتهم للمتمردين ، وحسبما قالت صحف بيروت أن « عبد الله » قد اعترف خلال التحقيق أنه قد اتفق هو ورفاقه مع رئيس المخابرات الأردنية « شريف ناصر » ومع « وصفى التل » أيضا الساعد الأيمن للملك حسين وسفير الأردن فى بغداد فى ذلك الوقت على تلقى الدعم المالى من الأردن للقيام بالانقلاب ، وقد ذكرت وثيقة الأتهام التى نشرت فى ٩ يناير سنة ١٩٦٢ أن الأردن قد شارك بمبلغ ٢٠ ألف دينار ، قدمها للحزب القومى السورى .

وبالنسبة لاتهام بريطانيا بالاشتراك فى التآمر للاطاحة بالنظام فى لبنان وصف « أسعد الأشقر » وهو أحد قادة الحزب القومى السورى والانقلاب المتوقع أنه قد قابل العقيد « بيرلنج » من المخابرات البريطانية ، فى منزل أحد ضباط الجيش السابقين وهو « فؤاد لحود » وأنهما قد ناقشا خطط الثورة(٣٧) وقل ذلك قال وزير الداخلية « كمال جنبلاط » للصحفيين فى مؤتمر صحفى ، أن العقيد برلنج وهو أحد قادة المخابرات البريطانية ، قد وصل الى بيروت فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ وبعد وصوله بيوم واحد ، قابل أحد الساسة اللبنانيين* الذى ترك البلاد فى اليوم الثانى مباشرة ، وحسب رواية « جنبلاط » فقط كانت هناك مدمرة بريطانية موجودة فى المياه الاقليمية فى بيروت ، بالقرب من كازينو لبنان

(*) يبدو أن الاشارة هنا الى الرئيس السابق « كميل شمعون » .

عشية الثورة (٣٨) ، وكان المحرضون على الانقلاب سوف يطلبون من البحرية البريطانية انزال قواتهـا فى لبنان لمساعدتهم فى فرض النظام(٣٩) ويبدو أن ذلك التأكيد التطوعى قد أوحى به تحرك البحرية البريطانية بعد التهديد العراقى لاستقلال الـكويت ، وفى الاتهام اللبنانى ضد المتمردين لم تذكر أى صلة بين الحزب القومى السورى والبريطانيين ٠

وقد استخدمت السلطات اللبنانية تلك الضربة للحزب القومى السورى لتصفية الحسابات مع منظمة سرية أخرى كانت ترى من أنشطتها خطرا أساسيا ، فبينما كان الحزب القومى السورى « أخويه مسيحية » أساسا ويرغب فى انكار أى صفة رسمية للدين فى البلاد فان حزب التحرير الاسلامى كان قد أسس على قواعد دينية وكانت نشاطاته موجهة ضد المسيحيين وكان يثير الخوف من التوتر الطائفى فى البلاد ، وكان « التحريريون » كما كان ، يسمى أعضاء الحزب ، تحت الرقابة المستمر لادارة الأمن العام وفى كل مرة كانوا يقومون بتحرك ـ غالبا فى صورة منشورات ضد الحكومة ـ يكون هناك اعتقال فورى وكان الأمن العام يقوم أيضا بهجمات وتفتيشات مفاجأة بين حـين وآخـر على الاماكن التى يحتمل أن يتقابل فيها « التحريريون » ٠

وبعد الانقلاب المجهض ، الذى قام به الحزب القومى السورى ، ادعت ادارة الأمن العام أن المجموعة الاسلامية ، تنوى الانضمام الى الثورة وقيل أن معلومات جـديدة قد وصلت اليه تثبت ان جماعة التحرير الاسـلامى كانوا عـلى وشك الاشتراك فى الانقلاب ، بتعليمات من الأردن ، الذى هرب اليه قائدهم « الشيخ تقى الدين النبهانى »(٤٠) وبعد ذلك كانوا سـوف يستغلون انشـغال الأمن والمخابرات بالانقلاب بمباشرة موجة من التخريب والارهاب ، وينشرون الهلع بين الجماهير خلال محاكمة متآمرى الحزب القومى السورى(٤١) ٠

وتم اصطياد أعضاء حزب التحرير الاسلامى ومعهم قائد فرع الحزب فى لبنان « فخر الدين » الذى قبض عليه مع ٦ آخرين من القادة ، كان أحدهم مديرا لمكتبه فى بيروت ، واعترف أثناء استجوابه بأنه قد اعتاد أن يعقـد اجتماعات أعضاء الحزب داخل قاعات المكتبة ، واعترف آخر بأنه قد وزع منشورات دعائية مخفاة داخل أرغفة الخبز (٤٢) ٠

الباب التاسع عشر

بيروت ـ سوق المخابرات

وبجانب المراقبة الساحقة فان مكتب المخابرات وادارة أمن الدولة كانت لديهما مشغولية عامة أخرى وهى منع الجاسوسية الأجنبية داخل لبنان ، وكانت أكثر الموضوعات أهمية فى ذلك المجال تتصل بواعظ بروتستانتى .

ففى نهاية سنة ١٩٥٤ كان « جميل الكاره وهو صاحب محل تصوير فى بيروت فى الثلاثة والثلاثين من عمره ، وكان نشطا وحيويا ، وكان متزوجا وأبا لبنتين ؛ « روز » ١٢ سنة و « جولييت » ذات العشر سنوات ، وكان قصيرا وممتلئا وأصلع ، وهمه الأول هو النظر الى النسوة الجذابات ، وباعتباره رجلا بروتستانتيا حريصا فانه كان يكرس وقت فراغه للوعظ ، وكثيرا ما كان يزور سوريا لالقاء المواعظ ، الى أعضاء طائفته ، وخلال أحدى الزيارات قابل « شفيق نحله قندلفت » وهو سورى من مدينة السويداء ، وقد وجد الرجلان أن لديهما الكثير ، مما يشتركان فيه ، وسرعان ما نضجت صداقتهما الى مرحلة تجرأ فيها « قندلفت » على الافصاح بسره لصديقه ، وفى احدى مقابلاتهما اعترف له بأنه يعمل لحساب المخابرات الاسرائيلية واقترح على الواعظ أن يتبع خطاه ، ولم يتردد « الكارة » لمدة طويلة ، وتعلم المتطلبات الأساسية من صديقه الحميم السورى الجديد الذى أخبره أن مهمته سوف تكون هى جمع المعلومات عن السياسة والاقتصاد والجيوش فى سوريا ولبنان .

وكانت احدى أولى خطوات « الكاره » هى أن يجند الشباب السورى « جميل الحداد » الذى سرعان ما أصبح هو و « قندلفت » عضوان نشطان فى الشبكة النامية ، وكان « يوسف موسى لاقاتينى » وهو سورى آخر جنده الكاره يقوم

بتقديم التقارير عن الحالة فى سوريا ، وكان يعطيها « للكاره » وذلك بوضعها في صندوق من الحلوى ، يضع فيه الرسالة ويضعهم خلف تمثال الأمير « فؤاد أرسلان » في حالاد ، وكانت زجاجة تلقى على الارض بالقرب من المكان ، هى علامة على أن الرسالة موجودة ، وفى اليوم التالى لالتقاط الرسالة كان « لاقاتبنى يجد هناك التعليمات والنقود التى تركها « الكاره » ٠

وقد وجد « الكاره » أيضا طريقة الى القوات المسلحة اللبنانية فقد أقنع أحد أقربائه وهو الرقيب جورج فرحات بالبحث عن البيانات عن الوحدات التى يعرفها خلال خدمته العسكرية ٠

وكان « الكاره » يحافظ على اتصاله بالمخابرات الاسرائيلية من خلال أفراد المراسلة ، ومن خلال الراديو ، فيبدو أنه كان لديه جهاز ارسال واستقبال ، وحينما شبت ابنته «جولييت» وتزوجت أحد الفلسطينيين وهو « وليم باستولى » ضم الزوجين الشابين الى خدمته أيضا ، وتم تجنيد زوج ابنته بطريقة ملتوية غير عادية ، فبعد عدة شهور من الزواج أخبر « الكارة » الزوجين الشابين أن أخاه ــ الذى كان يصفه بأنه مليونير يعيش فى البرازيل ــ قد أرسل هدية زواج قيمتها ٦٠٠ جنيه لبنانى وأنه قد قرر أيضا أن يرسلهما الى ألمانيا حتى يمكن للزوج الشاب دراسة فن الديكور ، وعلى ذلك ففى يولية سنة ١٩٦١ سافر « وليم » و « جولييت باستولى » الى ألمانيا حينما وصل الى « دسلدروف » رحب بهما رجل فى فندق « أطلانتك » وأخبرهما أن العم البرازيلى سوف يقوم بدفع تكاليفهما هناك ، ولكن فى اليوم التالى ، جاء رجل لرؤيتهما وغير لهما وثائق سفرهما اللبنانية بأخرى اسرائيلية ، وصحبهما الى المطار ، حيث أخذا الطائرة الى اسرائيل ، وبدلا من دراسة فن الديكور فى ألمانيا تعلم « باستولى » كيف يشغل أجهزة الراديو فى « تل أبيب » وقد أمضى الاثنان ثلاثة شهور فى اسرائيل، وفى خلال ذلك جاء « الكارة » لزيارتهما ، وحينما استكمل « باستولى » تدريبه على أعمال الراديو عاد هو وزوجته الى لبنان عن طريق فيينا ، واستأجر « الكارة لهما شقة وأعطاهما جهاز ارسال صغير ليستطيعا القيام باتصالهما مع المخابرات الاسرائيلية ، وكان جهاز الارسال مخفيا في برطمان من مربى الأناناس ٠

وكان هناك اثنان من أفراد المراسلة فى خدمة الكارة ، كان أحدهما هو « خليل شاكر » وكان قد جند لخدمة الاسرائيليين فى سنة ١٩٥٥ بواسطة «الياس صمور » وهو من مواطنى القرية اللبنانية فى علما الشعاب ، وكان « صمور » عميلا قديما للمخابرات الاسرائيلية ، وكانت لديه شبكته الخاصة التى يبدو أنها كانت تضم مصادر قيمة فى سوريا ، وكان أحد تلك المصادر المتخصصة فى جمع المعلومات عن الجيش السورى فى ميناء اللاذقية هو « أحمد سليمان عجمية » ، وللاتصال به فقد استخدم « صمور » عائلة بأكملها ـ « بطرس الحداد » وهو من علما الشعاب أيضا وزوجته « سيسليا » وأبناءها الثلاثة (*) وعادة كان أحد الأبناء يتلقى التقارير من « عجمية » وينقلها لأحد أبويه ثم يجمعها الأب فى علبة ماكينة حلاقة كهربائية ، ويأخذها مباشرة الى اسرائيل ثم يعود ومعه تعليمات جديدة ونقود ٠

وقد جند « صمور » « خليل شاكر » وكانت وظيفته ، هى أن يكون رسول « الكارة » خلال أولى رحلاته السرية الى اسرائيل ، وقد زار » الواعظ « فى بيروت وعرف نفسه ، أمامه ، بكلمات خاصة متفق عليها ، من قبل وقدم له « الكارة » تقارير وثائق لينقلها ، وقد وصلته المكافأة وآخر الأوامر ، بعد ذلك بفترةقصيرة ، مخفاة فى علب زيت أو حلوى ، وقد قام « شاكر » فى احدى المرات بتهريبه الى اسرائيل ، لمقابلة مع ضباط المخابرات الاسرائيلية ، ثم اعادته مرة أخرى الى بيروت ٠

وقد قام شاكر بدوره ، بتجنيد زوج ابنته « منعم فرح » الذى صحبه الى اسرائيل لتقديمه الى قادته هناك وكان الذى طلبوه من « فرح » هو أن يجد شخصا ما يمكنه أن يكون مصدرا للمعلومات ، من القوات المسلحة اللبنانية ، ولقد استطاع الحصول على الشخص المطلوب وهو « ايلى بوارى » والذى قدم قائمة بأسماء الضباط والبيانات ، عن معسكرات الجيش وأنواع أجهزة الراديو والترددات المستخدمة ، وقد قام « منعم فرح » بنفسه لتسليم تلك التقارير الى قادته فى اسرائيل ٠

(*) انظر الباب الثانى عشر ففيه عائلة مشابهة ٠

وكان « شاكر » على اتصال أيضا « بناصر واكيم » الذى كان يتعقب كل ما كان يستطيع عن الجيش اللبنانى ، فقد كان فلسطينيا يعيش فى برج حمود ، وكان يكتب تقاريره بالحبر السرى على أوراق يخفيها فى علب أمواس الحلاقة ، وكان « شاكر » هو المسئون عن توصيل تلك العلب الى مقرها الأخير ٠

وكان حامل الرسائل الثانى الذى يعمل لحساب العميل الواعظ هو « سعيد فلفلة » من قرية القوزج بالقرب من الحدود الاسرائيلية ، وكان « الكارة » يلف رسائله فى علبه المفضلة ، علب الحلوى ، وكان « فلفلة » يحضر لدى عودته سلة من البيض أو أكياسا من الحبوب ، يخفى فيها الرسائل أو النقود التى حصل عليها من المخابرات الاسرائيلية ، وفى صيف سنة ١٩٦١ قام هو و « الكارة » بزيارة مشتركة الى اسرائيل ٠

وقد قام « فلفلة » باحضار « جميل الحداد » ، وهو أول مجندى « الكارة » فى سوريا لزيارة اسرائيل لدراسة مقرر فى الارسال السرى ، واستمر لمدة سنة شهور وقلما كان يعود الى دمشق قبل ذلك ، وفى نهاية سنة ١٩٦١ استدعى الى اسرائيل مرة أخرى ، مسافرا عن طريق بيروت كما أمر بذلك ، وهناك التقط أولا جهازا للارسال اللاسلكى ، كان « الكارة » يريد أن يصلحه فى اسرائيل ، ثم ذهب الى مقهى نادى الشرق ، حيث قابل « على خليل بواب » ، وهو مهرب من مدينة صيدا ، بناء على اشارة مسبقة ، وقد اتخذ طريقهما مباشرة الى مدينة صيدا ، ومن هناك أبحر بصحبة والد المهرب وأخيه واثنين من أصدقائه ، ذوى الخبرة ، وبعد نزول الحداد الى الشاطىء الاسرائيلى ، بأمان أبحر الطاقم عائدا مرة أخرى ٠

وقد قام الحداد برحلة العودة الى لبنان ثم الى سوريا وحده بالطريق البرى، وفى تلك المرة أحضر معه آلة التصوير وأنواعا مختلفة من العدسات ، ولكنه لم يبق طليقا لفترة طويلة ففى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦١ قبض على « الكارة » فى دمشق ومن المؤكد غالبا أن « جميل الحداد » قد سجن فى سجن المزة حوالى نفس الوقت ، وكنتيجة لاستجواب الرجلين قبض على آخرين فى سوريا ولبنان ، ولم

يكن ذلك من المدهش حيث أن كل الأعضاء كان كل منهم مرتبطا بالآخر فقد كان اكتشاف أحدهم يؤدى الى كشف الباقين ، وكان من بين المعتقلين ابنة « الكارة » وزوجها و « شاكر » و « فلفلة » وعائلة « بطرس الحداد » ورجـــل اتصالاتهم « الياس صمور » والرقيب « جورج فرحات » والعميل « منعم فرح » ، و « ايلى بوارى » ، وكان المحظوظون الذين هربوا قبل القبض عليهم هم السورى «قندلفت» والذى جنـــد « الواعظ فى الأصل و « لاقاتيني » و « عجميـــة » واللبنـــانى « ناصرى واكيم » ٠

وقد بذلت الجهود لحجب ولو جزء على الأقل من أدلة الجريمة ضد المسجونين فبعد القبض على الكارة فى دمشق قامت « روز » ابنته الكبرى غير المتزوجة بتشغيل محل التصوير فى بيروت ، وفى أحد الأيام ظهر رجل هناك وقدم نفسه على أنه من مكتب المخابرات السورى ، وطلب منها احراق كل أوراق والدها التى كان قد تركها فى مكان مخفى تعرفه هى وأن تتخلص من جهاز الارسال الذى تحتفظ به ، وقد فعلت مثلما طلب منها ، ٠

وكان الذى أجرى الاستجواب فى لبنان هو الملازم أول « عباس حمدان » وهو ضابط موهوب تدرج فى سلسلة من الترقيات الهامة فى مكتب المخابرات ، وقد أحضر عدد من أولئك المحجوزين فى بيروت تحت حراســـة رجال الأمن اللبنانيين الى سجن المزة فى دمشق لمواجهة مع « الكارة » و « جميل حداد » ٠ أن تعاونا على ذلك المستوى بين قوات الأمن فى دولتين تتمتعان بسيادة ليس معتادا فى الأنظمة الديمقراطية ، وذلك يذكرنا بموضوع « جريفل واين » (وهو القائد البريطانى للعميل السوفييتى العقيد أولجى بن كوفسكى) الذى قبض عليه فى بودابست فى نوفمبر سنة ١٩٦٢ بطلب من المخابرات السوفييتية وحوكم فى الاتحاد السوفيتى ٠

وقد حوكم « الكارة » و « جميل حداد » فى دمشق كما حوكما غيابيا فى بيروت كذلك ، وفى كلا المكانين حكم عليهما بالاعدام ، وأعدما فى سوريا ، وكانت العقوبات الاخرى التى حكم بها فى لبنان أكثر رفقا وتراوحت بين سنة وثمانى سنوات من الأشغال الشاقة بينما برئت « روز » الابنة الكبرى للواعظ (١) ٠

ولم تكن بيروت بالنسبة لاسرائيل وحدها هى عالم عمليات المخابرات ، فقد لعبت العاصمة اللبنانية ، دورا فريدا ، بين المراكز العظيمة للنشاط السرى ــ جنيف ولشبونة واسطنبول وذلك خلال الحرب العالمية الثانية ، وفيينا وبرلين خلال الحرب الباردة ، فقـــد كانت لبنان ، كمـــا علمنا ، تركيبة من الطوائف والديانات ، وكانت تلك تخلق عادة ولاء أوليا ، للعائلة أو الكنيسة أو المسجد ، بينما الدولة والحكومة هما الاعتبار الثانى وتلك حالة تسمح للمواطنين بالحرية النسبية والتعايش السهل •

وعلى أى حال فقد خلق ذلك التناقض الآدمى لنفسه ، الحاجة لوجود الروابط والمصالح خارج حدود البلاد ، وكانت عيون المسلمين تتجه عادة الى الداخل نحو العالم العربى الذى يحكم الاســـلام غالبية أجزائه ، بينما كان المسيحيون ــ المارونيون والكاثوليك والروم الأرثوذوكس وغيرهم ــ يفضلون دائما وجـــود الروابط مع القوى المسيحية ، وكان ذلك الولاء الخارجى ، يؤثر على التوازن بين المكونات المختلفة للمجتمع اللبنانى ، الذى قرره الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٨ ، والمثال البارز الذى يدل على ذلك فى هذا السياق هو الحرب الأهلية فى سنة ١٩٥٨ ، حين كان الثوار المسلمون ، ضد نظام كميل شمعون ، تدعمهم مصر وسوريا اللتان كانتا متحدتين ، فى ذلك الوقت فى الجمهورية العربية المتحدة ، بينما طلبت الحكومة ، مساعدة الولايات المتحدة •

وكان النظام اللبنانى ، الذى كان أكثر النظم تحررا فى العالم العربى ، يشجع الأجانب ورجال الأعمال والمنفيين السياسيين والمغامرين ، من دول المنطقة ، وغيرها للمجىء الى لبنان ، وكانوا يحضرون للتمتع بمباهجها السياحية ، ووضع النقود فى بنوك بيروت ، حيث يمكن تحويلها من هناك الى أى مكان فى العالم ، أو للبحث عن عمل أو وسيلة للمعيشة بطرقهم الخاصة كوكلاء للآخرين ، وكان وجودهم يضفى على البلاد جوا من العالمية يجد فيه كل قادم جديد مكانا مناسبا ، بسرعة ، ويضاف الى ذلك الموقع الجغرافى للبلاد وموقفه المحايد ظاهريا بالنسبة للمشاكل الدولية ، والعربية ، كل تلك الظروف حولت لبنان الى نقطة لاتجارى ،

فى أفضليتها لمراقبة أحداث الشرق الأوسط والى فردوس بالنسبة الى ممثلين أجانب ، الذين يعملون علنيا أو فى الخفاء ، وقد استغلت الحـــكومات العربية الموقف لتنظيم شبكات واسعة النطاق للجاسوسيه والهدم والتخريب ضد البلاد العربية الأخرى وبالتأكيد ضد لبنان نفسها ، وضد اسرائيل أساسا ، وقد كانت الأنشطة السرية لمصر ، تحت حكم « عبد الناصر » أكثر تلك المجموعات نشاطا فى ذلك المجال ، ولكن بمرور السنوات ، أصبحت سوريا هى السائدة ، وهى أقرب جارات لبنان وكانت لا تتعب اطلاقا ، فكانت مخابراتها تعمل دائما داخل لبنان ، كما لو كانت تعمل فوق أراضيها الخاصة ، وفى السنوات القليلة الماضية انضمت اليها منظمات ارهابية مختلفة ، وقد كان لبنان يخدم دائما كعـــالم « لصراع العقول » وأحيانا لصراع ذى طبيعة أكثر صلابة ، بين كل من مخابرات الدول العربية ومخابرات الشرق والغرب ، فقد كان للقوى العظمى والصغرى سفارات فى بيروت، حيث كان عدد العاملين فيها لا يتناسب اطلاقا مع الاحتياجات العادية لبلد صغير كهذا ، ولكن بالنسبة لكل منهم كان لبنان هو نقطة تصنت هام وقاعدة عمليات ليس فقط ، بالنسبة لأحداث المنطقة ، ولكن أيضا لأنشطة القوى المتنافسة •

ولم يكن عرضا أن هرب « هارولد فليبى » من المخابرات البريطانية ، والذى كان يعمل لحساب الروس الى الاتحـــاد السوفييتى ، من خلال لبنان ، بعد أن اكتشف أمره كعميل مزدوج ، كما أن « جورج بليك » الذى كان يعمل أيضا لحساب الروس داخل المخابرات البريطانية ، قد درس العربية وشئون الشرق الأوسط فى معهد شملان فى لبنان ، وفى تلك المؤسسة البريطانية درست أجيال من الدبلوماسيين والعملاء البريطانيين مشاكل المنطقة ، وكان الصراع السرى بين القوى العظمى على أرض لبنان ، يأخذ أحيانا شكلا أكثر عنفا ، فلا يمكن أن تكون المحاولة التى جرت فى ربيع سنة ١٩٦٦ لقتل اثنين من اللبنانيين والتى عزتها الصحف اللبنانية ، الى « التنافس والصراع بين أجهزة المخابرات الغربية والشرقية التى جعلت من لبنان مركزا لأنشطتها » (٢) ، لا يمكن أن يكون ذلك بلا سبب ، وحينما تختفى وثائق سرية هامة أو حينما يشاع أنها اختفت من

السفارة البريطانية ، فى بيروت ، تكتب احدى المجلات الاسبوعية اللبنانية أن « سكوتلانديارد تجد فى بيروت حقلا واسعا ومريحا لممارسة عملياتها المختلفة ، دون خوف من المراقبة حيث أنهم يأتون كســـواح وكرسميين فى السفارة أو كمستشرقين بالرغم من أنهم فى الحقيقة ليسوا الا جواسيس » (٣) ، ويبدوا أن محررى تلك المجلة الأسبوعية يعرفون تماما الحلقات البوليسية الذى يلعب فيها « سكوتلانديارد » والذى هو جزء من قوات البوليس البريطانى ، وليس جزءا من المخابرات دورا هاما ، وبالتأكيد فان قارئى روايات الجاسوسية سوف يلقون باللوم على المخابرات البريطانية المشهورة التى كانت فى فترة ما تمثل المحرك الأساسى خلف مسارح الأحداث الهامة فى الشرق الأوسط •

وطالما كان « الزوار » الأجانب ـ من البلاد العربية ، ومن الشرق والغرب ـ لم ينتهكوا قوانين البلاد ، أو يضروا بمصالحها الحقيقية ، فان اللبنانيين لا يتخذون أى خطوات نحوهم ، وفى غالبية الأحوال كانوا يقنعون بالمراقبة ، وتسجيل أى تحركات مشاكسة ، وهى مهمة كانت تمثل الكثير بالنسبة لهم بسبب مداها غير العادى ، ولم تكن كل المناورات المشتبه فيها موجهة ضد لبنان نفسها ، بل كانت فى حالات كثيرة تقع على أراضيها فحسب ، فقد كانت هناك مناسبات كان الهدف فيها هو اسرائيل ، حتى أن سلطات بيروت قد استفادت منها فقد كان مكتب المخابرات الذى يشترك مباشرة فى جمع المعلومات داخل اسرائيل بواسطة عملائه الخصوصيين ، يجنى أيضا من قيام نظرائه السوريين ، بالعمل ضد اسرائيل من خلال الحدود اللبنانية ، فقد كان أفراد المخابرات السورية يسلمونهم نسخا من التقارير ، التى تجمع بتلك الطريقة ، وعلى أى حال ففى بعض الأوقات ، وخوفا من أن ينساهم جيرانهم فان اللبنانيين لم يتورعوا عن استجواب العملاء العائدين من اسرائيل قبل مقابلتهم بقاداتهم السوريين •

وسبب قوى آخر ، لتحول بيروت الى مركز للمراقبة فى الشرق الأوسط ، هو أن الكثيرين من المنفيين السياسيين الذين يعيشون هناك كانوا يبقون على اتصالات قوية بأوطانهم الأصلية ، وبذلك كانت لديهم السبل الجاهزة لمصادر

المعلومات أكثر مما هو للغرباء ، ولكن المنفيين لديهم نقطة ضعف موروثة فهم ومصادرهم يرون الأشياء ، فى بعض الأحيان من وجهة نظرهم الخاصة المتحيزة ، والتى لا تنطبق بالضرورة مع الحقائق الواقعة ، وأكثر من ذلك ، فانهم يكونون فى بعض الأحيان ، فى أشد اللهفة للحصول على المال ، لحل مشاكلهم المالية اليومية لدرجة أنهم يميلون الى تقديم معلومات مشكوك فى صحتها .

وفى ذلك نذكر موضوع الجزائرى « أحمد الصغير » الذى وصل الى لبنان سنة ١٩٥٤ بقصد أو بهدف الدراسة فى جامعة بيروت ، حينما اندلعت الثورة ضد الفرنسيين فى الجزائر انضم الى جبهة التحرير الجزائرى التى عينته فى عام ١٩٥٧ ممثلا لها فى العاصمة اللبنانية ، وفى ذلك المنصب أصبح بسرعة شخصا مرموقا على المسرح اللبنانى ، وكان من بين معارفه العديدين الوزراء وأعضاء البرلمان والدبلوماسيون والصحفيون وقام بهذا الدور لمدة سنتين ثم فصلته الحكومة الجزائرية المؤقتة ، فى عام ١٩٥٩ ويبدو أن ذلك كان لشكهم فى أنه كان يعمل أيضا لحساب قوة أجنبية .

وبالرغم من فصله فقد استمر « الصغير » على أى حال فى تقديم نفسه على أنه يعمل لحساب الثوار الجزائريين ، وفى تعزيز روابطه الشخصية المتعددة كما كان من قبل ، وكان يستغل روابطه الشخصية كما كان يفعل ، حينما كان فى خدمة جبهة التحرير الجزائرية كمخازن للمعلومات التى كان يدرك قيمتها فى السوق ، وفى بداية أغسطس سنة ١٩٦١ قبضت عليه ادارة الأمن العام للشك فى تجسسه لحساب بلاد مختلفة من بينها قوى غربية لم يحدد اسمها ، وكذلك للاتحاد السوفييتى، وكان من بين الادعاءات أنه كان يعمل لحساب « جورج بليك » رجل المخابرات البريطانى الذى قضى بعض الوقت فى بيروت قبل أن يستدعى الى لندن حيث أدين كعميل سوفييتى مزدوج (٤) ، وقد ألمح الى أن المعلومات التى أدت الى القبض على « الصغير » قد جاءت من احدى المخابرات الأجنبية (٥) ، وبتفتيش ممتلكاته ، اتضح وجود التقارير السياسية عن لبنان وقائمة بثلثمائة وخمسين شخصية عامة، وضباط من الجيش ، وتفاصيل عن ميولهم السياسية ، وانتماءاتهم الحزبية ومحاولات نشاطهم(٦) .

وكان لقضية « أحمد الصغير » تأثير خاص على الرأى العام اللبنـــانى ، وتشدقت الصحافة ، بالموضوع بتشجيع من المخابرات ، وفى كل يوم كانت تظهر الأخبار عن القبض على أشخاص لهم صلة بشبكة التجسس الجزائرية ولم يكونوا أقل من شخصيات فى الحكومة والصحافة ، وقد نشر أولئك الذين ذكرت أسماؤهم بيانات تنفى أى ارتباط لهم بالقضية ، أو أنهم قد حقق معهم أو قبض عليهم ، وكانت الوثيقة الأولى للاتهام التى أصدرها المدعى العام تتضمن أسماء ٢١ شخصا ــ موظفين فى الحكومة وأعضاء بارزين فى الحزب، ومحامين وصحفيين ــ اتهموا بالتجسس لحساب قوة أجنبية وكتابة التقارير التى تمس المصالح والروح المعنوية للجيش (٧) ، وفى النهاية تحول الجبل الى كوم من التراب (أو تحولت القبة الى حبة) ، وتحولت الصرخات الى همسات وبعد شهر من بداية التحقيق ، أعلن ناطق رسمى ، أن كلا من قبض عليهم قد أطلق سراحهم لعدم كفاية الأدلة ، وشرح كيف أن « أحمد الصغير » الذى صار هو المتهم الوحيد ، قد اعترف بقيامه بخدمة المخابرات المختلفة النشطة فى لبنان ، كعميل مدفوع الأجر ، وقد برىء من غالبية التهم ، ولكنه عوقب لاعتدائه على شرف قوات الأمن ، بسنة وخمسة شهور من السجن وبعد قضاء مدته طرد من لبنان (٨) ٠

وتلك القضية ذات أهمية خاصة بسبب الضوء الذى تلقيه على بيروت كسوق محورية للمخابرات فى الشرق الأوسط ، ولا شك أن واحدا من أكثر المشـــترين دهاء فى ذلك السوق كان هو « أحمد الصغير » ، وأنه كان يعلم كل ما يجب أن يعرفه عنه ، وقد روى أثناء التحقيق معه أنه اعتاد أن يشترى المعلومات عن لبنان وجاراتها من عدد من الصحفيين اللبنانيين ، وكان يدفع فى كل تقرير ما بين ٥٠ الى ١٠٠ جنيه لبنانى ، ثم يبيعها الى احدى السفارات الأجنبية ، فى مقابل من ٣٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه ، وادعى أنه يعرف لـكل سفارة أجنبية عددا خاصا من المبلغين ، الذين يقدمون التفاصيل عن كل جوانب الحياة اللبنانية ، وعن أنشطة الدبلوماسيين الآخرين ، وحسبما قال « الصغير » فقد كان هناك فى ذلك الوقت ــ صيف سنة ١٩٦١ ــ حوالى ٤٠٠ من هؤلاء المبلغين فى بيروت ، كان بعضـهم يتلقى مرتبا شهريا ، بينما يتلقى الآخرون ، مبالغ من المـال ، عن كل تقرير يقدمونه ٠

وظهر أن تقديرات الصغير لم تكن مبالغة ، بل على العكس فقد كانت تقديرات متواضعة جدا ففى اجتماع لرؤساء الأمن اللبنانى ، عقد فى ٥ سبتمبر عام ١٩٦١ تقرر فحص كل المشتبه فى قيامهم بنشاط لحساب سفارات أجنبية أو مخابرات لدولة أجنبية ، ونتج عن ذلك قائمة بخمسمائة اسم بما يزيد بمائة اسم عن تقديرات « الصغير » وصدر الأمر الى الأمن العام بوضعهم تحت المراقبة(٩) ٠

وهناك منفى من نوع آخر هو « نظمى حافظ » وكان قبل أن يأتى الى بيروت ضابطا بمكتب المخابرات السورى ، وكان يعتبر رجلا ذكيا موهوبا ، وكان رؤساؤه يثقون فى حكمه على الأمور ، ولم يكن أحد يشك فى ولائه لنظام البعث أو فى أنه كان معدا لمستقبل عظيم ولذا فقد كانت المفاجأة كبيرة جدا حين فصل من الجيش فى ربيع عام ١٩٦٥ ، لايضاح عواطفه الناصرية ومكائده ضد الادارة السورية فى ذلك الوقت وأشيع فوق ذلك أنه قد هرب الى لبنان ٠

وكان المنفيون السوريون فى الواقع يقابلونه فى بيروت وهنالك لم يكن يخفى عداءه نحو نظام دمشق بل ذهب أبعد من ذلك باعلان نيته على المساعدة للاطاحة به خلال وقت صغير أنشأ منظمة سماها « جبهة الاتحاد » وجمع لها رسوم عضوية من المنفيين السوريين لهذا الغرض ، ومثل أية حركة جيدة التنظيم من ذلك النوع ، فقد أصدرت بطاقات عضوية ، وأقامت محطة اذاعة سرية ، كانت تعمل من منزل خاص مقابل فندق بيلوس بالقرب من ميدان الشهداء ، فى قلب بيروت ، وسرعان ما لفتت أعمال جبهة الاتحاد انتباه ادارة الأمن العام ، التى كانت حساسه بوجه خاص كعادتها بالنسبة لاحتمال التورط فى أى نشاط ضد سوريا التى لم تكن تتردد فى اتخاذ أية اجراءات علنية أو سرية ضد لبنان كلما حدث شيء على الأرض اللبنانية لا توافق عليه سوريا ، وكان من الأعمال الثأرية العادية هو اغلاق الحدود بين البلدين الذى يؤثر بخطورة على الاقتصاد اللبنانى ، حيث أن ذلك يمنع نقل البضائع من موانيها الى العراق والأردن ، كما أن الانفجارات «الغامضة» ــ بالرغم من أن كل طفل فى بيروت يعلم مصدرها ــ فى مكاتب الصحف التى تجرؤ على أن تنشر المقالات ، التى تشجب دمشق ، كان شيئا مألوفا فى بيروت ، كما أصبح قتل المنفيين السوريين متكرر الحدوث ، وفى كل تلك الأحوال كان مفتاح اللغز مع المخابرات السورية ٠

وأدت مراقبة نظمى حافظ الى معرفة أنه كان على اتصال وثيق بسبعة من السوريين الآخرين ، كان عدد منهم يسافرون كثيرا ، بين لبنان ووطنهم الأصلى وكان يبدو أن المنظمة قوية وذات كفاءة بروابطها القوية مع سوريا والا لما استطاع أعضاؤها أن يجرؤا على الدخول الى الاراضى السورية ، بتلك الصورة المتكررة ، وقد أعطى ذلك السلطات اللبنانية ، فرصة طويلة للتفكير ، فاذا أظهرت جبهة الاتحاد ، أى شيء يشبه مثل ذلك التأثير المفترض على سوريا فان أولئك الهاربين، يجب أن يعاملوا بمنتهى الرفق ، حيث أنهم قد يأتون الى السلطة هناك يوما ما ٠

ومن تلك الناحية على الاقل فقد اطمأنت السلطات اللبنانية مرة أخرى ،ففى أحد الأيام اتخذ أحد أعضاء « الجبهة » طريقه الى ادارة الأمن العام وبعد رواية هى أن الجبهة هى من بنات أفكار المكتب السورى ، الذى كان يرعاها معتمدا كأداة لابقاء المراقبة على خصوم دمشق الذين يعيشون فى لبنان ، وبالاضافة الى رسوم العضوية فان المنظمة قد استخلصت مساعدات أخرى من اللاجئين السوريين « لتمويل » مشروعاتها داخل سوريا وهذا يعنى أن أولئك المانحين هم الذين كانوا يدفعون الفاتورة لمراقبتهم ، التى لا ينمو اليها الشك بواسطة مكتب المخابرات السورى ، وربما يكون من المهم أن تذكر أن الرجل الذى جاء لابلاغ الأمن العام عن حقيقة الجبهة قد فعل ذلك لأنه قد تشاجر مع رجل آخر من أعضائها حول حصته من ميزانية الصندوق ٠

وتم القبض على ثمانية من أعضاء الشبكة الذين كانوا يعملون تحت ستار الجبهة ، ومعهم ضابط مكتب المخابرات « نظمى حافظ » على رأس القائمة ،ووجدت فى منازلهم بالاضافة الى أجهزة الارسال والأختام الكاوتشوك والبطاقات الشخصية السورية واللبنانية المزورة ٠ مفرقعات وألغام وساعات للقنابل الزمنية ، وقوائم بها عناوين الصحف اللبنانية(١٠) ، ويبدو أن الأمن العام لم يجد صعوبة فى اكتشاف الصلة المحتملة بين العناوين والمفرقعات التى وجدت فى حوزة المقبوض عليهم ٠

ومن بين أولئك المنفيين الذين كان مكتب المخابرات اللبنانى ، يستخدمهم من وقت لآخر لمصلحته الخاصة شخص يدعى « مرشد راجا الخطيب » •

وأرسل الملازم أول « عباس حمدان » من مكتب المخابرات السورى ، والذى كان قد بحث قضية الواعظ الجاسوس « الكارة » فى لبنان الى الولايات المتحدة، فى سنة ١٩٦٤ لمزيد من التدريب(١١) ، وعاد الى الوطن فى يوليو ، من نفس السنة كنقيب مسئول عن شئون المخابرات فى الجبهة الجنوبية(١٢) ، واستتبع ذلك فى الجزء الأكبر نشاطا سريا ، ضد اسرائيل وكان يبحث عن الأفراد المناسبين فى معسكرات اللاجئين فى لبنان ، ولقد وجد فى أحد تلك المعسكرات « مرشد راجا الخطيب » الذى كان قد ولد فى الجليل الأعلى ، وترك اسرائيل وقت حرب الاستقلال التى كان خلالها يخدم فى جيش الخلاص بقيادة « فوزى القاوقجى » ، وهو الآن فى الخامسة والأربعين وكان أحد أولئك الذين يعلمون دروب اسرائيل والطرق الجانبية داخلها ، وذلك من خبرته كمهرب •

والى جانب معرفته بطرق التهريب السرية ، فقد كان « لمرشد » مصدر قوة أخرى ، وهى عائلته الكبيرة فى شمال اسرائيل ، التى كان ينوى استغلالها فى وظيفته غير الشرعية الأخيرة ، وكان يدرك تماما أنه يمكنه الاعتماد على التقاليد العربية فى التكافل العائلى ، وكانت حقيقة أن غالبية أقاربه يعيشون فى « كفار ياسيف » بالقرب من الحدود اللبنانية قد جعلت مهمته أسهل ، وفى الحقيقة فقد كان هناك تسعة من أقربائه من بين اثنى عشر عضوا فى النظام السرى الذى أقامه وكان أخوه « يوسف » يعمل كمجنده الأساسى وكانت غالبية مقابلاته مع عملائه، تتم فى منزل « منعم عيسى بريك » ابن شقيق رئيس العشيرة ، وانضم الى الشبكة ، ثلاثة من أبناء عم العميل ، وكانوا جميعا أعضاء فى الحزب الشيوعى الاسرائيلى ، وقد حامت الشكوك حول « دياب أحمد المغربى » وهو واحد من المشتركين الثلاثة الذين لا صلة له بهم فى أنه يتجسس لمصر وسوريا ، حتى قبل أن يبدأ « مرشد » فى تشغيله ، ولكنه لم يحاكم أبدا لعدم كفاية الأدلة •

وكان الأعضاء المنفصلون ، الذين كان عدد منهم يعمل لدى اليهود يقومون بجمع المعلومات المطلوبة عن القوات المسلحة الاسرائيلية ، ويشترون الجرائد والخرائط والمطبوعات الحكومية المختلفة ثم يأخذ « مرشد » كل تلك المواد ويعود بها الى لبنان ، وفى الحقيقة فقد تسلل الى اسرائيل ١٢ مرة منذ بداية عمله بالجاسوسية فى ابريل سنة ١٩٦٥ حتى القبض عليه فى ديسمبر من نفس السنة ، وقبل أن يتم ذلك بيومين جاء لحضور جنازة أمه ، ولو أنه لم يحاول أن يستغل حداده بالتورط فى بعض الانشطة السرية لكان من الممكن أن يظن أنه متسلل بسيط عبر الحدود لأسباب عائلية يمكن التغاضى عنها وأنه ليس جاسوسا .

ولكن الجرائد اسرائيلية والمسدس التى وجدت معه فى تلك المرة فى طريق عودته الى لبنان قد أدت الى القبض عليه ، وخلال استجوابه انهار بسرعة واعترف بالعمل لحساب المخابرات اللبنانية ، وفيما بعد أنكر هو وعدد من زملائه تلك الاعترافات فى المحكمة(١٣) وفى يوليو سنة ١٩٦٦ أيدت محكمة مقاطعة حيفا حكم المحلفين وحكمت عليه بالسجن ثمانى سنوات بينما حكم على الآخرين من مجموعته بمدد مختلفة من السجن .

الباب العشرون

الميراج التى لم تقلع أبدا

لقد أصبحنا معتادين على اسم النقيب « عباس حمدان »لدوره فى قضية الواعظ الجاسوس ، ثم كرجل طموح ، أختير للتدريب فى الولايات المتحدة ، ويبدو أنه قد أجاد فى كل تلك الموضوعات وبمرور الوقت ، نقل مرة أخرى الى بيروت ، وهناك كانت تنتظره مهمة كانت ستجعله مشهورا ولكنها كادت تكلفه حياته ، فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ اقتحم على رأس مجموعة من رجال مكتب المخابرات ، شقة السكرتير الأول فى السفارة السوفيتية ، فى قلب العاصمة اللبنانية ، وفتح ساكن الشقة النيران على الدخلاء ، هو والملحق التجارى المساعد فى السفارة السوفيتية ، الذى كان فى زيارته وجرح النقيب « حمدان « وأحد الرقباء ورد اللبنانيون بالنار ، وجرحوا الدبلوماسيين الروسيين ٠

وكان اطلاق النار هو نهاية سلسله من الأحداث لمعت منذ حوالى ستة أسابيع ، وكان أحد هذين الدبلوماسيين هو « الكسندر كومياكوف » ويحمل لقب السكرتير الأول لسفازة بلده ، وكان قد خدم فى تركيا قبل أن يأتى الى لبنان ، ثم طلب منه مغادرتها حين علم أنه قد حاول اغراء صغار الضباط فى نشاط سرى ضد حكومتهم(١) ولم يكن من الصعب التخمين بأنه ليس عضوا فى الخدمة الخارجية الشرعية لبلاده ، ولكنه من رجال المخابرات السوفيتية ، وفى صيف سنة ١٩٦٩ اشترك مع » دبلوماسى » آخر هو مساعد الملحق التجارى « فلاديمير فاسيليف » فى مشروع — لو نجح لكان ريشة عظيمة على رأس « كومياكوف » ، فقد نجح الاثنان فى تجنيد « حسن محمد بدوى » وهو فلسطينى ومدرس طيران سابق فى القوات الجوية اللبنانية ، كان قد فصل من الخدمة لانتهاكات مختلفة ، وبمساعدته بدأ البحث عن طيار فى الخدمة العاملة علىاستعداد

أن يطير بميراج من القوة الجوية اللبنانية ، الى الاتحاد السوفيتى ، واتصل بدوى بأحد تلاميذه السابقين ، الملازم أول « محمود مطر » واقترح عليه أن يقوم بمهمة وتظاهر الطيار بالموافقة لكنه أبلغ رؤساءه الذين أبلغوا مكتب المخابرات(٢) ، وجاء اليوم الذى قدم فيه بدوى « مطرا » الى قائديه الدبلوماسيين السوفياتيين وتم التوصل الى اتفاق على الثمن ـ مليونى دولار ـ واتخذ قرار عن الخطة التى يجب اتباعها والتى كان يجب القيام بها فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩ خلال رحلة تدريبية روتينية ، وبعد الاقلاع فى اتجاه البحر الأبيض ، كان على مطر أن يتصل بقاعدته بالراديو وأن يقول أن هناك غلطة فى الدوائر الكهربائية وجهاز القيادة بالطائرة ، وبعد دقيقة أو اثنين فيما بعد ، يتوقف عن الاجابة على نداءات القاعدة ويبدأ فى ارسال اشارة الخطر الدولى ، وعند تلك المرحلة يقلل من ارتفاعه حتى لا يمكن التقاط الطائرة على شاشات الرادار خالقا الانطباع بأن الطائرة قدسقطت فى البحر ، وبعد الهبوط الى ارتفاع ١٠٠٠ قدم يغير اتجاه الطائرة الى باكو ، فى الاتحاد السوفيتى ، وهناك سوف تكون الطائرة المقاتله السوفيتية فى حراسته حتى المطار الذى سيهبط فيه(٣) .

وبدا كل شىء على أنه يسير سيرا طيبا كلما اقترب يوم العملية ، ووافق الروس على طلب « محمود مطر » بدفع ٢٠٠٠٠٠ دولار بشيك مقدما ، وليس نقدا كما كانوا قد اقترحوا من قبل ، وكان الطيار اللبنانى يعمل بالتأكيد بتعليمات من مكتب المخابرات الذى زوده بجهاز ارسال صغير أخفاه فى جسمه لتتمكن سلطات المخابرات اللبنانية من مراقبة كل ما كان يقال فى اللقاءات مع العملاء السوفيتيين(٤) وقبل ثلاثة أيام من التاريخ النهائى تقرر وضع نهاية للمشروع ففى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ اقتحم فريق مكتب المخابرات شقة « كومياكوف » فى قلب بيروت ، وكما ذكر قبلا ، فقد كانوا بقيادة النقيب«حمدان» وكان « فاسيليف » و « مطر » أيضا فى الشقة وكان على المائدة التى كان حولها الرجال الثلاثة شيك بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار مسحوبا على بنك « موسكو نارودنى » فرع بيروت ، ولقد كان غلطة قاتلة ، أن تورط مؤسسة حكومية مثل بنك « نارودنى » فى مثل تلك العملية ويبدو أن العميلين السوفيتيين اللذين كانا مبتهجين بالتقدم الناعم لترتيباتهما قد وقع فى المصيدة ، التى نصبها مكتب المخابرات اللبنانى فقد خدم الشيك كدليل قوى على الجريمة .

وقد فقد الروسيان أعصابهما فقد سحبا المسدسات وأطلقا النيران بينما أصيب هما الاثنان ، وفيما بعد حاول « كومياكوف » الذى كان قد أصيب فى معدته أن يقفز من نافذة غرفته فى المستشفى ٠

وقد صدم الرأى العام اللبنانى ، بعمق بالموضـوع كله ، الذى أثر عـلى العلاقات بين بيروت وموسكو ، وقد مارس الروس والمصريون والسوريون ضغطا قويا على الرئيس اللبنانى « شارل حلو » للتكتم على الموضوع وأعلنت السفارة السوفيتية ، أن صورة الشيك المنشورة فى الصحافة والتليفزيون مزورة ، وأن الموضوع كله « استفزاز امبريالى أمريكى » يهدف الى الاضرار بالاتحاد السوفييتى وعلاقاته مع لبنان ، ويبدو أنهم لم يكونوا مدركين أن النقيب « حمدان » الذى أحبط جهودهم قد حضر بتوجيه من الجاسوسية المضادة (مكافحة الجاسوسـية) فى الولايات المتحدة الامريكية ، فلو كانوا قد علموا بذلك ، لكانوا بالتأكيد قد أسرعوا بشجبه «كعميل لواشنطن » واشاروا الى دوره فى كشف التآمر«كدليل» على أن الامريكيين كانوا متورطين فى القضية ٠

واتصل السفير السوفيتى بقيادة الاركان العامة اللبنانية ، وطلب ابادة الوثائق التى لا صلة لها بالقضية ، وقد نشر « كمال جنبلاط » وهو أحد الاصدقاء المقربين للروس فى لبنان ، بيانا بعد أن زاره ممثل للسفارة السوفيتية فى منزله، واتهم السلطات اللبنانية « باثارة واختلاق الحادث »(٥) ٠ وقد قلدته الصـحف المصرية ، وادعت احداها أن العملاء الامريكيين الاسرائيليين ، كانوا وراء محاولة سرقة الميراج بهدف الاساءة الى العلاقات بين العرب والاتحاد السوفيتى(٦) ٠

واستسلمت الحكومة اللبنانية للضغوط ، وفرضت حظرا على بقيةالتحقيقات (هذا لو كانت قد استمرت فى الواقع) ، وأعيد « الدبلوماسيان » الروسيان الى وطنهما على طائرة خاصة حالما سمحت صحتهما بذلك ٠

ولقد تأكدت حكومة بيروت الآن أن شراء الميراج من فرنسا ، قد وضعها تحت التزام غير متوقع ، فقد علمتهم المحاولة السوفيتية للحصول على الطائرة ، أن امتلاك تلك الطائرات ، قد يسبب تعقيدات ليس مع الاتحاد السوفيتى فقط ، ولكن حتى مع فرنسا ، فلن يستطيع الفرنسيون أن يقفوا هادئين بينما تنتقل

أسرارهم الصناعية الى زملاء لهم مثل الاتحاد السوفيتى ، ولم يكن من المدهش أن تنتشر الاشاعات بأن لبنان قد أعادت الميراج الى فرنسا وحصلت بدلا منهـا على دبابات AMX (٧) ٠

ولم تنس الصحافة اللبنانية الموضوع بسرعة مثلما نسيته الحكومة ، فمن جانب كانت الصحافة ممتلئة بالفخر بانتصار المخابرات اللبنانية ، فى تضليلها لمخابرات قوة عظمى مثـل الاتحاد السـوفيتى ، ومن جانب آخر كانت تجازف بتخمينات حول السبب الذى دفع الروس الى محاولة خطف طائرة ميراج ، لـم تعد تعتبر آخر طائرة عسكرية فى العالم ، وظهر أن أحد الدوافع كان هو رغبـة الروس فى فحص خواص الطائرة ، التى ساهمت كثيرا فى انتصارات القـوات الجوية الاسرائيلية ، وأن ينقلوا نتائجهم الى مصر ، ولـكن فى ذلك الوقت كان الحظر الفرنسى ، قائما ضد اسرائيل ، وكانت اسرائيل قد بدأت فى التغيير نحو الطائرات الامريكية ، ومن تلك الزاوية فقط فان الخطة الروسية بمخاطرة فشلها، لم تكن جديرة بالمحاولة ، وعلى أى حال فان الجهد المبذول ، كان جديرا بالاعتبار لو كان قادة موسكو ، كانوا ينظرون الى القوات الجوية لفرنسا ودول غرب أوربا الأخرى التى تستخدم ميراج كأعداء أساسيين(*) ٠

ومن النظريات الأخرى المحتملة هى أن الروس كانوا يحتاجون الى ميراج لمشروع سرى معقد ، كانوا يخططون له ضد اسرائيـل ، وكان من الواضـح أنه سوف يكون هناك أصداء سياسية واسعة ، اذا ما قامت ميراج تحمل العلامات الاسرائيلية بعملية ضد هدف أجنبى ، ولكن تنفيذ مثل تلك العملية سوف يتضمن العديد من المشاكل ، وليس من المحتمل أن يضـيف الروس الى تلك المشـاكل مشكلة جديدة هى سرقة الطائرة ٠

وقبل سنتين من حادث الميراج أشيع فى لبنان أن خطة مشابهة قد نفذتها المخابرات الأمريكية وحسب تلك الرواية فان وكالة المخابرات المركزية كانت

(*) فى سنة ١٩٧٠ قبض على المهندس « بوريس سافتش » أثناء محاولته الحصول على معلومات عن الميراج ، التى حصلت عليها بلجيكا من فرنسا ٠

مهتمة بالحصول على طائرة النقل السوفيتية « أنتونوف ٢٤ » ، ولم يكن ذلك من أجل نجاحها فى العمليات الذى لم يكن مختلفا عن الطائرات الأخرى من نفس الطراز ، ولكن من أجل معدات الرادار بها ، ومن أجل ذلك الغرض اتصل عملاء وكالة المخابرات المركزية بشركة طيران لبنانية ، واقترحوا عليها أن تطلب طائرة أنتونوف ٢٤ لاحتياجاتها الخاصة ظاهريا ، ووعدت الشركة بمبلغ من المال ، يعادل ثمن الطائرة مقابل متاعبها ، وحينما تم الشراء ، أرسلت الشركة اللبنانية طيارا الى موسكو ، لاحضار الطائرة الى بيروت ، وبتعليمات من وكالة المخابرات المركزية كان عليه أن يطير بالطائرة الى هولندا ، حيث يكون فى انتظاره طيار أمريكى للانضمام اليه ، وطار الاثنان الى الولايات المتحدة ، حيث تم فك الطائرة وفحصها جيدا واعادة تركيبها ، وعند تلك المرحلة ، طلب من الطيار اللبنانى أن يطير بالطائرة الى بيروت ، ولكنه رفض خوفا من أن تكون وكالة المخابرات المركزية قد لغمت الطائرة لتنفجر وتختفى بلا أثر فوق المحيط الأطلنطى ، وكان ما فعله الطيار ، هو أن عاد الى وطنه بطائرة مدنية عادية ، بينما اختفت الطائرة « أنتونوف ٢٤ » فى مكان ما فى القارة الامريكية ·

وكان يمكن للحادثة برمتها أن تظل سرا تماما ، لو لم تكتشفها المخابرات السوفيتية ، وتسر بها للصحافة اللبنانية ، وقد حاولت السفارة الأمريكية اخفاء الأمر بلا جدوى(٨) ·

وكانت تلك القصة ، والكثير مما شابهها جزءا من المعركة الدعائية ، التى استغلت بين الشرق والغرب على صفحات الجرائد اللبنانية ، ولم يبال أى شخص بعدم منطقية التفاصيل ، ولا يمكن الا الافتراض بأنهم قد حصلوا على التأثير المطلوب على الأقل على جمهور القارئين ،فليس من المحتمل أن يطير طيار واحد ـ حتى ولو كان جيد التدريب ـ بطائرة « أنتونوف ٢٤ » أو حتى يطير بها طياران من هولندا الى الولايات المتحدة ، وخاصة اذا كان أحدهما لم ير من قبل طائرة من ذلك النوع ، فقد كانت الطائرة مصممة أساسا لتطير ليس بأقل من ثلاثة أفراد ؛ القائد ومساعد القائد ومشغل اللاسلكى ، فى نفس الوقت وأحد الملاحين، ولكنها كانت تحتوى على ترتيبات لطاقم من خمسة أفراد القائد ومساعد القائد

والملاح وعامل اللاسلكى ومهندس طائرات(٩) ، وليس من الواضح لماذا أرادت الولايات المتحدة أن تنسف الطائرة فوق الاطلنطى ، بينما هى قد فشلت بالفعل فى الوصول الى نهاية رحلتها فى لبنان ، ولكن فى مثل تلك الاحوال فان القصة نفسها تكون أكثر أهمية من منطق وصحة تفاصيلها •

وبالرغم من أنشطة العملاء السريين من البلاد البعيدة ، فان الاهتمام الأساسى لمكتب المخابرات وادارة الأمن العام كان مركزا على أنشطة عملاء أقرب الدول « الشقيقة » ، وقد أشرنا قبل ذلك الى نسف مطابع ، ومكاتب الصحف اللبنانية كأحداث متوالية فى الصراع المستمر بين العرب على أرض لبنان ، وفى يناير وفبراير سنة ١٩٦٧ على سبيل المثال حدث انفجاران فى مكاتب فى صحيفة الحياة البيروتية ، وثلاثة انفجارات فى صحيفة الجمهورية ، وانفجار فى كل من الأنوار والصياد ، وكان عدد من السوريين قد قبض عليهم لاشتراكهم فى تلك الحوادث ، واتهم أحد الاردنيين بنسف مكاتب صحيفة الحياة والصياد ، وكانت الأولى صحيفة يومية ، موالية للغرب بينما كانت الاخيرة مجلة أسبوعية موالية للمصريين ، وادعى أن العميل الأردنى قد خرب مكاتب الصحيفة الموالية للغرب ، من أجل اثارة انطباع مضلل بأن كلا الهجومين من فعل المصريين(١٠) •

وفى نهاية سنة ١٩٧١ وفى بداية سنة ١٩٧٢ كانت هناك سلسلة من الانفجارات فى مكاتب صحف المنظمات العربية الارهابية فى بيروت ، واعتقدت السلطات اللبنانية والارهابيون أنفسهم ، أن المخابرات الاردنية ، كانت هى المسئولة وقد تأكدت تلك النظرية حينما قام أحد الارهابيين الذين يعملون لحساب المخابرات الاردنية ، لمثل تلك المهام التخريبية ، باخبار زملائه عن ذلك ، وقد قاموا باخبار ادارة الأمن العام مباشرة ونصح الرجل بأن يبقى على اتصال مع قادته الاردنيين ، وأن يستمر كما لو كان ينوى فى الاستمرار فى مهمته •

وفى اليوم الذى كان فيه العميل على وشك استلام حقيبة بها متفجرات من قادته قررت ادارة الأمن العام أن تعمل فأقامت كمينا ،وقبضت على حامل الحقيبة وكان هو الملازم أول « هشام يوسف » الملحق العسكرى الاردنى المساعد فى

بيروت ، وتنصلت الحكومة الاردنية من أى مسئولية فى الموضوع بينما حاولت السلطات اللبنانية ، كالعادة ، أن تغطى على الموضوع ، ولم يحاكم الملازم أول « هشام يوسف » حيث كان يتمتع بالحصانة الدبلوماسية ، ولكن أعلن أنه شخص غير مرغوب فيه ، هو والملحق العسكرى العقيد « شفيق جاميان » ، وردا على ذلك طردت الأردن الملحق العسكرى اللبنانى العقيد « حلمى شهاب »(١١) ٠

وبالرغم من الهزيمة ، استمرت المخابرات الاردنية فى صراعها السرى ضد الارهابيين فى لبنان ، وفى ٣١ مارس سنة ١٩٧٣ أعلن عن شحنة متفجرات ، اكتشفت فى سيارة تقف فى جراج ،أحد المبانى السكنية الكبيرة فى بيروت ، وأفادت التحقيقات ، أن أحد السكان هو « زياد الحلو » وهو أحد الرجال الأربعة من منظمة « أيلول الاسود » الذين قتلوا « وصفى التل » فى القاهرة ، فى نوفمبر سنة ١٩٧١ ، وكان المقصود هو سيارته ولكن الشحنة وضعت بطريق الخطأ فى سيارة أخرى من نفس النوع ، ولم يكن لدى الأمن العام ، أى شك فى أن مرتكبى الحادث كانوا من مبعوثى المخابرات الاردنية (١٢) ٠

وبعد ذلك الحادث بوقت قصير قبض على المواطن الاردنى « على حسين الطاهر » بتهمة تسليم معلومات مفصلة عن المنظمات الارهابية ، الى بلد أجنبية ، وكانت المخابرات الاردنية ، قد تعمدت تجنيده لهذا الهدف(١٣) ٠

ولم تكن سوريا والاردن هما البلدين العربيين الوحيدين المتورطين فى أعمال سرية داخل لبنان ، فيبدو أن جو البلاد قد نقل عدوى روح الهدم الى المملكة العربية السعودية كذلك ، ويشهد على ذلك قضية الشبكة التى اكتشفها الأمن العام فى بيروت فى أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وكان قائد الحلقة رجل اسمه « عادل العترة » وهو مواطن سعودى ، من أصل فلسطينى وجد فى حوزته لدى القبض عليه العديد من الأسلحة والوثائق ، التى تدل على نية اقامة الفتنة فى سلطنة عمان ، وكانت بعض الاوراق تظهر محاولة شراء الأسلحة لمعارضى السلطنة وقد اعترف بكونه عميلا سعوديا مهمته تنظيم ثورة مسلحة لاسقاط السلطان « قابوس » واستعادة « الامام غالب بن على » الى السلطنة ، وظهر من محاكمته من

شهادة أحد المفتشين أنه بالاضافه الى كونه عميلا سعوديا فانه كان يعمل أيضا لحساب الأمن العام اللبناني(١٤) ، وعلى أية حال فقد سجن لمدة ست سنوات « لمحاولة الاطاحة بالنظام فى عمان ، والذى كان يمكن أن يمزق علاقات لبنان مع ذلك البلد »(١٥) •

ولم تكن دمشق تقوم بالنشاط السرى فى لبنان ضد المنفيين السوريين والبلاد العربية فقط بل ضد لبنان نفسه ، أيضا ، ولقد كان من أهم جوانب ذلك النشاط هو محاولة التسلل الى المخابرات اللبنانية ، ولقد رأينا أنه فى بداية سنة ١٩٧٣ وجد أربعة من الضباط السابقين فى مكتب المخابرات اللبنانى ، حق اللجوء السياسى فى سوريا ، والافتراض المعقول أنهم لم يهربوا الى هناك ، اذا لم يكونوا متأكدين – على أساس اتصالات مسبقة – أن هناك استقبالا وديا ينتظرهم •

وليس من الواضح اذا ما كانوا قد بدأوا تلك الاتصالات ، بينما كانوا ما زالوا مرتبطين بالمخابرات العسكرية ، أو بعد تركها فقط ، ولكن هناك حالة واحدة ، مؤكدة للجميع ، كان فيها اثنان من العاملين بادارة الأمن العام ، تحت سيطرةة مكتب المخابرات السورى ، بينما كانا وما زالا فى الخدمة الفعلية ، وقد اكتشفا بعد رقابة مطولة للمواطن اللبنانى « عدنان منير صالح » الذى كان قد جذب انتباه الأمن العام أساسا فى سنة ١٩٦٩ وصار منذ ذلك الوقت تحت الملاحظة المستمرة ، وفى النهاية ضبط فى فبراير سنة ١٩٧٢ فى نقطة على الحدود بينما كان فى طريقه الى دمشق ، وهو يحمل معه وثائق تحتوى على بيانات سرية ، ولم يمر وقت طويل ، حتى اعترف صراحة أنه كان يعمل لحساب المخابرات السورية ، وأن مهمته كانت تشتمل على جمع المواد عن الشئون السياسية والمخابرات والمنفيين السوريين ،وعن مطاردات المخابرات العراقية فى لبنان •

واستمر صالح فى القول ، بأن رئيسه المباشر كان هو « جاسم المشدانى » وهو مواطن عراقى ، يقيم فى لبنان ،وقد قدمه العراقى خلال زيارته لدمشق فى نهاية سنة ١٩٧١ الى « عادل الحلبى » وهو ضابط فى مكتب المخابرات السورية ،

الذى أمره على التحديد ، بالحصول على كل ما يستطيع عن ادارة الأمن العـــام والمخابرات العسكرية للبنان ، وبوسيلة أو بأخرى « دبر صالح » تجنيد اثنين من ضباط الأمن العام كلاهما مفتش ، وكان الرجلان هما « كمال حداد » « وحسن عكوم » اللذان وافقا على امداد المخابرات السورية بالمعلومات والوثائق من ملفات الأمن العام ، فى مقابل الدفع نقدا ، ولم يكونا كسالى فاستطاعا أن يسلمافيما بينهما تفاصيل التركيب الـــكلى للمنظمة وقائمة بأســماء العاملين وبيانا عن المسئوليات المختلفة كما تبدو فى تقارير مقدمة الى الادارات المعنية ٠

ولم يكن صالح الا ســنا واحدا من أســنان ترس « المشــدانى » العراقى للتجسس ، وقــد قبض على الآخرين واستجوبوا واكتشــف أن فضــول مكتب المخابرات كان بلا حدود ، فكان عملاؤه ملتزمين بالحصول على قوائم منتظمة بأسماء المقيمين فى فنادق بيروت(١٦) ٠

وعند القبض على عملاء مكتب المخابرات السورى الذين يعملون داخل ادارة الأمن العام اتضح أن ثلاثة آخرين من العاملين فى نفس المنظمة يشك فى أنهم قد سلموا معلومات للمخابرات الايرانية(١٧) ، وبالرغم من أن مصيرهم لم يعرف فان خلفية نشاطهم يبدو أنها كانت هى موضوع النزاع بين بيروت وطهران حــول رفض الحــكومة اللبنانية ، تسليم ايران اللواء « تايمور باختيار » الرئيس لسابق « للسافاك » وهو الأمن والمخابرات الايرانية ، وكان « باختيار » قد ترك وطنــه سنة ١٩٦١ نتيجه للخلاف مع الشاه وعاش فى الخارج ، وفى سنة ١٩٦٨ عوقب فى لبنان بتسعة شهور من السجن ، بتهمة الحيازة غير الشرعية للأسلحة ، وحينما رفضت الحكومة اللبنانية تسليمه لايران فى أبريل سنة ١٩٦٩ قطعت طهران العلاقات الدبلوماسية مع لبنان ٠

وبالنسبة للسوريين فان كشف عملائهم فى ادارة الأمن العام اللبنانيـــة لم يثنهم ولو بأبسط صورة عن الاستمرار فى تكتيكاتهم السرية ، ففى أغسطس سنة ١٩٧٢ اغتيل اللواء « محمود عمران » النائب السابق لرئيس الوزراء ووزير الدفاع فى سوريا بينما كان موجودا فى طرابلس ،وقبض على ثلاثة من السبعة المغتالين ، بينما هرب الاربعة الباقون الى سوريا ، فقد طالبت دمشق فورا تسليم

الثلاثة ، ولكن لبنان رفضت(١٨) ، وقد أظهر استجواب المقبوض عليهم أن القتلة كانوا يعملون لحساب السوريين ، وقد أعلن ذلك صراحة فى وثيقة الاتهام التى قدمت للمحكمة العسكرية(١٩) ، ويبدو أن قتل « عمران » لم يكن قد تم على يد مبعوثى مكتب المخابرات السورية أو ادارة الأمن السياسى ، ولكن على يد أفراد من الجهاز السرى لحزب البعث السورى ، وكان الهدف هو ضمان أن العشيرتين العلويتين القويتين « لعمران » و « صلاح جديد » الذى كان قد طرد من السلطة بواسطة الرئيس « الأسد » وهو علوى أيضا ، يجب أن يشتركا فى معارضة النظام ودفع الرئيس لأن يضع ثقته مرة أخرى فى المخابرات والأمن ، كان ذلك هو رأى أحد الرجال ، الذين يعرفون تماما المسرح السياسى السورى ، ذلك هو « سليم اللوزى » رئيس تحرير المجلة الاسبوعية البيروتية المشهورة « الحوادث » .

ولقد دفع « اللوزى » ثمنا كبيرا لوجهة نظره فى الشئون السورية ، ففى مارس سنة ١٩٧٢ نسفت مطبعته الصحفية ، وخطف مستخدموه ، على أن يفرج عنهم فقط بعد أخذهم معصوبى العينين ، الى شاطىء البحر ، وهو عمل لا شك فى أنه قد صمم لارهابهم ليتوقفوا عن العمل فى المجلة ، وبعد ذلك ببعض الوقت قبض على « على نادى » وهو عضو فى قيادة البعث السورى هو وآخرون ،واعترف معهم بمسئوليته عن الحادث الجرىء .

ولم تكن تلك تمثل نهاية محنة رئيس التحرير ،فقبل شروق شمس يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٧٣ توقفت سيارته بالقرب من منزله فى « حمدون » على جبل لبنان ، سيارة مرسيدس سوداء ، ذات أرقام دبلوماسية سورية وسيارة رينو بيضاء ، وقد توقفتا بلا أنوار على مسافة من المنزل ، وحينما حاول حراس المنزل التعرف على الركاب ، رحلت السيارتان ، وليس من الواضح اذا ما كانوا قد جاءوا ببساطة لمراقبة المنزل أو اذا ما كان لديهم شيء أكثر شرا فى عقولهم(٢٠) .

ومن بين البلاد التى تستخدم بيروت كقاعدة لعملياتها الاتحاد السوفيتى ، الذى لم يكن بطيئا فى التعرف عليها كمركز مريح فى الشرق الاوسط يمكن منه التجسس على اسرائيل بعد قطع العلاقات معها فى يونيو سنة ١٩٦٧ .

وفى أحد أيام يونيو سنة ١٩٧١ وصـــل زائر الى منزل المطران الارمينى « كينيث جريجوريان » فى بيروت ، وكان شعره أسود ، وفى السابع والعشرين من عمره ، وكان قد جاء عن طريق جسر اللبنى وعمان من شرق القدس ، ولكن الموضوع الذى ناقشه الرجلان ، كان بعيدا عن شئون الكنيسه ، وكانت أردية المطران تغطى تحتها عميلا للمخابرات السوفيتية وكان الشـاب الذى جـاء من القدس قد جاء لرؤيته هو وليس لرؤية المطران وقدم « جريجوريان »ضيفه الى رجـل ثان كان موجودا وهو عميل سـوفيتى آخر فى لبنـان يدعى « هاجيش هاجوبيان » وهو أرمينى أيضا ٠

وليس من الواضح اذا كانت هذه المقابلة الأولى بين « هاجوب انتريسيان» المصور من مدينة القدس القديمة وبين ممثل المخابرات الروسية فى لبنان ، وكان الضيف من عائلة معروفة ، مات أبوه فى سنة ١٩٧٠ وكان هو أحد دعائم الطائفة الارمينية فى القدس ، وكان أخوه الاكبر مرشدا سياحيا فى العاصمة الاسرائيلية وكانت احدى أختيه متزوجة وتعيش فى الكويت بينما الأخرى فى الولايات المتحدة وكان هو نفسه قد غادر البلاد قبيل فترة من حرب الأيام الستة ، قاصدا أرمنيا السوفيتية لدراسة الرقص الشعبى الأرمينى ، ويبدو من المحتمل ــ وذلك بالحكم على سلوكه بعد عودته من الوطن ــ أنه قد درس أيضا طرق النشاط السرى ، ويبدو أنه توقف فى بيروت عندئذ فى طريق عودته الى اسرائيل ليتعرف علىالمطران وزملائه ليقوم بتنظيم سرعة الاتصالات معهم ولكن ذلك مجرد تخمين ٠

وعلى أية حال فبعد عودته الى القدس من روسيا عاد الى العمل فى محـل التصوير فى المدينه القديمة وكان يعيش فى شقة من غرفتين فى الحى الأرمينى مع أمه ، وكان يقضى بعض الوقت فى تعليم شباب طائفته الرقص الشعبى الارمينى وكانت ملابسه الأنيقة تدل على أنه لا ينقصه المال ومما ساعده أيضا تلك المبالغ التى تلقاها من قادته فى بيروت ، وقد وجه صديق المطران معلم الرقص لـكتابة التقارير عن الأحزاب السياسية فى اسرائيل وعن الاضرابات والمظاهرات وعن أمزجة المجموعات العربية والعلاقات بين البطريرك الأرمينى فى القدس والسلطات الاسرائيلية عموما ومع وزير الدفاع « موشى ديان » على وجه الخصوص وكان بين

وقت وآخر يعطى « انتريسيان » مبلغ ۱۰۰۰ جنيه لبنانی فی مقابل ايصال ووعده بفتح محل تصوير له فی القدس وأن يساعده فی حالة ما اذا كان النحس حليفه وقبض عليه ٠

وفی تلك الزيارة تم الاتفاق على أن يعود « انتريسيان » لموعد آخر مع قادته، بعد ذلك بشهر ، ولسبب ما تأخر ولم يصل الى بيروت ،الا فی أغسطس ، وعلى ذلك أحبطت المقابلة بشكل ما ، ولكن اذا لم يأت الجبل الى محمد ٠٠٠ فی يونيو سنة ۱۹۷۲ ذهب المطران « جريجوريان » الى القدس واستفهم عن المهام ، التى كان قد عهد بها الى المصور الشاب ، وأخبره أيضا أنه اذا ما كان من الصعب عليه أن يغادر البلاد ، فانه سوف يرسل اليه أحد العملاء فی المستقبل لأخذ المعلومات التی تتجمع لديه ٠

وفی الواقع فان « انتريسيان » لم يعمل لينجز الكثير ، وخطط للسفر الى بيروت مرة أخرى عن طريق عمان وقد قدم طلبا للحصول على اذن خروج الى الأردن ، عن طريق جسر « اللنبی » ولكن الذی لم يكن يعلمه هو أنه كان قد جذب الانتباه الى نفسه بعد بقائه الطويل فی الاتحاد السوفييتی وقد زادت رحلاته وخططه لزيارة الدول المجاورة من ذلك الشك ، وفی أكتوبر سنة ۱۹۷۲ قبض عليه فی محل عمله فی محل التصوير ، فی المدينة القديمة ، وفی نفس الوقت فتش رجال الأمن شقته فی الحی الارمينی وقد دهشت أمه التی كانت لا تعلم شيئا عن نشاطه الخفی ، واتهم بالتآمر لتسليم معلومات بنية الاضرار بأمن الدولة وبقيامه بالاتصال بعملاء أجانب ، وفی مايو سنة ۱۹۷۳ حكمت عليه محكمة مقاطعات القدس بسبع سنوات من السجن(۲۱) ٠

وكما لو أن لبنان لم يكن لديها ما يكفيها من المشاكل بالنسبة للأمن الداخلی والخارجی ، فان اليسار الجديد ومقاتلی عصاباته المدنية ، قد أضافوا الوقود الى النار ، وقد اكتشفت تلك المجموعة الصغيرة فی مهدها بفضل محاولاتها للاشتراك فی جمع التبرعات لتمويل أنشطتها ٠

وفی صيف سنة ۱۹۷۲ حدثت محاولة فاشلة للسرقة فی بنك « كريدی فونسييه » فی بيروت ولم يقبض على المشتركين ، واعتبر الموضوع جناية عادية

بلا لون سياسى ، ثم بعدها بشهر وفى نوفمبر سنة ١٩٧٢ هاجم عدد من الرجال فرع بنك سوريا ولبنان فى المدينة ، وهربوا ومعهم أكثر من ٣٠ ألف جنيه لبنانى، ومرة أخرى لم يكن هناك سبب للاعتقاد ، بأن ذلك لم يكن الا من عمل احدى العصابات الاجرامية ، ووضع المحقق بين يدى هيئات البوليس التى تستدعى عادة فى مثل تلك الاحوال ، وكان أحد المشتبه فيهم ، الذى اكتشف أثناء التحريات هو « محمد الزبيبى » وهو من مواطنى المدينة ووضع تحت المراقبة ، وفى ١٣ يناير سنة ١٩٧٣ قبض عليه فى آخر الأمر بينما كان يقود سيارة فى بيروت ، ووجد فى سيارته زى لرجل بوليس ، ولوحة أرقام مزيفة لم يستطع أن يوضح سبب وجودهما ، وتعرف عليه أحد الكتبة العاملين فى بنك سوريا ولبنان على أنه أحد المشتركين فى السرقة ، وخلال ما أعقب ذلك من تحريات ظهر أنه أحد أعضاء منظمة سرية تقوم بالسرقة لجمع المال لشراء السلاح للثورة ، التى ينوون القيام بها لتحرير لبنان واقامة نظام يسارى(٢٢) ، وكان الزى الذى وجد فى سيارته ،هو طراز للزى الذى كان سوف يستخدم للتعمية ، فيما يلى ذلك من هجمات ارهابية ، وكنتيجة لكشف « الزبيبى » تم القبض على الاعضاء الآخرين فى المنظمة ، وتم الاستيلاء على الاسلحةوالذخيرة والمنشورات التى تدعو الى الثورة ، وظهر أن المجموعة قد سمت نفسها « الحرس الثورى اللبنانى » ثم غيرت اسمها الى « الماركسيين العرب » وفى النهاية اختارت لنفسها اسم المنظمة الثورية الاشتراكية اللبنانية(٢٣) ، وكانت تحاول أن تعمل على نهج منظمة «تيوباماروس» فى أورجواى ومنظمة « بادر ــ ماين هوف » فى ألمانيا الغربية ، وعلى سبيل المثال فقد خطط أعضاؤها لخطف أحد رجال الصناعة اللبنانيه مقابل طلب فدية كبيرة لاطلاق سراحه ، وكانوا يهدفون أيضا لالقاء القنابل على المؤسسات الأمريكيـة والسفارات الغربية فى بيروت ، واغتيال زعماء أحزاب الجناح اليمينى اللبنانى(٢٤) وقد حاولوا جمع التأييد بين الطلبة ووجد مع احدى أعضاء الجماعة ١٣ بطاقة مزورة للطلبة ، لتسمح لزملائها بالظهور بمظهر الطلبة والاشتراك فى مظـاهرات الطلبـة ٠

وقد قبضت سلطات الأمن على أحد عشر عضوا على « التيوبماروس اللبنانى » كما سمتهم الصحافة اللبنانية ، وهرب اثنان منهم الى سوريا ، وفى تلك المرة استجابت سلطات دمشق لطلب لبنان وسلمت الهاربين ونجح قائد المجموعة مرشد « أحمد شيبو » وهو مدرس يعمل ككاتب فى أحد البنوك ، نجح فى الهرب من المعتقل ويبدو أنه فر الى الخارج(٢٥) .

ان الحرب الأهلية ، التى خربت لبنان منذ سنة ١٩٧٥ قد مزقت كل الهيئات الحكومية ، بما فى ذلك المخابرات والأمن ، ومن المؤكد أنه سوف يكون من الضرورى اعادة بنائه ، ومن الواضح جدا أن مكتب المخابرات الذى كان قد أضعف جدا فى بداية حكم الرئيس « فرنجية » سوف يعود الى نشاطه فى نهاية حكمه ، وكان الضباط الذين قد فصلوا من المكتب فى طريقهم الى العودة الى الجيش(٢٦) ، بينما الذين جاءوا الآن لاعادة تنظيم مكتب المخابرات هم من كانوا من قبل من منافسيه ألا وهم ضباط المخابرات السورية(٢٧) . والسؤال هو اذا ما كانوا سوف يحددون أهدافه أيضا وطرق عمله ، ولكن ذلك السؤال صحيح بمدلوله الواسع بالنسبة للبنان ككل .

الباب الحادى والعشرون

فى خدمة الهاشميين

أنت هنـاك جاءت صيحة عبر السياج ، ودار الشـاب رأسـه فى اتجاه الصوت ٠

تعالى الى هنا ، قال الصوت مستمرا ما أسمك ؟ ٠

« محمد مبارك » ٠

كم عمرك ؟

تسعة عشر ٠

ماذا تعمل ؟ ٠

اننى سائق اللورى الخاص لوالدى ٠

هل ترغب فى الحصول على مرتب آخر دون أن تعمل عملا صعبا ؟ ٠

ماهو ذلك العمل ؟ ٠

تشترى المجلات والجرائد العبرية ٠

هل ترغب فى قراءتها ؟ ٠

انها ليست لى ، اننى من المخابرات ٠

وبهت الشاب للحظة ، ثم استعاد نفسه قائلا وهو كذلك ٠

كانت الساعة العاشرة من مساء أحد أيام سبتمبر سنة ١٩٦٥ وكان المكان هو بيت الصفصافة وهو قرية صغيرة عى الحدود الجنوبية الغربية للقدس وكانت

من تلك القرى التى قسمت الى اثنين فى حرب سنة ١٩٤٨ النصف الأول فى اسرائيل والنصف الآخر فى الاردن ، وكان السور الفاصل ، يمر فى منتصفهـا ، وكان المسجد يدل على أن غالبية سكانها من المسلمين ، وكان الحجاج المسيحيون قد اعتادوا أن ينزلوا هناك فى قلعة البورى التى لم يعد منها الا أطلالها ٠

وأخذ محمد صديقه ورفيقه « عبد الله رحمن » من أبو غوش ، وأطلعه على سر وظيفته الجديدة وتقع أبو غوش على الطريق الرئيسى ـ القدس ـ تل أبيب ، وفى القرن الأخير اعتاد القرويون أن يجمعوا ضريبة الرءوس من الحجاج اليهـود والمسيحيين ، الذين يكونون فى طريقهم الى القدس ٠ وبتغير الأزمنة والأنظمة ، اضطروا ، لتغيير وظيفتهم من سادة الطريق الى المدينة المقدسة الى مجرد فلاحين بسطاء ، وأصبح غالبيتهم الآن يحصلون على تكاليف معيشتهم من العنب والفواكه الأخرى التى يبيعونها للقدس ٠

وبدأ الشبان فى شراء المواد المطلوبة للرجل الذى يقف عبر سـياج بيت الصفصاف ، وعندما حصل على كمية كافية أخذها « محمد » خلسة بالليل الى المكان الذى قابله فيه الرجل لأول مرة وهمس مرة واحدة اشارة له ، وظهر عميل المخابرات الاردنية على الجانب الآخر ، وتمت العملية ـ الجرائد والمجـلات مقابل النقود ٠

وقبل أن يمر وقت طويل ، وسع الاردنى من مدى رغباته ، وفى المرة التالية طلب معلومات عن تحركات الجيش الاسرائيلى فى منطقة القدس وصورا للاستعراض العسكرى ، الذى عقد فى يوم الاستقلال ، منذ عدة شهور ، وتولى « عبد الله » من قرية أبو غوش المهمة الاخيرة ، وطلب من أحد المصورين فى وسط القدس ،مالايقل عن ٤٠ صورة للاستعراض ، وقد كان ذلك الطلب سببا فى تنبيه المصور الذى أبلغ السلطات ، التى أعطته التعليمات بأن يخبرها حينما يأتى العميل لاستلامها، وقبض على « عبد الله » واعترف بكل شىء كما اعتقل « محمد مبارك » أيضا ٠

كان ذلك هو أحد أعمال الجاسـوسية القصـيرة التى استمرت لمدة شـهر واحد فقط(١) ، ولكنها كانت تمثل طريقة العمل المعتادة للمخابرات الاردنيه ،

فهى لم تبذل جهدا لالتقاط أفراد مناسبين للتعاون كما أنها لم تبال باعطاء من جندتهم اعتباطا درسا فى فن الحرب السرية ،أو حتى عن أبسط قواعدها ، وكان أفراد المخابرات ، يميلون الى استجواب أولئك الذين يأتون عبر الحدود من اسرائيل، ولكن ذلك أيضا كان يتم بطريقة عرضية وغير منظمة ، وكان عابرو الحدود من نوعين : عرب ويهود يعبرون بطريقة غير شرعية ، اما بلا قصد أو لأسباب شخصية ، وعرب يزورون الاردن بانتظام فى أيام الأعياد المسيحية ـ عيد الميلاد أساسا ـ للصلاة فى الأماكن المقدسة فى شرق القدس وبيت لحم .

وقد كانت « نايفة عاقلة » وهى شابة مسيحية عربية ، تخطط للسفر الى الاردن فى سنة ١٩٥٦ للزواج من « سالم عطية » وهو محام كانت قد قابلته منذ سنتين خلال زيارتها لشرق القدس ، فى عيد الميلاد ، وطلبت المساعدة من سائق أتوبيس منشفارام ـ « حنا أمورى » كانت قد قابلته فى نادى النجم المسيحى ، واقترح عليها أن تتحدث مع أخيه « داود لبيب أمورى » وهو أيضا سائق أتوبيس وكان « داود » على صلة بالمخابرات السورية منذ سنة مضت ولكن لم يتم خلالها شىء ، وعلى أية حال فالآن فان « مساعدته » قد اتخذت شكل اقتراح بأن تقوم « نايفة » بالعبور ببساطة وحالما تصل الى الاردن ، تحاول الاتصال بالمخابرات السورية ، من خلال الملحق العسكرى السورى فى عمان .

وفى مارس سنة ١٩٥٧ ذهبت « نايفة » الى القدس ، واتخذت طريقها الى بيت الصفصافة وعبرت الحدود هناك بكل سلام فى طريقها الى القطاع الشرقى من المدينة ، ولم يكن الترحيب بها من النوع الذى تخيلته فقد سجنت ، وبعد نقلها الى عمان ، استطاع خطيبها المحامى أن ينجح فى اخراجها من السجن بكفالة، واتصلت بالملحق العسكرى السورى فى الاردن ، وعرضت خدماتها لكن بلا جدوى، فاذا ما كانت تأمل أن تستطيع على الأقل البقاء فى الاردن ، فهى مخطئة أيضا ، وسرعان ما استدعتها المخابرات الاردنية ، وشرحوا لها بطريقة واضحة ، أن عليها أن تعود الى اسرائيل لتحضر من هناك خرائط عن معسكرات الجيش والمطارات ومعلومات عن طائفة الدروز وقادتهم وبطاقات شخصية اسرائيلية خالية من

البيانات ، وكان طلب البطاقات الشخصية يعنى أن الاردنيين يرغبون فى تهريب عملاء سريين الى اسرائيل ، تحت ستار وثائق اسرائيلية ، وليس من المعروف اذا ما كانت تلك الخطة قد نفذت أبدا ٠

وأعطيت « نايفة » مبلغا من المال وحرسها ضباطا من المخابرات ، حتى خطوط الهدنة ثم عبرت الحدود عائدة الى اسرائيل ، دون مشاكل ، ومن القدس اتخذت طريقها مباشرة الى حيفا ، حيث قابلت « داود » وفى تلك المرة استشارته فى كيفية القيام بمهمتها ،ولم يستطيعا الحصول على خرائط الا بالنسبة للطريق المعتاد « لداود » وكبديل لذلك اشتريا ٢٠ صورة كارت بريد وكتبت « نايفة » تقريرا عن تدريبات الدفاع المدنى التى كانت تجرى فى حيفا فى ذلك الوقت واشترى « داود » بطاقة شخصية من أحد زملائه القرويين ، ويدعى أحمد شهادة وقبل أن تغادر « نايفة » اسرائيل مرة أخرى الى الاردن ، ومعها تلك الغنيمة طلب منها « داود » — الذى كان خائفا من أن يكون قادته السوريون قد نسوه — أن تعرض خدماته على المخابرات الاردنية ٠

وفى المملكة الاردنية الهاشمية ، خاب أمل العملية الشابة مرة أخرى ، فقد كانت تأمل أن تستطيع الآن وبعد فترة طويلة ، أن تتزوج خطيبها ، الذى كان قد بدأ يعد للزفاف ، ولكن المخابرات الاردنية كانت لديها أفكار أخرى فقد أصروا على أن تعود الى اسرائيل وأن تستمر فى أنشطتها السرية ورفضت نايفة ، وفى نهاية يونية سنة ١٩٥٧ أعادوها الى أحضان السلطات الاسرائيلية مباشرة ، كما قبض على « داود ولبيب أمورى » و « أحمد شهادة » الذى كان قد باع بطاقته الشخصية(٢) ٠

وعوقبت « نايفة عاقلة » بسنتين فى السجن ووضع ذلك نهايه لاتصالها بالمخابرات الاردنية ولخطتها للزواج من عطية ، وبعد اطلاق سراحها من السجن تزوجت من حبيب قهوجى وعملت معه لحساب المخابرات السورية(*) ٠

(*) انظر الباب السابع عشر ٠

وبعد ذلك بسنة جندت المخابرات الاردنية شابة أخرى ـ أو على الاقل قد ظنت ذلك ـ هى الآنسة « ليلى ليفى »(*) ، التى كان لها عديد من الاصدقاء من اليهود والعرب وفى نهاية يونية سنة ١٩٥٨ جاء اثنان من أصدقائها العرب الاسرائيليين لزيارتها ، ودون لف أو دوران اقترحا عليها أن تعمل لحساب المخابرات الأردنية ولاقناعها أظهر أحدهم حزمة من أوراق البنكنوت ، وأخبرها أنها تستطيع الحصول على كميات أكبر ، اذا ما وافقت على التعاون وطلبت « ليلى » فترة تفكر فى الأمر .

وبعد أن خرج الاثنان ذهبت مباشرة الى مركز بوليس قريب حيث روت ماقد حدث ، وأخذت لمقابلة ضباط من المخابرات ، حيث تلقت التعليمات بالتعاون مع العربيين ، وبتقديم تقرير عما يجد من تطورات ، وحينما جاء أحدهما الى منزلها فى بداية يوليو أخبرته أنها قد وافقت على الاقتراح ، وحينما حدد أنهم يريدون معلومات عسكرية تظاهرت بالتردد ولكنها وافقت فى النهاية ، وعند تلك النقطة طلب منها صديقها أن تقابله فى اليوم التالى فى كفار سابا للتحدث مع أشخاص آخرين حول عملها .

وفى كفار سابا استأجر لها سيارةأجرة واتخذا طريقهما نحو الحدود الشرقية وعلى مسافة من الحدود تركا السيارة واستمرا سيرا على الاقدام ، حتى وصلا الى حديقة برتقال ، حيث جلسا هناك وانتظرا ، وبعد وقت قصير ، سمعا صوت خطوات مقبلة ثم ظهرت مجموعة من الاردنيين بعضهم بالملابس المدنية وبعضهم بالزى العسكرى ، ويحملون الأسلحة ، وشرح لها الرجل الذى كان يبدو أنه قائدهم بالتفصيل نوع المعلومات التى تهتم بها المخابرات الاردنية ، وسلمها مبلغا من المال فى الحال ولكى يؤكد لها نواياه الودية ، أعطاها هدية من السجائر والحلوى الاردنية ، واتفق معهاعلى اللقاء فى نفس اليوم ، وفى نفس الساعة بعد ذلك بأسبوع ، وكان على الشاب العربى الذى جندها أن يحرسها خلال المقابلة التالية كذلك .

(*) اسم مستعار .

وبعد الاستماع لتقرير « ليلى » قررت المخابرات الاسرائيلية ، أن تطيل اللعبة ، وقبل المقابله الثانية بوقت قصير بينما « ليلى » وصديقها يتجهان مرة آخرى بالتاكسى نحو حديقة البرتقال على الحدود ، أقيم حاجز على الطريق وقبض على الشاب العربى وبتفتيشه عثر على خرائط وتخطيطات للمشروعات العسكرية وكذلك ايصال بريدى عن خطاب مسجل ٠

واكتشفت التحقيقات السريعة أن الخطاب المسجل قد أرسل الى « يوسف شفو » وهو يهودى فى حوالى الخمسين من عمره من احدى مستوطنات وادى شارون بالقرب من خطوط الهدنة ، وكان يتكسب عن طريق عمله كسنان أسلحة ، مارا بالقرى العربية ، فى المثلث الاسرائيلى الصغير ، وظهر أنه كثيرا ما زار الاردن ، وقابل أفراد المخابرات ، وسافر حتى لمدينة القدس القديمة ، وكان قد اعتاد أن يعبر الحدود ذهابا وعودة مع اثنين من الاخوة من أبناء « حسين محمد عبدالرحيم » من طيره ، وخلال رحلاته كان يقيم فى بيت والدهما ٠

وفى نفس الوقت فان « شفو » قد أثار الشك من ناحية أخرى ولما كان أميا فقد حاول أن يغرى جاره وهو جندى فى الخدمة الفعلية لمساعدته فى عمله المحرم وقد أبلغ الجندى رؤساءه بتلك المحاوله ٠

وكان « شفو » يشترى الجرائد والمجلات العبرية للاردنيين ، كما أمر أيضا بتجنيد الفتيات اللاتى يعملن فى أقدم الحرف ، بهدف استخلاص الأسرار من الجنود الاسرائيليين ٠

وقبض على الجاسوس سنان الأسلحة ، وعلى « عبد الرحيم » وولديه وقدم للمحاكمة(٣) ٠

وكانت كل تلك الأنشطة تقوم بها المخابرات العسكرية وكانت مهامها تقع فى قسمين :

المخابرات المضادة (الأمن الداخلى ومكافحة الجاسوسية) داخل الجيش ، والمخابرات الايجابية بما معناه جمع المعلومات عن البلاد الأخرى ، ولم تكن تتراجع عن استخدام العنف ، اذا ما اقتضت الضرورة ذلك ٠

والمخابرات العسكرية ، هى أحد المكونات الثلاثة لمجتمع المخابرات والأمن الأردنى ، ويبدو أن المكونين الآخرين يتعاملان فقط فى التخابر المضاد ، وهما ادارة الأمن العام والمخابرات العامة ، وكما فى غالبية الدول العربية فان الهدف من الهيئتين الأخيرتين هو أن يعملا كقوة موازنة للجيش ، الذى يعتبر الدعامة الأساسية للنظام ، ومن ثم فان ضباطهما يتساوون فى الرتب مع ضباط الجيش(٤) ٠

وكان الأمن العام جزءا من الجيش ومن وزارة الداخلية بالتناوب وكان قد أنشىء وقت انشاء الجيش الأردنى(٥) وألحق بوزارة الداخلية للمرة الأولى فى سنة ١٩٥٦ وبعدها بسنة أعيد ربطه مرة أخرى بالجيش ليعاد الى الوزارة فى سنة ١٩٥٩ ، وفى فبراير سنة ١٩٧٠ أعيد مرة أخرى لتبعية الجيش ولكن بعد ذلك بفترة قصيرة استعادته وزارة الداخلية ٠

ولم يكن الأمن العام يعانى من عدم الاستقرار فى مجال الادارة فقط فمنذ سنه ١٩٥٤ ، عين له ١٠ مديرين ٠

ويبدو أن المخابرات العامة ، التى هى جزء من مكتب رئيس الوزراء قد انشئت فى عام سنة ١٩٦٤ وأفضل دلالة على وضعها هى لوائحها المالية لسنة ١٩٦٦ كما نشرتها الجريدة الرسمية الأردنية ويقرر الباب الثالث ، أن رئيس المخابرات العامة مخول بموافقة كتابية من رئيس الوزراء فى منح أية مميزات يرى أنها تناسب الضباط والعاملين فى ادارته ، وحسب الباب الرابع فان النفقات السرية التى يقرها رئيس المخابرات ليست عرضة للاشراف(٦) ، ويبدو أن تلك التنظيمات تثير حسد الكثيرين من رؤساء المخابرات فى البلاد الديموقراطية*

وكان أول رئيس للمخابرات العامة هو « محمد رسول الكيلانى » الذى كان قد ولد لعائلة مشهورة فى « السلط » وتخرج من كلية الحقوق بجامعة دمشق ،

ودخل فى خدمة الحكومة ، وعمل أساسا فى حقل المخابرات والأمن ، وبعد فترة قصيرة فى ادارة القانون العسكرى ، نقل الى المخابرات العسكرية حيث أثبت نفسه بسرعة ورقى بسرعة ووصل الى رتبة لواء ، وبعد حرب الأيام الستة ، أصبح معروفا بموقفه الصلب بالنسبة للارهابيين فى الأردن ، وبسبب ضغط الارهابيين فصل فى مارس سنة ١٩٦٨ من وظيفته كرئيس للمخابرات العامة ، وظهر ذلك على أنه نصر لرئيس الوزراء ، فى ذلك الوقت « بهجت التلهونى » الذى كان على عكس « الكيلانى » مؤيدا لزيادة دعم المنظمات الأرهابية واعطيت وظيفة «الكيلانى» للعقيد « مضر بدران » (العميد فيما بعد) ، وقد حل اللواء « نصر رشيد » محل « بدران » ثم ترك مكانه فى مارس سنة ١٩٧٣ للواء الكيلانى الذى استمر تلك المرة فى منصبة حتى أغسطس سـنة ١٩٧٤ حيث ورث المنصب اللـواء « أحمد عبيدات » ٠

وفى مارس سنة ١٩٧٣ عين الكيلانى فى نفس الوقت فى وظيفة اضافية هى مستشار الملك لشئون الأمن القومى ، وقد أعلن عن تعينه فى المنصبين بعد ساعات من نشر عقوبة الأعدام لأحد رجال فتح وهو « محمد داود عودة » المعروف « بأبو داود » ، وكذلك بعض زملائه الذين كانوا قد خططوا للاستيلاء على مبنى مكتب رئيس الوزراء فى عمان ، خلال اجتماع لمجلس الوزراء ، والاحتفاظ بكل الوزراء كرهائن والمطالبة بالافراج عن ٤٠ ارهابيا معتقلا ٠

وعلى ذلك عاد الكيلانى الى المنصبين اللذين كانا يشغلهما من قبل ، وكما قد رأينا فانه كان قد خدم كرئيس للمخابرات العامة ، بينما كان قد عين بعد يوم واحد من اغتيال « وصفى التل » رئيس الوزراء الأردنى فى القاهرة فى نهاية نوفمبر سـنة ١٩٧١ كمستشار « للملك حسـين » للأمن القومى ، ويبدو من المحتمل أنه بحكم منصبه هذا كانت لديه السـلطة لتنظيم وتنسيق كل شئون الأمن الداخلى فى الأردن ، والى جانب المناصب التى ذكرت كان يشغل منصب رئيس الأمن العام من ديسمبر سنة ١٩٦٨ حتى يوليو سـنة ١٩٦٩ حيث عين وزيرا للداخلية ، وهو منصب اضطر للتخلى عنه كذلك بعد سبعة شهور بسبب

ضغط المنظمات الارهابية مرة أخرى التى كانت مازالت تتمتع بحرية الحركة وبقدر كبير من السلطة فى الأردن ، وكانت الحجة المباشرة لطرده هى ازالة الأمن العام من تبعية وزارة الداخلية ونقلها للجيش .

ولم يلعب « الكيلانى » أى دور رسمى خلال الأزمات بين سلطات عمان والمنظمات الارهابية فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ويوليو سنة ١٩٧١ ، ومن المفيد أن نشير الى أن الملك « حسين » قد ادعى فى مقابلة له مع « ايريك رولو » من صحيفة « لوموند » فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ أن المخابرات الأردنية قد خدعته ، حسبما قال « حسين » فان المخابرات قد رسمت صورة وردية للموقف وقدرت أن الجيش الأردنى ، يمكنه التغلب على الارهابيين فى غصون ساعات بينما لم يمر وقت طويل حتى كانت هناك عمليات حربية تدور ، وتحقق أن كتائب الارهابيين كانت تدرك الخطط التى أعدها مساعدوه ، وتسلل الارهابيون الى الجهاز الحكومى والمناصب الرئيسية والى حاشية الملك نفسه كذلك ، وقد قبض على سائقه الشخصى الذى عهد اليه برعاية ابنائه بينما كان يطلق نيران أحد مدافع الهاون على القصر ، وكان رئيس الطهاه أيضا عضوا فى منظمة ارهابية(٧) .

وكان الهدف الذى تركز عليه هيئات المخابرات والأمن الثلاثة فى الأردن هو حماية النظام الذى جرت محاولات عديدة لتقويضه كانت كلها تدعمها عناصر من الخارج ، وكان أول من بدأ مثل ذلك النشاط الهدام هو العقيد « عبد الله التل » . ففى عام سنة ١٩٤٩ حاول خلع الملك « عبد الله » بمساعدة « حسنى الزعيم » الذى كان رائدا بين العديد من مهندسى الانقلاب فى سوريا ، كما استطلع رأى « سامى الحناوى » خليفة الزعيم ولكنه اكتشف أن « الحناوى » كان يؤيد الاسرة الهاشمية فقام برحلة سرية الى القاهرة ويبدو أنه حاول أن يحثها على تأييده بدلا من سوريا من خلال الحاج « أمين الحسينى » مفتى القدس السابق ؛ وحتى قبل ذلك فقد ساعد فى تنظيم الفرع الأردنى لحزب البعث السورى وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩ وخوفا من اكتشاف مناوراته السرية هرب مع اسرته الى مصر ، وبينما كان هناك ظهر أنه كان يتعاون مع الحاج « أمين الحسينى » فى التخطيط لاغتيال « الملك عبد الله » فى يوليو سنة ١٩٥١ .

وفى أبواب سابقة ناقشنا موضـوع ضباط الجيش الذين حاولوا تنظيم الانقلاب فى المملكة الهاشمية وفى أبريل سنة ١٩٥٧ جرت مثل تلك المحـاولة بتدعيم من مصر وقام بها لواءان رئيس الأركان « على أبو نـوار » ونائبه « على الحيارى » وتعاون معهما العقيد « محمود موسى » المسئول عن المخابرات العسكرية ، ومشاركة رئيس المخابرات فى مؤامرة ضد النظام يماثل التعاون بين القطه والفار الذى من المفروض أن تصطاده ٠

وقام أعضـاء مجلس الثورة الأردنى الذين كانوا يقيمون فى دمشق التى كانت عاصمة الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ، فى ذلك الوقت بتدبير انقلابات فاشلة أخرى ، وكانت احدى المغامرات بقيادة العقيد « محمود الرسان » فى يوليو عام سـنة ١٩٥٨ وثانية بقيادة اللواء « صادق شارا » فى مارس عام سنة ١٩٥٩ وكانت الشخصية الأساسية فى مجلس الثورة الى جانب اللواءين اللذين هربا من الأردن فى أبريل سنة ١٩٥٧ .هو عبد الله الريماوى وزير خارجية الحكومة القومية المتطرفة « لسليمان النابلسى » التى أقالها الملك فى ربيع سنة ١٩٥٧ (*)

وقبل ذلك وفى يونيه سنة ١٩٥٧ طرد الملحق العسكرى المصرى المقـدم « أحمـد فؤاد هلال » من عمان بتهمة التدبير لقتل العائلة المالكه ، وقبض على تسعة عشر مواطنا أردنيا من منطقة الخليل لاشتراكهم فى المؤامرة وفى نفس الوقت أعلن أن القنصل المصرى العام فى القدس الشرقية « محمد عبد العزيز » شخص غير مرغوب فيه لمكائده ضد النظام(*) ، وبعد أقل من سنة رفى مارس سنة ١٩٨٥ طلب من خليفته « محب السبمرة » مغادرة الأردن بسبب نشاط مشابه ، وفى سنة ١٩٦٠ تآمر عملاء المخابرات العامة فى دمشق لقتل رئيس الوزراء « هزاع المجالى » و « شريف ناصر » خال الملك دون أن ينجحوا فى ذلك ، بينما كلفت محاولة أخرى نظمتها العاصمة السورية فى أغسطس من نفس العام ، كلفت المجالى حياته وقتل معه عشرة أشخاص آخرين وجرح ٤٢ (*) ٠

(*) انظر الباب الخامس ٠

(*) انظر الباب الرابع ٠

(*) انظر الباب الخامس للتفاصيل ٠

وكانت المحاولات على حياة الملك « حسين » تدبر أيضا بينما يكون مسافرا فى الخارج ، ففى أغسطس سنة ١٩٦٢ قبض على أثنين من قادة أحدى المجموعات ، التى كانت تتآمر لاغتياله خلال زيارته لمراكش(*) ، وكان الاثنان يحملان جوازى سفر سوريين وتبعا « الملك » الى ايطاليا وسويسرا وبريطانيا العظمى ، ولكن يبدو أنهما لم يجدا اللحظة المناسبة لتنفيذ خطتهما ، وكان هناك حلاق فى الرباط يقوم بدور عميلهما المحلى(٨) • (خلال مؤتمر القمة العربى هناك فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، كانت هناك خطه لاغتيال الملك « حسين ») •

وبالرغم من أن الحكومات تتغير فى تتابع سريع فى سوريا ، فان البلاد ، قد ظلت مركزا للمكائد ضد جارتها الهاشمية ، وفى مؤتمر صحفى عقده ستة من قادة فرع حزب البعث فى الأردن ، أعلنوا عن حصولهم على أموال من الحزب فى سوريا لتمويل أنشطة التخريب فى البلاد ، وكانت بعض المبالغ قد سلمت اليهم بواسطة « على السيد » وهو من العاملين فى السفارة السورية فى عمان(٩)، وقبل ذلك بشهر ونصف وفى مؤتمر صحفى آخر أعلن اللواء « الكيلانى » الذى كان مازال فى ذلك الوقت فى فترة منصبه الأولى فى المخابرات العامة أن عمليات قبض خاصة قد جرت بين أعضاء البعث فى سوريا بين عمليات قبض أخرى وقال : « أننا نشترك فى صراع ضد هيئات المخابرات فى منطقتنا ــ وهى تتبع هيئات مخابرات أجنبية مختلفة ــ هدفها الأول هو الحاق انهيار داخلى ، وتخدم الحركات والأحزاب كغطاء لهيئات المخابرات وهو تختفى تحت ستار القومية » •

وكان النظام الهاشمى مهددا ، ليس فقط من الدوائر اليسارية وحدها مثل البعث ، ولكن أيضا من عناصر الجناح اليمينى المتطرفة ، وفى مايو سنة ١٩٦٩ قبض على أربعة من ضباط الجيش ، وفى أكتوبر من نفس السنة أعتقل ١٩ شخصا ، غالبيتهم من الضباط وأعضاء حزب التحرير الاسلامى ، الذين ذكرناهم من قبل فى لبنان ومصر(*) الذى أنشأه « تقى الدين النبهانى » فى بداية

(*) انظر الباب ١٢ ، ١٨ •

(*) انظر البابين الثامن والثانى عشر •

الخمسينات فى الأردن ، بهدف (كما يدل اسم) خلق دولة دينية مبنية على المعتقدات الاسلامية ، ثم أعلن أنه غير شرعى حين منعت أنشطة كل الأحزاب السياسية فى الأردن ، وبعد ذلك عاش « النبهانى » فى لبنان وتركيا بالتناوب ، ومن منفاه فى لبنان خطط فى أكتوبر سنة ١٩٦٩ للاستيلاء على محطة الاذاعة ، وقيادة الأركان والمراكز الحيوية الأخرى فى عمان وفى النهاية اقتحام القصر الملكى(١٠) .

ان الانقلاب الذى وقع فى ١ سبتمبر سنة ١٩٦٩ فى ليبيا كان ينذر بظهور قوة جديدة فى الأنشطة الهدامة بين العرب ، ألا وهو « معمر القذافى » الذى أصبح الأردن بسرعة أحد أهدافه ، ولم يتردد فى اظهار عدائه خلال الحرب بين الجيش الأردنى والارهابيين فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ أو بعد قتل « وصفى التل » رئيس وزراء الأردن فى نوفمبر سنة ١٩٧١ ، وبعد ذلك التجاوز الأخير هدد بالانسحاب من الاتحاد مع مصر وسوريا ، والذى كان قائما على الورق فقط ، وذلك اذا ما أعدم المغتالون الأربعة قتلة رئيس وزراء الأردن ، وقد قام بزيارة الأربعة فى سجنهم بالقاهرة ، بناء على طلبه ووعدهم بألا يمسهم أذى(١١) ، وكان من الطبيعى أن يجد عداؤه العلنى طريقته للتعبير بالصراع السرى ، وفى بداية سنة ١٩٧٢ اتهمت سلطات عمان ، الحكومة الليبية ، بانشاء قاعدة سرية فى درعا فى جنوب سوريا ، وادعوا أن المحاولات تجرى من تلك القاعدة لتجنيد ضباط من الجيش لتكوين نواه « لحركة الضباط الأردنيين الأحرار(١٢) ، وفى نوفمبر من نفس السنة اكتشفت محاولة لقتل حسين وأخيه حسن ولى العهد ، وكانت المؤامرة التى حملت بها ليبيا ، ومنظمة فتح يقودها الرائد ، رافع الهنداوى » من سلاح المدرعات الأردنى ، وقد كشفت المؤامرة أحد الضباط الذين جندهم « الهنداوى » وتظاهر بالتعاون ثم أبلغ الأمر لرؤسائه ، وقبض على مواطنين أردنيين بالاضافة الى « الهنداوى » وكان أحدهم وكيلا لأحد البنوك ويبدو آنه كان ينقل مبالغ مالية من ليبيا « للهنداوى » .

وقد أشار الملك بنفسه الى ذلك الموضوع فى حديث مع أحد الجرائد اليومية البيروتية(٣١) ، واتهم ياسر عرفات ومعمر القذافى ، بتدبير انقلاب ضد نظامه ، وادعى حسين أن منظمة فتح قد اشترت « الهنداوى » بمساعدة ليبيا ، وأعطته

الانطباع بأن المساعدة تأتى من منظمة سرية ادعوا وجودها داخل الجيش الأردنى ، وقال أن الهنداوى قد تلقى أكثر من ٢٠ ألف دينار أردنى ووعد بأنه حينما يحين وقت الانقلاب فان القذافى سوف يصل الى دمشق لتنظيم استخدام القوات الجوية السورية والعراقية ضد القصر الملكى ومحطة الاذاعة والمنشآت العسكرية فى الأردن ٠

وأكد الملك أنه فى يوليو سنة ١٩٧٢ خطط قادة مصر وسوريا وليبيا « أن يناقشوا انهاء التوتر فى علاقاتهم مع الأردن ، ولكنهم أجلوا تلك الخطوة حينما أخبرهم عرفات أن هناك عملية تعد فى الأردن ، وأنه يحتاج لشهور قليلة لذلك الغرض ، وقد أعطى عرفات المهلة التى طلبها » ٠

واذا كان ذلك التأكيد حقيقيا فيجب أن تكون هذه هى النقطة التى بدأ فيها القائد الليبى فى الاعداد « للعملية » التى أشار اليها عرفات ٠

ولم تكن تلك الا حلقة فى سلسلة من الاعتداءات قامت بها المنظمات الارهابية ، منذ سبتمبر سنة ١٩٧٠ فصاعدا ضد النظام الأردنى وشخصياته الأساسية ، وبعد أسبوعين من اغتيال « وصفى التل » فى القاهرة جرح عملاء منظمة « أيلول الأسود » السفير الأردنى فى لندن وأرسلوا خطابا متفجرا الى السفير الأردنى فى سلطنة عمان ، ولقد ذكرنا من قبل القبض على أبو داود وشركائه فى فبراير سنة ١٩٧٣ ، وفى نفس الشهر دبرت منظمة « أيلول الأسود » للهجوم على وزير الخارجية الأردنى « صالح أبو زايد » خلال زيارته للعاصمة المصرية ، وتبقى القائمة ناقصة جدا ٠

ولم تقف المخابرات والأمن الأردنى خاملة فى تفاعلها مع الاعتداءات ومحالات تقويض النظام الهاشمى بواسطة الدول العربية الشقيقة أو المنظمات الارهابية ، ففى صيف سنة ١٩٦٠ اكتشفت بعض القنابل فى سيارات سورية وهى تعبر الحدود من الأردن الى سوريا ، كما نسف انفجار ، حجرة الانتظار فى سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت ، كما كانت هناك انفجارات فى دمشق ،

ويبدو أن تلك الأعمال كانت من تدبير المخابرات العسكرية ، وبعضها من خلال الملحق العسكرى الأردنى فى بيروت ، كما أنها كانت تؤيد محاولات الرئيس السورى السابق « أديب الشيشكلى » للقيام بانقلاب والعودة الى السلطة فى دمشق وحمص ، وعلى نقاط مختلفة على طول خط السكة الحديد فى الأراضى السورية الذى لا يبعد كثيرا من الحدود الأردنية (*) .

وفى ابريل سنة ١٩٦٦ تلقى الأردنيون هدية غير متوقعة من « محمد عرفى » رئيس القسم الفلسطينى فى المخابرات السورية ، الذى هرب من دمشق الى عمان ومعه العديد من الوثائق ، وكنتيجة لتلك الأوراق تم اعتقال عدد كبير من رجال فتح فى المملكة الهاشمية(١٤) .

واستمرت هجمات الأردنيين فى الخارج بصورة متقطعة ، ففى عام سنة ١٩٦٧ اتهم عميل أردنى بوضع متفجرات فى مكتبى نشر ، تابعين لجريدتين ، ونحو نهاية سنة ١٩٧١ وبداية العام التالى ، حدثت انفجارات فى مكاتب وصحف المنظمات الارهابية فى العاصمة اللبنانية ، وكان افتراض الأمن العام اللبنانى أن الأردنيين كانوا وراء تلك الهجمات ، وقد تولد ذلك حين اعتقل مساعد الملحق العسكرى الأردنى ، وهو على وشك تسليم حقيبة مملوءة بالمتفجرات لأحد العملاء كان عليه أن يضعها فى مكاتب احدى المنظمات الارهابية ، وباستجواب مساعد الملحق العسكرى ظهر أن التعليمات قد جاءته من رئيس المخابرات العسكرية فى عمان مباشرة ، وهو اللواء « عبود سالم »(١٥) وفى مارس سنة ١٩٧٣ حاول الأردنيون أن يقتلوا أحد الأربعة الذين قتلوا « وصفى التل » وذلك بنسف سيارته ، بينما كان فى بيروت (*) .

وبينما كانت الأردن تنفق الوقت والجهد فى الدفاع والانتقام من الغزوات العلنية ، ممن يسمون بالدول الشقيقة ، فانها كانت تتلاقى معهم فى احدى النقاط

(*) انظر الباب الخامس .

(*) انظر الباب العشرين .

وهى محاولة الحصول على المعلومات من داخل وعن اسرائيل ، واحباط المحاولات الاسرائيلية لعمل نفس الشىء نحوها ٠

وفى مجال الجاسوسية المضادة (مكافحة الجاسوسية) كان الأردنيون قساة فى معاملة من يقبضون عليهم وهم يتجسسون لحساب اسرائيل ، ففى مايو عام سـنة ١٩٦٥ ، على سبيل المثال ، حوكم ثلاثة من الجنود الأردنيين هم الرقيب « أحمد دبوس » والنفرين « على أبو الرعب » وخالد يونس ، وذلك بتهمة جمع المعلومات للمخابرات الاسرائيلية ، وقد أعدم النفرين وسجن الرقيب مدى الحياة مع الأشغال الشاقة(١٦) ٠

وفى فبراير سنة ١٩٦٨ شنق « محمود ياسين الحيحى » من قرية « كاكون » فى اسرائيل ، وذلك لقيامه بعمل المندوب لحساب المخابرات الاسرائيلية وعميلها فى الجيش الأردنى الرقيب « فوزى عبدالله » ، وقد كان « عبدالله » يرسل بالبيانات العسكرية منذ سـنة ١٩٦٢ وكان قد زار اسرائيل مرتين للتدرب على تصوير الوثائق(١٧) ٠

وفى أغسطس سنة ١٩٧١ أعـدم الأخوان « محمود حمدان » وهو وكيل عـريف فى الجيش الأردنى « وتوفيق حمدان » وهو مدنى ، وكلاهما من قرية « أبو مشعل » بالقـرب من رام الله ، وذلك بتهمة التجسس ، وكان قد قبض عليهما فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ ووجد فى حوزتهما وثائق عسكرية سرية(١٨) ٠

وتلك هى ثلاث حالات فقط من سلسلة طويلة من محاكمات الجاسوسية التى عقدت على مر السنوات فى الاردن ، واذا كان الأمر كما يبدو فان المخابرات العسكرية تكون هى التى تعاملت فى تلك المواضيع ، وقد يكون ذلك بسبب أنها قد شملت أفرادا من الجيش ، والا كانت الجاسوسية المضـادة ، من اختصاص المخابرات العامة والأمن العام ٠

وفى مجال يختلف تماما ، كانت الاجراءات المطبقة ضد اسرائيل تشمل ــ كما فى البلاد العربية الأخرى ــ مقاطعة المطبوعات والأعمال الفنية التى تكون لها

أية صلة باسرائيل ، ومن بين الأمثلة التى ربما تكون جديرة بالضحك قيام مكتب المقاطعة الأردنى بمنع استيراد تسجيلات « الاركسترا الأحمر » بقيادة الاسرائيلى ليوبولد تريبر » ، وكان قرار المنع قصير الأمد وألغى بسرعة حيث أعلن أن « تريبر » لا علاقة له بالسينما أو الموسيقى ، وبالتأكيد فقد كان « تريبر » هو قائد حلقة التجسس السوفيتية المعروفة باسم « الأوركسترا الأحمر » التى كانت تعمل ضد ألمانيا النازية ، خلال الحرب العالمية الثانية ثم هاجر الى اسرائيل فى سنة ١٩٧٤(١٩) •

واستمر جمع المعلومات فى اسرائيل كالعادة وربما قل المدى والمعدل ، ولكن النشاط فى حد ذاته لم يتوقف ، واستمر هؤلاء الذين يعبرون الحدود متعهدين أو غير متعهدين فى أن يكونوا مصدرا هاما للمعلومات ، ومما يوضح ذلك هاتان الحالتان اللتان قد حدثتا منذ عشر سنوات مضت •

ففى منتصف سنة ١٩٥٧ عبر « هـ • أ » وهو يهودى شاب ، من اللد ، خطوط الهدنة الى الأردن واكتشف وجوده هناك ، عندما اعيد اسرائيليون آخرون الى اسرائيل كانوا قد عبروا الحدود مثله ، وذكروا أثناء استجوابهم أن من حققوا معهم هناك كان يساعدهم شاب يتكلم العبرية وسرعان ما عرفت شخصيته حينما تسلل عائدا الى اسرائيل فى بداية ربيع عام سنة ١٩٥٨ وقبض عليه فى الحال •

وفى ابريل سنة ١٩٦٧ أعيد صبى من القدس الى اسرائيل ، بعد أن عبر الحدود بطريق الخطأ وقال أنه قد قابل أحد الجنود الاسرائيليين بينما كان فى السجن الأردنى فى برج داود فى مدينة القدس القديمة ، وبعد عدة أيام قبض على الجندى « ايلان لاكيش » (*) فى اسرائيل بعد أن هرب عائدا الى هناك بواسطة الأردنيين الذين كانوا قد استجوبوه وحصلوا على توقيعه للعمل لحساب المخابرات الأردنية ، ورتبوا معه مقابلة أخرى داخل الأراضى الاردنية وكان من المقرر أن يعبر الحدود من نفس النقطة كما حدث من قبل ، وبسبب حرب الايام الستة فان محاكمته لهروبه ، ولاستسلامه بمحض ارادته للعدو قد تأجلت ، ومما يدعو للسخرية أن الأوراق التى كان قد كتبها فى تعهده للأردنيين قد سقطت فى أيدى الاسرائيليين فى القدس خلال الحرب •

(*) اسم مستعار •

وقد كان عدد من اليهود ، عابرى الحدود ، قد ادلوا بمعلومات أو وافقوا على التعاون خلال استجوابهم فقط بواسطة الأردنيين ، بينما أتخذ الآخرون ، تلك الخطوة بنية متعمدة ، للعمل مع الجانب الآخر ، ومما لا شك فيه أن قرب منازلهم من الحدود ، كان يوفر لهم أحد الحوافز • ومن الآمثلة القياسية موضوع القروى من قرية أم الفحم التى تقع تحت سفح جبال ساماريان على بعد عدة مئات من الياردات من خطوط الهدنة ، وكما يدل اسم القرية أم الفحم ، فان سكانها كانوا ينتجون الفحم يوما ما من الغابات المجاورة ، والقرية الآن محاطه ببساتين الزيتون ، وأشجار اللوز ، التى بالاضافة الى كونها تضيف الى جمال البقعة ، تعتبر مهمة كمصدر رزق للقرويين ، كما أنها توفر فرصة للوحدة لمن ينشدونها •

ولم يكن عبور الحدود يمثل مشكلة بالنسبة للقرويين ومن بين أولئك الذين استغلوا الفرصة كان « أحمد صالح عجبريه » الذى يعرف « بأبو رزق » وقد تسلل للأردن للمرة الأولى ، بعد أن فقد نقوده فى لعب الكتشينة فى يافا ، وكانت المرة الثانية حينما رفض طلبه للانضمام الى قوة البوليس ، وفى المرتين قبض عليه الأردنيون وأعيد الى اسرائيل ، فى المرة الأولى بلا عقاب ، فى المرة الثانية سنة ١٩٥٩ بعد أن قضى ثمانية شهور فى السجن ، وبعد اطلاق سراحه من السجن الاسرائيلى ، كرس نفسه للنشاط الوطنى ، وكان أحد متعهدى فرع قريته للمنظمة المتطرفة « الارض » •

ولم يتوقف أبو رزق ، عن رحلاته الى الأردن ففى منتصف سنة ١٩٦٥ عبر الحدود مرة أخرى ولكنه لم يسجن فى تلك المرة ، بل وصل لاتفاق مع المخابرات الأردنية للعمل لحسابها داخل اسرائيل • وحين عاد الى منزله أسرع باقناع أفراد آخرين للانضمام اليه الى أن يكون شبكة من ثلاثين عضوا ، أغلبهم من القرويين •

وكان لدى « أبو رزق » هدية للمنظمة فقد أنشأ لجنتين أحداهما للشئون المالية والأخرى للشئون العسكرية ، وكانت وظيفة اللجنة الأولى هى جمع رسم

عضوية من خمسة جنيهات فى الشهر ، وجمع التبرعات من المؤيدين ، بينما كان المفروض فى اللجنة الثانية أن تجمع المعلومات وبمرور الوقت تتدرج الى التخريب وقد تبرع أحد الأعضاء بآلة تصوير لتصوير الأهداف العسكرية ، وقد استعملت مرة واحدة ثم أرسلت الى الأردن وبداخلها الفيلم وأعيدت مرة أخرى وبها فيلم جديد •

ولم تكن الشبكة ولجنتاها تدار حسب القواعد التقليدية للعمل السرى تماما ، كما لم يكن « أبو رزق » خبيرا فى ذلك ، فكان يعقد احتفالات لأداء القسم فى بستان الزيتون بالقرب من القرية ، ولم يكن لديه ما يمنع من عقد الاجتماعات العامة هناك أيضا ، وفى تلك الظروف فان قيام الشبكة وأعمالها لم يكن ليبقى سرا ، لمدة طويلة ، فى « أم الفحم » وفى النهاية وصلت الشائعات حولها الى سلطات الأمن وفى سبتمبر سنة ١٩٦٦ وجد كل أعضائها أنفسهم وراء القضبان(٢١) •

وكان أحد رجال البوليس الاسرائيلى وأسمه « جودت اسماعيل أحمد » من الطائفة الشراكسة أكثر كفاءه كعميل من أعضاء شبكة جعبريه ، والشراكسة مسلمون أصلهم من المنطقة ، التى سلمتها تركيا الى روسيا عام ١٨٢٩ ، وبعد سلسلة من الثورات ضد الروس هاجر كثير منهم فى القرن الأخير الى أماكن مختلفة من الامبراطورية العثمانية ، بما فيها فلسطين ، ويوجد منهم فى اسرائيل ٢٠٠٠ شخص فى قريتى كاما ، الريحانية ، وارتبطت حياتهم بدولة اسرائيل ، وبناء على طلبهم طبق عليهم قانون الخدمة العسكرية الاجبارية فى عام سنة ١٩٥٨ ، وكان « أحمد » قد خدم فى قوة البوليس الاسرائيلى منذ سنة ١٩٥٩ ووصل الى رتبة الرقيب ، وبعد أن قضى ثمانى سنوات فى بوليس الحدود ، نقل الى مهام الدورية والتحريات فى أعفوله وبيت شيعان ، متمتعا بالحرية الذاتية للتحرك فى أى مكان بما فى ذلك معسكرات الجيش ، وقد استغل تلك الحرية بطريقة واسعة ، فيما وراء نداءات الواجب العادية ، فقد اتخذ لنفسه مفكرة ، دون فيها كل شىء ذا طبيعة أمنية ــ مرتبة بما فى ذلك تفاصيل المنشئات العسكرية وتحركات الجيش ودوريات الحدود وهكذا ثم نقل المعلومات التى جمعها

الى « حسين أبو مشيب » وهو مندوب من المخابرات الأردنية كان كثيرا ما يتسلل الى اسرائيل ، وبدأت مذكراته فى يوليو سنة ١٩٦٣ وانتهت قبل القبض عليه بثلاثة أيام فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ٠

وفى أبريل سنة ١٩٦٦ زار نفس المندوب ومعه جندى أردنى مسلح منزل « عبد اللطيف قادر يونس » وهو أحد شخصيات قرية عارا ، بالقرب من هديرا ، وخلال الزيارة وافق يونس على القيام ببعض أعمال التجسس لحساب الاردن ، وللاعداد لذلك كان يجب عليه أن يعبر الحدود ، لمقابل ضابط المخابرات الأردنى ، ووفرت له حراسة من جنديين أردنيين حينما عبر عائدا الى عارا ، ولسبب ما كان من المتفق عليه أن يسلم نتائج عمله السرى الى جندى البوليس الشركسى الرقيب « أحمد » اذا ما دعت الحاجة الى ذلك ، وقد قبض على الرجلين فى نفس اليوم(٢٢) ٠

ولم يكن « جودت اسماعيل أحمد » هو رجل البوليس الوحيد ، الذى يعمل لحساب المخابرات الأردنية ، ففى سبتمبر سنة ١٩٦٨ قبض على « عبدالودود أحمد سلطان » وهو فى التاسعة والعشرين من عمره وأخيه « شكرى أحمد » وهو معهم يتلقى بمقتضاه مرتبا شهريا يعادل مرتب رجل البوليس الأردنى مقابل عسكرية وأسلحة وذخيرة ، وكان الأكبر قد خدم فى البوليس الاسرائيلى فى المدنية واشترك هو وأخوه فى جمع المعلومات وارسالها باللاسلكى للمخابرات الأردنية منذ حرب الأيام الستة فى يونيه سنة ١٩٦٧ ، وقبل الحرب كان « عبد الودود » يعمل فى قسم الاشارة فى البوليس الأردنى ومن ثم كانت لديه الخبرة باللاسلكى، عندما انسحب الأردنيون ، تركوا له جهازى ارسال ، وكان قد رتب ترتيبات العمل والاتصالات مع قادته السريين خلال زيارة قام بها فى الجانب الآخر ، من نهر الأردن مثل الكثيرين من المقيمين فى اليهودية والسامرة كما توصل الى اتفاق معهم يتلقى بمقتضاه مرتبا شهريا يعادل مرتب رجل البوليس الأردنى مقابل نشاطه السرى ٠

واستخدم « عبد الودود » جهاز الارسال على فترات منتظمة فى كهف على جبل الخليل ، وكان على أخيه أن يقف فى حراسة باب الكهف ، لتجنب المفاجأة ،

ومع ذلك فقد ثارت حولهما الشكوك بسبب المرات العديدة التى شوهد فيها وهما يدخلان أو يخرجان من الكهف وفى النهاية قبض عليهما(٢٣) ٠

وعلى عكس الحالات السابقة ، فان تلك الحالة تظهر زيادة فى التطور من جانب رؤساء المخابرات الأردنية حيث أنه فى تلك المرة كانوا يعتمدون على الارسال اللاسلكى بدلا من تسلل الرسل ، وذلك بالرغم من حقيقة أن سياسة « الجسور المفتوحة » التى أدخلتها اسرائيل بالنسبة للأردن ، قد جعلت ذهاب واياب سكان اليهودية والسامرة امرا أكثر سهولة عما كان يحدث حتى ذلك اليوم ، ويتضح التطور فى الطرق الأردنية ، فى موضوع الرجل الانجليزى « جون بول ريد » ، وعلى قدر ما نعلم ، فان هذه من الحالات الأولى ــ على الأقل أول حالة تنشر علنا ــ التى كانت المخابرات الاردنية تدير فيها عميلا فى اسرائيل من دولة أوربية ٠

كان « ريد » رجلا طويلا نحيلا ذا شارب عريض محمر اللون ، وكان قد وصل الى اسرائيل للمرة الأولى نحو نهاية سنة ١٩٦٧ كمتطوع وبعدها بعدة شهور عاد الى وطنه الأصلى ، حيث اتصل بالملحق العسكرى الأردنى وقدم نفسه على أنه مهندس كهربائى ، وقدمه الملحق الى أشخاص آخرين ، من بينهم الرائد « عثمان الداغستانى » الذى صار قائده فيما بعد ، وكلفه « الداغستانى » بجمع المعلومات وأعطاه كاميرا ، ذات عدسة تلسكوبية ودفع له ثمن تذكرة الطائرة الى اسرائيل ، وعاد « ريد » الى هناك كممثل لشركة تبيع الآلات الميكانيكية الثقيلة ، وكان يتحدث علنا عن عمله ، ولكنه ظل صامتا بالنسبة لأنشطته الجانبية ، وعلى أية حال فلم يخدع بعض الدوائر بالدرجة التى كان يظنها ، ففى سنة ١٩٦٩ حذرته سلطات الأمن ، بألا يتورط مع المخابرات الأردنية ، ثم قام برحلة أخرى الى انجلترا وغير اسم من « ريد » الى « جلوفر » ، فهل كان يتخيل حقا أنهم لن يتعرفوا عليه فى اسرائيل ؟ ، وعلى أى حال فقد عاد تحت اسمه الجديد ، فى رحلة لبيع الآلات ، وكان يعمل أساسا فى اليهودية والسامرة ومنطقة قطاع غزة ، التى كانت تحت الحكم الاسرائيلى ، منذ حرب الأيام الستة ، وفى سنة ١٩٧١ طار الى لندن مرة أخرى ، وفى تلك الزيارة أخبر قائده عن انتشار القوات الاسرائيلية فى

الضفة الغربية ، وعن تفاصيل المطارات ومعسكرات الجيش ، وعن الحالة النفسية فى اسرائيل ، وقد طلب منه زيادة سفرياته ليزداد مدى استكشافاته وطلب منه أن يزيد من أنشطة البيع ، لتشمل الأردن ليتمكن من تقديم تقاريره الى المحابرات الأردنية مباشرة •

وعلى أى حال ، فقد قبض على « ريد جلوفر » وقدم للمحاكمة ، وحيث قال خلال محاكمته ، أنه غير مسئول عن تصرفاته ، لأنه كان يعانى من انهيار عصبى منذ سبع سنوات ، فقد أرسل للمراقبة النفسية ولكنه وجد سليما ، وقد عوقب بالسجن لمدة ١٢ سنة(٢٤) •

وكانت سياسة الجسور المفتوحة قد جعلت الحياة أكثر سهولة ، الى حد ما ليس فقط بالنسبة للسكان ، على جانبى نهر الأردن والمملكة الهاشمية ككل بل أيضا للمخابرات الأردنية التى استغلت تلك الميزة ، كذلك بعائد رائع ، ومما يذكر فى ذلك المجال موضوع « محمد عبد السلام خليل » من عازاريا وهى قرية على طريق القدس ـ أريحا ، وقد كان « خليل » صحفيا وفنانا وكانت آخر صحيفة عمل بها هى صحيفة « الفجر » التى تصدر فى القدس ، وحيث كان مرتبه بسيطا جدا ، فقد قرر فى ربيع عام سنة ١٩٧٣ أن يصبح سائقا لتاكسى ، وكانت عواطفه القومية المتطرفة قد انعكست على أسماء أبنائه فقد سمى ابنه « نضال » وابنته « فلسطين » •

وفى بداية سنة ١٩٧٣ ذهب خليل الى الأردن متظاهرا بأنها زيارة عائلية ، وبينما كان هناك قابل ضابط المخابرات الأردنى المسئول عن الضفة الغربية ، الذى طلب منه جمع المعلومات عن العرب الذين يتعاونون مع اليهود عموما ، ومع المخابرات الاسرائيلية ، على وجه الخصوص ، وعن بيع الأراضى العربية لليهود ، وبالاضافة الى ذلك فلدى عودته الى اسرائيل وقيامه بتنفيذ التعليمات فقد تواعد مع رجل قام بتسليمه خمس علب تحتوى على أفلام عن الاستعراض العسكرى فى ذكرى يوم الاستقلال فى القدس ، وناقش مع نفس ذلك الرجل امكانية الحصول على معلومات عن قاعدة طائرات الفانتوم ، وعن وثائق بيع الأراضى العربية لليهود •

وقد قبض عليه وهو على « جسر اللنبى » فى طريقه للأردن يوم ٢١ مايو سنة ١٩٧٣ ومعه أفلام الاستعراض ، وقد عوقب بأربع سنوات(٢٥) .

وكلما كان هناك ركود قصير فى الأنشطة العربية الهدامة ضد الأردن فقد كانت البلاد تخدم كقاعدة للنشاط السرى المصرى والسورى ضد اسرائيل ، فقد كان القس « يواقيم الأنطونى » تحت سيطرة مصر وهو من مدينة القدس القديمة ، ولسوف نتذكر كذلك أن الأخوين « حورى » من عكا قد جندا هناك بواسطة المخابرات السورية .

وكان الشكر الموجه للأردن ، على استعدادها لمساعدة الدول الشقيقة يتخذ صورة غريبة فى بعض الأحيان ويتمثل بوضوح فى اقامة وحدة للفدائيين بواسطة المخابرات المصرية ويقوم بتنظيمها الملحق فى الأردن العسكرى المصرى ، « صلاح الدين مصطفى » ، وكان عدد الفدائيين فى الأردن فى سنة ٥٥ ــ ١٩٥٦ يتراوح بين ثلثمائة الى خمسمائة شخص ، يعملون فى مجموعات صغيرة ، تتكون كل منها من ٤ الى ٦ أشخاص . وكان « الملحق » يقوم على قيادتهم محليا ، وكان مثل زميله « مصطفى حافظ » فى غزة تحت رئاسة « كمال الدين رفعت » بمكتب رئيس الجمهورية بالقاهرة ، ولم يطلب المصريون أبدا موافقة الأردنيين على اقامة تلك المنظمة ، على أراضيهم ، بالرغم من أنهم قد طلبوا ووافق الملك حسين على نقل ٥٠٠ فدائى من قطاع غزة للأردن فى عام سنة ١٩٥٥ ، وسرعان ما أصبح من الواضح ، أن الفدائيين كانوا على أية حال يستخدمون أيضا ضد الأردن نفسها ، وقد استغلوا لنشر الاشاعات وتنظيم المظاهرات وأعمال الشغب ، كما ساهموا فى عملية فصل « جلوب باشا » من وظيفته كقائد للجيش الأردنى ، واقامة حكومة وطنية متطرفة برئاسة « سليمان النابلسى » وعضوية « عبد الله الريماوى » كوزير للخارجية والمعروف بتعاطفه مع البعث ، وبعد أن حل الملك تلك الحكومة فى ربيع عام سنة ١٩٥٧ كان الفدائيون يستخدمون كثيرا فى النشاط التخريبى ضد الأردن وكانوا يدعمون بالرجال والسلاح من سوريا ، وكان الهدف هو اضعاف النظام العام واثارة ثورة عامة ضد النظام ، وفى ديسمبر سنة ١٩٥٨ وضعت نهاية لأنشطتهم(٢٦) .

وكان التغير الذى بشر بتطورات جديدة هو التقارب الذى حدث بين سوريا والأردن فى عام سنة ١٩٧٥ ، ومن الدلائل التى تشير الى تحسين الجو بينهما زيارة رئيس وزراء الأردن ، « زايد الرفاعى » لدمشق فى مارس سنة ١٩٧٥ ومعه حاشية تضم ضباطا من الجيش ومدير المخابرات العسكرية ، ويبدو أن التفكير كان يدور حول التعاون العسكرى فى مجال المخابرات أساسا ، وفى فبراير سنة ١٩٧٦ زار الأردن وفد برئاسة « فرحان نجيب » رئيس ادارة المباحث ، بقوات الأمن الداخلى فى سوريا ، لمحادثات مع رؤساء الأمن العام الأردنى ، بقيادة اللواء « أنور محمد » عن التعاون بين أجهزة الأمن فى البلدين(٢٧) ، وقد تقرر فى نفس الشهر أيضا أن تتساوى رتب العاملين فى الأمن العام الأردنى مع الجيش ، ويبدو أنه قد تمت الموافقة على تكييف أسماء الرتب فى الجيش الأردنى ، مع تلك المستخدمة فى الجيش السورى(٢٨) ٠

ويبدو أن التعاون بين قوات الأمن بين البلدين سوف يعيش مقدار ما يعيشه التقارب بينهما ٠

وقد قامت المخابرات الأردنية بمساعدة امارات الخليج الفارسى ـ الكويت وقطر وعمان وأبو ظبى وغيرها ـ فى مجالات الأمن والمخابرات وأرسلت الامارات أفرادا منها الى الأردن لدراسة طرق العمل بينما قام الضباط الأردنيون بدورهم بالعمل فى المخابرات الجديدة لتلك الدول على الفور ٠

الباب الثانى والعشرون

الحزب كمدمر سرى

فى ٣٠ يونية سنة ١٩٧٣ نهض اللواء « ناظم كازار » رئيس ادارة الأمن العام العراقية ، من نومه مبكرا عن المعتاد ، وكان ينتظر يوما مشحونا ، وفى الساعة السابعة كان يتحدث بالتليفون مع وزير الدفاع « حماد شهاب » ووزير الداخلية « سعدون جيدان » ومحافظ بغداد « خير الله طلافة » ــ الذى كان على علاقة برئيس الجمهورية ونائبة ــ وأشــخاص آخــرين مهمين يدعوهم جميعا الى الاحتفال بافتتاح مركز مراقبة الكترونى ، جديد استكمل حديثا ، وكان موقع المنشأة الجديدة قد ظل سرا بالنسبة للضيوف ، وقد أعطى « الكازار » لكل منهم موعدا منفصــلا فى سلسلة من الأوقات المتتالية ، على الطريق المؤدى الى أحــد ضواحى بغــداد ، وبسبب مهنة المضيف فيبدو أن الاجــراءات المعقدة لم تبدأ غريبة ، فقد كان مشــهورا فى حــزب البعث* • وكان يعتبر أحــد دعائم تلك المؤسسة وكان من الصعب رفض تلك الدعوة •

وقد أخذ الضيوف واحــدا تلو الآخر من مكان المقابلة الى موضوع سرى ، ولدهشتهم ســحب رئيس الأمــن العام ومساعــده مسدساتهم وأخبروهم أنهم مقبوض عليهم •

كان « ناظم كازار » قد انضم الى البعث العراقى بينما كان طالبا فى كلية الهندسة فى بداية الخمسينيات وكان أحد المؤيدين الموالين « لصدام حسين » نائب

(*) البعث هو حزب عربى شامل ذو قيادة قومية وقيادات قطرية ، وقد اشتعل صراع مرير بين القيادتين القطريتين لسوريا والعراق •

رئيس الجمهورية الذى عينه فى منصبه الرفيع فى الأمن العام ، وبالرغم من كونه مدنيا فانه قد منح رتبة لواء ، فقد قالت جريدة الأهرام فى ١٠ يناير سنة ١٩٧٦ أن نائب رئيس الجمهورية وهو مدنى أيضا قد رقى نفسه الى رتبة الفريق أول ، وحتى لو كان الأمر كذلك فانه بناء على تعليمات صدام حسين قام « الكازار » بعدة عمليات بكفاءة وحماس بهدف حماية وتقوية الحزب الحاكم وقيادته ٠

وكانت عملية القبض على الوزيرين والضيوف الآخرين هى الخطوة الأولى فى خطة للاستيلاء على السلطة وليس من الواضح اذا ما كانوا قد قبض عليهم لمنعهم من استخدام سلطاتهم لاحباط محاولة الانقلاب أو لاستخدامهم كرهائن لو تطلب الأمر ، وكانت المرحلة الثانية قد خطط لها لتتم فى الساعة السادسة مساء حينما يكون رئيس الجمهورية « أحمد حسن البكر » على وشك العودة ، من زيارة لبولندا ، وأرسل « الكازار » مجموعة من أفضل الرماة الى المطار ، وذلك للتظاهر بحماية لجنة الاستقبال الهامة ، التى ينتظر تجمعها هـناك ، ولكن فى الحقيقة الواقعة لاغتيال الرئيس ونائبه خلال حفل الاستقبال ٠

ولم يكن السيناريو ، الذى كان يحلم به مدير الأمن العام معقدا ، فحيث أن الرسميات كانت ستصور تلفزيونيا فقد كان ينوى مشاهدتها ومشاهدة القضاء على ضحاياه ، من كرسى مريح فى مكان خفى ، ولكن الدراما لم تتحقق كما تخيلها، فقد تأخرت طائرة الرئيس لمدة ساعتين ، ولم يكن المتآمرون مستعدين لمثل هذا الطارىء ولم تكن لديهم أى خطة بديلة ، وتقول أحدى الروايات أن سبب التأخير هو قرار الرئيس البولندى توضيح سوء فهم محدد كان قد حدث بين الحكومتين ، وأيضا بسبب الاستقبال الرسمى الذى لم يكن مقررا من قبل والذى عقد خلال توقف الرئيس فى فارنا فى بلغاريا تكريما للوفـد العراقى ، وكانت حاشـية الرئيس قد نسيت ابلاغ بغداد بالتغيير الذى حدث فى الوقت ، ويبدو أن قائد مجموعة القناصة ، قد أعتبر أن التأخير غير المفهوم هو دليل على أن المؤامرة قد اكتشفت وترك المكان بسرعة مع رجاله ٠

وفى رواية أخرى أن التأخير قد حدث بسبب القلق الشخصى « لصـدام حسـين » نائب الرئيس حينما لاحظ فى الساعة الخامسـة والنصف أن ثلاثة

شخصيات مرموقة كوزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الأمن العام قد غابت عن لجنة الاستقبال ، وقد أوضحت مكالمة تليفونية أن ثلاثة لم يظهروا منذ الصباح ، وأنه لا أحدا يعرف أين هم ، وقد زاد ذلك من قلقه ، لدرجة أنه استدعى قوات أمن اضافية الى المطار ، وحينما رأى رجال القناصة أن الطائرة لم تصل وأن قوات مسلحة من المخابرات العامة ــ وليس من الأمن العام ــ قد ظهرت فى المطار قرروا مغادرة المكان وبسبب استعجالهم لم يكونوا حاضرين البديهه فلم يبلغوه أنهم تفرقوا • واستمر « الكازار » جالسا أمام التليفزيون ، وفى الساعة الثامنة مساء حينما وصلت الطائرة أخيرا ، وهبطت وانتهى الترحيب دون حوادث تحقق أن خطته لم تنجح ، ودون اضاعة أى وقت وضع رهائنه الأحد عشر مع مجموعة صغيرة من أتباعه فى عشر سيارات مصفحة ، واتجه الى الحدود فى أقرب بلد أجنبية وهى ايران ، وبالرغم من ذلك فلم يكن قد فارقه الآمل تماما فمن خلال جهاز اللاسلكى فى سيارته طلب من قيادة البعث ، أن تتفاوض معه على مطالبه وهى : مشاركة عراقية أكثر ايجابية فى الصراع ضد اسرائيل ، وزيادة الدعم للمنظمات الارهابية ، وتجديد الاعتداءات ضد الاكراد وتطهير الحزب والحكومة من العناصر الانتهازية ونقل الحكم الى القيادة القومية للبعث ، وقد هدد بقتل الوزيرين المقبوض عليهما ، اذا لم يتم تنفيذ شروطه ، وليس من المحتمل أنه كان يعتقد للحظة واحدة ، أن ذلك الانذار سوف يكون مقبولا وربما كان تعدد الشروط محاولة لتقديم تبرير أيديولوجى « لرغبته فى الاستيلاء على السلطة » كما ادعى الناطق بلسان الحكومة ، أو محاولة لكسب الوقت لاستكمال هروبه ، وكيفما كانت الأسباب فقد رفضت مطالبه ، وبينما أصدر قادة البلاد أمرا بالقبض عليه حيا أو ميتا أستولت ميليشيا البعث على كل المنشئآت فى العاصمة وكانت قد منحت الصفة الرسمية لجهاز الأمن القومى ، وقام الجيش بايقاف الهاربين ، بمعاونة طائرات الهيلكوبتر على بعد حوالى ٢٢ كيلو مترا من الحدود الايرانية ، وتأكد « الكازار » انه قد فقد كل شىء فقد أطلق النار على وزيرى الدفاع والداخلية ، قبل استسلامه وقد مات الأول فى الحال ، بينما هرب الثانى وليس به الا جرح •

وخلال اسبوع ، حوكم كل المتآمرين وأعدم ٣٥ منهم وعلى رأسهم « ناظم الكازار » ومن بين المتهمين ، كان هناك ثلاثة مشهورون ، الأول هو « عبد الخالق السامرائى ، وهو أحد الأيديولوجيين الرئيسيين فى الحزب ، وهو عضو فى القيادة التنفيذية القطرية والقومية ومجلس قيادة الثورة والرجل الثالث فى الدولة ، وكان الثانى هو « محمد فاضل » وهو عضو فى القيادة التنفيذية القطرية للبعث ، ومسئول عن المكتب العسكرى ، الذى هو حلقة الوصـل مع الجيش ، والثالث هـو « على رضـا » الذى كان مسئولا عن الشئون الادارية ، بالقيادة التنفيذية القطرية ، ويبدو أن تلك الوظيفة كانت غطـاء لمركزه الحقيقى ، كرئيس لمكتب المخابرات الخاص ـ الذى يعرف باسم ادارة المخابرات العامة ـ لمجلس قيادة الثورة والمسئول مباشرة أمام « صدام حسين » نائب رئيس الجمهورية ، وقد اتهم الأول والثانى بعلمهما بالمؤامرة ، وعدم تبليغهما عنها سواء خلال محاولة الانقلاب أو بعدها ، وادعى أن فاضل قد أبلغ بالانقلاب المقترح قبل ساعة من حدوثه وأنه أبلغ « السامرائى » بذلك السر ، وهو مانفاه « السامرائى » تماما ، وقد حكم عليهما بالأعدام ولكن عقوبة « السامرائى» خففت للسجن مدى الحياة بينما أعطى « على رضا » سنتين فقط فى السجن وقد يكون قد اتهم بالعجز ، حيث أنه كان يجب عليه كرئيس لمكتب المخابرات ، أن يعرف بما كان يدور ، وبعد كل شىء فان مخابرات وأمن العراق الحديثة لم تكن قد أنشئت لحماية النظام فقط ولكن لتراقب كل منهما الاخرى أيضا ٠

ولم يتضح أبدا ما اذا كانت الخطوة الثالثة « لناظم الكازار » فى حالة نجاح الخطوتين الأوليين ، فهل كان سيقبل مسئولية الاغيالات ، أو أنه كان سوف ينسبها « للدوائر الامبريالية و الصهيونية » ويصور نفسه كمنقذ يحمى مستقبل البعث ؟ هل كان سيعلن نفسـه رئيسا للدولة أو كان سيقنع بدور « الرجـل القوى » ، خلف المسرح ؟ ذلك مما لا يمكن تقديره فقد ذهبت تلك التساءلات معه الى القبر(١) ٠

وكان النقد الأساسى ، لمؤامرة « ناظم الكازار » ، فى الجو الذى كان سائدا فى العراق فى ذلك الوقت كان لأنها فشلت ، وليس من أجل محاولة القيام بها ،

وان النظام الحالى – فى رأى أحد الخبراء المحترمين فى مجال الشئون العراقية – « قد جعل القتل السياسى طريقة باردة لا عاطفية فيها بمجرد تحديد الأشخاص المطلوب التخلص منهم حسب الحاجة ، والدافع أن القتل السياسى ليس شيئا غير عادى فى ذلك الجزء من العالم أو أجزاء أخرى كثيرة من العالم ، ولكن يبدو أن الفرق فى العراق الحديثة ، هو أن القتل ليس افراطا فى التعطش للدم ، ولكنه وسيلة محسوبة لاستمرار النظام ، تستعمل بطريقة اقتصادية وبلا رحمة ومع كل التغطية المطلوبة واجراءات الأمن(٢) ·

ان تلك الملاحظات هى وصف مناسب لما قد حدث فى العراق ، منذ انقلاب البعث فى يوليو سنة ١٩٦٨ ، فقد بدأ قمع الأحزاب المنافسة بعد الاستيلاء على السلطة مباشرة وحتى بداية سنة ١٩٧١ كان ١٥٠ شخصا قد أعدموا « قانونيا » من بينهم عدد من اليهود ، وقد أعدم عدد منهم دون اجراءات رسمية ، ولو حتى مظهرية ، وفى نوفمبر سنة ١٩٦٨ قتل « هانى ناصر » وزير خارجية أول حكومة بعثية بعد انقلاب يوليو فى ظروف غامضة وأقيمت جنازة كبيرة ، حضرها غالبية مجلس الوزراء ، وفى فبراير مات العقيد « عبد الكريم مصطفى نصرت » الوزير السابق ، ومؤيد البعث السورى ، حيث طعنه « أشخاص مجهولون » واختفى آخرون الى الأبد فى أقبية « قصر النهاية » الذى كان يوما ما مقرا للأسرة المالكة ، ثم صار بعدها مركز بغداد للاغتيال والاستجواب ، وكان من بين « ضيوفه » · أعضاء من الحزب الشيوعى ، الذى احتوى تقريرهم فى يونيو سنة ١٦٧١ على أسماء أربعمائة وعشرة أشخاص « عولجوا » فى القصر ، وكان ذلك « العلاج » يتخذ شكل الكى بالحديد المحمى لدرجة الاحمرار وحقن الماء تحت ضغط عال ، داخل الأمعاء وكسر الأطراف باستخدام آلات ميكانيكية والاعدام بالكهرباء والاغتصاب(٣)، ولم يكن أعداء النظام الآخرين منظمين مثل الحزب الشيوعى فلم يكتبوا تقاريرا ولكن مصيرهم لم يكن أكثر بهجة من ذلك ·

وكان الناس يقتلون فى السجن أيضا ، بينما يقضون فترة العقوبة ، التى قضت بها المحاكم ، فقد طعن « فؤاد الركابى » وهو وزير سابق فى السجن بينما كان يقضى عقوبة من ثلاث سنوات ولم يقبض على مغتاليه أبدا ·

كما كان أعداء النظام خارج العراق ، يضطهدون بلا رحمة فقد قتل اللواء حردان التكريتى نائب رئيس جمهورية العراق حتى أكتوبر سنة ١٩٧٠ بينما كان يعيش فى منفاه الاجبارى بالجزائر ، وذلك فى نهاية مارس سنة ١٩٧١ ، بينما كان يزور الكويت كضيف على السفير العراقى هناك ، وقد هرب المغتالون ٠

وفى فبراير سنة ١٩٧٢ جرت فى لندن محاولة لاغتيال اللواء « عبد الرازق النايف » رئيس الوزراء العراقى السابق ، فقد اتصل به ثلاثة رجال بالتليفون وقدموا أنفسهم على أنهم صحفيون ، وطلبوا منه موعدا فى منزله ، وعندما فتح لهم الباب ، أطلقوا عليه النار ولكنهم أخطأوه وجرحوا زوجته بدلا منه ، وقد هربوا أيضا ولم يقبض عليهم ٠

وفى نفس الشهر ، أرسلت مجموعة من « القتله » من بغداد الى القاهـرة لقتل المنفيين العراقيين الذين وجدوا الملاذ هناك ، واستطاعوا أن يجرحوا واحدا منهم هو العقيد « عـرفان عبد القادر » الذى كان قائدا للأكاديمية العسـكرية العراقية ، وقد قال « سيد فهمى » رئيس ادارة المباحث العامه ، أن عددا كبيرا من العملاء العراقيين السريين ، كانوا قد وصلوا الى القاهرة فى النصف الثانى من فبراير(٤) وكانوا مقسمين الى وحدات كل منها من ثلاثة رجال كان كل منها مكلف باغتيال أحد المنفيين ، ولدى وصولهم الى القاهرة اتصلوا بالملحق العسكرى العراقى للحصول على التعليمات والبيانات الخاصة بالعمليات والأسلحة ، وكانوا يسافرون تحت أسماء مستعارة ، ولكن الأرقام المتسلسلة لجوازات سفرهم جعلت من السهل التعرف عليهم وضبطهم ، وقد هرب خمسة منهم الى بيروت ، ولكن قبض على ١٧ ، وكانوا قد تسلموا سبعة مسدسات ، من مكتب الملحق العسكرى وتم ضبطها بينما ألقيت الأسلحة الأخرى فى النيل قبل القبض عليهم ٠

وأثناء الاستجواب قال عدد من المقبوض عليهم أن الذى أرسل « وحـدات التصفية » أو وحدات القتل هو « ناظم الكازار »(٥) ، وادعى أحدهم أنه قد تلقى أوامره من رئيسه فى حزب البعث(٦) بينما أكد آخر أن هنـاك منظمة خاصـة

مسئولة مباشرة أمام « صدام حسين » وهى مسئولة عن مثل تلك العمليات(٧) ، وقد تكون هذه هى « لجنة التصفية » التى قال عنهـا « هاشـم نورى » ضابط المخابرات العراقى (الذى هرب الى ايران فى نهاية سنة ١٩٧٠) أنها كانت تحت رئاسة « صدام حسين » نائب رئيس الجمهورية(٨) ٠

لقد كانت حماية النظام القائم بأى ثمن وأى وسيلة هى المهمة الأساسية للأمن والمخابرات العراقية كما أنها كانت أيضا الاهتمام الرئيسى للملكية ، التى أحبطت عددا لا يحصى من محاولات الانقلاب قبل أن ينجح اللواء « قاسم » فى الاطاحة بها فى يوليو عام ١٩٥٨ ، وبعد أن استولى على السلطة ، كان مضطرا هو أيضا ، كما قد رأينا لتكريس غالبية طاقته لحماية نفسه ، ضـد المتآمرين الداخليين والخارجيين ، وكان هو أيضا مهددا من أحد ضباط المخابرات المشهورين الذى تآمر لاسقاطه وهو العقيد « رفعت الحاج سرى » مدير المخابرات العسكرية ، الذى لعب دورا نشطا فى انقلابين فاشلين ضد « قاسم » ، وفى المرة الأولى عفى عنه ولكنه أعدم فى المرة الثانية(*) ، وفى تلك الأيام كذلك كان يبذل كل جهـد لفرض رقابة صارمة على كل ما يبدو مخالفا ، ومن الأشياء المثيرة فى هذا الصدد ، ذلك المرسوم الذى أصدره مدير الأمن العام ، العقيد « عبد المجيد الجليل » فى سنة ١٩٦٠ والذى أمر كل المحلات التى تبيع الآلات الكاتبة ، وآلات تصـوير المستندات بتقديم تقرير عن مخزونها وعن عملائها منذ انقلاب سنة ١٩٥٨ ، كما صدرت اليهم التعليمات أيضا بالحصول على اذن من الامن العام بالنسـبة لاى مبيعات مقبلة(٩) ، ويبدو أن الادارة قد ظنت أن تلك كانت احدى الطرق لمنع نشر المطبوعات المضادة للحكومة ٠

وكان جزء صـغير فقط من مجهود المخـابرات مكرسا لأعمـال المخابرات الايجابية ، وكان هدفا العراق الأساسيان فى ذلك المجال هما ايران واسرائيل ، الأولى بسبب تعارض مصالح البلدين ، والثانية بسبب التضامن العربى الشامل ، والشىء المشترك بين ايران واسرائيل ــ من وجهة نظر العراق ، على أى حال ــ هو أن كليهما كان يساعد الاكراد الذين كانوا يحاربون حكومة بغداد ٠

(*) أنظر الباب الخامس ٠

وكان جمع المعلومات عن اسرائيل غير منتظم وعشوائيا الى حد بعيد ، وكما نذكر(*) ، فان مساعد الملحق العسكرى العراقى فى لندن ، قد قدم الرقيب «ألن» من وزارة الدفاع البريطانية ، والذى كان قد عرض عليه بعض الوثائق ، الى زميله المصرى حيث أن تلك الوثائق لم تكن تحوى شيئا عن اسرائيل ٠

وفى تلك الفترة نفسها كانت المخابرات العراقية ـ المخابرات العسكرية على ما يبدو والتى كانت ممثلة بالملحق العسكرى ومساعديه ـ تقيم رقابة على السفارة الاسرائيلية فى لندن ، ويتضح ذلك من رسالة من السلطات العراقية الى منظمة التحرير الفلسطينية ، فى بداية سنة ١٩٦٦ تقول أن فلسطينيين قد أجروا مفاوضات مع دبلوماسيين اسرائيليين فى لندن بالنسبة لبيع الأراضى الخاصة باللاجئين ، الذين يعيشون فى لبنان وسوريا والأردن والعراق(١٠) ٠

ومن الأمثلة الأكثر قوة عن النشاط العراقى ـ كما أنها أكثر قربا للوطن ـ موضوع « نجيب مصطفى أبو بكر » من جنين ، وكان « أبو بكر » الذى كان يمتلك وكالة للسفريات ، قد زار عمان فى يناير سنة ١٩٦٨ وهناك قابل صديقه القديم « غسان محمد » سفير العراق فى الأردن ، وكان كل منهما يعرف الآخر منذ عام ١٩٤٨ حين كان « محمد » رائدا فى الجيش العراقى ، وسأل السفير « أبو بكر » أن يمده بصحف اسرائيلية ومعلومات عما يحدث فى الأراضى التى تحكمها اسرائيل، وعن العرب المتعاونين مع النظام ، وتحركات الجيش والمعسكرات والمعدات ، وأصبح « عزام » بن « أبى بكر » والذى كان يعمل فى بلدية عمان هو الرسول بين الرجلين ٠

وفى أغسطس سنة ١٩٦٨ اكتشفت أنشطة « أبو بكر » حينما وجدت فى سيارته رسائل مرسلة اليه من السفارة العراقية فى عمان حينما كان عائدا من الأردن عبر جسر « داميا » ، وكانت الرسائل تؤكد استلام التقارير والاستكشافات والصحف ، التى أرسلها كما طلب منه كما وجد فى سيارته أيضا أجهزة تسجيل وتصوير(١١) ٠

(*) أنظر الباب التاسع ٠

وقد تضمنت حالة أخرى شـابا غريبا هو « ايلان ٠ن » الذى كان قد عبر الحدود من اسرائيل الى سوريا فى عـام ١٩٦٥ وأمضى ثلاث سـنوات هناك وفى النهاية اتخذ طريقه الى النمسا ، حيث قدم خدماته للسفارة العراقية هنـاك . وكانوا من وقت لآخر يدفعون له ولكنه حينما لم يكن يقـدم لهم المعلومات التى يطلبونها كانوا يضربونه بوحشية ، واشتكى لبوليس فينا وكنتيجة لذلك أعيد الى اسرائيل(١٢) ٠

وكان العراق يساهم فى النشاط السرى العربى من خلال المساعدة ، الذى كان يقدمها للمنظمات الارهابية الأكثر تطرفا ، فكان يخدم كقاعدة للمجموعة التى انسحبت من « فتح » ويدعم مجموعتين صغيرتين هما « جبهة التحرير العربية » وجبهة النضال الشعبية » ٠

وعندما تتعلق الأمور بايران ، فان المخابرات العراقية لم تكن قانعة بمجرد جمع المعلومات ، فقد فعلت ما فى وسعها لمساعدة خصوم الشاه ، ومن بينهم اللواء « تايمور باختيار » الرئيس السابق للسافال (المخابرات والأمن الايرانية) والذى نفى فى عام ١٩٦١ بسبب معارضته لاعادة توزيع الاراضى ، الذى بدأ فى البلاد فى تلك السنة ، وقد ظهر فى بغداد فى عام ١٩٦٩ وكان من أحد المعاونين النشطين للسلطات العراقية ولقادة الحزب الشيوعى الايرانى المنفيين ، وحيث كان يعاونهما ضد نظام بلاده(١٣) ، وقد اغتيل فى أغسطس سنة ١٩٧٠ فى العراق فى ظروف ما زالت غامضة ٠

ولكن ذلك لم يكن كل شيء فقد كان أعضاء حركة سرية ايرانيه يتدربون فى العراق ثم يرسلون للقيام بهجمات عنيفة فى ايران ، وحيث أن العديد من زملائهم قد تدرب فى ألمانيا الشرقية ، فلا يمكن الا الافتراض بأنه كان هناك تعاون بين العراق وألمانيا الشرقية فى ذلك المجال وغيره أيضا ، وقد قبض على الكثيرين ، من الحركة السرية وقدموا للمحاكمة ، وفى بداية سنة ١٩٧٢ ، على سبيل المثال ، حوكم مائة واثنين ايرانيا أمام محكمة عسكرية ، بتهمة الجاسـوسية والتخريب والأعمـال الهـدامة ، المتصلة بذلك ، وكانوا جميعا قد شـاركوا فى المقررات

« الحرفية » فى أحد البلدين السابق ذكرهما ولكنهم تلقوا السلاح والذخيرة من العراق فقط(١٤) .

ولم تكن هنـاك علاقات دبلوماسية بين العراق وايران منذ نوفمبر سـنة ١٩٧١ حينما استولت ايران على ثلاث جزر ـ أبو موس وجزيرتى تومب ـ فى الخليج الفـارسى ، وقد طرد العـراق ١٠ آلاف مواطن ايرانى فى وقت قطع العلاقات .

ان المدى الذى كان نظام العراق مسـتعدا للوصول اليه في تآمره ضـد ايران ، يتضح فى موضوع الأسلحة التى طارت فى بداية فبراير سنة ١٩٧٣ فى صناديق مغلقة على أنها بريد دبلوماسى للسـفارة العراقيـة فى باكستان ، وقد كشفت الغارة التى قامت بها سلطات اسلام أباد ، على مبنى السفارة ٣٠٠ بندقية « كلاشنكوف » من التى تستخدم فى الاغتيالات ، وكميـة كبيرة من الذخيرة ، وأعلن أن السفير العراقى وأحـد الملحقين شـخصان غير مرغوب فيهما ، وأمرا بمغادرة البلاد ، وتوترت العلاقات بين البلدين ولكنها عادت لطبيعتها منذ شهرين بعد أن هددت الحكومة العراقية بترحيل ٢٠ ألف باكستانى من أراضيها ، ويبدو أيضا أنها أقنعت اسلام آباد ، بأن الأسلحة كانت لثوار بلوخستان لاستخدامها على الجانب الايرانى وليس الجانب الباكستانى من الحدود .

ان تلك المساعدة لثوار بلوخستان كانت تهدف الى الانتقام ، من مساعدة ايران للأكراد بقيادة « الملا مصطفى البرزانى » فى نضالهم ضد الحكومات العراقية الذى لم يكن قد توقف سنة ١٩٧٥ حينما تم التوصل الى اتفاق بين بغداد وطهران كان من شأنه أن وضع فى النهاية حدا لتلك الثورة ، وقبل ذلك بوقت طويل فى نهاية سبتمبر سنة ١٩٧١ حاول العراقيون أن « يحلوا » المشكلة بطريقتهم الخاصة المفضـلة فأرسلوا مجموعة من تسع « شـخصيات دينية » فى زيارة « للبرزانى » فى تحصيناته الجبلية ، وكان الهدف العلنى للتسع هو بذل الجهود للوصول الى سلام عادل مرضى لكل الأطراف ، وسرعان ما أثبتوا كيف قرروا أن يصلوا الى ذلك ، بينما كانوا يتحدثون الى « البرزرانى » فى غرفة الاسـتقبال

سحبوا القنابل اليدوية ، التى كانوا قد أخفوها داخل ملابسهم وأطلقوها ، على مضيفهم ومساعديه وقد قتلت الشخصيات الدينية التسع فى المعركة ، التى دارت مع الحرس الشخصى « للبرزانى » .

ان الأنشطة العدوانية التى كانت تقوم بها المخابرات العراقية قد اشتملت على محاولة لشراء صداقة السياسيين فى البلاد الأخرى ، فى نهاية سنة ١٩٧١ ، على سبيل المثال ، كان أحد كبار العاملين فى السفارة فى بيروت مشغولا بتقديم « المساعدة المادية » للمرشحين فى البرلمان اللبنانى ، وقد أكد أن خمسة وعشرين مليون جنيه كانت مخصصة لذلك المشروع(١٥) .

ومن الموضوعات الأخرى التى لها صلة جانبية بهذه النوعية ما حدث فى استراليا ، فقد أعلن رئيس الوزراء الاسترالى « مالكولم فراسار » فى البرلمان فى فبراير سنة ١٩٧٦ أنه قد طلب تحقيقا حول زيارة اثنين من الممثلين العراقيين لاستراليا سنة ١٩٧٥ قبل أيام من الانتخابات الاسترالية العامة ، وأشار الى أن أحد الأهداف العلنية للزيارة ، كان هو مناقشة اقامة قنصلية عراقية عامة فى سدنى ، وعلى أى حال ، فقد أعلن العراقيون لدى وصولهم أنهم قد جاءوا لزيارة أقاربهم ، وخلال اقامتهم لم يحاولوا الاتصال بمكتب الخارجية الاسترالى ، ومن جانب آخر تقابلوا فى سدنى مع « جويت لام » زعيم حزب العمل الاسترالى ، وقد عقدت المقابلة فى منزل « هنرى فشر » وهو أحد رجال الأعمال الاستراليين من أصل فرنسى كان بوليس سنغافورة ، يطلب القبض عليه ، وحسبما روت احدى الصحف الاسترالية ، وكذلك بعض القادة من نفس الحزب فان « جويت لام » كان مستعدا لمناقشة تلقيه نصف مليون دولار كمساعدة من العراق لتغطية نفقات حزبه ، وقد اعترف « جويت لام » بأنه قد تقابل مع ممثلى البعث العراقى ولكنه أنكر مناقشته للمساعدة المالية لحزبه ، لدرجة أنه أقام الدعوة على الصحيفة الاسترالية لكتابتها أن المساعدة قد نوقشت فى الاجتماع ، ولكنها لم تدفع لأن زعماء حزب العمل قد علموا بالعرض ، ورفضوا قبول الهدية(١٦) .

وكانت المخابرات العراقية تعمل فى بعض الأحيان لاحباط أنشطة بعض الأجانب غير العرب داخل بلدها أو أن تتتبع أهل البلد الذين يعملون لحساب قوى

آجنبية ، ففى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، حوكم العقيد « السعد » الملحق العسكرى السابق فى موسكو لتسليمه خرائط عسكرية عراقية للمسئولين السوفييت .

وفى منتصف سنة ١٩٦٨ قبض على « حسن على » ، و « على حسين » بتهمة التجسس لحساب اسرائيل ، وكانت البيانات العسكرية والسياسية التى جمعوها قد نقلت الى المخابرات الاسرائيلية عن طريق ايران ، وبعد ذلك بسنتين أعدم الصحفى « عبد الله الخياط » لجمعه المعلومات لوكالة المخابرات المركزية(١٨) .

وفى يوليو سنة ١٩٧١ أعلن أن ثلاثة من الدبلوماسيين البريطانيين أشخاص غير مرغوب فيهم وهم الملحق الجوى « هيوج هاريسون » والسكرتيرين الأولين « جورج روليستون » و « رودريك جلوب » ، وادعى ناطق عراقى أنه قد ثبت بلا أى ظل من الشك أن الدبلوماسيين كانت لهم صلة بحلقة تجسس وبعض المتآمرين فى العراق ، وأنهم قد حاولوا « شراء ضمائر بعض ضعاف النفوس والاطاحة بالنظام الثورى التقدمى للعراق وقد اتهم « جلال عبد الرازق » وهو ضابط فى القوات الجوية العراقية ، بتسليم معلومات للملحق الجوى البريطانى وحكم عليه بالاعدام .

وطردت بريطانيا أيضا ثلاثة دبلوماسيين عراقيين وفى النهاية قطعت العلاقات بين البلدين فى ديسمبر سنة ١٩٧١(١٩) .

وليس هناك من سبيل لتقييم صحة التهم الموجهة ضد اولئك المشتركين فى تلك الأحداث والدليل على هذا الموضوع المأساوى للمواطن الهولندى « الكسندر أهارونسون » الذى أعدم فى النهاية سنة ١٩٧٥ دون محاكمة لمجرد أنه كان يهوديا .

ان الوكالات التى صادفناها خلال تلك الجولة مع الهيئات العراقية السرية ، المخابرات العسكرية وادارة الأمن العام وادارة المخابرات العامة التى تعرف أيضا

باسم مكتب المخابرات الخاص ، وهذه الادارة الأخيرة تتبع مباشرة القيادة القطرية للحزب وتقوم بنوع من السيطرة على كل مؤسسات الأمن والمخابرات الأخرى وكذلك الجيش ، وتجرى السيطرة على الجيش من خلال ممثل لحزب البعث فى كل وحدة وظيفته هى تقديم التقارير عن مدى الاعتماد على الضباط ، ومما هو جدير بالملاحظة أنه يعمل بصورة مقاربة جدا « للبولبتروك السوفييتى » .

وحزب البعث يحتفظ بطبيعته السرية بعد أن جاء الى السلطة مثلما كان وهو مازال حركة سرية ، وفى أحد التصريحات التى صدرت عنه أعلن أن « جهاز الأمن هو أحد الهيئات التى يجب أن توضع تحت يدى الحزب مباشرة وبلا تحفظات »(٢٠) ، ومازال هذا صحيحا والنتيجة هى أن الحزب قد أصبح نوعا من الهيئات العليا التى تقوم بالرقابة على كل مجالات الحياة فى البلاد .

الباب الثالث والعشرون

جواز سفر صدر يوم عيد الغفران

ان أى شخص قد استولى على السلطة بالقوة يعلم تماما أنه يمكن أن تنتزع منه بنفس الطريقة ، ومن ثم فان اهتمامه الأساسى ، يكون هو منع مثل تلك الفرصة عن كل اولئك الذين يتوقعون لوراثته ، وسرعان ما تحقق « معمر القذافى » رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية من ذلك حيث كان مسئولا عن أنقلاب سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، وكان من الطبيعى أن يسبب له الملك المخلوع قلقا كبيرا فى الأيام الأولى من حكمه ٠

وكان هناك ما يبرر كل الوسائل التى يمكن أن تساعده على استفادة الاطمئنان وهدوء النفس ، ففى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧١ قبض على ثلاثة من العملاء الليبيين فى روما بينما كانوا يحاولون مع أفراد أحد « الأفرع الصقلية » « لعائلة » من المافيا ، أن يخطفوا ابن أخ الملك « أدريس » المخلوع وهو « الأمير عبد الله السنوسى » الذى كان يعيش فى ذلك الوقت فى المنفى فى ايطاليا ، وقد جرت المحاولة بالقرب من الفندق الذى كان يقيم فيه ، ويبدو أن الهدف كان هو تنفيذ حكم الأعدام الذى صدر ضده غيابيا بتهمة الخيانة العظمى(١) ٠

ومن وقت لآخر كانت تنتشر المعلومات أو الشائعات عن مؤامرة للاطاحة « بالقذافى » ، وكانت تلك الشائعات لا أساس لها من الصحة ولم يكن لها تأثير ، وعلى ذلك كان لدى النظام الليبى الحرية للاشتراك فى الأنشطة الهدامة ضد البلاد العربية ـ الأخرى ـ الأردن والسودان والمغرب ومصر ولبنان ـ وضد الدول الأفريقية مثل تشاد أو اثيوبيا ، وحتى الثوار المسلمين فى أقصى الفلبين ، قد تمتعوا بالمساعدة اللبية ، وكان النشاط ضد اسرائيل مركزا على توسيع المساعدة

الشاملة للمنظمات الارهابية ، وأصبحت ليبيا هى قاعدة السفر والعودة بالنسبة للارهابيين الذين يعملون خارج الشرق الأوسط ، وليس مصادفة أن كل الطائرات التى خطفها الارهابيون قد أنهت رحلاتها فى ليبيا فقد كانت بلدا دائم الاستعداد لتقديم الملجأ للخاطفين ـ الذين كثيرا ما كانوا يقومون بعمليات القتل كجزء من عملياتهم ـ بالرغم من أنها كانت تتظاهر فى بعض الأحيان بأنها مترددة ولأسباب انسانية بحته فى تقبل الارهابيين كضيوف عليها ·

وفى نفس الوقت كان عملاء « القذافى » المشتركون فى عمليات تعرف باسم « الأعمال السياسية الخاصة » يدبرون للأضرار السياسى لاسرائيل ، وقد لعب المال الليبى دورا هاما فى قرارات كثيرة من الحكومات الافريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، وفى البلاد الأخرى كانت تنفق ملايين الدولارات على تشجيع الحركات المعادية للسامية واثارة المشاعر المضادة لليهود ولاسرائيل ، وعلى سبيل المثال ، فقد بعثرت مبالغ ضخمة من المال فى ايطاليا وهى التى كانت تحتل ليبيا قبل ذلك(٢) ·

وفى أغسطس سنة ١٩٧٥ أحبطت مؤامرة كانت أخطر مما سبقها وكانت موجهه ضد نظام « القذافى » بقيادة وزير التخطيط « عمر المحيشى » « وبشير هوارى » الذى كان السكرتير العام للاتحاد الاشتراكى العربى وهو الحزب الشرعى الوحيد فى ليبيا وكان كلاهما عضوا فى مجلس قيادة الثورة · وكانا شريكين « للقذافى » فى استيلائه على السلطة ، وقد قبض على « هوارى » بينما نجح « المحيشى » فى الهرب الى تونس ومنها وصل الى مصر حيث منح حق اللجوء السياسى ، وكان وزير الخارجية ورئيس جهاز الأمن فى ليبيا الرائد « عبد المنعم الهونى » فى ذلك الوقت يحضر مؤتمر الدول غير المنحازة فى ليما عاصمة بيرو ، ولم يعد الى وطنه وانضم الى المحيشى فى القاهرة(٣) ·

وقد بدأ كثيرون من زملاء « القذافى » الذين تآمروا معه على النظام السابق ، ينقلبون ضده ويلجأون الى مصر مع الأعداء ، وكانت تلك اهانة لم يستطع أن يهضمها ·

وفى ٦ مارس سنة ١٩٧٦ قبض على ثلاثة مواطنين ليبيين فى مطار « ليوناردو دافنشى » بالقرب من روما بعد اكتشاف قنابل يدوية فى حقائبهم ، وكانوا قد وصلوا من القاهرة وعلى وشك الاستمرار فى رحلتهم الى باريس على طائرة شركة « أليطاليا » ، وكان الثلاثة قد خططوا لخطف الطائرة ، حيث ظنوا أن « عبد المنعم الهونى » وزير الخارجية الذى اختار المنفى من بين ركابها .

وبعد وقت قليل من تلك الحادثة فى روما ، قبض على ٢٧ ليبيا فى مصر كانت مهمتهم هى خطف أو اغتيال « الهونى » و « المحيشى » وقتل « محمود أبو وافيه » زوج أخت الرئيس السادات و « مصطفى أمين » رئيس تحرير أخبار اليوم و « احسان عبد القدوس » رئيس مؤسسة الأهرام ، وكانت جوازات سفر الليبيين توضح أنهم موظفون مدنيون وكانوا جميعا يحملون حقائب ملابس متشابهة ويرتدون نفس نوع الملابس الداخلية ومع كل منهم ٢٠٠٠ دولار وكانوا ينوون العمل فى ثلاث وحدات رئيسية ، وقد كشف استجوابهم أنهم ينتمون الى منظمة تعرف باسم « المخابرات الخاصة » أنشئت منذ ستة أشهر ، ومسئولة مباشرة أمام مجلس قيادة الثورة ، برئاسة « القذافى » ، وقد ورط اعترافهم « محمود المصمودى » وزير خارجية تونس السابق الذى كان قد تشاجر مع الرئيس « بورقيبة » لعدم اتمام خطة الوحدة مع ليبيا فى يناير سنة ١٩٧٤ ، وأحتجز « المصمودى » لاستجوابه ولكنه أطلق سراحه وسمح له بمغادرة مصر ، كما قبض على١٢ رجلا آخرين ، من أعضاء « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » بقيادة « جورج حبش » بينما كانوا فى الترانسيت فى القاهرة فى طريقهم من ليبيا الى العراق ، بسبب الشك فى كونهم على صلة بالسبعة والعشرين المحتجزين .

وقامت ليبيا بطرد أربعة آلاف وخمسمائة مواطن مصرى ، من أراضيها ردا على ما حدث فى القاهرة(٤) وفى نفس الوقت بدأت فى ترحيل المواطنين التونسيين كذلك ، انتقاما من اعتقال ثلاثة عملاء ليبين فى تونس ، وقد ظهر أنهم كذلك كانوا من عملاء « المخابرات الخاصة » وأن هدفهم كان هو اغتيال الرئيس « الحبيب بورقيبة » ورئيس وزرائه « الهادى نويرة » ، وقد قال رئيس البوليس التونسى

« عبد المجيد بوسلام » أن الأسلحة التي كانوا يحتاجون اليها ــ رشاشات ومسدسات وقنابل يدوية ــ كانت قد وصلت عن طريق البريد الدبلوماسي وأعطيت لهم في السفارة الليبية في العاصمة التونسية .

وقامت الحكومة التونسية بطرد ثلاثة دبلوماسيين ليبيين ، وأغلقت المركز الثقافي الليبي في تونس واستدعت سفيرها من طرابلس وقدمت عملاء المخابرات الخاصة الثلاثة الى المحاكمة(٥) .

وليس من الصعب ، أن نوضح غيظ السلطات التونسيه حينما اكتشفت نوايا ليبيا ، ويبدو أنهم قد نسوا أنهم هم أنفسهم قد استخدموا سلاح الاغتيال السياسي حينما كان يتفق مع أهدافهم ، فعلى سبيل المثال ، ففي محاضرة ألقاها الرئيس « بورقيبه » في « معهد الصحافة القومي » في ديسمبر سنة ١٩٧٣ أشرف في اطراء اثنين من مواطن بلده وروى أن الاثنين قدما له من قبل المحاضرة بوقت قصير حيث منحهما أوسمة « مكافأة لهما على صنيعهما الذي خلص تونس من ذلك الأفعى » .

فماذا كان ذلك الصنيع ومن هي الأفعى التي كان يشير اليها ؟ كان الأفعى هو « صالح بن يوسف » السكرتير العام لحزب الدستور الجديد ، والوزير السابق للعدل وأكثر المنافسين السياسيين ــ « لبورقيبه » طموحا ، وكان قد هرب الى ليبيا في نوفمبر سنة ١٩٥٥ ومن هناك وصل الى القاهرة ، وفي يناير سنة ١٩٥٧ تم تنفيذ الحكم بطريقة فريدة ، فقبل ذلك بفترة بسيطة قام « بن يوسف » وزوجته بزيارة « فزبادن » في ألمانيا ، وبينما كانا هناك تحت دعوتهما لزيارة فرانكفورت ، ووصلا هناك في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، ولم يمض بعدها وقت طويل حتى ترك « بن يوسف » زوجته في المطعم وذهب ليقابل رجلين في ردهة الفندق ، وقد قدما نفسيهما اليه على أنهما ضابطين في الجيش التونسي يتآمران لقتل الرئيس « بورقيبه » واقترحا على « بن يوسف » على أن يتحدث في الموضوع معهما في هدوء في احدى غرف الفندق ، وظهر الرجلان بعد ذلك بنصف ساعة في ردهة الفندق مرة أخرى ثم أخبرا كاتب الاستقبال بالفندق أنهما سوف

يعودان حالا وانصرفا ، وعندما مرت أكثر من ثلاث ساعات ، دون أن يظهر زوجها طلبت زوجة « بن يوسف » أن يأخذوها الى الغرفة واياها ، ووجدته فى حالة الموت من طلقة رصاص خلف أذنه الشمال ، وكان القاتلان قد استخدما مسدسا كاتما للصوت ، وأخذوا « بن يوسف » بسرعة الى المستشفى ولكن الوقت كان قد فات ، ولم يجد المغتالان أنه من الضرورى أن يعودا الى الفندق ٠

وتقول قصة الرئيس « بورقيبه » أن المغتالين كانا يعملان بتعليمات من « بشير زرق العيون » الذى هو الآن عضو فى مجلس الأمة ، ولم يفصح «بورقيبه» عن دور ذلك الرجل فى الموضوع كما أنه لم يلمح اذا ما كان « زرق العيون « قد أصبح عضوا فى مجلس الأمة شكرا له على نجاحه فى التخلص من « بن يوسف » أو بسبب أعمال أخرى(٦) ٠

كما قتل عدو آخر للنظام التونسى هو « عمر ابراهيم السهيمى » الذى أطلق عليه مسدس كاتم للصوت فى بيروت فى أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وقد كان معارضا لأيديولوجية البعث ومعارضا عنيفا للرئيس « بورقيبة »(٧) ٠

وليس من المهم اذا ما كان لدى تونس هيئة سرية دائمة تقوم بالاشتراك فى الأنشطة من ذلك النوع ، أو أن يكون تنفيذها معهودا به الى عملاء يختارون خصيصا عند الحاجة ، وهؤلاء يمكن استعارتهم من هيئة الأمن التونسية السرية المبنية على النظام الفرنسى أيضا كجزء من وزارة الداخلية ويشهد على نشـاطها عمليات القبض والمحاكمات والعقوبات للأشخاص المتهمين بالجرائم ، ضد أمن الدولة كما أن الجاسوسية المضادة (مكافحة الجاسوسية) فى مجال سلطاتها أيضا ، وفى سبتمبر سنة ١٩٧٣ كشفت عن شبكة تجمع المعلومات للاتحاد السوفيتى ، وأعلن أن اثنين من الدبلوماسيين السوفيت شخصان غير مرغوب فيهما ، وقدم عدد غير محدود من التونسيين الى المحاكمة(٨) ٠

ولم يكن « صالح بن يوسف » هو الزعيم الوحيد من شمال أفريقيا الذى اغتيل فى فرانكفورت فقد اختلف « كريم بلقاسم » أحد « القادة التاريخيين » التسعة لجبهة التحرير القومى الجزائرية مع زملائه فى الحكم ، وذهب الى المنفى

عام ١٩٦٧ ، وبعد ذلك بسنتين أدين بتهمة التآمر ضد الشعب الجزائرى وحكم عليه بالاعدام وذلك فى محاكمة غيابية عقدتها محكمة الثورة فى أوران ، ومنذ ذلك الوقت أخذ « بلقاسم » كل احتياطه ، فلم يستخدم حارسه شخصيا خوفا من أن يقوم أحد برشوته وكان حريصا فى عدم الاعلان عن خطوات سيره مقدما وامتنع عن وضع أى شىء يعتبر نظاما ثابتا لحياته اليوميةوذلك ليعرقل الرقابة على تحركاته ، ومع ذلك فقد ارتكب خطأ واحدا كلفه حياته ، ففى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٠ وصل الى فرنسكفورت حيث أقام فى أحد الفنادق الفاخرة ، وبعد أن سجل اسمه صعد الى غرفته فى الطابق الرابع عشر ، وبعد ثلاثة أيام وجدته احدى مشرفات الفندق يرقد ممددا فى سريره وما زال الحبل الذى خنق به ملفوفا حول رقبته كما لو كان ربطة عنق مربوطة بغير احكام لقد نفذت عقوبة محكمة أوران العسكرية ٠

كما وضعت وكالة سرية نهاية لنشاط « قائد تاريخى » آخر من قادة جبهة التحرير القومى الجزائرية ، وكان يعيش فى المنفى أيضا بعد خلافاته مع زملائه الجزائريين ، ففى منطقة سكنية راقية ثم اغتال شخصان ذوى مظهر جزائرى « محمد خيضر » ، أمين الصندوق السابق لجبهة التحرير القومى الجزائرية وذلك فى ٣ يناير سنة ١٩٦٧ ، حيث أصابته خمس رصاصات فى رأسه وصدره ، وقد مات قبل أن تنقله زوجته وأخوها الى المستشفى ولم يقبض على مغتاليه أبدا ٠

ولم يكن النشاط السرى الجزائرى فى الخارج محصورا فى تصفية الأعداء السياسيين ، وقد تأكد ذلك بالقبض على « رشيد ثابت » « وعوازى بوحضرة » فى فبراير سنة ١٩٧٠ فى باريس وكان « ثابت » قد أقام صداقة مع الآنسة « بياتريس هالجوا » التى كانت قد أصبحت بعد ١٥ سنة ، من العمل فى مكتب الخارجية الفرنسى سكرتيرة شخصية لرئيس الادارة الاقتصادية ، وحيث لم تستطع مقاومة جاذبية الرجل الجزائرى ذى البناء الرياضى ، فقد وقعت فى حبه بجنون وعندما طلب منها أن يحصل على نسخ من الوثائق التى تكتبها وذلك من خلال تملقه لها بحجة أنه يريد قراءتها ليأخذ انطباعا عن المجتمع أعطتها له بلا تردد السيدة المفتونة التى لم تكن بعيدة عن عيد ميلادها الأربعين ٠

ووجد ثابت فى ذلك الفرصة العظيمة فى حياته ، فحتى ذلك الوقت كان قد تنقل فى عدة وظائف وفشل بالرغم من حماسه فى الحصول على مكان فى مكتب الخارجية الجزائرى ، وأخيرا كان مضطرا أن يقنع بحياة متواضعة كمدرس للتربية البدنية بمدرسة فى باريس ، وعرض الوثائق على الاشخاص المناسبين فى السفارة الجزائرية فى فرنسا ، وبالرغم من أن محتوياتها كانت تتحدث عن نفسها فقدعومل «ثابت» فى البداية بحذر ولكن حينما بدأت كميات كبيرة من الأوراق فى الوصول تغيرت المشاعر نحوه ، وعين « بوعزه » وهو ضابط سابق فى الجيش، كقائد له وقد كان يعمل فى السفارة رسميا ولكن لم تكن له صفة رسمية كما أعطى « ثابت » وظيفه محترمة كضابط للعلاقات العامة فى شركة البترول الجزائرية فى باريس حيث أرضت تلك الوظيفة غرورهم ، وخدمت كغطاء لعملياته السرية ، وكانت الوثائق التى يقدمها تحتوى أساسا على معلومات اقتصادية لها أهمية خاصة بالنسبة للمفاوضات التى كانت قد بدأت فى ذلك الوقت بين فرنسا والجزائر عن موضوع البترول ولكن معلومات أخرى وجدت طريقها الى السكرتيرة من مكتب الخارجية الفرنسى وذلك عن حالة الحظر الفرنسى على اسرائيل على سبيل المثال ، الذى كان ذا فائدة واضحة للحكومات العربية الأخرى كذلك ، وبتلك الطريقة مرت ٢٠٠٠ وثيقة من مكتب الخارجية الفرنسى الى مكتب المخابرات الجزائرية ، وكوفىء « ثابت » بعشر سنوات من السجن « وبومعزة » بثمانى سنوات بينما أثارت «بياتريس هاليجوا » شفعة المحكمة وخرجت بخمس سنوات مع ايقاف التنفيذ(٩) .

وهذه قصة أخرى فى الخارج اشتركت فيها الجزائر ولكنها لم تكن بمبادرة منها ولكنها ببساطة قد حدثت بالصدفة ، ففى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٠ هبط فى مطار اللد كل من الرائد « خطيب جالول » سكرتير اللجنة التنفيذية العليا لجمهورية الجزائر « وعلى بالعزيز » مساعد نائب رئيس الأمن الجزائرى ، حيث كان من ركاب طائرة شركة الخطوط الجوية البريطانية فى طريقها من الشرق الاقصى الى أوربا وقد اعتقل الاثنان لاستجوابهما ، حيث كانا من مواطنى دولة أعلنت الحرب على اسرائيل وأرسلت وحدات لمحاربتها فى يونية ١٩٦٧ بينما سمح لزوجة الرائد « جالول » والتى كانت على الطائرة بمواصلة رحلتها وقد مر « بالعزيز »

على أنه رجل أعمال بالرغم أن حقيقة طبيعة وظيفته لم يتأخر الكشف عنها طويلا، أما بالنسبة « لجالول » فحينما صار أمر اعتقاله معروفا فان رجلا انجليزيا يدعى « الكسندر روس » سرعان ما أكد أن الرجل كان هو رئيس الأمن الجزائرى، وكان « روس » الذى أمضى بعض الوقت فى الجزائر كمستشار لشئون الشحن قد بنى تأكيداته على خبرته هناك أثناء وبعد حرب الأيام الستة ، فقد كان قد سجن ، كما ادعى ، وعذب بشدة لعدة شهور بتهمة التجسس لحساب اسرائيل ، وحيث أن التهمة كانت لا أساس لها من الصحة فأطلقوا سراحه فى النهاية وسمحوا له بالعودة الى انجلترا ، وخلال كل شهور احتجازه كان مصيره ، — كما أصر — ، معتمدا على « جالول » ، وحتى لو كان الأمر كذلك فانه أكثر من محتمل أنه كانت « لجالول » صلة وثيقة بهيئات الأمن فى بلاده ، حتى فى منصبه كسكرتير لرئاسة الجمهورية ٠

والتمست الحكومة الجزائرية لدى السكرتير العام للأمم المتحدة ، وعدد من الدول اطلاق سراح الاثنين فورا مدعيا أنهما قد خطفا (كانت تلك هى نفس الحكومة الجزائرية ، التى احتجزت الطائرة البوينج التابعة لشركة العال بركابها وطاقمها الاسرائيليين ، لمدة ستة أسابيع فى صيف ١٩٦٨ بعد أن خطفها الارهابيون وأرغموها على الهبوط من القرب من العاصمة الجزائرية) وقد أطلق سراح الجزائريين اللذين كانا محتجزين فى أحد الفنادق تحت حراسة ، وعادا الى وطنهما فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٠ ، وخلال اعتقالهما قاما بجولة فى اسرائيل(١٠) ٠

ولم يكن هبوط طائرة العال المختطفة عام ١٩٦٨ فى الجزائر اختياراعشوائيا فقد كانت الجزائر أول دولة عربية ، سمحت لأعضاء منظمة فتح ، بالتدريب فى مدارسها العسكرية وذلك فى بداية الستينات بعد فترة قصيرة من حصولها على استقلالها ، ولسنوات طويلة كانت هى الملجأ وقاعدة العمليات للحركات الثورية من البلاد المختلفه — ارتيريا وروديسيا وجنوب افريقيا وأسبانيا وكندا والولايات المتحدة — وخلال الاقامة فى الجزائر أحس عدد كبير من الثوار بخيبة الأمل ومن ضمنهم « الدردج كلفر » قائد منظمة النمور السوداء الذى فضل فى النهاية أن يعود الى وطنه ، وأن يقضى عقوبة السجن عن أن يبقى فى الجزائر ٠

وكانت المنافسة بين الحكام والمحكومين تأخذ أحيانا صورة عنيفة فى مراكش، وهى البلد الثالث فى تلك المنطقة التى تعرف بالمغرب ففى يوليو سنة ١٩٧١ حاولت مجموعة من ضباط الجيش المغربى، الاستيلاء على السلطة فهاجموا الضيوف الموجودين فى حفل عيد الميلاد الثانى والأربعين للملك ، والذى كان مقاما فى حديقة القصر وقد قتل بعض الضيوف من الأجانب والمغربيين ولكن تم القبض على المتآمرين وأعدم قادتهم ، وكانت احدى مجموعات المتمردين ، قد احتلت محطة الاذاعة وأذاعت فعلا موت الملك دون الاهتمام بالتأكد من أن ذلك كان صحيحا وسرعان ما أعلنت الحكومة الليبية عن تقديمها مساعدة للنظام الجديد ، وكانت النتيجة هى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ٠

وكان المسئول عن مطاردة المتآمرين هو اللواء محمد أو فقير » الذى كان وزيرا لداخلية المغرب فى ذلك الوقت والرئيس السابق لهيئة الأمن بها ، وبعد ذلك بسنة وفى أغسطس سنة ١٩٧٢ حاول « أوفقير » نفسه الذى كان قد عين وزيرا للدفاع أن يستولى على السلطة وذلك باطلاق النار على طائرة الملك بينما كان عائدا من فرنسا الى الرباط وقد قال البيان الرسمى أن « أوفقير » قد قتل نفسه حينما تحقق أن مؤامرته قد فشلت بينما تقول رواية أخرى أنه قد أعدم ٠

وكان اللواء أوفقير قد ساءت سمعته فعلا بسبب الاتهام الذى وجه ضده بالنسبة لخطف واختفاء « مهدى بن بركة » أحد معارضى النظام المغربى وذلك فى باريس فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، واتهم بالمشاركة فى الموضوع وحكمت عليه محكمة فرنسية غيابيا بالسجن مدى الحياة ، وقد أدى ذلك الى أزمة حادة فى العلاقات بين الرباط وباريس فى ذلك الوقت ٠

وفى المغرب توجد ثلاث هيئات فى مجال الأمن والمخابرات : المخابرات العسكرية والادارة العامة للابحاث والمخابرات وادارة الرقابة على الأرض ، وقد أنشئت الأخيرتان فى ١٢ يناير سنة ١٩٧٣ بتحريض من الملك « الحسن » ، ويبدو أنه كان أحد أولئك الذين يأخذون الهيئات الفرنسية المناصرة كمثال ، ومن ثم فقد كانت لتلك الادارات نفس الأسماء ، وعلى قمة ادارة الأبحاث والمخابرات كان

هناك ، رجل كان هو المعاون الأساسى للملك ، وهو العقيد «أحمد الديليمى » الذى كان مسئولا فى منصبه الجديد ، أمام اللجنة العليا للدفاع الوطنى ، وادارة الرقابة على الاراضى هى جزء من وزارة الداخلية ، وقد اختير « درس باسرى » لادارتها(١١) ٠

ان عاهلى السعودية ، وهم حكام احدى الدول البترولية الغنية التى يوجد بها أحد آخر الملكيات المطلقة التى ما زالت تعيش فى العالم كانوا مهتمين دائما وفوق كل شىء بحماية نظامهم الخاص ، والحقيقة بأن الآلاف من الناس يحجون الى مكة كل عام كانت منذ وقت طويل تتطلب اليقظة لمنع تسلل عملاء الأعداء ، بينما فى تلك الأيام فان وجود عدد كبير من الخبراء الأجانب ـ من كل من البلاد الغربية والعربية ـ يفرض مشكلة أمنية خاصة لا يمكن غض النظر عنها بأى حال من الأحوال ، وبالاضافة الى كل ذلك فان التنافس بين أعضاء العائلة المالكة كان يسبب ازعاجامستمرا وقد قتل الملك فيصل على يد أحد أقاربه ٠

وبين « الشقيقات » العربيات كانت مصر أكثر المشتركين فى نشاط سرى فى المملكة العربية السعودية وقد أشرنا من قبل الى طرد الملحق العسكرى المصرى من هناك فى سنة ١٩٥٧ بسبب نشاطه الهدام(*) ، وبعد ذلك بأربع سنوات اكتشفت حلقة تجسس مصرية ، تعمل فى مكتب رئيس الوزراء السعودى(١٢)، كما اكتشفت شبكة مصرية أخرى فى سنة ١٩٦٥(١٣) ، وفى يناير ١٩٦٧ أعلنت الحكومة السعودية عن القبض على عملاء مخربين داخل أراضيها كانت قد أرسلتهم الىهناك الحملة المصرية التى كانت موجودة فى اليمن فى ذلك الوقت(١٤) ٠

وقد حاول حكام السعودية الانتقام ولسوف نذكر كيف أنهم قد حاولوا فى البداية سنة ١٩٥٨ تمزيق الجمهورية العربية المتحدة لدى مولدها واسقاط الطائرة التى كان الرئيس عبد الناصر مسافرا فيها(*) ، وحيث أن الملك « سعود » يتعامل فى تلك الموضوعات شخصيا فانه فى تلك الحالة كان يقوم بدور مكتب مخابرات

(*) انظر الباب الثالث عشر ٠

كما أن الملك فيصل قد شارك أيضا فى واحد على الأقل من أفرع المخابرات ألاوهو الاعلام المضاد ، فقد اعتاد أن يمنح ضيوفه نسخا مغلفة بالحرير من بروتوكولات حكماء صهيون ، وفى يناير سنة ١٩٧٤ أعطاها كهدية ملكية للصحفين ، الذين كانوا بصحبة وزير الخارجية الفرنسى « ميشيل جوبرت » فى زيارة للرياض(١٥) ٠

وبمرور الوقت – وبالعودة الى العلاقات بين الرياض والقاهرة – وبتحسن تلك العلاقات فقد حل التعاون فى مجالات الأمن ، محل الصراع السرى المتبادل وفى ذلك المجال كان الذى يدير السعودية هو ادارة الامن العام(١٦) ٠

وبالرغم من انشغالها بأمور رفاهيتها الداخلية فان المملكة العربية السعودية كان لديها الوقت لان تهتم بصورة خاصة بامارات الخليج الفارسى ، ومن الامثلة البارزة على ذلك الجهد الذى بذلته سنة ١٩٧١ لتنظيم انقلاب ضد سلطنة عمان(*) ٠

وفى كل البلاد العربية (بما فيهم تلك البلاد التى لم نناقش منظماتها السرية هنا مثل السودان واليمن ودول الخليج الفارسى) كانت السلطة يتم الاستيلاء عليها بالعنف وكان الحكام يخلعون بالقوة بينما يغتال المنافسون السياسيون ، ولكن طريقة عمل المنظمات الارهابية العربية هى أقوى دليل على التأكد على أسلوب العنف ٠

ومنذ بدايتها كانت المنظمات الارهابية تحتاج لبعض اجراءات أنشطة المخابرات من أجل تنفيذ مخططاتها ، وحتى حينما كانت أنظارها مركزة على اسرائيل وحدها وكان هدفهم الوحيد هو مهاجمة الاهداف اليهودية ثم الهرب فقد كان من اللازم لهم الحصول على معلومات للعمليات لتمكنهم من عبور الحدود دون معوق وتأمين تراجع مأمون بالنسبة لهم ، كما أن الأمن الداخلى قد تطلب أيضا التقاط المعلومات وكانوا يحتاجون الى أقل المعلومات على الاقل حول أولئك الذين يجندونهم لتجنب الخونة ٠

(*) انظر الباب العشرين ٠

وطالما كانت تلك المنظمات صغيرة فلم تكن هناك حاجة لهيئة خاصة للتعامل مع تلك المشاكل ، وكان يكفى أن تتكون مجموعة أو أخرى للتعامل مع موضوع معين كلما تتطلبت الحاجة ذلك ، والسبيل الآخر هو استخدام مساعدة هيئة مخابرات من احدى الدول العربية تكون مقتنعة لاستعدادهاللتعاون ، وعلى ذلك فكلما قد رأينا ، فان ظهور فتح لأول مرة وظهور عملياتها قد تم من خلال مساعدة مكتب المخابرات السورية(*) ٠

ولكن توسع المنظمات بعد حرب الايام الستة وفشلها على جانب الخط المسمى « بالخط الاخضر » (حسبما كان يسمى دائما خط الهدنة على الخرائط سنة ١٩٤٩) ، وعدم استطاعتهم اثارة ما كانوا يسمونه « بالحرب الشعبية » ، ونقل بعض من أنشطتهم خارج المنطقة ، فقد أدى كل ذلك مجتمعا الى تنظيمات فى تركيب تلك المنظمات ،ومن الجائز أن التعاون مع هيئات مخابرات فى البلاد العربية ــ على الاقل تلك التى كانت دائمة التأييد للارهابيين ــ قد استمر حتى يومنا هذا ولكن أقيمت مؤسسات مستقلة لجمع المعلومات وللنهوض بالجوانب المختلفة للمشروعات السرية ٠

وقد ساعدت الهيئات السرية المصرية منظمة فتح فى انشاء تلك الأجهزة ، فقام عشرة من أعضاء فتح بالمشاركة ، فى أحد مقررات المخابرات فى القاهرة ، والذى بدأ فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٨ واستمر لمدة ستة أسابيع ، والذى أفشى ذلك هو أحد دارسى ذلك المقرر وهو « أبو داود » بنفسه حيث أوضح ذلك للسلطات الاردنية ، وحسبما قال أبو داود فان الموضوعات الاساسية كانت تدور حول تجنيد العملاء والسيطرة عليهم وكتابة التقارير وتقييم المعلومات والرقابة الأمنية والاستجواب واستخدام الأسلحة التى يستخدمها الجيش الاسرائيلى ، وكان التدريب صارما وكان يسمح للدارسين بترك مكان الدراسة مرة واحدة فقط فى الاسبوع ، وتخرج أبو داود كتلميذ متفوق(١٧) ٠

(*) أنظر الباب السادس عشر ٠

وبعد المقرر الدراسي عين «أبو داود »رئيسا للمخابرات في شمال الاردن حيث كانت مشغوليته الاساسية هى تدريب أعضاء فرقته على الامن الداخلى ، وفى نهاية سنة ١٩٦٨ صدرت اليه التعليمات باقامة هيئة مخابرات مركزية فى عمان (جهاز الرصد) الذى يعرف عامة باسم « الرصد » وقد قال أن ذلك الجهاز كان يتكون من قسمين أحدهما للجاسوسية المضادة (مكافحة الجاسوسية) بما معناه الامن الداخلى ومنـع التجسس داخـل فتح بينما كان الجزء الثـانى للمخابرات الايجابية التى ادعى أن وظيفتها الأساسية كانت جمع المعلومات عن اسرائيل ،ومما لا شك فيه أن بعض التجسس قد حدث بين وقت وآخر عـلى الحـكومة الاردنية والذى قد ذكرناه من قبل ٠

وفى مايو سنة ١٩٦٩ أبعد « أبو داود » من جهاز المخابرات وعهد بقيادته الى ثلاثة رجال آخرين كانوا جميعا قد تخرجوا من مقرر القاهرة :« على حسن سلامه» ـ وهو ابن أحد قادة العصابات المشهورين من أيام الانتداب والذى قتـل فى حرب الاستقلال سنة ١٩٤٨ ـ « وفريد الدجانى » و « ومحمد مهدى بسيسو»، وفيما بعد (لم يحدد « أبو داود » متى) عهد بجهاز الرصد الى « محمد يوسف النجار » الذى يبدو أنه تمسك بالجهاز حتى قتلتـه قوة كوماندوز اسرائيليـة باطلاق النار عليه أثنـاء الاغارة على بيروت فى ١٠ أبريل سـنة ١٩٧٣ ، وكان « للنجار » نائب هو « حماد العيدى » ومساعدان أساسيان هما « غازى الحسينى و « على حسن سلامة » وهو الذى بقى من ثلاثة سنة ١٩٦٩ وبمساعدة شخصيته القوية وتأييد « ياسر عرفات » كان سلامة يتمتع بوضـع قوى داخـل جهـاز الرصـد ٠

وتقول التقارير المختلفة أن صلاح خلف المعروف « بأبو اياد » كان مسئولا عن المخابرات فى قيادة فتح ، وبالرغم من آن مدى مسئوليته لم يكن محددا فانه لا يوجد شك فى أنه كان مشتركا بطريقة أو بأخرى فى الأنشطة الرئيسية لجهاز الرصـد ٠

وبمرور الوقت وسع جهاز الرصد من مجالاته ليتمشى مع الأهداف المتزايدة لفتح ، ويبدو من المحتمل أن جهاز الرصد لم تكن لديه صعوبة فى جمع المعلومات

بالنسبة لأنشطته فى البلاد العربية مثل الهجوم على القوات الحكومية فى الاردن ولبنان واغتيال « وصفى التل » فى القاهرة ، وعلى أى حال ، فان الموقف كان مختلفا حينما كانت الجهود موجهة نحو البلاد الأوربية وهو عالم يجهلونه تماما ، وقد أصبح من الضرورى الآن تركيز موارد أكبر للحصول على مواد لمخابرات العمليات ، وصحيح أن ذلك يمكن أن يشمل العرب الذين يعيشون فى أوربا والدوائر اليسارية والممثلين الدبلوماسيين العرب ، ومع ذلك فانه من الخطير أن نأخذ فى الاعتبار أن ازدياد عمليات التخريب والقتل التى جرت فيما وراء حدود منطقتهم الوطنية قد بدأت تزيد من رقابة بلاد كثيرة على تحركات العرب المسافرين للخارج ، وأصبح الوصول للأهداف يتم عن طريق التحايل بسبب اجراءات الاحتياطات الأجنبية وبسبب الأعمال الدفاعية الاسرائيلية ، وكان أحد أفرع جهاز الرصد الذى نشأ كنتيجة لهذين الظرفين هو فرع التوثيق الذى كانت مهمته الأساسية هى جمع المعلومات عن الوثائق وعينات من مثل تلك الوثائق فى بلاد مختلفه وتزويرها اذا تطلب الأمر ، وحينما بدأت البلاد المختلفة فى الشك فى حاملى جوازات السفر العربية بذلت فتح الجهود ، لتزويد أعضائها بجوازات غير عربية ، وقد سبب ذلك مشكلة كبيرة حيث أن مظهر غالبية أعضاء فتح ، قد حد من عدد البلاد التى يمكن أن يحملوا جوازات سفرها فى صورة مقبولة وعلى ذلك فقد كانت جوازات السفر التى وجدت مع الارهابيين الذين قبض عليهم تشمل جوازات ايرنية وأفغانستانية وسنغالية ، وحتى اسرائيلية ٠

والتوثيق الاخبارى الكفؤ يجب أن يستطيع أن يزور الوثائق التى لايمكن للفحص الغير معملى أن يكشفها على الأقل ، ويجب أيضا أن يكون لديها رصيد مناسب من المعلومات العامة ، عن البلاد التى تصدر الوثائق المزيفة لأن نقصها قد يسبب خطورة لحامليها ، فعلى سبيل المثال ، فقد كانت جوازات السفر الاسرائيلية التى كان يحملها ثلاثة من الارهابيين الذين قبض عليهم فى فينا فى يناير سنه ١٩٧٣ تشتمل بين أشياء أخرى على خطأين ناتجين من الجهل لطبيعة الأعياد الدينية الاسرائيلية فكان أحد جوازات السفر قد صدر فى عيد الغفران وكان الثانى قد كتب عليه تاريخ الخروج ، الذى يوافق احدى الاجازات الاسرائيلية ، التى لا تغادر فيها الطائرات المدنية مطار اللد ٠

ومن أجل خلق جو من الخوف ولتغطية أهدافه الحقيقية اشترك جهاز الرصد فى خداع متعمد فقد تخصص فى نشر الاشاعات حول مشروعات التخريب والقتل فى أجزاء مختلفة من العالم كما أنه كثيرا ما كان ينسب الى المنظمات الارهابيــة أحداثا لم تكن مسئولة عنها بأى طريقة ، فقد وصفت حادثة وقعت « لموشى ديان» فى أحد مناطق الحفر الأثرية ، على أنها كانت من عمل الارهابيين ، كما صور موت « ليفى أشكول » رئيس الوزراء الاسرائيلى على أنه نتيجة لاغتياله ، وأن قتل طالبه فى تل أبيب على يد أحد المختلين عقليا ، على أنه تصفية ضابطة اسرائيلية ،وقد أشاروا الى حريق فندق ناتانيا كان عملية ارهابية ٠

وتقع أنشطة التشويه الاعلامى ، لمخابرات فتح ، تحت نوع خاص جوهره هو نشر « الوثائق » التى « نجحت » فتح فى الحصول عليها والتى تثبت « الحقائق» مثل التواطؤ الاردنى الامريكى الاسرائيلى ، ضد المنظمات الارهابية ، أو تسليم الاردن لبعض الارهابيين لاسرائيل ٠

وقد شملت أعمال جهاز الرصد جهودا موجهة ضد المخابرات الاسرائيلية ، وكانت احدى الوسائل هى الطريقة المعروفة لمحاولة الخــداع ، اما باســتخدام العملاء المزدوجين أو من خلال تيار من المعلومات المضللة ، أو بوسيلة أخرى أكثر وحشية بالهجوم البدنى المباشر على ضباط المخابرات الاسرائيلية ، ويبادر الى الذهن حادثتان الأولى هى اصابة « زادوك أوفير » فى بروكسيل فى نهاية عام ١٩٧٢ ، والثانية قتل « باروخ كوهين » فى مدريد فى بداية سنة ١٩٧٣ ، وقد اتبعت تلك الطريقة أيضا فى عمليات قتل أخرى وذلك كذريعة وتغطية مع تصوير الضحايا على أنهم يعملون لحساب المخابرات الاسرائيلبة ، والمثال العملى على تلك الوسيلة هو قتل أحد رجال الاعمال الاسرائيليين فى نيقوسيا وأحد العاملين فى شركه العال فى روما ٠

وجهاز العمليات الخاصة هو أهم هيئة ذات صلة أو قريبة جدا من جهــاز الرصد والذى يعرف أكثر « بمنظمة أيلول الأسود » والتى ذكر « أبو داود » أن من بين انجازاتها قتل الرياضيين الاسرائيليين فى دورة ميونخ الأوربية ، وقتــل

« وصفى التل » رئيس الوزراء الاردنى وهو فى القاهرة والهجوم على المنشآت البترولية وتخريب منشآت الغاز فى ألمانيا وهولندا ٠

ويبدو أن هناك نواة للمخابرات فى المنظمات الارهابية الأخرى ، كذلك ، ففى حالة واحدة على الاقل لوحظ أن أجهزة المخابرات فيها كلها قد اتحدت للتحقيق فى حادثة واحدة ، وكان ذلك بعد قتل « غسان كنفانى » أحد أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، حيث نسفت سيارته فى بيروت فى يوليو سنة ١٩٧٢ وتقول الاشاعة أن لتلك المنظمة انجازاتها الخاصة فى مجال التوثيق الاخبارى وأن فتح قد استغلت خدماتها ٠

ان مدى التعاون بين وحدات المخابرات التابعة للمجموعات الارهابية المختلفة معروف الآن ، ومن الممكن أن يكون « جهاز الأمن المتحد للثورة الفلسطينية » الذى يبدو أنه أنشىء فى منتصف سنة ١٩٧٥ هو منظمة تضم جميع الحركات الارهابية بالرغم من أنه من المشكوك فيه أنها جميعا تقبل ذلك حيث أن النقد قد وجه من بعضها لتعيين « صلاح خلف » (أبو اياد) رئيسا لذلك الجهاز(١٩) ، وكان أحد الأعمال المعروفة لذلك الجهاز ، هو محاولة منع السرقة والنهب ، التى كانت تقوم بها المنظمات الارهابية خلال الحرب الأهلية فى لبنان(٢٠) ٠

ويبدو أن الوظيفة الأساسية لمخابرات الارهابيين هى باختصار حفظ الأمن الداخلى ، وفى المجالات الأخرى فان وظيفتها الأساسية هى القيام بمخابرات العمليات وجمع المعلومات التكتيكية من أجل القيام بأعمال الارهاب ٠

الباب الرابع والعشرون

سياسة التآمر

ان الوصف الحالى لهيئات المخابرات العربيه قد يعطى الانطباع بأن العرب لا يفعلون شيئا الا الاشتراك فى النشاط السرى ـ الهدم والتجسس والأعمال الدفاعية المضادة ـ ومثل ذلك الانطباع خاطىء بالتأكيد ، ومع ذلك فمن الواضح أنهم يكرسون مصادر وطاقة كبيرة لذلك الموضوع أكثر جدا من غالبية الدول الأخرى ، وهنالك هؤلاء الذين يعتقدون فى الحقيقة بميلهم الى « سياسة التآمر »(١) .

وينطبق نفس الشيء على اشتراك الأحزاب فى الهيئات السرية وعلى المحاكمات الاستعراضية وعلى الاستيلاء على السلطة بالقوة والمؤامرات والاغتيال السياسى ، وقد ادعى معلق شهير ، من صحيفة لها وضعها ولا يمكن أن يشك فى عدائه للعرب أن العالم العربى قد دخل عالم الصواريخ ، قبل أن يترك عصر الخنجر وقد سمى طريقة العمل العربية « بالسياسة الشكسبيرية »(٢) ويبدو أنه كان يشير الى أعمال أبطال الروايات فى « تراجيديات شكسبير العظيمه » ، والأمم الأخرى التى يفترض أنها قد تعدت « عصر الخنجر » منذ فترة طويله لم تكن هى نفسها بعيدة عن « الأعمال الشكسبيرية » فى القرن العشرين ، والفرق هو أن تلك الأعمال كثيرة الحدوث فى البلاد العربية أكثر من أى مكان آخر .

اذن ما الذى أنجزته الأنشطة السرية العربية ؟ ففى المجال الداخلى ـ حماية النظام أو الاستيلاء على السلطة أساسا ـ فان المنجزات كانت عظيمة سواء من وجهة نظر الذين هم فى السلطة ونجحوا فى منع اسقاطهم أو من وجهة نظر منافسيهم الذين نجحوا مع أو بدون المساعدة الخارجيه فى خلعهم ، ويمكن أن

يقال دون أى أثر من المبالغة أنه فى غالبية البلاد العربية ، فان النظام هو حصيلة صراع هدام مستمر بين من يمسكون بالسلطة فى أى لحظة ما وبين معارضيهم •

ويبدو أن المخابرات المضـــادة أكثر كفاءة من المخابرات الايجابية فى البلاد العربية ، وقد نشأ ذلك الوضع أولا وأخيرا من الاستعداد لانفاق جهد ملحـوظ لحماية النظام القائم ، والحقيقة بأن تلك الهيئات المشتركة فى ذلك الجهد تعمل عموما داخل أوطانها حيث يمكنها طلب معونة الجهاز الحكومى بأكمله أمر يزيد من فاعليتها كما أن أعداءها الذين هم عادة من رجال البـلاد يـكونون معروفين لهم بطريقة أفضل من معرفهم لأهداف المخابرات فى الخارج •

وبالنسبة للمخابرات الايجابية نفسها وعلى الأخص جمع وتقييم واستخدام المعلومات ، فانه يستدل من غالبية المراجع فى ذلك الموضوع أن دورها الأساسى هو ضمان عنصر المفاجأة عند القيام بهجوم ومنع تلك المفاجأة فى حالة وقوعهـا عليهم ، ولقد أوضحنا كيف يمكن أن يكون تأثير المخابرات عظيما ، على السياسة وعلى مصير الدولة ، فما حدث خلال الحربين الأخيرتين فى الشرق الاوسط ــ سنة ١٩٦٧ ، سنة ١٩٧٣ ــ هو دليل مقنع على ذلك ، ففى الفترة التى سبقت حرب الأيام الستة أحضرت مصر جيوشها الى سيناء وأعلنت اغلاق مضايق تيران لأن قادتها كانوا مقتنعين على أساس المعلومات التى تلقوها أن اسرائيل لن ترد بالقوة، وكانت مصر مخطئه ، وقبل حرب يوم عيد الغفران ، فقد قام المصريون والسوريون بحساباتهم على أساس المعلومات التى تلقوها واستنتجوا أن اسرائيل يمكن أن تفاجأ ، ولقد كانوا على حق •

وفى كلتا الحالتين فان المعلومات التى أقيمت على أساسها القرارات كانت مقدمة من الاتحاد السوفيتى ، الذى نستخلصه من ذلك هو أن المعلومات التى أخرجتها هيئات المخابرات العربية وحدها لم يعتبرها قادة البلاد العربية موثوقا بها بالقدر الكافى لتخدم كأساس لقرارات مصيرية •

ولا توجد أمة يمكن أن تحافظ على استقلالها الى الأبد دون هيئة مخابرات مستقلة وغير متأثرة بالمصالح الأجنبية ، وعلى ذلك يمكن الافتراض بأن المسـار المقبل للدول العربية سوف يتأثر بقدرة هيئاتها السرية على جمع المعلومات واجراء تقديرات مخابرات قومية صحيحة دون مساعدة البلاد الأخرى •

المراجع

البـاب الأول :

١ ــ « جون لوكاريه » ، السمكرى والخياط والجندى والجاسوس ، ص ٣٠٦ ، سنة ١٩٧٠ .

٢ ــ « ألن دالاس » حرفة المخابرات ص ٨٥ ، سنة ١٩٦٣ .

٣ ــ « بريان شايمان » دولة البوليس ، ص ١٤٧ ، سنة ١٩٧٠ .

٤ ــ « مالكولم هـ . كر » ، الحرب العربية الباردة ، سنة ١٩٧١ .

الباب الثـانى :

١ ــ وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، الأهرام ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

٢ ــ راديو القاهرة ، المحطة العربية ، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، ٦ فبراير سنة ١٩٥٨ ؛ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ ؛ «لدبروجريه اجيبسيان ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، ١ يناير سنة ١٩٥٨ ، الأهرام ، ٢٥ ديسمبر ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

٣ ــ وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ ومقتبسة فى «أرشيف كيسنجر . المعاصر » ٨ / ١٥٦٧٩ .

٤ ــ « حسنين هيكل » ، وثائق القاهرة ، بالفرنسية ، ص ٣٧ سنة ١٩٧١ .

٥ ــ نفس المرجع ص ٥٦ .

٦ ــ نفس المرجع ص ٦٣ .

٧ ــ نفس المرجع ص ٦٨ ، ٧٣ .

٨ ــ « أدولف ارمان » ، ديانة المصريين ، بالفرنسية ، اقتباس « ابراهيم أمين غالى » فى كتاب مصر واليهود فى الآثار ، باريس ، ص ٤٦ سنة ١٩٦٩ ٠

٩ ــ الجمهورية ، ١١ يوليو سنة ١٩٦٩ ٠

١٠ ــ دائرة المعارف الكبيرة « توم » ، الجزء ١٦ ، ص ٣٦٧ ٠

١١ ــ « ستانلى لان ــ بول » ، تاريخ مصر فى العصــور الوســطى ص ٢٧٤ ، سنة ١٩٦٣ ٠

٢١ ــ نفس المرجع ص ٢٦٩ ٠

١٣ ــ نفس المرجع ص ٢٧٥ ٠

١٤ ــ « سير وليام موير » ، سلالات المماليك والعبيد التى حكمت مصر ، ص ١٨ ، سنة ١٨٩٦ ٠

١٥ ــ « جان وسيمون لاكوتير » ، مصر فى حركتها ، ص ١١٣ ، سنة ١٩٥٦ ، وأيضا « أ٠ و٠ سانسوم » فى كتابه تجسســت على الجواســيس ، ص ١٩٦ ، سنة ١٩٦٥ ٠

١٦ ــ أنور السادات ، ثورة على النيل ، الطبعة الفرنسية ، ص ٧٣ ٠

١٧ ــ « ليونارد موسلى » ، خندق فى القاهرة ، ص ٩٨ ، سنة ١٩٦١ ٠

١٨ ــ السادات ، ثورة على النيل ، ص ٧٧ ٠

١٩ ــ نفس المرجع ، ص ٧٤ ــ ٧٩ ٠

٢٠ ــ « موسلى » نفس المرجع ، ص ١٨ ٠

٢١ ــ نفس المرجع ، ص ٢٣ ٠

٢٢ ــ السادات ، نفس المرجع ، ص ٧٩ ٠

٢٣ ــ » موسلى » نفس المرجع ، ص ٦٩ ــ ٧٠ ٠

٢٤ ــ نفس المرجع ، ص ٨٢ ــ ٨٤ ، ١٠٣ ــ ١٠٧ ٠

٢٥ ــ « سانسوم » ، نفس المرجع ص ٢٦٣ ــ ٢٧٠ ٠

٢٦ ــ « ايجيبشيان جازيت » ، ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

٢٧ ــ « جان لاكوتير » ، ناصر ، الطبعة الفرنسية ، ص ٦٤ ، سنة ١٩٧١ ٠

٢٨ ــ « سانسوم » ، نفس المرجع ، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤ ٠

٢٩ ــ نفس المرجع ص ١٩٦ ٠

٣٠ ــ « ريتشارد متشل » ، جماعة الاخوان المسلمين ، ص ٦٨ ــ ٦٩ ، سنة ١٩٦٩ ٠

٣١ ــ « سانسوم » ، نفس المرجع ، ص ٢٢٧ ٠

٣٢ ــ نفس المرجع ، ص ٢٢٨ ٠

٣٣ ــ « يجبيشيان جازيت » ، ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

الباب الثالث :

١ ــ « روبرت ستيفنس » ناصر ، ص ١٢٢ ، سنة ١٩٧١ ٠

٢ ــ نفس المرجع ، ص ١٠٥ ٠

٣ ــ « جين وسيمون لاكوتير » ، نفس المرجع ، ص ١٦٢ ٠

٤ ــ « ايجبيشيان ميل » ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ ٠

٥ ــ نفس المرجع ، ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ٠

٦ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٢

٧ ــ نفس المرجع ، ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ ٠

٨ ــ نفس المرجع ، ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ ٠

٩ ــ نفس المرجع ، ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ٠

١٠ ــ « هيكل » ، نفس المرجع ، ص ٢٧ ، سنة ١٩٧١ ٠

١١ ــ « مايلز كوبلاند » ، لعبة الأمم ، ص ١٩٤٨ ــ ١٥١ ، سنة ١٩٦٩ ، (في ص ٥٣ يصف كوبلاند « ريتشارد بيرجر » على أنه عضو في ادارة الدولة) ٠

١٢ ــ هيكل ، نفس المرجع ، ص ٢١ ــ ٢٢ ٠

١٣ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ٢٣ مايو سنة ١٩٥٦ ٠

١٤ ــ « ستيفنس » ، ناصر ، ص ١٥٤ ، سنة ١٩٧١ ٠

١٥ ــ « يديعوت أحرونوت » ، تل أبيب ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٥ ٠

١٦ ــ « متشل » نفس المرجع ، ص ١٤٢ ٠

١٧ ــ قال « ستيفنس » في كتابه « ناصر » ، ص ١٣٦ أن ناصر نفسه قد حدد ذلك الرقم في خطاب له في الاتحاد الاشتراكي العربي في ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، ومن جانب آخر ، فعندما ترك « ابراهيم عبد الهادي » رئاسة الوزارة في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ كان يوجد في معسكرات الاعتقال ٤٠٠٠ « فقط » من الاخوان المسلمين ، («متشل» ، نفس المرجع ص ٧٢)٠

١٨ ــ « لوبرجريه ايجبسيان » ، ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ٠

١٩ ــ « ها آرتس » ، تل أبيب ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ٠

٢٠ ــ نفس المرجع ، ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ ، ١٣ مايو سنة ١٩٦٦ ، « يديعوت أحرونوت » ١٢ ابريل سنة ١٩٦١

الباب الرابع :

١ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ ٠

٢ ــ نفس المرجع ، ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ٠

٣ ــ « هيكل » ، نفس المرجع ، ص ٢٦ ٠

٤ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ٠

٥ ــ نفس المرجع ، الطبعة الأولى ، ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، والطبعة الثانية ١٢ أكتوبر سنه ١٩٥٥ .

٦ ــ الجمهورية ، ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ومقتبسة فى « ايجبشيان جازيت » ، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

٧ ــ « كيسنجر » ، A / ١٤٤٤٩ .

٨ ــ « جون بارون » ، المخابرات السوفيتية ، ص ٥١ ــ ٥٣ ، ٥٨ ــ ٥٩ ، ٦١ سنة ١٩٧٤ ، « ابراهيم سعادة » ، الروس قادمون ، (بالعربية) ، ومقتبس فى « جيروساليم بوست » عن طريق « الاشسويتدبرس » ، ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ .

٩ ــ « ها آرتس » ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٥ .

١٠ ــ « اشياهو ليفيت » ، حرب الأشباح ، ص ٣٨ سنة ١٩٦٩ .

١١ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ .

١٢ ــ نفس المرجع ، ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ .

١٣ ــ « ايهود يارى » ، مصر والفدائيين ، سنة ٥٣ ــ ١٩٥٦ ، مركز الدراسات العربية والأفرو آسيويه ، « جينات هافيفا » ، سنة ١٩٧٥ .

١٤ ــ « كيت هويلاك » ، مصر ناصر الحديثة ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ، سنة ١٩٦٠ .

١٥ ــ « ها آرتس » ، ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ ، « ليفيت » ، نفس المرجع ص ٤٨ ــ ٥٠ .

١٦ ــ « ها آرتس » ، ١٣ مايو سنة ١٩٦٦ ، « يديعوت أحرونوت » ، ١٩ يونية سنة ١٩٦١ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٧١ .

١٧ ــ « ها آرتس » ، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٧ ، « يديعوت أحرونوت » ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

١٨ ــ « هويلوك » ، نفس المرجع ، ص ٥٨ .

١٩ ــ « كيسنجر » ، A / ١٥٦٧٩ .

٢٠ ـ « كوبلاند » ، نفس المرجع ، ص ٨٥ ـ ٨٨ ٠

٢١ ـ « هيكل » ، نفس المرجع ، ص ٧٣ ـ ٧٤ ٠

٢٢ ـ « كيسنجر » / ١٥٢٧٧ ٠

٢٣ ـ « هيكل » ، نفس المرجع ، ص ٥٦ ٠

٢٤ ـ « دافيد فيتال » ، « عدم تساوى بين الدول » ، ص ١٢٨ ـ ١٣٠ ، سنة ١٩٦٧ ٠

٢٥ ـ « هويلوك » ، نفس المرجع ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، « ايجبشيان جازيت » ٥ مارس سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ مايو سنة ١٩٥٦ ٠

٢٦ ـ « جون باجوت جلوب » ، جندى مع العرب ، ص ٧٣٤ ، سنة ١٩٥٧ ٠

٢٧ ـ « بنيامين شواردان » الأردن ، ص ٣٥٧ ، سنة ١٩٤٩ ٠

٢٨ ـ « كيسنجر » A / ١٥٦١٢ ٠

٢٩ ـ « هويلوك » نفس المرجع ، محتوى خطابه المنشور فى صحيفة يومية عراقية، والتى أنكرتها فيما بعد جريدة أخبار اليوم ، القاهرة ، ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٧ ٠

الباب الخامس :

١ ـ « ايهود يارى » ، نفس المرجع ٠

٢ ـ راديو القاهرة ، ١٥ يونية سنة ١٩٥٧

٣ ـ راديو القاهرة ، ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ ٠

٤ ـ « نيويوركتايمز » ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ٠

٥ ـ نفس المرجع ، ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ٠

٦ ـ راديو القاهرة ، ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ ، الأخبار ، القاهرة ، ٦ أبريل سنة ١٩٥٨ ٠

٧ ــ وكالة الأنباء العربية ، ٧ ابريل سنة ١٩٥٨

٨ ــ « هيكل » نفس المرجع ، ص ٩٧ ·

٩ ــ « أويل دان » ، العراق تحت حكم قاسم ، ص ١٢٧ ــ ١٣٥ ، سنة ١٩٦٩، « ماجد خضيرى » ، العراق الجمهورية ، ص ١٠٠ ــ ١٠٤ ، سنة ١٩٦٩·

١٠ ــ « دان » نفس المرجع ، ص ١٦٤ ــ ١٧٧ ، « خضيرى » ، نفس المرجع ، ص ١٠٤ ــ ١١٢ ·

١١ ــ « دان » نفس المرجع ، ص ٢٥٣ ــ ٢٥٩ ، « العراق تايمز » ، ٢٩ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ·

١٢ ــ راديو عمان ، ٥ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ·

١٣ ــ راديو دمشق ، ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ·

١٤ ــ راديو دمشق ، ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ·

١٥ ــ الأهرام ، ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ·

١٦ ــ سجل الشرق الأوسط ، ص ٥٠٥ ــ ٥٠٦ ، سنة ١٩٦٠·

١٧ ــ راديو دمشق ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ·

١٨ ــ « « الصفاء » ، بيروت ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ·

١٩ ــ راديو بيروت ، ١٩ يناير سنة ١٩٦١ ·

٢٠ ــ « ميدايست ميرور » ٢٥ فبراير سنة ١٩٦١ ·

٢١ ــ « الايام » ، دمشق ، ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ ·

البـــاب الســـادس :

١ ــ الأخبار ، القاهرة ، ١١ ، ١٤ نوفمبر سنه ١٩٦٠ ·

٢ ــ « ميدايست ميرور » ، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ ·

٣ ــ « معاريف » ، تل أبيب ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، « ها آرتز » ، ١٣ مايو سنة ١٩٦٦ ، « يديعوت أحرونوت » ، ٢٦ ابريل سنة ١٩٧١ ·

٤ ــ « معاريف » ، ١٦ ابريل سنة ١٩٦٢ ، ١١ مايو سنة ١٩٦٢ ، الجمهورية القاهرة ، ١٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ·

٥ ــ « معاريف » ، ٨ أغسطس سنة ١٩٧٣ ·

٦ ــ « هيكل » نفس المرجع ، ص ٦٥ ·

٨ ــ « ليفيت » ، نفس المرجع ، ص ٦٢ ، « معاريف » ، ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ ·

٨ ــ صوت العرب ، القاهرة ، ١٨ ابريل سنة ١٩٦٠ ·

٩ ــ الأهرام ، ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٠ ·

١٠ ــ راديو القاهرة ، ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٠ ·

١١ ــ أذاع راديو القاهرة تفاصيل محاكمة ١٦ من المتهمين فى الشهور التالية لاعلان وزير الاعلام نبأ القبض عليهم ·

١٢ ــ الأخبار ، ٣٠ ابريل سنة ١٩٦١ ·

١٣ ــ الأخبار ، ٣ يوليو سنة ١٩٦١ ·

١٤ ــ الأخبار ٧ يوليو سنة ١٩٦١ ·

الباب السابع :

١ ــ الجمهورية ، القاهرة ، ٣ يوليو سنة ١٩٦١ ·

٢ ــ يديعوت أحرونوت ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٦٦ ، « معاريف » ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، « ها آرتز » ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، « دافار » تل أبيب، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ·

٣ ــ الأخبار ، الأهرام ، والجمهورية ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ ·

٤ ــ الجمهورية ١٨ فبراير سنه ١٩٦٢ ، الأخبار ، ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢ ·

٥ ــ الأهرام ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ·

٦ ــ راديو القاهرة ، ٨ يوليو سنة ١٩٦٢ ·

٧ ــ فى رساله من الحكومة المصرية للسفارة السويسرية فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ والتى كانت تمثل المصالح الفرنسية فى القاهرة ، وفى مرسوم أصدره الرئيس فى الصحيفة الرسمية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ منحت الحصانة لأعضاء البعثات ومبانيها ·

٨ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٢ ·

٩ ــ الشمس ، لبنان ، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ ، البلاد ، الاردن ، ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، الأنوار ، بيروت ، ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، « ها آرتز » ، ٦ أغسطس سنة ١٩٦٥ ، « رويتر » ، القاهرة ، ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ ·

١٠ ــ مجلة الاذاعة والتليفزيون ، مصر ، ١١ مايو سنة ١٩٦٣ ·

١١ ــ روز اليوسف ، مصر ، ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ ·

الباب الثامن :

١ ــ « ها آرتس » ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، « معاريف » ، ١٨ ، ١٩ نوفمبر سنة ، ٣ ، ١١ أغسطس سنة ١٩٧١ ، « يديعوت أحرونوت» ٣ ، ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ ، « حيروت » ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، « لوسبيكو » روما ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ·

الباب التاسع :

١ ــ « ها آرتس » ، « معاريف » ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ ، «يديعوت أحرونوت»، ١٧ ديسمبر سنه ١٩٧١ ·

٢ ــ « معاريف » ، ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، « لامرهاف » ، تل أبيب ، ١٥ يناير سنة ١٩٧١ ، « يديعوت أحرونوت » ، ٢٦ ابريل سنة ١٩٧١ ، ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧١ ·

٣ ـ « كيسنجر » ، A / ١٥٥٥٦ ٠

٤ ـ « ها بوكر » ، تل أبيب ، ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ١٠ يناير سنة ١٩٦٥، « معاريف » ، « هاآرتس » ١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، « يديعوت أحرونوت » ، ١٠ يناير سنة ١٩٦٥ ، « جيرسليم بوست » ، ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ٠

٥ ـ « حيروت » تل أبيب ، ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ ، « يديعوت أحرونوت » ، « دافار » ، « ها آرتس » ، ٢ مارس سنة ١٩٦٥ ٠

٦ ـ « لا مرهاف » ، « حيروت » ، ١٣ ابريل سنة ١٩٦٥ ، « جيروساليم بوست » ١١ مايو سنه ١٩٦٥ ، « يديعوت أحرونوت » ١١ مايو سنة ١٩٦٥ ، « معاريف » ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ ، راديو القاهرة ، ٢١ مايو سنة ١٩٦٥ ٠

٧ ـ « يديعوت أحرونوت » ، « معاريف » ، ١٣ ، ١٤ يونية سنة ١٩٦٥ ، « ها آرتس » ، ١٤ يونية سنة ١٩٦٥ ٠

٨ ـ « كوبلاند » ، نفس المرجع ، ص ٧٢ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ٠

٩ ـ « الحوادث » بيروت ، ١٥ ابريل سنة ١٩٦٦٠

١٠ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، نقلا عن «نيويورك تايمز » ٠

١١ ـ « الأنوار » ، ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧١ ٠

١٢ ـ جيروساليم بوست ، ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ ، « لدموند » ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ٠

١٣ ـ « ولفجانج لوتز » ، مهمة فى القاهرة (بالعبرية) ، ص ٢٤٩ سنة ١٩٧٠ ٠

١٤ ـ الأهرام ، ٣ ابريل سنة ١٩٦٤ ٠

١٥ ـ « وطنى » ، القاهرة ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٦ ٠

١٦ ـ « الكفاح » ، بيروت ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ٠

١٧ ـ « وطني » ، ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٦ ٠

١٨ ـ وكالة أنباء الشرق الاوسط ، نقلا عن « دافار » ، ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٥٠

١٩ ـ « ستيفنس » نفس المرجع ، ص ٣٦١ ـ ٣٧٢ ٠

٢٣ ـ « كيسنجر » A / ٢١٦٤٧ ٠

٢١ ـ الأخبار ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٦ ، ٧ مارس سنة ١٩٦٦ ، ١٥ ابريل سنة ١٩٦٦ ، أخبار اليوم ، ٢٣ ابريل سنة ١٩٦٦ ٠

٢٢ ـ « كيسنجر » ، A / ٢١٦٤٧ ، راديو القاهرة ، ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ ٠

٢٠ ـ « كيسنجر » ، A / ٢١٦٤٧ ٠

الباب العاشر:

١ ـ المصور ، القاهرة ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ٠

٢ ـ الجمهورية ، ٢٤ مارس سنة ١٩٦٧ ٠

٣ ـ أدلة أمام المحققين ، (النهار ، بيروت ، ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧١) ٠

٤ ـ الأهرام ، ١٨ نوفمبر سنة ١ ٩٦٦ ٠

٥ ـ الأهرام ، ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٥ ٠

٦ ـ الأهرام ، ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ٠

٧ ـ « جيروساليم بوست » ، (نقلا عن رويتر) ، ٧ يوليو سنة ١٩٧٥ ، الأهرام ، ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٥ ، « لوموند » ، ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، « يديعوت أحرونوت » ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ٠

٨ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ١٤ فبراير سنة ١٩٦٨ ، « لامرحاف » ، ١٥ يناير سنة ١٩٧١ ٠

٩ ـ « ها آرتس » ، ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ ، « لامرهاف » ، ١٥ يناير سنة ١٩٧١ ٠

١٠ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ١٧ ديسمبر ١٩٧١ ، « ها آرتس » ، ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ ٠

١١ ـ « ها آرتس » ، « يديعوت أحرونوت » ، معاريف ، ٢٢ يوليو سنة١٩٦٩ ٠

١٢ ـ « ها آرتس » ، ١٥ يناير سنة ١٩٧٠ ، « لا مرهاف » ١١ مارس سنة ١٩٧٠ ، « يديعوت أحرونوت » ، ١١ فبراير سنة١٩٧٠ ، ٢٦ مارس سنة ٩١٧٠ ٠

١٣ ـ « الدستور » الأردن ، ٢٥ مارس سنة ١٩٧٣ ٠

١٤ ـ « هيكل » الطريق الى رمضان ، ص ٦٢ ـ ٦٥ سنة ١٩ ٠

١٥ ـ الأهرام ، ٢٨ ، ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٣ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ٠

١٦ ـ غطت الصحافة البريطانية والاسرائيلية الموضوع بأكمله والمحاكمات بين ديسمبر سنة ١٩٦٩ ومارس سنة ١٩٧٠ ٠

١٧ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٠ ، ١٢ فبراير سنة ١٩٧١ ، « معاريف » ، ١٨ فبراير سنة ١٩٧١ ، ٣ مارس سنة ١٩٧١ ، « دافار » ، ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٢ ٠

١٨ ـ « ها آرتس » ، ١٩ يوليو سنة ١٩٧٠ ، « معاريف » ، ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ ، ١٩ ، ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٣ ، ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٣ « لوموند » ، باريس ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٣ ٠

١٩ ـ « الانوار » ، ٢٧ ابريل سنه ١٩٧٥ ٠

٢٠ ـ « معاريف » ، ٦ ، ٧ ، ١٤ مايو سنة ١٩٧١ ، ١٠ يونية سنة ١٩٧١ ، « يديعوت أحرونوت » ٦ مايو سنة ١٩٧١ ، ٥ يوليو سنة ١٩٧١ ، « ها آرتس » ، ٧ مايو سنة ١٩٧١ ، « دافار » ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

٢١ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ١١ مارس سنة ١٩٧٠ ، « ها آرتس » ، ١١ مارس سنة ١٩٧٠ ، « معاريف » ، ١١ مارس سنة ١٩٧٠ ، ٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « الميساجيزو » ايطاليا ، ٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ ٠

الباب الحادى عشر :

١ ــ نقلا عن ملخص « لنسيم رجوان » فى « جيروساليم بوست » ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٦ ٠

٢ ــ الأهرام ، ١٣ ــ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ ، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ ٠

٣ ــ النهار ، بيروت ، ١٣ ــ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧١ ٠

٤ ــ « هيكل » ، الطريق الى رمضان ، ص ١٣٤ ــ ١٣٥ ٠

٥ ــ نفس المرجع ص ١٣٣ ٠

٦ ــ وكالة أنباء الشرق الاوسط ، نقلا عن « لوموند » ، ٢ يوليو سنة ١٩٧١ ٠

٧ ــ « معاريف » ، ٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ ٠

٨ ــ « لوموند » ، ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ ٠

٩ ــ على سبيل المثال ، فقد نشرت مقابلة مع رئيس المخابرات العامة فى المصور فى ٩ يوليو سنة ١٩٧١ ومع رئيس المباحث العامة فى صباح الخير فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ ٠

١٠ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ ٠

١١ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٧ نوفمبر سة ١٩٧١ ٠

١٢ ــ « ها آرتس » ، « جيروساليم بوست » ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

١٣ ــ « ها آرتس » ، « يديعوت أحرونوت » ، « جيروساليم بوست » ، ٢٨ نوفمبر سنه ١٩٧١ ٠

١٤ ــ « يديعوت أحرونوت » ، « معاريف » ، « جيروساليم بوست » ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

١٥ ـ « يديعوت أحرونوت » ، « جيروساليم بوست » ، ٢٣ يناير سنة ١٩٧٢، « ها آرتس » ، ٦ فبراير سنة ١٩٧٢ ٠

١٦ ـ « معاريف » ، « ها آرتس » ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

١٧ ـ الأهرام ، ١٧ يناير سنة ١٩٧٢ ٠

١٨ ـ « لوموند » ، ١٨ فبراير سنة ١٩٧٢ ، ١٩ يوليو سنة ١٩٧٢ ، الأهرام، ٢١ فبراير سنة ١٩٧٢ ، المصور ، ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٢ ، simzat

من القاهرة ، ١٥ ـ ١٧ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

١٩ ـ هيكل ، الطريق الى رمضان ، ص ١٤٧ ـ ١٥١ ٠

٢٠ ـ نفس المرجع ، ص ١٤٠ ٠

٢١ ـ « كوبلاند » ، « العالم الحقيقى للجواسيس » ٢ ص ١٧٩ ـ ١٨٠ سنة ١٩٧٤ ٠

٢٢ ـ نفس المرجع ، ص ٧٤ ـ ٧٥ ٠

٢٣ ـ النهار ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ ٠

٢٤ ـ راديو موسكو ،(بالعربية) ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ٠

٢٥ ـ وكالة أنباء الشرق الأوسط / من القاهرة ، ٩٠ مارس سنة ١٩٧٢ ، ١١ أبريل سنة ١٩٧٢ ، الأهرام ١٢ ابريل سنة ١٩٧٢ ، الأخبار ، ٥ يوليو سنة ١٩٧٢ ٢٦ ـ الجمهورية ، ٤ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

٢٦ ـ الجمهورية ، ٤ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

٢٧ ـ « جيروساليم بوست » ، ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، نقلا عن« upl » و « رويتر » ٠

٢٨ ـ « ها آرتس » ، ١ فبراير سنة ١٩٧٣ ٠

٢٩ ـ « كل شيء » ، بيروت ، ٣ مارس سنة ١٩٧٣ ٠

٣٠ – « لوموند » ، ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

٣١ – « البلاغ » ، لبنان ، ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ٠

٣٢ – « الأنوار » ، ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٢ ، « لوموند » ، ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

٣٣ – وكالة أنباء الشر، الأوسط ، رادي والقاهرة ، ١١ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

٣٤ – الجمهورية ، ١٢ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

البـــاب الثانى عشر :

١ – الأهرام ، ٣ديسمبر سنة ١٩٧١ ٠

٢ – الجمهوريه ، Simzat من القاهرة ، ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٢ ٠

٣ – « معاريف » ، ٩ ابريل سنة ١٩٧٢ ٠

٤ – « الجديد » ، بيروت ، ٢٣ يونية ، سنة ١٩٧٢ ، ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ٠

٥ – « يديعوت أحرونوت » ، ٨ يناير سنة ١٩٧١ ٠

٥ – « يديعوت أحرونوت » ، « ها آرتس » ، ٢٠ يونيو سنة ١٩٧١ ٠

٧ – هيكل ، الطريق الى رمضان ، ص ٢٤١ ٠

٨ – « يديعوت أحرونوت » ، ٩ يونية سنة ١٩٦١ ٠

٩ – هيكل ، الطريق الى رمضان ، ص ٢٦٠ ٠

١٠ – هيكل ، الطريق الى رمضان ، ص ٢٣٥ ٠

١١ – هيكل الطريق الى رمضان ، ص ٢١٤ ٠

١٢ – هيكل ، الطريق الى رمضان ، ص ٢٣٧ ٠

١٣ – هيكل ، الطريق الى رمضان ، ص ٣٢ ٠

١٤ – وكالة أنباء الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٤٠أكتوبر سنة ١٩٧٤

١٥ ـ « كل شيء » ، ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٤ ٠

١٦ ـ الأهرام ، ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ٠

١٧ ـ « الحوادث » ، مقتبسة فى « جيروساليم بوسبت » ، ١٥ يوليو سنة ١٩٧٣ ٠

١٨ ـ فى حديث فى المصور ، ١٠ مايو سنة ١٩٧٤ ٠

١٩ ـ هيكل ، نفس المرجع ، ص ١٨ ٠

٢٠ ـ آخر ساعة ، القاهرة ، ١ مايو سنة ١٩٧٤ ، الأخبار ، ٢٧ يونية سنة ١٩٧٤ ، الجمهورية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ٠

٢١ ـ فى حديث فى الأهرام ، ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ ٠

٢٢ ـ روز اليوسف ، القاهرة ، ١ يوليو سنة ١٩٧٤ ٠

٢٣ ـ وكالة أنباء الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٦ أغسطس سنة ١٩٧٤ ٠

٢٤ ـ الأهرام ، ٣ ، ١٣ يوليو سنة ١٩٧٥ ، أنباء الشرق الأوسط ، ١٢ يوليو سنة ١٩٧٥ ٠

٢٥ ـ المصور ، ٣١ يناير سنة ١٩٧٥ ٠

٢٦ ـ الأهرام ، ٦ يناير سنة ١٩٧٥ ٠

البـاب الثالث عشر :

١ ـ نبوءة الملك تتحقق فى سنة ١٩٦١ ٠

٢ ـ « باتريك سيل » ، الصراع من أجل سوريا ، « الطبعة العبرية » ، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ، سنة ١٩٦٨ ٠

٣ ـ « شكرى القوتلى » رئيس سوريا فى ذلك الوقت ٠

٤ ـ العميد « محمود رياض » وزير الخارجية المصرية فيما بعد ، والأمين العام للجامعة العربية حاليا ٠

٥ ــ راديو دمشق ، ٥ ، ٢٣ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٥٨ ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ ، الأهرام ، ١٢ ،١٧ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ .

الباب الرابع عشر :

١ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، ٢٦ ابريل سنه ١٩٧٠ .

٢ ــ « ايجبشيان جازيت » ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

٣ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ٢ يونية سنة ١٩٥٤ ، ٨ يوليو سنة ١٩٥٤ .

٤ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

٥ ــ « ايجبشيان جازيت » ٤ يوليو سنة ١٩٥٥ .

٦ ــ « ايجبشيان جازيت » ، ١ ، ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

٧ ــ « معاريف » ٧٢ ، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، « ها آرتس » ، ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ ، « يديعوت أحرونوت » ، ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٠ .

الباب الخامس عشر :

١ ــ « سيل » ، نفس المرجع ، ص ٣٢٦ ــ ٣٢٧ .

٢ ــ « دافار » ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، ٣ ، ٥ يوليو سنة ١٩٦٣ ، « معاريف » ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، ٣ يوليو سنه ١٩٦٣ .

٣ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، « بارشيوت نيلاموت» ، « بالعبرية » ص ٥ ــ ٢١ ، « ى. ليفيت ملهيميت زلاليم » (بالعبرية) ، ص ٧٩ ــ ٨٣ .

٤ ــ وثائق الأمم المتحدة ، ٨٢٣ slp ، ٦ يونية سنة ١٩٥٨ ، ص ٢ــ٥٠ .

٥ ــ « روبرت مورفى » ، دبلوماسيين بين المحاربين ، ص ٤٠٢ ، سنة ١٩٦٤ .

٦ ــ سجل الشرق الاوسط ، ص ٥٩٧ سنة ١٩٦١ .

الباب السادس عشر :

١ ــ الجريدة الرسمية ، دمشق ، ١ ابريل سنة ١٩٦٥ ٠

٢ ــ الأنوار ، ١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ٠

٣ ــ الجريدة ، بيروت ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ؛ الأنوار ؛ ١٢ ، ١٧ فبراير سنة ١٩٦٣ ٠

٤ ــ الحياة ، بيروت ، ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ٠

٥ ــ كل شيء ، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ٠

٦ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٤ ــ ٥ مارس سنة ١٩٦٥ ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، « دافار » ، ٥ مارس سنة ١٩٦٥ ٧ ٠

٧ ــ الحياة ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ٣١ مايو سنة ١٩٦٤ ، ٨ ؛ ٩ ؛ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، الجريدة ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ ، ٧ يوليو سنة ١٩٦٤ ، ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ؛ الأنوار ، ١٠ ، ٢ ، ١ ، ١٣ مايو سنة ١٩٦٤ ، ٢ يونية سنة ١٩٦٤ ، ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ؛ « الصفاء » ، ١٢ مايو سنة ١٩٦٤ ؛ النهار ، ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ٠

٨ ــ « النهار » ، ٢١ فبراير سنة ١٩٦٤ ، الحياة ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٤ ؛ الأنوار ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٤ ٠

٩ ــ الحياة ، ٥ ابريل سنة ١٩٦٤ ٠

١٠ ــ « دافار » ، ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٥ ، « كيسنجر » ٢١٢٨٨/ف ٠

١١ ــ « الكفاح » ، ٢١ يونية سنة ١٩٦٦ ، الجريدة ، ٢٢ يونية سنة ١٩٦٦ ٠

١٢ ــ « ايهود يارى » ، فتح ، ص ٣٩ ، سنة ١٩٧٠ ٠

١٣ ــ « اليعازر بيرى » ، « ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى » ، ص ١٦٥ ، سنة ١٩٦٩ ٠

الباب السابع عشر :

١ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ ، ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٠ ٠

٢ ـ « معاريف » ، ١٦ فبراير سنة ١٩٧٠ ، « دافار » ، ١٧ فبراير سنة ١٩٧٠ ٠

٣ ـ « معاريف » ، ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ١٦ فبراير سنة ١٩٧٠ ، ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ ، « دافار » ، ٥ فبراير سنة ١٩٧٠ ٠

٤ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ٣١ ديسمبر سنه ١٩٦٨ ، « معاريف » ، ٢ ، ١٨ يوليو سنة ١٩٦٩ ٠

٥ ـ غطت الصحافة الاسرائيلية الموضوع بكامله على نطاق واسع ٠

٦ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ٦ يونية سنة ١٩٧١ ، ٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « دافار » ، ٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « ها آرتس » ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، « معاريف » ، ٥ مايو سنة ١٩٧٢ ، ١٤ مارس سنة ١٩٧٥ ٠

٧ ـ « ها آرتس » ، ١ ، ٤ فبراير سنة ١٩٧٣ ، « جيروساليم بوست » ١ ، ٤ فبراير سنة ١٩٧٣ ، ٣ ، ٤ ابريل سنة ١٩٧٣ ، ٣ مارس سنة ١٩٧٤ ، « معاريف » ، ١٧ يونيو سنه ١٩٧٣ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٧٤ ٠

٨ ـ مقتبسة في معاريف ، ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ٠

٩ ـ « البعث » ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ٠

١٠ ـ « البعث » ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ٠

١١ ـ الأنوار ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ٠

١٢ ـ وكالة الانباء العربية السورية ، ١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ٠

١٣ ـ راديو دمشق ، ٢ مارس سنة ١٩٦٧ ٠

١٤ ـ « نيوزويك » نيويورك ، ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ ٠

البــاب الثامن عشر :

١ ـ « يديعوت أحرونوت » ، ٧ ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

٢ ـ « كل شيء » ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

٣ ـ الصياد ، بيروت ، ١٩ فبراير سنه ١٩٧٠ .

٤ ـ الحياة ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

٥ ـ الصياد ، ٢٤ يونية سنة ١٩٧١ .

٦ ـ « دافار » ، ٦ ابريل سنة ١٩٧٣ ، نقلا عن النهار اللبنانية .

٧ ـ وكالة أنباء الشرق الاوسط ، دمشق ، ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

٨ ـ النهار ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

٩ ـ وكالة أنباء الشرق الاوسط ، دمشق ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

١٠ ـ الصياد ، ٢٤ يونية سنة ١٩٧١ .

١١ ـ نفس المرجع ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

١٢ ـ النهار ، ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

١٣ ـ الحياة ، ٢٠ أكتوبر سنه ٩١٧٢ .

١٤ ـ الحياة ، ٨ فبراير سنة ١٩٧٣ .

١٥ ـ الصياد ، ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ .

١٦ ـ النهار ، ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٥ .

١٧ ـ الجريدة ، ١٨ يناير سنة ١٩٦٢ ، ٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

١٨ ـ الصياد ، ١٤ يونية سنة ١٩٧١ .

١٩ ـ المحرر ، بيروت ، ٨ ابريل سنة ١٩٧٢ .

٢٠ ـ الصياد ، ٢٤ يونية سنة ١٩٧١ ٠

٢١ ـ الصياد ، ٢٤ يونية ١٩٧١ ٠

٢٢ ـ الصياد ، ٢٤ يونية تكنة ١٩٧١ ٠

٢٣ ـ « العصبة العربية » ، بيروت ، ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ ٠

٢٤ ـ « ها آرتس » ، ١٧ يونية سنة ١٩٧٣ ، نقلا عن الأنوار ٠

٢٥ ـ الأنوار ، ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

٢٦ ـ كل شيء ، ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧١ ٠

٢٧ ـ « الأمل » ، بيروت ، ١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ٠

٢٨ ـ الجريدة ، ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ٠

٢٩ ـ النهار ، ١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ٠

٣٠ ـ الكفاح ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ ٠

٣١ ـ الأنوار ، ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

٣٢ ـ الجريدة ، ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ ٠

٣٣ ـ النهار ، ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٠ ٠

٣٤ ـ الجريدة ، ١ فبراير سنة ١٩٦٢ ٠

٣٥ ـ « نيويورك تايمز » ، ١ يناير سنه ١٩٦٢ ٠

٣٦ ـ الحياة ، ٧ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ٣ مارس سنة ١٩٦٢ ٠

٣٧ ـ الأنوار ، ٩ فبراير سنة ١٩٦٢ ٠

٣٨ ـ الجريدة ، ٥ يناير سنة ١٩٦٢ ٠

٣٩ ـ الحوادث ، ٥ يناير سنة ١٩٦٢ ٠

٤٠ ــ الجريدة ، ١٤ فبراير سنة ١٩٦٢ .

٤١ ــ الأنوار ، ٢٥ مايو سنة ١٩٦٢ .

٤٢ ــ الأنوار ، ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ .

الباب التاسع عشر :

١ ــ الجريدة ، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، النهار ، ٥ ، ١٧ فبراير سنة ١٩٦٣، ٣ مارس سنة ١٩٦٣ ، الحياة ، ٩ ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٣ ، ٣ ، ٨ مارس سنة ١٩٦٣ ، ٧ يوليو سنة ١٩٦٣ ، الأنوار ، ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ ، ٧ يوليو سنة ١٩٦٣ ، الصفا ، ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ .

٢ ــ الكفاح ، بيروت ، ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٦ .

٣ ــ الحرية ، بيروت ، ١١ يوليو سنة ١٩٦٦ .

٤ ــ النهار ، ٩ مارس سنة ١٩٦٢ .

٥ ــ الأنوار ، ٩ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

٦ ــ النار ، ١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، السياسة ، ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

٧ ــ الأنوار ، ٣ مارس سنة ١٩٦٢ .

٨ ــ الحياة ، ٦ فبراير سنة ١٩٦٣ .

٩ ــ الجريدة ، ٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

١٠ ــ الكفاح ، ٨ أغسطس سنة ١٩٦٥ .

١١ ــ الحياة ، ٢٣ يوليو سنه ١٩٦٤ .

١٢ ــ « حيروت » ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

١٣ ــ « دافار » ، ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ ، « معاريف » ، ٢٠ يناير ، ٢٢ فبراير، ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ ، « ها آرتس » ، ٢١ يناير سنة ١٩٦٦ .

الباب العشرون :

١ ــ « جيروساليم بوست » ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

٢ ــ الحياة ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

٣ ــ « بمحنيه » ، ٢٣ مارس سنة ١٩٧١ .

٤ ــ « ها آرتس » ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

٥ ــ الحياة ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

٦ ــ الجمورية ، ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

٧ ــ « جيروساليم بوست » ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

٨ ــ الصياد ، ٥ مايو سنة ١٩٦٧ .

٩ ــ « جينز » ، « كل طائرات العالم » ، ٧٣ ، ٧٣ ــ ١٩٧٢ .

١٠ ــ سجل الشرق الأوسط ، ص ٤٤٢ سنة ١٩٦٧ .

١١ ــ المحرر ، ١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، simzat من القاهرة ، ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ ، « جيروساليم بوست » ، ١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ .

١٢ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ١ ابريل سنة ١٩٧٣ .

١٣ ــ اليوم ، ٣٠ مايو سنة ١٩٧٣ .

١٤ ــ النهار ، ٢٥ مايو سنة ١٩٧٢ .

١٥ ــ الأنوار ، ٣١ مايو سنة ١٩٧٢ .

١٦ ــ النهار ، ١٨ مارس سنة ١٩٧٢ .

١٧ ــ الصياد ، ٢ مارس سنة ١٩٧٢ .

١٨ ــ الحوادث ، ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٣ .

١٩ ــ الحياة ، ١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

٢٠ ــ الحوادث ، ٢٠ يونية سنة ١٩٧٣ ٠

٢١ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، « جيروساليم بوست » ، ٢٣ أكتوبر ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، « معاريف » ، ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ ٠

٢٢ ــ النهار ، ١٧ بناير سنة ١٩٧٣ ٠

٢٣ ــ الحياة ، ١٨ يناير سنة ١٩٧٣ ٠

٢٤ ــ الجريدة ، ٢١ يناير سنة ١٩٧٣ ٠

٢٥ ــ الجريدة ، ٢٢ يناير سنة ١٩٧٣ ٠

٢٦ ــ الجريدة ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٦

٢٧ ــ « نيوزويك » ، ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ ٠

الباب الحادى والعشرون :

١ ــ « يديعوت أحرونوت » ٧ ، ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، « هابوكر » ، ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ٠

٢ ــ « بديعوت أحرونوت » ، ٩ يونية سنة ١٩٦١ ، ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٠ ؛ « قصص سرية » ، (بالعبرية) أصدرتها دار نشر وزارة الدفاع ، ص ٧ ــ ١١ ، سنة ١٩٦١ ٠

٣ ــ « معاريف » ، ١ مارس سنة ١٩٥٩ ، « ها آرتس » ، ١٣ مايو سنة ١٩٦٠ ؛ « قصص سرية » ، ص ٩ ــ ٢٦ ، ص ٨٩ ــ ٩٢ ٠

٤ ــ « فلسطين » الأردن ، ٢ أغسطس سنة ١٩٦٦ ٠

٥ ــ « الأقصى » ، الأردن ، ٢٤ يناير سنة ١٩٧٣ ٠

٦ ــ الموضوع المنشور فى الجريدة الرسمية الأردنية والذى ظهر فى «فلسطين» ، ٢ أغسطس سنة ١٩٦٦ ٠

٧ ــ « لوموند » ، ٢٥ سبتمبر سنه ١٩٧٠ ، مقتبس فى « ها آرتس » ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ٠

٨ ــ العصبة العربية ، بيروت ، ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ ٠

٩ ــ فلسطين ، ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٦ ٠

١٠ ــ « الدفاع » ، الأردن ، ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ ٠

١١ ــ الحياة ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٩ ، ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، ٨ أكتوبر سنة سنة ١٩٦٩ ٠

١٢ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ نقلا عن « الرأى العام » الكويتية ٠

١٣ ــ « جيروساليم بوست » ، ٨ مارس سنه ١٩٧٢ ٠

١٤ ــ النهار ، ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ٠

١٥ ــ « المحرر » ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ ، « اليوم » ، ١٤ مايو سنة ١٩٦٦ ٠

١٦ ــ الأنوار ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ٠

١٧ ــ « المنار » ، الأردن ، ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٥ ، « يديعوت أحرونوت » ، ١ أغسطس سنة ١٩٦٥ ، « هابوكر » ، ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ٠

١٨ ــ راديو عمان ، ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ ٠

١٩ ــ « جيروساليم بوست » ، « يديعوت أحرونوت » ، ١٦ أغسطس سنة ١٩٧١ ٠

٢٠ ــ « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ١٨ يونية سنة ١٩٧٥ ٠

٢١ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، « ها آرتس » ، ١٠ ابريل سنة ١٩٦٧ ٠

٢٢ ــ « معاريف » ، ١٧ ابريل سنة ١٩٦٧ ٠

٢٣ ــ « معاريف » ، ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، « عل هامشمار » ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ٠

٢٤ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٢٧ سبتمبرسنة ١٩٧٢ ، ٢٣ يناير سنة ٢٩٧٣، « ها آرتس » ، ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، « جيروساليم بوست » ، ٢٤ يناير سنة ١٩٧٣ ، « معاريف » ٢٣ يناير سنة ١٩٧٣ ٠

٢٥ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٤ يونية سنة ١٩٧٣ ، « معاريف » ، ٢٦ديسمبر

٢٦ ــ سجل الشرق الأوسط ، ص ٣٢٦ ــ ٣٢٧ سنة ١٩٦٠ ٠

٢٧ ــ راديو عمان ، ٣ فبراير سنة ١٩٧٦ ٠

٢٨ ــ « الرأى » ، الأردن ، ٢١ فبراير سنة ١٩٧٦ ٠

الباب الثانى والعشرون :

١ ــ « لوموند » ، ١٠ ، ١٩ ، ٢١ يوليو سنة ١٩٧٣ ، « أوريل دان » ، « مؤسسات نظام البعث فى العراق ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣ » ، « ديناكيهات » ، « محاولة الانقــلاب ــ ناظم كازار » ، (بالعبرية) ، نشرت هاتين المحاضرتين فى سلسلة من الأبحاث بواسطة معهد « شيلوه » ــ جامعة تل أبيب ، ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ ٠

٢ ــ « دان » ، نفس المرجع ، ص ٥ ــ ٦ ٠

٣ ــ « لوموند » ، ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧١ ٠

٤ ــ لقاء مع وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ ٠

٥ ــ الأهرام ، ١ مارس سنة ١٩٧٢ ٠

٦ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٣ مارس سنة ١٩٦٢ ، نقلا عن الاهرام ٠

٧ ــ المصور ، ٨ مارس سنة ١٩٧٣ ٠

٨ ــ وكالة الأنباء الألمانية ، من خلال وكالة أنباء الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ٠

٩ ــ « الاستقلال » ، بغداد ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومقتبسة فى سجل الشرق الأوسط ص ٢٣٧ سنة ١٩٦٠ ٠

١٠ ــ الأنوار ، ١١ يناير سنة ١٩٦٦ ٠

١١ ــ « معاريف » ، ٢٧ ، ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨ ٠

١٢ ــ « يديعوت أحرونوت » ، « معاريف » ، ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ ٠

١٣ ــ الحوادث ، ١٥ مايو سنة ١٩٧٠ ٠

١٤ ــ « ها آرتس » ، ١٧ يناير سنة ١٩٧٢ ، نقلا عن « رويتر » ٠

١٥ ــ « المحرر » ، ٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

١٦ ــ « ها آرتس » ، ٢٩ يناير سنة ١٩٧٦ ، ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ ، « تايم » ، ٨ أغسطس سنة ١٩٧٦ ، « جيروساليم بوست » ، ٨ مارس سنة ١٩٧٦ ٠

١٧ ــ العصبة العربية ، ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ ٠

١٨ ــ « الأحد » ، بيروت ، ٨ مارس سنة ١٩٧٠ ٠

١٩ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٦ ، ٧ يوليو سنة ١٩٧١ ، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « لوموند » ، ٨ يوليو سنة ١٩٧١ ، « جيروساليم بوست » ، ٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ ٠

٢٠ ــ « الجارديان » ، لندن ، ٣٠ يونية سنة ١٩٦٩ ، اقتباس « بريان شابمان » فى كتابه « دولة البوليس » ص ١٢٧ سنة ١٩٧٠ ٠

الباب الثالث والعشرون :

١ ــ « يديعوت أحرونوت » ، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧١ ، نقلا عن النهار بنفس التاريخ ، « يديعوت أحرونوت » ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، نقلا عن « نيويورك تايمز » ، « معاريف » ٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، « جيروساليم بوست » ، ٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « صنداى تلجراف » ، لندن ، ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « الايكونومست » ، لندن ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وكالة أنباء الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢.

٢ ـ « معاريف » ، ٢٠ ديسمبر سنه ١٩٧٢ ٠

٣ ـ « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ ، « جيروساليم بوست » ، ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ ، « الايكونومست » ، ١٣ مارس سنة ١٩٧٦ ٠

٤ ـ وكالة أنباء الشرق الاوسط ، ١٠ مارس سنة ١٩٧٦ ، « جيروساليم بوست » ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ ، «الايكونومست»، ١٢ مارس سنة ١٩٧٦ ٠

٥ ـ « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، « ها آرتس » ، ٢٣ مارس سنة ١٩٧٦ ، « جيروساليم بوست » ، ٢٣ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٧٦ ٠

٦ ـ « لوموند » ، ٢٥ يناير سنة ١٩٧٤ ، « دوايت ل٠ لنج » ، « تونس من الوصاية الى الجمهورية » ، ص ١٣٩ سنة ١٩٦٧ ٠

٧ ـ الحياة ، النهار ، ٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، « لوموند » ١٠ ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ ٠

٨ ـ « لوموند » ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ٠

٩ ـ « معاريف » ، ٢٦ ، ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، « يديعوت أحرونوت » ، ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، « لوموند » ، ٢٥ مارس سنة ١٩٧١ ٠

١٠ ـ « معاريف » ، ١٦ ، ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٠ ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠٠

١١ ـ « لوموند » ، ١٤ ، ١٥ يناير سنة ١٩٧٣ ٠

١٢ ـ الحياة ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ٠

١٣ ـ الحياة ، ٢ يونية سنة ١٩٦٥

١٤ ـ « لوموند » ، ١١ يناير سنة ١٩٦٧ ٠

١٥ ـ « جيروساليم بوست » ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ ٠

١٦ ــ وكالة أنباء الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ ٠

١٧ ــ « الدستور » ، ٢٥ مارس سنه ١٩٧٣ ٠

١٨ ــ « الجمهور » ، بيروت ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٢ ٠

١٩ ــ فلسطين ، « ثوار المقاومة » ، العراق ، ٣ يونية سنة ١٩٧٥ ٠

٢٠ ــ النهار ، ٢٤ يناير سنة ١٩٧٦ ، الحياة ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٦ ٠

الباب الرابع والعشرون :

١ ــ « ب٠ ج٠ فاتيكيوتس » ، « سياسات مصر التآمرية » سنة ١٩٧٢ ٠

٢ ــ « أندريه فونتين » في « لاموند » ، ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٢ ٠

الفهرس

الباب الثامن

الباب التاسع

الباب العاشر

الباب الحادى عشر

الباب الثانى عشر

الباب الثالث عشر

الباب الرابع عشر

الباب الخامس عشر

الباب السادس عشر

الباب السابع عشر

الباب الثامن عشر

الباب التاسع عشر

الباب العشرون

الباب الحادى والعشرون

الباب الثانى والعشرون

الباب الثالث والعشرون

الباب الرابع والعشرون


Bibliotheca Alexandrina
1523220